

مكتبة جامعة القاهرة

الكتاب

الكتاب

الكتاب



# ابراهيم الهلبيكي

(مؤرخ - خزانة إبراهيم الهلبيكي)

١٨٥٨ - ١٩٤٠



الهيئة المصرية  
للكتاب



الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية  
مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

# مذكرات إبراهيم الحلباوى

(تاريخ حياة إبراهيم الحلباوى)

١٨٥٨ - ١٩٤٠

تأليف

تحقيق

د. عصام ضياء الدين د. عبد العظيم رمضان



الهيئة العامة للكتاب

١٩٩٥





---

## جمع المادة العلمية

### البحاثات

- |                  |                |
|------------------|----------------|
| ١ - فهمية الشايب | ٢ - أفكار راعب |
| ٣ - ليلى بليغ    | ٤ - سامية ثابت |
| ٥ - عفاف مصطفى   |                |



## تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب الذي يشتمل على مذكرات إبراهيم الهلباوى ( ١٨٥٨ - ١٩٤٠ ) ، وذلك فى إطار خطة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر فى نشر مذكرات السياسيين والزعماء .

وهدف المركز من نشر وتحقيق هذه المذكرات هو تزويد الباحثين فى التاريخ بمادة علمية لا غنى عنها فى كتابة تاريخ مصر المعاصر . ومن المعروف أن المذكرات هى مصدر أساسى من مصادر الكتابة التاريخية ، وليس معنى ذلك أن تؤخذ على علاتها ، وإنما توضع تحت مجهر الفحص العلمى التاريخى لقرئ الزيف منها من الصحيح .

والمذكرات اسم يطلق على كل ما سجله المرء من تجربته الشخصية ومشاهداته ، وما سمعه بأذنيه ، وما قام به من أعمال ، سواء سجل فى وقته ويومه ، أو سجل بعد أن يصبح ذكرى . وبالتالي فالمذكرات تطلق على الموميات والذكريات .

وبطبيعة الحال فإن ما يسجل فى يومه ووقته يكون عادة أكثر دقة . ما يسجل بعد أن يمضى عليه فترة من الزمن ، وفى الوقت نفسه فإن ما يسجل فى وقته ويومه يكون أقرب الى الواقع وأبعد عن التبرير والدفاع عن النفس .

ومذكرات إبراهيم الهلباوى هى من نوع الذكريات التى كتبت بعد فترة طويلة من الزمن ، وبالتالي فهى تحمل وجهة نظره الخاصة فيما قام به من أعمال أكثر مما تركز على الوقائع مجردة ، ويغلب عليها الطابع التبريرى الدفاعى أكثر مما يغلب عليها الطابع التسجيلى التقريرى .

ولعل مراعاة ابراهيم الهلباوى فى محاكمة دنشواى ضد الفلاحين المصريين ، كانت وراء اهتمامه بكتابة مذكراته ، لما حفرته فى ذاكرة الشعب من صورة عنه لم تكن مما يسعده ، لأنها أثبتت من أية صورة أخرى أراد أن يحوها بها . ففي مذكراته يدافع عن نفسه فى هذه المرافعة . ويقول : « ترافعت بما أملاه على الواجب ، دون أن أتجاوز بكلمة واحدة . بل ربما أستطيع أن أعترف بأن شعورى بوطنيتى وصل بى الى حد لا يتفق مع واجبى » ، ويبدى سروره بحظه فى هذا الدفاع .

ولكن للشعوب حكمها الخاص فى القضايا الیامة التى تمثل علامات بارزة فى تاريخها ، فقد تمحو مئات من السيئات بسبب حسنة واحدة ، وقد تمحو مئات الحسنات بسبب سيئة واحدة ، وكانت حالة الهلباوى من الحالات الأخيرة !

فمن المحقق أن ابراهيم الهلباوى هو وطنى مصرى كفر عن سيئة دنشواى بمئات من الحسنات ، بل من الغريب حقا أن الوطنيين المصريين تعاملوا معه على هذا الأساس . وليس على أساس موقفه فى دنشواى ، فلم يستبعدوه من الصف الوطنى ، ويعتبروه فى صف الاحتلال ، وانما تعاملوا معه بصفته الوطنية ، فطلبوا منه الدفاع عنهم فى قضية التظاهر ضد قانون المطبوعات المكبل لحرية الصحافة ، والتى قبض فيها على كثير من الطلبة بقيادة أحمد حلمى صاحب جريدة « القطر المصرى » . وفى ذلك تقدير خفى لدوافع موقفه فى قضية دنشواى بقدر ما هو تقدير صريح لبراعته المهنية فى المحاماة .

كذلك حرص ابراهيم الوردانى ، الذى قتل بطرس غالى باشا . على الاستمانة بابراهيم الهلباوى فى الدفاع عنه ، رغم سابق معرفته بمرافعته ضد الفلاحين المصريين فى قضية دنشواى !

وعلى كل حال فإن حياة ابراهيم الهلباوى ليست هى فقط محاكمة دنشواى ، وانما هى سلسلة متواصلة الحلقات من النضال الوطنى .

وقد سبق لى الاطلاع على مذكرات ابراهيم الهلباوى أثناء اعساده لكتابى : « مذكرات السياسيين والزعماء » ، الذى صدر عام ١٩٨٤ . وهى مخطوط ، وتشتمل على ملفين ، وتصدير للسيد عبد الحليم الجندى المحامى بقسم قضايا الحكومة .

والملف الاول يقع فى ١٤١ صفحة بالآلة الكاتبة ، ويتكون من ١٥ فصلا ، وقد تناول فيه تشأته حتى وصول مكتبه للمحاماة الى الدرجة الاولى بين مكاتب أعظم المحامين فى القاهرة ، وتعرض للقضايا التى اشترك فيها . ومرافعاته عنها . مع التعرض لحياته الخاصة .

أما الملف الثانى ، وهو بخط السيد . فبيع فى ٢٦٠ صفحة من  
ص ١٤٢ الى ٤٠١ ) ويتحدث فيه عن ذكرياته من حداث ثورة ١٩١٩ حتى  
استعراض سربى ، وينتقل الى حياته الخاصة . ويعرض بصرى السرد  
ودخوله حزب الأحرار الدستوريين . ثم دخوله مجلس النواب فى سنة  
الائتلاف ونشاطه فى المجلس . ودوره فى حزب الأحرار الدستوريين .

وقام بجمع المادة الباحات بالمركز ومن : فهيمة السيد . وذكر  
راغب ، وليلى يليخ ، وسامية ثابت ، وعفاف مصطفى . كما فن برجمه  
بروفات الطبع . والتحقق من مطابقتها للأصل .

وكان للمحقق رأى فى استبعاد بعض الأسطر اداب التى رأى  
فد لا تفيد كثيرا ، وهى تلك التى تتعلق بحديث ابراهيم الهلباوى عن  
زيجاته وأخوته وخدمه . اكتفاء بالتنويه عنها . كما تغاضى عن بعض حكايات  
الحكم فى عدد من القضايا المدنية وغير المدنية . التى رأى أنها لا تفيد مع  
الغالب الذى اختاره يجعلها مذكرات سياسية بالدرجة الأولى .

وقد رأيت مع اللجنة العلمية المشرفة على المركز أنه ليس من حق المحقق  
أن يتدخل بالحذف فى أى جزء من المذكرات . فكل ما كتب فى  
المذكرات مفيد . وليس من حقه أن يجعلها ذكريات سياسية فقط . إلا إذا  
كان النشر يتعلق بالأجزاء السياسية فقط - وليس هذا هو هدف مركز  
الوثائق ، فهدف المركز هو نشر المذكرات برمتها ، دون أى اجترار .

ولذلك فقد أصدرت التعليمات الى مجموعة البحث باستكمال ما حذف  
من المذكرات ، نظرا لاعادة المحقق الى دولة عربية شقيقة . وبالتالي فإن  
مجموعة البحث تعد مسئولة عن صحة الأجزاء التى حذفنا ولا يتحمل عنها  
المحقق أية مسئولية .

ومن هنا فالمذكرات التى بين يدي القارىء هى مذكرات ابراهيم  
الهلباوى كاملة ، ليستفيد منها القارىء النقيب والباحث المتخصص .

والله أسأل ان يوفقنا الى ما فيه الخير والصواب

رئيس اللجنة العلمية  
المشرفة على مركز  
وثائق وتاريخ مصر المعاصر  
أ. د . عبد العظيم رمضان



## مقدمة

يعد ابراهيم الهلباوى شخصية محيرة سواء فى عالم السياسة أو فى عالم المحاماة ، فهو ظاهرة فريدة تمتحق الوقوف عندها ، اذ خاض غمار السياسة المصرية فشارك القيادات والزعامات المصرية منذ فجر الحركة الوطنية ولو أن الأقدار لم تصنفه على مستوى القيادة \*

فاذا انتقلنا فى نفق الزمن بحثا وراء سيرته تبيننا أنه تتلمذ على يد جمال الدين الأفغانى نحو ثلاث سنوات مما زاده جرأة وقوة فى الدفاع عن الحق وأثره فى دراسته بالأزهر بل وفى تكوينه أيما تأثير (١) فجاء أول صدام مع الادارة الحكومية السيئة فى مديرية الغربية وعبد الى الهجوم عليها فى جريدة « التجارة » التى أنشأها الأفغانى \* وكان من جراء ذلك اقتياده الى السجن ، والمثول أمام مصطفى رياض - كبير النظار وناظر الداخلية - لتحقيق معه قاتمه بالتسائن بآراء الأفغانى الداعية الى « الاستخفاف بأنظمة الحكم وعدم المبالاة بهيبتها وهيبة موظفيها » (٢) وجاء رد الهلباوى قويا مؤكدا على « أن منع الظلم حق عام وواجب فى عنق كل انسان » (٣) \* فلاغربة أن قدر له أن ينخرط مع مجموعة امتازت بآرائها فى « الوقائع المصرية » تحت رئاسة الشيخ محمد عبده والتى ضمت كذلك سعد زغلول حيث أراد مصطفى رياض أن يستخدمها كجريدة رأى فصارت جريدة يومية وأخذت تبحث أمورا تتصل بشتى نواحي الحياة وبالذات النواحي الاجتماعية (٤) \*

(١) الذكريات ص ١١٦

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٢

(٣) نفس المصدر : ص ٢٥

(٤) سامى عزيز ( الدكتور ) : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى

ص ٤٢-٣٩

لم يكتف الهلباوى بالهجوم على الادارة الحكومية وانما تجاوز ذلك الى الهجوم على الاحتلال البريطانى ، ولعل كتاباته فى جريدة « المؤيد » تنطق بذلك ، ففي مقالتيه « الى أى طريق نحن مسوقون » (٥) و « فى أى طريق نحن سائرون » (٦) يكشف بحق عن خط وطنى - اذا جاز لنا التعبير - فى وقت لم يشهد فيه بعد عود الحركة الوطنية .

ففى المقالة الأولى تناول قضية احتلال إنجلترا مصر بعد أن أتم الاحتلال عامه التاسع ، ويبدو أن الهلباوى كان يرد فى مقاله على تقرير المعتمد البريطانى السنوى ، وقد اخطأ بذلك مسلكا سار عليه الوطنيون بعد ذلك . فتراه يشن هجوما على الاستعمار البريطانى لكونه لا يختلف عن أمم الغرب المستعمرة حينما يقدمون على استعمال ألفاظا مألوفة لمعان مميّزة فإن أرادوا معاداة قوم اتخذوا عنوان الصداقة لهم سبيلا الى جر البلاء عليهم ، وإن شاءوا تقويض بنيان مملكة ادعوا أنهم انما يريدون زيادة العمران ، وإن أخذوا فى ادلال أمة يعدوا فعلهم ذلك اعزازا وكرامة . وشبه تلك المعاملة بغقاش أمريكا (٧) . إذ أن دولة الاحتلال تسلب المصرى قوى الحياة المدنية وتعرضه عن ذلك برة صوت الحنو عليه والشغف باصلاحه .

ثم أورد دعاوى بريطانيا فى بقاء أمد الاحتلال القائلة بأنها لكبح جراح الثائرين وإعادة السكينة والنظام تارة ، وتنظيم جيش يرد الغارة عن الحدود المهددة من حملة السودان تارة ثانية ، وتنظيم المصالح الحكومية الداخلية تارة ثالثة ، وبأنهم يريدون أن يكونوا خفراء على تنفيذ ما وضعوه عن النظام حتى يتربى جيل من المصريين على مزاولتها ويتقدم العهد على الانقياد اليها تارة رابعة . وادعوا بذلك أن المصرى بفعل اصلاحاتهم قد اقترب نحو الغاية التى يقصدونها من استغنائهم عن احتلالهم وقدرته على حكم نفسه بنفسه . واستندت دعاوى بريطانيا على مقتلين احدهما وثانيتها « أن هذه الاصلاحات التى تمت بمعونتهم أعلت المصرى الى أن « أنهم أسسوا فى ديارنا اصلاحا لم يكن يتم لها لولا نعمة احتلالهم فيها » ، يكون مترشحا للرشد فى الأحكام والولاية على البلاد بعد أن لم يكن شئ من ذلك » .

(٥) جريدة المؤيد : ١٤ نوفمبر ١٨٩١ .

(٦) جريدة المؤيد : ١١ أبريل ١٨٩٢ .

(٧) إذ « لا ينال غرضه من امتصاص دم الإنسان الا اذا ابتلع غرضه نومه وقت الهاجرة فيستعمل أجنحته العريضة مروحة لجلب الهواء البارد على وجه اللائرير يشغل النائم بلذة هذه الخدمة الحسناء عن الشعور بآلم امتصاص دمه بخرطوم الخناص ، المؤيد : ١٨٩١/١١/١٤ .



نفند الهلباوى تلك الدعاوى وأستقطها الواحدة بعد الأخرى موضحا أن اصلاح النظام القضائى قد وضع بذرتة شريف باشا فى عام ١٨٨١ غير أن ذلك الاصلاح تعطل بدوره بفعل أحداث الثورة العربية ، وإن اقتتحت المحاكم بعد الاحتلال واستمرت خمس سنين بدون مرشد أو نصير من الانجليز ، بينما يعزى الى مصطفى رياض - كبير النظار - الفضل فى نشر المحاكم الاهلية فى الوجه القبلى على الرغم من وقوع معارضات من جانب الانجليز .

أما بالنسبة للاصلاح فى الري فاكد على أن أمره قديم العهد منذ محمد على فما بناء خلال عشرين عاما ليس بوسع بريطانيا أن تساعد على انشاؤه عن مدى خمسين سنة بالرغم من توفر الصناعات والآلات أكثر من ذلك العهد بشمن أقل وبسرعة مضاعفة .

وتوقف الهلباوى عند مسألة « السخرة فى الحفر والتطهير » فعلق عليها بأنها تعد مأثرة فى أيامهم ، لكننا من الفكر السابقة على احتلالهم وقال انه فى عام ١٨٨٠ عرض رياض باشا على الخديو توفيق هذا المشروع قبله بالاستحسان وعقدت جمعية من عموم المديرين والعمد بنظارة الأشغال العمومية وحضور جميع النظار لاجل إيجاد طريقة لحذف السخرة وإبطالها ، وحصلت المناقشة على استبدالها بالمقاولات أو غيرها من الطرق ولما لم يستخلصوا رأيا لإبطالها عامة شرع فى إبطالها بالتدريج .

كذلك هاجم الهلباوى دعاويهم القائلة عن اصلاحهم أمر الجيش المصرى فنفى هذه المقولة تماما وذلك ليس لكون الاصلاح موجودا من قبل وساروا به سنة الارتقاء كما تقدم ، بل لأنهم ساروا بالجيش الى القهقرى وجعلوه عاجزا عن تأدية أقل عمل عسكرى كان يؤديه من قبل ، وأن مرد هذا الضعف نقصان تعداده من جهة وتضييق دائرة الترقى وحصرها عند حد مخصوص لاتمكن مجاوزته من جهة ثانية فضلا عن عدم المساواة فى مرتبات ذوى المنزلة الواحدة بين المصرى ، والسودانى فهذا الأخير تم مضاعفة راتبه مرتين .

وكشف الهلباوى عن نقطة جديدة بالاعتبار ، فانكسارات الجيش عند محاولة قمع الثورة المهدية فى السودان تميز الى أن الجنود كانوا « يساقون الى السودان مفلولين بالحديد الى ثغر السويس » وتساءل : هل فشل مثل أولئك المساكين بعد تاريخا لجيش مصر ؟ بينما انتصاراته فى آسيا وأوربا على يد ابراهيم باشا ماثلة فى الأذهان .

أما دعوى الاحتلال بأنهم أعزوا المصريين أمام الأجانب فهذهما الهلباوى أيضا موضحا أنهم اذا كانوا قد فرضوا رسوما على الأجانب مثل المصريين

الا أنهم قدموا اليهم بعض أملاك المصريين \* فعلى سبيل المثال أهدوا الى إيطاليا مستعمرة ( مصوع وما حولها ) ولم يكن فيها فتنة أو ثورة \* وأنهم اذا كانوا قد قللوا من نفوذ فرنسا في مصر الا أنهم « قدموا على هيكمل ذلك التضييق تضحية عظيمة لألمانيا ، فقد وهبوا مركزا جديدا في صندوق الدين على حساب المصريين » \* .

ثم هاجم سياسة الاحتلال الرامية الى انتزاع الوظائف العليا من أيدي المصريين ومنحها لرجال الاحتلال تمهيدا لانتزاع تلك التي نالها في الأهمية حتى لا يبقى الا ما قلت أهميته مما لا يقبل عليه المحتلون \* وضرب مثلا على ذلك بالوظائف العليا في الجيش المصرى ففي غضون أقل من عامين من الاحتلال حصر على المصرى تقلد وظيفتين رئيسيتين أولهما اماره فرقة ، وثانيهما اماره آلاى ( أى لواء ) \* .

أيضا الحال بالنسبة لمصلحة الرى فقد وضعوا أيديهم على الوظائف الرئيسية الثلاث في نظارة الأشغال ( وكالة النظارة وتفتيش العموم وتفتيش الاقليم ) فحرم المصرى من تولى أى منها \* .

ولم يختلف الحال بالنسبة لنظارتى الداخلية والحقانية حيث هيمن المستشار والمفتش الانجليزى عليها وتدرجوا الى ما دون ذلك من الوظائف حتى وصل تدرجهم في الحقانية الى وظيفة قاضى في المحكمة الابتدائية والى وظيفة حاكم دار فى مديرية فى نظارة الداخلية \* .

وفي النهاية دافع الهلباوى عن الرابطة العثمانية فى مواجهة دعاوى الاحتلال بأن مصر كانت محكومة بالأجنبى قبل الاحتلال البريطانى على أساس أن أصول أسرة محمد على لم تكن مصرية ، فلم يرغبوا فى أن يحافظ البعض أو الكل على صبغتهم التركية أو الكردية القديمة أو الأرمنية انما المعبرة عنده بالجامعة العثمانية التى تربط المصرى والدمشقى والطرابلسى (أ) \* .

وجريا على هذا النهج فى الهجوم على سياسة الاحتلال انتقد الهلباوى بشدة تعطيل قراءة فرمان تولية الخديو توفيق على أمر من إنجلترا فهاجم لذلك سياسة الحكومات الغربية ازاء الحكومات الشرعية فى الشرق \* وشدد على ضرورة تركية الشعور الوطنى المتنامى ونبد التكالب الذى كان يحث على المناصب والوظائف فى ظل النفوذ الأجنبى ، كما انتقد بمرارة سياسة الحكومة من تضيق الخناق على أمر التعليم ، والاستخدام فطالب

---

(أ) جريدة المؤيد ١٤ نوفمبر ١٨٩١هـ الى اى طريق نحن مسوتون \* - ملحقة بأخر الكتاب .

بتأسيس مدارس وطنية جامعة لكي « تبقى مدارس الحكومة لأبنائنا من راعم  
نظارة المعارف من الدم المقدس المستحق للتعليم دون أبنائنا عامة الأمة » (٩) .

ولكي نبرهن على مدى وقع مثل هذه المقالات على الوطنيين فحرى بنا  
أن نشير الى ما سطره محمد فريد من اعجاب بها وبوطنية الهلباوى فقال  
انها مقالات رنانة وانه يجب على المصريين أن يضعوا نفوسهم في أعاضهم  
الوطنيين مثل الهلباوى » (١٠) .

وسرعان ما شب الهلباوى وبرغ في عالم المحاماة مع الاصلاح القضائى  
المصرى ، اذ انخرط مبكرا في سلك المحامين أمام المحاكم الاعلية ١٨٨٩  
فكان يعد من جيل الرواد الأوائل (١١) وتمرس في هذا الميدان وأصبحت  
المحاماة عنده موهبة حتى ليندر في تاريخ المحاماة أن يظهر محام بهذا القدر  
من القضايا ولا سيما تلك التى شغلت أمته . وإن كان من الملاحظ أن  
الرغيل الأول من المحامين في مصر كانوا حقيقة من غير حملة الشهادات في  
الحقوق ، لكنهم كانوا من ذوى الخبرة الواسعة والبراعة في الخطابة والكتابة  
« ما لابد من توفرها فيمن يخوض هذا المضمار » . وكان الهلباوى ممن تفوق  
وتتلمذ عليه عدة أجيال من أبرع المحامين الذين شهدتهم ساحة القضاء  
والسياسة والحكم في مصر .

لذا أتفق مع القول بأن تاريخ المحاماة في مصر لم يعرف محاميا ازنفج  
بالمحاماة ، ورفعته المحاماة الى القمة كما كان الأمر بالنسبة لابراهيم  
الهلباوى وتحمل من أجل ذلك صنوف الظلم والاضطهاد وقسوة  
الحياة (١٢) .

وجاء أول تكريم عند أول انتخابات لمجلس نقابة المحامين وللنقيب ،  
اذ أجمع المحامون على اختيار عبد العزيز فهمى النقيب الأول تقديرا منهم  
لنزاهته وعلمه وفضله ، لكن الهلباوى أظهر أنه يطبع في هذا المركز لنفسه  
لأنه أقدم المحامين ولأنه خدم المحاماة منذ نشأتها .

وقام محمد حسين هيكل بنقل هذه الرغبة الى عبد العزيز فهمى ، فلم  
يعترض بدوره ، واعتبره حقا للهلباوى لكونه أستاذهم جميعا « فإن له على

---

(٩) جريدة المؤيد ١١ أبريل ١٨٩٢ ، انظر الملحق رقم (١) .

(١٠) مذكرات محمد فريد القسم الأول تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ . تحقيق

رؤوف هيامس ( الدكتور ) ، ص ١٢٤ .

(١١) انظر ملحق رقم (٢) جدول بأسماء المحامين والوكلاء المقبولين بالمحاكم  
الأهلية .

(١٢) سبرى إير للجد : سنوات ما قبل الثورة . ص ٢٢٨ .

المحامية من يوم نشأتها بمصر لفضلا أى فضل « \* واصبح عبد العزيز فهمى بدوره داعيا للهبلاوى الذى تم انتخابه فى أول نوفمبر ١٩١٢ أول تقيب للمحامين (١٣) \* وذلك على الرغم مما خلفته آثار اشتراكه فى محاكمة « دنشواى » \*

فليس بخاف ووقوف الهبلاوى موقف المدعى العام فى تلك القضية ، وليس بوسع أى مصرى تبرئة ساحته تماما . مثلما لا يملك أحد أن يرى : ساحة بطرس غالى ، رئيس المحكمة المخصوصة ، التى باشرت هذه القضية ولقى حتفه من جرائها ، حيث كان قبوله لهذه المهمة أحد دوافع اغتياله فى عام ١٩١٠ \* فقضية دنشواى كانت بحق إحدى الفواجس الكبرى التى رزئت بها مصر فى ظل الاحتلال البريطانى ، وقد وقف الهبلاوى يترافع فيها عن الانجليز (١٤) \* فتركزت مراقبته على الفوائد التى عادت على مصر من نتيجة الاحتلال ، وتطرق من ذلك الى رواية ما حدث فى دنشواى بين الضباط والأهالى على أساس الرواية الانجليزية (١٥) \* فلا غرابة أن قال الهبلاوى : ان الحضور فى جلسات المحاكمة لم يوجهوا انتقادا له على ما أبداه من الدفاع المتين فى القضية (١٦) \*

وحاول الهبلاوى جاهدا تبرئة ساحته من جراء قبوله الدعوى العمومية ضد الفلاحين تارة بأن الحكومة اختارته لأنه أكبر المحامين الموجودين سنا وأقدمية (١٧) \* وذلك قول مردود عليه ، اذ أن قانون المحكمة المخصوصة ليس فيه نص ملزم ، إنما ينص فقط على أن « يختار البوليس محاميا لاثبات التهمة » (١٨) \* ومن ثم يتدارك الهبلاوى فيقول ان الانذار السرى البريطانى لمصر الرسمية من بين شروطه أن يجلس فى كرسى الادعاء أكبر محام فى مصر (١٩) \*

(١٣) محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكرات فى السياسة المصرية . ج ١ ص ٤٩ \* الجدير بالذكر أن الهبلاوى قال ٣٠٧ صوتا من ٣٢٣ عضوا وكان ثلثى المرشحين

عبد العزيز فهمى \*

(١٤) نفس المرجع ، ص ٤٨ \*

(١٥) أى ان الأهالى كانوا يعرفون بوصول الضباط وأن الرصاص الذى أصاب الأهالى كان كله من طلقة واحدة خرجت من بنقية بورتل بعد ان انتزعها منه الأهالى بل أنه ذهب الى أبعد من ذلك وقال ان الأهالى كانوا يريدون قتل الضباط \* ثم امتدح الهبلاوى سلوك الضباط وتصرفهم \*

انظر : محمد جمال الدين المسدى ( الدكتور ) : دنشواى : ص ٨٧ \*

(١٦) الذكريات ، ص ١١١ \*

(١٧) الذكريات ، ص ١٠٨ \*

(١٨) اللوائح المصرية ، ٢٥ فبراير ١٨٩٥ « قانون المحكمة المخصوصة » \*

(١٩) صبرى أبو المجد : سنوات ما قبل الثورة ج ٢ . ص ٣٦٣ \*

وتارة يخفف عن نفسه وطأة النورث بما أسداه من خدمة لعدد من  
الفلاحين حينما قال انه أعتق مقدما خمسة عشر متنبها من طاب عقوبته  
الاعدام حسبما طلب قاضى الاحالة (٢٠) .

وتارة يقول بأن شعوره بوطنيته بلغ الى حد لا يتفق مع واجبه . حينما  
دعا الى لقائه المحامين عن المتهمين قبيل مرافعته وعلى رأسهم أحمد لطفي  
السيد ، وأطلعهم على أركان دعواه لكي لا يفاجأوا فى الجلسة بذلك (٢١) .

وتارة يسوق لنا حديثا جرى بينه وبين بطرس غالى فى أعقاب الحكم  
يبدى فيه شديد آله على ما أصاب المتهمين من أحكام (٢٢) .

والأدهى من ذلك أن يحاول الهلباوى مهاجمة الشيخ عبد العزيز  
جاويش فى سياق دفاعه عن نفسه فى « دنشواى » ويوضح أن الخصومة  
تولدت بينه وبين عائلة الشيخ جاويش لوقوفه للدفاع عن خصمهم فى  
قضية مضاربة ، مما حدا بجاويش لأن يفتح النيران عليه فى جريدة « اللواء »  
حينما وصفه بأنه « جلد دنشواى » لكونه كسب قضية ضد أخوته (٢٣) .  
لكن الواقع أن الهلباوى قد جانبه الصواب إذ أن الذى أطلق عليه  
هذه الصفة بالشاعر حافظ ابراهيم حينما قال :

أيها المدعى العسوى مهلا	بعد هذا فقد بلغت المراد
قد ضمننا لك القضاء بمصر	وضمننا لنجلك الاسعاد
فاذا ما جليست للحكم فاذكر	عهد مصر فقد سفت الفؤاد
لاجرى النيل فى نواحيك يا	مصر ولاجادك الحيا حيث جاد
أنت أنبت ذلك الثبت يا	« مصر فاضحي عليك شوكا فتاد
أنت أنبت ناعقا قام بالأس	فأدهى القنوب والاكباد
ايه يا مدرة القضاء ويا من	ساد فى غفلة الزمان وشاد
أنت « جلدنا » فلانسى أنا	قد لبسنا على يدك الحديد (٢٤) .

فالملاحظ أن حافظ ابراهيم قد ألقى هذه الكلمات الدامية فى يوليو  
١٩٠٦ بينما كان أول كتابه للشيخ جاويش فى « اللواء » فى ٣ مايو ١٩٠٨

(٢٠) التكريات ، ص ١١٠ .

(٢١) التكريات ، ص ١١١ .

(٢٢) التكريات ، ص ١١١ .

(٢٣) التكريات ، ص ١١٢-١١٣ .

(٢٤) ديوان حافظ ابراهيم ج ٢ ، القاهرة ١٩٢٩ ، ص ٢٢-٢٣ .

على أثر استقالته من خدمة الحكومة وتولييه رئاسة تحرير اللواء بعد حادث دنشواى بعامين (٢٥) . كما يلاحظ أن جلاويش لم يخص الهلباوى بالهجوم وإنما تجاوزوه الى بطرس غالى (٢٦) .

وإذا كان كل من بطرس غالى وفتحي زغلول قد حصل على المقابل لاستخراكه في هيئة المحكمة ، فالأول صار كبيرا للنظر ، بينما ترقى الثاني الى وكيل نظارة الحقانية بعد أن كان رئيسا لمحكمة القاهرة الابتدائية الأهلية ، وذلك على الرغم مما اشتهر به من الارتشاء وسوء السلوك (٢٧) . إلا أن الهلباوى كان يوسمه التعيين مستشارا لمحكمة الاستئناف ، بل واتخذت الاجراءات حيال ذلك حيث أخذ يصفى أعماله في مكتبه الخاص ، لولا أن جاءت المحكمة من امرأة ريفية كفيفة البصر ، اذ قالت له ان منصب المستشار مع عظمتة يشغله نحو الثلاثين مستشارا ، وقل أن يذكر اسم واحد منهم أو يعرف خارجا عن سرائ المحكمة ، بينما الهلباوى المحامى تعرفه مصر كلها ، وناشدته أن يظل في نصرة الضعفاء . فتأثر الهلباوى كثيرا من حديثها ، فعزف عن منصب القضاء ، وعاد الى عمله في عالم المحاماة (٢٨) . وتولية هذه المنصب كان من الممكن أن يدينه أكثر على أساس أنه جنى ثمرة قبوله الدعوى العمومية في دنشواى من قبله كان الحال بالنسبة لبطرس غالى وفتحي زغلول . وعلى الرغم من ذلك لم يفر الوطنيون له هذه السقطة ، اذ كانوا قد ألفوا من قبل تحديه السلطان من أهل الحكم . فما كان عليه الا أن ينهج نهجا وطنيا لعله يزيل آثار تورطه في دنشواى بالنسبة لشخصه من وجدان الشعب المصرى .

فنلمح في عام ١٩٠٩ وقوفه في صف الوطنيين ابان التظاهر ضد قانون المطبوعات المكبل لحرية الصحافة ، اذ طلب المقبوض عليهم من الطلبة بقيادة أحمد حلمى صاحب جريدة « القطر المصرى » أن يتولى الدفاع عنهم ، مع أنهم سبق لهم التظاهر ضده لموقفه في دنشواى (٢٩) .

فالهبلاوى آمن بقدمية حرية الصحافة ، والثورة ضد من يعتدى عليها ، لذا فإنه كان ضد قانون المطبوعات الذى عدّه أول سبب يهدم هذه الحرية ، بل ونسب الى نفسه من قبل التأثير على مصطفى رياض لئلا يلجأ

---

(٢٥) فتحي رضوان : مشهورون مصريون ، كتاب اليوم العدد ٢٧ أول أكتوبر ١٩٧٠ : ص ٢٥ وما بعدها .

(٢٦) انظر جريدة اللواء ١٨ يونية ١٩٠٨ « الذكرى المحزنة » ، ١٥ نوفمبر ١٩٠٨ ، « انفسى دنشواى » .

(٢٧) أوراقد محمد فريد : مذكراتى بعد الهجرة ، المجلد الاول ، ص ١١٢ .

(٢٨) التكريات ، ص ١١٥ - ١١٨ .

(٢٩) التكريات ، ص ١٢٧ .

الى العمل بذلك القانون ، بعد ما اوضح له مدى الضرر بالصحافة وحرية الكتاب ، لاسيما ، وأن كثيرا من الأعمال التي يقوم بها الانجليز في البلاد لا يتفق مع الروح الوطنية والنزعة القومية . فتعطل لذلك العمل بقانون المطبوعات حتى أحياء بطرس غالى في مارس ١٩٠٩ (٣٠) \*

ولم يستجب الهلباوى لطلب بطرس غالى بالتنحي عن الدفاع عن أحمد حلمى على الرغم من تلويحه بالفسو عن شقيق لليلباوى كان مبعينا (٣١) \* وليس يخاف أن أحمد حلمى قد هاجم عائلة محمد على برمتها وطالب أن يحكم مصر مصرى (٣٢) مما كان محل سخط من الخديو عباس الذى تطلع بدوره الى استخدام الهلباوى بديلا عن محمد فريد فى زعامة الحزب الوطنى (٣٣) \*

لم يابه الهلباوى بالضرر الذى يمكن أن يلحق به ، لاسيما وأنه منذ عام ١٨٩٣ كان مستشارا للخاصة الخديوية الى جانب كونه مستشارا للأوقاف الخصوصية ومستشارا لديوان عموم الأوقاف ، وذلك إيمانا منه بأن المحامي من الممكن ألا يخضع فى واجبه لمصلحة خاصة حتى ولو فى ذلك انضمام لولى الامر (٣٤) \*

ومثلما رفض مسمى لبطرس غالى رفض أيضا مسمى لحسين رشدى ناظر الخارجية ، وامتد الضغط بالتلويح بحرمانه من امتيازاته التى يتقاضاها من الوظائف التابعة للخديوى ، فرفض التراجع مفضلا استقالته واستمر فى الدفاع عن المتظاهرين فى قضية قانون المطبوعات حتى حصلوا على البراءة (٣٥) \*

---

(٣٠) الذكريات : ص ١٢٨ \*

(٣١) الذكريات : ص ١٢٩ \*

(٣٢) جريدة القطر المصرى : ١٨ يناير ١٩٠٩ ، مصر للمصريين ، \*

(٣٣) مذكرات سعد زغلول ، ج ٢ تحقيق دكتور عبد العظيم رمضان . ص ٨٧٤ \*

(٣٤) فعلى الرغم من عرى الاكيار والاعجاب بين الخديو وبينه الا أنه فى القضايا التى كانت فيها الخاصة الخديوية خصما مع موكله فإنه كان ينحاز الى موكله لشدة ايمانه بحرية الدفاع وبببدا الفصل بين عمله الخاص والوظائف الرسمية . الذكريات ، ص ٨٠ - ٨١ \*

(٣٥) أما قضية أحمد حلمى فحكم عليه بالحبس عشرة شهور حبسا بسيطا مع تعطيل جريدته مدة ستة أشهر واعداد كل نسخ الجريدة التى حملت مقالة « مصر للمصريين » وثا تم استئناف الحكم تقرر حبسه ستة مع الشغل . انظر جريدة القطر المصرى ١٩٠٩/٤/٢٢ ، ١٩٠٩/٤/٢٩ \*

فتفتح الوطنيون بذلك معه صفحة جديدة فاستعانوا به للدفاع عنهم في القضايا السياسية ابتداءً من حادثة بطرس غالي في ٢٠ فبراير ١٩١٠ ، فلقد حرص ابراهيم الورداني أن يكون الهلباوى محامياً عنه وطلب منه ذلك رسمياً بشرط أن ينتقد مسألة دنشواي (٣٦) \*

كانت فرصة موافقة الهلباوى لكي يصلح الوطنيون فهاجم في مرافعته المحكمة المخصوصة ، واعترف بأنه نال من الغضب ما نال غيره من الذين اشتركوا فيها \* ثم وضع هيئة المحكمة في مأزق حينما طبع مذكرته للدفاع كاملة ، وزع نسخاً منها قبيل الجلسة وأثناءها ، بينما قررت المحكمة فجأة جعل الجلسة سرية ، عندما تناول الدوافع السياسية التي من أجلها أقدم الورداني على اغتيال كبير النظار (٣٧) \*

وإذا كان قد قدر لي البحث في وثائق هذه القضية برمتها فانه قد ثار لدى تساؤل لم أجد اجابة شافية عليه ، اذ كان بوسع الورداني الهرب بسهولة لكنه لم يقدم عليه ، بل ولم يحاوله ، ووقف ثابتاً مستسلماً ، حتى أفاق الجميع من الصدمة ، وانقضوا عليه بعدما أيقنوا الأمان منه حينمالقى بسلاحه وكمية الرصاص التي كانت في حوزته (٣٨) \* فيكشف لنا الهلباوى بأنه حينما التقى بالورداني أجابه على ذلك التساؤل « نعم ، شاهدت هذا الاغواء عند القوم \* والرغبة الطبيعية المبحول عليها كل انسان في التخلص من الخطر أوجت الى أن أفر في الحال ، ولكن ما أسرع ما مرت على فكرة أخرى أوقفتني ، وهي اني تذكرت اذا فررت من يد القضاء أنه يجهل سبب الجريمة ، وربما تحدث الناس بأن القاتل كان ذا غرض شخصي جره الى ارتكاب جريمته ، فيذهب الأثر المطلوب منها مع أنه من أكبر مقاصدي أن يعلم أبناء وطني أن من بينهم من يضحى حياته في خدمة وطنه » (٣٩) \*

وإذا كانت قضية اغتيال بطرس غالي قد أثارت نوعاً من الجدل بفعل ما أثاره بعض من المتطرفين الأقباط حينما أوجعوا بأن ثمة غير يمحيط بالاقباط المصريين ، فقالوا في مطالبهم من خلال مؤتمر قبطني عقد لهذا الغرض في أسبوط في مارس ١٩١١ ، ألا أنه قدس للهلباوى أن يكون

---

(٣٦) مذكرات سعد زغلول ، كزاس ١٨ ، ص ٩٢٩ \*

(٣٧) مزيد من التفاهيل انظر : عصام خياط الدين : الحزب الوطني والنضال المصري ، ص ١٧٥-١٩٣ \*

(٣٨) نفس المرجع ، ص ١٧٩-١٨٠ \*

(٣٩) الذكريات ، ص ١٢٢ \*



سكرتيرا عاما للمؤتمر المصري الذي انعقد في مايو من نفس العام بهايو بونس  
لحظى مزاعم مؤثر أسويط (٤٠) \*

ونراه يكتب في « المؤيد » دفاعا عن الوحدة والجامعة الوطنية بين  
المسلمين والأقباط وضرورة نسيان كل المفارقات الالذعية وعدم النظر امر  
الصيغة الوطنية العامة وطلب الى الحكومة « أن تنظر في اعطاء الوظائف دائما  
الى مستحقها سواء كان مسلما أو قبطيا » (٤١) \*

ومثلما لجأ الورداني الى الهلباوى للدفاع عنه ، فقد لجأ اليه ايضا  
الدكتور شفيق منصور المحامي ، الضالع في اغتيال السردار سريلى سداك  
في عام ١٩٢٤ ، والنظم للعنف السياسى فى مصر فى الربع الأول من القرن  
العشرين ، لاسيما وأن المحامين السعديين قد امتنعوا بإجاء من سعد زغلول  
عن قبول الدفاع عن المتهمين فى تلك الحادثة ، على أساس أن الجناية تعبر  
واقعة عليهم ، وبلغ من حق زغلول أن قال « لو جاز لي الدخول مدعيا  
مدنيا لدخلت » (٤٢) \*

لكن من المثير أيضا أن شفيق منصور ومحمود اسماعيل الضالعين في  
الاغتيال كانا من صفوف « الوفد » ، بينما الهلباوى كان على خصومة  
سياسية معه . وكادت تؤثر فيه تلك الخصومة أثناء نظر القضية ، لولا  
هدى شمراوى التى وأن كانت مثله فى موقفها اذا، الوفد الا أنها نصحتة  
بعدم المساس بسمة قيادة « الوفد » \*

ومن اللافت للنظر أيضا أن الهلباوى بعد تاديبه الدفاع عن شفيق  
منصور قد نال استحسانا على ذلك من الانجليز الى حد أن « اللتى » أرسل  
اليه موطئا يهنئه على نجاحه فى الدفاع (٤٣) \*

وفى اعتقادنا أن الانجليز لم يبدوا ارتياحهم هذا الا بعد أن ظفروا  
باعتراقات شفيق منصور ، واللتي من المرجح أن الهلباوى قد زين لشفيق  
الاقدام عليها ، تلك الاعترافات التى كشفت عن أسرار حوادث العنف

---

(٤٠) وأوضح الهلباوى أن تلك النغمة القبطية قد تردت من قبل لحيما بين أعمام  
١٩٠٢ ، ١٩٠٦ ، غير أن محمد فريد قد ردها لما قبل ذلك فى عام ١٨٩٧ بفعل دسيسة  
انكليزية . انظر الذكريات ص ١٢٨-١٢٩ وايضا مذكرات محمد فريد القسم الاول  
ص ١٩١ \*

(٤١) جريدة المؤيد اول مايو ١٩١١ « اسناد الوظائف للاكفاء » انظر الملحق  
رقم (٤) \*

(٤٢) الذكريات ، ص ٢١٤ \*

(٤٣) الذكريات ص ٢١٤ \*

السياسي في مصر في أعقاب ثورة ١٩١٩ ، وكشفت النقاب عن دور أحمد ماهر والنقراشي فيها ، مما يعد ورقة رابحة في يد الانجليز كان من الممكن أن تمس بالوفد .

أما عن خصومة الهلباوى مع زغلول ، والتي دامت من ابريل ١٩٢١ الى فبراير ١٩٢٦ ، فهي في الواقع قد اقترنت بالخصومة بين الوفد وعدلى يكن (٤٤) . وان كان محمد محمود من أنصار سعد زغلول وسعى كثيرا في عام ١٩٢٥ في التوفيق بين عبد العزيز فهمى والهلباوى وبين زغلول لكنه لم يفلح . وآزر الهلباوى وفهمى كل من توفيق دوس ، ومحمد على علوبة ، وصالح اللوم ، وعبد الجليل أبو سمرة ، وإبراهيم أباطة ، وصليب سامى . واتفق رأيهم على أن تؤلف وزارة تحت رئاسة عدلى يكن أو عبد الحائق ثروت أو اسماعيل صدقى أو أن تشكل وزارة فيها الثلاثة مع رئاسة أحدهم والا يكون لزغلول نفوذ فيها ، وأن يدخلها وزير أو اثنان من أنصار زغلول على أن تتولى هذه الوزارة اجراء الانتخابات والا تتغير بعدها ، انما يقع فيها التعديل . وانه اذا كان الائتلاف قد ولد بين احزاب المعارضة الا أن تقارير الأمن قد اعتبرته وفقا صناعيا وظاهريا وهدفه اسقاط حسن نشأت ووزارة زيور (٤٥) . وأن زغلول كان يتوجس خيفة من زعماء الأحرار بدعوى أنه يريد هدمهم قبل أن تسنح لهم فرصة جديدة للقيام وتولى الوزارة من جديد ، بينما كان يشعر الأحرار بكرامية زغلول لهم ولكنهم يصبرون عليه وعلى كتابات الصحف الموعز اليها لأنهم يعملون أن بوسعه هدمهم وهم يرمون الى الفوز بما يمكن أن يفوزوا به من كراسى مجلس النواب (٤٦) .

فلا غرابة والشعور السائد على هذا النحو أن رفض الأحرار اقتراح زغلول الذى أبلغه للهلباوى - بعد أن زال الخلاف بينهما - بدمج الأحرار مع الوفد وان برر هذا الأخير رفض الحزب الاندماج بغطاء سياسى من كون انجلترا سترفض تولية زغلول مما يعود بالضرر على أعضاء الأحرار اذا ما ذابوا في الوفد (٤٧) .

(٤٤) الذكريات ، ص ٢٥٤ .

(٤٥) تقارير الأمن العام لعام ١٩٢٥ : مذكرة بشأن الخلاف بين احزاب المعارضة

( الولد - الأحرار - الحزب الوطنى ) .

(٤٦) تقارير الأمن العام مذكرة بتاريخ ١٥ / ١٩٢٦/٥ .

(٤٧) الذكريات ، ص ٢٥٥-٢٥٦ .

لم يتردد سعد زغلول في تأييد الهلباوى في انتخابات مجلس نواب عام ١٩٢٦ على الرغم من أن الدائرة التي رشح فيها بمديرية الجيزة لم يكن ينتمى إليها على الإطلاق ، بينما كان منافسه وغديا قويا وابنا للدائرة نفسها . فيؤكد الهلباوى على مدى تأثير زغلول على الانتخابات حيث تمت على درجتين ، أولاها انتخاب زغلول للنسواب ، وثانيتهما انتخاب الناخبين (٤٨) . ولو أنه من الممكن أن يثور تساؤل بالنسبة لمحمد حسين هيكل الذي رشحته وأيده زغلول لدائرة الجمالية وفشل فيها .

الا اننى أميل الى أن خسارة هيكل فى الانتخابات وفوز الهلباوى فيها من الممكن أن يكون بتوجيهات سمسد زغلول . فزغلول يعلم امكانيات الهلباوى ومطاولاته فى النقاش لكنه فى نفس الوقت يستطيع أن يستقطبه على عكس الحال مع هيكل . فهذا الأخير حينما نقل اليه الهلباوى اقتراح زغلول بدمج الحزبين لم يهتمس لذلك (٤٩) .

فى الواقع لابد للمرء أن يتحرى الدقة فى الروايات التاريخية التى ترد فى الذكريات نظرا لتعاقب السنين على مرور الحدث التاريخي فيحدث نوع من الخلط فى ذاكرة صاحب الذكريات ، مما يؤدي الى نسيان بعض التفاصيل الهامة أو اغفالها . ولكي نبرهن على صمدق ذلك نلاحظ أن الهلباوى حينما تحدث عن حفلة الكونتسنتال فى ٣ يونيو ١٩٢٦ لتكريم زغلول فى أعقاب نجاح الوفد السالح فى الانتخابات ، لم يكن دقيقا فى روايته على الرغم من أهمية هذا الاجتماع الذى قال الهلباوى عنه : « ان كلمة أحزاب الائتلاف قد اتفقت مع زغلول على ألا يتولى الوزارة بدعوى اعتلال صحته ، وأن مكرم عبيد أنيط اليه اعلان ذلك فى الحفل لكن حينما جاء دوره ليعان ذلك تقدم أحمد رمزي من رجال الوفد فتحدث فى غير ما اتفق عليه (٥٠)

---

(٤٨) الذكريات ، ص ٢٥٠ .

(٤٩) وقال أن مرد ذلك الى اختلاف مبادئ كل فريق ، فالدستوريون حريصون على معنى الحرية الفردية وعلى النظام والقانون تشد الحرس أعداء للطغيان فى كل صوره ، يريدون العمل للارتفاع بالشعب الى حيث تتقارب طبقاته فى ادراك معنى الحياة والحرية . أما الوفديون فمتمسبون لحزبيتهم ولزعامة زعيمهم ولا يابون لذلك ان يقوم الحكم على أساس للتنكيل بخصومهم ، ويرون فى النزول الى مستوى الشعب لا فى الارتفاع بالشعب الى المستوى الذى تتقارب فيه الطبقات .

محمد حسين هيكل : منكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ص ٢٢٠-٢٢١ .

(٥٠) الذكريات : ص ٢٦٢-٢٦٥ .

فنمة وثيقة سيامية صادرة عن سليم زكي - حاكم دار بوليس  
مصر - تكشف عن تفاصيل أدق وأوثق على غير ما رواه الهلباوي ، اذ سجل  
الكلمات التي دارت في الحفل جملة وتفصيلا ابتداء من كلمات محمد حافظ  
ومضام - رئيس الحزب الوطني - الذي أعلن وقف حزبه لشد أزr زغلول  
وتأييد نهضته والالتفاف حوله تماما مثلما التفوا حوله من قبل في سبيل  
المصالح الوطنية لرفعة الوطن كما أشاد بالائتلاف لكونه « مظهر جميل  
ينسجمنا خصومنا السياسية » . وأن الهلباوي قام بعد ذلك موجها الكلام  
الى زغلول قائلا « لقد سررتكم بصفاء القلوب وتملموا أن هذا كان نداء عاما  
قبله كل مصري وأجابه الشعب » وشدد على ضرورة إعادة الأمة لسلطانها  
ونيل حريتها في البرلمان وأن تحكم نفسها بنفسها . ثم أوصى بضرورة  
جعل دار البرلمان عريضة البناء يحتمى بها كل ذي مصلحة وذو حق . وأن  
يكون النواب مزودين بسلحتهم الوحيد الاتحاد والتضامن (٥١) .

أما مكرم عبيد ، فلم يحدث كما ادعى الهلباوي من اعلانه اعتذار  
زغلول لتولي الوزارة فجاءت كلماته كلها اطراء وتمجيدا واشادة بالائتلاف  
مؤكدًا على أنهم اتحدوا لكي يدفعوا شرا ، لا لانتقام خير وأن على الانجليز  
أن يفهموا أن هذا الائتلاف هو خير في ذاته ، فلم يقصد به الا اجماع كلمة  
الأمة على حسن التفاهم وتقريب مسافة الخلاف (٥٢) . أما الذي أعلن  
ضرورة تخلي زغلول عن كرسي الرئاسة لعللى يكن فكان أحمد رمزي وذلك  
اشفاقا على صحته ، فتصدى فكرى أباطة له قائلا : « ان من يقول بأن يتولى  
الحكم من غير حزب الأغلبية إنما هو يدوس الدستور باسم انقاذ الدستور »  
أيها الزعيم وإنما نحن نكرمك الآن للمستقبل أكثر مما نكرمك للماضي -  
لا يمكن أن يتولى الحكم غير سعد باشا زعيم الأغلبية فإن أنت رفضت فإنما  
أنت ترضخ لأمر الانجليز » . ولم ينقد الموقف غير الدكتور نجيب اسكندر  
الذي أعلن أنه والأطباء زملاؤه نصحوا سعد زغلول بالكف عن كل عمل ،  
وأنه اذا وجهت النصيحة له بترك الحكم فذلك لأسباب خارجة عن السياسة  
فاذا تولاهما غيره فإنما الرأي يكون له أيضا .

ثم وقف سعد زغلول وألقى خطبة كانت مكتوبة الا أنه مهد لها تمهيدا  
أثار حماس النواب فقال « انه لما علم يفس السياسيين ووشاية الواشين بأنه  
يترفع عن قبول الوزارة استخفافا بأمر من يطلب لتأليفها ، رأى انه ردا على

---

(٥١) تقارير الأمن العام : تقرير بتوقيع سليم زكي حاكم دار بوليس مصر مرفوع  
الى مدير عام الأمن العام ، رقم ٧٤٥ سرى سياسى فى ١٩٢٦/١/٢ .

(٥٢) لمزيد من التفاصيل حول خطبة مكرم عبيد انظر / أحمد قاسم جودة . المكرمات  
ص ٩٥-٩٥ .

مفتريات هؤلاء القوم أن يملن في جلاء ووضوح بأنه سوف لا يتأخر عن قبول تأليفها رغم اعتلال صحته والمشتقات التي تتطلبها الوظيفة لأنه ذات مرارتها حتى آخرها ولم يذق لها حلوا البتة ٥٥ . وأنه سوف لا يلين لأى تهديد أو وعيد ، فكل هذه المظاهرات المغتلة ما هي الا من باب ذر الرماد بالعيون ، وما هي جس نبض وأن القوم لم يكونوا جادين في كل افعالهم ولا مآوراتهم ٥٥ . وأنه يضع نفسه ومسحته رغم اعتلالها تحت تصرفهم ، فان هم أمروه بتأليف الوزارة تحت رئاسته فسوف لا يتأخر وانذا أرادوا ان يسمروا بأسنادها للدولة عدلى يكن باشا فيو عند اشارتهم « (٥٤) » . لكن يبقى لنا أن التفاسيل التي أوردها الهلباوى لم تكن دقيقة تماما وأن من المناسب تحرى الدقة تماما مثلما حدث لديه بعض الخلط فى أكثر من موضع حرصت على تصويبه فى هوامش الذكريات ٥

من الواضح أن الهلباوى ، كشخصية عامة التقى بضخم معالم التاريخ المصرى الحديث وذلك من خلال اتصالاته بزعامات مصر السياسية والوطنية بل نلاحظ أن سعد زغلول قد ذكره فى مذكراته فى مواضع عدة ومناسبات عديدة فكانا يتلاقيان ويتناقشان فى موضوعات سياسية ، فعلى سبيل المثال يقول زغلول أن الهلباوى كان سباقا فى الحديث معه عن مشروع مد امتياز قناة السويس (٥٤) . وأن الخديوى عباس كان يريد تعيينه فى زعامة الحزب الوطنى فى عام ١٩٠٩ ليضرب به زعامة محمد فريد (٥٥) . ويبدو أن ذلك قد راود الخديوى حينما نأى فريد بجانبه عن التعاون مع عباس ٥

كذلك يعترف زغلول بإمكانيات الهلباوى فرشح اسمه فى أكتوبر ١٩٠٩ أمام بطرس غالى للتعيين فى مجلس شورى القوانين على أساس قدرته على المنافسة فى موضوع عام ٥٥ . الا أن بطرس لم يعقب وطلب شخصا يعرف لغة أجنبية (٥٦) . ويبدو أن بطرس قد ضاقت ذرعا بالهلباوى حينما باتت جهوده بالفشل لكى يتنبه عن قبول الدفاع عن أحمد حلمى صاحب « للقطر المصرى » ، فلمس منه بذلك عدم استجابة للتعاون مع السلطة بشكل كاف ٥

- 
- (٥٢) تقارير الأمن العام : تقرير بتوقيع سليم زكى حكदार يوليس مصر مرفوع الى مدير عام عموم الأمن العام رقم ٧٤٥ سرى ميملى بتاريخ ٢ يونية ١٩٢٦ .
- (٥٤) مذكرات سعد زغلول ، ج ٢ ، تحقيق د . عبد العظيم رمضان ، ص ١١٤ .
- (٥٥) مذكرات سعد زغلول ، ج ٢ ، تحقيق د . عبد العظيم رمضان ، ص ٩٧٤ .
- (٥٦) مذكرات سعد زغلول ، ج ٢ ، ص ١٠٩ .

والحق يقال ، لقد صادفت عدة عقبات مجرى حياة الهلباوى فانثرت على مستقبله السياسى فثم ينسب له الأمير ( الملك ) فؤاد قبوله الدفاع عن الأمير أحمد سيف الدين حاول اغتياله في ٧ مايو ١٨٩٨ وأصر الهلباوى على أن يكون بمفرده فى الدفاع ، ودفع بأن الأمير سيف الدين مريض بأعصابه ، فتار هذا الأخير وحلب عزله من انرافعه فى اتناها فسجل الهلباوى ان هذا العزل دليل على صحة ذلك الدفاع (٥٧) \* إلا انه من الجلي ان فؤاد صد أصر السوء لهما معا حتى قدر له ان يترجعه ضد سيف الدين الذى ظل طريدا طيله حياته خارج البلاد وحجر على ممتلكاته (٥٨) \* بينما لم يرض عن الهلباوى على الاطلاق مما دفعه للقول بأنه يشعر بموجات تصل اليه تحمل بين طياتها شيئا من الصنت والضغينة وانتهاز كل فرصة للإفراغ به (٥٩) \* وبلغ الأمر الى حد أنه نا ضاقت به السبل حينما اقلته الديون التى أربت على مئات الألوف ، ولم يعد يملك فدانا من بضعة آلاف كان يمتلكها ، حتى منزله الكائن فى جاردن سیتی استولت عليه الخاصة الملكية بدعوى أن زوجته لما توفيت كانت من معتوقات الحديو اسماعيل ولم تعتق فأصر الملك فؤاد على ان يكون للخاصة الملكية حقها فى المراث عن نصف هذه الدار ثم رسي المزاو على الجزء الباقي على الخاصة الملكية أيضا \* وان كانت تجدر الإشارة الى موقف سعد زغلول ذلك أنه أوفد للهلباوى ، فتح الله بركات لكي يحفظ له الدار قبل عقد المزاو لكنه لم يستجيب(٦٠) .

أيضا سبق لفؤاد أن اعترض بوصفه رئيسا للجامعة المصرية على حضور الهلباوى حفل تأبين قاسم أمين أكبر المؤسسين لها مما أدى الى تدخل سعد زغلول وتمكن من اقناع الأمير فؤاد بالمدول عن موقفه غير أن الهلباوى أخذ حيطته ونشر فى « المؤيد » التابين واعتذر عن الحضور (٦١) .

فلا غرابة أن عد الهلباوى دفاعه عن الأمير سيف الدين وآراءه فى لجنة الدستور ومجلس النواب مبررا لما يحدث له من عواقب وخيمة \* فالراصد لموقفه فى مجلس النواب يلاحظ أنه امتاز بقوة الجدل والمواجهة الجريئة فنراه يهاجم بحدة كل من أحمد زيور ، وكل ما صدر عن حكومته من قوانين غير دستورية ، ونسخ الجامع الأزهر ، والطبيب الخاص بالملك فؤاد حيث قصد من وراء كل ذلك المساس بالملك .

(٥٧) اعلام المحاماة : ابراهيم الهلباوى . ص ٢٦ .

(٥٨) زكى مجاهد : الاعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية . ج ١ . ص ٥ .

(٥٩) الذكريات ، ص ٩٢ .

(٦٠) اعلام المحاماة : ابراهيم الهلباوى . ص ٥٥-٥٤ .

(٦١) الذكريات ص ١٢٥ .

فغاب بصريح العبارة على السياسة التي تحكم بنا مصر حينما قال :  
« بلدنا من سوء الحظ قد لبثت اثني عشر عاما يساق في سياسته  
العمومية والقضائية على غير ارادته وبغير مشورته فأمة يساق في ادارتها  
هذه السيرة وأفواهاها مكمة وكلتها غير مسموعة لها المصدر اذا تركت  
وشأنها لتنظيم أمورها أن تطيل الشكوى من كثرة ما تجد بين يديها من  
مظاهر التقصير والاهمال » (٦٢) »

ففي إطار هجومه على تصرفات حكومة زيور اعترض على من يقف ضد  
اتخاذ مجلس النواب لأي اجراء من شأنه أن « يعلم الرأي العام مدى  
التصرفات التي وقعت ، أهى تصرفات ضارة بالامة أو غير ضارة » فذكر على  
سبيل المثال لا الحصر واقعة استبدال املاك حرة بأملك لاحرية في التصرف  
فيها ، إذ أنه أقدم على استبدال سراي الزعفران بأطيان من املاك الحكومة  
الحرّة وأدخل على تلك السراي تغييرات كثيرة مما عده الهلباوى اجراء باطلا  
بسبب اتحاد صفة المعطى وصفة الأخذ (٦٣) »

كذلك أيد اذانة حزب الوفد لسياسة حكومة زيور لشبهة التلاعب  
بأموال الدولة والاستخفاف المفرط بمصالحها وذلك حينما أقدم زيور على  
شراء قصر بيوت هوس بلندن ليكون مقرا للمفاوضة المصرية على الرغم من  
اعتراض الوزير المفوض على صلاحية المكان، وللشرط المجحف الذي فرضته  
الحكومة البريطانية بالحق في حرية التصرف في العقود بدعوى ما بطرأ  
من أسباب يقتضيها الدفاع الوطني (٦٤) »

ايضا هاجم الهلباوى سياسة وزير المعارف - علي ماهر - في حكومة  
زيور لتغييره خطط التعليم بدون قانون مما عده اثنتان صارخا على الأمة  
وساقتها طبقا للدستور ، ولكنه من جهة أخرى شدد على ضرورة النهوض

---

(٦٢) هاجم الهلباوى القصور في أعداد الفائزين على أمر القضاء مما يمكن أن يؤثر  
على حسن سير العدالة . كما هاجم طبيعة الأماكن المخصصة لساحات القضاء فحرب  
مثلا على أن محكمة عابدين يصطدم المرء عند دخوله اليها ببراميل الخمر مبعثرة عن  
يمين الداخل وشماله حيث أن تلك المحكمة لا تشغل المكان وحدها . واتفق أعضاء مجلس  
النواب على الملاحظات التي أيدوها من لفت نظر وزيرى الحفانية والمالية »

مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة ٢٨ لسنة ١٩٢٦ ، ص ٤٤٩-٤٤٦

(٦٣) مضابط مجلس النواب : دور الانعقاد الأول عام ١٩٢٦ ، ص ١٦٠-١٦١

(٦٤) مضبطة مجلس النواب الجلسة ٣٦ لسنة ١٩٢٦ ، ص ٥٥٠-٥٤٧

بالتعليم الإلزامى على أساس أنه ضرورة نظرا لانتشار الأمية بمعدل تسعين بالمائة من السكان (٦٥) .

كما استدار يباحث كبار الموظفين الذين استفادوا في عهد حكومة زيور على حساب مصلحة الشعب ككل . فلدى مناقشة ميزانية عام ١٩٢٦ تبين أن حجم مرتبات الموظفين ضخم واضطرت وزارة المالية إزاء ذلك إلى إخفاء الرقم الحقيقي لتخفيف وقع الرقم على الشعب (٦٦) . فتقدم الهلباوى باقتراح وافق عليه مجلس النواب بإلغاء العلاوات والترقيات وذلك للحد من الامتيازات التى حصل عليها كبار الموظفين بصفة خاصة فترسم لنا أقواله صورة لأحد مساوىء حكومة زيور كما تلقى لنا بظلال على الأوضاع الاقتصادية فى المجتمع المصرى والتى يمثل فيها قطاع الموظفين شريحة كاملة فيه ، فأصاب كبارهم انتماضا كبيرا بينما كان يثن صفارهم وفئات أخرى من الشعب من الكساد وسوء الحالة الاقتصادية (٦٧) .

من الانصاف القول أن الهلباوى كان يميل فى مجلس النواب إلى الإصلاح فى شتى المجالات فنراه يطالب بالأسراع فى إصدار قانون التعاون والنفقات على أن يكون مشتملا على تكوين نقابة صناعية تعمل على عرض المصنوعات الوطنية فى الأسواق وحض الأهالى على الإقبال عليها (٦٨) . وتارة يعارض اقتراحا رعى لزيادة ما يجبى من أهالى مدينة القاهرة من عوائده حينما تبين أن أهالى مدينة الإسكندرية يؤدون رسوما على (٦٩) . وفى موقف متزن متعاطف مع الطلبة المصرية فى لندن كان من رأيه عدم إلغاء « نادى لندرة » ولا إلغاء الأموال المرصودة له فى الميزانية حفاظا على كرامة هؤلاء الطلبة ، وذلك على الرغم من اعتراضه على تأسيس السفارة

---

(٦٥) ومن الطريف أن نذكر قول الهلباوى فى هذا الصدد « أفضل أن ندخل المجلس من غير ملابس بشرط أن تجعل فى إزالة الأمية ونشر التعليم الإلزامى » . لزيد من التفاصيل عن انتقاد الهلباوى لسياسة التعليم انظر :

مضبطة دور الانعقاد الأول عام ١٩٢٦ ، ص ٢٨٤-٢٩٦ .

(٦٦) الجدير بالذكر أن الرقم الذى ذكره كان ١٢ مليوناً من الجنيهات بينما الواقع كان ١٤ مليوناً أى يفرق المليون مما تقرر إليه على كونه تضليلا على الشعب .

(٦٧) مضبطة مجلس النواب ، دور الانعقاد الأول ، ص ٢٦٢-٢٦٤ ، انظر : الملحق رقم (٤) .

(٦٨) مضبطة مجلس النواب ، الجلسة ٤٥ فى ١٢ أبريل ١٩٢٧ ، ص ٦٤٧ .

(٦٩) كانت مدينة القاهرة يزيد تعداد سكانها آنذاك عن المليون نسمة ويتم تحميل ٢٧٠ ألف جنيه كعوائد بينما الإسكندرية الأقل فى التعداد وفى الباني يحصل من أهاليها نصف مليون جنيه تصرف على القاهرة أيضا .

مضبطة مجلس النواب دور الانعقاد الأول يونيو ١٩٢٦ . ص ١٤٩ .



المصرية لهذا النادى حيث اعتبره متاراً لاختفاء مأرب أخرى لاسيما وأنه أريد لهؤلاء الطابة طبعهم على سياسة العيد الماضى (٧٠) .

أما هجومه على شيخ الجامع الأزهر لدوره فى مؤتمر الخلافة ، فنراه قد انتهن فرصة إثارة صرف الشيخ لمبلغ الفين وخمسمائة جنيه من أموال المهاد الدينية على شئون ذلك المؤتمر ودفاع وزير الاوقاف عنه حتى طعن فى هذا المسلك منتقداً قول فكرى أباطة بأن الشيخ كان آلة فى يد غيره مما يدعو الى الرحمة . بل وطالب بأن ينزل القصاص العادل به ليكون عبرة لكل موظف من الكبار والصغار حتى لا يرتضوا لانفسهم بأن يكونوا الأعييب فى أيدي من لهم عليهم سلطان .<sup>١</sup> وأكد على أن الدستور لا يعنى أى هيئة حكومية أو وزير من المسئولية « حتى ولو احتسب بصاحب العرش نفسه » . فجاب لذلك على شيخ الأزهر ورجاله من أنهم قد ضعفت لديهم قوة استقلال الراى ، على عكس حالهم فى مطلع القرن ١٩ حينما كانوا لا يأيون الا لأن يستثلوا لأمر الله وصاحب شريعته .

ووجد الهلباوى الفرصة من خلال هجومه هذا لكى يدين أعمال مؤتمر الخلافة مؤكداً على أنه لم يأت بغير « فصيحة مصر فى كل مكان » . ولم يعد بأية فائدة على الدين أو على الوطن « وأن « السبيل الذى أنفقت فيه هذه الأموال غير شريف ، كما كانت الطريقة التى صرفت بها فاسدة » (٧١) .

ولعل هجوم الهلباوى على سياسة مصلحة الصحة التى كان يرأسها الدكتور محمد شاهين ، الطبيب الخاص للملك فؤاد . تحصل فى طياتها سهما مباشرا لهجوم على رجال الملك ومن ثم المساس بشخصه .

فلقد تقدم باقتراح لمجلس النواب مؤداه ألا يجمع وكيل الوزارة للشئون الصحية بين وظيفة وأية وظيفة أخرى حيث كان هناك اجماع على وجود أوجه قصور فى مصلحة الصحة (٧٢) .

ويبدو أن سعد زغلول ، رئيس مجلس النواب ، حاول دفع الهلباوى الى المزيد من الطعن اذ قال « كلامك هذا كان يكون له محل لو أن كان قبل ان الادارة فى مصلحة الصحة مختلة » . فرد الهلباوى : « ليسمح ل دولة الرئيس ان اصرح بأن هذا قد قيل ( كما أن تقرير اللجنة المالية قد قرر

(٧٠) نفس المصدر . ص ٢٤٧ .

(٧١) مخططة مجلس النواب رقم ٥٧ فى ١١ مايو ١٩٢٧ . ص ٩٤٢-٩٤٨ .

(٧٢) الجدير بالذكر ان هذه المصلحة كانت تابعة لوزارة الصحة . وقد انشئت أول وزارة للصحة فى ٧ ابريل ١٩٢٢ ابان وزارة على ماهر الاولى وكان الدكتور محمد شاهين هو أول وزير للصحة .

فؤاد كرم : والنظارات والوزارات المصرية . ص ٢٤٧ .

« ان كل مصالح الحكومة تمشى نحو الإصلاح بخطى واسعة الا هذه المصلحة فانها تمشى بخطوات السلخانة ان لم تكن تمشى القهقري » \* وأضاف الهلباوى ان هناك أزمة بالفعل لقلة الأطباء لأنه لم يوضع تشريع يمهّد للتربية الطبية الفنية اذ ان مدرسة الطب لم تتغير منذ انشائها محمد على \* فلا غرابة ان تفشت الأمراض في المدن والقرى وظهر على مصلحة الصحة أعراض السقم (٧٣) \*

ولما أجريت في وزارة عدلى يكن عام ١٩٢٩ انتخابات مجلس الشيوخ دخلها الهلباوى مرشحاً عن حزب الأحرار الا أنه سقط في تلك الانتخابات سقوطاً كبيراً ، ومع ذلك ظل يقول ان الانتخابات مدرسة يعلم الشعب فيها معلميه (٧٤) \*

ولم يثنه هذا الأمر عن التقاعس في أداء دوره الوطنى ففي عام ١٩٣٠ قبيل اقدام اسماعيل صدقي على الاعتداء على الدستور كان ثمة اتفاق بين وزارته وبين الأحرار الدستوريين ، الا أنه بمجرد أن كشف عن نيته في ذلك الاعتداء ، انقطع ما بينهما من وفاق وأصبح الأحرار في صف المعارضة مع الوفد ووقعا في ٣١ مارس ١٩٣١ ميثاقاً قومياً بعنوان « عهد الله والوطن » ورد فيه اسم الهلباوى في الترتيب الرابع من بين الموقعين من الأحرار البالغ عددهم ٣١ عضواً في مقابل ٢١ عضواً عن الوفد (٧٥) \*

وكانت الحرب عند الأحرار قلم الدكتور محمد حسين هيكل من خلال « السياسة » من جهة ولسان الهلباوى في اجتماعات نادى الأحرار من خلال خطبه النارية من جهة أخرى (٧٦) - فعلى سبيل المثال شن الهلباوى في ذكرى « يوم الجهاد » هجوماً بلا هوادة على اسماعيل صدقي رئيس الحكومة لالغائه دستور ١٩٢٣ وإبداله بدستور ١٩٣٠ حيث أراد بذلك تفليب السلطة التنفيذية على حقوق الشعب وممثليه في البرلمان منتهزاً عدة عوامل بلورها الهلباوى فيما يلى :

( أ ) الأزمة الاقتصادية الشديدة \*

( ب ) تنازع الأحزاب \*

( ج ) الشكاوى ضد الحكم النيابى في المدة السابقة \*

(٧٢) مضبطة مجلس النواب الجلسة ٢٨ من ٣٧٤-٤١٩ \*

(٧٤) أعلام الحاماة : ابراهيم الهلباوى ، ص ٥٩ \*

(٧٥) هبى أبو المجد : سنوات ما قبل الثورة ، ص ١٣٥ \*

(٧٦) محمد حسين هيكل ( الدكتور « مذكرات في السياسة المصرية » ، ج ١ ،

ص ٢٢٤-٢٢٥ \*

ثم أعلن أن ما أقدم عليه صدقي إنما هو هدم للدستور لأنه هدم  
نسلطة الأمة ، ووصف دستور ١٩٣٠ بأنه « مهزلة » لم يتورع فيها صدقي  
عن الاعتداء على الحصانة البرلمانية والعمل على تغيير اللائحة الداخلية لمجلس  
النواب بعيدا عن صياغة المجلس لها حينما أراد وضع قيود على استجواب  
الوزراء \* .

كذلك دافع الهلباوى عن حرية الصحافة وهاجم ما أراده صدقي من  
أن تكون حريتها فى حدود القانون ؟ ومن محاكمة الصحفيين فى سرية  
حتى لا يثير ضده الرأى العام \* ثم هاجم أيضا قانون الانتخاب الذى حرم  
على العلماء والأطباء والمحامين وجمهرة المتعلمين دخول البرلمان ، وتسأل  
هل يريد صدقي أن يجمع حوله فقط أرباب الجاليلب الزرقاء كما كان  
يريد اللورد كرومر ؟ (٧٧) \*

كان من الطبيعى أن يسططم كلا الجانبين فنعت صدقي الهلباوى  
بكلمة « الرقاص » فى خطبة له ، ورد عليه فى محاضرة عامة واصفا له  
بأنه « الهدام الأعظم » وأنه لا يخاف عذابه رغم شيخوخته لأنه تبرس فى  
خدمة الوطن منذ خمسين عاما وأنه لا يخشى من مقبة القاء القبض عليه  
فلا يهم بعد أن جعل صدقي البلاد سجننا واحدا (٧٨) \*

ولما تنحى رئيس محكمة جنايات مصر عن نظر قضية القنابل فى عام  
١٩٣٢ لوقوعه تحت تأثير خارجي مستتر أثني الهلباوى على موقف القاضي  
مؤكدا على أن المحاماة تشاركه فى الثقة بجميع القضاة (٧٩) \* فلا غرابة  
أن أضمر صدقي الكراهية لكل من تحدى وزارته واعترف بأن وزارته قد  
واجهت « منذ الساعة الأولى فتنة عمياء أداتها السوق وغايتها دفع البلاد  
الى الفوضى » (٨٠) \* وسرعان ما زجت وزارة عبد الفتاح يحيى من بعد  
استقالة حكومة صدقي بجريدة « السياسة » وبحزب الأحرار الدستوريين  
الى ساحة القضاء فيما عرف بقضيتي « نزاهة الحكم » والتي أثارت الرأى  
العام المصرى لكونها مسست قضية العتب بالحكم وجاء دفاع الهلباوى بمثابة  
محاكمة لعهدي اسماعيل صدقي وعبد الفتاح يحيى على حد سواء : ووصف

---

(٧٧) جريدة السياسة ١٤ نوفمبر ١٩٣٠ . احتلال الأحرار الدستوريين يذكى يوم  
الجهاد خطبة الأستاذ الهلباوى بك \*

(٧٨) جريدة السياسة ٢٢ نوفمبر ١٩٣٠ محاضرة الأستاذ الكبير الهلباوى بك فى  
نادى الأحرار الدستوريين \*

(٧٩) صبرى أبو المجد : المرجع السابق ، ص ٢٢١-٢٢٢ \*

(٨٠) فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية \* نص كتاب استقالة اسماعيل  
صدقى الى الملك فؤاد ، ص ٢٢٨ \*

ذلك الحكم بأنه حكم أسود ، وأكد على أن تسعين بالمائة من القضايا التي ترفع فيها قبل نظر هذه القضية كانت تابعة من فساد نظام صديقي الذي لم يكتف بالاعتداء على الدستور وإنما على حرية الكلمة ، وعاب لذلك على القانون المشبوه الذي وجه ضد رؤساء تحرير الصحف لتكليم أفواههم والذي من جرائمه حرم كل من محمد حسين هيكل ، وعبد القادر جبهة ، وعباس العقاد ، وتوفيق دياب من تولي رئاسة تحرير صحيفة لمرة ثانية نظرا لصدور أحكام بالغرامة عليهم .

وجريا على عادة الهلباوى فى مزج السياسة بالقانون وتفجيره لقضايا وطنية طرح مسألة « جقبوب » وألح الى أن سعد زغلول رفض التنازل عنها لاطاليا بينما كان زيور فى أثنائها وزيرا للخارجية بالنيابة . ولما تولى هذا الأخير رئاسة الوزارة بعد استقالة زغلول ودون الاستناد الى البرلمان تم انتزاع « جقبوب » من مصر فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ . ثم رمى الهلباوى البرلمان بعد ذلك بالضعف حينما ترك هذه المسألة للمستقبل على أمل إثارتها فى يوم ما لاستردادها . كما طعن فى اللجنة التى شكلت برئاسة وهيب دوس لتقصى الحقائق فى « جقبوب » واتهمها بالرشوة السياسية وتساءل « أنتم تقولون أن مصر لم تخسر بترك « جقبوب » وإذا كان هذا صحيحا فلماذا تتمسك إيطاليا بها ؟ » .

ثم تناول عددا من القضايا الوطنية فأشاد بدور طبقة عمال العنابر فى ثورة ١٩١٩ وقال ان هذه الطبقة فعلت أكثر مما فعلته أية طبقة أخرى من طبقات الأمة فى سبيل الثورة وأنه فى معركة العنابر سقط منهم حوالى ٤٠٠ ما بين قتيل وجريح . فأشاد بالوطنية المصرية وتعرض بالهجوم على أحمد عيود باشا الذى تبنى عودة الحكم الكرومرى ، على الرغم من أنه كان جرحا واذلالا للكرامة المصرية فنادى الهلباوى لذلك بضرورة العليق (٨١) .

واستمرارا فى عطائه الوطنى نلح دور الهلباوى فى اشتراكه فى صياغة دستور ١٩٢٣ على أحدث المبادئ المصرية آنذاك وبما يتفق وحاجات مصر ، إذ كان واحدا من أبرز رجال القانون المشائين فى اللجنة ، وكانت له فلسفة عملية فى عدد من النقاط المنارة فى اللجنة من بينها مسألة رايه فى مقياس الكفاية لترشيح النواب فمسجل أنه ضد نسبة زيادة الخيال فى مجلس النواب باعتبارهم عديمى الكفاءة مما يعرض أعمال المجلس للخطر . ولا يعنى هذا نفيه لدورهم فى النهضة السياسية المصرية التى

---

(٨١) جريدة السياسة : اعداد ١٨ أبريل ١٩٢٥ و ١٩ أبريل و ٢١ أبريل « قضيتنا نزاهة الحكم » دفاع شيخ المحامين إبراهيم بك الهلباوى .

اقتصرت على النفور من الحكم الأجنبي فكان من الضروري استنراك العالم والجاهل والفني والفقر فيها . أما النهضة الحقيقية فامل أن تكون على يد مجلس النواب ، لذا حذر من كثرة العدد لأن نسبة الجيلاء أعلى بكثير من نسبة المتعلمين من ناحية ، ولكي لا تطيل المناقشة وتعطل الأعمال من ناحية أخرى .

أيضا ترك الهلباوى بصمائه من خلال مناقشات مواد الدستور المقترح فنراه يوضح في مناقشات المادة ٦٤ الخاصة بعدم جواز شراء الوزير أو استئجاره ملكا للحكومة أو قبوله عضوية شركة أو عملا تجاريا بغية الحيالة بين الوزير الطاهر وبين الشبهات من جهة وإيجاد نص يقف في وجه الوزير الذي يعمل على الأضرار بالمصلحة (٨٢) .

فمن المسلم به أن دستور ١٩٢٣ الذي شارك في وضعه الهلباوى يعد من الانجازات الوطنية بما احتواه من صروح قانونية .

وإذا كنا قد سطرنا ما لهذه الشخصية من مآثر فعليا ألا نفعل الانتاقتات التي علت بعض تصرفاته والتي يمكن أن توجه ضده ، لكن علينا أن نراعى طبيعة ذلك الرجل فهو يعتبر من مدرسة نبذ العنف ضده الاحتلال .

فالملاحظ أنه كان في البداية من الداعين للإضراب العام في ثورة ١٩١٩ من خلال نقابة المحامين لكنه سرعان ما تراجع بعد أن شكلت وزارة حسين رشدي في ابريل ١٩١٩ ، وأفرج عن سعد زغلول فاعتبر ذلك الأمر انفرجا للأزمة وقبل أن يكون مع فتح الله بركات ، وتوفيق دوس لاقتناع أعضاء لجنة الموظفين بأنه لم تعد مصلحة للاستمرار في الإضراب (٨٣) . وغفل الهلباوى المطالب الأساسية التي كان من أجلها اعلان الإضراب العام والتي لم تتحقق (٨٤) .

(٨٢) محاضر أعمال لجنة المبادئ العامة للدستور : الجلسة السادسة ٧ يونيو ١٩٢٢ . كلمة الهلباوى بك .

(٨٣) المذكرات ، ص ١٤٩ .

(٨٤) وكانت على النحو التالي :

(أ) ان تصرح الحكومة المصرية رسميا بتوكيل الوفد المصري برئاسة زغلول لينتوب عن الأمة المصرية في مطالبها أمام مؤتمر السلام .

(ب) عدم اعتراف حكومة رشدي بالحماية مطلقا وأن حالة مصر بعد زوال السيادة العثمانية عنها أصبح موقوفا على مؤتمر السلام .

(ج) إلغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من شوارع المدن والبناير والقرى وتفويض أمر حفظ الأمن والنظام إلى رجال البوليس المصري .

ولعل من المواقف الحرجة التي وقع فيها الهلباوى اعترافه بكتابة تقرير الى اللورد كنتشر حينما تقلد منصب رئيس عام البوليس فى نظارة الداخلية ، فلقد كان هذا الجهاز يعانى من خلل كبير فأراد الهلباوى كشف سوء استخدام المديرين لسلطاتهم فى هذا المجال فقدم عدة نصائح ، وطلب اليه كنتشر المقابلة لمزيد من التوضيح . الا أن المشكلة التي وقص فيها الهلباوى ، أن جريدة « المقطم » نشرت هذا التقرير فى محاولة لفضح أمره على أنه يكاتب الانجليز فى السر بينما يعلن فى سياساتهم علنا فى « المؤيد » ويدافع الهلباوى عن نفسه هذا التورط فيقول انه اراد المصلحة العامة (٨٥) . وان كنت لا أميل الى اتهامه بالتواطؤ ، انما الأمر ارتباط بزمه انتقاده لسياسة الاحتلال حينما كتب مقالاته فى « المؤيد » فى عامى ١٨٩١ - ١٨٩٢ والتي أشاد بها محمد فريد ولم يشكك فى وطنيته (٨٦) . لذا فان « المقطم » أعلنت الحرب عليه فهو ان كان عميلا للاحتلال فمن المستحيل افصاح أمره ، وليس من المستبعد أن يكون كنتشر نفسه من وراء عمل « المقطم » لكي يتم القضاء على تيار الخواطر الوطنية المتنامي .

ثم ان الهلباوى لا يجد غضاضة فى صلاته بكبار الشخصيات البريطانية فى مصر مثل مستشار الداخلية ، والمستر « ستورز » السكرتير الشرقى للوكالة البريطانية حتى ان هذا الأخير كان يقطن فى منزله بقصر الدوبارة (٨٧) . لكن من الواضح أنه نظرا لموقفه الماكس لبريطانيا فى مصر وهجوه على سياساتهم حتى فى أحاديثه الجانبيه معهم والتي كان احداها فى منزل زغلول عند بداية الحرب الكبرى الأولى (٨٨) ، فانهم لم يأمنوا جانبه تماما واصبح خارج دائرة اهتمامهم .

لكن مما يؤسف له قبول الهلباوى الدفاع عن قليبدهس - مأهور ضبط العاصمة - الذى اشتهر بسوء السمعة لدى الوطنيين لما عهد فيه من اسماليب ملتوية للايقاع بهم . فكان حريا بالهلباوى الانسحاب من مهمة

(د) طلب اجراء تحقيق عن جميع الفطائح التي ارتكبت فى القطر المصرى .

(هـ) العفو عن المتهمين والمعتقلين والمحبوسين فى داخل مصر وخارجها .

وثائق أرشيف رئاسة مجلس الوزراء : القرار الصادر من لجنة الموظفين فى ١٠ أبريل ١٩١٩ ، وقرار ثان بتاريخ ١٥ أبريل ١٩١٩م .

(٨٥) الذكريات ، ص ٦٨-٦٩ .

(٨٦) محمد فريد : تاريخ مصر ابتداء من ١٨٩١ ، ص ١٢٤ .

(٨٧) الذكريات ، ص ١٠٧ .

(٨٨) الذكريات ، ص ١٤٦ .

الدفاع لاسيما وأن عبد العزيز فهمى قد انسحب \* ومع ذلك فإنه أخذ يتلمس الأعداء تماما مثلما حدث بعد تورطه فى « دنشواى » فقال إنه أراد أن يزوج بحكمदार العاصمة ، هرقى باشا ، فى القضية على أساس حصوله على رشاوى وأن فليبيدس كان الواسطة فى هذا الأمر إلا أن هذا الأخير لم يعترف بذلك صراحة مع أن القانون كان سيعفو عنه فى تلك القضية (٨٩) \*

ومن الممكن أن تزيد على ذلك موقفا آخر لا يتسق مع المنهج الوطنى ، ذلك أنه حينما تباطأت حكومة ثروت فى اصدار دستور ١٩٢٣ كان واضحا أن السراى كانت من وراء ذلك التأخير \* وأراد « اللنبى » من جيته حذف المواد الخاصة بالسودان فى مقابل عدم المساس بسلطات الأمة فى الدستور . وناقش عدلى يكن مع حزبه « الأحرار الدستوريين » هذه المسألة على أساس إما مناصرة حكومة ثروت ، وإما التخلّى عنها إذا استجابت لطلب « اللنبى » . كان الهلباوى يقود الفريق الذى يؤيد اجابة طلب « اللنبى » وإن انتصر فى النهاية رأى الفريق الآخر (٩٠) \* لكن يبقى موقف الهلباوى الذى رأى التسليم لبريطانيا بالضغط على ملك مصر وفى ذلك موقف متخاذل إذ يعنى أن الدستور يصدر بضغط أجنبى وتسليم فى نفس الوقت بضياع السودان من مصر "

على العموم إذا كانت الذكريات فى جملتها سياسية إلا أنها لا تخلو من بعض اللامحات الاجتماعية التى يمكن أن توضح لنا بعض التقاليد الاجتماعية السائدة فى أخريات القرن ١٩ ، فعلى سبيل المثال يقول الهلباوى أن سفر المرأة المصرية حتى مطلع القرن ٢٠ كان يعد من الكبائر سواء كان ذلك مع زوجها أو بمفردها مما يستوجب نقد صاحبها والتشهير به (٩١) \*

كذلك كان هناك تطلع بتفضيل الزواج من الشراكسيات جوارى سرايا العائلة الخديوية إذ أنه بعد وفاة أى أميرة يتم زواج هؤلاء الجوارى اللاتى كن فى خدمتها \* وقد قدر للهلباوى الزواج منهن بشرط موافقة الجارية التى تاتى نظرة من وراء حجاب على المتقدم لها (٩٢) \*

فالهلباوى حينما اختار الزواج من شركسية أو تركية من وبييات القصر فإنه كان يتطلع الى لون جديد من الحياء الاجتماعية مغاير تماما

---

(٨٩) انظر الذكريات ، ص ١٥٤-١٥٨ \*

(٩٠) الذكريات ، ١٩٨-١٩٩ \*

(٩١) الذكريات ، ص ٥٥-٥٦ \*

(٩٢) الذكريات ، ص ٥٥ \*

للتقاليد الاجتماعية المصرية فهذا الطراز من النساء يعيش في السراى  
ويبقين بين جدرانها لا يعرفن غير سادتين ولا يختلطن بأحد من خارج  
السراى على الإطلاق .

ومن المستبعد أن الهلباوى كان يرمى من وراء ذلك إلى أسباب الظهور  
والارتقاء فإن تفكيره في هذا الزواج قد وقع في عام ١٨٨٧ بينما قدر له  
قبل ذلك بعامين أن يكون على صلة وثيقة بشقيق الخديو توفيق ، الأمير  
حسن بن اسماعيل الذى اختاره ليكون مكنترا له في وظيفة مستحدثة .

وفي إطار اسهام الهلباوى في المجال الاجتماعى نلاحظ أنه آزر هدى  
شعراوى في كفاحها من أجل تحرير المرأة فكان من مؤيدي مبادئ قاسم  
أمين . واختارته هدى شعراوى ، رئيس الاتحاد النسوى المصرى ، من بين  
أعضاء اللجنة الاستشارية والتي كان من أبرزها الدكتور طه حسين ومحمد  
على علوبة ، ومحمد حسين هيكل بهدف الاسهام في النشاط الاجتماعى  
للإتحاد (٩٣) .

أيضا كان الهلباوى من مؤسسى الجمعية الخيرية الإسلامية التى  
تألفت في عام ١٨٩٣ فكان أحد أعضاء مجلس إدارتها جنبا إلى جنب مع  
محمد عبده وسعد زغلول بهدف نشر التعليم وإعانة المتكويين وفي العقد  
الأخير من حياته قدر له أن يدير هذه الجمعية التى بلغ رأسمالها أكثر من  
مليون جنيه (٩٤) .

ثمّة بعض الملاحظات على الذكريات وكيفية تحقيقها فالملحوظ أن  
صاحبها قد تحرى الحذر ، ويبدو أن مزد ذلك مصادرة السراى في عام  
١٨٨٢ لما دونه من أوراق هامة سجل فيها أحداث مصر من عام ١٨٧٥ عقب  
فشل حملة الجيش إلى الحبشة حتى اندلاع الثورة العربية (٩٥) . كذلك  
انعكس الموقف العدائى من جانب الملك فؤاد ضده مما كان مدعاة على  
ما يبدو لأن يلوذ صاحب الذكريات بالصمت في مواقف معينة لئلا تقع هذه  
الأوراق بدورها في قبضة القصر .

وتنقسم مجموعة الذكريات إلى قسمين : القسم الأول نسخ على الآلة  
الكاتبة وهو يقع في ( ) صفحة ، وأما القسم الثانى فهو بخط اليد

(٩٣) ندية شليق : تطور النهضة النسائية في مصر ، ص ١٠٦ .

(٩٤) إبراهيم الهلباوى ، اعلام الحمامة ، ص ٢٦ .

(٩٥) ويؤكد هيكل أن الهلباوى حضر الثورة العربية وعرف رجالها وأنه كان  
لذلك سجلا للتاريخ المصرى ينشر كلما تحدث الرجل حديثه العذب الأخاذ بالنفس .  
انظر محمد حسين هيكل : مذكرات في السيامة المصرية ، ج ١ ص ٤٧ .  
(\*) وردت في الأصل هكذا .



وهو واضح مقروء . إلا أن الذكريات جاءت بلا فواصل فكان عينا أن نضع عناوين جانبية لها حتى يسهل الأمر على من يتناولها .

ولقد وجدت أن من الأنسب استبعاد بعض الاستطرادات التي من الممكن ألا تفيد كثيرا ، تلك التي تتعلق بالحدث عن زيجاته وأخوته وخدمته واكتفيت بالتنويه عنها ، كما تفاضيت عن نشر حيثيات الحكم في عدد من القضايا المدنية وغير المدنية مما لا يفيد مع القالب الذي اخترناه بجعلها ذكريات سياسية بالدرجة الأولى . بينما رأيت أن من المناسب نشر بعض تراث الهلباوى فى الملاحق مما لم يرد فى أصل الذكريات .

وحرصت عند التحقيق الى تحرى صدق تاريخ الوقائع نظرا لما كان من أمر عدم دقة الهلباوى ، إذ أنه كتب ذكرياته فى وقت متأخر فى أكتوبر عام ١٩٢٩ ، فوقع عنده بعض الخلط تم تصويبه فى حينه عند التحقيق .

كما حرصت على الرجوع الى عدد من ملفات خدمة السياسيين - المودعة فى دار المحفوظات بالقلعة - الذين ورد أسماؤهم فى متن الذكريات فهى تفيد فى كشف الأصول الاجتماعية وسلم الصعود الاجتماعى ، لاسيما أولئك الذين كان أبائهم يخدمون فى معية الخديوية المصرية كمصطفى رياض ، ومصطفى فهمى ، وحسين رشدى ، وإسماعيل صدقى وعبد الحاقى ثروت . ولا يعنى هذا اغفال رضاء الانجليز عن هذه الشخصيات بل نلاحظ أيضا أن بريطانيا كانت تطعن أكثر لأولئك الذين حصاوا على اجازاتهم الدراسية من أوروبا كمحمد محمود وأحمد زبور .

ومهما يكن من أمر فانه بوفاة الملك فؤاد لم يكن هناك ما يدعو لأن يستمر القصر فى عدائه نحو الهلباوى ، فسرعان ما عين عضوا فى مجلس الشيوخ ، كما أصبح نائبا لرئيس حزب الأحرار الدستوريين وكاد أن يتولى منصبها وزاريا فى وزارة على ماهر الثانية لولا رفض الحزب إذ اعتبر تسليح حزبه بعضوين فقط يعد تجريحا صريحا للوزراء الدستوريين فى وزارة محمد محمود (٩٦) .

وفى النهاية إذا كان « جلال دنشواى » قد أصابه ما أصابه من سخط جماهيرى فى أوقات كثيرة تحيلها بصير ، وجاؤل جاهدا أن يحمى آثارها من خلال معطياته الوطنية فى الحركة السياسية المصرية ، فليس بوسعنا إلا أن نعتزف أنه على الرغم من أن الاكثرية السياسية كانت فى خصومة

---

(٩٦) كان المرشح الثانى معه عبد المجيد بك إبراهيم . انظر : محمد جمين هيكل ،  
مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ٢ ، ص ١٤١ .

جائفة معه إلا أنه لم يشأ أن يميل إلى جانب سلطة الاحتلال فهو إن أطاعها  
لوقى نفسه من العواصف بل أحرز رضا وارتقاء . لكنه ظل ثابتاً على  
اعتقاده السياسي دفاعاً عن الدستور والحرية ونيز التدخل الأجنبي .  
ويبقى سجله في ساحة القضاء ذاخراً من خلال مرافعاته القوية بالحجة بعد  
أن تبوء مكان الصدارة في عالم المحاماة مما لا يتسع المجال لحصرها جميعاً  
فهو يحتاج إلى مجلدات ضخمة إذ أنه قضى في المحاماة خمسة وخمسين عاماً  
احتدم فيها التناحر الحزبي والخصومات السياسية بل والعنف السياسي  
في مصر \*

د \* عصام ضياء الدين

الظلام الكثيف هو وحده الذى يعجب الاشراق  
البديع واشرف ما فى الدنيا هو الفسёл. الظاهرى يقبله  
المرء فى سبيل السمو النفسانى .

[ هيجو ، فى التأملات ]

سرقوا الناس هذه المذكرات فيذهبون فيها مذاهب شتى ، فالذين  
عرفوا صاحبها من كتب سيمركون أكثر ما يدرك الذين تاصروا وعاشوا  
فيها ، أما الذين لم يعرفوه ولم يعاصروه فإن حظهم من تقدير هذه الوقائع  
سيكون جد مختلف عن خط هؤلاء وأولئك اتيح لكاتب هذه المجلة أن  
يعمل فى جوار الهلباوى بك نحواً من عشر سنوات من سنة ١٩٢٨ - سنة  
١٩٣٧ فشهد من هذه الحوادث بعضاً وسمع عن حقائق البعض الآخر نقلاً  
عن صاحبها ، وهماو يقرأ هذه المذكرات فلا يرى فيها الا حديثاً مقتضباً  
لا يغنى كثيراً عن الوقائع ، أما الوجوه الخطيرة للحوادث ، وصلاتها بالملوك  
والأمراء والسفراء وبالإدارة والقضاة ، وبرجال الدين وبرجال الإصلاح فكل  
تلك الصلات لا تقف امامها هذه المذكرات الا مواقف عاجل كلعج البصر .

ظل هلباوى بك نحو نصف قرن من الزمان علماً من اعلام الطريق  
فى تاريخ مصر الحديثة ، لكنه كان أبرز رجال المحاماة - غير مدافع - من  
يوم أن قامت المحاماة فى مصر، ولهذين الاعتبارين من ترى قضاياها هي قضايا  
التاريخ الحديث معا . وقد اكتفتها الأسرار والسير فلا معدى للمؤرخ عن  
أن يطوى بعض وجوهها طياً فى غياهب المجهول ويزيد هذه الظلمات أثراً  
أن على المحامى قيذا هو أسرار الصناعة ويزيد ذلك الغموض كله غموضاً  
المحامى الخطيب يترافع بلسانه لا بقلم فلا شئ اذن يبقى من بعده ليرشد  
الأجيال اللاحقة .

نشا هلباوى بك فلاحا من صميم الشعب . وناله اضهاد الحكام  
كما نال آباء وجده ووضح فى يده الجديد فى سن العشرين ففتح فى قلبه  
ثقبا وملاه الحقد وأزهريا تلقى التعيين ولم يمتحن - كسب من عدل ابيه  
خيالا رائعا . وأشرق فى أزهريته الصابة شعاع وهاج من جمال الدين .  
ذلك الهرام الاسيوى العميق والمعلم الاول لنا - فاذا به رجل ثورى ولكن  
مصرى . وأزهرى ولكن جرى . وسلك فى الحياة مسلكا رائعا ، عمل فى  
الوفائع وفى المحاماة واسهم فى السياسة وأصلح فى الاجتماع ، وجمع  
من الذهب مئات آلاف . ومن قلوب المعجبين ملايين ، وكسب معارف جمه  
من منازل الرجال ومساجلة القوى ومائة شهر غير متوالية فى امريكا  
راوربا ، وخمام مع الحديو أو الوزراء وخلاف مع الانجليز أو الجماهير كل  
أولئك معا أو كل أولئك منفردين ، وكثيرا ما كنت تراه وحيدا كأنه رأس  
الصخرة فى المحيط وكأنه ينظر الى الناس من رأس الجبل فيراهم صفارا .  
صفارا جدا . . .

ويقدفه خصومه فلا يجيبهم كأنه يقول : ان كل ما يقذف به الحاقدون  
وقود لهم ويحتمل الأذى - ذلك الغذاء اليومى للرجل السياس - وتصيح به  
الجماهير فلا يتجرم . . . أفليست هى التى صاحبت بالمسيح بين يدي  
( بلاوتس ) وهى لا تفهم ما يردد . . . وكان ذلك من يوم أن بدأ التقويم من  
الف وتسعمائة عام وأربعين . . . أفليست هى التى أخذ كرمويل باسمها وعلى  
مشهد منها رأس شارل الأول وهى تولول وتقول وتقول : فليقتل الله رأس  
الملك .

ويخرج الهلباوى من الانتخاب مهزوما بكل الأسلحة - هزيمة  
ساحقة - ومع ذلك تسمعه يضحك من كل قلبه . . . لقد رأيت فى إحدى  
هذه الانتخابات يعمل ٣٠ يوما فى كل يوم ٢٠ ساعة ويقطع ستة آلاف  
كيلو مترا فى فيافى الأرض حتى لقد وهن الحديد وما وهى . . . بل كان  
يكافح الحكومة والخصوم - ونفاق والانصار - فى قوة جسم كقوة المردة  
وقوة جلد كقوة القديسين .

لقد كان يوم الهزيمة أقوى من ذلك الذى لم يخلق الله أقوى منه وهو  
فى طريقه الى ( ألبا ) اذ يرى تنكر العامة له فى هزيئته فيقول : لن أشتغل  
الا بالعلوم وأن أفكر فى تاج أوروبا بعد . ألم تر ما هو الشعب ؟ أو لم يكن  
لى الحق فى احتقار الرجال ؟ ) .

وأبرق الى صحبه فى شامونى أنه وصل اليهم عن طريق مرسلينا فى  
مساء يوم محدد حتى اذا ألقت الباخرة مراسيها لم يجد القطار فام يتردد  
بل أخذت سيارته تنهب الفراسخ فى جنح البرجى نهبا فتعطلت السيارة  
وقال السائق انها مع الطبيعة تأبى أن تسير قال بل سر قال اننا على ارتفاع

١٠٠٠ متر وأقل ميل يزلقنا الى الهاوية قال بل ، سر وقال السائق لا ٠٠٠  
وفيما هما كذلك أقبلت سيارة أخرى فساروا في هديس حتى وصل  
الهاباوى لموعده ولو كان فى منتصف الليل ٠٠٠٠ ولو كان فوق القمم ٠

وعندما تعصف العاصفة يعترضها ولا يميل معها ، وعندما يلمح وجه  
الخطر فى الأفق لا يتحايها بل يتجدها ٠٠٠٠ وكثيرا ما تطويه العاصفة  
وتقصفه لكنه لا يجد فى ذلك ما يشينه ٠

ويقول البعض هذا عيب فى الانسان على كل حال شرف للانسانيه  
فاذا وقعت الفاجعة ، ومنها ما يساوى فى الحساب مئات الآلاف سمعت من  
أعماقه وهو يحاول الاخفاء جاهدا تنهدا خفيفا ٠٠٠٠ خفيفا جدا كأنه  
صوت العاصفة تجعبه جدران هائلة يتناهى الى مسميعك خافقا من تحت  
عقب الباب ٠٠٠ هنالك تراه يرسل نظرات كأنها شرار وتراه يرفع صدره  
الريضى الى الامام ويرفع رأسه الرفيع الى السماء ٠٠٠ وكأنك أمام هذا  
الرجل الضخم ازاء تمثال روماني ضخم يجيش وينبض وعندئذ تجعب  
لهذا الشيخ الذى عدم السنين ولم ينهدم ، الذى يعبر ذلك منتصرا حتى  
إذا انهزم ٠٠ وتجد فى الرجال ما تجده فى الأمثال فتحاول أن تقول له  
مقالة ( كلبير ) لقائمه الاكبر ( انك كبير كالدنيا ) أو مقالة قيصر الروسيا  
له ( انك رجل قد قدرته السماء ) لكنك كجيهور ( تالما - تالما الريحب ،  
تصبمت مأخوذا بك فى هول ما نرى وتسمع وتفرح فى نفسك لأن هذا  
الرجل المصرى ٠٠٠ ولأن هذه الفرصة - التى لا يهرفها الكثيرون ، والتى  
لا عهد لنا بها فى الناس - انما اتيت لك ٠ وكما تجد القوة فى أخلاقه  
تجد العاطفة فى خلاله وقسطا وفيرا جدا من الفن ٠٠ فعندما تتملكه عاطفته  
يندفع ويندفع ٠٠ وهو كثير الحسائر حقا فى هذا الباب بل أن فى هذا  
الباب وحده قائمة خسارة كلها ٠٠٠٠ لا يفيض هونا ما ولا يحب هونا  
ما ولا يشجع فقط ولا يقوم بواجبه فقط ٠ بل تراه دائما رجل نهايات ان  
صح هذا التعبير فى العربية ، فلو أنك تخيلت مجموعة من العواطف صورت  
رجلا فاستوى فهذا هو الهلباوى ٠

ولذلك تجده اذا ما عرض لعاطفة انسان فى المحكمة أو فى النادى  
يكاد يسمعك دقات قلب الانسان وتكاد تلمس بيدك أحسن حكمة فى أحسن  
مكان بل تكاد تضع عينيك على لوحة رسام كلاسيكى ٠

هنالك فى الصالون يرفع جلساءه الى مستواه ، وهنالك تراه يجود  
بأغلى شئ لديه وهو وقته فلا يتوخى السرعة كعادته ، والاستمتاع بلرافته  
بل يسترسل ويسترسل وهو - ما دام يتحدث بأقل لا فى ٢٠ دقيقة

كالنسر الكبير بل يطول جلوسه الى المائدة لأنه يسبحو عليها وعلى الوزراء  
والسفراء والعلماء الطاعينين بالوان ٠٠ الأحاديث .

هنالك نجد الهاباوى الفطيع عند المحنة الهائل عند المحكمة رجلا  
كله ذوق كأنه تيار من صنع الطبيعة المنظمة يتدفق ظرفا وملامحه وخفة  
روح .

وهو صريح غير حريص ومن هنا كل محنته لكنه لا يخاف مهما أصابه  
ولا يخفى لأن الذى يخفى هو الذى يخاف والذى يخاف هو الذى يخفى  
ونكتته القوية نكتة مصرية قح ٠٠٠ سأله رئيس المجلس المحلى فى أثناء  
مرافحته هلا تريد كوبا من الماء قال ( لا ٠٠ بل الأستاذ ) خصمه ( هو الذى  
نشف ريقه ) وهو من أنصار قاسم . ذلك الوديع الهادى الذى عندنا ترى  
صورته تفرها بالنيل . والذى عندما مات سادت فكرته كالوعاء الملائن  
بالعطر عند ما يقع يسيل منه العطر فى كل مكان . والذى ناداه قرن فكتور  
هيجو ( أيها العظماء هل تريدون المجد موتوا ٠٠٠ ) .

وهو أرسقراطي الفكر أرسقراطي الهندام . وإن كان شعبيا لذلك  
كانت جماعة السياسة طول حياته هى جماعة الأقلية وكان هو خطيبها لدى  
الجهامير ووسولها فى الشعب شعبى دون أن يكون من الدهاء كما قيل فى  
(براو) ولهذه الأرواح التى تتماكه تجده يكهرب الجماهير اذا ما خطبها  
كان بين قلوبها وبينه كهرباء تنبعث من مصريته العميقة التى ينبع سرها من  
نلك العبارة اللاتينية الخالدة التى طالما يرددها ( صوت الشعب صوت  
الله ) .

عرض عليه يوما أن يستعين بالندوب السامى فأجاب فى هدوء تقصده  
له جبين محدنه عرقا - وكان عضوا فى مجلس الشيوخ - ان الهلباوى  
لا يصنعها مهما كان خصمه .

وذكره مذكر بأن وكيله دخل عليه من ثلاثين عاما بصحيفة المقطم  
وفيهما مدح له وكانت المقطم صحيفة لغير الوطنيين ( رب الهم احب الى ) وكما  
يتجه نحو الشعب ويحب الجمهور ويحب الفكرة الإسلامية ويفاخر بالجمعية  
الحرية الإسلامية تلك المؤسسة التى شادها محمد عبده ودعما الهلباوى  
وقاسم وسيد وحسن وعاصم والى كافح فى سبيلها الهلباوى طول حياته  
ضد الجمع ولو كان منهم قائمقام الخديوى وكان منهم الانجليز .

وهكذا ترى أصدق ما يصف الهلباوى فى كل خطوات حياته قول  
( هو جو ) فى التأملات ( اننى أرى لا أكثر وأؤمن لا أقل أما مستقبلى فليس  
نصيب عيني ) .

هذا الشيخ الفتى الذى رأيناه يطاول الفتيان همة بل قوة ! وهو على حدود الستين . هذا الشيخ الفتى الذى لا حدود لحيوبته كالفرسان الذى اجتمعت فيه مصر الحديثة ومصر القديمة ٠٠٠٠ والذى صان على نفسه عظمتها نصف قرن طويل يقاخر بها الأجيال جيلا فى أعقاب جيل من دفاع عن البرنس سيف الدين الى دفاع عن الوردانى ضد الاحتلال ومن دفاع عن حلمى ضد الخديوى الى دفاع ضده أيضا . ولكن عن سعد زغلول ٠٠٠ ومن دفاع عن حقوق المرأة الى دفاع عن جريدة السياسة اذ الفكر الانسانى ومن دفاع عن المحاماة نفسها الى دفاع عن نقباء المحامين . المحامين الذين كان أول من وقف عليهم مالا وما يزال آخر من وقف . ومن دفاع عن نزاهة الحكم الى دفاع عن مصر جميعها فى مقتل السردار . ذلك الدفاع الذى بنى له سعد بكاء أو الذى أعجب الثورود اللبنى ولو كان قد أساء الى الانجليز !

هذا الرجل الذى كان أول حروف اليجاء فى تاريخ مصر الناهضة . هذا الشيخ الذى تكاد تحسبه من رجال الاساطير أما يستحق فى أن يوضع فى فم التاريخ وفى سمع الزمن ؟

من ذا يصدق أنه كان أول محام فى سنة ١٨٩٠ وأنه ظل فى طليعة المحامين جميعا ، بحق بعد ذلك بأربعين عاما ٠٠ ! أن على المحامى البارز ان يأتي بين الفينة والفينة بعمل جليل وبمرافقة بديعة يفرض بها تفوقه على أقرانه ويذكر بها أرباب المحكمة انه فى النبوغ ما يزال . فالمحاماة على حد قول الشاعر مثل ركاب المجد يسعى بها رجالنا . الى الامام فمن سقط فى الطريق ( تعرض للغناء أو التخلي ) على حد قول الشاعر ، اللهم الا اذا حالفه التوفيق واستنفذ جهود الجبارة من جديد ، واذن فقد بقى رجلنا فى الطليعة لجهاده ومنابرته وللمدرس المتصل والداىب المتلاحق والاعتماد المنظم على نخبة مختارة من المساعدين . فتراه يتعلم اللغة الفرنسية والانجليزية وهو على عتبات الأربعين أو الخمسين ، ونراه يرجع الى المراجع فى كل يوم غير معتمد على ذاكرته ولا معتمد بمرانه ، فإذا احد يترافع تمثل هذه الدراسات جميعا فزادها بحثا وعمقا وردها الى أصول القانون ثم عرضها عرضا مدهشا يزيد روعة قدرته الهائلة على الجدل وعلو كعبه فى الارتجال . وفى اعتقادي ان هذه القدرة فى الجدل والارتجال كانت أول أسباب نجاحه وكانت كذلك أبرز ظواهر فى سعد زغلول وأنها كانت أحد آثار الدراسة فى الأزهر وعلى جمال الدين .

لقد كان وما يزال زعيم الارتجال فى مصر . فما هو الارتجال كما علمنا ! أما ارتجال ٠٠ الفكرة فمجازفة بحقوق الناس ووصمة لبعامله واستهتار بالقضاة ، وأما ارتجال الالفاظ فذلك شئ آخر والمحامى الذى

يرتجل الكلام هو الذى يملك أمانة البلاغة أو هو الذى حضر دفاعه مرات ومرات ، أو هو الذى مرن على مجابهة الأحداث ومواجهة ما يفاجئ ، واذن فهو لا يرتجل وإنما يستخرج ما فى مواربه من كنوز غائرة تظهرها الحاجة ، فهذا تحضير غير مباشر وهذا هو بالطبع ما عناء النقيب ( شارل شتى ) فى محاضراته لفتيات الجامعة بباريس فى سنة ١٩١١ اذ حدثهن عن إيمانه الأولى فى المحاماة قال ( وكنا جميعا نساهم بنصيب ضئيل فى تلك الاكذوبة الشائعة وهى اننا نرتجل عفو البديهة كلاما سهرنا فى تحضيره طول الليل وفى أثناء النهار ) وفى أواخر القرن الماضى أشار محام ، كان عضوا فى مجلس النواب الى أن القضاة سيسمعون من ( باربو ) مرافعة ذات أصل مكتوب مفصاح به باربو ( ان احترامى لهذه الساحة يضطرني لتحضير ما أقول لكن الذين لا يحضرون كلامهم يجلبون صورا رجبة فى ساحة أخرى ) وكانت الساحة الأخرى هى طيما مجلس النواب .

وفيماء هو يستمد فى القضية تشهد حالة روحية غريبة فتسمع قلبه وترى صدره يعلو ويهبط وكأنك لم تعد مع الهلباوى وإنما أصبحت مع شخص المتهم ولذلك لا تسمعه بحق الا اذا كان مقتنعا فكيف قضيته وانتهى من فلسفتها وعندئذ تسلسل الأفكار فيها وفق قواعدما التى تهديه اليها فلسفته أو فلسفه .

وليس كبايليون اذ يحكى عنه ( لدفيج ) وهو يرسم خطفه مثل الحامل فى ساعات الوضع بل تراه هادئا وهو يتذكر فى قضية ، وترى الكافة يستأذنون عملية فى شتى أمرهم . فاذا بحث فى الملف الضخم من بعد ذلك لترى ماذا حضر لدفاعه فى القضية التى يدوى فيها صوته ككصف الرعود ساعات فماذا ترى ؟ انك لا تعثر الا على بضع جمل مبعثرة كأنها شوارع لم يعترف بها خط التنظيم حتى اذا تولى البيان عنها سمعت عجيبا ورأيت عجيبا فى تواريخ دقيقة وتفصيل أدق .

كان جوريس زعيم الاشتراكية الفرنسية يقول ( ان احترامى لمقول سامى يضطرني لتحضير خطبى ) والهلباوى بك كثير الاحترام لساميه من هذه الناحية فهو يقرأ قضيته مثنى وثلاث ورباع فى المكتب وفى القطار فاذا كانت قضية جنائية فى قنا فانها تقرأ مرات ومرات - على أن للاستاذ النقيب فى ذلك الصدد حكاية خلقة كان يوما على مائدة البرنس حسين ، ثم استأذن فى السفر ليتراجع فى قضية قال له السلطان وما أمرها قال اننى لم أقرأها وسأقرأها فى القطار . ودارت الأيام وراح المحامون يطوفون بعرض السلطان حسين ليهنئوه فقال لهم ذاكروا قضاياكم ولا تقرأوها كالهلباوى فى القطار . أما صاحبنا فيقول ليت أفندينا عرف أنى قراتها فى طريقى من كفر الدوار الى قنا مرات ومرات .



الى هذه الكفايات العظمى يضيف الهلباوى كثافة خاصة هي الأدب الرفيع والتواضع الجم ، وقدنيا قال ( لا بروير ) ( ان التواضع مع الكفاية كالظلال مع الصورة تظهرها وتوضحها وتجليها ) .

هو قد سئل أكثر من نصف قرن يحمل ذلك الرداء الأسود مع ذلك لم نسمع له بحادث واحد ، كحادث ( لا بورى ) عند ماصاح بالنائب العمومى لدى إعادة النظر فى قضية دريفوس ( ان الكلمات التى تتساقط من كرسىك الرفيع لن يتاح له الشسر الى ممتوي هذه المنصة العالى ) وكانت المنصة التى يقصدها هي منصة الدفاع ! ولا يحدث كحادث ( فيفيانى ) حين قدم للمحاكمة ليوقف مدة لم تكده تنقضى حتى صار وزيرا للعدل ثم رئيسا للوزراء ولا مثل ( برييه ) العظيم من نحو قرن عندما قال للنائب العمومى فى قضية الثلاثة عشر ( انك لست حسن النية فيما تقول ) ان القوانين لا تطبق فى هذه الأيام ولكنها تفسر بما لا يحتمل . ان النصوص ترقى كما يرقى بها الرجال ( ولا مثلما ( فولتير ) عن قضاة كالا . . . ) لاتد كرونى هؤلاء القضاة الذين نصفهم فرود ونصفهم قضاة ) .

كل ذلك ليس له نظائر له عند استاذنا ، بل على النقيض منه تماما تسمعه يسوق القاضى بمولاي دائما وبسيدي . ولو كان ذلك القاضى من تلاميذه أو كان ممن زكاهم لدى التعيين وبهذا استن خلق السنن بالاتباع فى آدب المحكمة أو على الأصح آدب الدفاع والافتناع .

وأقوى ما تراه فى المواقف غير الطبيعية التى تفجر فيها الرجال العاديون عندئذ تجده كما قال هنري روبر عن لا بورى ( قوة من قوى الطبيعة مارد فى موقف الدفاع . انظرت اليه عندما يشكو قاضيا الى زملائه القضاة علنا أمام الناس ؟ وعندما يشكو الاحتلال الى محكمة الجنابات ورئيسها انجائزى ؟ وعندما يلتبس شقيق منصور والوردانى معونته وقد كانا يناصباناه العدا من فى هذه المواقف كان الهلباوى يأتى بالخوارق : كان يكسب عطف القضاة على موكله دون زميلهم كان يعترض على ( دلبرادغو ) قائلا اننى أمنك ان تقاطعنى ! وكان يدفع عن موكله ضد الخيدوى ليخسر وظيفته ورضاء السراى . . . وهو فى ذلك يصدر عن فكرة عالية هي طابع المحاماة الا على وهي ان الضعيف اذا لجأ اليه ولم كان خصمه - فقد أضحي فى حماه . . . وهناك يضع الهلباوى بين يدي موكله مواهب لا تعادلها الدنيا واذا قاطعه مجامى الخصم فانه لا يضييق به صدرا ، لكنه لا يسمح لغير زميله بأن يقاطعه . . . فاذا استثير واستغضب فيومئذ تقع الواقعة تلقح عيناه بالشرور ويرجع صدره الى الزواء وتتعالى هامته فى سماء القاعة وتتابع أفكاره كأنها وحى مطرد ويتوالى بريقها كأنها بروق

تتلاحق ويضرب المنتصبة بيده ضربات قوية مطردة ولكنها به يصب على  
خصمه نارا تذيب الحديد \*

كان يترافع أمام محكمة الاستئناف فى طعن بالتزوير فى مسند  
بنمائية آلاف جنيتها وكان التحليل الطبى الشرعى قد لاحظ على مكان الامضاء  
ما يريب ( وكان الخصم يقول أنه كثير العرق وقد صادف أن يبل عرق يده  
مكان التوقيع واخذ هلباوى بك يفنه تلك الحجة وهو بسيل فى صدوه  
وتؤدة هما الظواهر فى مرافعاته المدنية وفيما هو يسترسل صاح الخصم  
( انه العرق دائما كما أقول : أنظر الى يدي فهى ونحن فى الشتاء تنضح  
بالعرق ... ) \*

التي مستمعها غلبا ... إلى ولأنك تحس بمقدار ما يتضافر عدل  
السما عليك مع عدل القضاء .. ولأنها حرارة الفرع الأكبر لا تطفئها بحار  
الندم ... ولأنها ... ) واسترسل فى هذه الحواطر العالية يخيف كل  
الذين كانوا بالقاعة حتى صرخ وهيب بك فى وجه موكله وطرده خارج القاعة  
وهو اذ يترافع يسرع فى بيانه فى الثالب كانا لخشى أن يلفغ ضده لفوات  
الميعاد ... تماما مثلما كان يفعل النقيب الأكبر فى فرنسا ( هنرى روبر )  
متمالكا لأعضابه متمالكا أزمة عباراته، ولطالما سمعته يترافع باللغة الدارجة  
تراه يبعث الى عبارات تسمو الى أروع عبارات الأدب ... فيقول فى  
احدى هذه العبارات ( ... رفقا بهذه الانسبة .. أنها ذهبت الى السنبلاوين  
لتشهد فى الظلام وفى البعد المصابيح المتوهجة فى مهرجان زفاف الرجل  
الذى كان لها ... لا تطفئ هذه المصابيح بعمل اجرامى ولكن لتسكب  
الدموع فى جوار الشنوع المضيفة ) \*

وبهذه العبارات وأمثالها يسمح المرء جلجلة باهرة تحيط به بعض  
وقفاته ، ولطالما حاول أن يغير المشهد بنكتة بازعة أو عبارة قوية أو وثبة  
فكرية معدومة الغربة فى استنتاجاته أو اتهاماته كما كان يضع ( مارشال  
ينول ) وكما كان يقول ( ان عملى وعمل الممثل صنوان غير أنى لا أستعين  
بمناظر وستائر وانما أخلق مد الحقائق التي بيدي. نطاقا خاصا ... وهذه  
هى المحاماة ... ) \*

ولكم كانت تسعفه الذاكرة وتسعفه البلاغة بعبارات رفيعة ترفسح  
مستوى القاعة بجمهورها وقضاتها الى الآفاق فترى له تشابه من الكلام  
واسانيده فى القرن الماضى مثل ( لاشو ) ( واربز ) ( ولابورى ) فى كلمات  
خالفة تبقى على لسان التاريخ أكثر مما تبقى الحوادث بل أكثر مما تبقى  
محاموها أو قضاتها \*

والذين قرأوا كلمة ( لاشو ) فى قضية الجنرال ( ترومن )  
( ٠٠٠ ) وستحكمون فى قضية الجنرال لكن التاريخ سيصدر حكمه غدا على  
حكمكم فحذار أن يقول بنو الأجيال المقبلة أن كل شئ فى هذه الأمة قد  
ضاع حتى العدالة نفسها ؟ أو قرأوا كلمة ( باربو ) عن دليسيوس وعن  
قناة السويس ( ذلك الانسان الذى أضاف بعض التوش الى صورة الخليفة  
كما أبدعتها يد الخالق ) \*

أو قرأوا لفكتور هيغو وهو يترافع عن ولده شارل حيث قال عن  
عقوبة الاعدام ( هذه العقوبة التى ان وقعت على مجرم جعلته يشك فى وجود  
الانسانية فاذا وقعت على برى جعلته يشك فى وجود الله !! ) الذين قرأوا  
هذه وتلك سيقفون طويلا جلدا أمام هذه الوثبة الفكرية البارعة بل تلك  
الاعجوبة الخالدة الرائعة التى أدهشنا به هلباوى بك فى قضية نزاهة  
الحكم عندما رد حفى بك محمود أحد المستشارين لشبهة عرضت له فرفض  
الرد وأخذ الدفاع عن المحصم يعبر حفى بك بأن رده رفض وبأن يتشكك  
حتى فى القضاة ، قال هلباوى بك ( ٠٠ ) فلما عرضت له الشبهة فى قضية  
لم ينخلع فؤاده فرقا بل أقدم على أن يطلب الحقيقة عارية والعدالة مجردة  
ليطمئن قلبه ، قديما ، وفى سبيل الاطمئنان قال موسى ( رب أرني أنظر  
إليك قال لن تراني ولكن أنظر الى الجبل فان استقر مكانه فسوف تراني  
فلما تجلج ربه للجبل جعله دكا وخر موسى صعقا فلما افاق قال سبحانك  
تبت إليك وأنا أول المؤمنين ) فالاطمئنان الذى تشده موسى وظهر به هو  
الاطمئنان الذى تشده حفى وظهر به والذى حصل من حفى حصل من  
انسان اسمى منه ألف مرة ، وبالنسبة لمن ؟ بالنسبة لمن هو أسمى من  
سعادة المستشار لا ألف مرة ولا مليون مرة ولكن بمقدار الفرق بين الانسان  
وخالق الانسان ( ٠٠٠ ) \*

وبعد ، فلئن كان الهلباوى قد نجح فى حياته كرجل سياسى أو لم  
ينجح فهناك أشخاص خلقوا ليحترقوا أو لينتروا الطريق فى هذه  
الدنيا ٠٠٠ ولقد كان النجاح عنده معنى ليس هو الوصول ولانه كان محل  
خصومة مستمرة طول حياته السياسية فانه كان يحيى بالصدمة  
بل ويباهى بها ٠٠٠ وسيقول التاريخ كلمته فيه كرجل ، وكرجل سياسى ،  
وسيجد من عنف الخصوم ومن هو الاشباع مادة أكثر من غزيرة ، لكن  
الهلباوى المحامى كان أول النقباء وكان شيئا فذا متطوع النظر ، انعقدت  
الأسنة دون أن تنال منه وانعقد الاجتماع على مكانه الأول فى المحاماة وفى  
مكانته من نقباها \*

وسيدكر المعاصرون ذلك الصوت الضخم وسيدكرون أنهم نعموا به  
زمننا فيحمدون الله على أن جاء لهم في ذلك أو على الوطن الخصيب الذي  
ينبت الرجال كاسمى ما يكون الرجال ، والذي قد يمسك حينا فإذا سمعني  
طغى عفاؤه حتى ليصلح كل ما أتى عليه الزمان كفيضان النيل .

**عبد الحليم الجندى**

محام بقسم قضايا الحكومة

## نشأة ابراهيم الهلباوى الأولى

ولدت فى الساعة الحادية عشرة من مساء اليوم الخامس عشر من شهر رمضان سنة ١٢٧٤ الموافق ٣٠ ابريل سنة ١٨٥٨ •

وقد كان أبى وجدى من أصل عربى مفرى ، نشأت فى بلدة العطف ( المحمودية الآن ) بمديرية البحيرة ويظهر أن أبى ولد بتلك المدينة واحترف مهنة الملاحة فى النيل ، وعندما انتشرت السكك الحديدية وقل رزق الملاحة اشتغل بالزراعة وتجارة الحبوب والقطن •

ولقد عاش أكثر عمره أميا ، ثم رغب فى تعلم القراءة والكتابة فتلقاها عن الشيخ عبد الحافظ البحيرى الذى صار فيما بعد معلما لزوجتى ولابنتى •

ولقد كان غاية فى الحلم والمروءة وكرم الخلق ، تزوج بوالدتى وهى فى السادسة عشرة من عمرها ، ولكنه اضطر فى أواخر سنة ١٨٧٨ الى الزواج من أخرى رزق منها بأربعة أولاد ، وقد كنت حينئذ فى الثامنة عشرة من عمرى فأخذت أعمل أنا وأخوتى على تلطيف هذه الأمر على والدتى :

وعندما اشتغلت بالمحاماة وضعت نصب عيني أن ابنى لها ولأشقائى منزلا خاصا بعيدا عن منزل العائلة الأصلى الذى تركناه للخدم ، بنى والدى بيتا ثالثا له ولزوجته الجديدة وأولادها ، وأصبح يتردد علينا كضيف منذ زواجه الثانى حتى وفاته سنة ١٨٩٠ ، وكان يحتفظ بجميع ما كسبه لنفسه ولزوجته الثانية وأولادها منه •

أما والدتي فهي من أسرة كريمة ، كان أبوها من عسكر محمد علي باشا غير النظاميين ( باشبوزق ) ( ١ ) حضر من قولة الى مصر حيث أقام بها ، وقد ربت والدتها مساعدة محمد فوزي باشا ، الذي كان وكيلاً لمديرية الغربية ، وهو أخ لوالدتي في الرضاع .

ولقد كانت رحمها الله تجتمع الى كرمها وحسانها نفسها ساذجة وسريرة نقية .

حرصت على تحفيظها سورتين من القرآن حتى يمكنها أن تؤدي بهما الصلاة الشرعية ولقد استغرق هذا الأمر مني ومن اخوتي زمنا طويلا - نحو العشر سنوات - حتى وفقت أخيرا الى أن تحفظ من القرآن ما هو ضروري لكي تقبم الصلاة التي كانت رحمها الله حريصة على أدائها في أوقاتها .

ولعل أبلغ ما تتمثل فيه سذاجتها ونقاء سريرتها الحادثان التاليان :

زارني مرة بمتشبة الهلباوى بالبحيرة أصدقائي المرحوم علي باشا شعراوي ( ٢ ) والمرحوم إبراهيم باشا سميد والمرحوم حسن باشا عبد الرازق ( ٤ ) والأستاذ أحمد لطفي السيد ( ٤ ) والأستاذ أحمد بك

( ١ ) كان محمد علي قد استعان بهم الى جانب القوات النظامية وبلغ عددها ١٦٧٨٨ مقاتل في عام ١٨٢٩ ، وكان الغرض من الاحتفاظ بهذه القوات المحافظة على النظام ، والقيام بحراسة الواحات التابعة لمديرية أسبوط . وحراسة الحمل الى الأراضي العجائية ، كما أوكل اليهم جباية الضرائب والمحافظة على الأمن في السودان . انظر : د . محمد محمد المروحي : الجيش المصري في القرن التاسع عشر ، ص ٢٨٧ .

( ٢ ) علي شعراوي : من كبار الأعيان ، عمدة بني محمد شعراوي في بني مزاح بالمنيا ، وكان ابنا لأخت محمد سلطان باشا رئيس المجلس النيابي في عهد الخديف توفيق . انتخب عضوا بمجلس شورى النواب في عام ١٨٨١ عن المنيا ، وبعين في ١٢ نوفمبر ١٩٠٦ عضوا بمجلس شورى القوانين . ثم انتخب عضوا بالجمعية التشريعية عن المنيا في يناير ١٩١٤ . شغل منصب الوكيل الثاني لحزب الأمة ، كما كان ثالث ثلاثة الولد الذي توجه في ١٢ نوفمبر ١٩١٨ المشهور والف مع سعد زغلول وستة من الاعضاء الولد المصري . توفي في ١٤ مارس ١٩٢٢ وهو يمتلك تسعة آلاف فدان . د . أحمد زكريا : حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية ، ص

( ٣ ) حسن باشا عبد الرازق : تلقى تعليمه في الأزهر حتى سن العشرين ولم يتم تعليمه لأنه انصرف الى الاهتمام بشئون الثروة والحفاظ على وحدة الأسرة وعصبيتها . ورث منصب القضاء عن أجداده الذين تولوه منذ عام ١٧٩٨ فكان قاضيا على بلدة ابي جرج بالمنيا وأصبح عضوا في مجلس النواب في عصر اسماعيل وصديقا حميدا لسلطان باشا ، كما تولى وكالة حزب الأمة الذي ضم عند نشأته أكثر من ثمان عمد . المرجع السابق ، ص ٨٩ .

( ٤ ) أحمد لطفي السيد ( ١٨٧٢-١٩٦٣ ) ولد ببرقين بالدقهلية وكان والده السيد بك ابي علي عمدة ببرقين ويملك ألفي فدان . حصل علي ليسانس الحقوق سنة ١٨٩٤ ،

مصطفى ، وكانت والدتي في زيارتي أيضا بالبحيرة لأنها تسكن دائما مع اخوتي الآخرين بمسقط رأسنا كفر الدوار غربية وسهرنا في شرفة المنزل ، وكان الوقت صيفا ، وتأخرنا في السهر فتركنا جميع ضيوفنا ودخلوا الى غرفة نومهم وبقيت أنا مع الأستاذ لطفي بك السيد الى وقت متأخر من الليل فتجاذب الحديث مما ، وكان ذلك في وقت تأليف حزب الأمة وصدور لسان الحزب « الجريدة » (٥) فلما استبطنتني زوجتي ووالدتي أتتا الى الغرفة ونحن في الفراشة التي بيننا وبينهما باب مفتوح من الأعلى ومغلق من الأسفل ، وكان حديثنا يسمع من حين الى حين .

فملنا طول انتظارنا ، واشتد استعراب والدتي من طول حديثنا وسالت المرحومة زوجتي قائلة : من أن يجدون كلاما مستترا يملأ كل هذا الزقق - فقالت لها انهم يتكلمون في السياسة فسالها - يعني ايه السياسة ؟ فساختارت امرأتى في تعريفها لها ، وقالت : السياسة أن يعترضوا لسيرة الناس ويأكل بعضهم لحم بعض .

وأحسب أن هذا التعريف على سذاجته يتصل بالحقبة من قريب أو من بعيد .

---

وفي العام التالي عينه كرومر سكرتيرا للمفوضات العامة ثم أصبح وكيلًا للنائب حتى عام ١٩٠٥ إذ استقال لخلاف قانوني في الرأي بينه وبين كوريت بك النائب العام ثم اشتغل قليلا بالمحاماة بإيعاز من صفيقته عبد العزيز فهمي ولكنه سرعان ما اعتزلا ليبدأ طورا جديدا من أطوار حياته السعيدة ، حقيقة اشتغل بالسياسة ولكنه لم يكن زعيما شعبيا كما لم يمتد حياة للجهامير إذ كان يخاطبها من حل . أسس مع آخرين حزب الأمة الذي خرج من باطن جريدة « الجريدة » - هور لطفي السيد « الجريدة » بل والسياسة عند مطلع الحرب الكبرى الأولى بعد خلاف قوى بينه وبين أعضاء الحزب الذي انتهى بهدوء ، وإن كان عاد إليها أبان ثورة ١٩١٩ ثم اعتزلها مرة أخرى لانقسام الآراء السياسية . عين محجرا لدار الكتب المصرية ١٩١٥-١٩١٦ فكان أول وطني يشغل هذا المنصب ثم مديرا للجامعة المصرية سنة ١٩٢٥ التي تولى رئاستها مرات عديدة إذ كان يفاخرها عندما تقلد وزارات المعارف - للداخلية - والخارجية ( كما تولى رئاسة مجمع اللغة العربية عام ١٩٤٥ .

٥ . حسين فوزي التجار : احمد لطفي السيد ، سلسلة الاعلام (٤) عام ١٩٧٥ .

(٥) أعلن تأسيس الحزب في ٢٠ سبتمبر ١٩٠٧ وضم الاعيان الذين يتعاملون مع الاحتلال إذ اتسمت مصالحهم وامت ثرواتهم في ظلّه ، وكان حزب الأمة أول الإيجاب السياسية التي أعلنت وأن عجزوا عن أن يتحولوا الى حزب سياسي قومي .

(٦) جريدة « الجريدة » صدرت في ٩ مارس ١٩٠٧ بعد مرور ستة اشهر من تأسيس شركة الجريدة التي ضمت مائة وثلاثة عشر عضوا يمثلون كبار اعيان مصر . وكان آخر عدد لها رقم ٢٥٣٤ في ٢٠ يونيو ١٩١٥ .

أما الحادثة الثانية فقد كنت ذات مرة على مقربة منها وهي تصل  
فسألت أحد الخدم عن أمر فأبطأ في الجواب ، فقطعت الصلاة وتلت الجواب  
عليه ، ثم عادت الى تميم صلاتها دون أن تدرك أنها قد قطعت صلاتها  
وأبطلتها .

على كل حياتها على هذه السذاجة ، وماتت ضحية هذه السذاجة ،  
فإن زوجة أخى الشيخ على مرضت بالحنى التليودية وكل أهلها تقريباً  
كانوا يزورونها بقاية الحيفة ، ولكن أمى لم تحفل بذلك فانتقل اليها المرض  
بعدوى وماتت بعد زوجة أخى بنحو أسبوعين ، وقد كان ذلك فى أغسطس  
سنة ١٩١٦ .

وعلمت نبأ الوفاة فى أغسطس سنة ١٩١٦ وأنا بمزبى بالبحيرة ،  
وقد وصلت بعد صعوبة كبيرة الى كفر الدوار وأدركت تشييع الجنازة .  
وعلى الرغم من أن والدى كانا رقيقى الحال ، ألا أنهما قد عوضانى  
عن خفض العيش والغنى ببرهما وعطفهما .

\*\*\*

#### تحصيل العلم :

أدخلنى مكتب القرية فدرست على يد الشيخ الشامى الفقيه وشريكه  
الشيخ على البعراوى ، وتعلمت ما كان يتعلمه أمثالى فى المكاتب فى ذلك  
المعهد من الخط العربى وحفظ القرآن الشريف .

ولقد كانت العادة المتبعة أن تحفظ التلاميذ القرآن على دفعتين :

الأولى يبدأ فيها من الموعدين حتى ينتهى الى سورة البقرة ، والدفعة  
الثانية يبدأ فيها من سورة البقرة حتى ينتهى الى الموعدين .

ولكننى حفظت القرآن من القراءة الأولى ، وبقيت حافظ له زمناً طويلاً ،  
ولعل ذلك راجع الى أننى كنت أقرأ القرآن طوال شهر رمضان مع فقيه  
عينه أبى لى يميننى على ذلك .

انتقلت الى الأزهر سنة ١٢٨٧ هـ ( ١٨٧١ م ) وليبت به سبع سنين ،  
وكننت أسكن فى غرفة واحدة مع زملايى الذين بلغ عددهم فى بعض الأحيان  
سبعة ، وقد كانت هذه الغرفة هى غرفة نومنا وغرفة طعامنا وغرفة إقامتنا  
تضمننا كما تضم مراقبتنا المادية ، وحاجياتنا الغذائية التى كنا نحصلها معنا  
من القرية أو تحمل إلينا منها إن نقد ما عندنا . والواقع قوام طعامنا  
كان تلك الأصناف الريفية من خبز وجبن وعسل وما إليها وما كنا نطبخ



الطعام الا مرتين في الاسبوع على الاكثر ، مرة تجهز فيها بعض البقول الجافة التي تأتي اليها من القرية ومرة تجهز فيها خضارا طازجا نظيفة بقليل من اللحم . وكنا نحن الذين نتولى الطهي بأنفسنا بالتناوب ، اما ثيابنا فقد كنا نضطر بسبب ضيق الغرفة الى أن نصلها - عندما تتسخ - الى ضفة التربة الحلوة التي كانت تمر بيمين السكة الحديد ( غربى شارع الملكة نازلى ) حيث نغسلها هناك .

أخذت أدرس مذهب الامام مالك ، على الشيخ رزق البرقاني . وكان يتكلم فى حياة الامام مالك ، وذكر من مناقبه أنه مكتوب على فخذه اليمنى ( مالك حجة الله فى أرضه ) ، فاثارت نفسى هذه الرواية ، ولم أومن بها ، لأننى رأيت أن الله لو أراد اكرام مالك ل جعل هذه الكتابة فى موضع ظاهر من جسمه بعيدا عن النجاسة وأولى بالكرامة .

وقد حدثت مشادة وجدل ، وأراد الشيخ اخراجى من الدرس ، ولكن انصفنى زملايى الطلبة فاضطر الى مسامحتى وإبقائى ، وصار ينظر الى نظرة خاصة خلال القائه للدروس .

وقد انقصت هذه الحادثة من مكانته العلمية فى نفسى ، وفى العام التالى تركته وأخذت أتلقى عن الشيخ محمد أبى الفضل الجيزاوى ( ٧ ) ، شيخ الأزهر الأسبق ، كما حضرت دروسا على أساتذة ، منهم الشيخ عبد الرحمن المحلاوى والشيخ محمد البحرى والشيخ الامبارى والشيخ أبى النجار - فى النحو والمنطق وعلوم البلاغة .

واعتقد أن دراسة الأزهر فى ذلك الوقت هى أحسن الدراسات وأنفعها على الإطلاق ، ففيها تطلق الحرية فى المذاهب والكتب والأساتذة ، وتلك أمثل الطرق لتكوين الانسان وتنمية عقله وتوسيع ثقافته ، وقد اتضح أنها هى طريقة أكبر جامعات أوروبا ، وأنها الوسيلة للتكوين الحقيقى والتربية الاستقلالية . وكذلك كان طلبة الأزهر فى ذلك الحين ، فهم يحسنون فهم ما يتلقون ، ويقبلون رأى على كل وجهه ، ويناقشون أساتذتهم ، ويقنعون ويقنعون .

( ٧ ) الشيخ محمد أبى الفضل الجيزاوى : ولد بقرية وراق الحضر بمحافظة الجيزة عام ١٨٤٧م ، تلقى تعليمه بالأزهر على يد كبار العلماء أمثال الشيخ عيسى والشيخ العسوى والشيخ الانبائى . ثم باشر التدريس فيه على الرغم من تعيينه وكيل للأزهر فى عام ١٩٠٨ ثم تولى مشيخة الأزهر فى أول أكتوبر ١٩١٧ ثم أضيفت اليه مشيخة الصادة الملكية وعاصر أحداث ثورة ١٩١٩ وقاد مسيرة الأزهر أثناءها توفى فى عام ١٩٢٧ . مما يذكر له استصداره قانونا لحاوله اصلاح الأزهر فى عام ١٩٢٣ .

النظر : الأزهر الشريف فى عيدها الألفى .  
وأيضا زكى فهمى : سفوة العصر فى تاريخ ربهم مشاهير رجال مصر . ص ٤١٧ .

وكان من زملائي المرحوم سلطان بك محمد الذي صار فيما بعد أستاذا في مدرسة الحقوق ، وكان من طبقة حنفى بك ناصف (٨) ، اذ كان كلاهما قفيا ، وفى عامى الرابع بالأزهر بدأ اسم الشيخ جمال الدين الأفغانى يتردد فى الإفراط الأزهرية وقد مر وقت طويل قبل أن يحضر الى الجامع ، وكان كبار الطلبة يتلقون عنه الدروس فى بيته ، لأنه على ما يظهر حضر من الاستانة فى العام الذى قدمت فيه الى الأزهر (٩) أو بعد ذلك ببضعة أشهر ، ولم يصل ذكره البنا الا بعد أربع سنوات من انتظامى فى سلك الدراسة الأزهرية ، وكان يشاع عنه أنه ملحد وأن الطلاب يتأثرون فى عقيدتهم بأرائه ، وكان ينظر اليهم نظرة الريسة ، وانتشرت روح العداء ضده وضداهم فى أوساطنا وأجمعنا أمرنا على الاساءة اليهم لعلهم يعدلون عن الاتصال بالشيخ .

**احتكاك مع الشيخ محمد عبده :**

وكان حامل لواء الالحاد فيما نعتقده هو أكبر أولئك الطلبة وأقربهم الى قلب جمال الدين ، واعتنى به المغفور له الشيخ محمد عبده . وكنت

(٨) حنفى بك ناصف نجل الشيخ محمد اسماعيل بن خليل ناصف الشافعى المذهب ولد ببركة الحج بمصرية الظهيرية سنة ١٨٥٥ ، اتم حفظ القرآن فى الثالثة عشرة من عمره التحق بالأزهر الشريف وجد فى طلب العلم تسع سنوات واتصل بالأفغانى ولما قامت الثورة العربية ساهم فيها بقسط وافر ، وكتب خطبا منبرية مثيرة وزعها على خطباء المساجد . ولما انضمت مدرسة دار العلوم التحق بها ، ولما تخرج عين مدرسا للغة العربية فى المدارس الاميرية ، ثم ناظرا لمدرسة العميان . وفى أثناء اشتغاله بالتدريس درس القانون ، ثم عمل كاتباً بناية استئناف مصر الاهلية ، وفى مايو ١٨٩٢ عين يوفيقا قاض بمحكمة اميوط الاهلية وظل قاضيا بالمحاكم الاهلية حتى ابريل ١٩٠٨ . وفى ٢٦ ابريل من نفس العام حتى سبتمبر ١٩١٢ رقى الى وكيل محكمة وانتقل بعد ذلك الى نظارة المعارف ببناء على خطاب من أحمد حشمت ناظرها فى وظيفة مفتش أول اللغة العربية نظرا لكفاءته ومقدرته على الرقى بتعليمها اعتبارا من اكتوبر ١٩١٢ حتى سبتمبر ١٩١٥ اذ احيل على المعاش . انتدبته الحكومة المصرية ليمثل مصر فى مؤتمر العلوم الشرقية الذى عقد فى فيينا وقدم كتاب مميزات لغة العرب وحضر مؤتمر آخر فى اثينا وقدم رسالتين عن السيدة هاجر وماريا البطية .

اشتغل بالصحافة والتحرير فى الوقائع المصرية وكان يكتب فى الاهرام باسم مستعار ( محمد بن ارنوس ) وكتب فى المؤيد وغيره من الصحف المصرية ، وله عدة مؤلفات منها المنشور وغير المنشور . انظر :

ملف خدمة حنفى ناصف بدار المحفوظات العمومية بالقاهرة .

ونجى مجاهد : الاعلام للشرقية فى المائة الرابعة عشرة لهجرة ج ١ ، ص ٦١ .

(٩) حضر الأفغانى من الاستانة الى مصر فى اول محرم ١٢٧٧ هـ ، ( ٢٣ مارس ١٨٧١ ) .

ذات يوم فى سيدنا الحسين أحضر بعض الدروس ، ولحق الشيخ محمد عبده يصلى صلاة العصر ، فقطعت مطالعتى وكان من عادة الأستاذ الشيخ عيش (١٠) شيخ المالكية أن يصلى العصر فى الحسين فتركت نفرا من أصحابى يراقب الشيخ محمد عبده قبل خروجه الى الصلاة .

واسرعت الى الشيخ عيش وبلغته أن محمد عبده المعروف بالزندقة والاحاد موجود بالجامع ، وهو يصلى الآن بغير وضوء وطلبت منه أن يأذن لى فى احضاره لتأديبه ، وكان بجوار الشيخ عيش جمع من العلماء ، فاستنارتهم دعوتى وبعثوا معى نفرا من الطلاب ، فلحقنا بالشيخ محمد عبده قبل خروجه من الصلاة ، وسقناه كرها الى حضرة الشيخ عيش فوجه اليه تهمة الاحاد . ولما استخف الشيخ محمد عبده بهذه التهمة سمح الشيخ عيش للمتهوسين من الطلبة الذين كانوا معى بأن يطرحوا الشيخ محمد عبده أرضا ثم ضربوه وأخرجوه من المسجد .

#### اول لقاء مع الافغانى :

هذه الحادثة أشاعت اسمى بين تلاميذ جمال الدين ، وصورتنى عندهم ، بصورة الخصم الذى يخشى بأسه ، ولابد أن يكون اسمى قد وصل الى سمعه بلليل اننى بعد بضعة أشهر من ذلك الحادث ، كنت أسكن أنا وثلاثة من زملائى المجاورين ، فى عبارة تدعى ربع المنانى بجوار مسجد سيدنا الحسين ، وهذه العبارة تشمل عدة مساكن ذات مداخل متعددة ، فى مغرب احدى الليالى حضر ضابط من ضباط الجيش ونحن نتناول طعام العشاء ، وخلفه عسكري وطلب من العسكري أن يتعرف على من يتهمة منا بضربه .

فالتفت اليها العسكري وكنا خمسة ، وقال ليس بينهم من تعلمى على بل المتعبدى شخص غير مصرى ويتزين بعمامة كالتى يلبسها الاعاجم الافغان .

(١٠) الشيخ محمد عيش : كان أحد المستشارين الثلاثة الذين اختارهم علماء الأزهر ليتشاوروا مع شيخ الأزهر الانبأبى فى نهاية ١٨٨١ ، كان يمثل المذهب المالكي ، كما اشتهر بوطنيته الصانقة للعب دورا فى أحداث الثورة العربية ومات فى السجن مسجوما . انظر الأزهر فى ألف عام ( ١٩٨٢ ) عدد خامس من ١٩٠ ، الأزهر فى عيده الألفى ، من ٢١٧-٢١٨ ، د. لطيفة سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العربية ، من ٣٦١ .

عند هذا البيان طرت فرحا وتبينت أن الذي اعتدى على هذا العسكري أما جمال الدين نفسه أو خادمه أبو تراب (١١) لأن السيد جمال الدين كان يسكن هذه العمارة نفسها على مقربة من غرفتنا ، وسارعت الى ارشاد الضباط الى مسكن جمال الدين ، ولما وصلنا الى باب مسكنه كان الباب مفتوحا ، والسيد جمال الدين في ردهة توجه باب الغرفة ، فلما رأى الضابط مقبلا أذن له بالدخول قائلا : اخلع نعليك وادخل فلما سمعت الرجل يتأدب بأدب القرآن ، ويذكر كلمة الله الحكيمه ، التي يرددها المسلمون عندما يفشون المواضع المطهرة ، وقع في نفسى توقير الشيخ واكباره ، وكانت هذه أول مرة ترى عيني فيها الإمام جمال الدين .

وكان قد لمحتني مع الضابط فتبسم ، وقال : أدخل أيضا أيها الغلام . فدخلت خلف الضابط بعد أن خلعتنا نعلينا ، وكنت تواقا الى سماع كلمات لوم وتعنيف يوجهها الضابط الى الشيخ خصوصا أن وزير الجهادية في ذلك الوقت قاسم باشا كان معروفًا بالتشيع والمغالاة لسماع شكوى العسكري وانزال العقوبة على من يختصم معه .

عرض الضابط شكوى الجندي لأنه ضرب ظهر اليوم من رجل يسكن مع الأستاذ ، فجنى بأبى تراب خادم الشيخ ، واعترف بأنه لطم الجندي على خده اذ وجده آتيا من جهة المطبخ داخل المكتب مرتديا ملابس ملكية ، وبيده أشياء مخبأة في مندبل فحسبه لصا قد سطا على مسكن الشيخ ، فصغقه ، واتضح له حقيقته أخيرا ، وهي أنه يحمل في هذا المندبل ثلاثة أرغفة هي جرایة الضابط ، أرسلها مع هذا الجندي الى أسرته التي تسكن في هذه العمارة .

وتضاهى الأمر على الجندي فلمخل مسكن الشيخ يحسبه سكن الضابط وأسرته ، فكان ما كان من اتهامه وضربه بيد خادم الشيخ ، ولما عرف الضابط هذه الحقيقة قبل عذر الخادم . ثم اعتذر الى الشيخ عن ازعاجه وإياه ، وهم بالانصراف ، فدعاه السيد لتناول الشاي ودعائي معه ، وقد أبحث حتى خرج الضابط ، وفي خلال انتظار الشاي سألت الضابط السيد جمال الدين : أصبح ما يقال من أنه كان في صدر الاسلام بجزيرة العرب قليل من الناس يعتقد أن عمارة المساجد وإيواء أبناء السبيل يفنيان عن الايمان بالله والعمل بأحكامه ؟ وقبل أن يجيب السيد جمال الدين على هذا السؤال قلت في نفسى أن هذه القصة قد تكون صحيحة وقلما تضبط في

التاريخ فسامن السيد جمال على ما قال وأشار الى : أيها الشيخ اتحفظ القرآن ؟ قلت : نعم . قال : فاقرا الآية التي تخص هذا الحادث . فتم تسعفتي بها الذاكرة فرواها السيد بمعناه قائلا : اجعلتم ان ابواه أبناء السبيل وتأمين الطريق تغنى عن الايمان بالله .

وهنا تذكرت نصها وساعدته على تلاوتها وهي قوله تعالى : « اجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر » (١٢) . ومن هذا الوقف بدأ سوء ظني بالرجل يضعف وجعل يدعوني الى زيارته من حين الى حين ، وأخذت جلساتي معه تغير رأبي فيه . وامتلأت نفسي بتقديره واحترامه والاعتقاد بأنه من أكبر علماء المسلمين في ذلك العهد .

### الاهتمام بتحصيل العلم من الأزهر :

ثم انضمت بعد شهرين أو ثلاثة الى الطلبة الذين يتلقون عنه علوم الفلسفة والمنطق والبلاغة والرياضة . ولم ألبث أن كنت من أوائل المواطنين على دروسه . وقد حملتني هذه المواظبة عليها ، والعناية بتحضيرها مع الاستمرار في دروس الأصلية في الأزهر ، على أن أقضى في القراءة والدرس أكثر من ثمانية عشرة ساعة كل يوم مدى ثلاث سنوات ، إذ كنت أستيقظ في نحو الساعة الخامسة صباحا فاذهب الى الأزهر وأحضر كتاب الجامع الصغير في الحديث على الشيخ حسن العدوي (١٣) من كبار علماء ذلك العصر فاقضى في درسه ساعة ونصفا ، ثم بدأ في درس الفقه وانتهى منه عند الساعة العاشرة ، ثم أبدأ في تحضير دروس النحو والمنطق الى قرب الظهر ، وبعد صلاة الظهر يبدأ أستاذ النحو في درسه فلا ينتهي الا قرب الساعة الثانية .

بدأت بالحضور على الأستاذ جمال الدين في شرح كتاب الهداية في شرح الفلسفة وكان يقرأه بعد الساعة الرابعة في منزله ويستغرق في الغائة نحو ساعتين وبعد صلاة المغرب يلقي علينا درس المنطق في كتاب

### (١٢) سورة التوبة آية (١٩)

(١٣) الشيخ حسن العدوي الصمراوي (١٨٠٦-١٨٨٥) بعد ان تلقى تعليمه بالأزهر جلس للتدريس فيه واشتهر بحفظ السنة وسير الصالحين . كان جريئا في الحق لا يشي لومة لائم أمام السلطان عبد العزيز العثماني لدى زيارته لمصر مخالفا التعليمات التي ألزم بها كبار العلماء الآخرين عند مقابلتهم له بل وتجبرأ له بالقول فيما يجب على السلطان نحو رعاياه بصفتهم كبير الحكام . كذلك عرف عنه دعمه المطلق للثورة العربية . وعلى الرغم من أنه كان مستنا وشجعنا جسامينا الا أنه كان يتقدم الانواج الذاهية الى ميادين القتال وفتح بيته للمهاجرين وظل ثابتا على موقفه المؤيد للعربيين حتى وفاته . زكي مجاهد : الاعلام الشرقية في المائة الرابعة عشر الهجرية ، ج ٢ ، ص ٩٨ .

« المطالع » ، وفي أيام الخميس والجمعة نحضر درسين في العلوم الرياضية من فلك وحساب ومبادئ الهندسة في القواعد الأربعة من وضع أرسطو .

وبعد انتهاء درس المساء أعود إلى المنزل وأبدأ في تحضير درسي الحديث والفقه ، وهكذا عشرة أشهر من كل سنة ابتداء من سنة ١٢٩٢ إلى سنة ١٢٩٥ هجرية (١٤) في أوائل عهدي بالتملة على السيد جمال الدين أوصاني بأن أترك مطالعة كتب مذهب الإمام مالك وأن أحضر كتاب الإمام أبي حنيفة ، وأفهمني أن كتب الفقه عبارة عن قوانين ، ومن العبث الاشتغال بها إذا لم يمكن تطبيقها ، ومادام المذهب المعمول به في ساحة القضاء في هذه البلدة هو مذهب أبي حنيفة ، فالواجب دراسته والإلمام به .

ولقد أخذت بنصيحته . وبعد أن وصلت في تلقي مذهب الإمام مالك إلى نصف الشرح الكبير على متن خليل ، على الشيخ أبي الفضل ، انتقلت إلى مذهب أبي حنيفة وسألت زملائي عن كتاب في مذهب الأستاذ الأعظم يتفق مع الترجمة التي وصلنا إليها في كتب المعقول أي النحو والمنطق . فقبل لي أن الموافق لحالتي هو حضور « شرح الدر » .

وقد كان أشهر عالم يدرس هذا الكتاب هو الأستاذ المرحوم الشيخ حسونة النواوي (١٥) وكان يقرأه في معزل عن العلماة الآخرين برواق الحنية بالأزهر ، فبدأت أحضر دروسه بعد أن انقضى جزء من السنة الدراسية ، وقد صادفتني معه ما صادفتني مع أستاذي الأول الشيخ رزق البرقاني من اشتباك في جمل عتيف ، إلا أن أستاذي الأول كان أرحب صدرا . أما الشيخ حسونة رحمه الله فقد عده مناقضتي له واعتراضي على رأيه خروجاً عن الأدب ، وأخذ بإحدى نعليه اللتين كانتا أمامي ورماني بها ، فسقطت أمامي فأخذتها وطرحتها خلفي فعد الأستاذ ذلك أيضاً سوء أدب وقال : كيف ترمي النعل ؟ قلت : اني رميته خلفي ، فقال : هل تريد

(١٤) توافق عام ١٨٧٥-١٨٧٨ م .

(١٥) الشيخ حسونة بن عبد الله النواوي : ولد بقرية نواي مركز ملوي بإسيوط ، تلقى تعليمه بالأزهر ، ولما تخرج قام بتدريس الفقه بمسجد محمد علي بالقاهرة ، ثم عين مدرسا بدار العلوم ، ثم يفسر الإدارة التي عرفت بعد ذلك بمدرسة الحقوق . وفي عام ١٨٩٦ عين شيخاً للأزهر وهو الشيخ الثاني والعشرين ، وقد عارض في تعيينه كثيراً من العلماة ، ولكن الأخير لم يأبه لهم . وقد قام بوضع عدد من الانظمة واللوائح ، كما اشغل بعض العلوم في الأزهر . ظل بالشيخة إلى عام ١٩٠٠ ، كما استندت إليه أيضاً في ١٨٩٧ وتولية مفتي عموم الديار المصرية فجمع بذلك بين المنصبين ، ثم تولاها ثانية عام ١٩٠٩ ولكن تركها في نفس العام إذ اختلف مع بطرس غالي كبير النظار الذي أراد تعيين اثنين من المستشارين القضاة في المحكمة الشرعية لأبي الشيخ محمداً على بطرس مما كان سبباً في إقالته ، وأقام بداره بالقبه محظواً للناس إلى آخر حياته .

يقولك « خلفي » انه كان من المحتمل أن تردعا الى الامام ، وصرخ في وجهي وقطع الدرس وجرم طردى من حلقة ، وطوعا للاحاح الطلبة زملائي الذين لم أكن أعرف الا بعضهم في دروس النحو أظعت الأمر وخرجت من الحلقة •

كان الأستاذ الشيخ حسونة معروفنا بحدة الطبع ، وقد زاده استخفافا بالطلبة أنه ان كان موظفا بالمدارس ، فكان بهذا المرتب يعد نفسه في غير حاجة الى مرتب الأزهر الضئيل فلان جناح عليه أن يضرب من يشاء ، ولا يعنيه أن يشكوه الشاكون الى مشيخة الأزهر •

كان لانتقالى من مذهب المالكية الى مذهب أبى حنيفة شأن وضجة وصل نبأها الى الأستاذ الشيخ المهدى شيخ الجامع الأزهر (١٦) ، لأن طلاب الحنفية الى ذلك المهده كانوا أقل عددا من طلاب مذهبى الامام مالك والامام الشافعى ، وكانت ادارة الأزهر تميل الى تشجيع الطلبة الأحناف وزيادة عددهم • ولقد شكوت المغفور له الأستاذ الشيخ حسونة الى الشيخ المهدى فتلقى شكواى يشىء من العطف ، وقال : ما العمل فى الشيخ حسونة ؟ وما الذى اضطررك الى الانتماج بين تلاميذه ؟ ونصحتنى أن أذهب الى درس الأستاذ الشيخ عبد القادر الرفاعى (١٧) ، وهو يقرأ حاشية ابن عابدين على الدر المختار بجامع المؤيد •

(١٦) الشيخ محمد المهدى العباسى : ولد عام ١٨٢٧م بالاسكندرية ، وتولى تخرجه الأزهر فى عام ١٨٤٠م حفظ القرآن ، وفى عام ١٨٤٨ عينه ابراهيم باشا مفتيا وعمره ٢١ عاما • وفى عهد الخديو اسماعيل عين شيخا للاسلام والافتاء • وفى أيامه وضع قانون الامتحان للأزهر • ولما قامت الثورة العربية عزل عن منصبه لامتناعه عن التوقيع على طلب عزل للخديوى توفيق ، ثم أعيدت اليه ثانية ثم عزل لمعارضة الحكومة فيما خالف الشريعة • ترك ولدان هما الشيخ عبد الخالق والشيخ أمين كما لم يؤلف سوى مجموع فتاواه الذى سماه « الفتاوى المهدية فى الوقائع المصرية » فى ٨ أجزاء •

زكى مجاهد : الاعلام الشرفية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية ، ج ٢ ، ص ١٧٩ ، ١٨٠ •

(١٧) الشيخ عبد القاهر الرفاعى : ولد فى طرابلس بالشام ١٨٢٣م ونشأ بها وتلقى مبادئ العلم ثم صافى الى مصر والتحق بالأزهر ثم اشتغل بالتدريس فيه ، وتخرج عليه عدد كبير من افاضل العلماء ، وقضى مشيخة رواق الشوام واقضاء ديوان الأوقاف وعين عضوا فى مجلس الاحكام ثم رئيسا للمجلس العلمى فى المحكمة الشرعية وفى ١٩٠٥ عين مفتيا للديار المصرية ولكن المنية عاجلته فى نفس العام •

زكى مجاهد : الاعلام الشرفية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية ج ٢ ، ص ١٢٠ ، ١٢١ •

أعضيت ثلاث سنوات تلميذا لجمال الدين ، منها بضعة أشهر في  
ربيع الصناني حتى انتقل الى خان أبي طاقية - وعفى عليه عامان فيه - ثم  
التبانه - ثم كرم الشيخ سلامة .

كان نصف دروس الشيخ جمال الدين أحاديث عن الطلبة في  
القهاوى ، وبذلك تعرفنا الى كثيرين من ذوات مصر منهم لطيف باشا  
سليم (١٨) زعيم الثورة ضد نوبار باشا مع زميله سعيده بك نصر (١٩) ،  
كما عرفنا أمين بك (٢٠) الذى أصبح فيما بعد مستشارا بمحكمة الاستئناف

---

(١٨) لطيف سليم ( ١٨٥٢-١٩٠٧ ) هو نجل سليم باشا المجازى أحد قادة الجيش  
المصرى فى عهد محمد على وهو جركسى الاصل . تخرج من مدرسة أركان الحرب ثم  
اشتغل بالتدريس فى المدارس الحربية . كان ثائرا ضد نوبار وحض طلبة المدرسة الحربية  
على العصيان فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ وطالبوا بسقوط نظارة نوبار المخططة واحتدام الأمر  
لحد أن اضطر الخديوى اسماعيل الى التدخل بنفسه مستعينا بحرسه . وكان لهذا الحادث  
الشهير أثره فى استعفاء النظارة النوبارية فى ٢٢ فبراير ١٨٧٩ . وقد لقي القبض عليه  
من جراء هذا الضغب ، ولكن أفرج عنه بعد ذلك لأن الماسونيين طلبوا ذلك إذ كان لطيف  
عضوا فى الجمعيات الماسونية واختير عضوا فى لجنة تحقيق أحداث الاسكندرية وخططا  
سنة ١٨٨٢ . وفى ١٨/٧/١٨٩١ صدر أمر عال بتعيينه رئيسا لمحكمة جبر الابتدائية  
المختلطة وهى وظيفة لا تليق به بما أن الرئيس الوطنى فى المحاكم المختلطة لا عمل له  
البيت الا رئاسة الجمعية العمومية فى أوائل كل سنة قضائية ، ولا يحضر الجلسات .  
كذلك كان لطيف سليم من المؤسسين للحزب الوطنى مع مصطفى كامل ومحمد فريد ،  
وله رأى قوى فى عدم التعامل مع الخفيو عباس حلمى الثاني ، فكان كارها له ولا يثق  
فى إخلاصه . عبد الرحمن الرافعى : الثورة العربية والاحتلال الانجليزى ، ص ٢١ ،  
د . رؤوف عباس : مذكرات محمد فريد ، القسم الأول تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ ،  
أوراق محمد فريد : مذكراتى بعد الهجرة ١٩٠٤-١٩١٩ ، ص ٥٤ ، مذكرات عرابى :  
كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية ج ١ ، الهلال العدد ٢٢ - فبراير  
١٩٥٢ .

(١٩) القائمقام سعيد نصر : نجل الشيخ نصر أبو الوفا الهورى امام البيعة الرابعة ،  
سافر الى فرنسا سنة ١٨٤٧ وسنه لا يتجاوز ثمان سنوات لدخل مدرسة سان لويس  
وبعدھا التحق بالمدرسة الحربية ولما تخرج التحق بالجيش الفرنسى وعاد الى مصر ١٨٦١ .  
وعين باخماعون بالمدرسة الحربية بنظارة الجهادية ثم تنقل فى جملة مناصب فعين ناظرا  
للحم الترجمة بنظارة المالية برتبة القائمقام ثم سكرتيرا لمحافظة سواحل البحر الأحمر  
ثم قاضيا بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة فريس شرف للمحاكم المختلطة . انظر : زكى  
مجاهد : الاعلام الشرقية ج ١ ، ص

(٢٠) يقصد أمين بك على .



وأحد القضاة الذين حكموا على الورداني (٢١) ، ودرويش بك سيد أحمد ، وقد تتلمذوا جميعا على الشيخ جمال الدين في أوقات فراغهم من أعمالهم . وظل الشيخ يجري على هذه الطريقة حتى جاءت حرب الدولة العلية سنتي ٧٦ و ١٨٧٧ وظهرت علام الهزيمة لتركيا (٢٢) فحزن وأبطل الدرس ولم يعد يتكلم في غير السياسة ، ولما قطع هذه الدروس ذهبت الى الريف أقضى فيه عطلة الصيف .

### الانقطاع عن الأزهر والاشتغال بالأعمال الحرة :

وأبعثت في نفسى منذ ذلك الحين رغبة الاشتغال بالأعمال الحرة وترك الدراسة في الأزهر ( لم يكن انقطاع دروس الشيخ جمال الدين هو السبب الوحيد لزهدي في الأزهر ، بل كان من أهم الأسباب زواج والدي بأخرى غير والدتي ورغبتي في مساعدتها هي وإشقائي .

رأيت من خالي مشجعا على فكرة الاتجار فاقرضني مائتي جنيه اشترت بها ذرة لكن السوس غزاها ولم تعد تساوي الا مائة وخمسين فعرضتها عليه ليشترها فأبى ، ونصحني أن لا آياس ، وأن أسعى في مختلف ميادين التجارة فاشترت قطنا فأراد الله لي التوفيق وتداركت ما خسرت ، وظفرت فوق ذلك بربح حسن .

### الانضمام الى الماسوتية ورواية نفي الأفغاني :

تتابعت الحوادث بعد انقطاعي عن السيد جمال الدين ، وتولى الحديوي توفيق عرش مصر (٢٣) .

---

(٢١) إبراهيم ناصف الورداني : وكيل اللجنة الفرعية للحزب الوطني بالعباسية ورئيس اللجنة الفدائية بجمعية التضامن الاغوى المصرية ، قام باغتيال بطرس غالي رئيس مجلس النواب في ٢١ فبراير ١٩١٠ .

أزيد من التفاصيل انظر : د. عصام ضياء الدين : الحزب الوطني والنضال المصري ، ص ١٧٧-١٨١ .

(٢٢) كانت روسيا هي الطرف الآخر في هذه الحرب بعد أن البت اميرى المرب والجبل الاسود على اعلان الحرب على الدولة العثمانية . وقد ساندت رومانيا عسكريا في هذه الحرب الى أن انتهت لصالح العثمانيين في نوفمبر ١٨٧٧ .

أزيد من التفاصيل : انظر : محمد فريد : تاريخ الدولة العثمانية ، ص ٣٦٠-٣٤١ .

(٢٣) تولى الحديوي توفيق للعرش من ٨ أغسطس ١٨٧٩ الى ٨ يناير ١٨٩٢ .

وبعد قليل دعيت للحضور في حفلة ماسونية (٢٤) تحت رعاية السيد جمال الدين الرئيس الأعظم ، وكنت قد انضمت الى الطائفة الماسونية ، ولم أجد ما يرغبني فيها أو يحجب الى المواظبة على نادياها ، لذلك لم أحضر تلك الحفلة ، وقد علمت أنها كانت موافقة لعيد ميلاد البرنس أوف ويلز ولي عهد إنجلترا ( الملك إدوارد فيما بعد ) \*

وفي تلك الليلة كان المنبه الأعظم الياس بك حبالين فقال : نحن نشرب على صاحب (٢٥) السمو البرنس أوف ويلز ولي عهد ملكة إنجلترا وإمبراطورة الهند ، فغضب السيد جمال الدين أشد الغضب ودق صولجانه وقال : أنا أمنع كل إنسان من الشرب على هذا الوصف ، لأننا لا نعرف الأمير الا كرئيس أعظم للماسونية . أما لقب ولاية العهد فننبهه عن حفلتنا نحن الماسونيين لأنه رمز المطامع الاستعمارية .

فاظلت هذه العبارات مستر بارنج (٢٦) قنصل لإنجلترا في القاهرة وكان بين الحضور \* وبصد ذلك يأمر بقرار نفي السيد جمال الدين من مصر (٢٧) ، وقد ثبت في الأذهان أن لهذا الحادث دخلا في نفيه ، لأن جمال الدين في تركيا وإيران وأفغانستان والهند على عدم مسالمة النفوذ البريطاني جعله طريق الانجليز أينما حل \*

---

(٢٤) في أواخر أيام الخديو اسماعيل دخلت الماسونية مصر ، وكانت جميع المحافل المصرية متصلة بالمحافل الأوربية . وقد انضم الشيخ جمال الدين الأفغاني الى المحفل البريطاني ثم غادره الى « المحفل الشرقي الفرنسي » ولكنه غاب أمله في الماسونية عموما عندما تحقق من مهادنتها للاستبداد وصلاتها بالنفوذ الأجنبي ، ومع ذلك لم تبلغ الماسونية يوما ما مركزا قويا في مصر .

لزيد من التفصيل عن الماسونية انظر :

جورجي زيدان : تاريخ الماسونية العالم وأيضا ، \*

هذه هي الماسونية ترجمة بهيج شعبان \*

(٢٥) هكذا في الأصل \*

(٢٦) اللورد كرومر فيما بعد \*

(٢٧) ورد في حيثيات قرار النفي الذي صدر في ٢١ أغسطس ١٨٧٩ بأن جمال الدين الأفغاني ترأس جمعية سرية من الشباب عملت على نشر الماسد . وأنه تم لذلك إبعاده الى القطر الحجازية . الوقائع المصرية ١٨٧٩/٨/٢٦ \*

صحيح ان مركز انجلترا فى مصر لم يكن يومئذ من القوة بحيث يحتم على الحكومة المصرية هذه المبالغة فى ترضية الانجليز (٢٨) لكن الذى ساعد على ذلك ، وعجل بنفى جمال الدين ، هو اتفاق رغبة الانجليز فى نفيه مع مصلحة الخديو توفيق الذى كان قد بنا بحسب حسابا لتكاثر تلاميذ جمال الدين وانتشار تعاليمه الحرة بين المثقفين من المصريين .

ولم يشفع له عند الخديو ما كان له من مساع معروفة لاحباط الكيساس التى كانت تلس لسموه أيام ولاية عهده . وما كان له من مساع أخرى لدى قنصل انجلترا وفرنسا لاقامة الأمير توفيق مكان أبيه المغفور له اسماعيل باشا عنه خلعه .

وافق الخديو توفيق على نفي جمال الدين ، وكان هو المسئول عن هذا التصرف أمام الراى العام لأنه كان خديويا ورئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية ، وبقي كذلك حتى عاد رياض باشا (٢٩) من أوربا ، فاستنعت اليه رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية والمالية .

ومن ذلك الحين تفرق تلاميذ جمال الدين ، واستقر رأى على هجر الأزهر ، وظللت فى كفن الدوار عشرة أشهر لم تنقطع فيها صلتى بالحوادث العامة إذا كنت مواظبا على قراءة الصحف .

---

(٢٨) نخالف الهياوى فى هذا القول لأن عام ١٨٧٩ كان يمثل قمة التدخل الأجنبى فى مصر لحد أن كانت وزارة نوبار تضم وزيرين أجنيين يفوق نفوذهما نفوذ الخديو .  
لإسماعيل نفسه قد ضاق ذرعا بهما ، ويبلغ التدخل منتهاه بخلع الخديو نفسه ، والضبط على الدولة العثمانية لاصدار فرمان تولية توفيق .

(٢٩) مصطفى باشا رياض : ولد فى عام ١٨٢٤ بالقاهرة ، أبنته عمله بوظيفة كاتب بقلم مجلس العمد ببيوان المالية ثم كاتب ببيوان خديو عام ١٨٤٨ ثم رقى الى رتبة ملازم فى المدارس الحربية المفروزة . وفى عام ١٨٥٠ نال رتبة بكباشى ثم قانمقام ياور بمعية عباس باشا . وفى عام ١٨٥٢ عين مهردار الخديو يرنية أميرالائى . وفى العام التالى أصبح مديرا للجيزة . وفى عام ١٨٥٥ أصبح مديرا للقنا فوكيل عموم الزور والسكة الحديد فوكيل عموم متجربة روضه البحرين فى ١٨٦٠ وفى عام ١٨٦٢ أصبح مهردار خديو بمعية اسماعيل باشا . وفى ١٨٦٥ عين عضوا بمجلس الأحكام الذى كان بمثابة مجلس نظار . ثم أصبح فى عام ١٨٧٢ مستشارا للمجلس المخصوص وفى نفس العام تولى منصب ناظر المدارس والارواق ومستشار الداخلية ، ثم تقلد عدة نظارات فى الأعوام التالية حتى صار رئيسا للنظار والداخلية عام ١٨٧٩ كما تولاه مرة ثانية فى ٩ يونية ١٨٨٨ ثم المرة الثالثة والأخيرة فى ١٩ يناير ١٨٩٢ ، حتى ١٥ أبريل ١٨٩٤ وتوفى فى ١٧ يونية ١٩١١ .

دار المحفوظات العمومية بالقلمة : ملف خدمة مصطفى باشا رياض : دوايب ٦٢  
عين ٢ محطة ١٣٦٢ نوسيه ٢٧٦٥٦ .

## الادارة المحلية السيئة وأول احتكاك معها :

وكذلك لم أستطع أن أقضى هذه المدة في معزل عن الحوادث المحلية الريفية خصوصا وأن معظم حكامنا الإقليميين كانوا على جانب كبير من الجهل وسوء الإدارة وفساد الذمة ، وأحسب أن هذه كانت حالتهم في كل أنحاء القطر ، لكن نصيب الغربية من هذه الحالة السيئة كان أوفى ، وعلى ذلك فلم أسلم من الاحتكاك بهم .

كان وكيل مديرتنا حينذاك هو المرحوم علي وهبي بك ( باشا فيما بعد ) وهو ضابط قديم من ضباط الجيش ، وكان الناس يخوضون في سمعته واستقامته خوفا لا يسر .

وكان للمرحوم رياض باشا ستون فدانا في صا الحجر المجاورة لكفر الدوار يقع جزء عظيم منها على شاطئ النيل ، وكان يؤجرها لأولاد الحاج أحمد فايد أحد وجوه صا الحجر بأجر زهيد جدا على الرغم من ارتفاع الإيجارات في كل مكان ، فكان ذلك مما أثار حسد فريق آخر من الأعيان الرافضين في استئجار هذه الأرض ، ومنهم المرحوم عبد اللطيف بك فايد الذي كان « ناظر قسم » أيام حكم المغفور له اسماعيل باشا .

حضر عبد اللطيف بك إلى القاهرة وعرض على وكيل رياض باشا أن يستأجر الأرض لنفسه بضعف أجرها الحالي أي بشمانية جنيهات للفدان الواحد بدلا من أربعة .

ولما عرض هذا الطلب على رياض باشا - وكان قد تولى رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية رفضه رفضا قاطعا وقال : ان المستأجر الحالي وهو ابن عم عبد اللطيف بك ، رجل مستقيم ومحتاج إلى هذا الفرق ليستعين به على مطالب الحياة .

ساء ذلك عبد اللطيف بك فصمم على الانتقام من رياض باشا ، وفي عام ١٨٨٠ ارتفع فيضان النيل وأخذ العمدة والحكام يعملون على تقوية الجسور بأقامة حواجز جديدة تمنع الماء من أن يطفى على الأرض ، ولما جاء المهندسون وعمال الإدارة لحماية أرض رياض باشا ، أشار العمدة عبد اللطيف بك بترك الجسر القديم وعمل جسر جديد . وبهذا الفصل الذي قام على سوء التنية غرقت ثلاثون فدانا من أرض رياض باشا وابتلتها ماء النيل .

شكا المستأجر بالطبع ، وثبت لدى رياض باشا أن هذا العمل ما كان الا انتقاما تعمد به عبد اللطيف بك ، فأرسل محمود بك زكي كبير مفتشى الداخلية ليجرى تحقيقا فيما حدث ، وانتهز وهبي بك وكيل المديرية هذه

الفرصة ليتملق لرئيس الوزارة ويستزيد من رضائه ، فحبس عبد اللطيف بك بناء على شكوى كاذبة لفلحقا ضده . وأنا على يقين من أن رياض باشا لم يكن يعلم من أمر هذه التقلبات شيئا ، وكان وكيل المديرية يسير هذه السيرة في نواحي المديرية الأخرى .

غاضبي أن تكون حرية الناس وكراماتهم هدفا لمثل هذا الظلم من موظف متملق يطلب الرقي والرفعة عن طريق إيذاء الناس والتحكم فيها ، ودفعتنى حماسي الى تحرير مقال شديد اللهجة مملوء بالعبارات المتنبهة والتعابير القاسية ضد أولئك الطغاة من الحكام .

كتبت هذا المقال في دار صديقي الشيخ عبد القادر الجزار الذي كان كانه وصيا على أثناء دراستي بالأزهر ، وعولت ارساله الى جريدة التجارة (٢٠) التي كان يصدرها بالاسكندرية المرحوم سليم نقاش ، وكنت قد عرفت في مجلس السيد جمال الدين وأعدت مع المقال خطابا الى صاحب الجريدة أرجوه نشر المقال دون وضع امضائي تحته .

وضعت المقال والفلاف في « ظرف » ولم يكن معي القرش الذي اشتري به طابع البريد فتعطل ارسال المقال .

وذات ليلة كنت في « الجرن » ونحن يومئذ نعمل في خزن القمح وجاء والدي فجلست معه ومع عمي : وتناجعت النساء اللواتي يحصلن في قفص على رؤوسهن وجعل والدي يلاطفني ويحدثني عن سروره من محصول هذا العام ثم قال : بلغني يا بني أنك أعدت مقالا لنشره في الصحف تتناول فيه السياسة وتحمل على الحكام ، فما لنا ولهذا يا ولدي ؟ فأنكرت اني كتبت مقالا وانتهزت فرصة ابتهاجه وملاطفته لي فطلبت قرشا فقدمه الى على الفور فبادرت في صباح اليوم التالي الى ارسال المقال .

وأذكر اننا كتبنا في أغسطس سنة ١٨٨٠ (٣١) في أوائل أيام الاحتفال بمولد السيد البسوى الكبير ولعل أرسلت الخطاب في يوم جمعة أو سبت ، وانما اهتم باسم اليوم لاني أذكر اني في يوم الاثنين - بعد

(٢٠) جريدة التجارة يومية صدرت فيما بين ١٨٧٨-١٨٧٩ بالاسكندرية وكانت تعد مع جريدة مصر من صف المثل المسبوق التي كان للأغالي فضل لشأنهما .

صلاح عيسى : الثورة العربية ، ص ٢٦١ .

(٢١) لم يتحرر الهلباوي بدقة في كتابة هذا التاريخ انما من المؤكد أن يكون قبل ذلك بعام نظرا لأن « التجارة » لم تصدر في عام ١٨٨٠ إذ ألفت مع جريدة « مصر » في ٢٢ نوفمبر ١٨٧٩ إذ نابنا على الاستمرار في الصلوات المصطفية على الأجانب الرقيبين الانجليبيين والحكومة ولم تجد الانذارات نفسا معها ، فالفيتا الى الابد . د . سامي عزيز : المحادثة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزي ، ص ٣٧-٣٨ .

ارسل الخطاب بيوم أو يومين ذهبت مع بعض أصدقائي الى طنطا لزيارة السيد اليدوي ، وأنا مشغول بأمر المقال أنشر أم لا ، وأخيرا علمت أنه نشر فطرت فرحا لأنه أول ما ظهر من آثارى فى الصحف وهرولت الى البلد مقتبضا فخورا \*

وفى يوم الأربعاء ذهبت الى أستاذى المرحوم الشيخ عبد الرحمن البربرى الذى كان يعلمنى التجويد ، فقرأت عليه المقال فى زهو وسرور ، ولكن الرجل اضطرب وخشى سوء العاقبة ، وأبدى خوفه الشديد من أن يصيبني مكروه بسبب هذا المقال ، فزادنى ذلك إعجابا بنفسى ، وكان كل ما رجوته منه أن لا يخبر والدى بشئ . \*

وفى مساء اليوم التالى كنت فى « منية جناح » التى تبعد عن قريتنا بنحو أربعة كيلو مترات ، فى حفلة عرس زميل سابق لى بالأزهر ، وهو الشيخ سالم البرقوقى ابن عمدها وكان والدى مدعو فى هذا العرس وكذلك معلمى الشيخ البربرى وصديقى الشيخ عبد القادر الجزار والشيخ البربرى الذى كان مكفوف أبصر ، والذى كتب المقال فى داره . \*

#### اللقاء القبضى على الهلساوى :

انتهت المسهرة بما فيها من مرح وطرب وسرور ، وقرر والدى أن يبيت ليلة فى منية جناح عند أحد اخوانى ، وركبنا نحن المطايا قاصدين قريتنا أنا والشيخ الجزار والشيخ البربرى الذى كان مكفوف البصر ، وكانت مطيته تمشى أمام مطيتنا ، ففى وسط الطريق سمعنا دبيب خيل قادمة من الجهة القبلىة متجهة إلينا ، حتى اذا اقتربت منا وجدنا عليها عددا من المسكر يتقدمهم أحد الضباط ومعهما اثنان من أعيان صا الحجر . استحضرا ليرشدنا رجال البوليس الى ، وقال أحدهما وهو اسماعيل فايد « السلام عليكم » فرد الشيخ عبد القادر بصوت جهير « عليكم السلام » . \*

فعلم رجال البوليس أن ثانى الثلاثة هو أنا ، فأقبل الضابط بجواده نحوى بعه أن همس فى أذن أحد عساكره ، ثم أداروا الخيل حولنا واحاط بى اثنان من المسكر وكانت الخيل تفرع دابتي فتعدو مجفلة ، فتسابق المسكر وأنزلونى من فوقها لأسير على قلعى ، واختفى زميلاي فى الحال بعد أن أدركا أن هذا هو مأمور ضبطية كفر المزيات جاء مع عسكره للقبض على . \*

وأتممت الطريق سائرا على القدمين الى قريتنا ، فاذا جالسون على جسر النيل وتبينت أن بيتى قد فتش قبل القبض على وأن البوليس قد أوقف العمدة لهذا الغرض واستيقظت معه البلدة جميعا . \*

وهناك طلب الضابط حبلا وربط به يدي ، وركب الجندي وسرت وراءه في منتصف الساعة الثانية صباحا متجهين الى صا الحجر قاصدين دار خصوم عبد الرحمن فايد وعبد اللطيف فايد ، وهذه المسافة لا تقل عن سبعة كيلو مترات ونصف ومع ذلك فلم اشعر بتعب ولا تأتت من هذه الاثانة ، لأنني شعرت بأنني الرجل المكتمل الرجولة ، الصديق الحمية ، الكفء لصراع الأقوياء الذي يخفى التحكام بأسه ويحسب أصحاب السبلطان حسابه .

دخل الضابط والعمدة ومطلبيا طعاما وتركاني خارج الغرفة تحت الحراسة ثم طلب الضابط الجريدة ليطلع على المقال وأخذ الجميع يقرأونه مفحصين في اللحن والخطأ فقلت لهم دعوني أقرأ لكم المقال قراءة صحيحة خالية من اللحن ، فاجلوا وحلوا رباط يدي ودعوني للأكل معهم فأبيت وقرأت لهم المقال .

وفي الصباح حلوني معهم في « ذهبية » ، أجلسوني في مقعدتها معرضا للشمس اللافتة ، ووصلنا كفر الزيات حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر ووضعوني في سجن المركز وأتوا بنجار وضع في يدي خشبا ( كالفلة ) وبعد نصف ساعة من استقراري في السجن استدعيت الى غرفة المأمور فوجدت موظفا جالسا على مكتبه ، ونظر الى وأنا يومئذ أرتدي الجبة والقفطان وزعوطا أسود ومركوبا أحمر ، وفي يدي الخشبة ثم سأل .

— أنت الهلباوى ؟

— نعم .

— جاتك داهية في أبوك خطوه الى السجن .

— أنت تطلبني وتمنعني وأنا الذي تحديدت الوكيل والمدير وأناظر النظارة ؟

أنت تشتمني وتشتم أبي .

ثم ضربته بالخشبة التي في يدي على رأسه فانهمرت منه الدماء ووردت الى السجن في الحال .

لقد كان هذا حادثا خطيرا حسبت له ألف حساب ، لكنه انتهى عند هذا الحد إذ أن هذا الفتى لم يكن هو المأمور ، بل هو كاتبه بسيط انتهز خلو المكتب من صاحبه فجلس مكانه متظاهرا بالرياسة . وما كان شتمه إلا مبالغة في هذا التظاهر أو تملقا للرؤساء ، فكانت هذه الضربة

الموجة أحسن جزاء له على تطفله وكذبه وسفاهته • ولم يجروا على أن يشكروني حتى لا يتكشف ما صنعت من انتحال صفة رئيسه •

ثم نزعوا الخشب من يدي ووضعوا مكانه غلا من الحديد وأخذوني إلى المحطة وكانت قد وصلتني عشاءتي من كفر الدوار فلبستها لأخفي قيد الحديد في طياتها حتى لا يراه ركاب القطار وهو يومئذ مزدحم لأنه كان يوم الجمعة وكنا لانزال في موسم السيد البدوي •

ومع هذا الاحتياط فقد وقع نظر إحدى الركابات على الحديد لأنني سقطت تحت الأقدام بسبب الزحام وعجز يدي المغاولتين عن الحركة فصرخت المرأة جزعا من منظر الأغلال واشفاقا على السجين المكبل ، انتبه الناس وتهامسوا في حديث من هذا السجين ، وعرفوا أن التهمة هي مقتل يحمل كاتبه على الحكام الظالمين ، فكننت موضع عطف الجميع إذ هم يقياسون من ظلم الإدارة ألوانا • ولقد تراجموا وتنافعوا لرؤيتي عند وصول القطار إلى محطة طنطا ، فوقف القطار يميناً عن قلب المحطة ، ونزلوا بي إلى ديوان المديرية وكان جمع كبير من المسجونين يطل من النوافذ ليرى السجين الجديد كاتب المقال •

ولما كان في المساء تمرض برياض بأشأ إذ كان موتورا من عبد اللطيف فايد وعبد الرحمن فايد بسبب اغراق أرضه ، فقد ازداد الأمر أهمية وخطرا في نظر الحكومة والأهالي معا • وأخذ المحقق المنتسب - إبراهيم زكي بك المفتش بوزارة الداخلية - يقوم بعمله وتذكر بهذه المناسبة أنه جده حضرة الدكتور إبراهيم الشوريحي بك ، فاستدعيت للمثول أمامه ، وكنت أعرفه قبل ذلك ، لأنه كان من المحسوبين على اسماعيل باشا المفتش (٣٢) ، وكان معروفا بأنه من خاصة المتعلمين - بالنسبة لذلك العصر على الأقل ، وفوق ذلك فقد كان ممن ترددوا طويلا على السيد جمال الدين •



(٣٢) هو اسماعيل باشا صديق وقد حينه الخديو اسماعيل في عام ١٨٦٨ ناظرا للمالية • وقد بدأ اسماعيل صديق حياته موظفا صغيرا في الدائرة السنوية وسرعان ما استطاع أن يحصل على عطف الخديو باعتباره أخيه في الرضاة فما زال يرقيه حتى نال رتبة الباشوية ، ثم عينه مفتشا عاما لأقاليم القطر المصري فلقب بالمفتش ، ولما تضاخت ديون مصر وتقرر إرسال بعثة جوهري وجويير التي طالبت بإبعاد اسماعيل باشا المفتش ومحاكمته لاحدائه عجز بالميزانية الأمر الذي حمل الخديو اسماعيل على التخلص منه نهائيا ، باغتياله في عام ١٨٧٦ •

أحمد حسين : موسوعة تاريخ مصر ، ج ٣ ، دار الشعب ، ص ١٠١٨ ، ١٠٢٧



### التحقيق في امر المقال :

أخذ الرجل يلاطفني ويحاول بأسلوب ملفوف أن يعرف أسباب تحرير المقال ، وذلك لأن وكيل المديرية كان قد ألقى في لوعه انى ماجور على كتابته من عبد اللطيف فاهمه وأخيه فقلت له يا ابراهيم بك ، لا أستطيع أن أكون حرا في الإجابة وفي يدى هذا القيد ، فأمر بخلعه ثم طلبنى المدير ( على باشا سرى ) أنا والمحقق ، ظل يتفرس فى وجهى دقاقتى .

وكان معه فى مكتبه رجلان ، هما الشيخ عبد الرحمن القطب (٢٢) قاضى طنطا الشرعية ( وقد صار مفتيا للديار المصرية فيما بعد ) ومسيحه دميان رئيس إدارة المديرية ، أما الأول فأظنهم أرادوه شاهدا على اذا اعترفت بما يريدون ، وأما الثانى فليكون مسجلا لأقوالى .

فقلت للمدير ان المقالة تشتمل على أمرين ، الأول أن وكيل المديرية يخلق الفتنة والشحناء بين الناس ليرتزق منها حراما ، والأدلة عندي على هذا كثيرة ، والثانى أن الذى سهل له هذا الفساد وأغراه بالاسترسال فيه : هو أن سعادتكم بلفتم من الكبر عتيا ، فتركتم له الحبل على الغارب ، وهذا الأمر الثانى اعتمدته فى اثباته على ذمتكم وما تعلمونه عن أنفسكم .

**فقال :** نعم هذا ملخص المقال ولكن من الذى حرضك على تحريره ؟

**قلت :** الوقائع نفسها هي التى حرضتنى .

**قال :** ألك فى المديرية مصلحة معطلة ؟

**قلت :** لا .

**قال :** أتعرفنى شخصيا قبل هذه الليلة ؟

**قلت :** لا .

---

(٢٢) الشيخ عبد الرحمن قطب : ولد سنة ١٢٥٥هـ . ( ١٨٢٩م . ) فى قرية نواى بأسبوط بعد أن أتم حفظ القرآن التحق بالأزهر . تولى أمانة الفتوى مجلس الأحكام مساعدا للشيخ البقلي ١٢٨٠هـ ( ١٨٦٣م ) ثم عين قاضيا بمديرية الجيزة ثم الغربية ثم بالمحكمة الشرعية بالقاهرة ثم بمعيينة الاسكندرية . وفى سنة ١٢١٢هـ عين مفتيا للحقانية ثم شيخا للجامع الأزهر سنة ١٢١٧هـ ( ١٨٩٩م ) وكان الشيخ الثالث والعشرون للأزهر . ولم يمكث غير شهر واحد فى هذا المنصب إذ وافقه المنية فى شهر صفر ١٢١٧هـ ( ١٨٩٩م ) . زكى مجاهد : الأعلام للشرقية ج ٢ : ص ١٢٣ .

قال : اذن لا يعقل أن تكتب هذا الكلام الجريء دون منفعة شخصية .

قلت : لا منفعة ولا غرض ، وإنما هي نصرة الحق .

فبدي عليه الغضب وقال : لازم أخرب بيتك .

قال : ستري .

فقلت : لا تلمد هذا استخفافا بقدرتك ، فإن رئيس وزارتك نفسه لا يستطيع أن يخرب بيتي ، بل الخديو لا يستطيعه ، بل السلطان عبد الحميد عاجز عنه ، بل الله سبحانه وتعالى لا يستطيع أن يخرب بيتي !

وهنا ثار القاضى الشرعى وقال : هل كفرت يا هلباوى ؟ أتتكبر على الله قدرته ؟

وعند هذا توقف الحديث وأعادونى الى السجن ، ولم أجد فيه غير اثنين من المجانين يبول كل منهما على الآخر !!

ولم أكن أملك الا ثلاثين قرشا ، فأعطيتها للسجان فأبسانى بشمعة وأبعد المجانين عني وسمح لصديقى واحد زملائى بالأزهر الشيخ حسين راجع أن يحضر الى طعام المشاء بعد أن منع الغذاء عني . ولم أذق طعاما هذه تمشيت فى الليلة السابقة .

وفى الصباح حملنى القطار الى القاهرة فى حراسة أحد الجنود فوصلتها بعد الظهر وأودعت سجن الضبطية بمصر ، وأذكر أنها كانت تقع فى مواجهة المحكمة المختلطة القديمة مكان بنك الكريدى ليونيه سابقا .

قضيت هناك سبع ليال أعامل معاملة حسنة ، وزارنى أبى فلم يسمعنى كلمة لوم ولا تمنيف بل لقيت منه المطف والتشجيع ، ورأيتهم حمابرا على مصابى ومصابه قوى الايمان بالله ، وذلك عهدى به فى السراء والضراء .

وأظن أن حسن معاملتى فى هذا السجن إنما يرجع الى صلة الصداقة التى كانت قائمة بين المرحوم ابراهيم حيدر باشا وكيل الضبطية وبين المرحومين بسيونى بك المنشاوى ويوسف بك حاتة اللذين تربطهما بنا أوثق الصلات ، واللذين بذلا فى سبيل راحتى وحسن معاملتى معيا كريما .

ثم استبدعت لمقابلة رياض باشا في وزارة الداخلية فوجئت معه خليل يكن باشا ( وكيل الداخلية ) والد المغفور له عدلى يكن باشا ( ٣٤ ) ، كما وجدت امامه أصل المقال المكتوب بخطى والذي كنت أرسلته الى جريدة التجارة ، فسألنى : أأنت كاتب هذا المقال ؟ قلت نعم .

فقال : هل مطمئن الى صحة ما جاء في مقالك ؟ انى مستعد لتعيين لجنة تحقيق الوقائع التى ذكرتها عليك أن تقدم لى كل تهمة أدلة تثبتتها ، فان ظفرت بها نجوت والا نلت جزاؤك .

فرفضت قبول لجنة التحقيق وقلت : انى مستعد لاثبات كل ما فى الرسالة امامك لانه يحصل دليل ثبوته بحيث لا حاجة الى تحقيق جديد .

ان أوضح دليل على أن وكيل المشرية يعمل بدافع أغراضه وشهوته هو أن المنازعات والمداوات التى فى مديرية الغربية الآن تزيد اعضافا

( ٢٤ ) عدلى يكن : ولد بالقاهرة فى ١٢ يناير ١٨٦٦ وقد سعى باسم عبد العزيز عدلى يكن وهو الاسم الذى استخدم به فى أول حياته العلمية . وتعدى كلمة يكن ( ابن الأخت ) إذ أطلقت فى مصر على الأسرة المنفردة من أخت محمد على الكبير . توجه الى الاستانة وهو فى الثامنة من عمره مع والده خليل إبراهيم باشا يكن وأقام فيها نحو ثلاث سنوات قضاهما فى دراسة مبادئ العلوم ولتقان اللغات . ثم عاد الى مصر فالتحق بالمدرسة الألمانية ثم نقل منها الى مدرسة الفرير ، لمدرسة الجوزية بمدرسة مارسيل . اتقن اللغات العربية والتركية والفرنسية . ابتداء عمله فى الحكومة بالداخل فى عام ١٨٨٠ بظلم الترجمة حتى نوفمبر ١٨٨١ ، ومن ديسمبر ٨١ الى يوليو ١٨٨٣ بظلم ترجمة الوقائع ثم كاتب أغرنكى من أول أغسطس ١٨٨٣ الى يوليو ١٨٨٥ . أختير سكرتير خصوصى لناظر الخارجية من أول أغسطس ١٨٨٥ الى ١٧ مايو ١٨٩١ الى ١٤ نوفمبر ١٨٩٤ واعتبارا من ١٥ نوفمبر ١٨٩٤ تولى رئاسة عدة مديريات فكان مديرا للقيوم ثم النيا ثم الشرقية ثم الدقهلية ثم الغربية حتى ديسمبر ١٩٠٢ . وفى أول يناير ١٩٠٣ أصبح محافظا لمصر حتى ١٩ مارس ١٩٠٦ . فمديرا لبيروت الأوقاف الى ٢٦ أبريل ١٩٠٧ . أعيل الى المعاش ابتداء من ٢٧ أبريل ١٩٠٧ .

عين ناظرا للخارجية من ٥ إبريل ١٩١٤ الى ١٨ ديسمبر من نفس العام . وفى ١٩ ديسمبر عين وزيرا للمعارف وظل فى هذا المنصب حتى ٩ إبريل ١٩١٩ ، إذ تولى وزارة الداخلية من هذا التاريخ حتى ٢٢ أبريل ١٩١٩ .

تقلد رئاسة الوزارة ثلاث مرات ( مارس ١٩٢١ ، يونية ١٩٢٦ ، أكتوبر ١٩٢٩ ) ، وأخيرا تولى الداخلية فى ٤ أكتوبر ١٩٢٩ الى أول يناير ١٩٣٠ .

نال عدة رتب ونياشين ابتداء من الرتبة الثانية فى ١٨٨٣ الى الوشاح الأكبر من نيشان النيل ١٩١٥ . لم يلجب سوى ابنته السيدة نائلة هانم . توفى فى أكتوبر ١٩٣٣ . انظر :

ملف خدمة عدلى يكن بدار المحفوظات العمومية ، محفظة ٢٤٩٨ نولاب ٣٢٠ رقم ٤ ، وزكى لمهى : صفوف العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر ، ص ١٦٢ ، والياس زاحورا : مرآة العصر فى اكابر العصر ص ٢٧٥ .

مضاعفة على ما كانت عليه قبل وجوده ، ولم تطرأ على البلاد طوارئ غير عادية ، كطوفان أو زلزال أو حريق عظيم أو جند في الأرض ، حتى تكثر المنازعات وتتفاقم العداوات •

فمعنى هذا أن تضاعف الشكاوى واستفحال النزاع بين الأمر . إنما يرجعان الى جهة ذات نفوذ ظهر أثره في جميع مراكز المديرية بنسبة واحدة • فاطلبوا من المراكز الثمانية بيانات عن الشكاوى والقضايا والخلافات تتحققوا من صدق ما أقول ، وتعرفوا أن المحرك لها إنما هو رجل ذو نفوذ وسلطان ، فهو يزرع الضغائن والأحقاد ليجنى ثمرها •

ورجال الإدارة المزمون أن يوافقكم بهذه البيانات ، أما أنا فلا أملكها ولا يتسنى وقتي للبحث عنها وليس في وسعي الذهاب معهم أو مشاركتهم في هذا العمل ، وأنا اعتقد أن المظلومين لا يستطيعون بث شكواهم والانضاء بما حاق بهم من الظالم مادام المدير والوكيل المتديان مستقرين في منصبيهما ، بأسطىن سلطانهما فإن أمرت بنقلهما سهلت مهمة المحققين ، والا فستظل الحقائق محجوبة ، ولن يستطيع أحد أن يقول في وجهيهما أنها ارتشبا أو ارتكبا أوزارا • ولقد رأى الناس أن رجلا مثل تشجع وتطوع لاطهار الحقيقة وكشف المظالم فكان جزاؤه هذا التكنيل الشديد ، كان جزاؤه أن يسجن ويهان ، ويكيل بأغلال من الخشب تارة ، ومن الحديد تارة أخرى ، وأن يساق في الطريق العام كما تساق الأنعام ، يدفعه جندي ويلكزه آخر ، هل يظن دولة الباشا أن هذا المثال يشجع المظلومين على بسط شكواهم اليكم أو الى لجنة تتقدمونها للتحقيق ؟

#### رياض باشا والأفغاني :

فقال : يظهر أن كل ما تلقنته من هذا الرجل ( يقصد جمال الدين الأفغاني ) هو الاستخفاف بأنظمة الحكومة وعدم المبالاة بهيبتها وهيبته موظفيها •

وعندئذ تذكرت ما في نفس رياض باشا من بغض قديم للسيد جمال الدين وهو معذور في هذا الى حد ما ، ولو أنه أول من قدر جمال الدين حق قدره حين تعارفا أول مرة في الأستاذة العلمية سنة ١٢٨٣هـ (١٣٥٠) . عندما ذهب الوزير المصري موفدا من حكومة مصر ومعه المرحوم ثابت باشا

شفاوضة الباب العالي في اصدار فرمان الوراثة المعروف (٣٦) .

هناك تعارفا وتجالسا طويلا . ورياض باشا هو الذي حجب الى جمال الدين زيارة مصر والاقامة فيها ليعلم الناشئة ويتقهم ويعمل على اصلاح الفاسد والعتيق من النظم الازهرية .

ولقد استجاب جمال الدين لدعوته وحالما وصل الى مصر سعى رياض باشا لتقرير مرتب شهرى له من الرزنامة قدره ألف قرش .

وبقي جمال الدين صديقا لرياض باشا نصيرا لجمال الدين يحميه ويشجعه ، حتى اذا شكلت الوزارة المختلطة برياسة نوبار باشا (٣٧)

(٣٦) وهو للفرمان الشامل أو الجامع ٩/٨ يوليئ ١٨٧٢ . ويعد وثيقة من اخطر الوثائق التي تحدد نظام مصر السياسى بعد فرمان ١٨٤١ ويرى الى توسيع استقلالها الداخلى ولحل من أهم المبادئ توارث عرش مصر فى أكبر اتجال الخديق وفق سن القوانين ، وعقد الاتفاقات التجارية ، وحق الاقتراض من الخارج وزيادة عدد الجيش المصرى بدون حدود . لمزيد من التفاصيل انظر : د. محمد فؤاد شكرى وتغرين : مخصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر ، مكتبة الأنجلو ١٩٦٠ ، ص ٢٤٢-٢٤٧ .

(٣٧) نوبار باشا : ولد فى مدينة أزمير سنة ١٨٢٥ ، وان كان من أصل أرمى . تلقى تعليمه فى مدارس سويسرا وباريس . انصرفت أسرته لخدمة محمد على باشا ، فعين والداه معتمدا سياسيا لمحمد على فى الأناضول ايان اغارته الاولى على الشام ثم عين فى عام ١٨٢٩ معتمدا مصريا فى باريس بينما عين كرايد بك أخو نوبار سكرتيرا أول قول ومترجما لمحمد على . اما نوبار الذى اتقن الفرنسية والتركية والانجليزية فضلا عن الإيطالية واليونانية ولو أنه لم يتقن اللغة العربية فلقد دعاه خاله يوغوس بك الى مصر فى عام ١٨٤٢ . وكان أول استخدام له يلمورية باريس فى ١٨٤٢ ثم دخل الخدمة فى ١٨ يونيو ١٨٤٤ وأصبح برتبة بكباشى بالمعية وصار يتدرج فى الرتب العسكرية الى ان بلغ رتبة أميرالائى . عين مترجما لمجلس محمد على بينما اختاره ابراهيم باشا كاتما لأسراره ولما تولى عباس الأول مسند الخديوية اتمم عليه برتبة بك وفى ١٨٥٢ عين وزيرا مغوضا فى فينا . لما سعيد باشا ولو أنه عينه مخيرا للمسكك الحنبية سنة ١٨٥٤ الا أنه غضب عليه فاعتزل العمل الى أن تولى اسماعيل باشا . فعاد الى مناصب الحكومة . وارتقى فيها . ومما جعل له خطوة فى الاستانة أن قريته كانت كريمة كينورك بك أرميان من كبار الأرمن هناك وتمنيه ابرام الذى حاز ثقة السلطان عبد العزيز العثمانى . فلا غرابة ان استعان به للخديق اسماعيل للسفر الى الاستانة لتثليل العقبات السياسية ونال رتبة اللواء من السلطان ، ثم تولى نظارة التجارة وادارة السكة الحديدى فنظارة الخارجية والحاقانية والداخلية . ثم تولى رئاسة النظار ثلاث مرات ١٨٨٧ ، ١٨٨٤ ، ١٨٩٤ ، لقررات متلاوة . أسهم فى انشاء المحاكم المختلطة . اختلف مع الخديق اسماعيل فانتقلب عليه وأسهم فى خلعه . وافق انجلترا على اخلاء السودان فجمع ثروة طائلة وكان محبا لابناء بلده فمال الأرمن فى أيامه مساعدات كثيرة . توفى سنة ١٨٩٩ ودفن فى الاسكندرية .

قى الخدمة نوبار باشا : نوسية ٨٣٧١ محظفة ٣٠٨ عين ٢ ، نولاب ١٤ ، دار ملف خدمة نوبار باشا : نجيب مخلوف : نوبار باشا وما تم على يديه .

( وكان رياض باشا وزيرا للداخلية والسير ولسون الانجليزى وزيرا للمالية والمسئو دى بلنير الفرنسى وزيرا للأشغال (٣٨) طلب رياض باشا من صديقه جمال أن يزور بعض الوزارات حتى يتبين أوجه الإصلاح التى بدأت فيها الوزارة المختلطة . وقام جمال الدين بهذه الزيارة مبتدئا بوزارة الداخلية ثم زار وزارتى المالية والأشغال ، وعاد بعد ذلك الى رياض باشا ليطلعه على رأيه فى تلك الإصلاحات ، وكانت هذه الجلسة بينهما هى الجلسة الأخيرة اذ قطعت بعدها العلاقات بين الصديقين . ذلك لأن جمال الدين قال لرياض باشا بكل صراحة : انى تبينت من الأعمال التى شاهدها والأنظمة التى وضعت للوزارات غرضا واحدا لا ثانى له ، وهو سيادة الأجنبى واستعباد المصرى ، ذلك لأنى وجدت أن الغرفة الواحدة الضيقة المساحة يشغلها ما يزيد عن عشرة موظفين مصريين تتكسب فيها مكائهم بعضهم بجوار بعض ، وهى خالية من كل زخرف . أما مكاتب الأجانب ففى أحسن الغرف وأفخرها ، على بابها حاجب يلبس حلا مزخرفة . ومرتب الواحد منهم ثلاثة أضعاف مرتب المصرى المسكين ، ولو دام الحال على هذا المتوال سنة أو سنتين لانهى الأمر باستئثار الأجنبى بكل مصالح البلاد ، وطرد المصرى منها الا من الوظائف الصغرى التى يرفضها هو نفسه ، فان سميت هذا أصلا فلتنة الله على هذا الإصلاح .

لما تذكرت كل هذا الموضوع عرفت سبب هذه الكراهية التى يكنها رياض باشا للشيخ جمال الدين .

سألنى رياض باشا بعد ذلك عما اذا كنت أوتر لجنة التحقيق أم السجن ؟

قلت : وب السجن أحب الى ، فاستغرب ، قلت : ان لجنة التحقيق تكون لها الصيغة الرسمية وحكمها لا يزول ، أما أمرك فينتهى بعفوك ، أو انتهى حكمك ، قال : لكنك تؤثر الشر على الخير . قلت ان الشر سيكون مؤثما مادعم فى الحكم ، وعلى ذلك عدت الى السجن وبقيت فيه اسبوعا . ثم توسط أهل الخير اذ ذكرونى فى مجلس رياض باشا فدعانى طالبا أن أعترف وأن لا أتدخل مرة أخرى فيما لا يعنى قائلا : لقد تعلمت التمرد من حضوركم على جمال الدين . فقلت : ان منع الظلم حق عام وواجب فى علق كل انسان ، وانى أرى من الكرامة الا أذعن الا لما لا اعتقد وأن حاجتى الى

(٣٨) ظلت نظارة المالية شاغرة نحو ثلاثة اشهر من عمر الوزارة النوبارية اللى لم يجاوز الشهور الستة . لمزيد من التفاصيل انظر : د . يونان لبيب قاريخ الوزارات المصرية ، ص ٥٩٥ .

الافراج عنى مهما قويت لا تثير نفسى الى اعطاء وعد أشعر من الآن بأتى غير قادر على تنفيذيه ، فتبسم الباشا عند ذلك وقال : أجب أن أرى الهلباوى ولدا رشيدا بعد ذلك وأمر بالافراج عنى فقبلت هذه وانصرفت \*

\*\*\*

### تعيين الهلباوى محررا بالوقائع المصرية :

وبعد قليل لم أشعر الا واشارة تلغرافية وصلت الى المديرية تستدعيني للذهاب للداخلية حيث تعينت محررا بالوقائع المصرية ، وهذه الاشارة وصلت على يد الحكام الذين سبق منذ قليل من الزمن تكليفهم بالتبض على بسبب ذلك المقال \*

لما وصلت الى دار الجريدة . لقيت الأستاذ محمد عمده رئيس التحرير (٣٩) فعرفت أن مرتبى شهرها خمسة جنيهات ، وأن مرتب المحررين الآخرين وهم : الشيخ عبد الكريم سبلان عشرة جنيهات وكل من السيد وفا زغلول والرحوم سعد زغلول باشا والشيخ داغر والشيخ محمد خليل ثمانية جنيهات \*

### مقابلة أخرى مع رياض باشا :

لبثت أعمل فى الجريدة بهذا المرتب نحو الشهرين ، وفى ذات ليلة طلبنى المرحوم محمود باشا طبرزادة (٤٠) والسيد المرحوم حسين رشدى باشا (٤١) ، وأبلغنى أن ارادة دولة رياض باشا فى مقابلتى وأثناء تشرفى

---

(٣٩) تولى محمد عيده رئاسة تحرير الوقائع المصرية فى ٩ أكتوبر ١٨٨٠ وأصبحت يومية ، وظلم لها لائحة جريدة أعطت على مقالات اجتماعية وسياسية ؛ فضلا عن الأدبية فكانت تحاطب الشعب بلسان الحكومة ، وتحاطب الحكومة بلسان الشعب فابتعدت بذلك عن لونها وطبيعتها كجريدة رسمية \*

٥٠ سامى عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال البريطانى ، ص ٣٨-٣٩ \*

(٤٠) محمود حمدي باشا طبرزاده : محافظ القاهرة ووكيل الداخلية \*

(٤١) حسين رشدى ( ١٨٦٣ - ١٩٢٨ ) أبتث على ثقة الحكومة المصرية الى فرنسا فى فبراير ١٨٨٣ \* وفى يولية ١٨٨٤ حصل على شهادة « باشيلىيه » فى العلوم \* وفى نوفمبر ١٨٨٤ التحق بمدرسة الحقوق العليا فى باريس مع الترخيص له بحضور دروس مدرسة العلوم السياسية \*

وفى ٦ أغسطس ١٨٨٥ حصل على شهادة البكالوريا فى العلوم الحقوقية كما أنه نال فى الوقت نفسه الشهادة الأولى من مدرسة العلوم السياسية \*

وفى شهر ديسمبر ١٨٨٥ حصل على ليسانسيه فى للعلوم الحقوقية ثم حصل فى نفس التاريخ على الشهادة النهائية فى العلوم السياسية \*

بمقابلته لأول مرة وأنا موظف مهائى عما اذا كنت مسرورا من عمل  
ومرتبى فقلت : نعم يادولة الباشا ، أنا مسرور بمرتبى ولو أن سعد زغلول  
وغيره أدق منى بمرتباتهم وكنت أقبل ثلاثة جنيهات لو كنت وحدى .  
أما مع هؤلاء ولست دونهم فالحمة مرة فى فمى فقال : كيف أنك لست  
دونهم مع أنهم من العلماء وأنت لازلت طالبا . قلت : كيف هذا ولا سيما  
سعد زغلول الذى هو فى حكم تلاميذى فقال : الشيخ محمد عبده قال لى  
أن هؤلاء من علماء الأزهر ، وأنا الذى أوصيت بك وأعرف أنك من الطلاب .  
ولذلك جعلت الفرق بين مرتبك ومرتبهم كالفرق بين درجاتكم فى التعليم ،  
غير أنه فى الحال رفع مرتبى الى ثمانية جنيهات أسوة بهم .

بقيت فى الوقائع المصرية مع الشيخ عبد الكريم سلمان والسيد  
وفا زغلول - تحت رئاسة الشيخ محمد عبده ، وقد عينا جميعا عندما  
صارت الوقائع المصرية جريدة يومية وفيها قسم غيرسمى كانها جريدة  
حسرة .

فاتنى إن دولة رياض باشا بعده اسبوع من تعيينى طلب على بك  
جودت مدير المطبوعات وقال : قل للشيخ الهلباوى أن يكتب أمرا يعزل على  
بك وهبى وكيل الغربية وكلفه بأن يستعينى لكتابة أمر من وزارة الداخلية  
برفت على بك وهبى الذى تحقق من صحة ما نسبته اليه ، وإن يحيل هذه  
المذكورة كما هى لحضرة إزهرى بك بأشكاتب الداخلية ليعرضها على وأنفذها  
فطرت فرحا وكتبته وسلميتها لأزهرى بك بأشكاتب الداخلية ، ولقد  
أعطينت من الوزير ونشرت بالوقائع .

وفى سنوات ١٨٨٦-١٨٩٨ اجتاز ثلاثة امتحانات للتخفيض لدرجة الدكتوراه  
ولكنه لم يحصل على الشهادة نظرا لاستبدائه مصر بسبب وفاة والده .  
وفى ٢٩ يونية ١٨٩٢ عين مندوبا يقسم قضائيا المالية . وفى ٣٠ أغسطس ١٨٩٢  
عين مدرسا للقانون بمدرسة الحقوق العليا . وفى نفس التاريخ عين مفتشا بنظارة  
المعارف علاوة على تدريس بمدرسة الحقوق .

وفى أول يناير ١٩٠٦ عين مستشارا بمحكمة الاستئناف الأهلية . وفى ٢٧ يناير  
١٩٠٧ عين مديرا لديوان عدم الأوقاف . وفى نوفمبر ١٩٠٨ عين ناظرا للمطابقية فناظرا  
للخارجية فى نوفمبر ١٩١٠ . وفى أبريل ١٩١٤ عين رئيسا لمجلس النظار وناظرا  
للداخلية وظل بها حتى أبريل ١٩١٩ . وفى ١٧ مارس ١٩٢١ عين نائبا لرئيس مجلس  
الوزراء وظل بها حتى استقالة الوزارة فى ديسمبر ١٩٢١ . وفى مارس ١٩٢٥ عين  
عضوا بمجلس الشيوخ . وفى العام التالى أصبح رئيسا للمجلس . استد الملك فؤاد  
اليه رئاسة من قانون الدستور المبرمان المصرى .

ملك خدمة حسين رشدى باشا رقم ٨٢٢٤ ، دولاى ٦٤ ، محظفة ١٤٨٠ يدار  
المحفوظات ، وأيضا انظر : زكى فهى : صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال  
مصر ، ص ١٦٨-١٧٠ .



هذا الموظف على وهيمى لم يدخل بعد ذلك فى خدمة الحكومة ، وكانت تلك المسألة حجر عثرة فى سبيل دخوله بعد ذلك الخدمة .

### سر الاقالة من الوظائف :

وبقينا فى الوقائع نكتب نحن الأربعة بالتناوب الى آخر سنة ١٨٨١ ، ففى يوم كنت متعبا فلم اذهب الى الديوان فجاهنى الشيخ سعد زغلول يزورنى فى البيت واخبرنى بأنه حصل أن الشيخ محمد عبده رأى مقالة للسيد وفا زغلول فلم تعجبه ووبخه توبيخا شديدا على الخطأ الذى فى المقال . وفى أثناء دفاع الشيخ وفا عن نفسه صفعه الشيخ محمد عبده بكتاب فى يده .

حدثنى بهذا الشيخ سعد وهو ناثر يشكو من الشكوى من التصرف الطائش من استأذه الشيخ محمد عبده مع زعيمه وفا ، وفى اليوم التالى لما ذهبت أنا الى الديوان وتحققت من صحة الواقعة من الشيخ عبد الكريم دخلت على الشيخ محمد عبده ، واحتججت على تصرفه بشدة ، ولم أكتف بهذا بل رفعت احتجاجى هذا كتابة الى مدير المطبوعات من أن الشيخ وفا والشيخ سعد رفضا التوقيع معى .

هذا الحادث جعل علاقتى مع الشيخ عبده فى غاية التوتر ، ولذلك انتهز اول فرصة خروج رياض باشا من الحكم وتولية شريف باشا خلفا له ووزيرا للداخلية (٤٢) ، حصل على أمر بإقالتي من وظيفتي فى المدة

(٤٢) محمد شريف باشا : نجل محمد شريف الكندى الجركسى ، الذى كان قاضيا لقضاة مصر فى عهد محمد على باشا . ثم قاضيا للحجاز . ولد بالقاهرة فى ١٨٢٢ والتحق بدمرسة الخانكاه العسكرية فى سنة ١٨٣٦ ثم سافر الى أوروبا مع الارسلانية المصرية لدراسة العلوم الادارية والمالية والفنون الجميلة والتى كان من بين تلامذتها محمد سعيد واسماعيل باشا وغيرهما من امراء المملكة الخديوية . غير انه لشغفه بالعلوم العسكرية . اختار النشول فى مدرسة سان سير ١٨٤٣ مدة عامين ، ثم انتقل منها الى مدرسة تطبيق العلوم العسكرية ومكث فيها نفس المدة ، ثم دخل فى خدمة الجيش الفرنسى وحاز رتبة اليوزباشى . من هنا كانت تسميته ايضا شريف باشا الفرنساوى . عاد الى مصر بناء على طلب عباس باشا وظل فى الخدمة العسكرية بمصر حيث التحق بأركان حرب سليمان باشا الفرنساوى . وبعد ثلاث سنوات ترك العسكرية ودخل فى خدمة للبرنس حليم باشا ومكث لديه سنة واحدة حتى تولى سعيد باشا فراقاه لرتبة اميرالاي الحرس الخصوصى ثم الى رتبة لواء . تزوج ابنة سليمان باشا . حين ناظرا للخارجية ١٨٥٧ ، وبقي كذلك حتى عينه الخديو اسماعيل باشا ناظرا للداخلية علاوة على نظارة للخارجية فزادت به ثقته حتى ولاة للنهاية للخديو سنة ١٨٦٥ عندما سافرا الى اإستانة . ولما عاد اسماعيل عينه ناظرا للمعارف مع نظارة الخارجية ، ثم رئيسا لمجلس الخديو ١٨٦٧ ، اقتارده العربيبون لتولى أول وزارة بعد سقوط وزارة

التي ليشت فيها أحرر بالوقائع عرفت كثيرا من الكتاب ولذلك لما تعين المرحوم سلطان باشا (٤٣) رئيسا لمجلس النواب واتخذ عبده الله باشا فكرى (٤٤) مسكنا عاما ، قدمنى للمرحوم عبده الله باشا لرئيس المجلس وعينونى من كتاب مجلس النواب بمرتبة اثنى عشر جنيها مصريا .

رياض باشا فى حادثة عابدين الشهيرة : ترأس مجلس شورى النواب ١٨٧٥ كما تولى رئاسة مجلس النواب أربع مرات كانت الأخيرة فى ظل الاحتلال البريطانى من ٢١ أغسطس ١٨٨٢ - ١٠ يناير ١٨٨٤ وإن كان قد اختلف مع الانجليز ، إذ رفض مطلبهم فى إخلاء السودان ولكنه حينما وجد من الخديو ميلا لتنفيذ ذلك اعتزل الوزارة ولم يتول أى منصب حكومى حتى أصيب بمرض الكبد فى أوائل ١٨٨٧ فسافر الى أوربا . تولى فى المنفى فى أبريل ١٨٨٧ .

للإسكندرية : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، من ١٢٥-١٢٩ (٤٣) محمد سلطان باشا : ولد فى عام ١٢٤١ ( ١٨٢٥م ) بقرية زاوية الاموات بملينيا اختاره حسن باشا الشريعى فى البداية ليخلفه على نظارة قسم قلعوسنا فى ولاية سعيد باشا ثم نقل لديرية بنى سويف حيث عين وكيلًا لسيديها لها ، وفى عهد الخديو اسماعيل اختير مديرا لاصبوط قمنيرا للخرية ، ثم نقل مديرا لمعد جنالك سنبة قبله التابع للدايرة السنبة فوكيل لتفتيش اقاليم قبله حتى يوليو ١٨٧٩ . وفى العام التالى عين مديرا لمحمود اقاليم وسطى ، ثم مديرا لمحمود وجه قبله .

وفى يناير ١٨٨٠ استخلف بالومسيون تعديل الضرائب المالية ثم عين فى ديسمبر ١٨٨١ رئيسا لمجلس شورى النواب ببناء على طلب أحمد عرابى ، إذ كان متضامنا فى البداية مع كبار القوم فى المطالب الوطنية التى أتت بنظارة شريف باشا فى سبتمبر ١٨٨١ كما كان بين أولئك الذين مسحوا اللثة من نظارة شريف واحلال نظارة البارودى . ولكن لم يدم نصرته للمرابيين طويلا فسرعان ما انقلب عليهم وأصبح عضدا للخديو والانجليز وسهل لهم احتلال مصر باستمالة عدد من حشايخ العرب والعمد . وعندما أستولى الانجليز على مصر وكان الخديو فى الاسكندرية أرسله نائبا عنه الى القاهرة فاستبد بالأمور أربعة أيام ، وأتم عليه بالسام الجديد الأول وعشرة آلاف جنيه مكافاة ، كما كافاه الانجليز بوسام سان جورج وسان ميشيل من الدرجة الاولى . وظل يحتفظ بمنصبه كرئيس لمجلس شورى النواب حتى الغاؤه فى ٢٢ مايو ١٨٨٢ ثم عين رئيسا لمجلس شورى القرائين حتى وفاته فى ١٨ أغسطس ١٨٨٤ ببلاد النمسا إذ كان معتلا . ترك وراءه ثروة واسعة وولدا واحدا وثلاث بنات .

أظهر : خلف خدمة محمد سلطان باشا رقم ١١٣٦٩ دولار ١٨ عين ٢ مصفحة ٢٨٨ دار المحفوظات العمومية ، ومذكرات عرابى ( كشف المستار من مر الأسرار فى النهضة المصرية ج ١ ، الهلال العدد ٢٣ فبراير ١٩٥٢ ، وأحمد تيمور ترجم أعيان القرن ١٢ وأوائل القرن ١٤ ، من ٣١ .

(٤٤) عبد الله باشا فكرى : ولد فى عام ١٨٣٤ وكان والده ، محمد بليغ بن عبد الله من رجال الجيش المصرى . تلقى علومه بالأزهر . اتقن اللغة التركية فى عين فى الديوان الكندوشى عام ١٢٦٧هـ ( ١٨٥٠م ) ثم نقل الى الحافظ والداخلية والمعية السنبة .

## الهلباوى والثورة العرابية :

مرت أمامى وعلى مقربة منى حركة الثورة العرابية . ولقد حضرت ذلك الاجتماع المشهور الذى كان فى منزل المرحوم سلطان باشا رئيس مجلس النواب . وكان يحضره معظم النواب وكثير من رجال الجيش العرابيين . وقد طلب فيه العرابيون من النواب قرار على خلع الخديو توفيق باشا ولكن المرحوم سلطان باشا رفض ذلك بقوة وخرج العرابيون آسفين لأنهم لم ينالوا هذا من المجلس وهو ما كانوا يطمعون فيه على الرغم من التهديد ، ومن مظاهر القوة التى لجأوا إليها ، اذ كان منزل سلطان باشا - محل الاعتقال - بما يقرب من ألفى عسكرى (٤٥) .

تعملت أعمال مجلس النواب أثناء الثورة العربية أى طوال عام ١٨٨٢ تقريباً وقد أتاح لى هذا التعطيل فرصة انتهزتها لكتابة بعض المذكرات عما وقع من الحوادث من سنة ١٨٧٥ عقب فشل الجيش المصرى فى الحبشة بده الثورة (٤٦) .

كتبت هذه المذكرات ولكننى لم أكنتم أمرها فشاع ذكرها حتى بلغ ( السراى ) وقد كانت لى صلة بالمرحوم أحمد خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى ، فطلب منى بصفة خاصة أن يطلع على هذه المذكرات ، فلبيت طلبه وانتظرت عودة هذه المذكرات ، ولكنها حتى الآن لم تعد ولم أرها بعد ذلك أثراً .

ولما تولى الخديو اسماعيل عيـنه فى معيته وسافر معه الى الأستانة . وفى عام ١٢٨٤هـ ( ١٨٦٧م ) قلده الخديو ملاحظة الدروس الشرقية وهى العربية والتركية والفارسية بجميعة إنجاليه توفيق وحسن وحسين وغيرهم من أمراء العائلة الخديوية . ثم تطلب فى عدة وظائف أخرى الى أن تقلد منصب وكيل نظارة المعارف . ونظرا لتورطه فى أحداث الثورة العرابية قطعوا عنه معاشه لحق ذلك عليه الى أن خلا عنه الخديو . كان شاعرا وكاتبا فصيحاً من مؤلفاته الآثار الفكرية - الفوائد الفكرية - نظم النلاى فى الحكم والأمثال . تولى سنة ١٨٨٩ . انظر : زكى مجاهد : الاعلام الشرقية .

(٤٥) اللام الاجتماع فى مساء ٢٦ مايو ١٨٨٢ عقب استفتاء نظارة البارودى احتجاجا على قبول الخديو انذار إنجلترا وفرنسا بإسقاط وزارة البارودى وخروج عرابى من مصر . وتم الاتفاق فى الاجتماع على التزام السكون وإن يطلب من الخديو رفض الانذار الثنائى ويأمر بإرجاع عرابى الى نظارة الجهادية أو يندل عزلا . وبالفعل تم إعادة عرابى فى اليوم التالى . مذكرات عرابى من ١٢٩-١٤ . وانظر أيضا : تقرير من عرابى الى يرودى الحامى ، المذكرات المؤتية للثورة العرابية (٥) ، ص ٢٦-٢٨ .

(٤٦) بدأت الحرب مع الحبشة فى ١١ نوفمبر ١٨٧٥ حتى مارس ١٨٧٦ وكانت نتيجةها فى غير صالح مصر وعقد الصلح مع الملك يوحنا . المزيد من التفاصيل انظر : مذكرات عرابى ج ١ ، ص ٢٨-٢٩ .

وقد أخبرني بعض المقرئين إليه في السراى ، أن هذه المذكرات قد  
أحرقت .

شكل العراقيون - أثناء عطلة مجلس النواب - مجلسا سموه المجلس  
المخصوص - حل محل مجلس الوزراء .  
وقد احتاجوا في هذا المجلس الى كتاب يقومون بالدعاية لهم ، ضد  
من يتعرض لمقاومة حركتهم ، فدعوا لذلك عدة كتاب ، كان من بينهم  
ابراهيم بك اللقاني الذي انتخب كاتباً لمحمود باشا سامى البارودى (٤٧)  
قائد جيوش الصالحية ثم انتخبونى مع المرحوم احمد بك زكى - من رؤساء  
الكتاب بوزارة المالية - لتكون من بين كتاب المجلس المخصوص .

وقد لى هذه الدعوة ابراهيم بك اللقاني واحمد بك زكى . أما انا  
فرفضت وقلت ان الكاتب الذى يكتب بحق يجب أن يعتقد صواب ما يكتبه .  
ولا أكن موافقا على سياسة العراقيين فقد طلبت اعفائى من هذه المهمة .

لفت هذا الرفض نظر عرابى ورجاله الى : وفى الحقيقة اننى كنت فى  
كل احاديثى فى المجالس المختلفة انتقد تصرف العراقيين .

الواقع اننى كنت فى بدء الحركة العراقية مؤيدا لهذه الحركة مؤازرا  
لها ضد عثمان باشا رفقى وزير الحربية (٤٨) . لأن تصرفات هذا الوزير

---

(٤٧) محمود سامى البارودى : ولد سنة ١٨٢٩ . جده عبد الله الجركسى من  
الكشاف . تلقى علومه فى مدارس محمد على الحربية وترقى فى السلك العسكرى حتى  
وصل الى رتبة اميرالى . اشترك فى القضاء على ثورة كريت ودى الى رتبة لواء .  
تولى منصب مأمور شبيطة مصر عضوية توليه نظارة الاوقاف فى ٥ يولية ١٨٧٩ ، كما  
تولى نظارة الجهادية والبحرية فى اول فبراير ١٨٨١ ثم شكل النظارة الثانية للثورة  
العراقية فى ٤ فبراير ١٨٨٢ واحتفظ لنفسه بالداخلية حتى يونية ١٨٨٢ ، نفى مع  
زعما الثورة وهتاما اخرج عنهم عاد البارودى الى مصر وهو فلان البصر .

(٤٨) عثمان رفقى باشا : ولد سنة ١٨٢٩ فى القوقاز ، والتحق سنة ١٨٥٢ بـ مدرسة  
اورطة المغرزة وتلقى علما بمدرسة المشاة بالاسكندرية سنة ١٨٥٤ وهما يترقى فى  
المناصب العسكرية الى ان منح رتبة القاشقام سنة ١٨٦١ واشترك فى الحملة المصرية  
الاحمر فخلدنا للاملى الحادى على المعشاء سنة ١٨٦٧ واشترك فى الحملة المصرية  
فى حرب كريت ودى اميراليا . كما اشترك فى الحرب الحبشية المصرية وانضم عليه  
ونائبا لثورته . وفى ١٨٧٩ عين وكلا لنظارة الحربية ثم نظارا للحربية فى نظارة ريافر  
برتبة الفريق ثم عين محافظا لمصر وسواكن وقائدا للقوات المصرية فى شرق السودان ،  
باشا . وعزل فى أحداث الثورة العراقية . توفى فى يناير ١٨٨٦ ، وله مذكرات عن  
حرب الحبشة وعن مصر وسواكن وشرق السودان ورسالة عن الجنيدية وادابها وتقدير  
مطلوب عن حالة الجيش المصرى رفته الى الخديق توفيق ١٨٧٩ م .  
انظر : زكى مجاهد : الاعلام الشرقى .

كانت ترمى الى اعتقار الضباط المصريين والمبالغة في محاربة الضباط  
للمركسة \*

ولكن القرار الذى صدر بسجن عرابى وأصحابه كان قرارا طائشا  
خصوصا وقد كنت أعلم أنه لا عرض هذا القرار على مجلس الوزراء عارض  
فيه المرحومان رياض باشا وعلى مبارك باشا وشرح رياض باشا بحضور  
الخدوي توفيق ما عساه أن ينتج من العواقب الوخيمة من هذا القرار وأشار  
فى الوقت عينه بسياسة حكيمة تقضى بإجراء حركة تنقلات بين أوطان الجيش  
ينقل بمقتضاها عرابى الى قيادة آلاى من الآلايات التى تقيم خارج القاهرة  
وكذلك يفعل برفقائه على بك فهمى حشيش وهؤلاء هم مسجونو قصر  
النيل (٤٩) ولكن الروح الشرسية التى كانت سائدة على أغلبية مجلس  
النظار فى ذلك الوقت لم تأخذ برأى رئيس الوزراء وصدر القرار وأذكر  
أن صدره كان يوم ثلاثة ، وكان محمدا زفاف الأميرة جميلة هانم (٥٠)  
على الأمير أحمد كمال والد الأمير يوسف كمال يوم الخميس التالى \*

بعد أن صدر هذا القرار ، فكر عثمان باشا وطائفة من رجال السراى  
بأن تنفيذه يوم صدره واليوم التالى له ، قد يترتب عليه شيء من القلاقل  
فى بعض فرق الجيش مع أن الجيش كله بجميع أسلحته مدعو للاشتراك  
على حفلة زفاف الأميرة جميلة يوم الخميس ، لذلك تقرر تأجيل تنفيذه الى  
صباح السبت \* هذا التأجيل ساعد على نشر خبر هذا القرار بين معظم  
ضباط الجيش ، لذلك استعدوا لاجتماع آلاى الحرس المقيم بقشلاق عابدين  
المروس بالقائمقام محمد بك عبيد (٥١) ليحضر الى سجن قصر النيل  
ويخرج القواد الثلاثة المسجونين بالقوة المسلحة ، وقد تم ذلك يوم التنفيذ  
نفسه \* أى يوم السبت حسبما كان مشاعا \*

(٤٩) أصدر عثمان باشا قرارا بمنع ترقى المصريين العاملين فى الآليات تحت  
السلاح \* ثم اتبعه بقرار إحالة عبد المال حلمى أميرالئ السودان الى ديوان الجهادية  
ليكون معاونا فيه بينما أصدر أمر برفق أحمد عبد الغفار قائمقام السواوى مما حدا  
بتكاليف الضباط المصريين والتفاهم حول عرابى ونصرته \*

(٥٠) جميلة هانم شقيقة الخديو توفيق ، ولقد لجأ عثمان باشا الى الحيلة فى  
استدعاء عرابى وعلى فهمى وعبد المال حلمى فى أول فبراير ١٨٨١ للحضور الى  
ديوان الجهادية للاحتفال بزفاف جميلة هانم بينما كان قد اتخذ قرارا فى ٢١ يناير  
١٨٨١ يأمر الخديوى فى عابدين بإيقاعهم وحماكتهم عسكريا \*

(٥١) كان على فهمى هو أميرالئ الحرس للخديو الذى اعتقل فى قشلاق قصر  
النيل أما محمد عبيد فكان برتبة بكباشى ويعد الرجل الثانى فى الآلاى ولولا تدخله  
للسكرى لهلك عرابى ومن معه بالفعل \*

بعد أن تم زفاف الأميرة سرايا ( بالانثى ) الى سراى الأمير أحمد كمال  
المطرية . ولما أن ظفر الجيش باخراج القواد ، تحمس وتجمع بمداخه أمام  
سراى عابدين وطلب عزل عثمان باشا ورفقي من وزارة الجهادية .

اجتمع مجلس الوزراء بسراى عابدين للنظر فى هذا الطلب وكان من  
رأى المرحوم رياض باشا رفضه ومحاكمة عرابى ولو أدى ذلك الى اراقة  
الدماء ، ولكن عارضه الوزراء الأتراك فى ذلك .

رفض رياض باشا أولا محاكمة عرابى ورجله وآثر ابعادهم الى جهات  
الشرقية والصالحية ودمياط ، فرفض الخديو توفيق والأترك ذلك ، واتهموا  
رياض باشا بمحاباة العرابيين ، وكان ثمة همس أن رياض باشا يريد  
اتخاذ الثورة حذيا له يحكم بمؤازرته .

والآن بعد أن خرج عرابى ورجاله السجن ، أصر رياض باشا على  
محاكمته فانقلب الوزراء الأتراك الى ناحية عرابى وعارضوه فى محاكمته .  
واستقال عثمان رفقي باشا ( ٥٢ ) . ولم يمض اسبوعان أو ثلاثة حتى حضر  
العرابيون بمداخهم أمام قصر عابدين ( ٥٣ ) وطلبوا عزل رياض باشا فعزل،  
وسقطت وزارته ، وعين بدله محمّد شريف باشا وتفاطلت البلاد بتعيينه  
خيرا . وطالبث بعقد مجلس النواب . فعقد وأخذ شريف باشا يضع لائحة  
اختصاص المجلس وقد كان من أهم ما جاء بها أنه جعل كل آرائه قطعية  
الا فيها يتعلق بالميزانية ، ف رأى المجلس فيها استشارى ذلك لأن ثلث  
الميزانية كان مخصصا للمقاتلين .

لم يقبل المجلس ذلك ، فسعى شريف باشا لدى وكيل فرنسا  
وانجلىترا فى الموافقة على تعديل القرار السالف الذكر بأن يبقى اختصاص  
مجلس النواب استشاريا فيما يتعلق بالقسم الخاص بالديوان وقطعيا فيما  
عدا ذلك . وإذا قام خلاف من مجلس الوزراء ومجلس النواب تشكل لجنة  
للتحكيم من سبعة نواب وسبعة وزراء تفصل فى الخلاف القائم ويكون رأى  
هذه اللجنة قاطعا .

( ٥٢ ) استعفى عثمان رفقي على أثر حادث قصر النيل مباشرة بناء على طلب عرابى  
كأول خطوة فى طريق الإصلاح .

( ٥٣ ) خالت الذاكرة الهلأوى . إذ ما بين حادث قصر النيل أول فبراير ١٨٨١  
ومظاهرة عابدين سبعة شهور إذ وقعت فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ .

هنا لأول مرة انقسم مجلس النواب الى شعتين ، شعية قوامها سلطان باشا رئيس المجلس ومعه انصاره محمود سليمان باشا (٥٤) ، وعلى باشا شعراوي ، وابراهيم باشا سعيد وأحمد بك الصوفاني ، ومحمد بك الصيرفي . وكثيرون غيرهم ، وهؤلاء أيدوا التعديل الذي اقترحه شريف باشا ، وشعبة أخرى لم توافق على هذا الحل ، وقد نالت هذه الشعبة الأخيرة الأغلبية .

### موقف مفاد ثورة عرابي :

ولقد كان الرأي العام كله حتى تلك الساعة مع عرابي ، ولكن ظهور هذا الاختلاف في مجلس النواب انقسم الشعب : جزء مع عرابي ، وجزء ضده ، وكنت من أول المتظاهرين ضده .

وتتابعت الحوادث ، واستقال شريف باشا ، وحل محله محمود سامي البارودي ، ثم تمرد الجيش ووقعت حوادث الحرب .

وفي أثناء الحرب تألف المجلس المخصوص الذي دُعيت لأن اكون كاتباً فيه ، وكنت أنادي في كل مكان بالطمع في تصرفات عرابي ، التي تجر الى حرمان البلاد من البقية الباقية من استقلالها .

عدت الى منزلي ذات مساء - بعد اسبوعين أو ثلاثة من وقت رفضي الاشتغال بالمجلس المخصوص - فوجدت جندياً أمام الباب ، وقبل أن أدخل قال لي : أنت مدعو الى المحافظة . فذهبت معه وهناك وجدت عبد الوهاب بك حاكم دار البوليس وهو آخر حكام مصرى - فقال لي : لدى أوامر بالقبض عليك وأخذك الى السجن في الحال وعندما استيفهته عن السبب قال لي : ذلك لأنك انجليزى فقلت له : انتهيتى يأننى انجليزى ؟ ثم أنت شخصياً الذى توجه الى هذه التهمة ! والذى حملنى على استنكار هذه الجملة

(٥٤) محمود باشا سليمان : تلقى العلم في الأزهر . وفي العقد الثالث من عمره عين عمدة على بلدة أبو تيج ثم تقلد وظائف وكُمل جرجا وفي أسبوط . انتخب عضواً في مجلس النواب في عهد توفيق وأنبط اليه اللقاء خطاب العرش . نائى بجانبيه عن الاشتراك في الثورة العرابية كما لم يقبل للمعد تمت النظام الجديد الذى سنه الاحتلال البريطانى لمصر فقتضى عن العمل بالعام . وظل من ١٨٨٢ الى ١٨٩٥ في عزلة . وبالحميد خرج منها لعضوية مجلس شورى القوانين إذ انتخب وكيلاً له . ترأس أول حزب سياسى معمل فى مصر وهو حزب الأمة كما كان رئيس شركة « الجريدة » . احتير وكيلاً للمؤتمر المصرى بهليوبوليس لراب الصدع بين المسلمين والاقباط . ولا يلبث ثورة ١٩١٩ كان أحد زعمائها وكان في الثمانين من عمره ، وترأس لجنة الوفد المركزية فى القاهرة أثناء وجوده للوفد بأوروبا . توفي في ٢٧ يناير ١٩٢٩ .

٥٠ - محمد حسين هيكل : تراجم : معربة وعربية ، عن ١٩١٨-٢٠٠٤ .

من الحكمدار هو أنني سبق لي أن قابلته مرة عندما كنت في الوقائع المصرية إذ رأيته واقفا أمام المسيرى برولى بك رئيس قلم القضايا بالحكومة وقفة تتمثل فيها الذلة والمهانة بأبلغ صورة ، فأنكرت ذلك عليه وقلت له : لا يليق بك يا حضرة الضابط أن تقف هذا الموقف ، خذ مكانك واجلس . ثم التفت الى برولى بك وعاتبته في اهانة الشرف النسكزي .

لذلك قلت للحكمدار : - عندما أحضرت له في المحافظة - كيف أن وطنيتي التي كانت تدافع عنك أمام برولى بك تنقلب الآن ، فأصبح أنا الانجليزى وأنت الوطنى !! فنجل الحكمدار واعتذر عما بدر منه وصرح لي بالعودة الى منزلى قائلا : اننى تلقيت الأمر من المحافظ وقد آكون قد أسأت فهمه فعد من حيث جئت وسانتظر حتى يحضر المحافظ وأترك اليه الأمر تنفيذ ما يريد .

عدت الى منزلى - وكنا في رمضان - وبعد أن مضى على تناول طعام الإفطار نحو ساعة طرق الباب من جديد ، ودعيت الى النزول والذهاب الى دار المحافظة ، ففعلت ، وكان الحاضرون هذه المرة من البوليس السوارى .

قابلت في دار المحافظة حضرة أبراهيم بك فوزى محافظ المدينة ، وعندما رانى قال لي : لن يبعدك دفاعك شيئا ، فالبيئات عندنا كافية ، وكلها تنطق بأنك أول رجل متمرد على عزابى باشا ولا يتجلى هذا التمرد فعليك العمل في المجلس المخصوص فحسب ، بل انه ليظهر واضحا في أحاديثك في كل مجلس ، إذ أنك لا تقفنا تطعن في سياسة العربيين وتشنع بهم ولن أصبح منك أى انكار لهذا .

قلت : انى لا أنكر أنني من أوائل المعارضين للعربيين ، واننى أطمح على سياستهم جهرا وبدون تسمير ، لأننى أعتقد أن حركتهم تقضى القضاء الأخير على استقلال البلاد وتجرحها الى احتلال الأجنبي ، وأنه اذا كان كل شخص ينتج عن عمله منفعة للأجنبي يعتبر خائنا لوطنه . فالأحق بالانتساب الى الانجليز هم العاملون على ادخالهم الديار وهم العربيون ، أما أنا فاشد الناس عداة لتدخل الانجليز ، لذلك لا أريد التجرش بهم ، لئلا يجر ذلك ضررا على البلاد ، وان العربيين اذا كانوا يعملون حقاً لخدمة الأمة وحررتهم ، فلا يجوز لهم الضغط على حرية البلاد والأفراد :



### الاعتقال في القلعة :

وفي انجلترا الى هذا الوقت يوجد كتاب وصحفيون يطعنون على سياسة بلادهم ، لأنهم تعرضوا لمصر وجاروها بغير حق ، وهؤلاء لا يتهمهم أحد



بأنهم خانوا وطنهم وصاروا مصريين ، وأنا في سلوكي بالظن على تصرف  
العراقيين عمل لخدمة وطني ، لا لخدمة إنجلترا وأعتبر أن تصرف العراقيين  
معي لا ينطبق على قانون أو على مصلحة إنما هو انتقام شخصي يراد به لكم  
الأفواء واختلال سلطان الرهبة والجبروت فتخل العدل والحرية ، وأطلب  
منكم تسجيل هذا واعتبروني كما تعتبروني . وفي آخر كلمة من كلامي ،  
سأقونى إلى السجن وبقيت في الطوبخانة بالقلعة في غرفة يتزل إليها  
بائنتين وعشرين درجة وربطوني هناك مع رجل آخر من موظفي مجلس  
النواب في سلسلة واحدة ، وبين طرفي السلسلة قنبلة مدفع زيادة في  
التنكيل بي والتعذيب معي ، وبقيت على هذا الحال إلى آخر شهر شوال .

وكان السجن الذي كان معي بسبيلتي رئيسا للكتاب في مجلس  
النواب وهو مجعد بك الشافعي ، وفي ذات يوم طلب مني أربعين قرشا  
ليدفع مثله إلى حاكم القلعة ، لأنه يهدد من لا يدفع له ذلك بتكليفه  
بالكنس وجرح عربة الزبالة بعد ظهر كل يوم .

رفضت هذا الطلب وقلت : خير لي أن أعجل ما يهددني به الحاكم ،  
لأن فيه وسيلة لاستنشاق الهواء على سطح الأرض وهو خير من بقاءنا في  
غرفة مظلمة محبوسة الهواء ومسممة بما يصل إليها من روائح المراحض  
التي حولها . عوفيت من هذا المبلغ وحرمت من نسبة الصمود إلى سطح  
الأرض ، وأظن أن زميلي دفع الأتاوة المطلوبة مني ومنه .

كنا في هذه المدة نترقب أخبار المواقف الحربية بالتل الكبير ، ووجهة  
كفر الدوار والصالحية ، ولا أنكر أن شعورا قام بيننا جميعا ونحن المساجين  
السياسيين لا تزال ذكرا تخرجني إلى اليوم ، وهو تمنى انهزام جيش  
العراقيين ودخول جيش الإنجليز (٥٥) لأن ذلك هو السبيل لنجاتنا من  
الحالة الترس التي كنا فيها .

دعيت إلى المحاكمة في أول شهر شوال سنة ١٢٩٩ هـ الموافق شهر  
أغسطس سنة ١٨٨٢ أمام المجلس العسكري برئاسة المرحوم المرعشي باشا  
وبعضوية المرحوم شوقي باشا وفوج بك الذكر وشابطين آخرين ، وسئلت  
عن التهمة المستندة إلى وهي التي وجهها إلى محافظ مصر إبراهيم قوزي ،  
وكان جوابي عليها هو الجواب الذي أجبت المحافظ ، وقيل أن يكون هذا  
الجواب بمحضر الجلسة أخذت الشفقة على المرحوم مرعشي باشا ، فتشاعلا

(٥٥) لا يستقيم هذا مع الموقف الذي سجله الهياوي من قبل من معارضة العراقيين  
بدعوى حرمان البلاد من البقية الباقية من الاستقلال . ومن المخل أن كان يأمل في  
دخول الإنجليز خيرا ، ولم تكن المسألة مجرد طمس من الاستقلال .

عن سماعها مع إشارة خفيفة للكاتب بأن لا يقبدها وتعللا بشيء لرفع الجلسة وناداني مرعشلي باشا في غرفته الخاصة بعيدا عن فرج بك الذكر وتصبطني بأن لا أعرض حياتي إلى الخطر لئلا يكون الحكم على صابرا قد يصل إلى الإعدام . قلت : فليكن . وصميت على أن تدون اجابتي بمحضر الجلسة وبعد أخذ ورد طويلا دخل فرج بك الذكر وكان من أشد العرايين تطرفا ، وسمع طرفا من عنادي هذا فتمسك قاعدت الجلسة وأثبتت هذه الأقوال في محضرها ، ثم أعدت إلى الطوبخانه .

وفي اليوم الثاني أو الثالث أعلنت بأنه حكم على « بشاني سنوات اشغالا شاقة » وأن الحكم أرسل إلى عرابي للتصديق عليه .

كانت نفسي في ذلك الوقت تواقفة للجهد ، تحتقر كل المخاطر ، وشعرت بأحاساس غريب نحو في الواقع مزيج من الفخر والاعجاب بتشجاعتني يشوبه شيء من الكبر .

( ذلك أن فرحتي وتمني انتصار الجيش الانجليزي كان مبهمهما انني كنت مخدوعا في ذلك الوقت في نوايا الانجليز ، وكنت اعتقد أنه عندما يبذل الجيش العراني ويستقر الأمن في البلاد يتخلى الانجليز عنها ، كما كان غلامسون وبقاؤه الوزاء واللوزاء وسلي قائد الجيش البري وسنيمور القائد البحري يقررون ذلك في كل فرصة ) .

ومع انخداعي بهذه الوعود ما زلت أنجو باللائمة على نفسي ، كيف تمكنت خلال جيش الوطن على عيوبة وتقضه ، ورغبت في طفر الفائج الأجنبي ؟

من ذلك العهد آليت على نفسي ألا أشيكو سلطة أهلية ، مهما جارت وتعسفت إلى سلطة أجنبية . ولقد نالني في الخمسين عاما الماضية من الحوادث المؤلمة ما لا يعد ولا يحصى في أن احتمال الجور الوطني أكرم على النفس من العبد الذي يناله من الأجنبي .

بقيت في الطوبخانه إلى أن دخل الجيش الانجليزي القاهرة . . . وقبض على العرايين . وفي أول ذي القعدة ( ١٩٦٠ سبتمبر ) حضر القائد الانجليزي الذي احتل القلعة وفك عقابنا من السجن وانطلق كل منا إلى أهله .

وان منظر الجيش الانجليزي والراية الانجليزية وهي تتحقق على حصون القلعة قد أنسانا فرح التمتع بنعمة الحرية الفردية ، والبسنا ثوبا من الحزن العميق لأن الأمة كلها فقدت حريتها وأمسست أسيرة لمشيشة هذه الجيوش المحتلة الأجنبية .

ولما عاد الخديو توفيق عقب دخول الإنجليز الى القاهرة، وأخذت الحكومة المحلية في القبض على العرابيين وأنصارهم طلب القبض على مرة ثانية من رجال المعية . ولما كان المرحوم رياض باشا الذي تولى الداخلية يومئذ عالما بما أصابني من العرابيين لم يز من العدل أن تنفذ هذه الإرادة قائلا : ان الرجل كان ممنجونا بالأمن لأنه كان ضد العرابيين فليس من الانصاف أن يعود الى السجن ثاني يوم خروجه منه بتهمة انه كان من أنصار العرابيين وسمحت ان الخديو توفيق باشا قال : ان الهلباوى اذا كان مسجوناً ضد العرابيين فانا آتهم بأنه كان في الرقت نفسه ضدى .

وأنا أقول : ان فكرة المرحوم الخديو توفيق فيها كثير من العنت ، لأن مبلغ ما في الأمر اننى لم آكن من أنصاره ، وفي الواقع انى لم أبغض العرابيين انتصاراً له وإنما بغضى لهم وتشهيرى بهم كان فى مصلحة الوطن سواء أوافق ذلك مصلحة الخديو أم لم يوافقها والنتيجة انه بفضل المرحوم رياض باشا وقيت من هذه الكارثة وعدت الى عملى ، وطويت صفحة حكم العرابيين على بالأشغال الشاقة .

#### العضوية في مجالس المديریات :

وفي مايو سنة ١٨٨٣ وأنا موظف بمجلس النواب وعقب الاحتلال الانجليزى أعلنت الحكومة إلغاء مجلس النواب وقانونه ، وأصدرت قانونا باسم القانون النظامى ، أنشأت بمقتضاه مجلس شورى القوانين ، ومجالس المديریات ، والجمعية العمومية (٥٦) . وكان من مقتضى قانون الانتخاب

(٥٦) بلغ عدد أعضاء مجالس المديریات ٧٠ عضواً، من أربعة عشر مديرية تلاوتت فيها نسبة أعدادهم وكانت أكبرهم فى العدد بمديرية الغربية إذ بلغت ثمان أعضاء ، وأقلها عدداً الفيوم إذ كانت ثلاثة أعضاء . أما مجلس شورى القوانين فشكل من ثلاثين عضواً بما فيهم الرئيس والوكيلان ووزعوا إلى فريقين أحدهما أعضاء دائمين من أربعة عشر عضواً منهم الرئيس وأحد الوكيلين . وأعضاء مندوبين ويتكونون من ستة عشر ومنهم الوكيل الثانى ، وحدث مدة بقاء هذا الفريق الأخير بست سنوات مع جواز إعادة انتخابهم على الدوام .

أما الجمعية العمومية فمضت المادة ٤٠ على أنها تشكل من النظار ومن رئيس ووكيلين وأعضاء مجلس شورى القوانين . ومن الأعيان المشهورين البالغ عددهم ستة وأربعين يمثلون المديریات الأربعة عشر بالإضافة الى المحرمسة ( القاهرة ) والاسكندرية ، وبمياط ورشيد والبويس والعريش . واعتبر رئيس مجلس شورى القوانين هو نفسه رئيس الجمعية العمومية .

لزيد من التفاصيل انظر : القانون النظامى المصرى الصادر فى اول مايو ١٨٨٣ ويتألف من عشرة أبواب وأربع وخمسين مادة .

الملحق بهذه القانون النظامي أن انتخاب البضو الذي ينوب عن القاهرة يكون من مندوبي الأقسام العشرة من ناخبي كل قسم ، فانتخبت أنا مندوبا عن قسم الأزبكية والرحوم الأستاذ الشيخ الأنابى عن قسم باب الشعرية والرحوم حسن باشا المذكور عن قسم الجبالية ، وعبد السلام باشا المويلى عن قسم عابدين . وانتخبت الأقسام الأخرى مندوبين آخرين . ولما اجتمعنا نحن العشرة ، قررنا بالاجماع انتخاب المرحوم رياض باشا ليكون عضوا عن القاهرة في مجلس شورى القوانين . ولما بلغ اليه هذا القرار دعانا الى العشاء في داره . وبعد أن شكرنا في أثناء السهرة على حسن ثقتنا فاعتذر عن قبول هذه النيابة قائلا : انى أول من يفخر بخدمة الأمة على أن يكون ذلك في مقنورى . ولكن ألا تظنون أن مجلس الشورى الجديد محروم من كل سلطة . اذ ليس له إلا رأى استشارى تضرب به الحكومة عرض الحائط كل وقت بسبب وبغير سبب ، فلا أرى فائدة من وجودى به وأمام حاجته هذه لم تستطع جدلا وانتخبنا بدله حسن باشا المذكور .

#### حادث جديد بالذكر في مجلس شورى القوانين :

وفى الواقع أن مجلس شورى القوانين من عهد انشائه كان ضئيل الأثر في مراقبة الحكومة ولا أذكر سادسة تشهد بفائدة هذا المجلس ، إلا حادثة واحدة ، ذلك أن المستشار المالى رأى فرض ضريبة فادحة على الألبان التى تزور الدخايد ، وعرض ذلك على وزير المالية . ويظهر أن هذا الرأى تطور بسرعة الى ما يشبه قانونا ارتبطت به الحكومة . حيث أن ميزانيتها سنة ١٨٨٤ و ١٨٨٥ رتب على اعتبار أن إيراد هذه الضريبة داخل فيها . ولما قدم المشروع لمجلس الشورى دفع العضوان المرحومان حسن باشا عبد الرازق والى معالى مصطفى عبد الرازق باشا واحمد بك عبد الغفار نيج معالى وزير الزراعة ( الحالى ) احمد بك عبد الغفار ، بعدم اختصاص المجلس بنظر هذا المشروع لأنه يرمى الى اقرار ضريبة جديدة . مع أن ذلك من اختصاص الجمعية العمومية فانها هي وحدها صاحبة الحق فى اقرار الضرائب الجديدة أو زيادتها برأى قطعى

أخذت أغلبية المجلس بهذا الاعتراض ، وقرر المجلس عدم الاختصاص واعادة المشروع الى مجلس الوزراء ، وقد كان من أحكام القانون النظامي أنه اذا اختلف مجلس الشورى مع مجلس الوزراء فى تأويل حكم قانونى

تمتد لجنة التحكيم تتألف من أربعة عشر عضوا (٥٧) ، سبعة وزراء وسبعة نواب من مجلس الشورى للفصل في هذا الخلاف ، انعقدت هذه اللجنة ، وكان من بين السبعة المنتخبين في مجلس الشورى حسن باشا عبد الرزاق . ولما عرض هذا الموضوع على لجنة التحكيم برئاسة نوبار باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وطرح هذا الموضوع ، أخذ المرحوم كحيل باشا سكرتير اللجنة وسكرتير مجلس الوزراء في شرح وجهة نظره مجلس الوزراء . وما جاء في بيانه : أن واضع القانون النظامي ، وضعه بالفرنسية ، ثم ترجم الى اللغة العربية ، ثم قال : ان النص العربي تسلم للوزارة بأن معناه يؤيد رأى مجلس الشورى لخلاف دقيق بين الأصل والترجمة . اما النص الفرنسي فقصده المشرع باختصاص الجمعية العمومية بتعديل الضرائب زيادة أو نقصا ، انما ينصب على الضرائب التي توقع على الأرض نفسها بقطع النظر عما يزرع فيها ، ومشروع ضريبة للدخان مقصود به الصنف الذي يزرع في الأرض .

فوجد حسن باشا بهذا البيان بابا كبيرا لتأييد رأى مجلس الشورى ، ودفع دفعا فرعيا آخر بعدم اختصاص لجنة التحكيم بنظر هذا الموضوع ، لأن اختصاص اللجنة يكون عندما يوجد في النص ابهام يحتمل معنيين . وهنا ليس الأمر كذلك لأنه ظاهر من بيان سكرتير مجلس الوزراء أن النص الفرنسي لا ابهام فيه ، وأن النص العربي لا ابهام فيه كذلك ، فالمطلوب فعلا هو الحكم فيما إذا كان النص الفرنسي هو الذي يعمل به أو النص العربي . والقانون النظامي لم يشرع هذه اللجنة للفصل في هذا الموضوع .

ولم يجد دولة رئيس اللجنة حجة تدفع هذا البيان القاطع ، وأجل انعقاد اللجنة دون حل ، ولكنه رأى الوزارة في مركز دقيق . لأنها تخشى أنه اذا عصيت الجمعية العمومية لنظر هذا المشروع أن ترفضه نهائيا مع أن الضريبة داخلية في الميزانية ، كما لم يجد نوبار باشا حلا للتوفيق بين أبواب الإيرادات والمصروفات ، اذا جذفت هذه الضريبة ، فلم يجد بدا من مراجعة النواب ، والاتصال بهم شخصيا ، ليتبين هل هم يريدون اسقاط الوزارة ، أو يريدون شيئا غير ذلك . وتوجه بنفسه الى منازل عدد من النواب ، وأولهم حسن باشا عبد الرزاق ، وأحمد بك عبد الغفار ، وكان بصحبته

---

(٥٧) لم يتحرر الهلباوي الحق في تشكيل هذه اللجنة إذ نصت المادة الثانية والخمسون على أن « كل خلاف يحدث في تأويل معنى أحد أحكام أمرنا هذا يناط فصله لفصل قاطعيا بجنة مخصوصة تؤلف من ناظرين من نظار الدواوين يكون أحدهما ناظر للحاكمة والرئاسة ومن اثنين من اعضاء مجلس شورى القوانين ومن ثلاثة من اعضاء محكمة استئناف القاهرة فيكون بذلك عدد اعضاء اللجنة سبعة اعضاء فقط »

بطررس غالى بأنتسا (٥٨) ، ولما تبين منهما أنها لا يردان اسقاط الوزارة ، طلب منها أن يشير على الحكومة بمخرج يخرجها من هذا المأزق ، فأشار بأن تقبل الحكومة أولا رأى مجلس الشورى بأن هذا القانون ليس من اختصاصه . وفى الوقت نفسه تصدر قانونا خاصا بحالة هذا المشروع على المجلس بقضية استثنائية ، وقد كان ذلك .

### منصب سكرتير شقيق الخديسو :

إن علاقته الشخصية بهذين النائبين جعلتني متصلا بهما فى أثناء هذا الحادث . أصبحت بعد هذا التغيير من موظفى مجلس الشورى ، وفى

٥٨) بطررس غالى : ولد فى بلدة الميمون بمصر سنة ١٨٤٦ وهو أكبر أئجال غالى بك تيروز الذى كان باشكاتباً لمأثرة مصطفى فاضل باشا آخر الخديو اسماعيل . تلقى تعليمه بمدرسة حارة السقاين بمابدين بمدرسة الأقباط الكبرى ، التى مكث فيها ثمان سنوات ، ثم انتقل الى مدرسة البرنس فاضل فأتقن فيها اللغتين العربية والفرنسية وتعلم القبطية والفارسية والتركية أيضا . ابتداء حياته العملية كمدرس بمدرسة حارة السقاين ، وانتقل منها مترجما الى الحكومة المصرية حتى صار رئيس كتاب المجلس . ثم عين باشكاتب فى نظارة الحقانية التى تولاها شريف سنة ١٨٧٤ ، واشترك فى ترجمة قوانين الحكم المختلطة الى اللغة العربية ، ومنح الرتبة الثانية .

وفى سنة ١٨٧٦ اختارته الحكومة مندوبا فى القومسيون الذى شكل من مندوبى الدول لعميل تصفية مالية الحكومة المصرية فى عهد وزارة رياض ، ثم أصبح عضوا فى قومسيون تعديل الضرائب . وعين فى عهد توليف وكلاء نظارة الحقانية ، فلم يتوان فى تعيين بعض الأقباط فى وظائف القضاء ، فخرج بذلك عما كان مألوفا حتى ذلك الوقت إذ كانت مناصب الحكم والقضاء وقفا على المسلمين ، فاتهم بالتحيز للأقباط . ولا ريب فى فضلته على طائفة الأقباط إذ أخذ بيدهما مالية يرجع الفضل فى انشاء الجمعيات القبطية والمدارس القبطية والمنشآت الخيرية أكثر من أى شخص آخر . ولما تشكلت نظارة شريف فى أثناء الثورة العربية عهدت اليه سكرتيرية مجلس النظار ثم استقل بوكالة الحقانية ، استطاع أن يقنع عرابى بالعدول عن مقاومة الانجليز ، فى قلب القاهرة ، انضم عليه برتبة الخيزيران وهو أول من حازها من الأقباط . اكتسب ثقة توبار الذى أثر فيه سياسيا . تولى بطررس نظارة المالية ١٨٩٣ ثم الخارجية فى العام التالى حتى تولى رئاسة النظارة فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ الى ٢١ نوفمبر ١٩٠٨ الى ٢١ فبراير ١٩١٠ . اغتيل على يد ابراهيم الوردانى رئيس اللجنة الفدائية لجمعية التضامن الأخرى السرية . ووكل اللجنة الفرعية لحزب الوطنى بالحباسية .

زكى فهمى : جنفلة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر ، ص ٥٨٨ .

محمد حسين هيكل : تراجم مصورة غربية .

الياس زاهورا : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم اكابر الرجال بمصر ، ص ٨٦ .

مارس سنة ١٨٨٥ ، دعيت من صاحب السمو البرنس عمن باشا (٥٩) شقيق الخديوى توفيق باشا لأن آكون سكرتيره الخاص بمرتب ٤٠ أربعين جنيهًا شهريًا في منصبه الجديد ، وهو مأمور أعالي السودان على أن يبقى لى حق العودة الى وظيفتي بمجلس شورى القوانين اذا انتهت مهمتى مع سمو المأمور العالي .

وقد علمت قبل عودتى الى هذه الوظيفة أن الذى اختير لها أولا هو المرحوم شفيق بك منصور الذى كان فى ذلك الوقت رئيسا لنياحة الاستئناف .

والظاهر أن سمو الخديوى توفيق باشا كان يتوحيش خيفة من المنصب الجديد الذى أنشئ لأخيه ، وكان يعد من يقبل الخدمة مع أخيه - فى حكم المجافى لعشره . فعملت مساع عند شقيقته المرحومة تقيدة هانم زوجة منصور باشا يكن والده شفيق بك فى حمل شفيق بك على عدم قبول هذه الوظيفة . وبهذه المساعي عدل عن قبولها فى آخر وقت ، ولذلك انتقلوا من اختيار شفيق بك الى اختيارى بحكم الضرورة وشفيق الوقت .

لما دعيت الى هذه الوظيفة قبلتها دون تردد ، ولقد استعملت معى كل أدوار الترغيب والترهيب فلم أعبأ بها ، وأصررت على قبول وظيفتى الجديدة ، واخترت العمال اللازمين معى ، وبعد ثلاثة أو أربعة أيام سافرنًا فى ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ بمعية سمو الأمير بقطار خاص الى اسبوط ، وهى آخر محطة لسلكك جديد الوجه القبلى فى ذلك الوقت .

(٥٩) الأمير حسين باشا نجل الخفير اسماعيل ( ١٨٥٤-١٨٨٧ ) ولد بمصر وتلقى العلم بها ثم سافر الى لندن فى عام ١٨٦٩ والتحق بجامعة أكسفورد ، وعاد الى مصر ثم انضم الى الجيش المصرى ، فتولى قيادة الحملة المصرية الى الحبشة ، كما ترأس البعثة العسكرية التى أرسلت للانضمام الى الدولة العثمانية فى حربها مع روسيا ، وتولى بالامانة سنة ١٨٨٧ . ونقل جثمانه الى مصر ، ودفن بالامسكونية .

زكى مجاهد : الاعلام الشرقية ج ١ ، ص ٩ .

(٦٠) شفيق بك منصور يكن : ولد فى القاهرة ١٨٥٦م وتلقى العلم بمدرسة النيل ثم بمدرسة العباسية واثق اللغات الفرنسية والتركية الى جانب العربية . وفى سنة ١٨٦٩ سافر الى باريس . مع البرنس حسين كامل ، ولكنه عاد بعد ذلك لاندلاع الحرب بين فرنسا وألمانيا . ثم سافر الى سويسرا حيث تقام فيها ست سنوات درس خلالها العلوم الرياضية والطبيعية ، ثم توجه الى باريس ودرس علم الحقوق . وعند عودته الى مصر عين وكيلًا للنائب العمومى فى لجنة تحقيق جنائيات حريق الاسكندرية ١٨٨٢ . ولما تشكلت المحاكم الأهلية عين قاضيا فى محكمة الاستئناف ثم صار يترقى إلى أن عين فى عام ١٨٨٨ ، مستشارا فى محكمة الاستئناف الأهلية . اشترك مع اللجنة التى نظمت تاريخ الجبروتى الى اللغة الفرنسية .

زكى مجاهد : الاعلام الشرقية ، ج ٢ ، ص ٣٦ .

## السفر إلى السودان :

وكانت هناك باختران معدتان لنقل الأمير ومعيته إلى حلفا - وبعد انتهاء حفل استقبال سمو الأمير بأمسيات دعائي سموة وموظف آخر ، وسلم كل منا براءات الترتيب التي أنعم بها سمو الخديوي عليه قبلناها شاكرين . وفي عصر ذلك اليوم استدعاني الأمير وسلمني نسخة الوقائع المصرية الوارد فيها ذكر هذه الانعامات . فاذا باسمينا لم يردنا في الوقائع الرسمية على حقيقتها . وأذكر فيها يشعل بي أن المطبوع في ذلك الأمر العالي الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٥ (٦١) هو كما يلي :

« أنعم الجنب العالي الخديوي على أحمد أفندي الحلبي سكرتير صاحب السمو أخينا حسن بالرتبة الثالثة . »

واسم أحمد الحلبي هذا في الواقع لا منسب له ، ولكنه خطأ ربما كان المقصود به مضايقتنا .

طلب مني سمو الأمير أن أكتب لقلم المطبوعات تصحيح هذه الأغلاط ، فتظاهرت بالامتنال فقط ، وأصررت على عدم الاكترات بهذه الأخطاء وعدم الكتابة إلى إدارة المطبوعات لأنني لا أنا ولا من كان معي من الموظفين قد اهتمنا بهذا الأمر ويكتفينا أن البراءات التي تسلمناها قد تضمنت أسماءنا صحيحة ، ولولا لحياء من الأمير ما أخطئ أحد منا رأسه شكرا على هذه الرتبة .

وصلنا إلى أسوان بعد مضي أسبوع وهناك انتظرنا عدة أيام لكن يتهرب الموظفون الملكييون على ركوب الهجن ، لأن ذلك كان محتسوما على المسافرين من حلفا إلى الخرطوم ، خصوصا في اجتياز عظيم أبو حمد . وكان سمو الأمير يلاحظ الموظفين وهم يقومون بالتمارين ، وعندما لاحظ سموه عدم وجودي بينهم سأل المرحوم نسيم باشا الذي كان سرياور لسموه ( والسيد المرحوم توفيق نسيم باشا ) عن سبب تخلفي عن زملائي ، واستدعاني الأمير بواسطة نسيم باشا فأجبت أنني لا أرغب في هذا التمرين لأنني أود أن أتخذ دايمة أخرى غير الهجن عطية لي كحمار أو حصان ، فاستخف الأمير بقولي وقال : يجب أن تكون معي لأنك سكرتير الخاص ونحن من حلفا ، يجب أن تطلع ما لا يقل عن ثمانين كيلو يوميا ، ولا يصلح لقطع المسافة هذه غير الهجن . فقلت إذن يا هولاى سأمثل أمرك وأبدا

(٦١) صفحة التاريخ في ٧ مارس ١٨٨٥ - الوقائع المصرية ثورة ٦١ ، وبالفعل ذكر اسم أحمد أفندي الحلبي على أنه كاتب أول معية البرنس حسن باشا إلى جانب الانعام برتبة الويزياش على أحمد أفندي رمزي معاون ببيعة البرنس .



بركوب الهجين من حلفاءكم ، \* يجب التمرين غفوا لأنى كنت متمنا على  
ركوب الجدل بغير عدة ، واستعملت ذلك مرارا فى حقل والذى قلست فى  
حاجة اذن لأتمرن على ركوب الهجين . وعليه أحسن العدد .

فاظهر استغرابا فأتوا بهجين لى ، ثم أناخوا الهجين المخصص لسموه  
وقد ركبوه وهو قاعدا ، أما أنا فلم أقبل الاركوب هجين . وأقفا ، وعلوته  
بقفزة واحدة ، وسرنا جنباً لجنب ، وكان البرنس أشد الناس دهشة  
لرؤيتى على ذلك .

### سرى إيجاد منصب المندوب العالى بالسودان والغاؤه :

هذا الحادث وحده أهبطنى - من أسوان الى حلفا - لشرق الجولس  
على مائدة سمو الأمير نفسه ، والاشتراك معه فى الحديث . وكنا فى معظم  
الأوقات نتحدث مع سموه فى الغاية من هذه المأمورية التى عهدت اليه .  
وقد كان يظنها مقدمة لإيجاد عرش له فى السودان ، يكون له ولذريته من  
بعده - أسرة بالجالس على عرش مصر - ولما كنت معتقدا أن هذه المأمورية  
التي خلقت لظرف خاص تنتهى عند انتهاء هذا الطرف لم يسعنى الا عرض  
فكرى على سموه : قلت يا مولاي إن حاجة الانجليز الى وجود حليف لهم  
فى السياسة الأفريقية أمام تشدد فرنسا وتركيا فى تحديد موعده للجلاء  
عن مصر يقتضى عليهم بأن يستميلوا إيطاليا الى مخالفتهم ولو فى سياستهم  
الأفريقية فقط . ولما كان سمو الخديو اسماعيل متصلا بواسطة مقامه فى  
إيطاليا بذوى النفوذ فى الدولة من وزراء ، ونواب وشيوخ ، حصل ذلك  
الانجليز على أن يطلبوا الى سموه أن يستعمل نفوذه لدى هذه الدولة لتقبل  
الاتفاق مع الانجليز فى تلك السياسة .

وكان مفهوما فى الدوائر المطلعة أن انجلترا مستعدة لأن تتنازل  
لايطاليا عن ميناء مصروع مكافأة لها على ذلك ، والظاهر أن الخديو اسماعيل  
طلب مكافأته على هذا المسعى بأن يسند الى أعز أولاده مسندا ساميا فى  
مصر ، أو ما هو فى حكم مصر ، فأجيب الى طلبه بتعيين سمو البرنس حسن  
فى منصب مأمور أعالى السودان .

ولما كان هذا المنصب لا يوجد ما يبرر بقاؤه اذا تم الاتفاق مع إيطاليا ،  
فتكون اذن هذه المأمورية وقتية وبنت بضعة أشهر أو أسابيع .  
قلت هذا بكل شجاعة وصراحة لسمو الأمير . ولما وصلنا الى حلفا ،  
ورغبنا فى الانتقال من السفن والسير بالبر الى الخرطوم ، وردت الى سمو  
الأمير من اللورد ولسلى ، الذى كان يقوم بأخضاع بعض المعصاة حول  
دنقلة ، إشارة يطلب فيها الانتظار فى حلفا حتى يحضر لمقابلة سموه .

بقينا عدة أيام ثم فيها النصر على العصاة الموجدتين في دفلة وفيها أعلنت  
انجلترا التنازل رسميا لإيطاليا عن ميناء مصوغ . وفي هذا الزمان أيضا  
أوضت إنجلترا روسيا والمانيا ، بإعطاء كل منهما كرسية في حندوق  
الدين المصري . وعلى ذلك أصبح مركزها قويا وفي غير حاجة إلى استمرار  
سفر الأمير إلى الخرطوم .

في المدة التي أقامها الأمير في أسوان وفي المرحلة الثانية التي أقامها  
في حلفا تلقى زيارات رؤساء العشائر والقبائل النازلة بين الخرطوم وحلفا ،  
وكلهم كانوا يظهرن الطاعة للحكومة المصرية ، ومستبشرين بقدوم الأمير ،  
لأنهم إذا جاربوا وتمردوا فأنما على الحكومة الانجليزية . هذه المظاهرات  
عجلت بالقضاء على مأمورية سمو الأمير . وقد جاء اللورد وسلي إلى حلفا  
والحالة كما قدمنا . فلم يكن بد أمام هذه المظاهرات من أن يشار على سموه  
بالعودة من حيث جاء .

### العودة إلى مصر :

أذكر ونحن عائدون من حلفا إلى مصر أن كنت أبعد رجال المعية عن  
سموه ، ولعل ذلك راجع إلى أن سمو الأمير قد اعتبرني نذير سوء له .  
عيت إلى مصر فوجيت وظيفتي في مجلس شورى القوانين ( قد  
الغيت ) ( ٦٢ ) على الرغم من تعهد الحكومة بحفظها لي حتى عودتي .

ولقد فهمت فيما بعد أن هذا الإلغاء إنما كان بإيعاز من علي باشا  
سرى الذي كان لي معه شأن من قبل يوم كان مديرا للفرية ، والذي أصبح  
الآن أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الشورى القوانين .

حمل لي هذا الرجل الضعيفة في نفسه ، وكأنه أراد أن وقد منحت  
له الفرصة — أن يحقق ما سبق له أن هددني به . وهو خراب بيتي فالح  
على المرحوم علي باشا شريف رئيس المجلس بفصل من المجلس ، ذلك الفصل  
الذي وقع بغير حق .

رضيت نفسي عن اتخاذها قرينة لي . وبعد اسبوعين تم العقد . وكان  
وكيلها في عقد الزواج محمد باشا النادى ( المرحوم ) حاكم مدينة هرر  
السابق الذي كان زوجا لشركسية من إحدى صواحيها وببيت معها في نفس  
السراى التي تربت فيها زوجتي ، ولم يحضر معنا الا شاهدا العقد وهما  
المرحوم عبد الحميد بك صبور ، وكان زوجا أيضا لشركسية أخرى من  
زعميلات قرينتي وحضرة محمد بك أحمد الذي كان وقتئذ رئيسا لقلم كتاب

(٦٢) أصبح « قد الغيت » حتى يستقيم المعنى .

النائب العمومي بمحكمة الاستئناف ووالده القاضي حسين بك محمد •  
 دفعت لها مهرا أربعين جنيها ودخلت يوم العقد الى منزل يملأها  
 الخصوصية • وكانت أسكن يينزل المرحوم يعقوب بك ضبري أمام باب  
 خزانة وزارة المالية ، وكان يسكن بجانب المرحوم حسين باشا رشدي مع  
 زوجته الفرنسية • • وكان مفتشا بوزارة المعارف •

ولما لم تكن مواردى - بعد أن فصلت من عمل - تسمح ببقائى فى  
 القاهرة ، فقد أخذت متاعى ورحلت مع أهلى وأولادى على ظهر سفينة شراعية  
 الى كفر الدوار ، توفيراً لأجرة السفر بالسكك الحديدية •

## - ٢ -

رفعت دعوى على الحكومة أمام محكمة طنطا لاطالبها بالتعويض  
 لفصل من وظيفتى بمجلس شورى القوانين ، رغم تعهدا بإبقاء الوظيفة  
 حتى عودتى من المهمة التى انتدبت لها مع سمو الأمير حسن باشا قمر  
 السودان •

وفى يوم الواقعة كتبت خطابا الى حسين فهمى أئندى المجامى اطلب  
 اليه أن يعمل على شطب القضية ، لأننى تنازلت عنها ، مع أن الحق كان  
 واضحا فيها لا لبس فيه •

وفى الجلسة التى طلب فيها شطب القضية ألح للمرة الرابعة أن  
 أشتغل معه محاميا ، وقد قبلت ذلك أخيرا ، وبدأت عملى كمنحامي فى يناير  
 سنة ١٨٨٦ فاستأجرت غرفة خشبية فى قهوة عيسى بالقرب من شارع  
 المديرية (الحالى مكان عمارة الأوقاف الحالية فىكنت فيها شهرا •

ومن الحق على أن أصعب ما صادفتى فى حياتى بعد أن أخذت المحاماة  
 مهنة لى ، أن أذكر كيف كان يختار رجال القضاء فى ذلك العصر •

### كيفية اختيار رجال القضاة :

كان من الطبيعى - وقد أنشئت المحاكم المختلطة (٦٣) على نظام  
 يخالف فى قواعده وأصوله القواعد التى كانت سارية فى البلاد من عهد  
 تبعيتها للدولة العثمانية أن يفكر أولو الأمر فى تغيير نظام القضاء الأهل  
 بها بقربه من النظام المختلط . توطئة لتوحيد القضاة •

(٦٣) - أنشئت فى ٢٥ يناير ١٨٧٦ • انظر الكتاب الذهبى ، المحاكم الأهلية •

وكان أول أثر لهذه الفكرة مشروع القانون الذى وضعه قدرى باشا وزير الحفانية فى وزارة المرحوم شريف باشا المعروف بلالة ترتيب المحاكم البديدية الأهلية ، وقد تقرر فيه إنشاء مصلحة مستقلة لأقامة الدعاوى الجنائية والإشراف على تحقيقها • وتمين بالفعل - تنفيذًا لهذا - أول نائب عمومى وهو المرحوم اسماعيل يسرى باشا وكان أكبر المرحبين لهذا التصريح المرحوم حسين واصف باشا ، حيث كان سكرتيرا عاما لوزارة الحفانية . والمرحوم شفيق بك منصور يكن ، الذى كان يشغل وظيفة الوكيل العام للنائب العمومى ، ويتقدمها المرحوم محمد قدرى باشا وزير الحفانية •

فى ذلك العهد كان يقوم بالقضاء المجالس الأهلية الملفة • وكان أعضاء هذه المجالس يختارون من بين كتاب المصالح الادارية المعروفين بالسيرة الطيبة والتجارب وبقيت لائحة قدرى باشا مطلة دون تنفيذ انتظارا لوضع القوانين المدنية والحفالية التى لم يتم وضعها إلا فى سنة ١٨٨٣ وكان نشوب الثورة العربية من أسباب هذا التمهيل ، فلما استقر الأمر وانتهت هذه الثورة بالاحتلال الانجليزى فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ تجددت فكرة تحضير القوانين اللازمة لإنشاء المحاكم الأهلية ، وكان شفيق بك منصور ، وحسين باشا واصف (٦٤) ، وحسين فخرى باشا (٦٥) أكبر

(٦٤) حسين باشا واصف ( ١٨٥٧-١٩٢٢ ) ولد بمدينة القاهرة ، وتلقى تعليمه فى مدارسها ثم سافر الى فرنسا لدراسة القانون • ولما عاد الى مصر عين فى النيابة العمومية بالمحاكم المختلطة فى فجرها الأول ، فكان أول منصب قلد لوطنى • ثم رقى سكرتيرا عاما فى نظارة الحفانية ، فكان له اليد الطولى فى وضع قوانين المساكم الأهلية وترتيبها • ثم عين رئيسا لمحكمة الاستئنافية الأهلية ثم مستشارا بمحكمة الاستئناف الأهلية ، ثم محافظا لعموم الشمال •

كان من نواب رجال الادارة والقضاء فى عصره ، كما كان من المحبين للفنون الجميلة ، ويمزى اليه إنشاء معهد الموسيقى المصرى • كما كان عضوا فى الجمعية التشريعية عن دائرة بولاق ، بعد أن تنازل سعد زغلول عن تلك الدائرة • لم يغلب ذرية من زوجته كريمة ابراهيم باشا حليم •

رعى مجاهد : الاعلام الشرفية ، ج ٢ ، ص ٢٠ •

رعى نفسى : صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر : ص ٢٤٤-٢٤٨ •

(٦٥) حسين فخرى باشا ( ١٨٤٢-١٩٢٠ ) نزل الغريق جعفر صابوق الجركسى ولد بمدينة القاهرة ، وتلقى تعليمه فيها ، وانتقل للفرنسية والتركية : عين فى مايو ١٨٦٢ معاونًا بمحاكمة القاهرة ثم نقل الى نظارة الخارجية فى نوفمبر ١٨٦٤ ، حيث أودع فى مهمة الى باريس فى يناير ١٨٦٧ حيث اشتركت مصر فى معرض أوروبا للمرة الأولى ، وانتخب فرسة وجوده فى باريس فطلب من والده البقاء فيها لدراسة القانون • فمكن له ذلك بالحقاق الارمالية المصرية • أتم علومه فى عام ١٨٧٤ وعاد الى مصر واتمم عليه الخديو اسماعيل بالرتبة الثالثة وعين فى نظارة الحفانية ، ثم ترقى وكيلا للأهالى

الرجال الذين عملوا في هذا السبيل ، فصدرت لائحة انشاء المحاكم معدلة للائحة قدرى باشا (٦٦) مع القوانين الجديدة .

ولقد كان عدد الرجال الذين درسوا القوانين الجديدة في اوروبا الى ذلك العهد لا يكاد يتجاوز العشرين ، وكانوا جميعا موظفين في القضاء المختلط ولم يكن بمصر مدارس لدراسة القوانين الحديثة سوى مدرسة الاسن ، وكان الغرض الأكبر من انشائها تخريج شبان ملين باللغات الغربية . أما دراسة القوانين فكانت في الدرجة الثانية من الأهمية .

لهذه الظروف ولحاجة الحكومة للاستفادة من تجارب رجال المجالس الملغاة أصبحت العناصر التي تتألف منها المحاكم الجديدة مكونة من أشخاص عرفت فيهم الكفاية والاستقامة من رجال المجالس الملغاة ، ومن القلائل الذين تعلموا في أوروبا أو مدرسة الاسن ومن بعض الرؤساء وكبار الموظفين بالوزارات المختلفة .

والحكومة التي اضطرتها قلة المتعلمين الى انتخاب من يمثلها في القضاء المختلط من المهندسين والأطباء بل ومن غير هؤلاء ممن لم يكن لهم حظ من التعلم أصلا - كانت في الواقع في حل ، عند انشاء القضاء الأعلى من الالتجاء الى رجال المجالس الملغاة .

وكانت العناصر التي يتألف منها رجال القضاء والنيابة في أول العهد تكاد تكون صبورة طبق الأصل من العناصر التي تتألف منها المحاماة

---

لدى النائب العمومي بالمحاكم المختلطة فيما بين ١٨٧٥-١٨٧٩ ، ثم تلك نظارة الحفانية في أربع وزارات من ١٨٧٩ الى ١٨٩١ ، انكتب لحضور المؤتمر الدولي في باريس سنة ١٨٨٥ للقرار على حياد القتال ، ونال في نهاية المؤتمر وسامًا من فرنسا . عبد الضيق عباس تعيينه كرئيس للمنظار في ١٥ يناير ١٨٩٢ ، ولكن وقف كرومر معارضا ، طالبا لرجاع مصطفى فهمي للنظارة ، وكاد يحدث عدام بين الجانبين ، فاضطر فخرى الى الاستقالة في ١٨ يناير ١٨٩٢ ، ولكنه عاد في ١٥ أبريل ١٨٩٤ ليتولي في وزارة نوبار الثانية نظارة الأشغال العمومية والمارف العمومية ، ثم تولاها أيضا في نظارة مصطفى فهمي الثالثة ١٨٩٥-١٩٠٨ .

والجدير بالذكر أن نجله محمود فخرى كان وزيرا لموصفا لمصر في باريس ، وزوج كريمة الملك فؤاد الأول - الأميرة فخرية - . انظر : صفوة الخضر في تاريخ بروسوم مشاهير مصر ، ص ٢٣٦-٢٣١ . والنظارات والوزارات المصرية ح ١ ، ص ٢٤٧-١٤٨ . (٦٦) تولى قدرى بك نظارة الحفانية في نظارة محمد شريف باشا ( الثالثة ) ( ١٤ سبتمبر ١٨٨١ - ٤ فبراير ١٨٨٢ ) . إذ جاء في برنامج هذه النظارة اجراء الاعيالات القضائية سواء بتنظيم المحاكم أو وضع القوانين المتقنة والنظر في الأعمال المتعلقة بتحديد مدة المحاكم المختلطة .

انظر : النظارات والوزارات المصرية ، ج ٢ ، ص ١٠٩-١٠٦ .

وانت ترى اذا راجعت أول مرسوم صدر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ بتعيين رئيس وقضاة محكمة الاستئناف ورؤساء وقضاة المحاكم الكلية . إن الحائزين منهم لشهادة الدراسة القانونية لا يبلغ العشر ، بل وأول رئيس محكمة الاستئناف نفسه لم يكن من هؤلاء . ولم يكن حائزا للشهادة من رؤساء والمحاكم الا المرحومان ابراهيم باشا فؤاد (٦٧) رئيس محكمة مصر ، وحسين باشا واصف رئيس محكمة الاسكندرية وشفيق بك منصور وبلخ بك ، والشاعر الكبير اسماعيل باشا صبري ومحمد منيب بك .

أما رؤساء النيابة الذين عينوا في نفس اليوم وكلاء النائب العام ، فكان معظمهم من حملة الشهادة مثل حشمت باشا وأمين باشا فكري وعزيز كحيل باشا وحمد الله باشا وعلى بك فائق ومجدي باشا .

وقد بقي الأمر كذلك نحو عشر سنوات كان في ثنائها يزداد عدد المتدربين في الأمانة فيزداد عددهم تبعاً لذلك في رجال القضاء . ولما عين السيرجون سكوت مستشارا في وزارة الحقانية في فبراير سنة ١٨٩١ وتشكلت لجنة المراقبة القضائية تحت رئاسته ، وكان من بين أعضائها رجلان عظيمان هما حسن باشا جاسم (٦٨) ، وعلى بك فكري (٦٩) .

(٧٧) ابراهيم باشا فؤاد : نال شهادة في القانون من أوديا وحين عودته الى مصر عين قاضيا للمخالفات لرئيسا لمحكمة مصر الابتدائية فوكيلا ثم رئيسا لمحكمة الاستئناف الاهلية ، ثم ناظرا للحقانية لفترة طويلة من ١٨٩١ الى ١٩٠٨ عدا فترة مصادرة توفى في عام ١٩١١ .

زكى مجاهد : الاعلام الشرقية ، ج ١ ، ص ٥٠ .

(٦٨) حسن باشا عاصم : ولد في عام ١٨٥٨ من ابوين من الطبقة العامة ، وكان والده من حاشية محمد عليم باشا فلما ولد تبناه هذا الأخير فتمهده بالتعليم وسافر في بعثة الى فرنسا لدراسة الحقوق والعلوم السياسية ، بعددته الى مصر في عام ١٨٨٣ عين مساعدا لوكيل النائب العمومي بمحكمة استئناف مصر ، وفي سنة ١٨٨٧ عين رئيسا لنيابة في الاسكندرية ثم رئيسا لنيابة طنطا . وفي عام ١٨٩٤ انتدب للجنة المراقبة القضائية بالوزارة ، ثم عين فوكيلا لعمومي لدى المحاكم الاهلية ثم نائب قاضي بمحكمة الاستئناف ثم ترك السلك القضائي وعين سر تشريفاتي للخديوي ثم رئيسا للديوان الخديوي . وكان من مؤسسي الجمعية الخيرية الاسلامية ، وعين وكيلا لها وهو الذي وضع قانونها ، وكان مديرا للتعليم بها من يوم نشأتها عام ١٨٩٢ الى يوم وفاته . احيل الى المعاش عام ١٩٠٤ وهو في السابعة والاربعين ، وتوفى في نوفمبر ١٩٠٧ .

زكى مجاهد : الاعلام الشرقية في المائة الرابعة عشر الهجرية ، ج ٣ ، ص ٢٧ .

(٦٩) علي بك فكري : تخرج من مدرسة الحقوق ، تولى عدة مناصب قضائية اذ عين رئيسا لكتيبة الاسكندرية الاهلية ثم قاضيا بالمحاكم المختلطة ثم مستشارا بها ، زكى مجاهد : الاعلام الشرقية ، ج ٣ ، ص ٤٦ .

كان من المختلطين والمرتبة الوطنية ومن اكبر مصطفى كامل توفى في عام ١٩٠٦ .

هيمنت هذه اللجنة على رجال القضاء في المحاكم الابتدائية . واخذت تتبين أقدارهم فعرضت على الوزارة كشفا بأسماء نحو ربع القضاة الموجودين ، وطلبت إخراجهم وإحلال غيرهم من الشباب المتعلمين محلهم ، ولم ينبج من هذا الإصلاح إلا المستشارون في محكمة الاستئناف لأنهم غير قابلين للعزل يمتنقى القانون وليسوا - في الوقت نفسه - خاضعين لسلطة لجنة المراقبة القضائية .

وأذكر أن السير سكوت لما زار محكمة الاستئناف لأول مرة وشاهد جلساتها وجد فيها ثلاث دوائر منعقدة ، اثنتان منها يرأسها أثنان لا تؤهلها مصارفهما ولا سيرتهما للجلوس على كرسى القضاء ، فكان ما استطاعه من العلاج هو إعاقتهما من رئاسة الجلسات .

ولا يفوتني هنا أن أذكر أن مركز النائب العمومي بقي مشغولا زمنا طويلا بالأجانب ابتداء من المستر مكويك إلى المستر كورت ولم يتخلل هؤلاء الأجانب إلا مصريان اثنان هما سمادة أمين باشا حمد الله واسماعيل باشا صبرى . ولبت الأول منهما زمنا غير طويل نائبا عاما حتى أقيس لخلاف بينه وبين السير سكوت في قضية كانت تتعلق بالمرحوم السيد توفيق البكرى نقيب الإشراف ونقل ثانيهما وكيل لوزارة الحفانية (٧٠) .

(٧٠) شغل منصب النائب العمومي - في البداية - بلجيكي ، ثم استحوذ عليه فرنسي ، ثم حرصت بريطانيا على الاستحواذ على هذا المنصب فكان مكسويل أول إنجليزي يعين لهذه الوظيفة وأعقبه ريموند وست في يناير ١٨٨٥ ، واضطر لترك منصبه لخلاف مع نوبار باشا . ثم مارس شفيق منصور مهام تلك الوظيفة مؤقتا ، ونظرا لثبوته الإنجليزية أحيل المنصب إلى لوجريل القاضي البلجيكي بمحكمة الاستئناف ، فأوقف الضغط الإنجليزي فكان غير متحيز وخدم القضاء المصري بكفاءته العالية ومعرفته للغة العربية ففصل من هذا المنصب في ١٨٩٥ فتولاها اسماعيل صبرى حتى فبراير ١٨٩٦ إذ عين محافظا لـ"الاسكندرية وحل محله حمد الله أمين باشا ، ثم سبحت الفرصة لاستعادة الإنجليزي المنصب بظهور قضية السفهاء في نهاية ١٨٩٧ مما كان مدعاة لأن يهاجم كرومر سير الأعمال في النهاية فادعى بأنه كان لابد من إدخال التغيير حرصا على المصلحة العامة لذلك عين كوديت في ١٨٩٧ حتى نوفمبر ١٩٠٨ .

انظر : د . لطيفة سالم : النظام القضائي المصري للحديث ١٨٧٥-١٩١٤ ، ص ٦٦ ، ١٦٥ ، تسميات الصحف المودعة بمكتبة مركزا لتاريخ ( ١٨٩٧ ) من تقرير كرومر ديسمبر ١٨٩٧ ( القضاء - المحاكم الأعلى ) .

وبعد المستر كوريت تولى هذا المنصب مصريون ابتداء من المرحوم ثروت باشا (٧١) حتى سعادة النائب العام الحالي .

### بداية العمل في المحاماة :

والآن كيف بدأت أعمال في المحاماة ، لقد كانت اول قضية ترافعت فيها قضية مدنية بطلب تعويض من أحد تجار الاسكندرية واسمه القصبجي ضد المرحوم أحمد بك كمال زوج المرحومة عائشة هانم يعقوب ناطرة وقف جان يعقوب بك ، وقد كنت وكيلاً عن أحمد بك كمال وكانت قيمة الأتعاب ثلاثين بنتو مقدم و١٥ مؤخر ، وكان طلب التعويض بسبب عدم تسكن القصبجي من وضع بضاعة له في دكان ، كان مستأجراً لها من عدة سنوات .

ولما جاء في المولد ببضاعة من الاسكندرية وجدها مؤجرة لغيره مع أن مفتاحها كان معه من المولد السابق ، وكان يبيع قصب الكساوى التشريفة ، وجميع الملابس التى تحصل الزر كشة . لم يكن أحمد بك كمال يعرفنى ، ولكن يظهر أن مجيئى الى طنطا ، لاسبيا بعد شهرة المقال الذى سبب حبسى ، ثم أعقبه توظيفى بالرقائع لغت نظره ، ولما قرأت القضية وجئت أترافع أمام القضاة وشعرت بخفان شديد ، واعتقال لسان ، فطلبت التأجيل - وفى الأسبوع التالى لما جاء الخصم وترافع عنه عبد الكريم أفندى فهم بصوت جهورى وعبارة بليغة أوشك الخجل والحياء أن يعقل لسانى ، فجاهدت نفسى وتكلمت نحو ثلاث دقائق ، ولكن رئيس الجلسة - وقد كان اسماعيل بك صفوت - أشار على أن أبدأ من جديد فاستنكرت ذلك ، ولكن عثمان بك محمد الذى كان جالساً بجوارى ( وهو أحد المحامين أصدقائى ) قال لى : اختشى . وحل سمحك أحد الى الآن ، والواقع أن الجلسة كانت حافلة والمبارك تحافظ على النظام لشدة الإزدحام ، وكان صوتى منخفضاً ،

---

(٧١) عبد الخالق ثروت : نجل اسماعيل باشا عبد الخالق ولد بالقاهرة فى ١٨٧٣ حصل على ليسانس الحقوق فى عام ١٨٩٢ ، أجاد اللغتين التركية والفرنسية عمل بقلم قضايا الدائرة السنية فى الفترة ١٨٩٣ الى ١٨٩٤ . ثم عمل بمظارة العقارات من ٢٥ يونية ١٨٩٤ وتدرج فى أعمال القضاء إلى أن عين مستشاراً بمحكمة الاستئناف الأهلية من ٢٥ فبراير ١٩٠٧ حتى ٢٥ نوفمبر ١٩٠٧ . وفى ٢٦ نوفمبر ١٩٠٨ عين نائباً عموماً حتى ٣١ ديسمبر ١٩١٢ ، ثم بدأ نشاطه الوزارى من ٥ ابريل ١٩١٤ حينما عين ناطراً للمحكمة ، كما تولى الداخلية فى عام ١٩٢١ . تولى رئاسة الوزراء مرتين أحدهما فى أول مارس ١٩٢٢ ، ولثانيهما فى ٢٥ ابريل ١٩٢٧ إلى أن استقالت فى ١٦ مارس ١٩٢٨ . توفى فى ( ٢٢ سبتمبر ) من نفس العام .

دار المخطوطات العمومية بالقاهرة : ملف خدمة عبد الخالق ثروت ، رقم ٢٣٤١٦ ، محفظة رقم ٢٢٠٧ .



رضيت بإشارة الرئيس ، وبدأت مرافعتي من جديد ، وربما كانت هذه المرافعة بطريقتها ولغتها فتحاً جديداً في المحاماة أمام المحاكم الأهلية في اقليم طنطا .

وقد صدر الحكم في آخر الجلسة لمصلحة موكلتي اذ رفضت الدعوى المرفوعة عليه .

جاءني عصر ذلك اليوم درويش أفندي مصطفى رئيس القلم المدني بالمحكمة بتهمة عباس وقال لي غدا قضية بمحكمة الجنج ضد علي بك شوشة حكيمباشي المديرية مرفوعة ضده من النيابة لقتله في حق الدكتور واسيل ديمتري حكيم مستشفى طنطا وهذه القضية كانت حقت قبل فتح المحاكم الأهلية وانتهى تحقيقها على يد النيابة ، وهي التي قررت رفع الدعوى - وكلفت بالرافعة عن الدكتور شوشة ، ومحكمة الجنج كانت مؤلفة من ثلاثة قضاة برئاسة وكيل المحكمة المرحوم اسماعيل باشا صبرى الشاعر وعضوية المرحوم محمد بك جوهر وتادرس بك ابراهيم .

حضرت عن المتهم وبعد مراعاة النيابة وسردها الأدلة - جاء دوري ودفعت في القضية دفعا فرعيا بعدم جواز اقامة الدعوى في هذه التهمة السابق الحكم فيها من مجلس التأديب المشكل في مصلحة الصحة ، وقد قضى هذا المجلس بعقوبة الدكتور على شوشة بأن يبقى أسبوعا في منزله - ولما كان القانون الواجب تطبيقه على هذه الحادثة هو القانون الهايوني لأنها حدثت قبل صدور قانون العقوبات والقانون الهايوني ينص على أنه اذا فرط من أحد الموظفين سب أو طعن في موظف آخر في فرد فيحكم عليه بعقوبة الحبس في محل خاص مدة من أسبوع الى ثلاثة أشهر ، فاذا العقوبة السابقة التي صدرت من مجلس التأديب هي العقوبة المفروضة في القانون الهايوني ، ولا يصح معاقبة الشخص على فعل واحد مرتين .

كان شرح هذا الدفع الفرعي جامعا لكثير من القواعد القانونية وعلل الأحكام التي تبني عليها العقوبات فأرضى البيان في هذا الموضوع حاجة السامعين وعند آخر كلمة في الدفاع هلل الجمهور وصفق . فطلب منهم رئيس الجلسة حفظ النظام مرارا ، ومع ذلك استمر بعضهم على التصفيق . فانتخب من الجباهير خمسة شبان وبصد أن وجهت اليهم النيابة تهمة الاضرار بالنظام قال لهم المرحوم صبرى باشا ، ولئن كان ما ارتكبتموه يستوجب العقاب حقا الا انني أعفيكم من العقوبة اكراما لبلاغة هذا المحامي الشاب . وفي آخر الجلسة صدر الحكم بقبول الدفع ورفض الدعوى لسبق الفصل فيها .



واذكر انى وأنا فى اول عهدى بالمحاماة فى طنطا توسطت والدى فى ان ادافع عن عملة قريبنا السبايق المرحوم على الباجوى حيث كان متها ببتزوير مخالصة على أحد التجار بالاسكندرية وحكم بتزويرها نهائيا من محكمة الاسكندرية المختلطة . ورقعت النيابة الدعوى على العملة المذكور بعد الحكم النهائى بتزوير المخالصة - فتوصلت الى والدى ان يعفنى من الدفاع فى هذه القضية لأن أساس الاثبات فيها الذى أخذت به المحكمة المختلطة هو شهادة أربعة شهود من أصفهان وأقاربنا بأن المدين اعترف بصحة الدين من تاريخ المخالصة - وبينت لوالدى أنه لا يمكن الدفاع عن العملة الا بالظن فى أولئك الشهود وهم من عشيرتنا وأقاربنا ، فالحق فى الطلب فامتثلت الأمر وفى ليلة الجلسة المحددة لتحقيق القضية عند حضرة قاضى التحقيق قضى الشهود الأربعة الليلة السابقة الى الجلسة فى ضيافتى بمنزلى بطنطا دون أن أتحدث معهم بشأن شهادتهم وفى الصباح توجهنا الى الجلسة ، وكان قاضى التحقيق المرحوم على بك رضوان وكاتب التحقيق حضرة صاحب المعالي حسين باشا درويش وزير الحقانية فيما بعد ولما أخذ اول الشهود فى تادية شهادته أقامها على النمط والعبارة التى أدت منه أمام قاضى التحقيق بمحكمة اسكندرية المختلطة ( كان صوت الشاهد وهو يؤدي شهادته صوتا عاديا . ولما أخذت فى مناقشته فى مواضيع لم يسبق سؤاله فيها بالمحكمة المختلطة أخذ يجيب عنها بصوت مرتفع ارتقاغا غير عادى وكان بقية الشهود ينتظرون خلف غرفة التحقيق وبيننا وبينهم شبك مفتوح اتى ناحيتهم ، فلاحظت أنه ربما كان قصده من القائه الشهادة بهذا الصوت العالى هو لكى يمكن بقية الشهود من سماعه ليأخذون الحيطة لأنفسهم ويؤدون شهادتهم فى دورهم بالا يخلق شهادته .

أشرت الى كاتب معى فى المكتب بأن يخرج ويقف عند الشهود ليرى ان كانت اجابة الشاهد تسمح من الشهود الآخرين أم لا ، ثم يفيدنى بالواقع . فعاد وأكد لى أن صوت الشاهد مسموع بكل وضوح . عرضت الأمر على حضرة القاضى فكلف الحاجب بأن ينصت كما أنصت كاتب مكتبى . ولما تحقق من هذه الواقعة استلصق بقية الشهود ، ووضعت لهم أسئلة عديدة ظهر منها أن شهادتهم محل ريب ان لم تكن شهادة كاذبة فعلا فأصدر فى الحال أمره بأن لا وجه لاقامة الدعوى على المتهم الاصلى وبالتقبض على الشهود كمتهمين بشهادة الزور .

خرجت مسرورا لأنى أدت واجبى بالنسبة للمتهم ، وحزنت لأنى تسببت بلفاعى فيما ألم بالشهود أقاربى .

وصل الخبر الى البلد فجاء والدى والذى ، وأهل الشهود مولولين باكين وأظن ان حسن بلائى فى هذه القضية . واخلاصى فى تادية واجبى

وتقدمي هذه التضحية لمصلحة رجل لم تربطني به أية صلة ولم أتناول منه درهما واحدا كاتعاب هو الذي ساعده فيما بعد على تخلص الشهود من تهمة الشهادة الكاذبة .

### \*\*\*

وعندما بدأت عملي في طنطا اشتغل معي كاتبان ، هما عطية أفندي محمد ومحمد أفندي شمس الدين . وبعد قليل اتخذت محاميا موطفا عندي هو الأستاذ نقولا أرقش ( والده الأستاذ موريس أرقش المحامي ) ثم استقل بمكتب خاص بعد قليل ، وعينت بدلا منه المرحوم عبد الكريم حسن بك ، وقد بقي يشتغل في مكنتي الى أن دخل خدمة الحكومة بعد أداء امتحان مسابقة ، عمل لمشغل وظيفة محافظ القصير وقد تنقل بعد ذلك في عدة وظائف وكان آخر عهده في الحكومة وظيفة وكيل مديرية الفيوم التي تركها في سنة ١٩٠٦ مفضلا الاشتغال بالأعمال الحرة .

حضر لي في سنة ١٨٨٧ ، وأنا محام مبتدئ بطنطا ، رجل يدعى القطب ربيع من أهالي كتامة بتوصية من صهره زميل الأستاذ عثمان بك محمد وطلب الى أن أترافع عنه في قضية مؤداها أنه باع قطنا لرجل من عمال بنك لكج ، وأخبرني بأن هناك عقد بأعضاء لكج توجد صورة منه عند ابن عمه أحمد أفندي الفقي ، فإذا أمكن العثور على هذا ، أمكن اتخاذه حجة على أن مالك الرابور أرضا وبناء هو لكج لا البارون متشه . ففكرت في حيلة قضائية أخفيتها عن صديقي الخبر حيث كتبت عريضة باسم موكلي رئيس محكمة طنطا المرحوم علي بك فايق بينت له فيها بأن لموكلي أوراقا تحت يد أحمد أفندي الفقي وطلبت منه صدور الأمر بحجزها تحت يده وتكليفه إبداءها بقلم كتاب محكمة طنطا ، وفي الوقت نفسه بعثت لصديقي الذي أخبرني وهو المرحوم الشيخ عبد المجيد الفقي ابن عم أحمد أفندي بأني آت بناحية الدلجمون للغداء عنده في يوم حدده . وطلبت منه أن يدعو أحمد أفندي الفقي ليكون معنا وأن يحضر العقد الخاص بلكج لكي أطلع عليه .

وفي اليوم المحدد المخصص للتنفيذ اصطحبت محضرا وهو عبد ربه أفندي محمد واتخذت اثنين معه من عساكر البوليس . ذهبا نحن الأربعة برا من طنطا الى الدلجمون وتركهم عند قنطرة الدلجمون على بعد نحو كيلو ونصف من منزل محل الدعوة . ولما وصلت الى المنزل وجدت أحمد أفندي موجودا كالاتفاق ومعه العقد . وكان الحمار الذي أوصلني الى المنزل على اتفاق مع عبد ربه أفندي بأنه عنده عودته اليه يحضر في الحال لتوقيع الحجز على هذا العقد عندما يتبين أنه يبدى وفي الحال وقع الحجز عليه .

فاضطرب أحمد أفندي الفقي وخشي عاقبة ما يلحقه من غضب لكح لأنه يعامله ومدين له في نحو الإلغى جنيه ، والدين من تاريخ القضية باسم البارون منشه . ولذلك لم تستطع الحجز تحت يده عليه .

غضب غضبا شديدا وحاول أخذ العقد من المحضر . وعد الاجراءات التي صدرت منى غدرا وخيانة له . وتعصب على جمهور من عائلته ، ورغبوا في الايقاع بى ، فقامت دون غداء وفي ذلك الوقت كان جسر كوبرى ترعة الباجورية الذى اقيمت العساكر عنده فيه خلل يعمل لاصلاحه والقطارات عندما تمر عليه تمشى الهويئا ، فهرولت قاصدا جهة الجسر لأنه أقرب الى البلد من محطة كفر الزيات بنحو نصف المسافة . وكانت الجباهير تتبعنى وكنت فى ذلك الوقت فى شرح شبابى ، فادركنا الجسر . ومن حسن الحظ كان القطار ذاهبا من كفر الزيات الى طنطا فتعلقت فى سلم العربى . ومن الاضطراب الذى كان يعلوني كانت يدي مضطربة فتزحلت يدي وتعلقت تحت السلم ثم حاولت أن أقف وأصل الى مقبض العربى فحارب جنبى الحديد المتصل بزمبلك العربى حتى تمزقت ثيابى وسالت دماى . ولكن بعد ذلك نجوت وعلت بفنييتى .

والحصول على هذا العقد كان آتيا لأن يدفع لكح المبلغ كاملا توفيرا للفضيحة والتشهير باسمه .

### تفصيل الزواج من الجوارى :

بعد أن مكثت ثلاثين يوما بقهوة عباس بطنطا أخذت منزلا للسكنى وللمكتب فى وكالة العجيزى ( مكانها الآن المعهد الدينى بطنطا ) وهناك انفصلت عن زوجتى الأولى لكرهها المدن ، وكنت قد تزوجت بها فى سنة ١٨٨٠ وهى من عائلة تتصل بالقربى الى زوجة عمى المرحوم خليل الهلباوى ووالدها كان عمدة بلده ويدعى الشيخ محمد البغدادى .

ولما عادت الى البلد (كفر الدوار غربية) لم تستطع العيش مع والداى بسلام مع شدة حاجتها يومئذ لموئنتى ، فذهبت الى أهلها واضطرت الى الزواج بأخرى انتخبت بواسطة حرم لطيف باشا سليم والد فؤاد بك سليم وهى احلى جوارى سراى البرنيسيس جميلة هانم ( هذه السراى تشغلها الآن وزارة المعارف العمومية ) .

كان هذا الزواج فى سنة ١٨٨٨ ، ولقد لاقيت فى أوائل أيامه شيئا من العنت ليس بالقليل اذ كانت زوجتى تحس بملء الفرق بين عيشتها السابقة فى السراى وعيشتها الحالية فى بيتى ، ولكن سرعان ما أخذت

تألف العيشة في طنطا شيئا فشيئا حتى اننى بعد اليوم السابع من الزواج أصبحت أشعر اننى أسعد الأزواج جميعا .

توفيت زوجتى في ١٥ ابريل سنة ١٨٨٩ وقد تبين لى فيما بعد انها كانت تأخذ أدوية لكى تحمل ولبثت شهرين لا يستقر فى معدتها طعام .  
قد علل ذلك أطباء طنطا بأنه (الوحم) فسمعت لها الدكتور جران الانجليزى من مصر - وقد أرسله الى عبد السلام باشا المويلحي - وعندهما حضر فحصها قرر أن بالرحم التهابا وانها فى حالة فزع وأنه ليس هناك حمل مطلقا . مخالفا بذلك اجماع أطباء طنطا الثلاثة الذين قرروا انها حامل ، ولقد تحقق تشخيص الدكتور جران . اذ ماتت المسكينة فى اليوم التالى لزيارته ودفنت بطنطا . وقد عز مصابها على وعلى الأسرة جميعا .

طلبت - بعد وفاة زوجتى - الى السيدة حرم المرحوم حسن عاصم باشا أن تنتخب لى زوجة من سراى الهياثم اذ كانوا قد شرعوا فى تزويج الشركسيات اللواتى كن فى حاشية الأميرة المتوفاة حرم الهامى باشا والدة المرحومة أم المحسنين (٧٢) فانتخبت لى واحدة منهن وعرضت الأمر على سبوا أم المحسنين فأمرت بأن أحضر بنفسى وانتظر قليلا ناحية باب الحريم فى سراى عابدين حيث تقيم مع الخديو توفيق فى عابدين فذهبت فى الميعاد ثم وقفت هنيهة وانصرفت . ولما ذهبت حرم المرحوم عاصم باشا لتتبين رأى بعد هذا الاستعراض أجابت بأنى لست ( قيافة ) كما بدا لصاحبة الشأن .

مضت أعوام عدة على هذا الحادث وفى ذات يوم وأنا فى منزلى بقصر الدوبارة جاءنى جماعة منهم سيدة يطلبون توكيلى عن موظف متهم بالاختلاس . مجبوس بالقزازيق على ذمة جناية . وبعد أن اتفقت معهم اخذوا ينصرفون الا أن السيدة طلبت أن تقف معى هنيهة بعد انصراف أصحابها . كانت مغطاة من الرأس الى أخمص القدمين فانحنيت تقبل يدى وركبتى وتعتذر عما فرط منها فى حقى بما أصابها بسبب هذا القلقل قائلة لى : « اننى أنا التى كنت شرعت فى خطبتها من سراى الهياثم وأنا التى رفضت ، ها هى القادير ألقت بى الى يد هذا الرجل الذى استنصرك اليوم له ، واستصرخ عطفك لملك تنقذه مما تهور فيه ، فيخفف بلائى بعض الشيء عن نتائج الخطأ الذى وقعت فيه .

---

(٧٢) أم المحسنين هى الأميرة أمينة هانم الهامى ابنة الأمير الهامى بن عباس حلمى (الاول ) والدة الأمير محمد على وأى عهد مصر ابن الخديو توفيق . توفيت فى ١٨ يونية ١٩٣١ .

اعتزنتى هزة شديدة وعطف لا حد له على هذه السيدة وعلى زوجها  
المسكين السجين ، وأحمد الله الذى كلل مسعاى ومجهودى الذى أضمنت  
نفسى فيه حتى قضت المحكمة بالبراءة لهذا المسكين •

ولعل هذه القضية هى احدى القضايا النادرة التى حضر فيها المتهم  
بعد براءته من نفسه ودفع كامل مؤخر الاتعاب ، ولست أشك فى أن وفاء  
المتهم صدى وفاء زوجته •

طلبت الى سرى البرنيسى جميلة هانم ، فظننت أن السعادة  
ستتكرر اذا زوجتنى بنت أحد العظماء وهو المرحوم عكوش باشا وكانت  
قد ربيت بالسراى •

وقد كانت حياتى الزوجية معها مضطربة ، ولم يكن لها فى الواقع  
يد فى هذا الاضطراب الا أنها جاءت بعد سيئة أسعدتنى كل السعادة ، ونم  
تستطع أن تملأ الفراغ الذى أحدثته وفاة زوجتى السابقة • لقد كنت أشعر  
حقا بوحشة شديدة مع أن زوجتى الجديدة أصغر سنا من زوجتى المتوفاة •  
ولقد ظننت أن هذا الجفاء ربما كان مبعثه وجودى فى نفس المنزل الذى  
عاشت فيه زوجتى وأنبعث ذكرها الى نفسى فى كل وقت فانتقلت الى بيت  
آخر لعل السلوى تجده الى نفسى سبيلا ولكن الأمر ظل على ما كان عليه بل  
لملأ ازداد عن ذى قبل اذ صرت أتصيد أصنافاى لأتناول طعامى تفاديا من  
تناوله مع زوجتى وقد كان من عادتى أن أتناوله دائما من زوجتى السابقة •

#### التفكير فى الانتقال من طنطا الى القاهرة :

فكرت أن أترك طنطا وأنتقل الى مدينة أخرى وقد حملنى على ذلك  
أمور ثلاثة :

الاول : أمل أن أهيء جوا جديدا لحياة المعيشة العائلية على أسعد  
مع زوجتى •

الثانى : ان المسيو لوجول البلجيكي الجنسية والذي كان قاضيا  
بمحكمة استئناف مصر ثم أصبح فيما بعد نائبا عموميا (٧٢) طلب الى  
— بعد أن توافقت أمامه فى المحكمة سאלفة الذكر — أن أقابله بعد الجلسة •  
وفى هذه المقابلة نصحنى بالانتقال الى القاهرة فاعتذرت له كثيرا بأن بها  
كثيرا من مشهورى المحامين ، وأن يعتذر على ايجاد مركز لى بينهم • فلم  
يؤمن على هذه الأفكار وأكد لى بأن وجودى بالقاهرة سيجعل لى فى أقرب  
وقت ممكن — مركزا ممتازا — بين محامى القاهرة وساعتبر من أوائلهم •

---

(٧٢) تقابى هذا المنصب فى ١٥ أكتوبر ١٨٨٧ الى ٥ مارس ١٨٩٥ •

الثالث : أن محاكم الوجه القبلى فتحت فى ذلك الوقت ، وقد رغب  
اثنان من زملائى بطنطا هما عثمان بك محمد وحسين بك فهسى فى الاشتراك  
معى ، على أن يبقى أحدهما بطنطا وهو عثمان بك والثانى حسين بك  
بأسيوط ، وأنا يكون مقامى بمصر .

وعلى ذلك ابقينا عثمان بك بطنطا بعد أن عقدنا الشركة لمدة سنة  
ليباشر قضايا المكاتب الثلاثة فيها وانتقل حسين بك الى أسيوط . وأنا  
بمائلتى ومكتبى الى القاهرة ، وفى الواقع قد صادفت نجاحا فى الأشهر الأولى  
عقب انتقالى إليها ، أما راحتى العائلية فلم أحظ بما كنت أتمناه لها فتركت  
زوجتى بعد شهرين من إقامتى بمصر مع أنها كانت حاملا فى أربعة أشهر  
بابنى حسن الموجود الآن .

ولما أتيت الى مصر جاهدنى تلميذ صغير تحت التمرين هو إبراهيم محمد  
القطان أفندى ، وقد كان والده من كبار تجار العقادين بالقاهرة وصهرا  
لرجل كبير من أعيان اقليمنا هو المرحوم يوسف بك حتاتة جد الأستاذ  
نجيب بك حتاتة .

وبعد قليل استقل عطية أفندى محمد بمكتب خاص وخلفه عنلى  
إبراهيم القطان أفندى وهو بعينه الذى لم يزل كاتباً أول بمكتبى ، حتى  
وفاته فى فبراير سنة ١٩٣٨ ، وكانت أظهر صفة جعلته فى خدمتى مدة  
الثلاثة والأربعين سنة ، إخلاصه لى وأمانته فى أعمال المكتب .

من القضايا التى ساعدت على شهرتى القضية التى كان متهما فيها  
أحمد ممتاز والشيخ البحرأوى بسرقة أموال مصطفى باشا الخازندار ، وكان  
الوارث للخازندار البرنس حليم والوكيل عنه سعد باشا زغلول وإبراهيم  
بك اللقانى ، وأنا وأحمد بك الحسينى كنا وكلاء عن ممتاز ونقولا وتوما  
عن البحرأوى .

بعد أن نقلت مكتبى من طنطا الى القاهرة بزمى قليل جاهدنى شاب  
يسمى محمد عبد القادر مصطفى ومعه كتاب توصية من المرحوم رياض باشا ،  
وكان يومئذ رئيسا لمجلس النظار . وحدثنى هذا الشاب بموضوع قضية ،  
وهى تتعلق فى آن والده كان ملتزما للأسماءك مديرية الغربية عن سنة  
١٨٨٣ وأن والده دفع تأميناً على هذا الالتزام مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، ولما  
انتشرت الكوليرا فى ذلك العام بمصر أمرت الحكومة بمنع صيد الأسماك .  
فهذا الأمر حال بين الرجل وبين مباشرة عمله وتبع ذلك تأخيره فى دفع  
الاقساط المستحقة عليه من مبلغ الالتزام فأعلنته المالية بمصادرة مبلغ  
التأمين وبمطالبته بباقي مبالغ الالتزام وهو يروى فيما أذكر من سبعة

آلاف خلاف مبلغ التأمين فالتجأ لمحام يدافع عنه في هذه القضية يدعى الأستاذ حنا زنايرى ، وهو شقيق أنطون بك زنايرى الذى كان يومئذ رئيسا ذا نفوذ كبير بالبنك العقارى . وقد جاء فى شروط التوكيل أن المحامى يستحق أتعابا فى هذه القضية بواقع ١٢٪ عن كل مبلغ يحذف من طلبات الحكومة أو من كل مبلغ يحكم به للمدعى عليه . نظرت هذه الدعوى بمحكمة طنطا وحكم فيها باستحقاق الحكومة لمبلغ التأمين وبالزام المدعى عليه بمبلغ يربو على نصف مبلغ المقابلة واستؤنف الحكم وحكم استئنافيا بتأييده .

هذا المقاول كانت صناعته ( فراشا ) من الفراشين المعروفين فى القاهرة وكل ما يملكه هى تلك الأثاثات التى يستعملها فى ليالى الأثراج والزينات والماتم ومنزل بالقاهرة فحجزت المالية تنفيذها لهذا الحكم على جميع ما يملك وحددت يوما لبيعها .

مات الرجل عقب هذه الأحكام فاستصرخت ورثته برئيس الوزراء وحملوا اليه فى يوم من الأيام عريضة شكوى ذهبوا بها الى داره فتقبلها منهم متأثرا . وبعد أن قرأها قدمها الى مسيو روكامير رئيس قسم قضايا المالية وطلب منه مراجعة هذه القضية وأمر بتأجيل البيع حتى تنظر المالية الشكوى ، وتقدم تقرير رئيس قلم القضايا يفيد أن الورثة يستحقون من الحكومة العطف والرحمة بهم والاكتفاء بما ضاع عليهم من مبلغ التأمين .

تقدم هذا التقرير للجنة المالية وصدقت على ما جاء به وتنفيذا لذلك أمر وزير المالية بالتنازل عن المبالغ المحكوم بها وعن الحجز ، هذه الوقائع تضمنتها شهادة موقع عليها من المرحوم رياض باشا وكاتبت مرفقة بالتوصية التى أرسلها الى رياض باشا .

انتهت قضية الحكومة بهذا التنازل وجاء دور الأستاذ زنايرى يطالب الورثة باتعابه طبقا لما جاء بشروط الاتفاق مع مورثهم فأوقع حيزا تحفظيا على الأموال التى كان محجوزا عليها لمصلحة الحكومة ورفع دعوى على الورثة يطلب الحكم بمبلغ ١٢٠٠ جنيها ومحاكمة أول درجة أولى حكمت له بمبلغ ٦٠٠ جنيه وهو استأنف بتوكيل الأستاذ نقولا توما .

**بداية الاحتكاك مع المحامين فى القاهرة وأبرزهم سعد زغلول :**

جاءتنى عريضة الاستئناف مع التوصية مع حامل الوصية وكانت الجلسة فى غداة اليوم ، وإذا كان مقررا أن القضايا المدنية تؤجل فى أول جلسة كما كنت منحرف الصحة فى يوم تلك الجلسة ، فأجلناها فى ذلك اليوم أسبوعين مع صعوبات كبيرة فى اجابة الطلب . وقد أخبرنى كاتبى أن حضرات المحامين أظهروا امتعاضا من توكيلي ضد زميل ، ولما ذهبت



الى المحكمة اظهروا لي ذلك والحواء على للاستقالة من هذه القضية فقبلت ، وعلى ذلك طلبت التأجيل في يوم الجلسة الثانية لانتازل عن التوكيل . فتأجلت القضية . وبعد نحو اسبوع كلفت بالذهاب الى النائب العمومي المسيو ( لوجريل ) وكان المترجم بيني وبينه سعادة على باشا فهمي عضو مجلس الشيوخ الآن حيث كان في ذلك الوقت من وكلاء النائب العمومي . بمحكمة الاستئناف .

بلغني المسيو ( لوجريل ) ان دولة رياض باشا طلب التحقيق معي بواسطة وزير الحقانية المرحوم فخري باشا ( ٧٤ ) حين رفضت التوكيل عن جماعة يظنون لهم حقا في الالتجاء الى اي محام . وان رفض التوكيل عنهم كان نوعا من الاضراب الذي يعطل سير القضايا . اذا كان الخصوم فيها محامين . وعقب النائب على ذلك قائلا بأنه دافع عني عند وزير الحقانية بأنه يبعد أن يكون رفض التوكيل النسب الذي جاء في الشكوى بل ويفلح أن يكون يسبب علم الرجا في كسب الدعوى .

ولما بلغت هذا الدفاع من النائب العمومي قلت - اني لا أستحسن هذا الدفاع ، والواقع أن الشكوى بجميع أجزائها صحيحة وأن امتناعي هو لهذا السبب وحده وذكرت له الصيغة التي صاحبها في وجهي المحامون . وذكرت له أسماء بعضهم ومنهم خليل باشا ابراهيم واحد بك الحسيني . و ابراهيم بك اللقاني وسعد باشا زغلول ، فاستدعاهم وسألهم فأنكروا أولا ما أسندته اليهم امامه . فقلت للنائب : شدد عليهم الى حد ما ، وأنا كفيل بأنهم يعترفون ، فانقلب الأمر الى جد ممزوج بمجون واخذ الاساتفة في الدفاع عن مبدئهم واستنكر النائب العمومي هذا وطلب مني الاستمرار في الدفاع عن هؤلاء الموكلين فقلت : أنا لا أقبل هذه القضية الا اذا انتدبت من النائب العام شخصا ، بكتاب يكون لي حجة ضد الناقدين فجاءني هذا الكتاب من سعادة النائب العمومي فدرست الدعوى ثم عرضت على المرحوم نقولا توما وكيل المستأنف أن يقبل الصلح على مبلغ مناسب فقال على شرط أن يزيد عما حكمت به محكمة أول درجة فرفضت ، وفي يوم الجلسة رفعت استئنافا قرعيا أطلب فيه إلغاء الحكم الابتدائي وتقدير أتعاب مناسبة يلاحظ فيها ما أصاب الموكل من خراب وقد كان الأستاذ المحامي قد استلم مقدما مبلغ ٥٠ جنيتها فطلبت أن يقدر له نصف هذا المبلغ وبالفعل حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الاستئناف الأصلي وتقدير أتعاب المحامي طبق ما طلبت .

---

( ٧٤ ) يقصد حسين فخري باشا .

تذكرني هذه القضية بما عانيت بسببها من عقبات تولدت من جهاء زملائي ومن عقبات تولدت من جهاء شقيق الأستاذ المحامي ذى المركز الممتاز فى البنك العقارى حتى لقد أثر هذا على مركزى عدة سنوات وأنا مبتدىء فى مدينة القاهرة \*

حضرت فى الحقيقة لا للدفاع بالذات عن ممتاز بل لأبرر مركز وكيله السابق أحمد بك الحسينى ، لأن الحسينى بعد وفاة مصطفى باشا الخازندار توكل عن ممتاز بصفة مملوك الخازندار وموصى له بثلت أموال سيده ولأنه معروف عنه الوفاة أن الخازندار ليس له وارث الا البرنس حليم ، وقد تدخل المجلس الحسينى وختم على جميع الأوراق والأموال والخزانة الخاصة بالخازندار ، وأحمد بك الحسينى باتفاقه مع الشيخ عبد الرحمن البحراوى الذى كان من كبار العلماء ورئيس دائرة فى المحكمة العليا الشرعية فى ذلك الوقت ، شجع ممتازا على فتح الخزائن وأخذ ما فيها من الأوراق والأموال .. ويتحدثون أنها فى ذلك الوقت كانت لا تنقص عن الخمسين ألف جنيه \*

جرى التحقيق فى شكوى وكلاء الأمير حليم باشا وكان المرحوم رياض باشا رئيسا للوزراء وسمح أن لممتاز أنصارا من رجال الدولة يعملون على اخفاء الحقيقة \* فطلب رياض باشا من وزير الحاقانية حسين فخري باشا انتداب المرحوم حسن باشا عاصم رئيس نيابة طنطا فى ذلك الوقت ليباشر تحقيق هذه القضية عند حضرة قاضى التحقيق ، وقد كان أولا المرحوم أحمد باشا خيري ثم المرحوم ادريس بك راغب وكان رئيس النيابة فى مصر فى ذلك الوقت ابن أخى المرحوم بطرس باشا \*

أخذت القضية دورا آخر بعد أن تولاهما للمرحوم حسن باشا عاصم \* وفى مدة وجيزة أسفر التحقيق عن اثبات أن كل ما أخذ من أموال الخازندار أخذ بطريقة جنائية وأن الاتعاب التى قبضها أحمد بك الحسينى وقدرها ٣٠٠٠ جنيهها اعتبرت مأخوذة من مال مسروق \* وبعلم ومساعدة الأخذ لذلك ، رأى رئيس النيابة اتهام الحسينى بك بصفته مشتركا فى التهديد \* وبعد ذلك تدخل فريق من ذوى النفوذ واسترضوا رئيس النيابة بالكفافة برد المبلغ من الحسينى بك إلى مال التركة \* وعلى هذا وبعد أن رد ثلثي المبلغ وتعهد بدفع المبلغ الباقي أخرج الحسينى من التهمة وأحيل ممتاز والبحراوى وعمال آخرون إلى الجنابات \*

حضرت عن ممتاز بتكليف من الحسينى وخدمة له نفسه لأسعى فى تخفيف مسئوليته وتقديم ما يمكن من أوجه الدفاع عن ممتاز وبالرغم عما بذلته من الدفاع فى هذه القضية أعترف بأن مركزى فيها كان ضعيفا وقد نجحت فى طرف خاص فى الدعوى حيث كانت النتيجة أن الحكم الصادر

في الدعوى بمقربة ممتاز والبحراوى لم يتعرض للحسينى بأنه أتى بعمل غير لائق وكان هذا نجاحا ياهرا .

### بداية الشهرة في عالم المحاماة :

ومن القضايا التي كان لها شأن أيضا : قضية وقعت في اسكندرية تتعلق في أن شابا من أبناء السوريين ويسعى ميشيل ناقوس ، كان والده قنصلا لدولة البرازيل باسكندرية ، ومات والده عن ميشيل هذا ، وعن شقيقة له تدعى فيكتوريا وعن والدتهما وكان الولد في نحو الرابعة والعشرين والبنات في سن الحادية والعشرين .

فحصل أن أخ البنات شعر بأن أحد أصحابهم ومعارفهم باسكندرية ممن يتردد على منزلهم ، أظهر الرغبة في زواج أخته ، وهو شاب من عائلة الزهار من تجار الاسكندرية ، وأكثر من التردد على هذا المنزل كخطيب لتلك الفتاة . ولما علم من والدته أن شقيقته في حالة حمل وأفهم أن هذا من الزهار ، وهذا كان ينزل في كلوب محمد على بميدان المنشية ، ذهب ميشيل في الصباح حيث يوجد الزهار بهذا الفندق وطلب منه أن يجعل بعقد الزواج على شقيقته . ولما رفض ذلك أطلق عليه عيارا ناريا خر منه قتिला ونزل القاتل الى الدور الأسفل وكان هناك حاكم دار البوليس هرفى ياشا (٧٥) فسلمه المسلس الذي قتل به واعترف بجنايته .

للقاتل ابن عم يسعى رزق الله ناقوس موظف بصفة سكرتير أول في قنصلية إيطاليا باسكندرية ، وبالقبط على ابن عمه ميشيل . أمسى رزق الله الكفيل بهذه العائلة : فيكتوريا وأمها والقاتل . فذهب الى الأفوكاتو بنوا بك من كبار المحامين الفرنسيين بالاسكندرية فيما اذا كانت القنصلية هي المختصة بالنظر في هذه القضية أم لا . وذلك لأنه كان يظن أنه ما دام والد القاتل كان متمتعا بحماية دولة البرازيل فولده

(٧٥) جورج هرفى ياشا : انجليزى المؤيد ، درس في كلية تريبتي وجيلاموك . التحق في عام ١٨٧٦ بصوف الجيش الانجليزى . وفي عام ١٨٨٢ اشترك مع القوات البريطانية في اخماد الثورة العراقية ، فحضر عدة مواقع منها موقعة التل الكبير ، وفي ١٨٨٢/١٢/١ نقل بخدمة البوليس المصرى ، وعين حكامدارا للاسكندرية ، ثم تقلد وظيفة مفتش عمومى على البوليس المصرى . منح في ١٨٩٥/٢/١ رتبة ميرمران ثم عين حكامدارا لمصر في ١٨٩٧/٤/١٦ . يجيد اللغة الفرنسية .

انظر الياس زاخورا : مرآة العصر ، ص ١٧٤-١٧٧ .

وايشا : جدول بأسماء موظفى الادارة وخبطات للبوليس ١٩١٥ ، اصدار وزارة الداخلية ١٩١٥ ، ص ١٤٥ .

يتمتع أيضا من بعده بهذه الحماية ، ويظهر أن بدوا بك كان يميل الى القول بعدم اختصاص المحاكم الأهلية ، ولذلك اتفق مع أهل المتهم برفع مسألة عدم اختصاص المحاكم الأهلية وبدوا بك هذا بعد الاتفاق مع أهل المتهم أناب عنه بالفعل أحد المحامين وهو المرحوم محمد أفندي عزت وحضر هذا أمام حضرة قاضى التحقيق ودفع بعدم الاختصاص . - وكان القاضى ادريس بك راغب - وهذا رفض الرفع الفرعى ، وقرر اختصاص المحاكم الأهلية بناء على طلب رئيس النيابة يومئذ فتحن بك زغلول ، وأحال الدعوى الى محكمة الجنايات .

لم يبق سبيل بعد هذا القرار ، الا بتوكيل محام أهلى للدفاع أمام هذه المحكمة . أما المرحوم بدوا بك فكان غير مشترك بالقضاء الأهلى ، وخصوصا وهو لا يدري شيئا من اللغة العربية ، اللغة الرسمية الوحيدة للقضاء الأهلى .

كان فى ذلك الوقت أول المحامين المشهورين وهو المرحوم أحمد بك الحسينى وانما كان قد أصيب بمرض أقعده عدة أشهر عن العمل ، فلما قصده آل الناقوس للدفاع عن المتهم ، اعتذر بمرضه ونصحهم باختيارى وكيلاه عنهم ، فجاءني رزق الله واتفقت معه على التوكيل فى هذه القضية ، وسافرت على أثر هذا الاتفاق الى الاسكندرية لأطلع على أوراها وألم بشئ من موضوعها . وكان ذلك نحو سنة ١٨٩١ - وأشيع بمدينة الاسكندرية أننى توكلت عن القاتل ، ونشرت جرائده الثغر هذا النبا ، وعند وجودى بمحكمة اسكندرية قابلت المرحوم محمد باشا سعيد ، الذى كان وكيلاً لنيابة المحكمة ودعانى الى العشاء بمنزله بالرمل ، وبينما أنا ذاهب نحو الغروب الى الرمل بالترام ، قابلت صاحب السعادة عبد العزيز باشا كحيل الذى كان وكيلاً لمحكمة اسكندرية فى ذلك الوقت ، ويظهر أنه من أصدقاء القتل ، وسألنى : أصبح أنك توكلت عن ميشيل ناقوس ؟ فراوغت فى الجواب لأعلم رأيه فى الدعوى ، وقلت انهم تكلموا معى وأنا حضرت خصوصا لأطلع على أوراها ولم يهتم بشئ فى هذا الشأن الى الآن . فقال : ان لم تكن اتفقت نهائيا فأنصحك بصفتى صديقا ألا تقبل هذه الدعوى . وذلك أولا ، لأنى أعلم شخصا أن القتل لم يكن دفاعا عن عرض أو شرف ، انما كان الباعث عليه الانتقام من المقتول لأنه قطع الاتفاق على المتهم وعائلته . وثانيا : لأن هذه القضية من أشهر القضايا الجنائية ، ومن أكر القضايا التى ستعرض على محكمة جنايات اسكندرية ، وأن القائم بالدعوى العمومية هو أقدر رجال النيابة نبوغا وقصاحة ، وهو فتحن بك زغلول ، ويمن على كصديق لك أن يكون أول ظهورك بالاسكندرية فى قضية شهيرة كهذه فى مقام مرجوح تملو فيه حجة خصمك على جنتك ، فضحكمت فى

نفسى وشكرته على هذه النصائح ، مع أن اطلاقى على الأوراق وان كان مختصرا شوقنى كل الشوق الى أن أكون مدافعا عن المتهم حيث تبين لى أن مقام الدفاع أوقع وأقرب الى الصديق والتأثير على الخاصة والعامة من مقام المدعى العمومى اذا كان المدافع أهلا لفهم القضية .

ذهبت فى اليوم التالى الى سعادة رئيس المحكمة المرحوم حميد الله باشا وطلبت اليه أن يحيل قضية ناقوس على دائرته لا على دائرة الوكيل سعادة عبد العزيز كحيل باشا ، فان قضايا الجنايات كان يحال بعضها الى دائرة الرئيس وبعضها الى دائرة الوكيل قائلا له : ان سعادة عبد العزيز كحيل باشا له رأى خاص فى هذه الدعوى لا يتفق مع مصلحة المتهم . وقبل أن أتم كلامى دخل علينا سعادة عبد العزيز كحيل باشا ولما بلغ الرئيس قولى تبسم ضاحكا وقال : لا حاجة لليلباوى بردى ، لانى من نفسى ممتنع عن نظر هذه القضية كقاضى .

نظرت هذه القضية أمام محكمة الجنايات ، واستغرق سماع الشهود فيها اثباتا ونقيا ومرافعة المدعى المدنى ( ورثة القتل ) وكان المحامى عنهم واصف بك عرفى أحد قضاة المحاكم الأهلية السابقين ودفاع المتهم ستة أيام كاملة من الصباح الى المساء ماعدا ثلاث ساعات راحة ولم أذكر أن الجمهور اهتم الى ذلك الوقت بسماع مرافعة فى قضية من القضايا أكثر ما اهتم به فى هذه القضية ، وإن شدة الزحام والخشية على النظام قضت على حكممار البوليس نفسه أن يلازم مع عدد من ضباطه ردهة اجلسة من أول ساعة الى النطق بالحكم ، وكان الجمهور ينظر الى المتهم فى أثناء مرافعة حضرة رئيس النيابة نظرة استمزاز واحتقار حتى أوشك من شدة انفعاله أن يتولى بنفسه القصاص من الجانى ، وذلك من شدة تأثير رئيس النيابة فى بيانه بهارات سلسلة رائعة وحجج منتظمة مرتبة .

ولما جاء دور الدفاع وتبين ما فى أغلاط النيابة وخطئها فى بعض النقاط وسوء تصرفها واعتنائها مع والدة المتهم وشقيقته فى أثناء التحقيق تحول شعور الجمهور من غضب على المتهم الى عطف واشفاق . قلت : ان الجمهور كان مهتما جدا بشهود الجلسة وأذكر أن بعض رجال المية السنية شهدوا المحاكمة من أولها الى آخرها ، وقد علمت بعد ذلك أنهم نقلوا خلاصتها الى سمو الخديو نفسه .

ويؤيد هذا الظن أن محكمة الجنايات بالاسكندرية لما حكمت بثلاث سنوات عقوبة على المتهم حيث ثبت لها بدليل قاطع قدمه الدفاع عن المتهم بأن القتل لحق بالمقتول جزاء غدره وخيائنه وتعديه على عرض هذه الفتاة وخداعه لها ، وهذا كان آخر درجة من درجات الرأفة للمتهم فكان ذلك

الحكم أخف عقابا • ولما جاءت القضية لمحكمة الاستئناف بمصر ( النيابة والمدعى المدنى ) وضاعت العقوبة الى سبع سنوات ، ومرت ثلاث سنوات على السجين من يوم القبض عليه أصدر الجناب العالى الحيدوى أمره بالعفو عن المدة الباقية فى اليوم الأخير من السنة الثالثة •

وقد كان هذا العفو سببا فى تشريع جديد يقضى بأن تعديل العقوبة المحكوم لا يكون الا بناء على التماس من وزارة العدل وهو المصوب به الآن •

عقب مرافعتى فى الدعوى كتبت جريدة الغاردر لاسكندري باسكندرية جملة بشأن دفاعى عن المتهم تتضمن أن ما سمع من الشفاح المتين الذى رواه المحامى الشاب الهلباوى لا يبعث على العشرة ما دعنا نعلم أن الذى اشترك معه فى تحضيره هو ذلك الأستاذ الكبير الذائع الصيت الأفوكاتو بدوا بك، فلما قرئت هذه الجملة واطلع عليها كثير من الشبان المصريين بالاسكندرية جاءنى فريق منهم وفى مقدمتهم الأستاذ أحمد بك قمحة الذى كان فى ذلك العهد موظفا بمحكمة اسكندرية المختلطة وانتهى الى وكالة كلية الحقوق وهو والد رشدى بك قمحة مدير قسم الرخص الآن بوزارة الداخلية ، وسألنى عن حقيقة الخبر المنشور بالجريدة وكنت بالفندق الذى أسكنه بالمدينة فنفيت الخبر وقلت : ان كل ما دار بينى وبين بدوا بك من المناقشة هو • • هل القضية من اختصاص المحاكم الأهلية أم القنصلية ، والأستاذ بدوا بك أخذ برأىى ووافقنى على علم رفع مسألة عدم الاختصاص أمام المحكمة •

بعد هذا البيان ذهب وفد فى اليوم التالى الى الجريدة بهيئة مظاهرة ، ذهبوا أولا الى مكتب الأستاذ بدوا بك وسألوه كما سألونى ، فكان جوابه مطابقا لما أجبتهم به وأعطاهم رسالة مكتوبة منه بهذا المعنى • ثم ذهبوا الى إدارة الجريدة فطلبوا تكذيب ذلك الخبر من رئيس التحرير فكتب فى عدد اليوم التالى كلمة تحت عنوان ( اعطوا ما لقيصر لقيصر ) وكان مضمونها من أحسن ماوجه الى من التهنته على النجاح الذى نلته فى القضية المذكورة •

وصل مكتبى الى الدرجة الأولى بين مكاتب أعظم المحامين فى القاهرة وحافظ على هذه المنزلة بعد وصولى الى مدينة القاهرة بسنتين أو سنتين الى الآن • ولم أذكر أى قبلت فيه من الموظفين الكتابيين أكثر من اثنين أو ثلاثة كما لم أقبل أن يكون بمكتبى من المحامين أكثر من اثنين وذلك خشية من توزيع المسئولية فيتعرض العمل للبطاء ان لم يصل الى الخلل وان عنايتى بدقة عمل المكتب كان من أثرها انى لم أذكر منذ الا ٤٧ سنة الماضية أن قضية من قضاياى شطبت أو حصلت المرافعة فيها فى غيبة منى لعدم حضورى أو حضور أحد وكلايى فيها ، وذلك نادر جدا بالنسبة لكثرة القضايا وتوزيعها فى عموم محاكم القطر •

وأرى لزاما على بهذه المناسبة ، أن أذكر بعضها ممن اشتغلوا معى  
من حضرات المحامين ، فمنهم حضرة الأستاذ مصطفى بك الحوئي ، وقد لبث  
فى مكتبى نحو الثلاث سنوات ، ومنهم الأستاذ خليل بك إبراهيم ، وقد  
بقى بالمكتب حتى عين مساعدا فى قلم قضايا وزارة الأوقاف تحت رئاستى ،  
ومنهم حسن بك فريد ( وكيل محكمة استئناف أسيوط ) الذى اشتغل  
بمكتبى نحو الأربع سنوات ثم دخل فى سلك الموظفين القضائيين بوظيفة  
مساعد نيابة بناء على نصيحة زوج خالته المرحوم الشيخ على يوسف صاحب  
جريدة المؤيد . ومنهم الأستاذ اسماعيل بك صالح الذى اشتغل بمكتبى  
من سنة ١٩٠٥ الى أن توفى سنة ١٩٢٦ .

ومن الذين تمرنوا بمكتبى ولم يلبثوا زمنا طويلا الأستاذ مراد باشا  
محسن ( ناظر الخاصة الملكية ) .

أما الشبان الذين جاؤا بعد هؤلاء الأفاضل للتمرين بمكتبى بعد  
تخرجهم من مدرسة الحقوق واشتغلوا مع المرحوم اسماعيل بك صالح  
فعدددهم كثير ، أذكر منهم الأستاذ عبد الحليم الجندى والأستاذ عبد العزيز  
خير الدين .

رغبت منذ نشأتى عن حياة العزلة ، وكنت أميل دائما الى الاجتماع  
بالناس وأحس بغبطة وسرور كلما ضمني مجلس من المجالس ولقد دفعنى  
هذا الميل الى الاشتغال بالسياسة منذ وجودى بالأزهر ، وأنا لم ازل بين  
الرابعة عشرة والخامسة عشرة من عمرى .



#### التلمذ على يد الأفغانى :

وازدادت رغبتى فى ملازمة المجتمعات منذ صرت من تلاميذ السيد  
جمال الدين الأفغانى ، فحرصت على الاستماع الى أحاديثه التى كان يتحدث  
بها فى مجالسه ، بعيدا عن حلقات الدرس ، وقد كان معظم هذه الأحاديث  
مشروبا بالسياسة يتناول منها ما يتعلق بشئون مصر والهند والأفغان  
وتركيا . وكان شديد الحق على سياسة الدولة العثمانية ، كما كان ناقما  
على السياسة التى تسير عليها بلاد العجم والأفغان .

زادتنى هذه الأحاديث التى كانت لنا فى الحقيقة كدروس نسمعا  
بعده انقضاء دروس المساء - زادتنى ولوعا بقراءة الصحف وكتب التاريخ -  
وما كاد السيد جمال الدين ينفى من مصر حتى انقطعت عن الأزهر ، ثم

كتبت تلك المقالة التي مر ذكرها والتي نشرتها بجريدة التجارة ، وقد كنت يومئذ في الثانية من عمري (٧٦) .

### المشاركة في تيار الغواطر الوطنية :

وعلى الرغم من أنني لم أضح اسمي على ذلك المقال ولا على تلك المقالات السياسية التي نشرتها تحت عنوان « الى أي طريق نحن مسوقون » (٧٧) و « الى أي طريق نحن سائرون » (٧٨) ، والتي أوجدت يومئذ في البلاد رجة شديدة فإن كثيرين من الخاصة كانوا يعلمون أنها بقلمى (٧٩) .

ولقد ترجم معظم هذه المقالات الى اللغة الفرنسية ، ونشرت يومئذ في الجرائد المحلية ، والذين كانوا يروجون هذه المقالات بواسطة ترجمتها ونشرها في الجرائد الاوربية هم نفر من المعجبين بكتابتى ، أحص بالذكر منهم الدكتور عثمان باشا غائب الذى كان مديرا لمدرسة الطب في ذلك الوقت ، والقاضي الفاضل محمود بك سالم نجل المرحوم سالم باشا .

وقبيل أوائل الثورة العربية ، وبعد سقوط وزارة رياض باشا ، ونولية وزارة محمد شريف باشا محلها ، اتفقت مع المرحوم حسن بك الشمسى الحامى على أن يحصل باسمه من وزارة الداخلية على رخصة باصدار جريدة تدعى « المفيد » كنا نشترك في ادارتها وتحريرها ، وكنت أذيل مقالاتي فيها باسمى . ومما أسف له حقا أن هذه الجريدة لم تمش طويلا ، اذ أصدر الأمر بالغائها على أثر نشرى لمقالة شديدة اللهجة بها كانت تتضمن طعنا جارحا على تدخل فرنسا وانجلترا في شئون الادارة المصرية .

ولقد كان المشتغلون من المصريين بالسياسة العامة في ذلك الوقت قليلين جدا بحيث أن عددهم لم يكن يحتمل تأليف أحزاب سياسية كالموجود منها الآن ، هذا فضلا عن أولئك المشتغلين بالسياسة كان معظمهم من كبار الموظفين بالحكومة ويتعذر عليهم بسبب ذلك اعلان آرائهم السياسية بطريقة ما .

---

(٧٦) صحتها في الثانية والعشرين من عمري .

(٧٧) المؤيد ١٨٩١/١١١٤ .

(٧٨) المؤيد ١٨٩٢/٤/١١ .

(٧٩) نوه محمد فريد في مذكراته بمقالات الهلباوى والتي عليه ثقلاته بأنه يجب على المصريين « أن يضعوا ثقتهم في أمثالهم للوطنيين مثل الهلباوى » .

( محمد فريد : القسم الاول - تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ [ تحقيق د. رؤوف عباس - ص ١٢٤ ] .



على أن ذلك لم يكن يمنع من أن يكون لنا اجتماعات متتالية ومنظمة تضم عددا من أمثالي ومن رجال القضاء ، وفريقا من كبار الموظفين ، وأعضاء مجلس شورى القوانين .

ولقد كنت وأنا مشغول بالمحاماة أكتب من حين إلى آخر بعض الرسائل في جريدة الأهرام قبل نشأة «المؤيد» ثم في هذه الجريدة بعد صدورها . ولعل من أهم المقالات التي نشرت بالأهرام تلك المقالة التي كتبتها في موضوع تنازع السلطة بين رجال الإدارة ورجال النيابة .

### الدفاع عن سلطات القضاء :

وقد كانت هذه الكلمة ردا على تقرير كتبه سعادة محمود باشا رياض ( نجل المرحوم رياض باشا وواله ممدوح بك رياض ) وهو مدير بنى سويف ، لوزارة الداخلية يطلب فيه أخذ كثير من اختصاصات النيابة ونقلها إلى المدبرين . ولما كنت أعلم في ذلك الوقت أن إدارة البوليس العام في الداخلية ومفتشى البوليس في الأقاليم بالوجه البحرى والقبلى كلهم متفقون على السعى في توسيع سلطة الإدارة ، والأخذ من سلطة القضاء والنيابة ، رأيت أن أرفع صوتي ضد هذه السلطات المجتمعة ، وأن أدافع عن المصلحة الحقيقية بصيانة القضاء من العبث باختصاصه ، لذلك كتبت مقالتي بجريدة الأهرام وكنيت من أشد ما كتب تجريبا لأراء رجال الإدارة ، وفي مقدمتهم نجل كبير الوزراء المرحوم رياض باشا . وأنت تعلم مما قدمنا أنى لم أصطف من بين رجال الدولة وزيرا أعطيه حقه من التكريم والتبجيل أكثر من رياض باشا ، ولولا شدة تأثيري مما كتبه نجله لما تعرضت للرد عليه ، توفيراً لحسن العلاقة التى بينى وبين سعادة رئيس الدولة والى الله .

لم أوقف عند هذا ، بل وجهت كتابا منى إلى اللورد كاتشر ، لما نقل من وزارة الحرب إلى الداخلية بوظيفة الرئيس العام للبوليس بالوزارة (٨٠) .

---

(٨٠) عين اللواء هربرت كاتشر باشا من مستخدمي البحرية مفتشا لعموم البوليس لاصلاح حال ادارة البوليس في ابريل ١٨٩١ الى ٢٧ مارس ١٨٩٢ ان تولى وظيفة سردان الجيش المصرى خلفا للمسير جريفل باشا .

والجنير بالذكر ان كاتشر من حواليد ايرلندا ١٨٥٠ ، ويدأ حياته متلوها في الجيش الالمانى ثم انخرط في الجيش الانجليزى . وفى ١٨٧٤ قدم الى الشرق قرار فلسطين ، والم باللغة العربية ثم توجه الى الاسكندرية فتعلم التركية وفى فبراير ١٨٨٢ جاء الى مصر وانخرط في الجيش وتدرج في الرتب العسكرية حتى بلغ رتبة ماجور جنرال في فرقة المهندسين المكينين .

أزيد من التفاصيل : انظر مائة العصر في تاريخ ورسوم اكابر الرجال بمصر .

ص ٢٤٩ .

بينت له في هذا التقرير أنه من سوء السياسة أن يثقل كاهل المديرين بأحالة أعمال من أعمال القضاء عليهم ، خصوصا في الوقت الذي لم تظهر فيه لمعظهم الكفاءة اللازمة لانجاز الأعمال الملقاة على عاتقهم ، وبشكوى عامة من تراكم تلك الأعمال ، من أن الفصل بواسطتهم فيها قبل أن يجرى طبقا للمصلحة والعدل .

استدعاني اللورد كتشنر الى مكتبه بوزارة الداخلية واستوضحني كثيرا من النقاط التي لم تكن مشروحة شرحا وافيا في التقرير .

أخذ هذا التقرير من ادارة الأمن ونشر بجريدة المقطم ، لا على أنه عمل قدم منى خدمة للمصلحة العامة ، بل اهتمتني جريدة المقطم بأنى اكتب سرا للانجليز بما يقيد الاحترام والاجلال في الوقت الذي اطمعن فيه على سياستهم وادارتهم في جريدة الأهرام بطريقة علنية ، وكل ما اتخذته على حجة على هذا الاجلال والتعظيم انى وأنا أخطب اللورد قلت له « مولاي » ثم عتصما وضعت امضائي على التقرير قلت : « خادمكم المخلص فلان » (٨١) .

هذه العناوين التي تقتضيها آداب الكتابة والتي جرى عليها العرف والتقاليد بين الناس وعند الانجليز خاصة اعتبرها بعض كتاب المقطم علامة من علامات التذلل والخضوع ضاربين صفحا عما في صلب التقرير من تخطفة السياسة التي كان يسعى اليها اللورد كتشنر وباقي الموظفين الانجليز في اضعاف شأن النيابة وتعميم شوكة البوليس والادارة ، حتى انهم كانوا يضعون بلا انقطاع كل عقبة في طريق التحقيقات الجنائية التي تقوم بها النيابة وقضاة التحقيق .

وأذكر مع الفخر أن مقالتي بالأهرام وكتابي الى اللورد كتشنر كانا من الوثائق القيمة التي ساعدت النائب العمومي ، وأولى الشأن من الوطنيين في الحقاينة والداخلية على الكف عن انتقاض سبلطة النيابة أو الحط من

---

(٨١) يعلق محمد فريد على أن ادارة البوليس كانت تعاني من خلل كبير ، ولذلك خشي من أن يتخذ كتشنر من ذلك نريعة للتدخل في الادارة . وأن الهلباوى أراد توضيح سلطة المديرين في الأزمنة السابقة وسوء استعمالهم لها ، وما اتاه مجلس الاشقياء من الأعمال الوحشية وما أصفروه من الأحكام على الأبرياء وأنه نصحه يجعل ثقته في الخبراء والعمد الذين يجب أن يكونوا من أقدم المائلات . فاشاد فريد بمقالات الهلباوى التي وصفها بانها « رائعة » كما لم يشكك في وطنيته ( محمد فريد المصدر السابق ، ص ١٢٤ ) وأن كان لى تعليق بانه مهما كان من أمر نوايا الهلباوى الا أن مطلبه الإصلاح من كتشنر يعد أمرا معيبا لأن اللواء كتشنر لم يكن سوى مقتضا عاما للبوليس ، فلا تصح عبارات الخضوع والتذلل فانها لا تستقيم مع المنهج الوطنى ، لذلك وجدت المقطم ثغرة للهجوم عليه .

قدرها - واذكر بهذه المناسبة انى استرسلت فى كتاباتى بجريدة المؤيد فى عدة مواضيع تنتهى كلها الى الدفاع عن الوطن واطهار كفايته قبل الاحتلال وبمده ، واقامة الأدلة على أن ما يتباهى به الانجليز من الاصلاح كان مقررا معطيه قبل الاحتلال ، سواء فى الرأى أو فى القضاء أو فى التعليم ، وان اليد الانجليزية لما تدخلت ، أما أفسدت بعض ما كان مصمما عليه قبل الاحتلال ، وأما نفلت البعض الآخر .

\*\*\*

#### تهلأوى مستشارا للأوقاف :

وفى سنة ١٨٩٣ اختارنى المرحوم محمد قيسى باشا مدير الأوقاف العمومية ذلك الوقت لأن أكون مستشارا قضايا لهذه المصلحة ، على أن احتفظ بكنيتى كما كان قبل هذه الوظيفة . وعلى أثر ذلك انتدبتنى سمو الخديو (٨٢) لأن أكون مستشارا قضايا للخاصة الخديوية ومحاميا لها أمام المحاكم الأهلية ، وكذلك عهد الى بأن أكون المحامى للأوقاف الخديوية .

وأذكر لما تمينت فى الأوقاف وجدت أحكاما كثيرة لمصلحة الأوقاف معطلة دون تنفيذ ، وفى أثناء عرضها على وجلت حكما منها صادرا على زوجتى السابقة وكريمة المرحوم عكوش باشا ، لأنها كانت ضامنة لمستأجر من الأوقاف أطيانا فى القيوم ووأخر على المستأجر ٩٠٠ (تسعمائة جنيه) فحكم عليها بالتضامن مع المستأجر بهذا المبلغ ، ووجدت اشارة على الحكم فى أوراق ادارية بأنه بحث عن أموال للمستأجر يصح الحجز عليها فتبين انه لا يملك شيئا ، وكذلك الست الضامنة ، ولما كنت أعلم شخصا أن المنزل الذى ولد فيه ابنى هو ملك والدته ، وقد كان واقعا على الخليج المصرى فى حارة خلف ادارة جريدة السياسة القديمة ، بشارع المتديان ، كتبت على الأوراق بأنه يوجب ملك للضامنة يفى بالمبلغ المحكوم عليه أو معطيه ، وحددت المنزل السابق الذكر ، وحرمت ابنى ووالدته من هذا البيت ، ولست أدري الغاية الآن اذا كان واجب الموظف يصل به الى هذا الحد أو أن هذا التصرف كان مفال فيه وكان يمكن ألا يقع ، ومع ذلك لازلت اذكر هذه لحادثة وأنا فخور بها ، وليس يعينى سوى حكم ضميرى الذى أرضيته بهذا التصرف .

\*\*\*

(٨٢) يقصد الخديو عباس الثانى الذى تولى الخديوية فى الفترة من ٨ يناير ١٨٩٢

الى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ .

وقعت في ذلك العهد الحرب بين تركيا واليونان (٨٣) وتألفت لجمع الاعانات لجرحى الجيش التركي لجنة برئاسة المرحوم رياض باشا ، كما تألفت في الوقت نفسه لجنة من السيدات لهذا الغرض عينه برئاسة حرم رياض باشا ، وقد كنت السكرتير العام لدولة رئيس هذه اللجنة ، فعملت جهد طاقتي على جمع الاعانات وتأليف النجان في الأقاليم لهذا الغرض ، حتى أصبح ما جمع يربو على السبعين ألف جنيهه جمعت في نحو ستة أشهر ، ولم يشب هذا العمل شائبة ما ولم يحم حوله أي شك في تسرب ملهم واحد مما جمع الى غير الغرض الذي جمع من أجله بل أرسلت المبالغ بأكملها الى تركيا .

وقد كانت تنشر في الصحف على اختلاف مشاربها أسماء المتبرعين ومقدار ما تبرعوا به ، ولم تظهر أية ملاحظة توجب الريب في أمانة القائمين بهذا الأمر . اذكر هنا فخورا عندما أرى اليوم ( سنة ١٩٣٩ ) مع الأسف أن بعض المشروعات التي تجمع باسم المصالح البسامة أمست طريقا غير شريف للكسب .

#### تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية :

ولقد كنت من أوائل مؤسسي الجمعية الخيرية الإسلامية (٨٤) التي تألفت في سنة ١٨٩٣ وانتخبت عضوا في مجلس إدارتها . وقد كان من أشق الأمور في أوائل عهد انشاء هذه الجمعية ، الحصول على المال اللازم لتحقيق أغراضها من مساعدة الأسر التي أخنى عليها الدهر ، وتثقيف أبناء الفقراء في المدارس التي أنشأتها . وقد كنت أول طواف على منازل الأمراء والأغنياء أستجدي إحسانهم للفقراء . وكانت تقيم الجمعية حفلة عيد سنوي لها بحديقة الأزبكية وتجعل رسم الدخول إليها عشرة قروش ، وحفلة بدار الأوبرا الملكية تجعل رسم دخولها خمسين قرشا للمقعد الواحد

---

(٨٢) أعلنت الدولة العثمانية الحرب على اليونان ١٧ أبريل ١٨٩٧ واحتل العثمانيون جميع المضائق المرسلة لليونان . ونظرا لارتباط مصر بالدولة العثمانية أصبحا هك تعاظمت معها تماما وقطعت العلاقات مع قنصل اليونان على الرغم من محاولة إنجلترا عزلتها هذه المسألة . واعتبر محمد فريد التحالف المصري مع الدولة بأنه شاهد على زيادة الانحساس الوطني عند المصريين ومن مظاهره تشكيل لجان لجمع التبرعات .

مذكرات محمد فريد : القسم الأول ، ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٨٤) تألفت هذه الجمعية من : محمد عبده ، وسعد زغلول وحسن عاصم ، وعبد الخالق ثروت ، وطلعت حرب ، وإبراهيم الهلباوي ، وكان هدفها نشر التسليم وإعانة المتكويين .

لزيد من التفاسيل انظر : الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ج ١ ، ص ٣٠ .

١١٢ ، ١٦٥ ، وإيشا : أحمد زكريا : حزب الأمة ونوره في السياسة المصرية ، ص ٢٤٩ ،

وخمسة جنيهات للبنوار ، وقد اعتلت أن أوزع أوراق دخول المدينة بما لا يقل عن مائة جنيه أما أوراق دخول الأوبرا التي كانت توزع على الأمراء والقنصل ، فقد كان يكلف بها الأعضاء الآخرون الذين لهم شأن خاص في الحكومة ، كسعد زغلول القاضي بحكمة الاستئناف ، وفتحى زغلول رئيس محكمة مصر ، وحشمت باشا وغيرهم من كبار الموظفين .

وحدث ذات مرة أن دعاني عثمان ماهر باشا رئيس الجمعية ، وأخبرني أنه تعطلت لديه ورقة بنوار بخمسة جنيهات ، وأنه كلف حشمت باشا توصيلها الى محمد باشا عاصم فأبى ، فكلف فتحى زغلول بهذه المهمة . فرفض ، وقد اعتذر كلاهما بأن عاصم باشا معروف عنه المرض الشديد . وقد عز عليهما الذهاب اليه وبذل ماء وجهيهما لديه . ولما كنت لا أرى بين أعضائنا من هو أخلق بالقيام بهذه المهمة ، إلا أنت لأنك ألقنا حياة فقد كلفتك هذا الأمر . . قال ذلك مبتسما فحيت رأسي أمامه شاكرًا حسن ظنه ، تسلمت الورقة وتوجهت الى شبرا حيث يسكن عاصم باشا ، وكان ذلك في يوم الجمعة قبل الحفلة بأسبوع .

اذن لي الباشا بالدخول ، فعرضت عليه الغرض من حضوري ، ولم أخف عليه السبب في انتخابي دون زملائي . بل أوضحت له الباعث الذي جعل الرئيس يمتدحني دون أولئك الزملاء ، وقبلت المهمة ، لأنني أقل زملائي سوء ظن فيك .

والامر الذي بين يديك ، أما أن تحقق ظني فيك أو ظن الآخرين ، فنجعل الباشا وسلمنى مبلغ الخمسة جنيهات ، وقبل الورقة شاكرًا حضوري .

لقد كان نجاحي في تلك المهمة في ذلك العام سببًا في أن يكلفني سعادة رئيس الجمعية بمثل هذا العمل في عيد السنة التالية ، فحصل ما حصل في السنة الأولى ولكن يظهر أن تكرار طلبى قد أضاع ما له من أثر . فرفض الباشا معتذرا بأنه سيكون في ليلة الحفلة متقيًا بالإسكندرية . ومن غريب الصدق أنه توفي في تلك الليلة .

تذكرت في تلك الساعة اننى أنططت في فهم السبب الذى حصل الباشا في السنة الأولى على دفع الخمسة الجنيهات ، اذ تبين لى أنه لم يقدم هذا المبلغ الا لأننى كنت مجاميا عن خصم له فى دعوى ، ولم يكن قد فصل فى الدعوى بعد . فأراد مجاملتى بشراء هذه التذكرة ، لكن عندما عبت اليه فى العام التالى - وكان قد فصل فى الدعوى لصالح موكلى وحكم على الباشا بتعويض - اعتذر عن شراء الورقة البنوار ، لأنه لم يسبق ثمة مجال لمجاملتى .

### طلب كرومر اعتباره عضوا في الجمعية الخيرية الاسلامية :

ومما هو جدير بالذكر أنه ورد في أوائل عهد هذه الجمعية خطاب من اللورد كرومر يطلب فيه اعتباره عضوا في الجمعية ، لأنه يدفع لها خمسة جنيهات سنويا ، وانه يؤدي هذا المبلغ منذ عشر سنوات وذلك طبقا لقانون الجمعية •

وقد كان من رأى أغلبية أعضاء مجلس الادارة اهمال الرد على هذا الطلب ولكن المرحوم حسن عاصم باشا الذى كان مديرا للتعليم ، وكان اكبر نصير للجمعية أصر على ضرورة الرد على اللورد كرومر بأنه منخطئ في طلبه لاعتبارين :

**الأول :** أن المبلغ الذى يدفعه سنويا ثمن تذكرة الأوبرا التى ترسل اليه •

**الثاني :** أن من شروط الجمعية أن يكون العضو فيها مسلما •

وقد أرسل هذا الخطاب بالفعل وقطعت بهذا الخطاب جهيزة قول كل خطيب •

بقيت في خدمة الجمعية مدة طويلة وكان يتجدد انتخابي في عضوية مجلس الادارة كل خمس سنوات ، ولما اتسعت أملاك الجمعية ، وكثرت مدارسها ، أحالت على نظر قضايها أمام المحاكم ، وأعطتني لقب مستشار قضائي لها ، وأصبحت أقوم بجميع قضايا الجمعية منذ سنة ١٩٠٥ حتى الآن •

### على هامش رئاسة الجمعية :

وقد لبث البرنس حسين كامل رئيسا لهذه الجمعية منذ سنة ١٩٠٥ حتى وقت ولاية عرش مصر (٨٥) ، وقد كان خلال هذه المدة كلها المثال الطيب للرئيس المجده وللزميل المخلص •

وعندما ولى العرش أشار على وعلى كثير من زملائي أعضاء مجلس الادارة لترشيح الامير يوسف كمال خلفا له في رئاسة الجمعية الخيرية •

قابلنا كلنا بالرضا هذه المشورة ، واتفقت الجمعية على انتخابي أنا وسعد زغلول للنهاب الى دار البرنس يوسف كمال في المطرية لتعرض

---

(٨٥) تولى السلطان حسين كامل العرش في ١٩ ديسمبر ١٩١٤ حتى ٩ أكتوبر ١٩١٧ •

انظر النظارات والوزارات المصرية ، ج ١ ، ص ١٨٦ •

عليه قبول رئاستها وكان معي كتاب محرر متى بعنوان الجمعية ، على أن يوقعه الأمير بطلب دخوله في الجمعية كعضو فيها ، لأنه لا يجوز طبقا لقانونها أن ينتخب لها رئيس الا من أعضائها .

والعضوية للجمعية تقتضى اشتراكا سنويا قدره ستة جنيهات على الأقل فتركنا المبلغ على بياض ، ليرى سمو الأمير القدر الذى يحدده ، عرضنا عليه مأموريتنا قبلها : وقال : انى سأمضى الكتاب وأبعثه لكم مع مخصوص غدا أو بعد غد .

جاءنا هذا الكتاب فى الموعد الذى ضرب به الأمير ومعه مبلغ اشتراك سموه وهو خمسون جنيها فضالة المبلغ بالنسبة لثروة الأمير زهد كثير من الأعضاء فى انتخابه ، ولولا الكلمة التى أعطيت لصاحب العظمة السلطان وزغبة الجمعية فى أن تبقى مشمولة بعطفه ، لما نال البرنس يوسف كمال (٨٦) الرئاسة .

بقى فى رئاسة الجمعية نحو ثلاث سنوات وكان حضوره جلساتها قليلا جدا ، واشرافه عليها أقل من القليل .

ولما شعر بأن كثيرا من الأعضاء غير متمسك كثيرا برئاسته ، بادر بالاستقالة منها فبقيت الجمعية بغير رئيس نحو ثلاث سنوات ، ثم انتخب صاحب الدولة عدلى يكن باشا لرئاستها .

وفى أوائل سنة ١٩٢٩ شرفتنى الجمعية بانتخابى وكيلا لها فى اليوم الذى انتخب فيه حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا (٨٧) وكيلا ثانيا لها ، مع بقائى مستشارا قضائيا لها . وعندما تولى عدلى يكن باشا

---

(٨٦) الأمير يوسف كمال ابن الأمير أحمد رفعت باشا ابن إبراهيم باشا ابن محمد على .

(٨٧) محمد محمد ود بن محمود باشا سليمان من مواليد أسبوط فى ٤ أبريل ١٨٧٨ ، حصل على دبلوم فى علم التاريخ الحديث من جامعة أكسفورد ، استهل حياته العملية كوكيل نقضى بالمالية بإدارة أملاك الميرى الحرة فى أول نوفمبر ١٩٠١ ثم عين فى أول يناير ١٩٠٤ ك مساعد مفتش بنظارة الداخلية . وفى أول نوفمبر ١٩٠٥ عين سكرتيرا خالصا لمستشار الداخلية . وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٠٦ عين مديرا للمقوم . وفى ٢٨ فبراير ١٩١٠ عين محافظا للقنال . وفى ٣ يناير ١٩١٤ نقل مديرا للميجرية . تقلد عدة وزارات كوزير للمواصلات فى ١٩٢٦ ، ووزير للمالية فى ١٩٢٧ . ألف ثلاث وزارات الأولى فى ١٩٢٨ ، والثانية فى ١٩٢٧ ، والثالثة فى ١٩٢٨ .

انظر : ملفات الخدمة بدار المحفوظات . ملف خدمة محمد محمود رقم ٤٥٣٢٠ ، محفظة رقم ٢٨٥٧ دولاى ٣٧٦ .

انتخب حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا رئيسا لها ولا يزال كذلك حتى اليوم .

### تدخل الخديو عباس في القضية :

من القضايا التي كان لها شأن كبير واهتم بها أولو الأمر اهتماما عظيما . القضية التي اتهم فيها كل من أحمد باشا المنشاوي ، وعلى أفندي شلبي مأمور مركز طنطا بتعذيب أشخاص اتهموا بسرقة بعض المواشي من تفتيش الركبية ( غربية ) التابع لدائرة سمو الخديو عباس . وقد بلغ من اهتمام اللورد كرومر بهذه القضية أنه كان يسأل يوميا النائب العام الانجليزي المستر كريت ( ٨٨ ) عما وصل اليه التحقيق . وكانت أخبار التحقيق ترد لهذا الأخير من سعادة أحمد طلعت باشا الذي كان يومئذ رئيسا لنيابة طنطا ، وقائما بالتحقيق في هذه القضية . وقد كان الباعث على هذا الاتهام هو الرغبة في وضع حد لتدخل ذات الخديو شخصيا في اجراءات القضاء .

ولم يقل اهتمام الخديو بهذه القضية عن اهتمام اللورد كرومر بها ، ذلك لأنها كانت تمسه شخصيا .

ولقد أشيع في ذلك الوقت ، قبل أن يتم التحقيق النيابة ، أن مفتي الديار المصرية المرحوم الامام الشيخ محمد عبده قابل رئيس نيابة طنطا طلعت باشا وكلّمه بشأن هذه القضية كلاما يستشف منه الرغبة في محاباة المتهمين . وقد وصلت هذه الاشاعة الى النائب العمومي ، وهم هذا بتحقيق موضوع هذه الاشاعة ، ولولا أن للمرحوم منزلة كبيرة عند اللورد كرومر لجر هذا الحادث الى نتائج سيئة .

اتهم مأمور مركز طنطا على أفندي شلبي بأنه أخذ المسجونين المتهمين بسرقة مواشي الخاصة من سجن طنطا ، وذهب بهم الى القرشية ببلد المنشاوي بك ، وهناك جلدوا وبقيت آثار الجلد واضحة على أجسامهم زهنا طويلا ،

---

( ٨٨ ) المستر كريت : تم تعيينه في عام ١٨٩٧ خلفا للنائب العمومي أمين سعد الله الذي تولاها لفترة قصيرة بعدما انتُهِز كرومر فرصة ظهور قضية السفهاء ، وهاب في تقريره السنوي عن عام ١٨٩٧ على من تولى هذا المنصب من المصريين ، إذ قال : « توالى على منصب النائب العمومي محاميان وطنيان في الأربع سنوات الماضية ولكن مجرى الأعمال فيه لم يصر نظارة الحفانية ، فإن النيابة العمومية التي تتوب عن الحكومة في البلاد لم تكن ادارتها كما يجب » . « ولشاد كرومر بالمستر كريت نظرا لخبرته في القضاء وحسن معرفته للأمرية » . وقد ظل في منصبه حتى أبريل ١٩٠٨ إذ حل محله عبد الخالق ثروت في ٢٦ نوفمبر ١٩٠٨ .



كما ثبت ذلك من الكشف الطبى ومن شهادة الشهود ، وتحت تأثير هذا التعذيب اعترفوا بجريمتهم •

قبض على المأمور وعلى المنشاوى باشا ، وأودعوا السجن حتى يوم المحاكمة ، ودعى المرحوم أحمد بك الحسينى للدفاع عن المنشاوى أمام محكمة جنايات طنطا واشترك معه فى الدفاع المرحوم أحمد بك عبد اللطيف ، ودعيت أنا بواسطة الشيخ على يوسف للدفاع عن مأمور المركز • ولقد أشفق على يومئذ صدقي المرحوم حسن عاصم باشا الذى كان سر تشريفات المعية السنية ، ومشيرا الى تلك القسمة الضيزى بين الحسينى وبينى فى الدفاع • فبينما الأول قد اختير للدفاع عن المنشاوى الذى هو فضلا عن أنه من أكبر الأغنياء ويستطيع أن يدفع أتعابا طائلة ، فإن مسئولية فى القضية ثانوية ، اذا قيست بمسئولية مأمور المركز ، فالدليل الوحيد على تهمة المنشاوى ينحصر فى أقوال المتهمين أنفسهم أما مأمور المركز فالأدلة كثيرة على ادانته فهو مسئول عن رد كل أذى عن المتهمين ماداموا فى سجن الحكومة ، ثم ان إخراجهم بواسطته من السجن ، والذهاب بهم من طنطا الى القرشية ، والدخول بهم الى دار شخص لا صفة له فى الأعمال العامة • كل هذه أمور لا يبقى معها مجال للشك فى ادانته • يضاف الى هذا كله أنه موظف ولا يملك غير مرتبه ، ومهما دفع من الأتعاب فلا يعد ذلك شيئا بالنسبة لما سيدفعه المنشاوى الى الحسينى •

نعم أشفق على صدقي عاصم باشا وعلمنى على درجة كبيرة من السذاجة والبساطة لقبولى بهذا الأمر ، ولكننى لم أتأثر بأشفاقه بل قبلت بشجاعة وفخار تلك القسمة •

ترافعا أمام محكمة جنايات طنطا ، وكافت مؤلفة من أصحاب السعادة والعمزة المرحوم محمد باشا شكرى الذى كان أخيرا وزيرا للزراعة ( ٨٩ ) ، المرحوم مينا بك إبراهيم ومن ثالث لا أذكره - فحكمت بإدانة الاثنين ، وما ينبغى الإشارة اليه أن معالى أحمد طلعت باشا رئيس النيابة ، وهو يرد على دفاع المتهمين أمام المحكمة ، وجه الى تقديرا خاصا وشاد بحسن الدفاع الذى تقدم منى عن المأمور ، رتب ذلك فى محضر الجلسة •

---

( ٨٩ ) محمد باشا شكرى : تولى وزارة الزراعة فى الفترة من أول مارس ١٩٢٢ الى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ ( وزارة عبد الخالق شروت باشا فى اعقاب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ •

وصلت القضية الى محكمة الاستئناف ، ونظرت في جلسة برئاسة صاحب الدولة يحيى باشا ابراهيم (٩٠) والمستشار الانجليزى المستر كوجلن ومستشار ثالث لا اذكر اسمه وكانت المرافعة فيها طويلة استغرقت الجلسة بأكملها .

قلت فى دفاعى عن المأمور : هذا الموظف الصغير لاولاية له على السجن وليس السجن من اختصاصه فهو مأمور البندر ، وكل ما هنالك عندما يفتح له باب السجن ويسلم له المحبسون يوصلهم الى المكان المراد توصيلهم اليه ويخبرهم حتى لا يهربوا . فالمأمور ( عين مأمور ) . جاء الامر لمدير الغربية نخضع له وأمر مأمور السجن بتسليم المسجونين عنده الى على أفندى شلبي مأمور البندر ففعل . والنيابة لا تعلم بذلك ولا يعلم به أيضا تفتيش السجن . وخروج هؤلاء المسجونين من السجن وسفرهم الى القرشية بدون علم النيابة ، وهي السلطة التى أمرت بسجنهم هو فى حد ذاته جناية ، جناية ارتكبت ولم تستطع أى سلطة أن تمنعها .

وحكمت المحكمة بتأييد الحكم بالنسبة للمشاوى باشا ، وببراءة المأمور ، ولم يبق أحد فى الجلسة الا بكى على المأمور حتى المستشار الانجليزى نفسه .

### لقاء مع الخيسو :

طلبت الى الشيخ على يوسف (٩١) تقديم آتاعبى فى هذه القضية . ففوض الى ذلك فقدرتها بثلاثمائة جنيه ، ولما صدر الحكم بالبراءة انتظرت

---

(٩٠) يحيى باشا ابراهيم : ولد فى ١٥ مارس ١٨٦١ تخرج من مدرسة الادارة ( الحقوق ) فى اكتوبر ١٨٨٠ - عين فى ديسمبر من نفس العام معيدا بمدرسة الآلصن ، وفى اكتوبر ١٨٨١ قام بالتدريس أيضا فى مدرسة الحقوق الى ان أصبح وكيلها ، عين بوظيفة نائب قاض بمحكمة الاسكندرية فى ٢ اغسطس ١٨٨٨ ثم نائب مستشار فى ١٨٩٢ . وفى ١٩٠٥ ترأس دائرة محكمة جنائيات طنطا ، ثم رئيسا لمحكمة الاستئناف فى فبراير ١٩٠٧ ، حتى أصبح وزيرا للمعارف فى ٢١ نوفمبر ١٩١٩ ، وتولى رئاسة الوزارة فى ١٥ مارس ١٩٢٣ حتى ٢٧ يناير ١٩٢٤ ، كما تولى وزارة المالية فى ١٢ مارس ١٩٢٥ حتى ٧ يولية ١٩٢٦ . وفى عهد وزارته : أصبحت دستور ١٩٢٣ ، والقيود الاحكام العرفية ، وتم اطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه كما اخرج عن كثيرين ممن حوكموا امام المحاكم العسكرية . ( صفوة العصر ، ص ١٤٧ ) .

(٩١) على يوسف ( ١٨٦٢ - ١٩١٣ ) ولد ببلدة بلصفورة من أعمال جرجا ، وتلقى مبادئ العلم فى بنى عدى بمطرية اسيوط وانتقل الى القاهرة فى ١٨٨١ وأتم دروسه فى الأزهر الشريف . أصدر مجلة علمية ادبية بعنوان « الآداب » فى ١٨٨٥ بالاشتراك مع الشيخ أحمد ماضى . ثم تطلع الى اصدار سياسة سياسية مع اشتداد التيار الوطنى فى =

أن يصلني مبلغ الأتعاب ومرت عدة أسابيع دون أن يصلني شيء منها ، ولما لم يستطع الشيخ على يوسف الوفاء بتنفيذ ما وعده به توجهت الى الاسكندرية بنفسى وذهبت الى سرائى المنتزه فى يوم الجمعة وانتظرت مقابلة سمو الخديو وبقيت منتظرا بالديوان خروجه ولكنه ذهب توا الى المحطة ليأخذ القطار الموصل الى الجامع ، وكان ذهابه الى المحطة عن غير علم حتى من رئيس الديوان المرحوم محمود باشا فهمى (١٩٢) ، فذهبت أنا مع محمود باشا فهمى مسرعين الى المحطة فوجدنا الخديو بالقطار الخاص منتظرا حضورنا وكان معه المرحوم الدكتور محمود باشا صدقى محافظ الاسكندرية يومئذ وعميل المرحوم سعد باشا زغلول ، ولما تشرفنا بمقابلته أخذ فى لومنا على التأخير حتى اضطر للانتظار خمس دقائق . وكان يقرأ على وجهه شيء من علم الرضا ، ولعل ذلك لأنه شعر بأنى آت لطلب مبلغ الأتعاب . فأجبته يا مولاي : اذا انتظرتم سموكم خمس دقائق فانتى يا مولاي قد انتظرت ثلاث ساعات . وأظن أنه لا يضيف عن سموكم أن الفرق بين منزلتكم السامية ومنزلتى المانية لا يزيد عن نسبة الفرق بين مدة انتظاركم ومدة انتظارى فلا يفضى سموكم اذن انتظاركم هذه المدة الوجيزة لاننى قد انتظرت فعلا ما تساويه هذه المدة ثلاثين مرة . فتبسم ثم أخذ يعنفنى على تعريضى أثناء دفاعى عن على شلى بالخاصة الخديوية التى لا أزال مستشارها ومستشار الدواوين الأخرى . فأجبته بأنى كلفت بالدفاع عن

---

« نهاية القرن التاسع عشر فأسر جريدة المؤيد بالتعاون مع الشيخ ماضى الى أن تولى هذا الأخير فاستقل الشيخ على يوسف بالمؤيد هياهر السيد السادات لى ينال السجادة الثولائية . انشأ حزب الإصلاح . وكان من أشد المقربين للخديو عباس الثانى . اختلف كثيرا مع الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل ومحمد فريد . وقد وقع الشيخ على يوسف فى حرب مكشوفة مع الحزب الوطنى ، وتكونت جمعية سرية من بين أعضائها اسماعيل فرج ، وكانت تضع فى اعتبارها اغتيال الشيخ على يوسف ، مما دعا للشكوى لمجلس الوزراء من أنه مهدد بالقتل وأن حياته فى خطر . كذلك نازلت « اللواء » « المؤيد » الهجوم فطمت على شيخ « المؤيد » بردا على الطعن على الحزب الوطنى وقائمه .

انظر ابراهيم مصطفى الولى : مفاخر الاجيال فى سير أعظم الرجال ، ص ١٠١ .

١٠٢ . وايضا : د . عصام شفاء الدين : الحزب الوطنى والنضال العربى ، ص ٨٣ ، ١٠٣ ، ١٢٠ .

(١٩٢) والجدير بالذكر انه فى أعقاب استقالة الأخير حسين كامل من رئاسة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية صدر الأمر الخديوى فى ٧ مارس ١٩١٠ بتعيين محمود فهمى باشا بدلا منه . فكان آخر رئيس لهاتين الهيئتين .

عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد رمز الانحلال والتضحية ، ص ١٤٣ .

هنا المتهم نصرت مسئولاً عن إيذاء كل وجه وكل طرف يوصل الى برائته ولو جر ذلك الى اخراج مركز غيره ، واني للمخوف بأن دفاعي عن هذا المأمور أنتج الحكم ببراءته ، وهذا كان كل ما يهمني سواء وافق ذلك مصلحة الخاصة أو لم يوافقها .

محمود باشا صدقني تدخل في الموضوع أيضا وقال للخديو اني وان لم أكن من رجال القانون ، ولكن أصدقائي من رجال القضاء بالمحاكم الأهلية المختلطة مجمعون على أن الدفاع الذي أداه الهلباوي بك نى هذه القضية ليس مما يشرفه فقط بل هو يشرف المحاماة المصرية .

هذا الدفاع من المحافظ زادني اقديما على أن أطلب من الخديو في الحال دفع أتعابى .

طلبت هذا في القطار لأنى كنت مضطرا الى النزول الى المدينة حيث كنت مدعوا للغداء عنده سعادة أمين باشا يحيى . وأذكر أنه بعد يومين أو ثلاثة وصلتني مبلغ الأتعاب كاملا .

ان جرأتى في الدفاع عن المأمور في هذه القضية كنت اعتقد أنها لا تحل محل الرضا من الخديو لأنها أدخلت الى حده ما في التهمة ادارة خاصة مع أن غضب الخديو قد يضرني شخصيا سيما في الوظائف التي كنت أشغلها بديوان الأوقاف وبخاصته وبأوقافه . ولكن ذلك كان شأني في كل قضية ، قبلت الدفاع فيها .

### ★★★

ومن القضايا التي عرضني فيها الواجب لتفضيحات كثيرة قضية الخواجة ابراهيم عنصره المتهم بسرقة أججار الزبرجد من جزيرة الزبرجد إحدى جزر البحر الأحمر الواقعة على مقربة من خليج سيناء والتي هي من الأملاك المصرية ، وقد وجهت هذه التهمة بناء على طلب الخاصة الخديوية لزعمها أن ملكية المعادن بهذه الجزيرة حق خالص لها بترخيص من وزارة المالية .

وقد كان الجناب الخديو شديد الاهتمام بهذه القضية ، فانتدب لتحقيقها المرحوم محمد سعيد باشا (٩٣) الذي كان رئيسا للنياحة في ذلك

---

(٩٣) محمد سعيد باشا ( ١٨٦٤-١٩٢٨ ) : درس الحقوق ونجح في القانون . التحق وسنة ١٩ عاما بخدمة النيابة أمام المحاكم المختلطة ثم نقل الى النيابة الأهلية في عام ١٨٨٩ فتولى رئاسة نيابة الاسكندرية الأهلية ، وفي عام ١٨٩٥ نقل الى لجنة المراقبة القضائية بوظيفة مفتش حتى عام ١٩٠٥ ، اذ عين مستشارا في محكمة الاستئناف الأهلية ، وفي نوفمبر ١٩٠٨ عين نائبا للمدلية حتى اغتيال بطرس خالي رئيس النظار =

الوقت ، وقام مساعده بالتحقيق بأكمله ، وكثيرا ما كان ينتقل الى السويس لاستيفائه .

وكلت عن المتهم ، وبينما كنت مسافرا ذات مرة بصحبة سعادة رئيس النيابة الى السويس اذا صادفنا في طريقنا بين الاسماعيلية والسويس سمو الخديو في قطاره الخاص ، وعندما رأنا سمويا خاطب رئيس النيابة مازحا : أحذرك من الهلباوى فاحتط لنفسك حتى لا يفتك بك .

كان القاضى فى هذه القضية المرحوم ديمترى بك ميخائيل ، وكانت منظورة أمام جلسة الجنت بمحكمة السويس . وقد كانت مرافعتى فيها هى أول مرافعتى فى مدينة السويس حتى الآن . وقد كان أساس دفاعى فى القضية ، ان الخاصة لا شأن لها فى رفع هذه الدعوى ، لانها لم تأخذ من الحكومة امتيازا يعطيها الحق فى استخراج الزبرجد من تلك الجزيرة وكل ما وجد بالأوراق أنها عرضت على المالية طلب الترخيص لها فى التنقيب فى الجزيرة ، حتى اذا وجبت بها أحجارا كريمة رفعت الأمر الى المالية لتطلب امتيازا فيها . وقد صرحت المالية بهذا ولم تعقبه بالترخيص فى اعطاء امتياز لها .

كان دفاعى فى هذه النقطة شديدا ومحل استنكار من رجال الخاصة الخديوية مع أنه كان مدعما بالمستندات والحجج الرسمية .

---

= سجل محلى فى منصبه فى ٢٢ فبراير ١٩١٠ . يملون فى البداية مع الحزب الوطنى . فى تأسيس جريدة « العلم » فى ٧ مارس ١٩١٠ ولكنه سرعان ما انقلب على الحزب وكان يد الاحتلال فى التكتيل به . قام باستبدال جمعية العمومية ومجلس شيوخ القوانين بالجمعية التشريعية فى سنة ١٩١٣ ، كما جعل ديوان الأوقاف ومصلحة الزراعة نظارتين . كان من أكبر أنصار الخديو عباس الا انهما اختلفا فى النهاية مما دعا الأخير لاقالته فى أبريل ١٩١٤ .

تولى رئاسة الوزارة للمرة الثانية فى ٢١ مايو ١٩١٩ فى أعقاب الثورة وجرى عدة محاولات لاعتقاله . وباشتداد ساعد الحركة الوطنية ومقاطعتها للجنة ملنر اضطر للاستقالة فى نوفمبر من نفس العام . اشترك فى وزارة سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ فاختير وزيرا للمعارف حتى استقالة الوزارة فى أعقاب اقتتال السردار . وفى ١٩٢٦ اعتزل السياسة وظل على عزله الى ان أصيب بالمرض الذى أدى الى وفاته فى يونيو ١٩٢٨ .

ابراهيم مصطفى الوائلى : مفكر الاجيال فى سير اعظم الرجال ، ص ١٥٤-١٥٧ .  
وحول مبارك الحزب الوطنى مع محمد سعيد انظر : د . عصام شفيق الدين : الحزب الوطنى والتفصال السرى ، ص ١٥٤ وما بعدها . ص ٢٢٩ .

ذهبت القضية الى محكمة الجنج الاستثنائية بالزقازيق ، وكان رئيسها سعادة محمد صدقي باشا ( الذى كان عضوا فى مجلس الشيوخ ) وكررت فى دفاعى أمام هذه المحكمة حججى السابقة طاعنا فى دعوى الخاصة الحدودية ، ثم قلت فى مرافعتى : لو وجد مبلد لأموال الدولة بالتصرف فى الحجارة الكريمة الموجودة فى جزيرة الزبرجد فانما المسئول عن تبديدها ليس هو المتهم إبراهيم عنصرة ، بل الخاصة الخديوية .

عندما وصلت فى دفاعى الى هذه النقطة لقت سعادة رئيس الجلسة نظرى الى ما فى ذلك من التبعات الخطيرة على شخصى ، فاجبته على الفور : نعم أدرك تمام الادراك هذه التبعات وأشرف باحتمالها وأقبل عن طيب خاطر النتائج التى تترتب عليها .

حكم فى القضية ابتدائيا واستثنائيا بادانة المتهم ، ولكن الحكم الاستثنائى تضمن أسبابا كثيرة من دفاعى حتى أوشك أن ينص صراحة على أن الخاصة الخديوية لا تملك فى الجزيرة حق استخراج المعادن منها ، ولذلك تلطفت فى العقوبة الى الحد الأدنى الممكن قانونا .

عائبنى سمو الخديو فى ليلة من ليالى تشريفات رمضان على اللهجة التى استعملتها فى تلك القضية ، فاجبته بأنى تعودت من سموه احترام حرية الدفاع ، ومبدأ استقلالى فى عمل الخاص عن أعمال فى الوظائف التابعة لسموه .

### تعلم اللغة الفرنسية والسفر الى أوروبا :

بدأت فى سنة ١٨٩٣ أتعلم اللغة الفرنسية . ذلك لأننى فى الواقع كرهت الإقامة فى هذا الوطن الذى كتب عليه أن يقع تحت نير الاحتلال الانجليزى ، والذى أصبحت أرى الانجليز يتدخلون فى شئوننا صغيرها وكبيرها ، وصممت على الهجرة الى بلد آخر متى سنحت لى الفرصة .

كان أول من علمنى هذه اللغة هو المرحوم عبد الفتى بك شاكر الذى كان فى ذلك الوقت مترجما فى الوقائع المصرية ، ومع أن اشتغالى بالقضايا الجنائية كان يقضى على بالتغيب عن القاهرة أحيانا كثيرة ، فأننى كنت مداوما على دراستى مقبلا عليها بأدلا جهدى ما أمكن فى سبيل اللام بهذه اللغة .

وفى صيف سنة ١٨٩٥ سافرت لأول مرة الى أوروبا ، لأتمكن من التكلم بهذه اللغة والكتابة بها ، وقد كان رفيقى ومرشدى فى هذه السفرة

الأولى المرحوم اسماعيل بك الشيمي (٩٤) الذي كان قاضياً في ذلك الوقت  
بحكمة الاسكندرية المختلطة ، وأخذت معي كتاب توصية من المرحوم  
لطيف باشا سليم والد فؤاد بك لسيدة فرنسية كان تعرف بها من قبل ،  
ونزل في دارها ، وهي تسكن في حي الطلبة المعروف بالحي اللاتيني .

انقطعتم عن المصريين ثلاثا يشغلني الحديث معهم باللغة العربية عن  
الغرض الذي حضرت من أجله . وبعد نحو الأربعين يوماً شعرت بالهم من  
حرمانى من الاختلاط بالمصريين وضعفت نفسى عن المقاومة ، فلما اختلطت  
ببعضهم ضعفت في تمرينى ، فلم أجده وسيلة سوى باريس والسفر الى  
جنيف ، وسكنت في ضاحية من ضواحيها وبقيت شهرين أو أكثر .

وفي سنة ١٨٩٦ الى أواخر أكتوبر من السنة المذكورة . وقبل مغرى  
الى أوروبا كتبت بطلب اقسالتى من الوظائف التي كانت لى فى الأوقاف  
العمومية والخاصة وأوقاف الخديو الخصوصية . فكتب الى بعدم قبول  
ذلك ، واعتبرونى فى أجازة مدة سفرى ولو انها زادت عن الخمسة أشهر،  
وذلك لما كان بينى وبين المرحومين فيضى باشا مدير الأوقاف ومحمد باشا  
سرور وكيل الأوقاف ومحمود باشا فهمى مدير الخاصة من الصداقة  
المتينة .

(٩٤) اسماعيل بك الشيمي : من أقطاب الحزب الوطنى فكان من بين عشرة أعضاء  
اختيروا من المؤتمر الوطنى للحزب فى ديسمبر ١٩٠٨ لتسجيل الحزب كما كان  
محامياً فى العديد من القضايا السياسية التى اتهم فيها بعض الوطنيين من الحزب ، فترافع  
عن الشيخ عبد العزيز جاويش فى أكثر من قضية « الأولى : فى قضية الكاملين يوليه  
١١٠٨ التى هاجم فيها الشيخ جاويش السياسة البريطانية فى السودان ، والثانية حيثما  
اتهم بالطنن فى حق بطرس غالى لرئاسة المحكمة المخصوصة فى ذكرى دنشواى ( يونية  
١٩٠٩ ) كما اشترك فى الدفاع عن شركاء الوردانى فى قضية اغتيال بطرس غالى . ويذكر  
عنه الراقى أن مقالاته بالفرنسية كانت على درجة عالية من البلاغة وأنه حزن شخصياً  
على ترجمتها للعربية حتى يحاول الحفاظ على بلاغتها الأصلية . أصدر جريدة البلاغ  
المصرى فى يولية ١٩٠٠ واستمرت حتى أغلقها رئيس النظار محمد سعيد عام ١٩١١  
لشدتها فى مهاجمة الانجليز والخبير ، كما كتب فى جريدته اللواء «هاجم بطرس غالى  
بشدة متوقفاً إياه بأن الآلة ستفنى على سياسته »

جريدة اللواء ٢٩ أغسطس ١٩٠٩ : تجلدى أيتها الأمة المصرية ( )

وانظر : عبد الرحمن الراقى : معهد فريد رمز الاخلاص والتضحية : صفحات ٨٨ ،  
١٠٥ ، ٤٢٠ ، وأوراق محمد فريد - المجلد الأول : مذكراتى بعد الهجرة ، ص ١٢٧  
هامش ٤ .

الهلباوى - ١٢٩

## أزمة بين الشيخ على يوسف وكنتشنر :

اتهم في ذلك الوقت المرحوم الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد فى قضية جنائية بأنه تواطأ مع عامل من عمال التلغراف المصرى يسمى توفيق كرلس أفندى على سرقة تلغراف صادر من اللورد كنتشنر الذى كان قائدا للجيش المصرى فى إحدى معارك دنقلة الى سردار الجيش المصرى ، وكان هذا التلغراف متضمنا لوقائع عسكرية ونشره الشيخ على يوسف فى جريدته (٩٥) \*

رفعت هذه القضية على المتهمين سالفى الذكر بناء على طلب اللورد كنتشنر وقد أخذت دورا فى غاية الأهمية فى الدوائر المصرية والانجليزية .  
جاءنى رسول خاص الى جنيف يحمل لى رسالة من شخص لا أستطيع مخالفتة ، وطلب منى العودة الى مصر لأتولى الدفاع عن الشيخ على يوسف فى هذه القضية الوطنية فعدت سرىما الى الوطن مع عائلتى \*

ومع انى المنتخب للدفاع عن المؤيد وصاحبه ، الا أن أولى الشأن انتخابونى فى هذه المرة ، كما انتخابونى فى قضية المنشاوى من قبل للدفاع عن توفيق كرلس عامل التلغراف ، وانتخب الحسينى (٩٦) بك للدفاع عن الشيخ على يوسف \*

كانت الجلسة بمحكمة عابدين من الجلسات التاريخية التى ازدحمت فيها الجماهير حتى ان بعض قاصدى الجلسة دفع لدخوله اجرا يتراوح بين نصف الجنيه والجنيهين للشخص الواحد \*

كانت منصة القاضى مشغولة عن يمينه وشماله بكثير من رجال القضاء ورجال النيابة ، وكان من بينهم صاحب الدولة المرحوم عبد الحالى باشا ثروت مندوبا بصفة رسمية من المستشار القضائى (٩٧) \*

استعرضت فى مرافعتى تصرفات النيابة ومافرط منها من انتهاك حرمات المساكين وتوجيه أسئلة عرضت للشبه والمظان السيئة كتصرفها مع والدة وشقيقة توفيق كرلس وعند شرح هذه التصرفات قوى عطف الجمهور على المتهمين حتى سألت دموعهم من شدة التأثير بل لم يستطع القاضى نفسه اخفاء دموعه أيضا ، ولما نظفت المحكمة ببراءة الشيخ على

(٩٥) جريدة المؤيد ١٨٩٦/٧/٢٨ «أحوال الجيش المصرى فى الحدود» \*

(٩٦) أحمد بك الحسينى المحامى من الرعيل الأول للمحاميين \*

(٩٧) محمود خيرت بك القاضى وقد صدر قرار بنقله الى محكمة مصر الابتدائية بعد صدور الحكم بدعوى أن نظام الجلسة لم يكن محفوظا \*



يوسف والحكم بثلاثة شهور على عامل التلغراف علا صياح الناس وهتافهم لاستقلال القضاء وعدل القضاء (٩٨) .

المرحوم محمد بك فريد رئيس الحزب الوطنى الذى كان وقتئذ من وكلاء النيابة العمومية بمحكمة الاستئناف ، وكان من أكبر الزملاء والأصدقاء المخلصين لثروت باشا ، لم يتمالك نفسه من اظهار سروره بهذا الحكم ، ونطق بكلمات أمام مندوب المستشار عدت ماسة بالمستشار ، وقد بلغت له لأنها سمعت من كثيرين من الحاضرين ، ولهذه الحادثة قرر المستشار القضائى نقل المرحوم فريد بك الى رئاسة نيابة بنى سويف ، فعدها انتقاما منه لا نقلا تقتضيه المصلحة ، ورفض قبول النقل واستقال من وظيفته . وهذا كان آخر عهد بهضمة الحكومة (٩٩) .

استأنفت النيابة حكم البراءة ، كما استأنفت توفيق كركس حكم العقوبة ، وترافعا أمام محكمة الاستئناف ، وكانت الجلسة برئاسة حضرة صاحب السعادة على باشا ذو الفقار (١٠٠) وبعضوية المستشارين المستر كمرون الانجليزى ، ويوسف بك شوقى وأجل الحكم الى ما بعد المداولة ، وكان الجمهور الذى حضر للنظر فيما يتم فى القضية يملا ساحات المحكمة الداخلية ويحيط بجوانبها من كل جهة ، طالت المداولة على غير العادة عدة ساعات وخرجت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائى ، والمستر كمرون عند النطق بالحكم لم يستطع إخفاء غضبه حتى تبين كل انسان فى وجهه أنه لم يكن موافقا على حكم البراءة ، ولم يمض يوما او يومان حتى عرف مدار بينه وبين زميليه فى غرفة المداولة . اتهما بأنه اذا حكما ببراءة الشيخ على يوسف

(٩٨) صدر الحكم فى القضية يوم ١٩/١١/١٨٩٦ .

(٩٩) ذال محمد فريد شهادة الحقوق من مدرسة الادارة فى مايو ١٨٨٧ ، ثم عين فى نفس العام . ووظيفة مترجم بقلم قضايا الدائرة المدنية ، وفى ١٤ يونية ١٨٨٨ رقى وكلا لهذا اللقب ، ثم رئيسا له فى ١٨٩١ . ونال الرتبة الثانية البكوية فى أغسطس من نفس العام . ثم انتقل الى النيابة العمومية بوظيفة مساعد نيابة الى أن رقى وكلا لانيابة فى ١٨٩٣ . وفى مايو ١٨٩٥ نال وكلا بنيابة الاستئناف الى أن تقدم باستقالته فى ١٨٩٦/١١/٢٢ احتجاجا على نقله الى حفاة التابعة لبنى سويف لما ارتأه من أن ذلك القرار فيه مساس باستقلال القضاء ، وأن فيه أمانة لشخصه .

عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ، من ١٨٩٨-٢٩ .

(١٠٠) على باشا ذو الفقار : ذال رئيسا لمحكمة جنائيات مصر ، حتى عين محافظا لمصر قبيل الحرب العالمية الاولى ، والجدير بالذكر أنه قام بإبلاغ مدام دى روشبرون بعزم الحكومة المصرية على رفع دعوى ضد محمد فريد بسبب كتاباته فى أوروبا حتى يحكم عليه غاييا ويحرم من العودة الى مصر .

أوراق محمد فريد : المجلد الاول ، مذكراتى بعد الهجرة ، من ١٩٠٦ .

لتوصيات جاءتهما على يد المرحوم محمود باشا شكرى رئيس الديوان التركى يومئذ بالمعية السنية ، وحذرهما من نتائج اصرارهما على هذا الرأى ، فلم يرهيبهما هذا الوعيد ونطقا بحكم البراءة (١٠١) . وقد تحققت هذه الاشاعة ونفذ هذا الرعيد لما طلب كرومر من المرحوم مصطفى باشا فهمى رئيس الوزارة (١٠٢) فى ذلك الوقت أربعة مستشارين جدد من الانجليز ، محتجبا بأن العدد الموجود منهم فى الاستئناف غير كاف لضمان العدالة واستقلال القضاء (١٠٣) .

(١٠١) يؤكد محمد فريد أن القاضى الانجليزى احتد على القاضيين الوطنيين ، واتهمهما بأنهما حضرا الحكم قبل الجلسة بايعاز من الخديو واشتد الخلاف حتى امتنع الانكليز عن حضور تلاوة الحكم ولولا حضور يليغ باشا رئيس الاستئناف لظهر الأمر فى يومها لكنه وفق بينهم واقتنع الانجليزى بضرورة الاتصياح للأغلبية فخرج وحضر التلاوة رغم أنه ... » .

مذكرات محمد فريد : القسم الأول ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(١٠٢) مصطفى باشا فهمى : ( ١٨٤٠ - ١٩١٤ ) :

ولد فى كريت وهو سجل حسين القندى البيكاش التركى الأصل ، التحق بمدرسة القلعة الحربية فى عام ١٢٧١هـ ( ١٨٥٢م ) ، ونال رتبة جاويش فى العام التالى ثم تدرج فى سلم الترقية الى رتبة الشباطم من عام ١٢٧٦ هـ ( ١٨٥٨ م ) حتى بلغ رتبة فريق حينما كان وكيلًا لإدارة الاقاليم السودانية . عين محافظا لمصر ثم قتال السويس ثم مديرا للمعروفية . وفى ابريل ١٨٧٨ تولى محافظة الاسكندرية وفى خلال ثقلاته بين ادارات تلك المحافظات ظل على صلة قوية بالخديوية المصرية فكان تشريفاتى خديو . ثم ناظرا للدائرة السنية ، وناظرا للدائرة الخاصة . وابتداء من يوليو ١٨٧٩ أخذ يتقلب فى عدة مناصب وزارية فنراه قد تولى نظارة الاشغال العمومية ثم نظارة الخارجية ثم نظارة المالية ثم نظارة الداخلية ثم نظارة الحربية الى أن تولى فى مايو ١٨٩١ رئاسة مجلس النظار حتى قدم استقالته فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ فامضى بذلك فى الخدمة حوالي ٤٧ عاما . ويعد احد قلاة اعران الاحتلال البريطانى فى مصر . أعقب ثلاث اناث اقرن بكل من سعد زغلول والدكتور محمود صدقى باشا واسماعيل سركك باشا . تولى فى ١٢ سبتمبر ١٩١٤ .

انظر : ملف خدمة مصطفى فهمى بدار المحفوظات العمومية بالقلعة تحت رقم ٢٧٤٧١ محفوظة رقم ١٢٥٩ - عين ١ كولا ب ٦٢ .

وانظر ايضا : الياس زاخوره : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم اكابر الرجال بمصر ج ١ ، ص ٨٠ .

(١٠٣) لم يتحرر اللهبواوى الدقة فى عدد قضاة الاستئناف الانجليز اذ كانوا ثلاثة فقط ، بينما عين قاض واحد بمحكمة مصر الابتدائية ، فلقد صدر امر عال من خديو مصر بتاريخ ١٨٩٧/١/١٣ بتعيين كل من اناور كورغلان والمسيو هريوت ويلسون هالتون والمسيو شارل رويل قضاة بمحكمة استئناف مصر الاهلية بينما عين المسيو بىرى اليستون قاضيا بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية فى ١٨٩٧/١/١٥ .

قدمت وزارة الحفائية هذا المشروع الى مجلس الوزراء ، واتصل خبره بصاحب المؤيد وأصدقائه من الوطنيين الاحرار أمثال لطيف باشا سليم ، وحسن باشا عبد الرازق ، والدكتور علوى باشا (١٠٤) ، والأستاذ المفتى الشيخ محمد عبيد ، وكثير اجتماعهم وتداولهم فى الامر ، وأخيرا تقرر بينهم أن أكون أنا والشيخ على يوسف رسولين من قبلهم عند الجناح الخديو لئرجوه أن يؤجل اصدار المرسوم بتعيين أولئك المستشارين الأربعة ولو أسبوعين اثنين حتى يعقد مجلس شورى القوانين فى الشهر القادم فتوسل لى أعضائه بذهاب فريق منهم الى اللورد كرومر لاقناعه بأن التدخل الى هذا الحد فى القضاء الأهل يحوله من أهل الى قضاء مختلط ، ويثير فى نفوس الخاصة ، وبالأخص الطبقات الراقية المتعلمة شكوكا وسوء ظن فى نوايا الانجليز نحو مصر والمصريين .

قمت أنا وزميلي بهذه المأمورية ، وعرضناها بفاية البيان فى ذات الجناح العالى الخديو ، ولكن بعد يوم أو يومين رأينا مرسوما بتعيين المستشارين الأربعة أمضى ونشر بالجريدة الرسمية ، مع أننا كنا خرجنا من لدن الخديو على اعتقاد أن هذا المشروع ان لم يرفض فسيؤجل على الأقل أسبوعين أو ثلاثة .

استغربنا فى هذه المفاجأة وسعينا فى معرفة أسبابها ، فذهب فريق منا الى مصطفى فهمى باشا يسأله كيف لم يقبل طلب الخديو تأجيل هذا المشروع ، وفريق آخر الى عطوفة بطرس غالى وزير الخارجية يومئذ للسبب عينه ، فتبيننا من هنا وهناك أن مشروع هذا المرسوم لم يصادف أى اعتراض لا من الوزراء ولا من صاحب السمو الخديو .

إنهزم مشروع هجرته بسبب هذه القضية ، فعلمت الى مزاوله عمل كما كنت من قبل .



---

انظر : الوقائع المصرية نمرة ٧ فى ١١٦/١/١٨٩٧ ، والسنة ٦٦ ، ونمرة ١١ ، وفى ١٨٩٧/١/٢٥ .

(١٠٤) محمد علوى باشا : عضو معين فى مجلس شورى القوانين ، وقد عين فى ١٩ يناير ١٩٠٧ بدلا من محمد صدقى باشا الذى فصل من وظيفته لمرمحه .

مذكرات سعد زغلول ج ١ ، ص ١٨٨ .

## قضايا تستحق الذكر :

ومن القضايا التي تستحق الذكر قضية محمد رفاعه بك الذي اتهم بتزوير أوراق على عمه على بك رفاعه لمصلحة زوجته ، وقد دخل في التهمة معه مدير جرجا حسن بك واصف وقاضى الاقليم الشرعى والشهود الذين وقعوا على الوثيقة المزورة .

كنا عدة محامين أمام محكمة جنايات أسيوط في هذه القضية ، ومحامى المدعى المدنى كان مرقس بك فهمى ، أما حسن بك واصف فقد وكل عنه الاستاذين عيد العزيز باشا فهمى (١٠٥) ، واسكندر بك عمون ، وحضرة القاضى الشرعى وكل عنه محمده بك صادق الذى كان قبلا من رؤساء النيابة فى المحاكم الأهلية ، وقد وكلت أنا عن محمده بك رفاعه . لما قرأت هذه القضية تبينت فيها مخرجا لموكل ، وهو أن أشير عليه بأن تتنازل زوجته عن العقد المطعون فيه بالتزوير ، لأن هذا التنازل إذا وقع منها لهما أو إبيها يكون له أثر كبير فى الحكم بالبراءة ولا يمكن أن

(١٠٥) عبد العزيز فهمى باشا : ولد بفاحية كفر المصلحة شبين الكوم عام ١٨٧٢ .. تخرج من مدرسة الحقوق سنة ١٨٩٠ فعين معاونًا للإدارة بمديرية البحلية ثم انتقل إلى السلك القضائى لفتحى فيه خمس سنوات ثم اختير محاميا لوزارة الأوقاف . وبعد ذلك استقال وانتخب مكرها للمحاماة . صار من كبار المحامين ووقف فى صف الدفاع عن الوطنيين لا سيما رجال الحزب الوطنى ، فاشترك فى الطاع عن شركاء الوردانى فى قضية اغتيال بطرس غالى ، كما قام بالدفاع عن محمد فريد حينما أرادت الحكومة اقامة الدعوة العمومية عليه للمرة الثانية فى أبريل ١٩١٢ بتهمة التحريض على كراهية الحكومة . انتخب نقيبا للمحامين فى عام ١٩١٢ وظل كذلك حتى عام ١٩١٥ ، كما انتخب عضوا بالجمعية التشريعية عام ١٩١٤ ، كان من السابقين الأولين للحركة الوطنية وممن وطأوا الأساس الأول للوفد المصرى ، فكان أحد الثلاثة الذين ذموا يوم ١٢ نوفمبر ١٩١٨ ، للمطالبة باستقلال مصر ، فصار عضوا بالوفد منذ تأسيسه حتى انفصاله فى عام ١٩٢١ . وفى أواخر عام ١٩٢٤ تولى رئاسة حزب الأحرار الدستوريين بعد استقالة عدلى يكن . اختير وزيرا للحقانية فى ١٩٢٥ حتى كانت مسألة الشيخ على عبد العزيز القاضى الشرعى صاحب كتاب « الإسلام وأصول الحكم » فوقف عبد العزيز فهمى ضد اتجاه الحكومة لاتقالة الشيخ من منصبه مما كان موضع سخطها فأخرجته من الوزارة . اعتزل السياسة وعاد إلى المحاماة حتى اختير رئيسا لحكمة استئناف مصر ، ثم استقال احتراماً لهيئة القضاء عندما وجه أحد النواب سؤالاً عن راتبه إذ كان يتقاضى راتب وزير . ولكنه فى منتصف عام ١٩٢٠ شغل هذا المنصب مرة أخرى بناء على أمر ملكى . وفى مايو ١٩٢١ أصبح أول رئيس لحكمة النقض . أصيل إلى الحاشى فى يناير ١٩٢٦ ، ثم اختير وزيرا للدولة فى ديسمبر ١٩٢٧ حتى أبريل ١٩٢٨ .

اختاره حزب الأحرار رئيسا له بعد وفاة محمد محمود سنة ١٩٤٠ كما عين عضوا فى مجلس الشيوخ .

أحمد فتحى المازنى : القضاة والمحافظون ، ص ٦٤ .

يفسر انه اعتراف بالتزوير ، ان الأقرب الى تأويله أن البنت عز عليها أن تبقى مخاصمة لأبيها في عقد ولو كان صحيحا ، لأنه كان بغير عوض ، فحرصا على مرضاة والدها قبلت التنازل عنه وذلك يكون صلحا شريفا ، يهدم كل مسئولية جنائية ومدنية . فأبى موكل على العمل بهذه النصيحة ، فآخذت عليه ورقة يعترف فيها بأني قدمت هذه النصيحة وهو لم يقبل الأخذ بها . ومن ذلك الوقت ضعفت غيرتي وتحمسي في الدفاع عنه ، وذهبت الى أسبوط لأزدي واجب المهنة فقط ، وقد رغب الأستاذ الشيخ على بوصفه مرافقتي الى أسبوط ، ليتسنى له نشر المرافعة في جريدته وذلك ، أولا : لأنه كان صديقا لمتهم لقرب عشتريهما فالتهم من ملهطا والشيخ على يوسف من قرية قريبة منها تدعى صدفة ، وثانيا : لأنه كان من مصلحة جريدته نشر المرافعات في القضايا المهمة .

لما بدأت المحاكمة وجاء المحامي الأول عن القاضى الشرعى الذى كان متهما بأنه الفاعل الأصل ، واتجهت مرافعته فى سبيل لم ينل الرضا الكافى من الجمهور ، أشفقت على القاضى الشرعى من حظه العائر ، وطلبت أن أتكلم قبل دورى وأحسست بإحساس مملوء بالعطف والشفقة على جميع المتهمين . وقد زاد تحمسي هذا انى كنت فى ذلك الوقت مع الأستاذ مرقس فهمى بك وكيل المدعين بالحق المدنى فى حالة جفاء ، فتلاقى عند الشفقة على المتهمين بشعور الرغبة فى اظهار عيب الدفاع عن المدعى بالحق المدنى وشعور النزوع الى التغلب على الجالس على كرسي النيابة ، وقد كان من أبلغ رجال النيابة وأحسنهم أسلوبا وهو المرحوم على باشا أبوالفتوح (١٠٦)، انصهرت فى نفسى هذه العواطف جميعا فاشتعلت حماسا ، واندفعت أترافع عن المتهمين ، حتى استطعت أن أزيل الأثر الأول الذى خلقه دفاع المدعى بالحق المدنى ، ونقضت كل أساس بنى عليه هذا الدفاع .

وفقت كل التوفيق فى دفاعى فى هذه القضية . ومن حسن الحظ أن عبد العزيز باشا فهمى وبقية المحامين الذين جاؤوا بعدى ساروا على نهجى وعلى القواعد التى وضعتها فى هدم أساس الاتهام ، وكان أكبر تاج توج به الدفاع أن محكمة الجنايات تحت رئاسة مخيد باشا صالح ،

(١٠٦) على باشا أبوالفتوح ( ١٨٧٢ - ١٩١٢ ) نجل أحمد أبوالفتوح العربى الأصل ولد بمدينة بلقاس وتلقى تعليمه فيها ثم التحق بكلية موتيليه بفرنسا ونال شهادة الحقوق منها وعاد الى مصر ، وعين مساعدا بالنيابة فى ملهطا ثم صار يترقى الى أن عين سنة ١٩٠٨ رئيس الاستئناف ، ثم عميدا لرجاء سنة ١٩٠٩ ثم وكيلًا لوزارة المعارف له عدة مؤلفات من بينها الاقتصاد السياسى ، والمذهب الاجتماعى فى التشريع الجنائى . انظر : زكى مجاهد : الاعلام الشرقي ، ج ٣ ، ص ٤٥ .

وعضوية الأستاذ عبد العزيز بك محمد وعضو آخر ، فحكمت ببراءة جميع المتهمين .

استأنفت النيابة الحكم وجاء المحامون عن حسن بك واصف : يرجونني في العدول عن الطريقة التي اتخذتها أمام محكمة أول درجة ، لأن الحكم الذي قضى بالبراءة استند عليها ، وأخذ باللائمة على المدير ، لأنه اشترك في عمل لم يكن من اللائق أن يتدخل فيه .

خشى حسن بك واصف ومحاموه أن يحكم البراءة هذا اذا تأيد بهذه الأسباب لا يعفيه من المسؤولية التأديبية ، أو على الأقل يكون عقبة في سبيل عودته الى وظيفته وقد كان موقوفا بسبب هذه القضية ، وقد انضم اليهم في هذا الطلب موكل نفسه . فإمام هذه الطلبات لم أجد بدا من ترك الدفاع محكمة الاستئناف لزملائي وأنا أتكلم آخرهم بما يخالف منهجهم . كانت الجلسة تحت رئاسة فخر القضاة في ذلك العهد المرحوم قاسم بك أمين (١٠٧) ، وكان من سوء حظ المتهمين أن هذه الطريقة في الدفاع لم تنل قبولا من المحكمة ، لذلك واستنادا على ما في الأوراق حكمت بإلغاء الحكم الابتدائي وحبس جميع المتهمين لمدة مختلفة .

ومن القضايا التي نالت شهرة في وقتها قضية النيابة التي رفعت على الشيخ علي يوسف صاحب جريدة الميزان وحسن بك حمادة المحامي الشرعي وصاحب مجلة قضائية ، إذ اتهم الثلاثة بأنهم طبعوا كتابا كله قذف وعيب في حق الشيخ أبي الهادي (١٠٨) الذي كان مستشارا دينيا بل وسياسيا للسلطان عبد الحميد .

(١٠٧) قاسم بك أمين ( ١٨٦٥ - ١٩٠٨ ) : من أصل كردي ، فكان أبوه أمين بك ابن أمير من أمراء الأكراد ، جاء الى مصر على عهد اسماعيل ، وانتظم في الجيش المصري ، ورقى الى رتبة أميرالاي . أرسل قاسم أمين في بعثة حكومية الى أوروبا لدرس الحقوق في فرنسا ، وعاد الى مصر عام ١٨٨٥ فعين نائبا للمنتخب العمومي في محكمة مصر المختطة ثم صار مستشارا في الاستئناف ، اشتهر بدفاعه عن قضية المرأة حين ألفت كتاب « تحرير المرأة » كما كان من المشتغلين بالدعوة الى انشاء الجامعة المصرية ، ومن مؤسسي الجمعية الخيرية الإسلامية .

إبراهيم مصطفى اللواتي : مخاض الأجيال في سير أعظم الرجال ط الثانية ١٩٢٤ ، ص ١٠٠ .

(١٠٨) الشيخ أبو الهادي الصيادي سوري من حلب ، عين مستشارا للمسلطان عبد الحميد ونظرا لأنه كان عدوا للحركة الإصلاحية في الدولة العثمانية فقد نكده عبد الله النديم في كتابه الصامير وكان قد خصصه لهذا الغرض .

أوراق محمد فريد المجلد الأول مذكراتي بعد الهجرة ، ص ١٢٥ .

توليت الدفاع في هذه القضية أنا والحسيني أيضا ، وقد اختار لنفسه أن يكون عن الشيخ علي يوسف وترك لي الدفاع عن حسن بك حمادة .

ترافعنا أمام محكمة اول درجة وأخذنا الحكم بالبراءة . وأمام محكمة الاستئناف رأينا القضية تنتقل من الدائرة التي كانت مخصصة لها الى دائرة المرحوم محمد باشا مجدى (١٠٩) ، وكان معروفا عن هذه الدائرة أنها تميل الى الادانة ، حتى سميت عند المحامين بدائرة النيابة وقل أن تعرض فيها قضية محكوم فيها بالبراءة ويتايد الحكم ، فكتبت مذكرة وطعتها وكانت مقدمتها الأولى الطعن على تصرف النائب العمومي والتدخل في نزاع هذه القضية من الدائرة التي كانت فيها الى دائرة المرحوم مجدى باشا .

لما اطلع المرحوم أحمد بك الحسيني على هذه المذكرة لم يقبل الاشتراك في تحمل مسئوليتها ، وتخلي عن الدفاع في القضية في الاستئناف وبقيت أنا وحدي أتجمل واجب الدفاع عن صديقي علي يوسف باطنا وظاهرا ، وعن موكلتي للمحقق بالموكل الحقيقي وهو حسن حمادة ، وقد وفقت أولا الى نزاع القضية من دائرة مجدى باشا وعودتها الى دائرة أخرى ، كما وفقت كذلك الى تأييد الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة .

#### حادثة الاعتداء على البرنس فؤاد :

من القضايا التي كان لها شأن قضية البرنس سيف الدين .(١١٠)

(١٠٩) محمد باشا مجدى ( ١٨٥٨ - ١٩٢٠ ) من أصل مكى ، ولد بالقاهرة ، وفى عام ١٨٧٠ سافر فى بعثة حكومية الى فرنسا لدراسة الحقوق . وعند عودته عين مساعدا للنائب العمومى ثم صار يترقى فى مناصب القضاء الى أن عين مستشارا فى محكمة الاستئناف . له عدة مؤلفات اذ كان مهتما بالتاريخ المصرى القديم ، والتاريخ الاسلامى .

زكى مجاهد : الاعلام الشرقية ، ج ٣ ، ص ٧٤ .

(١١٠) الأمير أحمد سيف الدين ابن الأمير ابراهيم أحمد ابن الأمير أحمد رملت باشا ابن ابراهيم باشا ابن محمد على . كان يعد من أغنى أغنياء البيت الملك بمصر . فقدت ثروته بعشرة ملايين من الجنيهات تكفى بعائده سنوى ١٢٠.٠٠٠ جنيه . كما كان يمتلك ٢٢ ألف فدان . تصانف أنه قتل حادثة الاعتداء بحوالى ثلاثة شهور ، وبالتحديد فى ١٤ فبراير ١٨٩٨ أن تقبضت والنقل الى مجلس حسبه مصر بطلب توقيع الحجر على الأمير بحجة وجود ضعف فى قواه العقلية ، مما لا يساعده على ادارة امواله . وكان الأمير فى السادسة عشر من عمره . وفى تلك الاثناء حدث خلاف بين الأمير أحمد فؤاد زوج شقيقة الأمير سيف الدين فما كان من الأخير الا أن اعتدى عليه باطلاق ثلاث رصاصات لأصيب بالثنتين منها . أخذ ألفرضون يسمون بعد اعتقال الأمير فى السجن سعيا لمواخلة فى سبيل الحجر عليه توصلا الى اغتنام امواله الطائلة فتمحرت دعوى الحجر من جديد . وتم ذلك ثم اتجهت المساعي الى ابعاده عن مصر ١٩٠٠ لأرسل الى =

التيهم بالشروع في قتل البرنس فؤاد (١١١) ، وحصل ذلك في أواسط سنة ١٨٩٨ ، أو سنة ١٨٩٩ (١١٢) - هذا انشباب ارتكب جريمته بأن أطلق مسدسه في كلوب محمله على علي البرنس فؤاد بمحضر جمهور من أعضاء النادي ، وقبض عليه في الحال واعترف بجريمته وقد توكل عنه أمام محكمة أول درجة الأفوكاتو برلي بك والرحوم خليل باشا إبراهيم ، ومقص بك فهمي ، وكان رئيس المحكمة الابتدائية المرحوم أحمد فتحي زغلول ومحكمة مصر حكمت على الأمير الجاني بثماني سنوات أشغال شاقة .

= قرية « تايهرست » وإنجلترا لتكون مقرا له ، مكث في إنجلترا ٢٧ سنة ثم حكن له « فريديون باشا » زوج امه من أن يهيئ له سبيل الفرار في عام ١٩٢٩ إلى تركيا . . . . .  
فأوجد ذلك الخلاف بين مصر وتركيا ولم تتم تصويته إلا بعد وفاة الملك أحمد فؤاد بمعاهدة عقدت بين الدولتين في عام ١٩٢٧ أصبحت فيها الحرية مطلقة للأخير سيف الدين لاختيار جنسيته . وتولى في نفس العام - انظر : ركني مجاهد : الاعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة للهجرة ج ١ ، ص ٥ ، وايضا : شهادة محمد شوكت بك أمام مجلس التنايب ، جلسة الأربعمائة ٣٠ يناير ١٩٢٩ وورق حذكرة مرفوعة الى مجلس تآديب الحاميين بدفاع مصطفى النحاس وويضا وأصف شد النياية العمومية ، ص ٤ - ٢٢ .

(١١١) أحمد فؤاد : أصغر أഞ്جال الخديو اسماعيل باشا ، ولد في الجزيرة في ٢٦ مارس ١٨٦٨ التحق في سن السابعة بالمدرسة الخاصة بالأمرء برحبة عابدين لمدة ثلاثة أعوام . وفي العاشرة التحق بمدرسة توديكوم الدولية بجنيف وبعد سنتين دخل مدرسة تورينو الاعداية الملكية بإيطاليا . ثم التحق بمدرسة تورينو الحربية العليا فخرج ملازما ثانيا لسلح المدفعية بعد خمس سنوات . وفي ١٨٨٨ انضم الى خليق المدفعية ١٣ المعسكر في روما فمكث فيه ثلاث سنوات ثم رحل الى الإسكندرية ١٨٩٠ حيث كان والده موجودا . أعجب به السلطان عهد الحميد فعينه ياورا فخريا له ثم انتخب ملحقا حربيا لسفارتها في فيينا لمدة سنتين .

استدعاه الخديو عباس الثاني في ١٨٩٢ واتخذهُ ياورا برتبة لواء في الجيش المصري وظل كذلك لمدة ثلاث سنوات ثم اعتزل الجيش . اقترن بزوجين الأولى الاميرة شويكار كريمة الأمير إبراهيم باشا ابن الأمير أحمد رفعت باشا بن إبراهيم بن محمد علي . واستمرت العلاقة الزوجية ثلاث سنوات أنجب فيها الاميرة فوقية والأمير اسماعيل الذي تولى صغيرا . وأما زوجته الثانية فكانت من نازلي كريمة عبد الرحيم صبري باشا وأنجبته له فاروق والأميرات فوزية وفاتكة ولتحية . تولى أحمد فؤاد سلطنة مصر بعد وفاة السلطان حسين كامل في أكتوبر ١٩١٧ وفي ١٥ مارس ١٩٢٢ توج ملكا على مصر . وتولى في ١٨ أبريل ١٩٣٦ .

عبد العزيز الأزهرى وآخرون : فؤاد الأول ، مطبعة مصر بنوهار ١٩٣٧ ، ص ٣٤ .

(١١٢) وقعت الحادثة في ٧ مايو ١٨٩٨ وقد أصيب أحمد فؤاد برصاصتين دخلت احدهما بين أسنن الجانب الأيمن ومرت أمام القلص اليسارى للكبد متجهة الى أعلى ووقفت في صدره وأما الرصاصة الثانية فاصابه في فخذ .



وبعد الحكم الابتدائي أرسل الى عم المتهم الأمير أحمد كمال باشا والد الأمير يوسف ، بوصاطة الأستاذ محمد بك خطاب المحامي والذي يسكن بجواره بالطرية وسألني قبول الدفاع عن المتهم أمام محكمة الاستئناف ، ثم وسطوا لي أيضا آخرين ، ممن لهم اتصال بي وبالبرنس ، ثم سمعت فوق ذلك شقيقة المتهم التي حصلت الجنائية بسببها الأميرة شويكار ووالدتها ، ولعلمي بأن الدفاع في هذه القضية قد يجر الى مسائل دقيقة تعرض مركزى الشخصى لمقبة كبيرة ، ترددت كثيرا في قبول الدفاع ، وأخيرا جاءت والدة الأمير بنفسها الى منزلى وقابلت زوجتي التي تعرفها شخصا من السراى قبل زواجي بها وأمام هذه الظروف قبلت الدفاع أمام محكمة الاستئناف على أن تتغير طريقة الدفاع وأن يتخلى جميع محاميه أمام أول درجة وينسحبوا وأكون وحشى .

وقد ترأفت أمام محكمة الاستئناف وكان رئيس الجلسة المرحوم أحمد باشا عفيفي والمقرر الأستاذ المرحوم الشيخ محمد عبده ، وكان مدار الدفاع الاشارة الى التصرفات العائلية التي عانت بسببها شقيقة المتهم كثيرا من صنوف العناء ، حتى استفزت المتهم الى ارتكاب ما فعل انتقاما لشقيقته خصوصا وأن حالة المتهم العقلية كانت ضعيفة وأن تصرفاته السابقة على هذا الحادث تدل على أنه تعرض لنوبات عصبية وتأثرات غضب شديدة تفقده في كثير من الأحيان تقدير ما يصدر عنه من أفعال .

عندما أخلت في بيان حالة الأمير العصبية واضطرابه في تصرفاته انتصب الأمير واقفا وقاطنني في المرافعة وخاطب محكمة الاستئناف : اني لا أقر المحامي على ما يقول ، ومن أجل ذلك أنا عزلته من الدفاع عنى ففى الحال قلت للمحكمة : ان تصرفات الأمير والعبارة التي صدرت منه الآن تؤكد حجتي بأنه مضطرب فى عقله ولا يدرى الصالح له من الطالح ، واستمرت فى دفاعي وقد تبسم الجمهور لسرعة النتيجة التي اتخذتها من هذه المقاطعة ، حتى طن بعض الحضور وبعض المستشارين أن ما وقع كان متفقا عليه بيئنا لاتخذ منه حجة لاثبات ضعف عقله ، حكمت المحكمة بانزال الحكم الى خمس سنوات .

من ذلك الوقت - وقد مضى على ذلك الحادث عشرات السنين وأنا من حين الى حين أشعر بموجات تصل الى تحمل بين طياتها شيئا من العنت والضغينة وانتهاز كل فرصة للإيقاع بي ولا بد أن يكون من أثر ذلك واقعة بيع منزلى بقصر الدوبارة ، وما تم فيه ، وما تلا ذلك أيضا من حوادث

أخرى لاملح لذكرها- (١٩٣) ، ولست أعنى بهذا أن دفاعي في هذه القضية هو الذي جر الى كل هذه النتائج ، بل يجب أن أعترف أيضا بأن آرائي التي أبديتها وأنا عضو في لجنة الدستور (١١٤) التي كانت ترمي الى اعطاء الامة السلطة الكاملة في حكم نفسها بنفسها ، وآرائي التي أبدتها في مجلس النواب (١١٥) مما يتفق وتلك المبادئ كان له دخل أيضا في تلك النتائج والعقبات التي صادفتني الى اليوم .

### الهلباوى وعائلته :

لقد كنت أتوق منذ أن تزوج أبي بزوجته الثانية سنة ١٨٧٨ الى العمل على الترفيه عن والدتي وتحسين حالتها هي وأشقائي ، وكنت أنحب الفرص لتحقيق هذه الرغبة ، وما كنت أجمع قليلا من المال أثناء خدمتي من

---

(١١٣) تراكمت الديون على الهلباوى في عام ١٩٢٥ فاضطر الى بيع داره بالمزاد . واضطر الى يئاد دار جديدة في حقل الروضة - ولسموه "حظه" أن سجل الدار باسم زوجته وكانت من ممتلكات الخديو اسماعيل وقد توفيت دون أن تعقب ، فاصر الملك أحمد لئلا أن يكون للخامسة الملكية حقلها في الميراث وهو عبارة عن نصف الدار .

اعلام الحاماة (٢) : إبراهيم الهلباوى - من منشورات مجلة الحاماة ، نقابة المحامين ١٩٨٢ ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

(١١٤) في ٣ أبريل ١٩٢٢ ألقت وزارة عبد الخالق ثروت لجنة لوضع مشروع الدستور ، وثانين الانتداب ، ومهدت برياستها الى حسين رضى . وتألقت اللجنة من من ثلاثين عضوا من رجال السياسة وكبار رجال الدين والمفكرين ، وصغوة رجال القانون والعلماء ورجال المال والتجارة . ولم يقل الوفد ولا الحزب الوطنى أن يكونا ممثلين في تلك اللجنة ، وازاء الصعوبات التي واجهت اللجنة طرح فريق من أعضائها فكرة انشاء حزب سياسى تكون مهمته الاولى الدفاع عن الدستور ، والعمل لسرعة صدوره .

.. لمزيد من التفصيل انظر : محمد حميد هيكال : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ص ١١١-١٢١ . وأيضا : محاسن لجنة وضع المبادئ العامة للدستور المصرى ١٩ (ابريل الى ٢٠ مايو ١٩٢٢ اصدار اللجنة العامة لوضع الدستور المصرى ، المطبعة الاميرية ١٩٢٧ .

(١١٥) صار الهلباوى عضوا بمجلس النواب في عام ١٩٢٦ عن دائرة نكلا بمديرية الجيزة . ويلاحظ أنه اختير ليكون من بين أعضاء لجنة الحقائقية التي كان على رأسها مصطفى النحاس ، كما اختير ليكون ضمن لجنة الاوقاف والمعاهد الدينية . ويلاحظ أن ترتيبه في انتخاب سبعة أعضاء يشكلون لجنة للرد على خطاب العرش كان منتقما للغاية إذ كان ترتيبه الثالث بعد مكرم عبيد وحافظ رمضان مباشرة .

مخططة دور الاعتقاد الأول لمجلس النواب ١٩٢٦/١/١٠ الى ١٩٢٦/٦/٢٠ ، ص ٧ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٧ .

سنة ١٨٨٠ - ١٨٨٦ حتى بادرت الى شراء ثمانية أفدنة بناحية كفر الدوار ( غربية ) ثم اقترحت على أبى - وكان لا يملك فى ذلك الوقت الا تسعة عشر فدانا - أن أسدد له ما عليه من الدين الذى بلغ ألف وأربعمائة جنيه نظير أن يتنازل عن خمسة عشر فدانا مما يملكه . آخذ منها لنفسى النصف وأهب لوالدتى وأشقائى النصف الآخر ويبقى لنفسه وزوجته أربعة أفدنة . ولم يكن لمن الأفدنة الخمسة عشر فى الواقع ليساوى أكثر من سبعمائة جنيه ، وهو يوازى نصف الدين الذى كان يتوء به أبى .

ومن الصدف الغريبة أنه فى الأسبوع الذى تم فيه هذا الاتفاق بينى وبين المرحوم والدى ولد لى شقيق جديد أسماه مصطفى الهلباوى وأدخلناه مع والدتى وأشقائى فى العقد وهو ابن ثلاث ليالى .

تخلى والدى من ذلك التاريخ عن النظر فى شئون والدتى واخوتى واختص بزواجه الثانية وأولادها .

بلغ أربعة من أشقائى سنا لا يسمح لهم بالدخول فى المدارس ، وكان والدى خصصهم لمساعدته فى الزراعة فبقوا مشغولين فى الخمسة العشر فدانا التى أخذناها من والدى مع الثمانية الأفدنة التى كنت أشتريتها خاصة مما وفرته من سنة ١٨٨٠ - ١٨٨٦ ولم أدرك فى سن الدراسة الا اثنين من اخوتى ، وهما الشيخ على الذى كان سنه فى ذلك الوقت ثمانى سنوات ومصطفى المولود الجديد .

فعلى ، بعد أن أتم حفظ القرآن بمكتب القرية أحضرته الى مصر لطلب العلم فى الأزهر وبقي به نحو الست سنوات ، ثم رغب الزوج والعودة الى المعيشة فى القرية فزوجته بنت العمدة المرحوم مصطفى الماجورى ، كما زوجت معه فى ليلة واحدة شقيقته لشقيق عروسه ابن العمدة ، وكما زوجت فى الليلة نفسها أختى لأبى من الزوجة الثانية لابن عمى وأقامت لهم فرجا لانقا بمركز العائلة فى ذلك الوقت . واشتغل الشيخ على من وقت انقطاعه من الأزهر بمراقبة زراعة عزبتنا بزمام ناحية شباس الشهداء التى تبعد عن كفر الدوار بعد أن بنيت له ولاخويه حسن وعبد المجيد منازل تليق بهم هناك . فأما على فبقى مستمرا على الإقامة بعزبة شباس الى أن اشتريت عدة أطياف بالبحيرة ، فنقلته اليها حتى قبل أن أقيم فيها عشة فصلح للسكنى أو احضار خيمة يأتى هو اليها . وقد قضى ليلتين فى العراق . وقد كان لأخى الذى يلينى المرحوم ولد بكر فى سن شقيقى مصطفى يدعى ابراهيم أدخلتهما فى مكتب القرية . ولما أتم حفظ القرآن أتيت بهما الى مصر ، للدراسة فى الجامع الأزهر ، وقد قضيا مدة تساوى المدة التى قضاهما شقيقى الشيخ على وزوجتهما . فأما ابراهيم فنقلته الى

البحيرة مع زوجته عند عمه الشيخ على ، وأما مصطفى فذهب الى عزبة شيباس ليخلف أخاه الشيخ على فى الأعمال التى كان يؤديها بالاشتراك مع أخيه الكبير الشيخ حسن .

وحسن هذا كنت أدركته بعد أن اشتغلت بأمر اخوتي وأتيت به الى القاهرة وهو أول من بدأت بتعليمه من اخوتي ، وكنت مقيما فى ذلك الوقت بجهة أم الغلام على مقربة من المسجد الحسينى ، لذلك اتخذت له مدرسة تقرب من سكنه وهى مدرسة الجمالية ، ويظهر أنه من يوم دخوله كان متصلا بشقيقنا الثالث خليل الهلباوى وكان هذا هو أكبر مضر على الزهد فى التعليم والعودة الى الاشتغال بالزراعة ، ولذلك كان استمرار أخى حسن فى المدرسة من أشق الأمور وأصعبها عليه . وطالما زجرته ، ولكنه كان يحتال على فى كثير من الأيام ، اذ يذهب الى باب المدرسة ثم ينصرف دون أن يدخلها ، ولما تبين ذلك رجوت ناطر المدرسة وكان المرحوم مختار بك صقر أن يعطى هذا الغلام يوميا شهادة بأنه حضر للمدرسة لأنك من صدق قوله ، الوسيلة أكرهته على دخول المدرسة حتى ينال شهادة الناطر آخر كل يوم . ولكن لم يلبث طويلا حتى احتال على الناطر وغرر به ، وكان يأتيه فى الصباح لأخذ هذه الشهادة معتذرا بأنه فى المساء يجد الناطر مشغولا فينتظر أكثر من زملائه ويتعطل عن الانصراف . وجازت هذه الحيلة على الناطر فكان بمجرد نيل الشهادة ينطلق الى اللعب فى جهة أخرى ويعود الى المنزل آخر النهار ، ولما كشفنا هذه الحيلة ورأى ألا مقر من الدراسة فر الى القرية ماشيا على أقدامه .

حسن الذى فعل هذه الحيل وحرم نفسه التعليم يذكر هذا من حين الى حين ويأسف أشد الأسف على ما فرط منه ولو أنه راض عن حياته ولا يحمد المتعلمين على مراكزهم فهو رأس عائلة ووالد أولاد بلغوا الخامسة عشر عددا منهم ثلاثة ذكور ، أحدهم مدرس باحدى المدارس الأهلية بدسوق والآخر تاجر بعزبتى بالجيزة والثالث غلام فى المكتب والبقية بنات تزوج معظمن وجميعهم فى عيشة راضية .

أما أخرى محمد و خليل فقد كانا يديران زراعتى بكفر الدوار .

ومنذ وفاة أبى فى سنة ١٨٩٠ عتيت أشد عناية بزوجه الثانية وحللت محل والدى فى الاهتمام بها وبأولادها . وقد زاد عطفى عليها وعلى أولادها بعد وفاة والدتى سنة ١٩١٦ اذ اتخذتها أنا وزوجتى وأشقائى وزوجاتهم أما لنا وكنا ندعوها الى زيارتنا بمصر والبحيرة .

لقد جعلت مبدئي منه أن صرت مالكا لأطيان زراعية أن أعهد بها  
لأخواتي كل واحد منهم يعمل .

وفي ذات يوم كنت عند المرحوم أحمد باشا المنشاوي - وقد كنت  
وكيلا لدائرته - وجرنا الحديث إلى الطريقة التي أراقب بها أطياني .  
ولما علم أنني أعهد بها إلى أشقائي أوضح كل ثقتي فيهم نصحتني بالأسترسل  
في هذا ، وكان من رأيه أن أوظف أشخاصا من غير العائلة بدلا من اخوتي  
واستشهد بما أصابه من اخوته من المطامع وعدم الأمانة حتى عانى الأمرين  
لما أراد التخلص منهم ، فأجبت سعادته بأنني ما لمحت شيئا يدعو إلى سحب  
ثقتي من أهلي وإن عدم ثقتي بأقرب الناس إلى ليعيب المبدأ الذي نشأت  
عليه وهو أن أظهر أمتي أمام الأجانب بأنها من خير الأمم مجموعا وأسرا  
وأفرادا وأنها تستحق كل ثقة فيها . قلت له اني من أشد الناس احتجاجا على  
تدخل الانجليز في إدارة بلدي لأنني أعتقد أن فيها العدد الكافي الذي تؤهله  
مواعبه وتربيته لأن يدير مهام الدولة بكل جدارة وإمانة . ومن كانت هذه  
عقيدته ، وذلك هو رأيه السياسي ، فانه من غير شك يناقض نفسه اذا لم  
يجد بين أهله من يصلح لإدارة بضعة أفدنة من أملاكه . واذا كانت أوامر  
الأهلية لا تكفي لتبادل الثقة فتلك اذن هي الطامة الكبرى وبعدا لها من حياة  
تسعة . انني سعيد بأن أكون مع أهلي انني أعتبر نفسي في منتهى الشج  
وسوء الظن اذا فكرت في مناقشتهم أو ارتببت في حسن أمانتهم .

كان ذلك وأنا محام بطنطا سنة ٨٨ و ٨٩ ، ومن ذلك العهد إلى يومنا  
هذا لم أشعر بأسف قط على ما أوليته لأخوتي من الثقة ، بل أشعر أنه  
اذا كان لي حظ من وقار عشيرتي وأبناء وطني ، فالصورة البارزة الأولى  
أمامي ، هي صورة تحية أهلي وأخوتي وما أدوه لي من المهام بمنتهى الأمانة  
والاخلاص وفي رأس هذه الصحيفة البيضاء شقيقى الشيخ على الذي  
ما أزال من سنة ٩٦ إلى اليوم يقوم بأعمال بين الغربية والبحيرة ولن أنس  
في هذا الحال قرينته الأخيرة التي زوجته منها في سنة ١٩٠٩ التي كانت  
من يوم زواجها إلى اليوم الوفية الصادقة والمخلصة الأمانة .

هذا ما كان من شأنى مع اخوتي ، أما أبنائى فقد رزقت - كما سلف  
القول - بابنة هي حفيظة وابن هو حسن .

أما ابنتى فقد تزوجت من محمد بك بسيونى القضاى بالحكام  
الأهلية ، ورزقت منه بفتاتين هما سعاد وفردوس ، ولكنه تزوج بسيدة

أخرى فلم تستطع إبتنى المعيشة معه فعدت الى وعاشت فى كفالتى وتحت رعايتى (١١٦) \*

### زواج الهلباوى :

وقد أدخلت سعاد وفردوس فى مدرسة الأمريكان وإن كانت فردوس بقيت الى وقت متأخر مع أمها تحت كفالة والدها أما سعاد فمن جدانة سنها اختارت البقاء عندى من سنة ١٩١٠ حيث كان سنها فى ذلك الوقت لا يتجاوز العشر سنوات ودخلت مدرسة الفرنسيين أولاً مع شقيقتها ثم مدرسة الأمريكان بشوارع عباس وبقيت بها الى سنة ١٩١٤ وانقطعت بسبب الحرب عن المدرسة وفى سنة ١٩١٧ خطبها شاب من الذين خبرت سيرتهم وأخلاقهم وقد عرفتة فى لندرة فى سنة ١٩١٠ وهو محمد أفندى صبحى المدرس الآن بمدرسة الزراعة فرضيت عن أخلاقه وسيرته وسيرة عائلته وأعطيته كلية بالقبول وقبضت الصداق منه فعلا ولكن هذا التصرف لم يرض عنه والد سعاد ولا شقيقه السيد بك بسيونى وقد تبعها فى ذلك والدضم المرحوم بسيونى بك سالم عمدة كفر سالم مركز دسوق ( غربية ) فقاموا فى وجهى وطلبوا الى رد المهر الى ذلك الخطيب - خضعت لهذا الأمر مكرها وخجلت من صبحى بك لم استطع مواجهته فى هذا الأمر . فبعثت له المهر حوالة بالبوسنة مع كتاب اعتذر فيه وأسأله السماح عن سوء هذا التصرف \*

كان ذلك فى سنة ١٩١٧ \* ومن ذلك التاريخ الى هذا الوقت لا يزال محمد أفندى صبحى غاضبا على ولا ذنب لى \*

وفى أوائل سنة ١٩١٨ قابلنى الأستاذ عبد الفتاح رجائى وتوسط عندى فى أن أزوج حفيدتى هذه بشاب من المحامين أمام المحاكم المختلطة يدعى محمد أفندى صادق فهمى وزكاه الى \* وبعد يوم أو اثنين طلب منى والد سعاد وعيها أن أقبل زواجها من هذا الشاب \*

ولما طلبت التعرف به جاهدنى هذا الشاب فوجدته شابا أنيق اللبس حسن الطلعة عذب الحديث اذ ما قورن مع الخطيب السابق \*

رضيت بالخطيب الجديد وتم الزواج فى أبريل سنة ١٩١٨ ولكنه لم يكن زواجا موققا \*

---

(١١٦) هذا ما سطره الهلباوى عن عائلته وأمرته اذ اخذ فى سرد تفاصيل حياتهم الشخصية بل وعن حياة الخدم الذين كانوا معه \*

فى يوم الخميس ٢ ابريل سنة ١٩٢٥ جادني نعى والد سعاد من كفر سالم ، فذهبت الى هناك ، وحضرت تشييع الجنازة وقضيت ليلة فى الماتسم . وفى صباح يوم السبت طلبت أن تعود سعاد معى هي واخواها ووالدتها . فقلت يجب أن أبقى أنا ووالدتي مدة أسبوع . وأصرت على رأيها بالرغم من الحاحي . فأخذت اخويها ، وكنت مشغولا فى يوم السبت بالقضية الجنائية ضد الدكتور حيدر الشيشيني ، وأنا حاضر فيها عن المدعى المدنى المرحوم نعمان باشا الأعصر فرافقت أولادى الى طنطا ، واستمروا الى مصر ونزلت بطنطا . واستمرت القضية عدة أيام وكنت كل يوم أعود الى مصر لقضاء الليل هناك . وفى يوم الثلاثاء عندما عدت مساء وجدت المرحوم اسماعيل بك صالح . وبينما هو خارج لحقته زوجته وتكلموا سويا همسا فلم ألتفت الى ذلك لأن اسماعيل كان مع زوجتى كالوليد الأمين مع أمه . وفى الصباح وأنا عائد الى طنطا قالت لى زوجتى لعلك وأنت فى طنطا تسأل عن صحة سعاد . فقلت ولماذا ؟ هل هى مريضة . نعم أن امرأة معها جاءت بالأمس من كفر سالم وبلغت تليفونيا ذلك .

ذهبنا الى طنطا ولم أجد وقتا للاتصال بكفر سالم حيث بقيت من وقت وصولي الى المساء بالجلسة . ولما عدت فى المساء كلمت حضرة عبد السلام بك الشاذلى وكيل مديرية الغربية يومئذ بطنطا أترجوه أن يستعلم بواسطة مأمور المركز بلمسوق عن صحة سعاد .

فبعد أن أدى رغبتى أفادني بعد ساعة الحالة لا تزال موضع رجاء . فعلاى الفرع . وفى الصباح تركت القضية وأخذت ممرضة من كانت هادوس وبعثت تلفرافا الى الدكتور أحمد حمدي ( كبير المفتشين بوزارة الصحة ) بطنطا ليستعلم للسفر معى عند وصولي الى طنطا لנסافر الى كفر سالم معا .

سافرنا بعد أن أعد الادوية اللازمة ووصلنا هناك حوالى الرابعة بعد الظهر من يوم الخميس ٩ ابريل فوجدنا الحالة فى غاية الخطورة وأن الالتهاب الرئوى بلغ الحد الذى لا سبيل الى علاجه .

وجدنا المريضة فى قلق شديد . معتقل لسانها . وفى فجر يوم الجمعة ١٠ ابريل انتقلت الى رحمة الله .

بقيت حتى أديت المراسم الواجبة ، وشيعنا جنازتها بعد الظهر . ولم يكن فى الجنازة أحد من أعمامها . لانهم مع أولادهم وأصهارهم خشوا عدوى الحمى التى أخفت حياة جدة سعاد قبل موت ابنها محمد بك بأسبوعين . ثم انتقلت الى محمد بك ومات فى ٢ ابريل ثم انتقلت الى ابنته

وأخذتها في ١٠ ابريل . وكان كفر سالم في ذلك الوقت بؤرة لهذه الحمى  
الخبثية التي أودت بحياة هؤلاء الثلاثة في هذه الملة الوجيزة .

دقنا سعاد هناك وعدت في اليوم نفسه مع ابنتي الثائكة على إبتها  
والمحزونة على قريتها . وقد وصل نبا هذه المفاجئة قبل وصولنا الى مصر  
فاستقبلتنا على المحطة زوجتي وجميع العائلة .

أثر هذا الحادث على حفيدتي فردوس تأثيرا بليغا لم تحتمله صحتها .  
فأخذتها معي الى أوروبا في صيف سنة ١٩٢٥ وعملت على ادخالها في بعثة  
البنات التابعة لوزارة المعارف . وقد قبلت بعد أن أدت الامتحان وسافرت  
الى انجلترا في نوفمبر سنة ١٩٢٥ وكان برد هذا العام في انجلترا شديدا  
فلم تحتل صحتها ذلك الطقس وعادت في فبراير سنة ١٩٢٦ . وفي  
سنة ١٩٢٧ أخذتها معي الى باريس ثم الى شاتل جيون في باريس ثم  
جريتويل وعدنا سويا . وهي الآن لا تزال تعاني الصلصة التي أثرت على  
صحتها بفقدانها أيتها وشقيقتها في أسبوع واحد .

وسافرت للمرة الثالثة في سنة ١٩٢٨ للاستشفاء تبعا لاشارة  
الأطباء بمدينة ليون أوصلتها الى شاتل جيون وبعد أن قضت مدة العلاج  
لحقنتي باقيان لوبان . ومن هنا قضينا بقية إجازتنا على جبال سويسرا .

وبينما أنا أعمل على تلطيف مصابها . تقدم الى شاب فاضل ممن  
كانوا يعملون بمكتبي هو الأستاذ عبد العزيز خير الدين يرغب في الزواج  
بها فقبلت . ولكن سوء الحظ قد لازم هذا الزواج ، اذ أخذت صحتها  
تتأخر . وأخذت أمها بسوء تصرفها تعمل على تعكير صفوها حتى انتهى  
الأمر بالفراق بينها وبين زوجها . ذلك الشاب الذي اعترف اني استفلس  
كثيرا من معونته . ولقد كان هذا الفراق هو خاتمة أيام حياتها . اذ سرعان  
ما لحقت باختها .

ولقد ظلت ولا تزال علاقتي بالأستاذ خير الدين على أتم ما يكون من  
الصفاء وعندما شرع بالزواج بالسيدة التي معي الآن طلب سعادة عبد الحميد  
بدوي باشا أخيه رأيي في هذا الزواج الجديد . فكنت أول المزكن  
لمحمد العزيز وهو وزوجه الى الآن على اتصال بي وانني لاين هذه الصفة  
بصورته اعترافا بمعونته وطيبه عشرته .

أما حسن ابني الوحيد فقد ولد في بيت جده عكوش . وكانت أمه  
معلقة . وبعد خمس سنوات أخذته برضاه والدته وأدخلته مدرسة  
الناصرية . وكان ناظرها صاحب السعادة أمين باشا سامي يعني به عناية  
خاصة كمنايته بأحمد بك ولده الذي كان معه في ذلك الحين .



وفي السنة الرابعة لم ينتج في نيل الابتدائية وكنت مسافرا لأوروبا مع المرحومة زوجتي فأخذناه معنا . وكان من بين المسافرين على السفينة السير الدون غورست . وقد كان في ذلك الوقت مستشارا لوزارة المالية المصرية فافصل به الغلام وتعرف به كما تعرف بالمستر أندرسون صاحب ورشة الواهورات بمصر واسكندرية . ولما عرف أولئك الانجليز رغبته الغلام في أن لا يعود الى مصر لانه يريد أن يلتحق بالمدرسة في انجلترا . قبلت هذه الرغبة وذهبت معه ومع زوجتي الى لندن وأدخلناه بمدرسة سان بول فبقي بها عدة سنوات ثم انتقل الى مدارس زراعية في مدينة تدعى واى . فلبث بها أيضا نحو الأربع سنوات وكانت جملة ما أقامه في انجلترا من يوم سفره من مصر تسع سنوات تبينت فيها أخيرا انه قليل الرغبة في متابعة دروسه فأعدته الى مصر ورجوت المرحوم حشمت باشا يوم كان وزيرا للمعارف ان يساعدني على ادخاله بمدرسة الزراعة بالجيزة فقبل بها في السنة الثانية . وفي سنة ١٩١٥ نال شهادة هذه المدرسة بعد التي واللتيا . ثم زوجته في سنة ١٩١٧ بالبيت الكبرى لحضرة يوسف بك شريف نجل المرحوم علي باشا شريف وعمتها زوجة صاحب الدولة عدلي يكن باشا ثم خدم بوزارة الزراعة وبقي هو وزوجته معنا بقصر الدوبارة الى سنة ١٩٢٢ . وفي صيف ذلك العام رغب هو وزوجته أن يستقلا بالمعيشة وحدهما وخرج من المنزل هو وزوجته من ذلك الحين . ومن ذلك العهد صلتني به توشك أن لاتكون كصلة الآباء بأبنائهم . حتى انه يستمر عدة أشهر دون أن يراني أو أراه . وذلك لا يمتنعني من أن أمني له دائما السداد والتوفيق الحسن في عمله .

### \*\*\*

وقد يكون من الواجب على بعد أن ذكرت أصل وأبنائي لأقدم هذه السيرة دون أن أذكر الخدم الذين عاونوني في حياتي . والواقع انني لاحظت أنه من ثمرات البر بهؤلاء الخدم وأخدمهم بالحسن ، انهم ظلوا في خدمتي سواء بالريف أو بمصر ، في المنزل أو في الحديقة أو في المكتب . ظلوا هم الذين اتخذناهم منذ الصغر .

ولعل أقدمهم في خدمتي هو محمد أبو ليلة الذي جاء من قبل مشترى أطيان البحيرة في سنة ١٨٩٧ عقب زواجي بالمرحومة زوجتي اعلا نور هاشم ، وكان سنة يومئذ ١٦ عاما فبقي في خدمتي في العزبة تلميذا للخادم الكبير أحمد غانم . وعندما اشترينا أطيان البحيرة نقلناه اليها وبقي بها من سنة ١٩٠٣ الى سنة ١٩٣١ . وقد تقلب في أعمال مختلفة ، فاشتغل فراشا وسائقا للخيل وطباخا ثم سائقا للسيارة . وعندما ذهبت لاداء فريضة

الحج كان من حظي أن أخذه معي . ولست بناس قط وفاء هذا الخادم وصحبته في قلقة وصل الى علمه وهو يشتغل في اطياني بالبحيرة اشأه مؤداها ان التورة في سنة ١٩١٩ قد اعتدوا على حياتي ، فلم يطق صبرا على هذا الخبير . وسرعان ما خرج فاصدا القاهرة لكي يطمن على ولم يشنه عن عزمه تعطيل السسك الحديدية في ذلك الوقت وعدم وجود وسيلة للمواصلات بل واصل السير على قدميه من عزتي بالبحيرة الى القاهرة وبينها ما لا يقل عن مائة وثمانين كيلو مترا . حتى وصلها بعد نهارين كاملين . هذا الاخلاص الذي لمسته في هذا الخادم جعلني آتخذه بعد زوجتي موضعاً لسرى ومحل ثقتي .

في سنة ١٩٠١ دخل خدمتنا الطاهي يعقوب وقد كان مساعدا لطباخ سمو الأميرة نعت هاتم ووالدها بالاستانة . ولما خرج من هناك غاضبا من تصرف الجنرال محمود باشا مختار زوج الأميرة مخدمته وعرف أن قد سبقه الى مصر من تزوجت بالهلباوي وكان سبب خروجها أيضا من السراي غضبها من الباشا المشار اليه بحث عن منزلنا وعرض خدمته علينا وكان سنة لا يتجاوز العشرين عاما وبقي الى أوائل سنة ١٩٢٥ قائما بعمله احسن قيام .

اتخذنا في حديقة قصر الدوبارة عند انشائه سنة ١٩٠٢ بستانيا أتى معه بتلميذ لا يتجاوز عمره الخمسة عشر عاما . وهذا البستاني بعد أن لبث سنتين أو ثلاثة بقصر الدوبارة نقلناه الى البحيرة لينشئ فيها حديقة واكتفينا بتلميذه محمد غزال .

الأسطي حسن الجنائني الكبير الذي نقلناه الى البحيرة مات بعد سنتين واشتغل محمده غزال بجنيئة قصر الدوبارة وبقي الى أن نقلناه الى منزل منيل الروضة . فانتقل معنا وقد صار رجلا أثناء هذه المدة وزوجناه وكبرت أولاده ثم ساعدناه في زواج اثنين منهم وهو اليوم قد جاوز الستين عاما ولا يزال بستانيا للحديقة الموجودة .

الأسطي خليفة جاهدنا في سنة ١٩٠٣ خدام خيل العربات وبعد مدة صار سائقا للعربة وفي سنة ١٩١٠ ونحن في إنجلترا رغبت في التوصية على صنع سيارة فليل لي أنه يحتاج الى أربعة أشهر من يوم التوصية عليها حتى يصل الى الاسكندرية .

ففي هذا الوقت كتبت الى مصر بأن يرسل الأسطي خليفة الى جراج ليتعلم فيه قيادة السيارات . وفي ذلك الوقت كانت الجراجات جميعها بيد الأجانب ولا يسمح بتعلم مصريين فيها الا بكل صعوبة ، وفي مقابل اتاوة تدفع لها قدفعت المبلغ الذي طلبوه ومن خليفة أثناء هذه المدة . ولما وصل

الأوتوموبيل في يناير سنة ١٩١١ وتولى قيادته كان ممثلاً خوفاً وينقصه كثير من التمرين . واذكر أنه ركب معي ذات مرة الأستاذ أحمد بك لطفي السيد . ولما لاحظ عجز الأسطى خليفة عن حسن قيادة الأوتوموبيل خشي العاقبة . وهم بالنزول واستغرب كيف أعرض نفسي لمثل هذه المأزق . فقلت ياسيدى أما كفانا أن جميع شئوننا أمست بيد الأجانب فهلا نضن في سبيل تربية بعض أبناء البلاد حتى بهذه الخدمة الصغيرة ونستغنى بهم عن الأجنبي لأن الأجنبي إن كان في خدمتنا فالحقيقة نحن الخدم وهو السيد وأبقيته في جانبي حتى وصلنا حيث نقصد .

حقاً إن خوف الأستاذ لطفي السيد كان في محله لأنه لم يرض بعد هذا اليوم إلا أسبوعاً فوقت حادثاً مصادمة بين سيارة الأسطى خليفة وبين سيارة عباس باشا الدرمللى . ومن حسن الحظ كان خليفة وحده في السيارة . ولما بلغ هذا الحادث للبوليس وثبت في محضر البوليس أن الخطأ جاء من سائق سيارة عباس باشا بلغ الأمر عباس باشا الى صديقى المرحوم سعد زغلول باشا وتوسط في الأمر على أن يتولى عباس باشا تصليح السيارة على حسابه ويكتفى بذلك تعويضاً .

هذا الحادث كان درساً مفيداً جداً لخليفة فمن ذلك اليوم لم يقع له أى حادث لا معتدياً ولا ممتدئ عليه . بل صار معلوماً من أمهر سائقي السيارات وجهة يرجع اليه في المسائل التي تحدث بينهم . وعضواً كبيراً في نقابة سائقي السيارات . وقد رافقني أيضاً الى الحجاز .

وقد كان من خلقى أن أغفر للعامل أو الخادم وأتسامح معه بقدر ما يمكن في أوائل خدمته حتى يتم مراعاة على العمل سواء في مزارعى أو في مكتبى أو في بيتى مادام لا يصل الى أمر جوهرى يتعلق بالأمانة أو بحسن السلوك . كانت زوجتى تشاركنى في هذه الروح بل كانت أشد تمسكاً بهذا المبدأ وأوسع صدراً في التسامح . ولعل أبلغ ما يتجلى فيه هذا الخلق هو معاملتنا لمحمد جلال الذى دخل الخدمة فى سنة ١٩٠٣ بصفه قرأش للمكتب ، ولئن كان غير حائز لكل الصفات التى يتمتع بها زملاؤه فإن هفواته كانت قابلة للغفران والتسامح . وأنا أعترف هنا بأننى فقدت الصبر معه غير مرة وعلنته أو كدت أعلنه بترك الخدمة . فنعلمنا تسمع زوجتى هذا التصرف تنور في وجهى وتحمى محمد جلال من سخطى . وتعلمه بأنه باق وسيبقى ولا يصغى لأمر رفته . وكل ما تطلبه منه أن يتواذى عن عيى يوماً أو يومين حتى تتمكن من استسماحي وإعادته وما من مرة أخطأت في ظننها فقد كانت تنجح في كل مرة وأمسيت من عدة سنوات متعوداً على أخطاء محمد جلال بل أتسامح في أكاذيبه وهو لا يزال حائزاً

لثقة المكتب • وأخيرا بعد وفاتها وقلقه هذا المدافع عنه انتقل الى مكتب الجمعية الخيرية الاسلامية •

وفي سنة ١٩٠٥ اتخذنا غلاما مولودا من أبوين سودانيين ، وكان سنه لا يتجاوز اثنى عشر سنة جاء مع والديه الى البحيرة فاتخذته أختي لخدمة البريد • وكان بعدما يقضى شغله يجلس ممدود الرجل متكئا حيثما تملى عليه رغبته دون أن يبالي بالمارين سواء كانوا يستحقون القيام أم لا فشكا من يدويته هذه ، على طلبته امرأتى وجاءت به الى مصر وهو عيد الزين • وقد مرنته على الخدمة مع معاملة بالرفق والمطف وأخذ شيئا فشيئا يألف عادات المدن والأداب اللازمة من الخدم لاحترام مخدوميهم • وقد تزوج وصارت له الآن عدة أولاد وناهر الخامسة والأربعين عاما • وكلما طال عهده زدت يقينا بامانتته وحسن سلوكه • وهو لا يزال فراشا بالمكتب والمنزل الآن •

وقد كانت للمرحومة زوجتى اعلا نور هانم قبل زواجها بى جارية سوداء توفيت سنة ١٩٠٣ وقد أوصت هذه الجارية وهى على فراش الموت ببنت لها تسعى نظمية كان عمرها لا يتجاوز الرابعة فعينت بها • وقد تعلمت مبادئ القراءة والكتابة وتدير المنزل وقليل من اللغة الانجليزية • وكانت تصحبنا فى سفرنا الى الخارج فاقامت معنا فى انجلترا وفرنسا غير مرة • ولكنها كانت سيئة الحظ فى زواجها اذ كرهت المعيشة الزوجية على أثر وفاة طفلين لها ماتا على التعاقب فطلقت من زوجها واعادت الى المنزل لتعيش فى كف سيدتها وتعينها فى ادارة شئون الأسرة • وقد ظلت بالمنزل بعد وفاة سيدتها • بل وحلت محلها فى ادارة المنزل مع وجود ابنتى وحفيدتى به ولكنها اضطرت أخيرا الى الخروج من المنزل بسبب سوء معاملة ابنتى لها ولا يزال اسمها مدرجا ضمن المستحقين فى أوقاف زوجتى • ان من الحق على لزوجتى الكريمة أعلى نور هانم أن أفرد لها فى سجل حياتى فصلا خاصا بها أحاول أن أوضح فيه مدى اخلاصها ومحبتها لى •

والواقع اننى نعتت معها ب حياة زوجية سعيدة ذقت فيها طعم الهناء وتمتعت بلذة الهدوء • وعرفت حقا كيف يكون اخلاص الزوجة لزوجها •

تزوجت بها فى مارس سنة ١٨٩٧ وقد كانت تعمل بسر اى اسماعيل باشا فى مصر وبقيت ملازمة لأمه مدة وجوده فى إيطاليا • ولما سمح لها بالعودة الى استامبول وسافرت الوالدة اليها • سافرت هى كذلك مع الوالدة ، ولكن لم يطب لها البقاء هناك وخرجت ذات يوم غاضبة من السراى واستلذت أجرة السفر من أزمى فى استامبول بضمانة وكيل الدائرة • ولما عادت الى مصر لم تكن تعرف أحدا وانما كانت تعطف

عليها الست ظريفة الحكيمة ، فنزلت عندها ، وكانت لي صلة بالحكيمة ظريفة . فاخبرتني بوجود سيدة تليق بأن أتزوجها . في ذلك الوقت أيضا كنت قد سمعت عن سيدة من بنات حافظ باشا الكبير وزير المالية السابق . وكان الأستاذ الشيخ علي يوسف عند الكلام في موضوع الزواج يفضل كريمة حافظ باشا في نسبها و ثروتها . أما التي عرفتها من الحكيمة فلا عصبية لها ولا مال . وكذلك لما وصل هذا الخبر إلى والدتي واستشرتني وكان عمري ٣٩ عاما . كانت تفضل أيضا بنت الباشا ، ولكنني وجدت أن حياتي مع زوجة ذات مال وحسب قد لا تكون سعيدة ، لاني جربت أن ذات المال والحسب لا تقبل المعيشة مع زوجها في الغالب الا اذا كانت صاحبة السيادة عليه بحق أو بشرحق .

ونفسي تعتبر المال ضروريا الى حد الكفاف . وكنت قد وصلت بحمد الله في ذلك الوقت الى مركز يفنييني عن مال زوجتي ، فرغبت في مشاهدة هذه الشركسية وقد كنت سمعت أن المرحوم يوسف بك صدقي وكيل محكمة مصر في ذلك الوقت راغب في الزواج بها . ولما زرتها لأول مرة ببيت السيدة ظريفة بمنزلها بشارع محمد علي وبعدها رضيت نفسي عن اتخاذها قرينة لي .

شعرت بعودة الحياة البيئية التي كنت متمتعا بها في السنة والنصف التي عشت فيها مع زوجتي الشركسية التي كانت من سراى جميلة هانم وماتت بطنطا . وكان الشيء الذي يقلل من نعيمي معها باديء ذي بدء أنها لم تكن متعلمة حتى ولا القراءة ولا الكتابة لا العربية ولا التركية . وكانت تتكلم العربية بغاية الصعوبة .

وكنت متعودا قضاء الصيف سنويا بأوروبا قبل زواجي بها . وكان أهم أغراضى من السفر الى أوروبا زيادة الثمرين على تعلم اللغة الفرنسية . فرأيت أني اذا أخذتها معي يتعطل هذا الغرض ، لاضطرارى للكلام معها غالبا باللغة التي تفهما . فرأيت من الضروري أن استحضر لها معلمين للغة العربية ، ومعلمة الفرنسية . وكان ذلك قاسيا عليها لأنها تجاوزت الثلاثين ، ولم تكن مارست في طفولتها شيئا من نظام المدارس قرأيت منها اشمئزا ، فافهمتها أن تعلمها اللغة الفرنسية الى حد قدرتها على التكلم بها ضرورى لأخذها معي ، فرغبتها في أن تكون معي ذلت عندها هذه الصعوبة واجتهدت في التعلم بقدر ما تسمح به مداركها . تركتها في سنة ١٨٩٧ ، وسافرت وحدي الى أوروبا . وكذلك في مايو سنة ١٨٩٨ وسنة ١٨٩٩ ، ولما انست منها القدرة على أن تتكلم الى الحد الضروري بالفرنسية أخذتها معي الى أوروبا لأول مرة في سنة ١٩٠٠ وبقيت معي في

فرنسا وسويسرا وإيطاليا نحو الثلاثة أشهر . أخذتها وأنا أعلم بأن معارفها لا تسمح بأن يكون حديثي معها بالفرنسية رغبة متى في أن تتمتع بزيارة معرض باريس في ذلك العام . وفي سنة ١٩٠١ تركتها تسافر الى أوروبا قبل سفري بثلاثة أشهر مصحوبة بخادمة أوروبية . وكنت لا أعلم أنها لاتدري كلمة من اللغة الفرنسية . وأنزلتها عند عائلة من أصحابي بمدينة جرينوبل بفرنسا . سافرت في أوائل إبريل ولحقها في أواخر يونيو ، وكان شوقي بالحاق بها شديدا الى حد اني اتخذت كل ما يمكن لسفري بالسفينة الانجليزية المخصصة لنقل البريد من بورسعيد وبرنديزي . وكانت الوحيدة التي تسمح سرعتها بقطع المسافة في ٤٨ ساعة . وأخذت القطار من برنديزي الى جرينوبل وقضيت في السكة الحديد نحو ست وثلاثين ساعة . وقد أخذتني التعب وشدة الحر الى حد أني عندما انتقلت للمرة الثالثة بالقطار الذاهب من « مون ميان » فأخذني النوم ودخل بي القطار جرينوبل دون أن أشعر بوصولي . وبقيت مستغرقا في النوم . ومن حسن الحظ أن جرينوبل كانت آخر محطة يسافر اليها هذا القطار ، وكانت امرأتى وصواحياتها اللواتي نزلت عندهن في انتظارى بالمحطة . فبعد أن فتشني على في القطار ولم يجدنني حسين أني سافرت بالقطار التالي . وكنت مسافرا بالدرجة الأولى . وكانت عادتي أن أسافر بالدرجة الثانية . وفضلا عن هذا فكنت قد أطفأت النور واسدلت الستائر . لذلك لم يبق عندهن شك في أنني لم آت وكان موعد وصول القطاع في نحو الساعة الثامنة مساء . أما القطار الثاني فلا يصل قبل الساعة الحادية عشرة . وبينما كانت زوجتي عائدة مع صواحياتها الى المدينة لمحت بالمحطة حقايتي فصرخت وقالت : من المحتمل أن زوجي بهذا القطار وهذا هو متاعه فاستيقظت على صيحتها ونزلت . وبعد أن تمانقنا عدنا الى المدينة . وقد وجدتني متقدمة في الفرنسية تتكلمها بسهولة وتكتبها بسهولة كذلك . في هذا العام كنت متصلا بسمو الخديوي عباس بسبب قضية التعذيب المستندة الى مأمور طنطا على أفندي شلبي ، وأحمد باشا المنشاوي . وكنت قد عملت عملية جراحية لامرأتى قبل سفرها الى أوروبا بنحو شهر بواسطة الدكتور فرنوف . ولما سمع الخديوي أن زوجتي قد سافرت الى أوروبا وحدها أنكر الأمر كل الإنكار وحادثني في هذا الموضوع في جلسة من الجلسات التي ترددت فيها على السراي بسبب قضية التعذيب . فاعتذرت بأن سفر امرأتى كان بناء على أمر الدكتور فرنوف بسبب العملية ، وأوصيت الدكتور اذا سئل من الخديوي أن يوافقني على ذلك لأن سفر المرأة المصرية في ذلك الوقت سنة ١٩٠١ ولو كانت مع زوجها كان من الكبار التي تستوجب نقه صاحبها والتشهير به . فكيف أسمح لزوجتي بالسفر وحدها وأتركها تقيم في بلاد الفرنج ثلاثة أشهر بعيدة عني . ولكن

اقدامى فى المرة الأولى شجعتنى على أن أبعث بها وجدها فى سنة ١٩٠٢ وقد جعلها هذا السفر فى الواقع أهلا لأن تكون رفيقتى فى السفر الى الخارج كما فى مصر .

لبثنا نحو سنة ونصف فى المنزل الذى تزوجنا فيه . وفى أواخر سنة ١٨٩٨ انتقلنا الى منزل بحارة الدمالشة أمام سراى عابدين ثم لخلل فى هذا المنزل انتقلت الى منزل آخر بشارع البستان .

ولقد كانت زوجتى تغريبنى منذ أن تزوجت بها ببناء منزل لنا . وذلك لأنها كانت تعلم أن حالتى المالية تسمح بذلك . اذ تزوجتها وأنا أملك بمركز كفر الزيات ودسوق ما لا يقل عن الأربعمائة فدان إيرادها الصافى لا يقل عن ثلاثة آلاف جنيه سنويا . وقد صادف أن وجد بمكتبى للتمرين أحمد بك خلوصى . وهو وإن كان حائزا لشهادة الليسانس فى الحقوق إلا أنه كان مفرما بهندسة المباني ، فعرض على أن أشتري معه قطعتين متجاورتين بقصر اللوبارة مملوكتين لسعادة أمين باشا سامى (١١٧) فاشتريتهما فى سنة ١٩٠٠ وعهدت اليه فى بناء منزلى كما يبنى بيته .

وفى سنة ١٩٠١ تم بناء المنزلين وانتقل هو وعائلته الى المنزل الشرقى ، وأنا أخذت المنزل الغربى الموجود على الناصية بين الشارعين . وقد لبثنا من سنة ١٩٠١ الى يناير سنة ١٩٢٧ بهذا المنزل .

ولقد كانت تمنى عناية كبرى بالبنات اللواتى تأتى بهن من الريف لتمرينهن على الخدمة اللازمة للمنزل ، وكثيرا ما جاءت بنات عندهن أمراض عدة سيما مرض الأجزيا المعروف بالقرع المشوه للوجه والشعر . فكانت لا تعلم ذلك سببا لإبعادهن بل كانت تتولى علاجهن . وطالما ذهبت بكتيرات منهن الى عيادة الدكتور آدم نيرد ، وكان مختصا بالأمراض الجلدية حتى سميت غرفة من غرف عيادة مرضاه « غرفة مدام هلباوى » لأنها قل أن يمر أسبوع دون أن تأتیه بواحدة أو اثنتين للمعالجة من الأمراض الجلدية .

كانت البنات اللواتى تتولى تثقيفهن يؤدين فى الغالب كل خدمة تلزم فى المنزل وفى معظم الليالى التى تقام فيها حفلات لا يحس أكبر المدعوين أن اللواتى يخضعن على السفرة أو فى قاعات الاستقبال أصلهن من بنات الفلاحين . بل كان يظنهن غريبات لحسن رداءهن وهندامهن واتقانهن الخدمة .

---

(١١٧) كان من بين الأعضاء المعيّنين فى الجمعية التشريعية التى افتتحت فى ٢٢ يناير ١٩١٤ وهو صاحب مجموعة « تقويم الخليل » ابتداء من أول التاريخ الهجرى الموافق عام ٦٢٢ هـ الى ١٣٣٢ هـ الموافق ١٩١٤ م .

حدث ذات مرة أني كنت في سهرة عند المرحوم رياض باشا (١١٨)، وكان ذلك في العهد الأول من طفولة ممدوح بك حفيد دولته وكان معي في ذلك المجلس المرحوم أحمد باشا يحيى ومجدي باشا (١١٩)، وعبد المجيد بك رضوان . فجرى الحديث الى ذكر ما تعانيه العائلات من صعوبة إيجاد مراضع أو خادمات مصريات . وقال دولة الباشا أن هذه الصعوبة اضطرته الى أن يدخل في داره مرضعة من الأجانب لممدوح بك وخادمة أخرى أجنبية في المنزل . فتجاسرت على الاعتراض على هذا التصرف خصوصا أخذ مرضعة أجنبية لحفيده تختلف عنه جنسا ودينا . مع أن الدين الاسلامي يعتبر أن الرضاع من أسباب القرابة التي تحرم المصاهرة بين المرضع وأولادها وبين من أرضعته .

مر على هذا الحديث نحو عشر سنوات الى أن بنيت منزلي بقصر الدوبارة وذهبت الى دولة رياض باشا وقلت له ان حادث المقالة التي كتبتها سنة ١٨٨٠ (١٢٠) وما جرته على من حبس ثم التشرف بالاتصال بك خدمة في الحكومة بفضلك واشتغال بالمصامة التي صادفت فيها حظا كبيرا أوصلني الى ما وصلت اليه حتى صار لي منزل في قصر الدوبارة . واليك يرجع الفضل في هذا كله فأرى أن يكون في داري الجديدة رمز الاعتراف بالجميل وأرى أن تهديني صورتك لأضعها في غرفة استقبالي تذكارا ورمزا للاقرار بالجميل . وأنت تتذكر يا باشا انني لما هددني مدير الغربية بغراب بيتي في سنة ١٨٨٠ قلت له محذرا انك ولا أعلي منك يستطيع خراب بيتي لأن بيتي هو الثرى وسقفه السماء ؟ فكنت كذلك في سنة ١٨٨٠ . واليوم بفضل هذا الحادث وما نلت من عطفك صرت في سنة ١٩٠١ صاحب دار فخمة بقصر الدوبارة فتنازل بقبول طلبتي . وطلب الى أن أعود في اليوم التالي ليسلمني صورته هدية منه . ولما علت في الميعاد سلمني صورة من صوره مكتوبا عليها بقلمه اهداء لي وموقعا عليها بامضائه . ولما رأيت هذا التنازل تجرأت أن اطلب منه أن يشرف هذه الدار بتناول العشاء فيها . فقبل مع الشكر على أن لا أعمل حفلة كبرى ، بل تكون سهرة خاصة . فقلت : نعم . كل ما أسألك التفضل أن يكون معك اصحاب السعادة نجلك محمود باشا رياض وصديقنا سعادة حسن باشا عاصم الذي كان يومئذ رئيس الديوان الخديو . حسن عاصم قبل أن يمضي يوم أو ليلة ولا أكون معه في داره أو يكون معي في داري ، فكلانا يعرف ما يشتغل عليه منزل كل منا من ختم ذكورا واناثا الى آخر ما يعرفه الصديق من صديقه .

(١١٨) يقصد مصطفى رياض باشا .

(١١٩) محمد مجدي باشا .

(١٢٠) حطتها ١٨٧٩ انظر ، ص ١٤ من المذكرات وما بعدها .



جاء دولة الباشا والصاحبان السالف ذكرهما ، وبعد تناول العشاء خرجنا الى قاعة الجلوس وقبل تناول القهوة قال دولة الباشا • ما كنت أود أن أجيبك الى هذه الدعوة لأنها أظهرت لى ما بدد أوهاى من حسن الظن بك وانك تعمل طبقا لما تقول • فإذا بك من الشبان الذين يكتفون من الوطنية بالتشلق بها دون أن يبأوا أهل جاء عملهم طبق ما يقولون ؟ فبهت واعتراى النجل • قلت : وما الذى جعل الباشا يسيء الظن بى الى هذا الحد • ألا تذكر حديثك معى وإعاد على ما قلته من حديث عن الخدم الأجانب من نحو عشر سنوات • قلت فليعذرني دولة الباشا اذا استعرت خادمت من الأجانب للقيام بخدمة أعظم وزير فى مصر • لأن بناتنا ان صالحن لخدمة الضيوف المتوسطين فيخشى أن لا يقمن بالواجب أمام رجل جليل كرياض باشا ، وزدت على هذا أن قلت أن هاتيك البنات اللواتى حضرن الليلة استعرتهن من بيت الجنرال مكسويل (١٢١) الذى كان يسكن أمامى فى ذلك الوقت فلم أفلح فى اقناعه • جاء وقت القهوة فدخلت احدا من تحمل صينية القهوة والأخرى تحمل صينية عليها سجائر • أثناء كل هذه المناقشة • كان يتبسم فى عزلة حسن باشا عاصم لأنه يعرف الخادمت جنسا واسما ولكن لم يقل كلمة دفاع عنى • وأما عند عودة هاتين البنتين طلبت باللغة الفرنسية من دولته أن يسألهن عن أسمائهن • وهل تبقى أن اتسامر مع خادماك ؟

قلت : لا يادولة الباشا • ليست المسألة مسامرة ولكن الذى جر الى التماسى حاجتى الى الدفاع عنى • طالبت من كل منهما أن تقول اسمها لدولة الباشا ومن أى بلد هى • فإذا بواحدة تدعى شقيقة من القرية ، وكانت من زبائن الدكتور آدم شيرد والأخرى من القاهرة من عائلة تركية أخنى عليها الدهر ، فاعتذر الباشا وجبر خاطر البنات بما شجعهن وأجزى السنهن بالسكر •

ولقد اصطنعت زوجتى من البنات اللاتى ربتهن سواء قبل زواجى بها وهى بالسراى أو بعد زواجى بها ما يربو على العشرين فتاة ، زوجت منهن فى حياتها نحو التسع بنات وكانت تمتد بعضهم بمساعلات شهرية أو عند الحاجة •

ومن البنات اللاتى تبنتهن السيفة التى كانت زوجة للدكتور سعد سامح ومات عنها فى أوائل سنة ١٩١٧ ثم تزوجت بزوجها الحالى حضرة

(١٢١) اللقنات جنرال جون جرانفيل مكسويل القائد العام للقوات الانجليزية فى مصر أثناء الحرب العالمية الأولى • وهو الذى أعلن أنه ابتداء من ٥ نوفمبر ١٩١٤ أصبحت بريطانيا وتركيا فى حالة حرب ، ثم أعلن الأحكام العرفية فى مصر ثم إعلان الحماية • ٥ عاما على ثورة ١٩١٩ - مؤسسة الامرام ص ٥٦ وما بعدها •

محمود أفندي على رئيس القام العربي بمجلس الصحة البحرية والكرنتينات  
بالاسكندرية • هذه السيدة كنت ولا أزال أعزها كما أعز ابنتي وحفيدتي •

ولقد لبثت قبل زواجي بزوجتي الأولى حتى بعد زواجي أمام على بساط  
ومرتبة فوقه وذلك طوال المئة التي قضيتها موظفا بالقاهرة بين الوقائع  
المصرية ومجلس النواب وبضعة أشهر عندما بدأت اقامتي في طنطا •  
وأخيرا اشتريت سريرين ، سريرا لنفسى وسريرا لزوجتي مع ابنتها • وهذه  
رفضت أن تنام على سرير لأن حالة الميشة البدوية والسذاجة كانت قوية  
فيها الى درجة أنها كانت تعتبر أن الحياة في المدن تساوي الحياة في  
السجون

واستمرت في تحضير طعامي وكيفية تناوله على الطريقة التي ألفتها  
مع عائلتي في الرفيف ومعظمها ثريد ( فتة ) مع لون من الخضراوات وقليل  
من الفاكهة ، وكنا نضع الطعام كله على خوان ( ١٢٢ ) ونجلس حوله على  
الأرض الى أن نقلت الى السكنى في الزيتون واتصلت أثناء اقامتي هناك  
ببعض الكتّاب من الفرنسيين • ثم اتصلت بالنائب الفرنسي المسيو  
دلونكل ( ١٢٣ ) الذي جاء الى مصر في أوائل سنة ١٨٩٦ وأقامت له مائدة  
بندري في الزيتون ، من أجل هذا أدخلت المائدة الفرنسية الى داري مع  
ما يلزمها من الشراب وغيره مما تقضى به التقاليد الأوروبية اكراما لضييفنا  
والمدعوين معه • لكن لم ندم طويلا على استعمال هذه المائدة بل رجعنا الى  
ما كنا عليه قبل ذلك ، وأهملت تلك الموائد وما يتبعها الى أن تزوجت  
بزوجتي المرحومة أعلا نور هانم في مارس سنة ١٨٩٧ ، فهذه هي التي  
قلبت نظام البيت من أول أسبوع دخلت فيه حتى بيت الراحة ، فقد دعت  
على غير علم منى نجارا وضع فوقه دكة على نظام بيوت الراحة الأفريقية ثم  
اشترت خزانا وركبته وكافة أدواته • كل ذلك تم أثناء وجودي بالمحكمة •  
ولما أتيت ظهرا وتناولت طعامي قالت لي بالتركية ما معناه أتريله أن تذهب  
الى بيت الراحة ( ؟ اراد ولدكش بابك ؟ ) ، ثم أخذت في تنظيم البيت على  
النسق الأوروبي ، واتخذت غرفة خاصة أحسن ما في البيت للطعام بعد أن

---

( ١٢٢ ) خوان : كلمة فارسية تعني مائدة صغيرة ( طليبة ) • محمد علي انص :  
تاموس الدراوي للامعات في منتخبات اللغات ، ط : دار سعادة استانبول ، ص ٢٤١ •  
( ١٢٣ ) المسيو دلونكل حضر الى مصر في مارس ١٨٩٥ باتفاق بين الخديو عباس  
ومصطفى كامل وذلك كي يهدد الميبل لمصطفى للامعية لقضية مصر في أوروبا •  
لزيد من التفصيل انظر : د • عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٠-٢٢ •

كما نتناول غذاءنا في أى مكان تسمح فيه الفرصة ، وهكذا صارت المعيشة داخل منزل من سنة ٩٧ الى السنة التى توفيت فى أولها .

والآن كيف حومت هذه الزوجة الصالحة التى أنهدم يفقدتها أعظم ركن فى حياتي أن الواجب ليدفعنى هنا أن أذكر بالتفصيل شأنى معها فى الأيام الثلاثة الأخيرة التى سبقت وفاتها حتى يعرف القارى مدى إخلاصها ومحبتها .

لما شرع المرحوم اسماعيل بك صالحي فى بناء مدفن له فى قرافة الامام ، كاشف امرأتى بهذا والى ذلك الوقت كنت أفكر دائما فى أن مقرى الأخير أنسا وامراتى وأولادى يجب أن يكون دائما حيث نسكن بمديرية البحيرة فى اطياني فلما تهددت هذه الاملاك بالضياح ورات امرأتى أن اسماعيل أخذ يقيم مدفنا له فى الامام الشافعى ، قلت : اظن أنه لم يعد محل لفكرة أن مقرنا الأخير يكون البحيرة ، والأفضل أن نقيم مدفنا فى مصر ، وليكن بجوار مدفن اسماعيل بك صالح ، فلم أجد سبيلا لمعارضتها ودعنت لاسماعيل بك صالح مائة جنية ليشتري أرضا ويسورها بجواره بقرافة الامام

وبعد أن توفي اسماعيل بك صالح فى مايو سنة ١٩٢٦ طلبت منى أن أقيم داخل هذا السور مقبرتين لنا فأخذت فى تنفيذ ذلك . وكلفت واحدا بمكتبى بمراقبة هذا العمل . انتهت سنة ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨ دون أن تسألنى زوجتى ماذا صنعت فى أمر المدفن . وفى يوم الجمعة ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ ونحن على مائدة الغذاء ، سألتنى ماذا صنعت فى المدفن فقلت انه أعد منذ زمن طويل ، وانه حاضر لوقت الحاجة . فأظهرت رضاعها عن هذا واطمأنت كأنها ما كانت قلقة وقالت لى : حيث أنك مسافر هذه الليلة الى أسبوط لقضية هناك فاصمح لى بزيارة هذا المدفن غذا فى أثناء غيابك فأذنت بذلك . تعودنا من يوم زواجنا أن تصاحبنى الى المحطة وأنا مسافر وأن تنتظرنى فى المحطة وأنا عائده . وفى ليلة السبت هذه رافقتنى الى محطة الجيزة . وكان الموعد أن أعود الى محطة الجيزة صباح الأحد الساعة الخامسة صباحا . فلما وصلت فى هذا الميعاد وأنا عائده الى الجيزة ولم أجد لها والظلام لا يزال حالكا ، ونور النهار لم يتخلله الا قليلا ظننت أنها تأخرت لشدة البرد ، ولكن شعرت بشيء بالاتقباض . وصلت الى الدار ، فإذا بها واقفة على الباب الخارجى للمكتب فقتناقنا واعتذرت بأنها كانت تشعر بشيء من التعب وخشيت من البرد .

وفى وقت الغذاء قالت لى أتى ذهبت لزيارة المنفن فلم أجد الأمر كما قلت ، ووجدت البناء لم يرتفع عن الأرض الا نحو متر ، ورايت القناء مملوء

بالأحجار المنتشرة هنا وهناك فقلت ، ( أعلا نور ) إن البناء الباقي معد لمن يأتي لزيارة المسفن من الأحياء ، والوقت متسع لاتمامه • أما البناء اللازم لإيواء من يموت منا فقد تم منذ زمن • ولعلك لم تلاحظه لأن بناء المقابر فى جوف الأرض ، فمن جاء منا لم يجد الحى الباقي صعوبة فى إيواء رفيقه فرضيت واطمأنت •

وفى يوم الاثنين التالى ليوم الأحد هذا بعد أن انتهيت من كل أعمالى فى المكتب وقد كانت تناولت الفطور والغذاء معى كماداتها فى كل يوم ذهبت إليها فى المساء وبعد أن جلست معها قليلا • قلت : انى بحاجة الى منزل السيدة هدى هانم شعراوى (١٢٤) لعمل عاجل هناك فتناولوا عشاءكم ولا تنتظرونى فقامت متأثرة على غير عادتها حتى فى هذه الليلة لم أشعر بوقع هذه العبارة الا بعد أن سم القضاة

ذهبت الى دار السيدة هدى هانم شعراوى فوجدتها هناك ، وبعد قليل جاء نجلها محمد بك شعراوى عائدا من ماتم وأخبرنى عند حضوره أنه وجه الأستاذ الشيخ أبو الفتح بك والأستاذ الشيخ مرعى عبد المعطى فى الماتم ، وعرف منهما أنهما عازمان على قضاء السهرة بمنيل الروضة فتكلمت تليفونيا مع منزلى أخبرهم أنه اذا جاء الأستاذان استقبلوهما وبلغونى لأعود على عجل •

جلسنا على المائدة بعد ذلك ونحو الساعة العاشرة الا ربع مساء دق جرس التليفون فاذا بها اشارة من منزلى تقول حضر الأستاذان أبو الفتح والشيخ مرعى ، فعدت فى الحال الى منزلى فوجدت خادمى عبد الزين على الباب وقلت له : غريب أن الأستاذين يأتيان فى هذا الوقت المتأخر ، وليس من العادة خصوصا لمثل أن تبدأ سهرته فى هذا الوقت من الليل • رأيت أن ذلك من الأستاذين غير لائق فقال لى الخادم : ياسيدى لم يحضر عندنا احد ، يظهر أن التعلل بذلك لكى لا تشتغل بالسبب الحقيقى ، وهو أن

---

(١٢٤) هدى شعراوى : قرينة على باشا شعراوى وكيل الوفد • قرأت لجنة الوفد المنشائية حيث كانت تبذل المساعدات والتأييد اللازمين للوفد • كان يعتبر ذلك أول اشتراك للمرأة فى الحركة السياسية فى التاريخ الحديث على اثر تقى سعد زغلول • كما قرأت وفدا نسائيا فى مارس ١٩٢٣ المؤتمر الاتحاد النسائى العالمى فى روما • وقد شارك الاتحاد النسائى المصرى الذى أسسته هدى شعراوى فى عشرة مؤتمرات فيما بين ١٩٢٣ و ١٩٢٩ •

انظر : صفحات من مذكرات هدى شعراوى المنشورة بمجلة « المصدر » العدد ٢٢١١ فى ٧ مارس ١٩٦٩ ص ٤٢ وما بعدها • وأيضا : ن • درية شفيق : تطور النهضة النسائية فى مصر ، ص ١٠٦ •

سيدتنا مريضة وهى التى اشارت بالإعتذار بذلك لكى لاتقلق فدخلت عندها فوجدتها على أشد ما تكون ألما وصراخا \* فسمعت فى تهدتها واستدعيت الدكتور عبد الحميد وفا ، ولكنه كان بعيادته بمصر الجديدة وكلف خادمه بأن يبلغه بأن هناك شدة الحاجة الى حضوره \* واستدعى الدكتور سليمان عزمى فقبل لسا أنه فى سهرة بالأويرا فطلبت الدكتور أحمد بك عيسى الذى يسكن بالبئر الثانى من النيسل فى الجزيرة لعله يأتى قبل حضور الدكتور وفا \* ولقد مضى زمن بين استدعاء الدكتور أحمد عيسى وحضوره . وقد خفت صوت امرأتى وخف أنينها ولكنى لم أكن أستطيع أن أنصوّر أن ذلك موت حقيقى \* ولما دخل الدكتور أحمد عيسى وجس النبض كان القضاء قد حم ولم تعد حيلة الطبيب ، وجاء الدكتور وفا ونحن بين الشك واليقين فأكد ما قاله الدكتور أحمد عيسى بك عندئذ انقلب هدوء البيت الى عويل وبكاء بين صاحب المنزل وأولاد صاحب المنزل .

ولقد أحدثت هذه الزوجة البارة الوفية بوفاتها فى ١٩ يناير ١٩٢٩ فراغا كبيرا

وها أنا وأنا أمل هذه السطور فى أكتوبر ١٩٢٩ لازلت أنسى لوعة عودة الحزن التى هزنتى لأول مرة فى ١٠ أبريل ١٩٢٥ عنه وفاة سعاد . وفى ١٩ يناير سنة ١٩٢٩ يوم وفاة امرأتى \*

### قضية دنشواى :

بخيل الى أن الذين سبق بين أيديهم هذا الكتاب سيقبلون صفحاته سراعا باحثين عن تلك القضية التى شاء القدر أن يفترون اسمى بها \* فيها آنذا أرضى فى نفوسهم غريزة حب الاستطلاع ، فأبسط بين أيديهم هذه القضية - قضية دنشواى - التى يعلم الله اننى ماكنت وحدى لاستحق هذه الشهرة السيئة التى خلفتها على هذه القضية بل هناك كثيرون أولى وأحق بهذا الصيت المشين \*

وقعت هذه الحادثة بناحية دنشواى فى يوم الأربعاء ١٣ يونيه ١٩٠٦ وقد كنت فى هذا اليوم مسافرا من مصر الى عزيتى بناحية سيدى غازى ( بمدرية البحيرة ) قبل أن تقع الحادثة بعدة ساعات ، وبقيت هناك بقية هذا اليوم ويومى الخميس والجمعة التاليتين \* وكان السبب فى هذا السفر نزاع قام بينى وبين أحمد خيرى باشا الذى كان مديرا لديوان الأوقاف العمومية يرجع سببه الى وجود تل قديم فى وسط أرضه صرحت له مصلحة الأملاك بشرائه ليستعمله فى تسبيخ أرضه \* وقد نصحتنى أخى - القائم بشئون أطيانى - بالمطالبة بذلك التل لنفسى - لأنه من المنافع

العاملة التي لنا حق أخذ الأتربة منها • فشكوت من الترخيص الذي أصدرته مصلحة الأملاك - فرد خيرى باشا على ذلك بأن فى أرضي تلالا أخرى ، واننى لمست فى حاجة الى التل الموجود فى وسط أرضه • وعلت أن مندوب هذه الأملاك سيحضر يوم الخميس أو الجمعة للنظر فى هذا الموضوع •

وفى الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ١٥ يونيو حضر المستر أنتونى مدير مصلحة الأملاك الأميرية ومعه المرحوم محمد بك أباطة المفتش بها اذ ذاك الى منزلى قبل معاينة التلول • وفى أثناء الحديث روى لى مستر أنتونى حادثة دنشواى التي وقعت يوم الأربعاء • ولم يكن وصلنى قبأها ، لأنها نشرت يوم الخميس ، وجرأئد الخميس لاقتل الا الساعة العاشرة من صباح اليوم التالى • فأسفت أشد الأسف ، ثم ذهبنا الى معاينة التلول فأخبرنى أنه لا محل لشكواى بشأن تل خيرى باشا وإبيع له شراؤه ، وهذا يدل على أن الحكومة لم يكن لديها فكرة عن مجاملتى أو التودد الى •

وفى صباح السبت ركبنا القطار الذاهب الى طنطا ، وقد عزمتم على أن أمر بدنشواى لأقدم نفسى متطوعا للدفاع عن المتهمين فى الحادثة • ولما وصلت طنطا حوالى الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم المذكور وسألت المرحوم طلعت بك ناظر المحطة وقتئذ من الجهة الجارى بها التحقيق وعن أقرب محطة إليها • فعلمت أن المحطة هى البتانون ومنها يذهب الانسان الى دنشواى ، وأنه غير مضمون وجود عربية للذهاب بها الى محل التحقيق • وقد اطلعتنى حضرته على درجة حرارة الجو فى ذلك اليوم ، فإذا بها فوق درجة ٤١ • وقد نصحتنى بأن لا أتم السفر فى ذلك الجو الشديدا القيظ خصوصا وأن المسافة بين محطة البتانون ودنشواى نحو احد عشر كيلومترا • وأنه ربما لا يكون هناك فى ذلك اليوم تحقيق فأخذت بنصيحتته وتابعت صفرى الى القاهرة •

وعند وصولى الى منزلى وجدت رسولا من قبل صاحب العطفونة مصطفى فهمى باشا ناظر النظار وقتئذ يسعونى الى الداخلية حالا فذهبت مع الرسول ، وقابلت صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا ، وكان يومئذ سكرتير مستشار الداخلية ، وأخبرنى أن الداخلية ترغب فى انتدابى لأن اكون قائما بوظيفة النائب العمومى فى التهمة التى سترفع أمام المحكمة المختصة (١٢٥) للمرافعة مع الحكومة ضد المتهمين من أهالى دنشواى

---

(١٢٥) المحكمة المختصة : صدر أمر عال فى ٢٥ فبراير ١٨٩٥ بإنشاء هذه المحكمة للحكم فيما يقع من الأامالى من الجنائيات والجنح على عساكر أو ضباط جيش الاحتلال ، أو على بحرية المراكب الحربية الانجليزية الراسية فى أحد الموانئ المصرية • وتشكل المحكمة من ناظر المحظانية ، ومن يكون قائما بأعمال العامادة

بالتعلمى على الانجليز ، وقتل أحد الضباط وقد قال لى دولته : « ان الحكومة اختارت لى لى لى أكبر المحامين الموجودين سنا وأقدمية (١٢٦) » وتذكرت فى ذلك الوقت أن المحكمة المخصصة التى قسم إليها المتهمون فى هذه الحادثة كان قد جرى على أن يمثل اتهامها شيخ من شيوخ المحامين . فعند أول تطبيق لقانون المحكمة المخصصة فى حادثة قليوب (١٢٧) أختير لتمثيل الاتهام فيها المرحوم أحمد الحسينى بك . وكان ذلك أكبر المحامين الموجودين سنا . ومعاقما . لذلك لم أجد مسوغا يسمح لى برفض القيام بهذه المهمة . وقد طلبت تحديده أتمابى . ففقدت كما طلبت بثلاث مائة جنيه . وقد اشترطت أن تكون مهمتى قاصرة على الدفاع أمام المحكمة دون أن أشارك فى أعمال التحقيق . وبعد حديث بين المستر ممثل مستشار وزارة الداخلية (١٢٨) وعطوفة وزير الداخلية ورئيس النظار (١٢٩) قبل طلبى فى أن لا أتدخل

والقضاء فى جيش الاحتلال بالقاهرة أو الاسكندرية ، ومن يفتاره ناظر الحقائق من رئيس محكمة مصر أو اسكندرية الايتدائيتين اعضاء . وترفع الدعوى لجلسة علنية بمجرد اتمام التحقيق والمرافعة شفويا . وتصدر الأحكام فى نفس الجلسة التى رفعت إليها الدعوى ، ولا يقبل الطعن بأى وجه كان . لمزيد من التفاصيل انظر : الوقائع المصرية فى ١٨٩٥/٣/٢٥ .

(١٢٦) يحاول الهلباوى أن يتلمس سببا لقيامه بأعمال النيابة فى المحكمة على الرغم من أن قانون انشائها لم ينص صراحة على أن يكون النائب المسمى اقدم المحامين سنا . ولما نصت المادة الرابعة على أن تكون المرافعة شفافة ويختار النبيليس محاميا لاثبات التهمة . انظر الوقائع المصرية : ٢٥ فبراير ١٨٩٥ « قانون المحكمة المخصصة » .

(١٢٧) حادثة قليوب : وقعت فى ١٧ سبتمبر ١٨٩٧ ، وقد وجهت التهمة الى عشرين من الاهالى بالاعتداء على بعض جنود إحدى الفرق الانجليزية اثناء هربتهم من التتريبات بالقناطر - بالقول والاشارة والقيام الطوب عليهم ، وذلك على اثر انتزاع أحد الجنود جرة ماء كانت تحملها فتاة ، فنتج عن الحادث جرح بعض الجنود ، وانعلقت فى اليوم التالى المحكمة المخصصة برئاسة ابراهيم غزاد ناظر الطلانية . وصدر الحكم على اثنين منهم بالشفل فى الحملة السودانية لمدة ثمانية اشهر ، وثلاثة بنس العقوبة لمدة ستة اشهر ، أما الباقى فكان نصيبه التوبيخ والانتذار الشديد .

انظر : د . لطيفة محمد سالم : النظام القضائى المصرى الحديث ١٨٧٥-١٩١٤ ، ص ١٤٦ .

(١٢٨) كان المستر ممثل مستشار لوزارة الداخلية منذ عام ١٨٩٨ خلفا للمسير المون جوردست . وقد سوى معاشه فى ٧ نوفمبر ١٩٠٨ ، وقد بلغ ٦٦٦٦٦ جنيه مصرى تزوج قبلها بقتيل فى ٥ ديسمبر ١٩٠٥ من نولدا ميشيل ، وأنجب منها مولودا فى ٢٥ يولاية ١٩٠٨ اسماها روجر فيكتور ممثل ، وتوفى ممثل هذا فى أول يولاية ١٩١٦ .

دار المحفوظات المصيرية بالقلمة ، نولاب ٦٠ ، محافظة ١٢١٧ ملف ٣٦٩٢٢ ص ١٠  
(١٢٩) يقصد مصطفى فهمى باشا .

فى التحقيق • وقد كان جاريا فى المنوفية بمعرفة حضرة النائب العمومى محمد باشا إبراهيم (١٣٠) وسعادة محمد باشا شكرى مدير المنوفية • ولما انتهى التحقيق عرض على مانسفيلد باشا حكمدار بوليس القاهرة المكلف بمقتضى قانون تشكيل هذه المحكمة بأذ يحرر تقريراً من واقع التحقيقات بإحالة من يرى إحالته الى هذه المحكمة وبين العقوبات التى يرغب توقيعها عليهم •

جاء ملف القضية الى مانسفيلد باشا وراجع مع مستر هوجرلى مفتش الداخلية أوراق التحقيق دون تدخل منى • وكتب تقرير الاتهام بإحالة واحد وخمسين متهما على المحكمة المختصة طالباً معاقبتهم جميعاً بالأعدام

جاءتني الأوراق بعد ذلك وهى محالة على المحكمة بهذه الكيفية ، والمعلوم والجارى عليه العمل فى محاكم الجنايات العادية أن النائب المترافع فى الجلسة لا يملك طلب تعديل العقوبة بما يخالف قرار الإحالة • فاذن يكون اختصاص ممثل النيابة العمومية أمام المحكمة المختصة التى تشبه محكمة عسكرية استثنائية أقل سعة من اختصاص النائب العمومى المترافع أمام محكمة الجنايات العادية •

قانون المحكمة المختصة يجعل للقاضى الذى يحكم فيها السلطة بأذ يحكم بأشد عقوبة على أى فعل من الأفعال المسندة الى المتهمين ما دام قانونه العقوبات يجعله من الأفعال المعاقب عليها ، ولو كانت عقوبته من أخف عقوبات الجنح والجنايات ، فاذا كان اختصاص قضاة هذه المحكمة وإسما الى هذا ، وإذا كان الممثل لقاضى الإحالة حكمدار بوليس القاهرة طلب عقوبة الأعدام على جميع المحالين الى المحكمة • وقد كانوا واحد وخمسين متهما فمأذا يصنع القائم بوظيفة النائب العمومى وما هو الحول أو القوة التى تخوله الخروج من هذا الحد المرسوم له •

بالرغم من هذا ، لما قرأت أوراق الدعوى تبينت أنه من الشغل القاضح ألا يميز بين المتهمين وبعضهم فى المسئولية • وطلبت من المتصلين بى من رجال الحكومة أن أخرج نحو الخمسة عشر متهما من طلب عقوبة الأعدام بطلب صريح فى الجلسة ولا أوافق تقرير الاتهام بالنسبة ل عشرة منهم ، وبعد أخذ ورد بينى وبينهم تمكنت من إقناعهم فقبل طلبى •

---

(١٣٠) لم يكن محمد باشا إبراهيم نائباً عمومياً إنما رئيس نيابة شبين الكوم -

د- محمد جمال السدي : نشروا بى ص ٨٨ •



عقدت الجلسة التي نظرت فيها هذه القضية فى صيوان كبير يسع نحو ثلاثمائة آلاف شخص ، ودعى الى شهود المحاكمة الايمان والممد من مديرية المنوفية والمديرية التي حولها ، وانتخب سكرتير الجلسة عثمان باشا مرتضى ، ورئيسا للمحكمة المرحوم بطرس باشا غالى (١٣١) ، وقاضيا آخر وطنيا خلاف الرئيس وهو المرحوم فتحي باشا زغلول (١٣٢) وقاضيا انجليزيا وهو مستر بونس وكيل محكمة الاستئناف (١٣٣) ، ونائب المستشار القضائي بوزارة الحفانية (١٣٤) وضابط من الجيش الانجليزى حضر نيابة عن السلطة العسكرية ، ونيابة عن الجيش (١٣٥) .

فى هذه المحكمة التى انعقدت وفى هذا الجمع توافقت بما أملاه على الواجب دون أن أتجاوز بكلمة واحدة بل ربما أستطيع أن أعترف هنا بأن شعورى بوطنيتى وصل بى الى حد لا يتفق مع واجبى وذلك انى دعوت لغرفتى بنسب الكوم قبل يوم المرافعة حضرات الاساتذة المحامين عن المتهمين وهم الاساتذة أحمد بك لطفى السيد ومحمد بك يوسف واسماعيل بك عاصم ، وأطلعتهم على كل النقط التى ساستند عليها فى دفاعى ضد المتهمين لكى لا يفاجئوا فى الجلسة

ترافعت فوق الثلاث ساعات ولم أر من ذلك الجمع الفقير أى اشتزاز بنقده ما قلته بل عندما أمرت المحكمة برفع الجلسة عقب مراعاتى للاستراحة ، قابلنى تقريرا كل الحاضرين بالتحية والتهنئة على ما أبدته من الدفاع المتين فى القضية المذكورة .

ترافعت ثلاث ساعات دون انقطاع ، ومن بين النقط التى أوضحتها فى الجلسة الرد على أفكار قيلت لى أثناء دراسة القضية من بعض الانجليز وهى أن تأخير ضابط نقطة الشهداء عن مقابلة الأورطة يوم وصولها الى دنشواى كالعادة السنوية قد يدعو الى الظن بأن هذا التضييق كان مقصودا

---

(١٣١) كان ناظرا للخارجية ولكنه كان يقوم بعمل ناظر الحفانية لذلك ترأس المحكمة طبقا لمقانون تشكيلها ولكنه كان أول من وافق على تشكيل المحكمة المخصوصة فى سنة ١٨٩٥م .

(١٣٢) رئيس محكمة القاهرة الابتدائية الأهلية . نائب رئيس محكمة الاستئناف الأهلية .

(١٣٣) المستر وليام جوينو هيرز القائم بأعمال المستشار القضائي ، وكان قاضيا فى السودان من قبل .

(١٣٤) الكولونيل لنلو القائم بأعمال القضاة والحاماة فى جيش الاحتلال ، وكان يجيد اللغة العربية .

(١٣٥) انظر : د . محمد جمال المدنى : دنشواى ، ص ٨٦ ، ٧٧٠ .

لكي لا يحول حضور الضابط بين الأهلين وبين ارتكاب تلك الجناية .  
والإشارة الى تخلف هذا الضابط كانت ترمى الى غرض أكبر خطورة من  
هذا وهو تفهيمى بأن هذا الضابط هو ابن أخت المرحوم حسين باشا محرم ،  
وحسين باشا محرم سرياور الجنب العالى الحديوى فى ذلك الوقت . فان  
كان تأخر الضابط عن عمل فسوء الظن به يصل منه الى خاله وابن خاله  
الى صاحب السمو سيده .

وقيل لى حادث آخر تعزى لهذه الفكرة وهو أن عمدة الواط المجاورة  
لندنسواى كان من عادته أن يستقبل سنويا ضباط هذه الأورطة ويبعث لهم  
عريات لركوبهم ويدعوهم الى حفلة شاي فى داره . وفى هذه المرة لم يسأل  
عنهم ولم يبعث أحدا بالنيابة عنه لاستقبالهم أو لستوتهم . وهذا العمدة  
هو المرحوم عبد المجيد باشا سلطان وقد أنعم عليه الخديو برتبة باشا قبل  
هذا الحادث بأسبوعين أو ثلاثة .

من هذين الحادثين رغب الى أن أتوسع فى شرحهما لكى يكون ذلك  
وسيلة لاثبات أن واقعة التحدى على الضابط كانت مدبرة ومصمما عليها  
من قبل ، فرفضت كل هذا وبالعكس أخذت شطرا كبيرا فى تقنيده وإقامه  
الحجج القاطعة على أن الحادثة بنت وقتها وأن الذى أذكاه وأوصلها الى  
هذه النتائج الخطيرة على خلاف ما كان يجرى كل عام هو أن نارا اتقدت  
فى جرن من أجران القمح المجاور لأبراج الحمام فى أثناء طلقات العيارات  
النارية من الضباط لصيد الحمام ، فاعتقد الأهالى أن هذه النار اشتعلت  
بسبب تلك الطلقات النارية ، فثاروا غضبا ، ولما شرعوا فى منع الضباط  
من الاستمرار فى إطلاق العيارات النارية لصيد الحمام ، ولم يكن بينهم  
وبين الضباط من يسعى فى ترجمة كلامهم للضباط ، ظن الضباط أنهم  
أتون للتحدى عليهم ، فاستمروا فى إطلاق العيارات ولم يعبأوا بندايتهم ،  
على ذلك حمل بعض الصبية عصيا ليرهبوا بها الضباط فقفلوا راجعين .  
وهناك مات أحد الضباط من ضربة الشمس بسبب حرارة ذلك اليوم  
الشديدة .

أما دفاع الأساتذة وكلاء المتهمين فلم يستغرق فى مجموعه أكثر من  
ساعة وربع وبعد النطق بالحكم ، ذلك الحكم القاسى وهو اعدام أربعة شتىا  
وجله ٦ أمام منازلهم (١٣٦) علا الناس رهبة وفزعاً ، وقد آكون أشده  
الناس تأثرا من هول تلك الساعة .

(١٣٦) حدد للحكم فى ٢٧ يونية ١٩٠٦ وشمل أيضا معاقبة اثنين بالاشغال الشاقة  
المؤبدة ، والاشغال للشاقة لمدة ١٥ عاما على متهم واحد ، واشغال شاقة لمدة سبع  
سنوات على ستة فضلا عن الجلد خمسين جلدة والحبس مع الشغل لمدة عام على ثلاثة  
والجلد خمسين جلدة على خمسة . انظر : د . جمال المسدى ، المرجع السابق ،  
ص ٨٨ ، ٨٧ .

وفى غرفة المداولة والثلاثة القضاة الانجليز موجودون كانت على وجوههم جميعا علامات التأثير ، سألني رئيس المحكمة بطرس باشا ، ما هو رأيي في الحكم فقلت : ان مثلي امام هذا الحكم كمثل أم جاءها الأطباء ينظرون في أمر ولدها الوحيد لعلمهم يجدون دواء له . ولما قرروا أنه من الضروري لاتخاذ حياته بتر الفخذ ، خضعت الوالدة وسلمت أمرها لله فلما قاموا باجرائها وآتوها خرجوا قائلين لوالدته نجحت العملية بتر الفخذ فلم يسمح الأم المسكينه أمام هذا الخبر الا أن تولول حزينة على ما أصاب ابنها فشماهي أمام هذا الحكم كشأن تلك الوالدة ومن الصدف السيئة انني قبل هذا الحادث بنحو الشهرين كنت وكلاء عن رجال الكونت زيزينيا من تجار الاسكندرية في قضية مضاربة جرت بينهم وبين اخوة المرحوم الشيخ عبد العزيز جاويش (١٣٧) لأنهم متجاورون في أرض مع الكونت . وكان هناك خلاف ونزاع بينهم بشأن هذه الأرض .

(١٣٧) الشيخ عبد العزيز جاويش : ولد في بنغازي بليبيا ١٨٧٢ لتاجر هناك يدعى الشيخ خليل حسن جاويش . هاجر مع والده الى مصر في النصف الثاني من القرن ١٩ حيث استقرت الأسرة في سوق المغاربة بالاسكندرية ، وفي سن الرابعة عشرة بدأ عبد العزيز يتلقى علومه في معهد جامع الشيخ ابراهيم باشا بالاسكندرية ثم سافر الى القاهرة في ١٨٩٩ ليجاور في الأزهر ولكنه سرعان ما انخرط في مدرسة دار العلوم بعد اجتيازه امتحانا ، وتخرج منها في عام ١٨٩٧ فعمل مدرسا للغة العربية بمدرسة الزراعة . ابعث الى جامعة « برود » بلندن على نفقة نظارة المعارف حيث درس فيها الآداب والتربية ثم عاد في ١٩٠١ فأصبح مفتشا للكتاتيب ثم اعتارته جامعة كمبودج في العام التالي ، ليدرس اللغة العربية بها لمدة أربع سنوات ، وفي أثناء حضوره مؤتمر المستشرقين بالجزائر في عام ١٩٠٥ حدث التعارف بينه وبين محمد فريد وظل محققا بعمله الحكومي حتى وفاة مصطفى كامل ١٩٠٨ ، فقدم استقالته من وظيفته وتولى رئاسة تحرير « اللواء » وكان أول مقال له فيها في ٢ مايو ١٩٠٨ فدخل في معارك شتى تارة مع الانجليز وتارة مع سعد زغلول وتارة مع حكومة بطرس غالي مما جعله عرضة للمحاكمة بل والسجن أكثر من مرة في ٢ أغسطس ١٩٠٨ ثم يونيو ١٩٠٩ ثم أغسطس ١٩١٠ . أصدر مجلة الهداية الأسبوعية في فبراير ١٩١٠ الى ١٩١٢ ، حيث هاجر الى تركيا وأصدر من هناك مجلة الهلال العثماني . كما أصدر مجلة « العالم الاسلامي » بالالمانية والعربية من المانيا في عام ١٩١٦ . عاد الى مصر سرا في عام ١٩٢٢ . اذ رفضت وزارة يحيى ابراهيم السماح له بدخول البلاد ، ثم عاش حياة مضطربة والتي القبح عليه أكثر من مرة تارة أثناء محاولة اغتيال سعد زغلول سنة ١٩٢٤ ، وتارة في قضية محاولة قلب نظام الحكم وارجاع الخديو عباس من نفس العام . توفي في ٢٥ يناير ١٩٢٩ .

فتحى رضوان : مشهورون منسبون - كتاب اليوم العدد (٢٧) أول أكتوبر ١٩٧٠  
ص ٢٥ - ٥٤ ، لمزيد من التفاصيل انظر .

اتور الجندى : عبد العزيز جاويش من رواد التربية والصحافة والاجتماع سلسلة اعلام العرب (٤٤) للدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥ .

ترافعت في هذه القضية بما يقتضيه الواجب أمام محكمة الجنجع  
واذكر أن القاضي كان فيها المرحوم عبد الرحمن ابراهيم بك الذي كان أخيرا  
وكيلا لمحكمة النقض .

أفرغت جهدى كما هو الواجب في بيان أن الخطأ والمسئولية تقع على  
أخوة الشيخ ، حكمت المحكمة بقوة أخوة الشيخ جاويش .

ما أتمس حظ المحامي وما أشقاه يعرض نفسه لمداء كل شخص  
يدافع ضده لمصلحة موكله ، فإذا كسب قضية موكله أمسى عدوا لحصنه  
دون أن ينال صداقة موكله .

خرجت من هذه القضية وجاويش غاضب على ويتمنى أن يجد فرصة  
لينتقم لنفسه من قضية الوطنية ما أوسع معناها ، والخيانة في الوطنية  
ما أسهل التصديق بالتهمة فيها .

جاءت قضية دنشواى والهلباوى يمثل المصلحة الانجليزية ويطلب  
أعدام عشرة والمحكمة تحكم بأعدام أربعة ، اذن يكون باب القذف والظمن  
على الهلباوى مفتوحا على مصراعيه وهكذا فتحت هذه المعركة في جريدة  
تصنوع بالخيانة الكبرى .

أمسى الهلباوى معروفا بعنوان لطيف وهبه له الشيخ جاويش وهو  
( جلال دنشواى ) ، أما القضاة من المصريين الذين حكموا بالاجماع بالاعدام  
شنتقا وبالتعذيب بالسياط وأولهم بطرس غالى وفتحى زغلول فلم ينعنوا  
بتلك النعوت التي تراكمت على رأس الهلباوى (١٣٨) .

وفي ظنى أنه لولا الحظ العاثر الذى جعلنى خصما لعائلة جاويش  
لتوفر على كثير من تلك المطاعن .

وعقب الحملة الشنيعة التي حملها اللواء على ، كتب كثير من الجرائد  
أن الحكم الصادر بالقوة صدر بالأغلبية ويراد بهذا الإشارة أن فتحى  
ياشا كان مخالفا للحكم . فنشر بلاغ رسمى من دار العبيد الانجليزى  
يصرح بأن الحكم صدر باجماع القضاة الخمسة فقطعت جبهة كل خطيب .



(١٣٨) لم يكن الهلباوى منصفيا في هذا القول ، فجريدة القوي . كانت هجوما متصلا  
على بطرس غالى لوراسته محكمة دنشواى .

انظر : جريدة اللواء ١٩٠٨/١١/١٥ « لنى دنشواى » و ١٩٠٨/١/١٨ « الذكرى  
المحزنة » .

جاءني يوما الأستاذ حسن بك فريد وكيل محكمة استئناف أسبوط  
فيما بعد ، وقد كان مساعدا في مكتبي وقت الحادثة ، ودخل على غاضبا  
يلج في طلب محاكمة صاحب جريدة اللواء على مقالة طعن شديد ضدي  
نشرت في العدد الذي يحمله معه فاخذت أقرأه ثم تبسمت في وجهه وقلت:  
يا أستاذ هذا ليس طعنا علي ، بل هو طعن على القاضى الوطنى الذى كان فى  
الجلسة ، وهذا القاضى يهايه صاحب اللواء \*

بعد انتهاء فصل الصيف وعودتى من أوروبا فى الجلسة الأولى التى  
تلت الأجازات انعقد مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية وكان من  
ضمن أعضائه سعد باشا ، ودرويش بك سيده وأحمد وحسن عاصم وفتحي  
زغلول باشا وآخرون \* وكانت نظرات الجميع لى ولفتحى باشا تشف عن  
شئ من الجفاء فخرجوا جميعا بعد الجلسة وتركونى مع صاحبى وطلب الى  
صاحبى هذا أن أخرج معه فأبيت \* وقلت : انى أتهمك كما يتهمك الآخرون،  
أما أنا فلم أؤد الا واجبا على لا أفكره ولا أخجل من تسجيله له \*

ولا يخفى أنى أذكر - وأنا أختتم الكلام على هذه القضية - أن سعد  
باشا زغلول قد رقى من محكمة الاستئناف الى صف الوزارة ، وأن فتحي  
باشا زغلول قد رقى من رئاسة محكمة مصر الى وكالة وزارة الحفانية  
مباشرة مع أن الدور فى الترقية من رئيس محكمة ابتدائية الى قاضى  
بالاستئناف قد تخطاه مرارا لأن أولو الأمر كانوا لا يرونه مستحقا لهذه  
الترقية (١٣٩) \* أما الهلباوى فقد بقى قائما على قدميه يعمل فى مكتبه  
بعد قضية دنشواى كما كان يعمل فيه قبل هذه القضية \*

(١٣٩) يؤكّد محمد فريد على ذلك أيضا فيقول بالنص : « واشتهر عنه الارتشاء  
وسوء السلوك والانتهاك في القمار ولذلك منحه وحرم من الترقية مدة \* وكانت النتيجة  
معدودة على رفته الا أنه عين قاضيا في محكمة دنشواى في يونية ١٩٠٦ ووافق الانجليز على  
حكمهم القاضي المشهور فقام للرأي العام ضده وربما بالحيلولة فعضده الانكليز وعينوه  
وكيلا لنظارة الحفانية \* \* \* وظل بهذا المنصب حتى وفاته في مارس ١٩١٤ \* كما تم منحه  
النيشان العثماني في يناير ١٩٠٨ اذ كان الخديوي عباس راضيا عنه تماما وكثيرا ما تعددت  
اللقاءات بينهما \* ويعترف سعد زغلول بأن شقيقه كان يدس له عند الخديوي فلقد كان  
حاضرا في تولي منصب الوزارة وأن من المتعذر حدوث ذلك طالما أن سعد نفسه داخل  
للوزارة ولم يشأ سعد أن يدافع عن نفسه أمام الخديوي فيقول : ويؤلمني جدا أن اتف بين  
يدى الخديوي مكتبيا ومثبنا أنه لىساس خاطئ » \*

اوراق محمد فريد : مذكراتى بعد الهجرة ، المجلد الأول ، ص ١١٣ ، ولزيد من  
تفاصيل تالم سعد زغلول من تكاية اخيه وعدم اللقاء انظر : مذكرات سعد زغلول :  
الجزء الاول صفحات ٢٩٦ - ٣٠١ ، ٣١١ - ٣٦٥ ، ٣٣٢-٣٣٨ \*

## عرض بريلاني بالتعيين مستشارا بالاستئناف :

حدثتني نفسي أن أتخلى عن المحاماة فالتحق بوظيفة في القضاء ولما جاءت حادثة دنشواي وظهر سخط الرأي العام على ، فكر المستر بوند وكيل محكمة الاستئناف في أن هذا المركز قد يكون أحرجنى في مكتبي وطن أن عملائي تحولوا عني فكاشفني في هذا الموضوع وقال : اني تكلمت مع مستر مكلريث (١٤٠) المستشار القضائي في أن محكمة الاستئناف تؤدي لها أكبر خدمة اذا قبلت أن تكون بين مستشاريها . فأجبتة فيما يتعلق بمركزي بصفتي محاميا فإن مكتبي بعد دنشواي أصبح أحسن من قبل . أضعافا مضاعفة ، وكان أصحاب القضايا ظنوا أن صلتى بكم تجعل قضاياهم أقرب الى الربح في محكمة الاستئناف اذا كانت على يد أكثر مما تكون على يد غيري . وبالضرورة عندما يفكرون في ذلك يفكرون في المستر بوند وزملاءه الانجليز في كل دائرة . ولكني مع ذلك أشعر في نفسي من زمن بالرغبة في التخلص من المحاماة ، فاذا كانت هذه الفرصة سانحة أرفضها . وانصرفت من عنده ، وبعد يومين أو ثلاثة وأنا داخل الى محكمة الاستئناف قبالتي سكرتير المحكمة الأستاذ محمد بك على دلاور وهنائي بوظيفة المستشار حيث أخبرني أنه كتب مذكرة باتفاق المستر بوند والمستر مكلريث لوزارة المالية للتصديق على تعييني مستشارا في محكمة الاستئناف . فأخذت في توزيع القضايا الموجودة بالمكتب على زملائي المحامين ورفضت قبول قضايا جديدة .

لبثت على هذا الحال نحو أسبوعين ، وفيه نشرت جريدتنا القطم والأهرام الخبر دون المؤيد الذي طلبت منه عدم نشر هذا الخبر .

في هذا الأسبوع تقريرا كنت مشغولا بتصفية المكتب وعندى وقت كبير للمقابلة الزائرين فجاءني فراش مكتبي قبل ظهر أحد الأيام ، وأخبرني بأن جماعة من الأرياف يطلبون مقابلتى لقضية لهم . فقلت : أنت تعلم اني تركت هذه المهنة ولا أقبل قضايا . فقال : قد أفهمتهم ذلك ، ولكن بينهم سيادة كريمة البصر تلح الحاحا شديدا في طلب المقابلة فأذنت لهم . فلما دخلت السيدة ومعهما رجلان من عشيرته واهتدت الى موضوعي من صوتي، تقدمت وخرت راكعة وقبلت ركبتي وهى تنوح وتبكي على خيبة رجائها اذا لم أقبل التوكيل عنها وقالت : أتيت من بنى سويف الى القاهرة منذ أربعة أيام وأنا أبحت عن مكتبك ، ولما قبلنى بعض سماسرة القضايا ، وطلبت ارشادى عن محلك أخبرونى أنك تعينت قاضيا بالاستئناف . فسمالت :

---

(١٤٠) سير مالكولم ماكليث : عين مستشارا قضائيا في سنة ١٨٩٨ خلفا للمستر جون سكوت .

وהל صدر الأمر بذلك فعلا ، فقالوا لم يصدر بعد . كنت أسمع عن سيرتك وعن راحة عقلك فوجدت عندي أمل اني اذا ناقشتك في مشروعيك هذا وتبين لك وجه خطئك في قبول هذا المسند والتخلي عن خدمة الضعفاء أمثالي ، ان تعدل وتبقي في خدمة الضعفاء ذوى الحاجة ، واسترسلت قائلة : كيف تقبل هذا المسند وهو مع عظمتي يشغله نحو الثلاثين مستشارا ، وقل أن يذكر اسم واحد منهم أو يعرف خارجا من سراى المحكمة . أما أنت فقل أنه لا يوجد رجل وامرأة في القطر من أسوان الى العريش الا يعرف اسمك ويحفظ لك السمعة الطاهرة ، ان رغبت المال فعملك في الحمامة . لابد أن يكون أكثر ربحا من مرتب المستشار ، اذن ما هي حاجتك أو ما هي الحكمة في أن تتخلي عن مركز يجعل كل الناس يشيدون بذكرك الى مركز مهما كان ساميا نتيجة إطفاء هذه السمعة وتصبح نكرة مثل الآخرين .

حقا تأثرت من كلمات هذه السيدة ، وهي على سنانجتها وغلوها من التعليم أضعفتني في مناقشاتها ، حتى تأثرت تأثيرا شديدا . وقد أضافت الى ذلك أن لخصت لي قضيتها ، فقالت : لي ابنة كانت متزوجة برجل من إحدى قرى مديرية بنى سويف فجاء ذات ليلة وقتلها غدرا ، وهي في فراشها ، وادعى أنه قتلها حيث وجد ابنتي تخون عرضه والرجل الذي كان يبيت بعرضها ، قد فر من امامه ، ولم يتمكن من اللحاق به فلم يستطع الا الانتقام من زوجته ، وكنت أعلم قبل هذه الجناية أن زوج ابنتي أخذ يعاملها معاملة سيئة ، واحتال في أخذ حليها منها ، مدعيا أنه في حاجة وضائقة تضطره الى بيع هذه الحلى لسداد دين عليه ، مع أن الحقيقة التي أعلمها وتعلمها ابنتي أنه اتفق على أن يتزوج امرأة أخرى ، وأن هذه الحلى اذا بيعت فسيكون ثمنها مهر المرأة الثانية . فلما رفضت ابنتي أجابته قتلها تلك القتلة الشنعاء وأضاف إليها فلم عرضها واتهامها بالحياة .

حققت الدعوى وأحيلت الى محكمة الجنايات في بنى سويف ففكرت فيك لتكون وكيلة عن ابنتي التي قتلت ولا سبيل الى اعادتها الى الحياة . وكل ما كنت أرجوه من وجودك بالقضية أن تعمل على منح هذا العار عن سيرة ابنتي أن حرمت منها فلا أحرم أن احتفظ بذكرى ابنة ضحية عاشت طاهرة ، وماتت غدرا وخيانة .

حالتي المالية حالة متوسطة ، ولا تسمح لي بأن أدعو الهلباوى لأن يحضر من مصر الى محكمة جنايات بنى سويف . فقلت : فلاكتف بمحام من بنى سويف يمثلني بصفة مدعية بحق مدني ، فإذا وفق لاطهار الحق وحكم على القاتل بما يستحق تمت حاجتي واستأنفت وعندئذ اذهب الى المحامي

الهلباوى فى داره بالقاهرة لأكلفه بالحضور الى محكمة الجنايات لينوب  
عنى فى محكمة الاستئناف بمصر . فلا يكلفنى ذلك ما كان يكلفنى لو ذهب  
الى بنى سويف . ومن سوء يختى أن أهل القاتل أشاعوا بأنهم اتصلوا  
بأحد قضاة محكمة بنى سويف ، وصدر الحكم بحبس القاتل ثلاث سنوات .  
وجاء فى أسباب الحكم أنه كان ممتنورا فيما ارتكب لأن ابنتى لعبت  
بمرضها ، وخانت عهد الوفاء للزوجية .

### التراجع عن قبول التصيب :

طلبت امهالى فى الجواب الى اليوم التالى ، وبقي حادث هذه المرأة  
شاغلا لى ، وفى الليلة التى تلتها كان شديدا الى حد أنه أقلقنى وحرمنى  
النوم . وقد فتح أمامى شيئا ما كنت ملتفتا اليه ، جعلنى فى أن لى (١٤١)  
كثيرا من الصفات التى لا تتفق والصفات المطلوبة من القاضى ، وأولها  
العزلة عن الناس بقدر الطاقة حتى لا يتأثر بحديث المجتمعات التى ربما  
كانت لها علاقة بالقضايا التى ستعرض عليه فيكون فيها رأيا قبل أن  
يسمع الخصومة فى مجلسها ، وأنا أشد الناس فزعا من معيشة العزلة ،  
وأكثر الناس غبطة وسرورا بوجودى بين أصدقائى وأهل .

فكرت فى أن واجب القاضى يأمره بأن يحتفظ بسر المساومات  
فحاسبته نفسى هل من الممكن إذا جلست فى قضية وكنت مقتنعا ببرائة  
المتهم فيها إذا كانت جناية وجاء رأى زملائى على غير ذلك وقضوا بالمقوبة ،  
هل أستطيع إذا أشرت عليهم خطأهم أن استرأضأ أنى برىء من هذا  
الخطأ أمام الجمهور والعارفين بالحقيقة الذين يسبون القاضى على جهله  
ويلومونه على سوء استنتاجه صامتا لا أملك حق الدفاع عن نفسى ؟

عرضت لى مثل هذه الأفكار وغيرها ، فرأيت أن دخولى القضاء مظلمة  
لنفسى وحيلولة بينى وبين ما أعدنى الله من البقاء فى الميادين الحرة ، أختم  
فيها من أشاء فإذا وفقت فى اظهار الحقيقة حدث حظى ، وإذا لم أنجح  
اقتنعت بأننى أرضيت ضميرى وأديت واجبى .

قابلت المستر بوزله فى صباح اليوم التالى ، ودخلت كائى فى نوبة  
حمى شديدة وتوصلت اليه أن يعفنى من قبول هذه الوظيفة ، وأن يبلغ  
المستشار القضائى عذرى فى هذا .

جاءت هذه السيدة فى الموعد الذى حددته لها بعد ظهر اليوم المذكور،  
فقلت لها أحبك على تصيبتك وهافذا بقيت محاميا متبظا بذلك فاعطنى

(١٤١) وردت فى الاصل « جعلنى فى أن لى كثيرا » .



اعلان القضية لأطلب الاطلاع عليها ، فاستبشرت وشكرت ، وعرضت لي  
اتمايا يظهر أنها كانت ثلاثين جنيها فرددت المبلغ اليها دون أن أتسلم  
وقلت : اني مدين لك بأكثر من هذا المبلغ .

قرأت هذه القضية وتبينت صدق المرأة فيما لخصت وترافعت في  
الجلسة التي تحدثت لها بيقين ظن المتهم قاتل للغدر والحيانة والطمح في  
مال المقتولة لا دفاعا عن الشرف والعرض ومن حسن الحظ أن بياني أخذ  
به في المحكمة وقد حكم بتعديل الحكم المستأنف وب عقوبة هذا الزوج الشقي  
بالاشغال الشاقة المؤبدة .

وقد قابلني بعد صدور الحكم أحد المستشارين الذين حكموا في  
القضية وقال : مرت بنا فكرة الحكم بالاعدام ، لولا أن يكون ذلك مغارة  
كبيرة بين الحكم الابتدائي وحكم الاستئناف لربما رجعت كفة الحكم بالاعدام  
التي رأها بعضنا .

حدث أن جاني جماعة من الفيوم ومعهم المرحوم عبد الحليم باشا  
عاصم الذي كان مديرا للأوقاف واسطة ، لا نظر في قضية حكم عليهم فيها  
بالحبس سنة لتهمة التزوير من محكمة بني سويف الاستثنائية .

لما اطلمت على الأوراق قلت : يوجد بعض الأوجه التي يرجع معها  
قبول النقض فعرضوا على أن أحدد مقدار اتمايي ، فأجبت عبد الحليم باشا  
أن وجودي معه عدة سنوات بديوان الأوقاف . حيث كان مديرا وأنا  
مستشار يجعلني أخجل من تحديد اتمايي ، وأترك الأمر لتقديره . فخرج  
وتشاور مع أصحاب الشأن وعرض على ألف جنيه فتهيجت من عرض هذا  
المبلغ الكبير وفهمت في الحال أن هذا المبلغ يعرض على باعتباره متصلا بعد  
قضية دنشواي بالقضاة الانجليز الموجودين بالاستئناف ، وبالأخص المستر  
بوندي رئيس محكمة النقض والابرار . وعددت هذا شبه رشوة ، ففضبت  
وصرخت في وجه الباشا . وقلت له : من الخطأ أن تظنني سمسارا أو واسطة  
في الرشوة للمستر بوند لأن الرجل نزيه ، وأنا لأقبل حتى لو كان غير  
ذلك أن أكون واسطة للرشوة . أما اتماي القضية فلا تستحق أكثر من  
خمس مئة جنيها فاعتذر لي هو ومحسنايه ، وقبضت نصف الاتماي أي خمسة  
وعشرون جنيها .

### نشأة حزب الأمة :

في أواسط سنة ١٩٠٦ أنشأنا حزبا سياسيا ، وهو حزب  
الأمة (١٤٢) تحت رئاسة المرحوم محمود باشا سليمان والد صاحب المقام

(١٤٢) اعلان تأسيس حزب الأمة في ٢٠ سبتمبر ١٩٠٧ .

الرفيع محمد محمود باشا ، ووكالة المرحومين على باشا شعراوي وإبراهيم باشا سعيد ، وكنت أنا وأصدقائي عبد العزيز فهمي ولطفي السيد والمرحوم حسن باشا عبد الرازق من ضمن مؤسسي هذا الحزب . كما أنشأنا له جريدة سياسة باسم الجريدة (١٤٣) وعنى بادارتها وتحريرها الأستاذ لطفي باشا السيد .

كانت سياسة هذا الحزب ترمي الى مراقبة السلطتين بالسلطة الأهلية والسلطة الأجنبية وتكتب عن كل منهما دون تحيز ولا محاباة ، والانجليز مهما كانت لهم من العيوب في سياستهم الاستعمارية تعودوا احتمال النقد واطهار الخطأ في سياستهم دون أن يظهروا العداوة للمنتقد . أما السلطة المصرية فلم تكن متحلية بهذه الصفة وهذا التسامح وخصوصا رجال السراى على سياسة النقد ، التي توجه عنه اللزوم اليها . ان حزب الأمة له ضلع مع الانجليز ويرغب في تناوكة السلطة الشرعية .

أنشئ الحزب في صيف سنة ١٩٠٦ ، وظهرت الجريدة على اثر ذلك بقليل فارتبكت السراى (١٤) ووجدت من الضروري أن تقيم حزبا تتخذه تحت كنفها . وفي شهر يناير سنة ١٩٠٧ أى بعد نشر الجريدة ببضعة أشهر ، أنشئ حزبان جديداً أحدهما باسم الحزب الوطنى (١٤٥) برئاسة المرحوم مصطفى كامل باشا ، والآخر باسم حزب الإصلاح المستورى (١٤٦) برئاسة المرحوم الشيخ على يوسف صاحب المؤيد .

وان الظروف التي أنشئ فيها هذان الحزبان لم تجعل الأغراض التي أنشئنا لأجلها خافية على أحد ، فأخذنا في مناوئة حزب الأمة ، ولو أن كلا منهما كان يكدل للآخر ويعمل على هدمه .

(١٤٣) فى أغسطس ١٩٠٦ تكونت الجمعية العمومية لشركة « الجريدة » وقد بلغ أعضاء هذه الجمعية ٦٠ عضواً فى البداية زاموا الى ١١٣ عضواً . والملاحظ ان « الجريدة » صدرت فى ٩ مارس ١٩٠٧ قبل اعلان الحزب .  
د . يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، ص ٢٨ .

(١٤٤) من الواضح ان: الخبير عباس كان ضد حزب الأمة و « الجريدة » . لأنه موسسيه كانوا يريدون نهج الشيخ محمد عبده ، بينما كان عباس يكرهه أشد الكراهية .  
مذكرات سعد زغلول ج ١ ص ٣٤٢-٣٤٣ .

(١٤٥) كانت أول دعوة رسمية لايلاء الحزب الوطنى بصفة علنية فى ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ ، وانعقدت أول جمعية عمومية فى ٢٧ ديسمبر من نفس العام . د . عصام شيهام الدين : المرجع السابق ، ص ٥٦-٥٧ .

(١٤٦) تأسس فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧ واحتير حسن رفقى باشا وأحمد حشمت وكيلين ، ويوسف بك صديق أميناً للمندوق .

ولما اشتد مساعد حزب الأمة واكتسبت جريدته منزلة سامية في نفوس  
القراء ، شعر خصومه بأن جريدتي اللواء أصبحتا غير كافيتين لصرف  
القراء عن « الجريدة » صحيفة الحزب .



### إعلان الحرب على « الجريدة » :

وفي وزارة المرحوم بطرس باشا غالى بدأ العمل لهذا الحزب  
وجريدته بطريقة خطيرة ، وكان ذلك في أوائل سنة ١٩٠٨ بعد سقوط  
وزارة مصطفى باشا فهمي وتشكيل وزارة بطرس باشا قليلة (١٧٤) ،  
وكان من آثار ذلك أن خرج على الحزب جماعة من أعضائه (١٤٨) ، وعلى  
رأسهم من أعيان الصعيد انطراوس باشا ، بشارة ، ومن أعيان الوجه  
البحري مصطفى باشا خليل ، وقد رفعوا دعوى أمام محكمة مصر المختلطة  
بطلب تصفية شركة الجريدة وتعيين حارس على إدارتها وقد كان لهم في  
المال المكتتب به للجريدة مبلغ يربو على الثمانية آلاف جنيه فاجتمع الحزب  
برئاسة رئيسه للمداولة في هذا الأمر وإيجاد حل لدرء هذا الخطر عن  
الحزب وجريدته ، فبحث المحامون من الأعضاء في كثير من الطرق التي  
تتخذ ، وكانت كلها ترجع إلى التمسك ببعض نصوص القانون في رد دعوى  
المضرم . ولما طالبت المناقشة في هذا الباب قال رئيسهم الجليل : عندي  
فكرة أرغب عرضها عليكم ، هل لو عرضنا على المدعين وهم يقولون أن

---

(١٤٧) تولى بطرس غالى النظارة في ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ بعد قبول استقالة مصطفى  
فهمي في ١١ نوفمبر .  
النظارات والوزارات المصرية ، ص ١٦٣ .

(١٤٨) كان من الطبيعي إزاء كراهية الكثير لحزب الأمة وجريدته أن يحدث  
انشقاق بين أعضاء شركة الجريدة. مما هدد بتصفيتها وانهلاكها . وكانت شكواهم تدور حول  
نقلتين أولهما أن مدير الجريدة ومجلس إدارتها مستبدون بإعمالها ، وبذلك سارت الجريدة  
في طريق غير المرسوم لها . ثانيهما : أن الشركة لم يبق لها من رأس المال ما تستقر به  
الجريدة والمطبعة ، ولقد ثبت أن النقطة الأولى كان مقفوق عليها منذ البداية أي استقلال  
مدير الجريدة ومجلس الإدارة بأعمال الشركة المهم إلا إذا احتج عليه مجلس الإدارة ،  
وهناك يرفع الخلاف للجمعية العمومية ، أما الأمر الثاني فهو غير صحيح إذ أن رأس  
المال كان نحو ٢٠,٠٠٠ جنيه ولم يصرف في سبيل المصاريف العمومية غير سبعة  
آلاف جنيه . لمزيد من التفاصيل انظر :

أحمد لطفي السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر من  
١٩٠٧-١٩٠٩ ، عصر الانقلاب الفكري في السياسة الوطنية - المختارات السياسية - مصر  
١٩٤٤ ، ص ١٨٤-١٩٢ .

الشركة سات حالتها المالية وأشرفت على الإفلاس ، رد مالهم كاملا بغير نقص يبقى لهم وجه في طلب تصفية الشركة أو تعيين حارس على الجريدة ، فكان الجواب هذا هو الحل المضمون ، ولكن من أين لنا المبلغ ؟

كنا نحو الأربعين رجلا في هذه الجلسة ، فقال الياشا الرئيس (١٤٩) . هل اذا دفعت أنا وصديقي على باشا شعراوى نصف هذا المبلغ تقبلون أن تنقاسوا فيما بينكم نصف المبلغ الباقي ، فأمام هذه الوطنية السامية والتضحية الكبرى ، لم يستطع واحد منا الا القبول ، وفي ساعات قليلة جمع مبلغ الثمانية آلاف جنيه وكسور ، وأودع في اليوم الثالث من هذه الجلسة في خزانة المحكمة المختلطة .

لما وصل هذا النبا وهذا العمل المجيد سمع القوم بهتوا ولم يجدوا حيلة لرد القضاء وأخذوا مبلغهم صاغرين ، وخرب الحزب وجريدته ولواء النصر معقودا لهما ، وعرفنا نحن المخلص من المنافق والصادق من المخال . من هذا العهد انقطع الحبل الرفيع الذي كان يربط السراى بحزب الأمة والجريدة واستمر الحزب في سياسته وفي نشر المبادئ التي اتخذها من يوم تأسيسه . وكلما ذللنا عقبة تقام في سبيله خلقت عقبة أخرى .

### محاولة اصلاح التعليم :

انتهينا من قضية الخارجيين على الحزب ، وفي سنة ١٩٠٨ كنا في الوقت نفسه نشتغل مع المعتمد الانجليزى السير غورست (١٥٠) مباشرة في تعديل قانون مجلس شورى القوانين وقوانين مجالس المديريات (١٥١) ،

---

(١٤٩) يقصد أحمد لطفي السيد .

(١٥٠) سير اللورد جورست عين في مصر عام ١٨٩٢ في منصب السكرتير المالي لنظارة المالية خلفا للورد ملنز وفي عام ١٨٩٤ عين مستشارا للداخلية ، وأخذ في تلك الأثناء يتعلم العربية واستمر في هذا المنصب حتى عام ١٨٩٨ إذ عين مستشارا ماليا ، واستمر على هذا النحو الى ١٩٠٤ ، حل محل كرومر بعد استقالته في ١١ أبريل ١٩٠٧ .

مذكرات سعد زغلول ، ج ١ ، ص ٢٢٦ ، هامش ١٥٤ .

(١٥١) طرح الاقتراح في مجلس شورى القوانين نفسه : « يطالب المجلس الحكومتى باعداد قانون يحول الأمة حق الاشتراك القطعى مع الحكومة في ادارة شئون البلاد الداخلية وفي القيام بالشؤون المحلية بحيث يكون قرار الأمة نافذ المفعول الشرائع والقوانين التي تسرى على الوطنيين » . وكان من رأى اكثرية الاعضاء : تأجيل اتخاذ القرار لمدة شهرين ، وبالفعل انعقد المجلس في ديسمبر وولق بالاجماع مما كان مدعاة لاثارة حفيظة جورست ، فراح يعمل على المجلس في تقريره السنوى ويصفه بالانصراف . انظر : تقرير عن المالية والادارة والحالة للمعمية في مصر ١٩٠٨ .

كنا نلح في أن نعطي لمجلس المديرين سلطة كافية لتمهيد مصالح الأقاليم « من العناية بالتعليم الابتدائي والثانوي والاهتمام بمسائل الري وإنشاء الطرق والكبارى والأسواق والمستشفيات وغير ذلك من ضروب الإصلاح ، وقد صادفنا صعوبات كبيرة في السماح لمجلس المديرين بمباشرة التعليم الثانوي حيث ظل المستر دتلوب (١٥٢) بوزارة المعارف عقبة كؤدة في هذا الطريق .

صدر قانون مجالس المديرين في أواخر سنة ١٩٠٨ شاملا لهذا الاختصاص بما فيه التعليم الثانوي . وكان القانون النظامي يقضى بأن أعضاء مجالس شورى القوانين ينتخبون من بين أعضاء مجالس المديرين فزاد عددهم في التعديل الجديد حتى بلغ في بعض المديرين نحو عشرين عضوا .

سعى الحزب عندئذ في ترشيح كثير من أعضائه للانتخاب في عضوية مجلس المديرية ومن بين مرشحي الحزب في عضوية مديرية الدقهلية الأستاذ أحمد لطفي السيد ، كما رشح غيره من أعضاء الحزب ليكون عضوا بالجمعية العمومية .

#### التزوير في الانتخابات :

كان مدير الدقهلية في ذلك الوقت مصطفى باشا ماهر (١٥٣) وزير المالية فيما بعد ) وكانت سياسة الحكومتين الانجليزية والهندية يومئذ تعضدها أحدهما الأخرى الى حد ما ، ولقد أضرت هذه السياسة كثيرا بحزب الأمة وجريسته ، ولقد كان مديروا الأقاليم يقيمون المقبات في سبيل انتخاب

---

(١٥٢) توجس دتلوب : اسكتلندي الأصل ، عمل مخرضا للغة الانجليزية بالخدمة الخدمية الثانوية ثم أصبح مفتشا عاما لجميع مدارس نظارة المعارف في ٦ ابرابر ١٨٩٠ ثم عين سكرتيرا عاما لنظارة المعارف في ٨ مارس ١٨٩٧ الى أن أصبح في ١١ مارس سنة ١٩٠٦ مستشارا للمعارف فزادت سلطته ونفوذه . المصدر السابق ج ١ ، ص ٢١٢ هامش ١٠١ .

(١٥٣) ولد مصطفى ماهر بالاسكندرية في ١٨٦٥ ودرس الحقوق واشتغل في نظارة الحربية تقلد وكالة عدة مديريات ثم صار مديرا لمديريات بني سويف والمنيا والدقهلية والغربية ثم مديرا للاوقاف العمومية ، كان مصطفى ماهر مشايخا للخديوي عباس حلمي الى حد أن هذا الأخير كان يرشحه لتولي رئاسة الحكومة ولتأليف مؤقت بدل من حسين رهندي إذا نجحت الحملة التركية على مصر أثناء الحرب العالمية الأولى ، وكذلك منحه الخديوي رتبة مير ميران في ٢١ مارس ١٩٠٨ ، أما منصب وزير المالية لتولاه في وزارة علي يكن ٤ أكتوبر ١٩٢٩ الى أول يناير ١٩٣٠ .

مذكرات سعد زغلول ج ١ ، ص ٤٥٦ حاشية ٧٢١ .

رجال حزب الأمة ، يدفعهم الى ذلك اعتقادهم أنهم بهذا العمل لن ينالهم مكروه قط .

سمعنا بأن مدير الدقهلية كان أكثر جرأة من غيره في التحريض على عدم انتخاب رجال حزب الأمة ، ولذلك كانت نتيجة الانتخاب سقوط لطفى بك من عضوية مجلس المديرية ، وسقوط أعضاء الحزب الآخرين من عضوية الجمعية العمومية ، طعنا في صحة الانتخاب وتوليت أنا الدفاع في الطعن أمام المحكمة الابتدائية وأمام محكمة الاستئناف ، ولقد كان أساس الطعن أمام محكمة الزقازيق الكلية تمسك المدير في الانتخاب بأن أظهر تصميمه ورأيه ضد رجال الحزب . وطلبنا تأجيل نظر الطعن في انتخاب مجلس المديرية حتى تحكم محكمة الاستئناف في الطعن المرفوع لها بالسبب عينه بالنظر لأعضاء الجمعية العمومية فرفضت وكان رئيس محكمة الزقازيق المرحوم محمد بك فخري ، وكانت له صلة مصاهرة بعائلة الأباطية والمعروف أن المرحوم اسماعيل باشا أباطة (١٥٤) كان من أكبر الرجال المؤيدين لسياسة السراي لذلك لم يكن من المستغرب أن يصدر الحكم برفض الطعن . ولما كان هذا الحكم نهائيا لا سبيل للطعن عليه لا بالاستئناف ولا بالنقض والابرام . فقد خسرنا نيابة الأستاذ أحمد لطفى السيد .

وعندما جاء دور القضية أمام محكمة الاستئناف ، وكانت الجلسة برئاسة وكيلها المستر بوند . كنت على أشد ما أكون من الحزن والتأثر بسبب حكم محكمة الزقازيق وترافعت أمامها مراقبة أشهر أنني خرجت من قفص كثيرة فيها عن الحد الذي كان ينبغي أن أقف عنده .

خرجت المدير تيجريحا بالغا . شهرت به بغير شفقة ولا رحمة ، ولما قام الأفوكاتو الصومي المرحوم محمد صفوت بك الذي كان في كرسي النيابة بدافع عن تصرفات المدير لم أتمالك نفسي من الرد عليه بشدة ، وصدرت مني بعض كلمات أملت فيما بعد على صليورها .

---

(١٥٤) اسماعيل باشا أباطة : ولد في الشرقية عام ١٨٥٤ أصدر جريدة الاهالي في أول سبتمبر ١٨٩٤ ، انتخب عضوا بمجلس شورى القوانين ١٨٩٦ وبالتالي عضوا بالجمعية العمومية الى عام ١٩١١ ، وكان من بين الأعضاء الخمسة عشر الذين انتخبوا لدراسة مشروع حد امتياز قناة السويس ووجه مزايا الى بطرس غالى عما اذا كان رأى الجمعية العمومية طعنيا أم استشاريا مما كان يعد احرارا لرئيس الحكومة . فاز بعضوية الجمعية التشريعية ١٩١٤ بمساعدة الحكومة ليقاوم سمه زغلول ، وكان يعد من رجال الخديو ومضى أكثر من مرة لدى محمد فريد ، ليصلح ذات البين بينه وبين الخديو عباس تاسيما قبل محلكة فريد في يناير ١٩١١ .

— أوراق محمد فريد ، المجلد الأول — مذكراتي بعد الهجرة ، ص ١٥٩ ، ١٦٠ ،

— عبد الرحمن الدرافى - محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ، ص ١٤٢ .

تدخل المستر بوند بيني وبينه الأفوكاتو العمومي ووضع لي عدة أسئلة ملخصة من زده فأجبت عنها وزيتها وفسحا في مصلحة الطعن وقلت أخيرا ، ان لم تكتف المحكمة بما ورد في محضر لجنة الانتخاب ، وبما هو مقيد فيه من الاشارات التي لا تدلح محلا للشك في تدخل المدير تدخل غير لائق ، فانا التمس التحقيق حتى ينجلي الأمر أمام المحكمة .

وأخيرا وبعد مداولة طويلة ، حكمت المحكمة بالفناء الانتخاب ، ووضعت في أسباب حكمها ان المدير خرج عن النسخ المفروض له قانونا ، وكان لتدخله تأثير كبير على حرية الناخبين في اعطاء آرائهم .

**موقف عدائي آخر للأمير أحمد فؤاد من الهلباوى :**

تولى المحرم قاسم أمين في سنة ١٩٠٨ (١٥٥) ، ولما كان من اكبر اصدقائي فقد رغبت مع كثير من اصحابي اقامة حفلة تذكارية له في يوم الاربعين بقبة السلطان النوري . واستحسن معظم المجتبعين ان تكون هذه الحفلة تحت رئاسة سمو البرنس فؤاد ، وذلك لان قاسم أمين كان من اكبر المؤسسين للجامعة المصرية الشعبية ، وكان سمو الأمير أول رئيس لها ، فلهذه المناسبة كان هو أحق الناس بالرياسة لهذه الحفلة ، وكان من أول واجب علي بصفتي أقدم صديق للفقيد ان أكون من المؤيدين له . فحضرت كلمتي ، وفي صباح اليوم الذي ستعقد فيه الحفلة بعد الظهر جاني أحمد زكي باشا الذي كان سكرتيرا للجامعة وسكرتيرا لمجلس الوزراء ، وبلغني ان سمو الأمير لا يحضر الحفلة اذا حضرت فيها والقيت كلمة تأبين ولعل السبب في ذلك راجع الى ان دفعا عن البرنس سيف الدين أمام محكمة الجنايات لم يكن قد نسي بعد ، وقد كان المحرم سعد باشا وكيلا للمجلس وله صلة خاصة بسمو الأمير فاتصل به الخبر ، فذهب الى سموه واعترض على هذا الأمر حتى اقتنع البرنس وعدل عن هذا الاعتراض ، وفي الساعة الرابعة بعد الظهر قيل الحفلة بنصف ساعة جاني سعد باشا زغلول وطلب مني الذهاب معه الى الحفلة لائقا كلمتي فاعتذرت لأن هذا الخبر جاني متأخرا خصوصا وان الكلية التي كنت أعدتها بعثت بها من قبل الظهر الى المؤيد واصدر بها المؤيد ملحقا ، صدر في الساعة الثانية بعد ظهر اليوم ، واطلعت عليها مطبوعة وقلت : لا فائدة

(١٥٥) تولى في ٢٦ أبريل ١٩٠٨ ويقول سعد زغلول : « ان الهلباوى وقتي زغلول قد اذيا بكلمات وثناء عند القوية وان انطباعه ان فيهما ذ شيئا من التكلف وان كان في الثاني اظهر » .

مذكرات سعد زغلول ، ج ١ ، ص ٥١٦ .

من القاء كلمة قراها الناس قبل الحفلة بعدة ساعات • ولم أذهب معتبرا  
أنني أديت الواجب على لصديقي كما لو كنت حضرت الحفلة •

### الوظائف الاستشارية وسبب الاستقالة منها :

عينت في سنة ١٨٩٣ مستشارا قضائيا لإدارة الأوقاف على أن  
احتفظ بمكتبتي ثم انتدبتني - على أثر هذا التعيين - سمو الخديوي مستشارا  
قضائيا للخاصة ومحاميا لها أمام المحاكم الأهلية ، كما عهد إلي أن أكون  
محاميا للأوقاف الخديوية • وقد بقيت أؤدي أعمالي في هذه الوظائف  
الثلاث حتى سنة ١٩٠٩ حيث استقلت منها •

ولقد أحاطت بهذه الاستقالة ظروف أجملها فيما يلي :

قرر مجلس الوزراء في سنة ١٩٠٩ العودة إلى العمل بقانون  
المطبوعات (١٥٦) بعد أن كان قد أهمل من سنوات عدة اكتفاء بقانون  
العقوبات • فقامت مظاهرات عدة احتجاجا على عودة هذا القانون ، وتعبقت  
الحكومة المتظاهرين ، وقبضت على بعض الزعماء ، وكان من بين المتبوض  
عليهم أيضا أحمد حلمي أفندي ( صاحب جريدة « القطر المصري » في ذلك  
الوقت ( وعدد كبير من الطلبة (١٥٧) ، وعندما أحيوا إلى المحاكمة وسطوا  
الأستاذ أحمد لطفي السيد باشا في أن أكون محاميا عنهم في هذه القضية •

(١٥٦) أصدر مجلس الوزراء في ٢٥ مارس القرار التالي :

« أن الحكومة منذ سنة ١٨٩٤ لم تنفذ قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر  
سنة ١٨٨١ وحيث أن الجمعية العمومية طلبت من الحكومة في ٢٦ مارس ١٩٠٢ ، ودع  
الجرائد عن تجاوزها الحدود وعن الفوضى التي وصلت إليها وأرسل إليها مجلس الشورى  
القوانين طلبا مثل ذلك في ٣٠ يونيو ١٩٠٤ ، وحيث أن عدم تنفيذ قانون المطبوعات لم  
يزد هذه الجرائد إلا تماديا في التطرف والخروج عن الحد حتى أدى ذلك إلى شكاوى  
الناس بلسان الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين من هذه الحالة التي أضرت  
بمصالح البلاد ضررا يليغا فقد قرر مجلس الوزراء ما يأتي : يعمل بإحكام قانون  
المطبوعات لئلا يتعلق منها بنشر الجرائد في القطر المصري » •

أحمد حسين : موسوعة تاريخ مصر ، ج ٤ ، ص ١٢٣٧ •

(١٥٧) وجهت إلى أحمد حلمي تهمة أمانة المستشارين الانجليز وتهمة رمي الحكومة  
بالتفكير بالدين بغرب طلبية الأزهر مما عد تحريضا على كراهية الحكومة التي قال عنها  
أنها تسير على رأى الاحتلال مما يبعث على احتقارها • أما المتهم الثانى فكان عثمان  
طلعت صبور إذ اتهم بأنه نادى ( لتساق حكومة الفرد ) وأنه قصد بها حكومة الخديوي  
مما اعتبر تطاولا على مسند الخديوية • أما المتهم الثالث فكان شقيق الثانى ويدعى  
مختار طلعت صبور ، فاتهم بالتحريض على كراهية الحكومة إذ نسبوا إليها الظلم  
والاستبداد وعدم مراعاتها للأمة ، بينما وجه للمتهم الرابع أحمد زكى تهمة القذف على  
الهيئة الحاكمة ، إذ أمان هيئة النظار لئلا أن النظارة « المشقومة » بانها بلية-إهتبطت



والذى دعاهم الى هذه الوساطة شعورهم أنهم من الذين تظاهروا ضدى فى عدة فرص اعتراضا على تصرفى فى قضية دنشواى ، ولعلمهم من الذين أثاروا المظاهرة ضدى وضد الشيخ على يوسف فى دار البارودى بباب الخلق ، فى حفلة خطابية كانت أقيمت فى تلك الدار بمعرفة رجال حزب الأمة وأحضروا فيها الحماة تذكارا لحماة دنشواى وقضية دنشواى ، وكان شعارهم وهتافهم فى تلك الليلة النداء بالويل والثبور على جلا دنشواى ، احساسهم بأنهم أساءوا الى بهذه التصرفات لم يجرتهم على أن يتقدموا بأنفسهم الى للدفاع عنهم من غير واسطة \*

جاءتنى كلمة من الأستاذ لطفى باشا السيد ، وأنا فى قريتى أفضى فيها يومى الخميس والجمعة ، يدعونى الى العودة الى مصر على عجل ليتكلم معى فى شأن هام ، ولما قابلته بمصر أخبرنى بالقضية ، فأجبتة بأنى ما كنت محتاجا الى وساطة اذ ليس بنفسى أى أثر لتلك الأقوال التى فاه بها أولئك الطلبة ، التى أعتقد أنهم انما أتوا بها عن حسن نية \* وهم فى الواقع محقون فيما ارتكبوه ، لو كنت شابا مثلهم لاشتريت معهم فيه ، لأنى معتقد أن ذلك انما هو لخدمة الحرية والصحافة ، وأنا أول من يشعر بقضية هذه الحرية ، وبالتورة ضد من يعتدى عليها ، وأنا أعد قانون المطبوعات أول سلاح يهدم هذه الحرية ، وأذكر أن لى يدا فى تعطيله تلك السنوات الماضية ، لأنى ترافعت فى عدة مجالس بين يدى المرحوم رياض باشا للوزارة ووزيرا للداخلية ، وأظهرت له ما فى بقاء قانون المطبوعات من الضرر بالصحافة ، وبحرية الكتاب سيما وأن كثيرا من الأعمال التى يقوم بها الانجليز فى البلاد لايتفق مع الروح الوطنية والنزعة القومية \*

قبلت بكل سرور الدفاع عن أولئك المتهمين ، وقد حضرت عنهم أول جلسة بمحكمة عابدين تحت رئاسة المرحوم أحمد بك عبد الرازق ، وكان معى من المتهمين أيضا الأستاذ مرقس بك فهمى وطلبنا التأجيل للاطلاع على أوراق الدعوى ، وأجلت القضية أسبوعين ، ولما نشرت الجرائد أنى قبلت الدفاع عن المتهمين فى هذه القضية ، جاء على أثر ذلك المرحوم حسين

---

بها مصر \* واتهم المتهم الخامس محمود رمضى نظم باهانة البظارة أيضا فالتصق بها صفات الجبن والخذى ، وعاب فى حق ولى الامر ، اما المتهم الأخير ( السادس ) فكان ابراهيم محمد الذى أمان بظوره أعمال البظارة \*

ثم اختتم قوله : « تلك أعمال الوزارة فلا سلام عليها » \*

لزيد من التفصيل انظر : جريدة اللواء ١١ أبريل ١٩٠٩ ، و ٢٦ أبريل ١٩٠٩ ، ( قضية الحرية ) ، و ٤ مايو ١٩٠٩ حكم محكمة عابدين فى قضية النيابة العمومية ضد خطباء المظاهرات \*

رشدى باشا الى ديوان الأوقاف ، وكان وزيرا للخارجية وقتئذ ، ودعاني الى مقابلته بفرقة المدير ( سعادة مصطفى ماهر باشا فى ذلك الوقت ) وهناك قال لى : ان سمو الخديو غير مستحسن دخولى فى الدفاع عن قضية أحمد حلمى ، لأن حلمى هذا ترجم مقالة كانت بجريرة تركية ( ١٥٨ ) ، ونشرها بجريرته ( ١٥٩ ) ، لم تحزن هذه المقالة رضا الخديو بل عادت ماسة بكرامته ، ولذلك رفعت عليه دعوى جنحة بسببها وحكم عليه بالحبس ستة أشهر ، والقضية مستأنفة أمام محكمة الاستئناف ، فرجل يتصيد الطاعن على سموه لا يستحق العطف عليه ، خصوصا من رجل حائز رضا سموه وهو مثله ووكيله فى تلك المصالح الثلاث ، الأوقاف العمومية والخاصة والأوقاف الخديوية . هذا فضلا عن أن الدفاع فى هذه القضية ينحصر من غير شك فى الطعن بالحكوة وأعمالها ، وأنت بصفتك مستشارا لا يصح أن تشترك فى مثل هذه الطاعن ، فاجبت على ذلك ، بأن عقدى مع الأوقاف يخلينى من هذا القيد .

### احتكاك مع بطرس غالى :

ومع هذا فقد أشارت الجرائد الى أنى وكلت عن التهيئ ولا أرى التخل عنهم ، ومصطفى ماهر باشا أيد رشدى باشا فى طلبه ، ولما كبت أشعر بشئ من الفتور بينى وبين سعادة المدير العام ، لأنى كنت وكيلًا ضده فى قضية سياسية سابقة فقد قرأتى هذا على أن أرفض بتاتا التنازل عن الدفاع عن حلمى ورفقائه ، وفى اليوم التالى طلبت عند رئيس الوزراء بطرس باشا غالى ، وأعاد على بلطف وإدب جم ما سمعته من رشدى باشا ، فشعرت بضعف كبير أمام عطفه ، ولولا عبارة صدرت منه بعد ذلك تحمل فى ثناياها معنى الرشوة ، لخشيت أن يتغلب على ، وأخرج من بين يديه متخليا عن قبلت الدفاع عنهم .

بطرس باشا لما أحس منى هذا الضعف ، تصور كانى صرت آلة بيده ، فأراد أن يكلل نجاحه بالإشارة الى منحة سينجم بها على حيث قال : يا هنيأوى ، خشيت تصرفك فى هذه القضية يعطل على مشروعا كنت أعدته وهياته للعرض على سمو الخديو ، وهو طلب العفو عن شقيقك خليل

( ١٥٨ ) جريدة العدل التركية : وكان يصدرها محمد صفا من المصريين المقيمين فى تركيا واحد أصليا محمد فريد زعيم الحزب الوطنى .

( ١٥٩ ) جريدة القطر المصرى ٨ يناير ١٩٠٦ . ومصر للمصريين . والملاحظ أن المقالة امتلأت بالطعن على عائلة محمد على باشا واعتبرت مصدر شقاء المصريين وتأخرهم . وعدم تقديمهم طائفة زانيدا وحرخت المصريين على اقتلاع جذور هذه العائلة التى تحكم البلاد وأن البديل هو أن يحكم مصر مصرى .

الهلباوى المحكوم عليه من محكمة جنايات طنطا فى أوائل سنة ١٩٠٩  
بالإشغال الشاقة المؤبد .

أخطأ المرحوم الباشا ، فى تقدير عواطفى ، حيث ظن أن هذا التصرف  
يغزىنى بالفراق من واجبى . أما أنا فقد ثارت فى نفسى وأوشكت أن تخفى  
العبارات حيث رأيت أن عطفه الباشا ظن أنه قادر على أن يشترى انكارى  
لواجبى بتلك المنحة .

ثارت نفسى وأجبتة : سيدى الباشا أشكركم أن ما اعترانى من  
التردد عنده أول حديثك معى ، والذي كنت أخشى أن يجزئنى الى الإخلال  
بواجبى أحدثته بما أعاد الى حمسى وأيقظ فى نفسى روح الواجب ، وذكرنى  
بقداسته ، فإن كنت تعطينى ثمننا لهذا كل ما تملك الدولة التى أنت  
رئيسها من جاه ونعيم ، فأنى أرى ذلك أقل بكثير مما أضيعه على نفسى من  
شرف التضحية فى أداء الواجب ، واستأذنت فى الخروج ، فقال لى : اذن  
أفعل ما ترى ونحن نفعل ما نرى ، فوقفت عند هذه الكلمة عن السير والتفت  
الى عطفته ، قلت : سيدى : أعهد فيك الحكمة وحسن السياسة ، وما كنت  
أظنك بحاجة لأن تبغى أنك ستفعل ما تريد لأنك فى غنى عن هذا البيان ،  
لأنى إذا كنت أنا ضعيف لا أعيا بما تريد واستمر فى طريقي لأفعل ما أريد  
فما كنت أولي بهذه الحرية ولم تكن بحاجة الى تفريعى بما لك من هذا  
السينطان .

وبعد يومين من هذه المقابلة جادنى كتاب من عطفته بصفته رئيس  
مجلس النظر يبلغنى فيه بصفتى مستشار قضايا الأوقاف أن مجلس النظام  
قرر تشكيل لجنة لفحص قلم القضايا - قضايا ديوان الأوقاف - وعمل  
النظام لحسن سير العمل ، حيث اتضح أن المحامين التابعين لقلم القضايا  
يتناولون أجرا لا يتناسب مع الأعمال التى يؤدونها للصلحة ، وأن هذه  
اللجنة تحت رئاسة حسين رشدى باشا وزير الخارجية والمرومين  
سيد الخالق ثروت باشا وفتحى زغلول باشا .

عندما جادنى هذا الكتاب ، وأنا عارف بأسبابه ، وأنه بصودة من  
الصور التى أئذرنى بها عطفه بطرس باشا ، كتبت جوابا باستقالتي من  
وظيفتي ، لأن تأليف هذه اللجنة بغير استشارتي ، وما تضمنته القرار من  
الإشارة الى أن قلم القضايا ينقصه النظام وحسن العمل ، فيه مساس  
بكرامتي ، وطمع على كفايتي ، وكان ذلك فى شهر ابريل سنة ١٩٠٩ .

وقد نشرت كتاب استقالتي بصحيفة « الجريدة » .

وقد قبلت الاستقالة فى الحال ، وعين خلفا لى محام لا أذكر اسمه ،  
ولعله كان المرحوم خالد النوال .

عنيت بالمرافعة في هذه القضية - قضية قانون المطبوعات - عناية خاصة ، وراعت في وصفها أن تكون خالية من كل ما يمكن تأويله بما يثير غضب سمو الخديو على \*

وقد صدر الحكم فيها من محكمة عابدين ببراءة المتهمين جميعا ، لأنه لم يثبت أنهم تعدوا على رجال البوليس في أثناء المظاهرة ، كما نسب إليهم في تحقيق النيابة وفي ورقة الاتهام \*  
وقد نالت هذه القضية شهرة بعيدة ، وأعارتها الحكومة نصيبا من اهتمام وفير \*



### مسألة الدفاع عن الورداني ورفاقه :

إن وظيفتي في قضية دنشواي ، وما أصابني من التشهير في الجرائد ، وبالأخص في جرائد الحزب الوطني ، أبعدت عني حسن ظن كثير من الشبيبة المصرية ، وذلك لما اتهم الورداني (١٦٠) وتسعة من أصحابه (١٦١) في هذه الجناية ، لم يفكر الورداني في دعوتي للدفاع عنه ، وأنا الذي دعاني للدفاع عنه حضرة المرحوم راجب بك عطية عم أحد المتهمين عبد الخالق بك عطية ، وشاب آخر من ضمن العشرة \* أما الورداني فكان محاميا به أمحمد بك لطفى ومحمود بك أبو النصر \*

(١٦٠) إبراهيم ناصف الورداني : من أبرز شباب الحزب الوطني ، كان يبلغ من العمر آنذاك ٢٥ عاما ، اتهم بإغتيال بطرس غالى في ٣٠ فبراير ١٩١٠ . واعترف بأنه قتله لاعتقاده « أن الرجل خائن لوطنه وأن سياسته ضارة لبلاده » وهدد الأسباب ، لمقال بانها لإبراهيم اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ ، ورئاسة محكمة دنشواي ، وإصداره لقانون المطبوعات سنة ١٩٠٩ ، ومحاولته مد امتياز قناة السويس \*

لمزيد من التفاصيل : انظر وثائق قضية الجناية (١٤٠) عابدين ١٩١٠ اغتيال بطرس غالى \*

(١٦١) كان المتهمون التسعة شركاء الورداني هم على مراد ٢٤ سنة مهندس رى بالمقوم ، محمود اتيس ٢٨ سنة مهندس رى بالمتيا ، حبيد البرقوقي ٢٤ سنة طالب حقوق ، شافق منصور ٢٢ سنة طالب حقوق ، عبد الخالق عطية ٢٤ سنة محام عبد العزيز رفعت ٢٣ سنة مهندس تنظيم ، حبيب حسن ٢٥ سنة مدرس ، محمد كمال ٢٢ سنة طالب منفسة \* وذلك لكونهم أعضاء مع الورداني في جمعية سرية كان من مبادئها استخدام القوة \*

ذهب المتهمون الى قاضي الاحالة ، وكان حضرة متولي بك غنيم ، أحيل  
فى سنة ١٩٢٨ الى المعاش ، وكان القائم بالدعوى العمومية حضرة صاحب  
الدولة فقيده الوطن ثروت باشا (١٦٢) .

ترافع المحامون كل عن موكله . ولما جاء دورى - وقد كنت الثالث  
او الرابع فى الدور - اشرأبت الاعتناق لسباع الدفاع الذى تناول أصل  
المسألة ، والتطورات التى انتهت اليها حتى أثارت غضب الرأى العام ،  
وخاصة الشيبية المتعلمة ، فذكرت مصاب مصر بالمعاهدة التى عقدها القليل  
فى سنة ١٨٩٩ بشأن السودان مع انجلترا (١٦٣) ، ثم تطرقت الى بيان  
المسئولية الجنائية لغير الوردانى من المتهمين بتأليف جمعية من أغراضها

ارتكاب الجنايات السياسية ، وأظهرت ضعف حجة النيابة فى تطبيق  
المادة المراد محاكمة المتهمين بها . ولما قرر حضرة القاضى بان لا وجه لاقامة  
الدعوى بالنسبة لأولئك التسعة (١٦٤) ، علا متاف الجمهور للعدل ورجال  
العدل ، وأعيد الى السجن الوردانى . وبعد بضعة أيام جاءنى كتاب من  
حضرة المرحوم على توفيق بك - رئيس نيابة مصر - مرفقا بالتماس بامضاء  
الوردانى يتضمن توسط حضرة رئيس النيابة فى رجائى أن أقبل الانضمام  
الى الدفاع عن الوردانى أمام محكمة الجنابات .

ومع انه مضى نحو العشرين عاما ، لازلت أذكر ما اعترانى من الغبطة  
والسرور بهذا الحظ حيث وقفت فى دفاعى أمام قاضى الاحالة باقناع ابراهيم  
الوردانى نفسه بأن أخلق المحامين بتبرير سيرته ، والدفاع بما يجعله يبين  
أبطال الوطنية الذين ذهبوا شهداء فى حب وطنهم .



(١٦٢) المقصود : عبد الخالق باشا ثروت النائب العمومى آنذاك .

(١٦٣) اتفاقية السودان : ١٩ يناير ١٨٩٩ ، والتى وقعها بطرس غالى من كرومر  
وتتألف من ١٢ مادة خولت انجلترا بمقتضاها حق الاشتراك فى ادارة شؤون الحكم فى  
السودان ووقع العلم الانجليزى الى جانب العلم المصرى ، وبالجمله سلخ السودان عن  
مصر .

لزيد من التفصيل : د . محمد فؤاد شكرى ، د . محمد أنيس ، وآخر : تصويص  
ورثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ٣٦٩-٣٧٢ .

(١٦٤) بدعى « انه يتعين تحديد معنى الاشتراك القانونى قبل البحث فى الوقائع  
حيث ان القانون لم يعرف الاشتراك » كما انه « لم يثبت أن خطر على بال أحد من  
المتهمين الاتفاق على قتل بطرس باشا حتى يقال أن قتله وقع بناء على هذا الاتفاق »  
انظر أمر الاحالة وثائق الجنائية رقم ١٤٠ عابدين ١٩١٠ .

## لقاء مع الورداني :

تكتبت بالقبول في الحال وذهبت إلى مقابلته في السجن غير مرة ، وفي كل مقابلة كان يتبين لي من حديثي مع هذا الشاب أنه من نوادر الشباب المثبتين تحمسا واستعدادا للتضحية في سبيل خدمة وطنهم ، والعمل على تحريره بأية طريقة ممكنة . قلت له في حديثي معه في السجن : تبينت من أوراق الدعوى أنه عقب إطلاق العيار الناري على القاتل وقع الذين معه في فزع واغماء من بينهم حسين باشا رشيدى ، وآخرين (١٦٥) فكان يمكنك في هذا الوقت أن تغر بنفسك ولا يلحقك أحد ، فقال : نعم . شابهت هذا الاغماء عند القوم . والرغبة الطبيعية المحيول عليها كل انسان في التخلص من الخطر ، أوحى الى أن أفر في الحال ، ولكن ما أسرع ما مرت على فكرة أخرى أوقفتنى ، وهى أنى تذكرت إذا فررت من يد القضاء أنه يجهل سبب الجريمة ، وربما تخدلت الناس بأن القاتل كان ذا غرض شخصى جره الى ارتكاب جريمته ، فيذهب الأثر المطلوب منها مع أنه من أكبر مقاصدى أن يعلم أبناء وطني أن من بينهم من يضحي بحياته في خدمة وطنه ، وأذن يكون هذا الحادث ماثلا الى زمن طويل بين أعين الجيل القادم ، فيريهم الطريق ويحبب اليهم التضحية في سبيل تحريره .

بعد أن تم هذا الحديث وأنا متصرف من عنده ، قال لي : أنا منتظر يا وألى أن دورك في دفاعك عنى أمام المحكمة سينزىدك روعة شأن عند الحاضرين فيها ويجعلك قبلة أنظار الجميع غدا . فقلت : يا أبنى ! تقول هذا مع أن مثلى ممك في تلك الجلسة كمثلى رجلين أحدهما تقدم للدفاع ورسم خطته في تاديبته على أن يكون آخر جهاده العودة الى عائلته وأولاده أما أنت فقد أدبت ما عملت وأنت تعلم أنك عندما خرجت من دارك لكىلا تعود اليها ، وأنت ذاهب الى لقاء الله تعالى .

حدث هذا يذكرنى بـجلسة حدثت في باريس بين امبراطور البرازيل الأخير وولى عهده وفكتور هييجو حيث قال مرة ولى العهد - في أثناء حديث الثلاثة - يا ذا الجلالة ، فأجابه الإمبراطور : تاديب يا ولى فى مجلسنا ، لا يصح أن تمنح بذى الجلالة سوى فكتور هييجو ، ففى محكمة الجنائيات لن تشرب عنق الا اليك ، ولن يكون محلا للاعجاب سواك فانت بيتك القصيد آينما كنت ..

لاهمية هذه القضية حضرت لها مذكرة مكتوبة باللغتين العربية والفرنسية ، وقد فعل سعادة النائب العمومى ذلك ايضا ، وكتبت مذكرة

(١٦٥) كان يرافق بطرس غالى عند نزوله من النظارة كل من قصى زغلول وعبد الحالى ثروت وأرمولى ( مستخدم بمجلس النظارة )

باللغة العربية ، وطبعت ثم وزعت يوم الجلسة ، وفعل كذلك أحمد بك لطفي ومحمود بك أبو النصر شركائى فى الدفاع عن الوردانى .

طبعت مذكرتى العربية والفرنسية بجريدة الأهرام ، وأخذت النسخ قبل الجلسة بيومين أو ثلاثة ، وقد علمت ليلة الجلسة أن أحد الموظفين بهذه الجريدة اتصل بسلطة البوليس وأخذ عدة نسخ من المذكرة العربية وسلمها لأولى الشأن . جئنا يوم الجلسة وكانت مرعوسة بالمستردلنو رغلو ( انجليزى من أصل يونانى ) وعضوية أمين بك على زعبد الحميد باشا رضا .

ترافع النائب العمومى كما شاء واجتهد فى اقناع المحكمة بأن الذى فى الانتحار ، فافتكر أخيرا بأن يظهر موقفه عند المتهمين بالوطنية بارتكاب دعا للوردانى الى ارتكاب الجناية هو ضيق ذات يده ، حتى وصل الى الرغبة هذه الجناية .

والاستاذ أحمد بك لطفى جاء دفاعه فى بيان أن وفاة المجنى عليه سببها خطأ فى عملية الدكتور ملتون للتقليل ، كما تطرق الى ذكر حوادث غائبة للمتهم تدل على شيء من الضعف فى القوة العقلية .

والاستاذ أبو النصر تعرض للوضوح الى حد لا يثير غضب السلطة الحاكمة على النوال الذى كتب به مذكرته ، وقد كنت آخر المحامين - كما رغبت فى ذلك - لكى تكون الكلمة الأخيرة التى يسمعا الجمهورون لى ، ويسمعا القاضى كشائى فى معظم القضايا التى أكون شريكاً فيها مع زملاء ( ١٦٦ ) .

### جلسة سرية السيد الهلباوى سريتها مقبلاً

عندما بدأت أتكلم اغترضنى الرئيس قائلاً سائلاً : هل دفاعك سيكون على النوال المكتوبة به مذكرتك ؟ فقلت نعم . على أثر هذا الجواب تداول مع زميليه ، وأعلن أن دفاعى سيكون فى جلسة سرية ، فاندحش

( ١٦٦ ) اغترض الدفاع على سبب الوفاة وقال أن العملية ما كانت ضرورية وأن بطرس غالبى كان يعيش إذا ترك وشأنه بنون عملية هذا من جهة ومن جهة أخرى قال : أن العملية أجريت بطريقة غير مرضية خصوصاً وأنها امتلت زمناً طويلاً عما يلزم عادة . أما من ناحية ضياع الوردانى فى قواه العقلية فالحقيقة أن الوردانى كان وطنياً ومن فرط وطنيته اضطرب عصبياً ، وفى ديسمبر ١٩٠٩ كان يعالجه الدكتور عيسى باشا حدى . انظر : وثائق إغتيال بطرس غالبى - محضر الجلسة ٢١ أبريل ١٩١٠ .

الجميع من هذه التفرقة ، وقد كنت وزعت بعضها من نسخ مذكرتي المطبوعة على الحاضرين . فبناء على هذا القرار أمر رئيس الجلسة رجال البوليس بأن يجمعوا هذه المذكرات من أيدي الذين أخذوها بعد أن انتهى البوليس من هذه الحركة التي جرت الى التشويش ، والتي حمست الجمهور ، طلب مني الرئيس أن أبدأ دفاعي . فقلت : قبل أن أبدأ الدفاع يجب أن يثبت بمحض الجلسة أن مذكراتي التي أمر بجمعها من الجمهور اليوم ، سبق أن وزعتها على كثير من الناس في مصر والأقاليم قبل اليوم ، فقاطعتني الرئيس ، وأشار الى كاتب الجلسة الا يكتب شيئا من ذلك ، وأخذ يلومني

على هذا التصرف . وقال لي : كان يجب انتظار يوم الجلسة لتعرف ان كانت علنية او سرية ، وأشار الى أن في عملي ما يمرضني لمسئولية كبيرة . فأنجيت : ليس هنا الآن محل تحقيق مسئوليتي . وانما نحن الآن في اثبات واقعة اقتضتها ضرورة قرار المحكمة بسرية الجلسة ، فان كان فيه مسئولية فاننا أحببنا وأقبلها لا بشجاعة فقط ، بل وبفخار أيضا ، لأنني لا أكره أن أكون مع سعادة النائب العمومي في تهمة واحدة ، لأن مذكرات النائب العمومي توزعت منذ أمس ولم أفعل الا كما فعل هو ، وكما فعل زملائي أيضا ، فامتعض الرئيس من هذا الجواب الى حد أن امتنع وجهه ، ولكن لم يستطع أن ينبس بكلمة وتركني وشأني مع كاتب الجلسة ، أثبت في المحضر الواقعة التي أردت اثباتها . امتنع حقا ومن حقه أن يمتنع لأن قرار السرية لم تعد له أية فائدة اذا كان الغرض منه ألا يسمح الجمهور ، ولا يقرأ من المخازن التي ارتكبتها الانجليز في البلاد التي لا تتفق مع دعواهم أنهم أصلحوا فيها وأنشأوا فيها نظاما وجددوا ثروة . فالقاري لهذه المذكرة يخرج موقنا بنتيجة واحدة ، وهي أن الانجليز لم يفيدوا مصر فائدة توازي جزءا من مائة من تضحية استقلالها وحريةها ، وان تصرفهم في السودان واغتصابهم الحق فيه مع ما أراقت مصر في سبيل فتحها من الدماء يعد أكبر غدر وأشد خيانة من أمة لامة في القرن العشرين .

لا شك أن قرار السرية هدد كثيرا من قوتي وتحمسي لأنني لم أجعل من مخاطبتهم الا هؤلاء القضاة ونفسياتهم في واد وشعوري في واد آخر .

ومع ذلك ترافعت مرضاة لضميري ، ومرضاة للشباب الذي ستكون هذه الجلسة آخر الأيام التي أتمتع فيها برؤياه ، ترافعت موجها خطابي للقاضي ، وفي الواقع كان قلبي ولساني نحو المتهم فالكلمة الاخيرة في مذكرتي تكفي المطلع عليها ايمانا بما كان يلا نفسي من الهيبة والاجلال لذلك الشاب الذي ضاع ضحية وطنه . قلت : لقد أمضيت خمسا وعشرين عاما في المحاماة دون أن أسائل نفسي لماذا اختير للمحامي رداء أسود ، بينما اختير للقاضي شعارا أخضر يزين به صدره . والآن فقط أدركت هذا



السر ، أدركته والقلق يعذبني بسبب هذه القضية . أدركته وأنا أشعر  
بما يشعر به المتهم نفسه ، وأحس بما تحس به أمه وأخته من الفزع ،  
والاضطراب ، وهما في الواقع في حالة حداد على هذا المصائب الذي نزل  
بهما ، وذلك الحداد الذي يتمثل بوضوح في هذا الرداء الذي ارتديته بين  
أيديكم ، أنتم الذين تمثلون بشعاركم الأخضر الرحمة والمطف ، بل أن  
هذا اللون ليوحى الى نفوسكم أن الانسان مهما عظمت خطيئته فعندكم من  
الرحمة ذخيرة لا تنفذ . أنتم في الواقع : رسل الرحمة على الأرض ، رسالتكم  
شبيهة برسالة القديسين الذين يضرعون الى الله أن ينشر البشر فوق  
رحمته وغفرانه ، وأنتم من غير شك تدركون أنه من العسير على الانسان  
أن يكون دائما بمنجاة من الخطأ من العسير على أن تكون حياته نقية كحياة  
الملائكة ، فإن توسلنا بكم أن ترحموا هؤلاء البشر الذين يترددون في  
الخطيئة ، فلا تضيقوا توسلاتنا هباء ، بل تقبلوها كما يتقبلها الله الذي  
انتخبتم بإرادته لأداء هذه المهمة المقدسة التي تؤدونها واسمحوا لي الآن أن  
أوجه الى المتهم وهو مائل بين يديكم كلمتين :

الأولى : انني اذا كنت قاسيا في وصفك أيها المتهم ، فذلك لأنني  
مرغم على هذا الوصف بحكم قانون لا تتفق دائما اتجاهاته - للأسف - مع  
عواطف القلب وأمانى النفس ، يجب أن يسهر على أمن المجتمع وسلامته  
ومن الضروري أن يحدد الصالح والضار من الأمور \* ونحن المحامون أول  
من يجب عليهم احترامه ، فإذا كان الدفاع قد التمس لك الأعذار فيما  
فعلت ، وأوضح هذه الأعذار للمحكمة فتقبل أنت بدورك أعذار الدفاع التي  
تناقض مع مبادئك السياسية تقبلها بنفس آمنة مطمئنة .

الثانية : انني اذا كنت قد حططت من قدرك أثناء دفاعي لمسلتك مع  
المجرمين ، وإذا كنت قد توسلت الى قضاتك أن يغفروا لك زلتك فذلك هو  
واجب الدفاع الذي ليس عنه محييص .

أما اذا أبت روجك السامية أن تعيش مكبلة بالسلاسل ، وأما اذا  
تعاليت أن تحيا في السجن حياة قطاع الطرق والأشقياء - لأن هذا هو  
أبعد حد من الرحمة يجوز لقضاتك أن يأخذوك به ، إذن فتقبل الموت بدم  
راسخة وجنان ثابت \* فالمت آت لا ريب فيه انه لم تلقه اليوم فستلقاه  
غدا \* .

اذهب ياولدى الى ساحة وبك ، حيث العدالة الخالصة المجردة من  
الزمان والمكان .

اذهب فقلوبنا ستكون دائما معك ، وعيوننا ستسبح عليك الدمع  
ما دامت الأرض والسموات \*

أذهب فقد تكون في موتك أبلغ عظة لأمتك. منك في حياتك ، اذهب  
فلئن ضاقت قلوب البشر بالشفقة عليك فرحمة الله عظيمة ، قد وسعت  
كل شيء . فالى اللقاء - يا ولدى الى اللقاء .

بعد المرافعة في القضية لم يكن الانجليز يتوهمون أننى أحفظ لهم  
هذا الغل ولا سيما أن علاقتى مع المستر بوند وكيل محكمة الاستئناف  
كانت من أحسن العلاقات ، فكان يجعلنى مضرب المثل في السيرة الطيبة  
والبلاغة في المحاماة ، فأنقلب من يوم الوردانى هن وزملاؤه الى مجافائى وقد  
لمست هذا يدي عندما قابلت يوماً دلبورغلو وأوشكت أن تتلامس أكتافنا  
فلم يسلم هنا أحد على الآخر .

بعد هذا بشهر أو شهرين جاءت قضية محمد بك فريد « تعريض  
كتاب الغياياتي » (١٦٧) فتحكوا عليه - برئاسة دلبورغلو أيضاً - بالحبس  
ستة أشهر ، وكان أمين بك الرافعى من محررى العلم ( جريدة الحزب  
الوطنى ) فسر على كثير من المشاهير يأخذ رأيهم في الحكم ، ومر على أيضاً  
يسألنى رأى ، فقلت : ان الحكم على فريد لابد أن يكون ملحوظاً فيه أنه  
رئيس الحزب الوطنى ، فبعد نشر هذا الحديث في الجريدة وصلنى خطاب  
من ثروت باشا النائب العمومى يبلغنى أنه وصله كتاب من يحيى ابراهيم  
باشا رئيس محكمة الاستئناف يطلب فيه فتح تحقيق معنى بشأن حديثى  
عن الحكم على فريد في قضية اللواء ، وذلك بناء على طلب مقدم له من محكمة  
الاستئناف ، فكتبت له جواباً أعزز فيه رأى واترك له فيه تقدير ما أقول  
وانى متحمل المسؤولية اذا كانت هناك مسئولية .

وصل أمر هذا الحادث الى صاحب الدولة بعد زغلول باشا - وهو  
وزير الجفانية - فاستدعى يحيى باشا ، وأظهر له عدم استحسانه لهذا  
التصرف ، حيث كان ينبغي له أن يقرأ الحكم بنفسه فيجد فيه المعنى الذى  
قاله الهلباوى في الجريدة ، لأن القضاة أنبتوا في حكمهم أن فريد بك

---

(١٦٧) اتفق على الغياياتى على نشر كتابه « وطنيتى » بالاتفاق مع محمد فريد وعبد  
العزیز جاویش ، وتقديم كل منهما « مقدمة » تتناسب مع طبيعة ما ورد فيه من اشعار  
ملتبسة ، بل وقامت ادارة « العلم » بنظمه في ادارتها ، فما كان من التشيع على  
يوسف الا انه أوعز للمؤكمة بالتهام الغياياتى الذى ولى وجهه قسط عاصمة الدولة  
العثمانية ، فتم الحكم غيابياً عليه بالحبس ستة مع الشغل ، ووجت الحكومة الفرصة  
أيضاً لتقديم جاویش وفريد للمحاكمة . ووجهت لهذا الأخير تهمة تعريض الناس على  
كرهة الحكومة والازدراء بها ، والغيب على حق ذات ولى الأمر ، وتحسين جريمته لنجراً  
والوردانى وأمانة ناظر الحفانية بصفته موظفاً عمومياً .

لزيد عن التفاحيل انظر : د. عصام نعيم الدين : الحزب الوطنى والنضال المرى ،  
ص ٢١٦ - ٢٢١ .

يستجق الشبهة لأنه من المتعلمين ، ولأنه يشغل مركزا مهما في البلد ، فكان عليه أن يتدبر فيما يكتبه ، وهذا هو بعينه ما قاله الهلباوى ، في اللواء ، وإن جاء بعبارة أخرى ، ومن أجل هذا يطلب من رئيس محكمة الاستئناف أن يباغ النائب العمومى الملول عن التحقيق ، ويطلب منه فوق هذا أن يقابل الهلباوى ، ويذهب من نفسه سوء الأثر المترتب على الجواب الأول ، وقد تم هذا دون أن يكون لي علم به قبل وكان ذلك كله سنة ١٩١٠ .

من يوم دفاعى عن الوردانى تغير رأى الشبهة فى تقيرا محسوسا ، وجاءتنى لجان متعددة تمثل جمعيات السيدات والشبيبة والوفود من التسوائى تعتنذر عما فرط منها . نحوى لسبب سوء ظنها . بسبب قضية دتشواى ، وانها تقدرتنى وتعتبرتنى من أوائل الخادمين لها . وهكذا كان ربحى عظيما بسبب هذه القضية .

\*\*\*

### المؤتمر المصرى

عقب مقتل بطرس باشا فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٠ رأى بعض الأقباط أن هذه الفرصة تسنح لهم بتقديم مطالبهم التى سبق عرضها على الورد كرومر فى عدة ظروف بين سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٠٦ وهى : أن تعتبر أعيادهم أعياد رسمية كأعياد المسلمين ، تقفل فيها مصالح الحكومة ويعين منهم مدير فى مديريات الأقاليم وغير ذلك ، فعدوا مؤتمرا فى أسيوط فى مارس من تلك السنة (١٩١٨) تحت رياسة بشرى بك حنا ، ولعل اختيارهم لزعامة هذا الرجل كان ملحوظا فيه أنه أكثر الأقباط اتصالا بالانجليز خصوصا وأنه متزوج بسميلة انجليزية ٠٠٠ اجتمعت فى هذا المؤتمر وفود جاءت من معظم الأقاليم ومن مدينتى القاهرة والاسكندرية ، وكان من أساس المؤتمر ألا يشترك فيه أو يدخله الا القبطى ، وقد كانت نزعات معظم الخطباء عنيفة فى التعريض بالمسلمين عامة حتى تغالى بعضهم فى القاء تبعة جريمة الوردانى على أهل الدين الذى ينتسب اليه .

---

(١٦٨) الصحيح أنه انعقد فى مارس - عظم ١٩١٣ على الزعم من أن رئاسة البيرونيكية ورئيس الكنيسة القبطية أيدوا عدم موافقتهم على عقد مثل هذا المؤتمر .

أصدر هذا المؤتمر قرارا بتأييد الطلبات السابقة ، ويعثوا بها إلى  
المعتمد الانجليزى السير الدون غورست ونشرها فى جميع الجرائد داخل  
القطر وخارجه •

اعتبر المسلمون هذا المؤتمر بمثابة حركة عداونية قام بها الأقباط  
ضدهم من غير مبرر ، ففكر فريق منهم فى ضرورة فحص ما يشكوه الأقباط  
ونمحيصه وبيان ما فيه من أوجه الزلل والشطط ، على أن تعلن نتيجة  
بحثهم على الملأ ردا لتهم الأقباط ، فتقرر عقد مؤتمر يعقد فى القاهرة  
يكون مباحا الاشتراك فيه لكل ذى رأى يقطع النظر عن دينه مسلما كان  
أو مسيحيا أو إسرائيليا • وقد تنازل دولة رياض باشا فقبل رئاسة هذا  
المؤتمر ، واختارونى سكرتيرا عاما له ، كما اختير الفرحوم حسن باشا  
رضوان وكيلًا للرئاسة وأمينًا للصندوق •

اجتمع المؤتمر فى هليوبوليس (١٦٩) داخل صيوان كبير ، واشترك  
فيه نحو الخمسة آلاف عضو •

وفى هذا المؤتمر بحثت جميع المسائل التى دأرت عليها المناقشة فى  
مؤتمر الأقباط وذكر على لسان عدد من الخطباء أن الأقباط معاملون من  
المسلمين ليس بغير انصاف فقط ، بل معاملة مشسولة بكثير من العطف  
والمجاملة ، وقد اقتضى هذا البيان الاتيان بأحصائيات لعدد الموظفين من  
الأقباط والمسلمين فى مصالح كثيرة من مصالح الحكومة ، وتبين منها أن  
الأقباط حائزون فى بعضها أضعاف ما يستحقون بنسبة عددهم ، كما تبين  
أيضا أن كثيرا من الأوقاف التى تحت يد الأقباط أصلها من أوقاف المسلمين  
وتركت إهمالا وتسامحا بمرور الزمن • وتبين أيضا أن المكاتب الأهلية التى  
تحت إدارة وزارة المعارف ميزانيتها جميعها من أوقاف المسلمين الخاصة ،  
ومع ذلك مفتحة الأبواب للمتعلمين من مسلمين وأقباط ، وقد جمعت هذه  
الخطب والمباحث وجعلت رسالة خاصة طبعت ووزعت على أصحاب الشأن  
وجميع الصحف ، وكان هذا المؤتمر آخر هذه الحركة ، وبعدها عاد  
الفرحان إلى ما كانوا عليه من الإخاء والسلام •

---

(١٦٩) عقد المسلمون مؤتمرا باسم « المؤتمر المصرى » فى مايو ١٩١١ • للنظر إلى  
التوفيق بين العناصر المؤلفة للوحدة المصرية •

لزيد من التفاصيل انظر : مجموعة أعمال المؤتمر المصرى الأول بهليوبوليس ١٩١١ •

بعد أن انتهى المؤتمر صفحت حسابات النقود التي وردت اليه بصفة الاشتراك خصم منها المصروف الذي أنفق في سبيله ، وبقي منه ما يربو على الـ ١٨٠٠٠ جنيه ، أودعت في أحد البنوك ( بنك حسن سعيد ) حتى ينظر في الطريقة الواجبة لاستغلالها .

ولما قامت الحرب في سنة ١٩١٤ وتعطل كثير من العمال عن العمل . وعلمت السلطة العسكرية بوجود هذا المبلغ طلب منى ومن سعادة الفريق حسن باشا رضوان أن تقدم هذا المبلغ لمحافظة مصر تعمل به مشروعات اصلاح فى المدينة يستخدم فيها العمال العاطلون ، فرفضنا هذا الطلب بالرغم من الحاح سعادة المحافظ على باشا ذو الفقار وتعظيم رئيس الوزراء حسين رشدى باشا .

راى رشدى باشا عقوبة لنا على هذا الرفض أن تعمل كل الوسائل الممكنة بصفته رئيس حكومة ليأخذ ولو نصف هذا المبلغ للجامعة المصرية التي كانت وقتئذ تحت رئاسته بصفته نائب الرئيس وهو الرئيس أحمد فؤاد ( جلالة الملك الراحل ) وعرض على وعلى حسن باشا رضوان هذا الطلب أيضا ، فقلنا : اننا لا نملك الاجابة على هذا الطلب الا اذا صادق عليه جميع الاعضاء المكتتبين أو أغلبيتهم . كان ذلك فرصة لرئيس الوزارة ووزير الداخلية ، فكتب فى الحال الى المديرين بأسماء المكتتبين للمؤتمر رجاء أن يستعملوا نفوذهم فى اخذ قبول من هؤلاء المشتركين لا باعطاء نصفه للجامعة بل بالتنازل عن جميعه للجامعة .

كان مجلس ادارة الجامعة - فى ذلك الوقت - فى ارتباك وفى خلاف بين أعضائه حتى هجره كثير من الأعضاء الذين هم محل ثقة الجمهور ، والمعلمون من المصريين لم يبق لهم منزلة فى التعليم ، وكان معظم القاضين به خليطاً من الأروام والطلبان ، من أجل هذا كنا نشعر بخسارة كبرى اذا ذهب هذا المال لذلك المعهد الذى لا رقيب على حساباته ، ولا مهين على حسن التعليم فيه .

جاءت هذه الاجابات من الاقاليم بأسرع من البرق ، وطلب عقد مجلس الادارة للنظر فى هذه المسألة ، واتخذ المرحوم أحمد بك عبد اللطيف المحامى صديق حسين باشا رشدى أداة تنفيذ لمطالب رشدى باشا أمام مجلس ادارة المؤتمر ، وأنا اتخذت طريقاً آخر فى أن هذا المال يجب أن يعطى جميعه للجمعية الخيرية الاسلامية ، ولا أذكر رجلاً أيدينى بنية خالصة أكثر من المرحوم حسن باشا عبد الرازق الذى كان فى ذلك الوقت مديراً عاماً للتعليم فى الجمعية الخيرية الاسلامية ، وكذلك أيدينى فى رأى هذا المرحوم حسن باشا رضوان .

وبعد محاولات ومناقشات عنيفة تقرر بالأغلبية اعطاء المبلغ جميعه للجمعية الخيرية الاسلامية ، واشترط أن يصرف ايراد هذا المبلغ على ارسال ريشات الى الخارج للتعليم العالي ومساعدة التابخين من الطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية في انعام تعليمهم العالي في مصر \*

وقد كلفت بصفتي مستشارا للجمعية بالبحث عن املاك ذات غلة يشتري بها هذا المبلغ ، فأرشدني صديقي المرحوم على باشا شعراوي الى صيغة بجوار أطيانه بمركز ملوى تبليغ نحو الثلاثمائة فدان لزوجة المرحوم جميل بك ثابت ، وكان الواسطة في ذلك حضرة عبد الله بك أباطة ، وتم الشراء ، ويتراوح ايراد هذه الأطيان بين ١٣٠٠ جنيه و ١٦٠٠ جنيه سنويا ينفق جميعه في الأبواب التي حددها المؤتمر . فقد علمت الجمعية نحو أربعين طالبا في أوروبا ، عادوا جميعا بعد أن حصلوا على أعلى الشهادات في الطب والهندسة والعلوم السياسية ، وهي تدفع اعانات لنحو ستين طالبا فضلا عن هبات جزئية تصرفها للطلاب الذين يدفعون نفقات تعليمهم . ولكنهم عاجزين عن المصاريف الشخصية \*

وفي سنة ١٩١٢ حصل نزاع بين سعد بك المصري عمدة قبيلة أولاد علي ، ونجله طاهر بك المصري عمدة قافلة بمركز أبو حمص من جهة وبين عبد الله بك المصري وباقي عائلة المصري من جهة أخرى \*

اتهم في هذا النزاع عبد الله بك المصري وفريقه سعد بك المصري بأنه يأخذ تقودا من الأهالي بصفة رشوة ليشهد على أنهم من الأعراب التابعين لقبائله ليتخلصوا من التكاليف المعق منها الأعراب كالخدمة العسكرية ، وتقييد أبنائهم في ذئاب المواليد والغفر وغير ذلك \*

حقق هذه الشكاوى المرحوم زكي باشا أبو السعود حيث كان رئيس نيابة دمهور ومع المساعي التي عملت من أحمد كمال باشا مدير البحيرة لم يتيسر حالة سعد بك على المحاكمة الجنائية ، واكتفى بمحاكمته اداليا في لجنة العرب ، وهناك تحت هذا التيار حكم مجلس العرب - الذي كان فيه رئيس النيابة عضوا - بالاكفائه بعزل سعد بك من العمدية ، وفي نفس هذا اليوم صدر قرار من المديرية بتعيين طاهر بك المصري عمدة خلفا لأبيه المغزول ؟ وكان من أكبر المضامين لهذا الضابط الانجليزي الذي كان معبضا كقومندان لقبائل العرب وكان عضوا في المجلس \*

على أثر هذا القرار اشتمد الخلاف بين المدير ورئيس النيابة والسح رئيس النيابة على الحقيقة بطلب نقله من البحيرة بالتفعل قبل رئيسا لنيابة الزقازيق \*

. خلا الجو لأحمد. كنبال باشا المدير ، وتولى رئاسة النيابة محمد شبركت بك ، وقد رأى هذا. أن البلاغ المقدم من عبد الله بك المصرى وعائلته ضد سعيد بك. المصرى. بلاغ كاذب ، وانتقل الى مركز أبى حمص واستدعى عبد الله بك ومن معه ، وكانوا اثنى عشر ، واتهمهم بالبلاغ الكاذب وأمر بالقبض عليهم جميعا وحبسهم احتياطيا ، فوكلت عن هؤلاء المحبوسين ، وزعمت للمرافعة عنهم فى محكمة أبو حمص . ولأهمية هذه القضية اتدبت الحكومة من مفتشى الانجليز من يشهد المحاكمة فيها ، وقد حضر فعلا هذا المفتشى وهو المستر جريفت وكيل ادارة الأمن العام فى ذلك الوقت ، وكانت مرافعتى عيفة ضد المدير ( مع انه عدل محمد سعيد باشا ناظر النظار عندئذ ووزير الداخلية ، وضد رئيس النيابة ) .

ومما بينتله : أن قضية البلاغ الكاذب قد تكون أول قضية بلاغ كاذب ضد أفراد عاديين ترفعها النيابة مباشرة ، وأنها أول قضية بلاغ كاذب يحبس فيها المتهمون احتياطيا ، وأنها أول قضية بلاغ كاذب ترفع مع أن الدلائل والقرائن تبرر صحة البلاغ ، وقد قلت أيضا أن تصرف النيابة على خلاف كل هذه التقاليد يجب أن يرجع الى أمر يحملنا على الرغم منا على أن أسباب هذا التصرف ترجع الى أمور لا تشرف ، فالمحكمة حكمت فى الجلسة نفسها ببرائة جميع المتهمين والأفراج عنهم .

واستأنفت النيابة هذا الحكم. ويظهر أن حضرة رئيس النيابة اتهم كفاءة وكيله الذى ترفع فى محكمة أبو حمص ، ولذلك عزم على أن يحضر بنفسه بمحكمة اسكندرية الاستئنافية .

لما بلغنى هذا ، بلغت سعادة النائب العمومى المرحوم عبد الخالق ثروت باشا بأنه اذا حضر رئيس النيابة فى جلسة الجنب الاستئنافية ووقف أمامي للمرافعة فى هذه القضية ، فاني لا أملك نفسى من أن أتهمه شخصيا بأنه تصرف فى هذه القضية تصرفا غير لائق ، لأن عندى شهادات خاطرة منها شهادة من مديرى أحد البنوك ثبت ذلك عليه وعلى نفس المدير ، فإن قبل ذلك فانا لا أتأخر لحظة واحدة فى ذلك .

لا أدري ماذا صنع سعادة النائب العمومى فقد اغتنانا الله عز. ذوة رئيس النيابة فى الجلسة .

ترافعت وكان رئيس النيابة فى الجلسة حضرة صاحب السعادة أبو بكر يحيى باشا وكنت أشند فى الاستئناف ضراحة منى أمام محكمة أبو حمص ، وقد حكم بتأييد الحكم الابتدائى ، وكان ذلك فى يوم الخميس ٩ يولية سنة ١٩١٢ .

وبعد بضعة أيام من هذا الحكم قابلت رئيس الجلسة ، وجاء ذكر هذه القضية وقد قال لي الرئيس : ان بلاغة مراعاتي جعلته يحسن كأننا هو يسمح رتبين الذهب الذي كان يدفع كرشوة الى سعد بك المصري \*

وفي يوم الجمعة ١٠ يولية كنت مدعوا الى الغداء على مائدة الأمير حسين كامل ( صاحب العظمة السلطان ) بالمصمورة ، وكان لابد من سفرى في مساء اليوم نفسه الى قنا في قضية جنائية هناك جلستها يوم السبت ١١ • فجرى الحديث عن قضية طاهر المصري وعن القضية التي سأترافع فيها في قنا ، وقد سألتني سموه عن موضوع قضية قنا • فقلت لم أقرأها يامولاي بعد وسأقرأها في طريقى بالسكة الحديد •

لما تولى عظيمته عرش مصر ، وزار الأقايم ، وكان من ضمن الوفود التي تشرفت بمقابلته وفود المحامين ، فكان يحدثهم ضاحكا ، وهل أنتم أيضا لا تقرأون قضاياكم الا في وابور السكة الحديد كما يفعل الهلباوى • والواقع أن المسافة من الاسكندرية الى مصر ثم الى قنا تكفى لدراسة أكبر قضية اللهم الا قضية فليبيدس (١٧٠) وأمثالها •

كنت عازما - بعد عودتي من قنا - أن أذهب مباشرة الى البحيرة لنشئون عائلية ، ولما وصلت الى محطة دمنهور قابلني والد المرحوم الأستاذ كامل حسين ، وأخبرني أسفا بحادث المعركة التي جرت بين رجاله من جهة ، وبين موظفي دائرة اسماعيل صنيقي باشا (١٧١) من جهة أخرى ، وقد وقع ذلك في يوم السبت الذي كتبت فيه بقنا •

(١٧٠) المعروفة بمؤامرة شبرا ( يولية ١٩١٢ ) والتي اتهم فيها امام واكد وطاهر العربي ومحمد عبد السلام • وقد اهتمت الدعوى التي تقدم بها فليبيدس على شهادة البوليس حول الاجتماع الذي عقد بين الثلاثة في شبرا ، ولذلك كان من الصعب على الخصماء الثلاثة الذين تصادف كونهم مصريين الاعتماد على هذه الشهادة فكانت الدعوى ضعيفة ، وإذا كان قد اثير جدل طويل حول تطبيق البوليس لهذه القضية مستخدما العميل مصطفى كامل الشريك الرابع ، والذي لم يجرؤ على تقديمه للمحاكمة حتى ولا كمجرد شاهد الا أن ذلك لا ينفي تشبع هؤلاء بتعاليم محمد فريد الثورية ويكونهم شركاء في جميعه مرية تضيع في اعتبارها استخدام القوة كوسيلة لتحقيق اغراضها •

لزيد من التفاصيل عن التلقيق انظر :

محمد كامل البنداري المحامي : مؤامرة شبرا وبيان تلقيقها •

(١٧١) اسماعيل صنيقي باشا ( ١٨٧٥ - ١٩٤٩ ) والدته احمد شكري باشا من كبار رجال الحكم في عهد الخديو اسماعيل وتجله توفيق بيتما والته فاطمة مائ كريمة محمد ميه احمد باشا رئيس ديوان الأمير محمد سعيد باشا بن محمد على •

ولد اسماعيل صنيقي عمله الوظيفي من اكتوبر ١٨٩٤ ثم نخل الوزارة في ٥ ابريل ١٩١٤ كوزير للزراعة ثم للثوقاف • أحيل الى المعاش من ١٩ مايو ١٩١٥ الى ١٦ مارس •



أتاحت هذه الحادثة فرصة سعيدة لمدير البحيرة ورئيس نيابتهما للانتقام منى ، فبذل كل منهما ماله من سلطان للتكليف بشقيتي وبصوري ، وحاولا جاهدين فى تعقب ابني والقبض عليه ، وأدخاله فى التهمة الأمر الذى ألجأني الى تسفيره ليلا الى بور سعيد .

ولقد كان من حسن الحظ أن من بين رجال النيابة الذين انتدبوا للتحقيق حضرة سليمان بك يسرى القاضى ( الآن بالمحاكم المختلطة ) ، أما حضرة قاضى التحقيق فهو المرحوم خليل بك كمال . وقد كان أشد ما يؤلمه أن يسمح طلب الافراج عن أخى ومن معه ، ولذلك كان نصيب هذا الطلب الرفض دائما . وقد رأيت - والقضية فى دورها الأخير - أن أعرض شيئا من موضوعها بنفسى على سعادة المستشار القضائى وقد حرمت من هذا التصرف من عطف أصدق أصدقائى المرحوم عبد الخالق باشا ثروت الذى كان نائبا عموميا فى ذلك الوقت ، انتهى حديثى مع سعادة المستشار بتفضيله حالة الدعوى الى محكمة الجنايات ، وهناك حكم ببراءة أخى ومن معه ، وبمعاينة مندوب اسماعيل صدقى باشا بالحبس ثلاثة شهور .

### الترشيح لمجلس شورى القوانين :

أول ما فكرت فى الحياة النيابية فى مجلس شورى القوانين ، فرسخت نفسى لعضوية مجلس مديرية دمنهور توطئة لدخول انتخابات شورى القوانين حوالى سنة ١٩١٣ ، وقد انتخبت فعلا عضوا بمجلس المديرية ، ثم طعن فى الانتخاب بدعوى أننى لست مقيما بالبحيرة حتى يصبح انتخابى طبقا للقانون ، ومع قيد اسمى عدة سنين بمديرية البحيرة ووجود منازل ومساكن وأطيان لى تتجاوز الآلاف ، قبلت المحكمة الطعن ، وقد كانت برئاسة المرحوم عبد المجيد بك فريد ، وعضوية محمد بك نجيب شقيق اسماعيل باشا صدقى ، وحامد بك رضوان ، وقد أصبح عبد المجيد بك فريد قاضيا فى المحكمة المختلطة ، وقد ترقى عقب هذا الحكم القضاة الثلاثة ، أحدهم الى قاضى فى المحكمة المختلطة ، والقاضيان الآخران نالا مثل هذه الترقية فى المحاكم الأهلية ، لحسن الحظ أو لحسن الصلوة .

ومما يدهشنى الى اليوم أن ثروت باشا وصدقى باشا كانا أشد الناس تحمسا لهذا الذى انتهى اليه أمر انتخابى ، وقد يكون غريبا أيضا

---

= ١٩٢١ . عين وزيرا للمالية فى ١٧ مارس ١٩٢١ ، لى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ ، ثم تقلد عدة مناصب وزارية بما فى ذلك رئاسة مجلس الوزراء إذ كانت الأخيرة فى أكتوبر ١٩٤٦ .

دار المطبوعات العمومية : ملف ٢٨٩١٨ ، محطة ١٥٥١ دولا ٦٧ عين ٣ .  
وأيضا النظارات والوزارات المصرية ، ج ١ .

أن أنجح في هذا الانتخاب مع أن مدير البحيرة في ذلك الوقت كان أحمد باشا كمال ، والقاضي المرحوم خليل بك كمال ، والذي كان يأخذ أصوات الناخبين هو المرحوم خليل بك القاضي ، وقد كان رحمه الله يظهر اشمئزازاً من ناخبي ، وقد يكون أغرب من ذلك أنني لما دخلت أول جلسة لمجلس المديرية قابلني أعضاءه بوجوه مكفهرة وبخاصة المرحوم الصوفاني بك (١٧٢) ، كان كمال باشا قد طلب من الأعضاء عدم الحفاوة بي .

وقد يكون طريقاً - بعد هذا كله - أنه بعد انتهاء الانتخاب دعاني السير جراهام مستشار الداخلية يومئذ ، وقال لي مازحاً - بعد قبول الطعن في انتخابي : لست أدري كيف تعاملت الآن وزارة الداخلية، ولعلها تعتبرك من المشردين فيكون لها بعض العذر لأنني علمت أنها حذف اسمك من كشوف الانتخاب من مدينة القاهرة ، ولما علمت أنه مقيد بمديرية البحيرة حذفته من هناك فسقط اسمك لهذا السبب نفسه ، وبها هو يصدر الحكم أنك لست ذا موطن في البحيرة ، فمن يطبق قانون المشردين عليك يعذر كل العذر إذ لا موطن لك لا هنا ولا هناك .



#### اجتماع في منزل سعد زغلول :

لما بدأت الحزب الكبرى ، وتبيننا أن إنجلترا تريد أن تحدث حدثاً جديداً في سياستها في مصر ، وكان المستر ستورس السكرتير الشرقي للوكالة البريطانية يسكن طابق في منزل بقصر الدوبارة ، دعاني ذات ليلة أن أذهب معه الى منزل المرحوم سعد باشا زغلول - الذي كان وكيلاً منتخبا عن الجمعية التشريعية (١٧٣) - لتداول معه . وقد اجتمعنا وكان يحضر اجتماعنا أيضاً السير جراهام الذي كان مستشاراً لوزارة الداخلية ، وتداولنا نحن الأربعة في الحالة الحاضرة ، ومن الآراء التي عرضت ، رأى أديته ، وهو أن إنجلترا اذا اكتفت في تغيير نظام مصر بأن تأخذ لنفسها الحقوق التي لتركيا وتحل محلها فإن ذلك يكون حلاً سهلاً القبول عند الأمة ، لا يضاده عقبات أو اضطراب . فقال مستر ستورس : « ان إنجلترا لا تطمح في أن تأخذ من مصر أكثر مما هو لتركيا الآن ، ولكن نخشى أن ذلك يثير غضب الرأي العام » .

(١٧٢) يقصد عبد اللطيف الصوفاني أحد أقطاب الحزب الوطني .

(١٧٣) الجمعية التشريعية : هي الهيئة شبه النيابية التي استحدثها كنشور لتحل محل الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين في أول يولية ١٩١٢ ، وقد تم انتخاب سعد زغلول وكيلًا للجمعية بأغلبية ٦٥ عضواً .  
أعيد من التقاسيم بالنظر : عبد الخالق لافنين : سعد زغلول ونوراني السياسية المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، ص ١٨٨ - ٢٠٠ .

فقلت لمستر ستورس : اذا كان ما تقوله حقا ، فان الراى العام من غير شك سيرحب بهذا الحل ، لأن معناه أنه لن يصبح لكم جيش احتلال فى مصر ، كما انكم ستتخاون عن وظائف الحكومة وسيحل فيها مصريون بعدكم . ذلك لأن تركيا ليس لها جيش احتلال هنا ، وليس لها موظفون ، وكل ما لها سلطة اسمية وتصك العملة باسمها ، ويخطب لها باسم سلطانها فى المساجد ، وأنا راض أيضا بأن ادعو أئمة المسلمين فى بلدنا أن يبدلوا فى الخطب فى صلاة الجمعة اذا اقتضى الحال باسم خليفة العثمانيين بملك الانجليز ان صح أنكم مخلصون فيما تقولون .

فاجابني : وهل حقا يا هلباوى بك انك ترى من المصلحة أن يتدخل الانجليز عن كل تدخل فى الشئون المصرية ؟

قلت : انه اذا وجد رجل من بين المصريين يشكو من هذا التدخل فيجب أن تعلم أن أشد الناس عداء لهذا التدخل هو الهلباوى .

فقال مستر ستورس : عندي معلومات يصعب على أن أביدها بحضور سعد باشا تجعلنى أشك فى أن هذا هو رأيك .

### هجوم من ستورس ودفاع من الهلباوى :

قلت : انا لا اسمح لك بقولها الا أمام الباشا ، لاني لا أذكر فى حياتي أن بينى وبين أى انجليزى حتى الساكن معى فى بيتى أى سر اخجل من اذاعته بين مواطني ، فقل ما عندك .

قال : هل المصرى الذى لا يرضى بتدخل الانجليز يطلب الى بصفتي انجليزيا لاتوسط عند كشنر فى أن يتدخل عند المستشار القضائى لمنع ظلم بعائلته من حكام مصريين ، وهل أنت لم تطلب مثل هذا فى حادثة الشجار الذى وقع بين عائلتك وبين موظفى اسماعيل باشا صدقى . وهل أنت لم تطعن على تصرف رئيس الوزارة محمد سعيد باشا ومدير البحيرة واتهمتهما كما اتهمت حسين رشدى وزير الحقانية بأنه يحابى الفريق الآخر ، وتلج فى تدخل المستشار القضائى لمنع هذا التدخل ؟

قلت : نعم حصل منى هذا ، ولو كنت محسنا لتقدير التصرفات لجعلت طلبى هذا اكبر حجة على كراهيتى لتدخل الانجليز فى شئون الحكومة المصرية . وان غاب عنك وجه التعليل فى هذا فاعلم أن كل موظف معرض دائما لأن يبدل مع الفرض اذا وجدت ظروف تضطره الى هذا ، فالموظف غير معصوم من الخطأ والزلل ، واذا قلت أن أمتى يساء اليها بتدخل الانجليز ، فليس معناه أن كل رجل من الموظفين المصريين لا يحصل منه هذا الخطأ أو الاسائة .

ومن حق كل فرد اذا لحقه ظلم من اى موظف كان أن يرفع شكواه الى السلطة العليا، ولو لم يكن الانجليز فى مصر واغتصبوا حق الاشراف على ادارتها لوجدت سلطة أخرى من المصريين أنفسهم تكون بابا لسماع تلك الشكوى ، اما وقد أسيتم أصحاب الكلية العليا والأمر والنهى فى كل كبيرة وصغيرة فى خدمة الدولة فلا سبيل الى الشكوى من أولئك الموظفين اذا وجد لها محل الا يرفعها الى بابكم ، ولو أنكم أنتم المفتصبون لتلك السلطة ، وأزيدك على هذا بيانا أنه لولا تدخل الانجليز فى شئون مصر ، ولو كان اختيار الموظفين المصريين بإرادة هيئة مصرية عالية ، لما أمكن أن يتصور أحد أن أمثال مدير البحيرة يصل الى منصبه هذا والمصريون جميعا يعلمون أن مبلغ كفايته التى أهلت له لهذا المنصب الكبير ، هو مشايعته للانجليز والى عند الانجليز ، وتحت ستار حمايتهم له يرتكب كل ما لا يجيزه قانون ، بل ولا تقبله مروءة أصغر موظف فى البلاد ، وأنت يامستر ستورس ان آخر رجل يعيب به المصريين بعضهم أمام بعض ويأنفون من سيرته هو ذلك الرجل ، وأنت تعلم أنه من أصدقائك وأصدقاء اللورد كتشنر نفسه .

خرجنا من هذا المجلس على غير اتفاق ، ولم تمش الا أيام قليلة حتى أعلنت الحماية ، وخلع عباس ، وتولى الأمير حسين كامل باشا سلطانا على مصر .



### تدهور العلاقة بين الهلباوى وحسين كامل :

صلتى بهذا الأمير قبل أن يرقى الى العرش كانت صلة متينة ، وكثيرا ما كنا نقضى ليالى نتحدث فيها حديث الأصدقاء بعضهم الى بعض ، ويحکم هذه الصداقة دعائى سموه لاستشارتى قبل أن يقبل ما عرضته عليه انجلترا من ارتقاء عرشى مصر . وقد لخص لى سموه ما عرض عليه واستحسن أمام سموه هذا القبول ، ولكن لما انكشف الغطاء ، ظهر لى أن سمو الأمير كان يخفى على أشياء كثيرة ، لو كنت عرفتها ما نصحتة بقبول المنصب ، ولعله خدع أيضا بالسياسة الانجليزية ، كما خدع بها الكثيرون .

اقام الانجليز حفلة كبرى لمناسبة جلوس عظمته على العرش ، ودعوا جمهورا كبيرا من ذوات انبله ليستقبلوا الأمير عند دخوله الى سراى عابدين . وخرج الموكب من منزل الأمير بقصر الدوبارة متجها الى سراى عابدين، وقد ازدحمت الطرقات بالصحابة ، كما انه اكتظ بالمذعوبين الصيوان المقام أمام عابدين ، ولا أذكر أن عينا دمعت وقلبا انجرح بين هذه الجموع أكثر منى ومن صديقى أحمد لطفى السيد بك .

جاءنا الأمير عند دخوله فحينئذ بدموع لم تستطع إخفاها ، لأنه خيل إلينا في ذلك الوقت أننا نضيع جائزة البقية الباقية من استقلال مصر ، وأن إنجلترا قد أبدلت هذه الجائزة بمهزلة من المهازل استخفافا بقولنا واحتقارا لكرامتنا •

وقد صار لقب سمو الأمير سلطان مصر بدلا من خديو مصر ، ورفع مرتبه تبعا لذلك من ١٠٠.٠٠٠ جنيه ( مرتب الخديو ) الى ١٥٠.٠٠٠ جنيه في السنة •

كل هذه الألقاب وهذه التغييرات لم تزدنا الا آثا وحزنا ، لأننا نفهم أنها كالمخدر يأخذها المريض لكيلا يشعر بآثاره •

وما انسكب من دمع صديقي لطفي بك من العبرات في ذلك الموقف أفقدنا شطرا عظيما من صداقة السلطان ، لأنه عدّها منا سوء مجاملة أو قلة وفاء •

ولم يحتفظ السلطان زمنا طويلا بكثير من أصدقائه بعد ولايته العرش ، لأنه من سوء حظّه كان مركزا للسلطة الانجليزية التي كانت مبنوغة من الخاصة والعامة بعد اعلان الحماية ، وبالأخص بعد التصرفات السيئة التي أجراها مستشار الداخلية المستر هنز - وقد كان من موظفي المعارف قبل الحماية ، ومعروف بالطمع والحماقة - وكانت أكثر خلاله ذهرة مداعبة الكلاب والعناية بتربيتها • ويظهر أن بعض الإنجليز الذين كانت لهم بعض الكفاية قبل الحرب احتاجت لهم إنجلترا في مناصب أخرى ، وعينت بدلهم في معظم الوزارات أشخاصا أقل منهم كفاية وخبرة ، ومن يضرب بهم المثل في عدم الكفاية المستشار هنز ، وإنّي أعتقد أنه يتصرفه وإكرام الحكومة المصرية على الإغضاء عن تصرف السلطة العسكرية التي حملت الأثام تكاليف باهظة من تجنيد أبنائهم في خدمة الجيش الانجليزي بصفة متطوعين ومن أخذ مواشيهم ومجصولاتهم بثمن بخس قد عجل بانفجار ما تكنه الأمة من الغضب والشكوى ، ثم توالى الوقائع وعقدت الهدنة ، وقامت الثورة •



#### حادث خطر للهلبساوى :

حدث لى في سنة ١٩١٥ حادث أوشك أن يذهب بحياتي ، ذلك انى كنت في يوم الاثنين ٥ ابريل من تلك السنة أقضى مع بعض أصحابي في يوم شم النسيم في عزيتى الكائنة بالبحيرة ، وكنت مضطرا لأن أسافر عصر ذلك اليوم الى المنصورة لقضية عندى هناك في اليوم التالى ، والمسافة التى

يصل العزبة عن محطة (دسونس) نحو ١.٦ كيلو والطريق إليها يجب أن يكون بالراكيب أو العربات • فركبت عربتي وركب معى المرحوم عثمان بك محيد ، وعند اجتياز كوبرى. بصرف دسونس جفلت الخيل التي تجر العربية ، فشعر صاحبي بهذه الحركة وبهذا الخطر ، فقفز من الجهة اليسرى ، ونجا من الخطر ، أما أنا فقد نزلت من الجهة اليسرى بعد أن ضمنت فرصة للنجاة ، اذ تدرجت العربية بخيلها إلى اليسار ، ومرت المجلتان الخافية والأمامية على ساقى الأيمن فانكسر الى ثلاث قطع ، ثم جرتنى معها والقنتنى فى المصر ، فسقطت من ارتفاع ثلاثة أمتار ، وسقطت العربية فوقى بخيلها ، وسائق العربية عندما رآنى على هذه الحالة استغاث بصيادين كانوا هناك فى هذه الجهة ، وساعدوه على انقاذى فغنى على ، ولا حراك لى ، وبعد نحو الساعة استيقظت ، وبمجرد شعورى بمودة الحياة طلبت ورقا وقلما لأبعث ( تليفرا ) الى محكمة المتصورة أنبثها بما أصابنى ، وأطلب تأجيل القضية ، فقام خفير بالتلغراف الى المحطة ، وذهب سائق العربية راكبا احدى فرسي العربية الى العزبة ينبنى امرأتى والعائلة وأول من أدركنى على هذه الحالة هى امرأتى وشقيقى الشيخ على ، وأذكر أنه حدثت مناقشة بين الاثنين فى أى جهة يذهبان لى ، فكانت امرأتى ترى لزوم الذهاب الى مصر حالا لأنكون بين الأطباء والمجبرين قبل استئصال الأمر ، وكان أخى يرى أن حالتى لا تسمح بتحمل السفر • وقد تغلب على رأيه وجاء طبائى المرحوم الأسطى يعقوب فأخذ يرفق يربط رجلى ويلفها بقطن ولقائف ، وأتوا بعربة أخرى نقلت عليها وساقى ممتد وموضوع على ركبتى زوجتى وطباخى •

كانت المسافة بين محل الواقعة والعزبة نحو الخمسة كيلو مترات ، فاجتزت هذه المسافة بصعوبة ، جاهدت نفسى على تحملها ؛ وبعثت بتلغراف بالحادثة الى المديرية ، وكان مدير البحيرة فى ذلك الوقت صاحب المقام الريفى محمد محمود باشا ، وبعثت بتلغراف الى مصر لصديقى المرحوم على باشا شعراوى ، فأرسلت المديرية طبيبا خاصا لعمل الإسعافات اللازمة ، ووصل الى العزبة حوالى الساعة ١١ مساء ، وعمل الإسعافات ولكنها ألتنى جدا فلم أذق للنوم طعاما فى تلك الليلة •

وقبيل ظهر يوم الثلاثاء ، حضر من مصر تلميذى المرحوم اسماعيل بك صالح المحامى ومعه يوسف المجبر ، وفكوا الرباط الذى عمل ليلا ، وكان سماعة محمد باشا محمود طلب من محافظ الاسكندرية صاحب الدولة

زيور باشا (١٧٤) التصريح بأرسال سيارة متعلقة الى العربة لنقل منها الى محطة كفر الدوار لأن من الواجب نقل من العربة الى مصر بعد ظهر ذلك اليوم .

وقد كانت جميع السيارات في ذلك الوقت تحت اشراف السلطة العسكرية لاستخدامها في الشئون الحربية ، ولا يمكن خروج واحدة منها من المدينة بغير اذن خاص .

وحوالي الساعة الثالثة بعد الظهر جادني مأمور مركز كفر الدوار مندوباً من قبل المدير بالسيارة المطلوبة فنقلوني اليها ، وركب معي زوجتي وخادم تنكيء عليه رجلي ، وركب مأمور المركز بجوار السائق ، ولما وصلنا الى محطة كفر الدوار ، وجدنا سعادة المدير موجوداً في انتظارى بنفسه ، وقد كان أعطى اشارة الى محطة اسكندرية بضرورة ايقاف قطار الاسكندريس بمحطة كفر الدوار حتى يتمكن من السفر به ، وبعد جهد ومشقة تمكنوا من نقلي الى القطار ، ولما وصلت الى محطة مصر ، كان ينتظرني بها كثير من أصدقائي ، وأولهم على شعراوي باشا ، وزميل الأستاذ محمد بك يوسف ، وأنزلوني من نافذة العربة على نقالة نقلتني من الرصيف الى خارج المحطة ، ومن هناك ركبت مع زوجتي عربة الاسعاف الى المنزل .

(١٧٤) أحمد زيور باشا : ولد في الاسكندرية سنة ١٨٦٤ ويحدر من أسرة شركسية الاصل . تلقى تعليمه بالمدرسة الفرنسية بالاسكندرية ، ثم في كلية الحقوق ، عمل كاتباً بمحكمة الاسكندرية المخلطة من ١١ نوفمبر ١٨٨٢ الى ٢ يونيو ١٨٨٥ ثم سافر للدراسة ، حيث حصل على ليسانس الحقوق من فرنسا عام ١٨٨٧ . يجيد اللغات الفرنسية والفرنكية والالمانية والانجليزية .

عين مساعداً نيابة في ٢٨ مارس ١٨٨٧ الى ١٢ يناير ١٨٨٩ ، ثم تدرج لمنصب نائب قاضي حتى ٢ أغسطس ١٨٩١ فوكيل نيابة من ١٨٩١/٨/٣ الى ١٨٩١/١١/٢٩ ثم رئيس محكمة ابتدائية من ١٨٩١/١١/٣٠ ثم مستشاراً بمحكمة الاستئناف الاصلية من ١٩٠٥/٢/١ الى ١٩١٢/١٢/٣١ ثم محافظاً للامسكندرية في ١٩١٢/٣/٥ الى ١٩١٧/١٢/٢٢ . تولى وزارة الاوقاف في ٢ ديسمبر ١٩١٧ حتى ١٩ ابريل ١٩١٩ ، تقلد وزارة المواصلات لقرارات طويلة في عدة وزارات من يونيو ١٩١٩ الى ١٩٢٣/٩/١٠ .

وفي ١٩٢٣/٩/١٨ عين مندوباً فوق المادة ووزيراً موقفاً في ايطاليا حتى ١٩٢٤/٢/١٤ حيث عين رئيساً لمجلس الشيوخ اعتباراً من ١٥ مارس من نفس العام ، كما عين وزيراً بلا وزارة من ١٩٢٤/٧/٢٤ ثم أعيد تعيينه رئيساً لمجلس الشيوخ من ١٩٢٤/١٠/٢٥ حتى ١٩١٧/١٢/٢٢ . تولى وزارة الاوقاف في ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ حتى ١٩ ابريل ١٩١٩ ، للديوان الملكي من ١٩٢٤/١٠/٢٧ حتى ١١ مايو ١٩٣٥ وكان وقتها عضواً بمجلس الشيوخ منح الرتبة الثانية في سنة ١٨٩٢ ، ورتبة الامتياز في سنة ١٨٩٦ ، ورتبة اليرميران في عام ١٩١٢ ، ورتبة اللباشوية في سنة ١٩١٥ ، كما منح عدة نياشين .

دار المحفوظات العمومية : ملف رقم ٤٢١٧٨ ، محطة رقم ٣٣٥٤ ، دواول ٢٥٦ رف ١ .

وقد لبثت أعاني ألما شديداً بسبب هذا الحادث مدة ثلاثة أشهر ،  
والذى تولى علاجي هو بروسوم المجبر تحت اشراف جراحنا الشهير على بك  
ابراهيم ...



أقعدنى هذا الحادث عن أعمالى فى المدة ٥ أبريل سنة ١٩١٥ حتى  
آخر أغسطس من تلك السنة ، وأول قضية بدأت عملى فيها بعد هذا الحادث  
هى قضية عائلة عمر بك عيد الآخر أحد أساطين حزب الأحرار الدستوريين .

#### أحدى القضايا تشويه سمعة الخديو :

بعد اعلان الحرب فى سنة ١٩١٤ عزل الخديو عباس ، وعزلت  
الحكومة تبعاً لذلك أنصاره ورجاله ، وكان من بين هؤلاء المعزولين حسين  
باشا محرم سرياور الخديو ، والوصى على البرنس سيف الدين ، وأحمد  
باشا خيرى مدير الأوقاف الخديوية ، وقد اتهمت الحكومة حسين باشا محرم  
بأنه اشترى صفقة للبرنس سيف الدين بمبلغ ١٤٠٠٠٠٠ جنيه ولم يراع  
باعتباره وصياً على البرنس صالحه فى هذه الصفقة ، بل كان فيها غبن  
كثير عليه ، كما اتهمت أحمد خيرى باشا بأنه بدد من مال الأوقاف الخديوية  
نحو ٣٠٠٠٠٠ جنيه .

وقد تولى تحقيق هاتين القضيتين فى وقت واحد زكى بك الأبراشى  
الذى كان وكيلاً للنياحة فى ذلك الوقت .

وقد وكلت أنا والمرحوم أحمد بك لطفى عن حسين محرم باشا ، كما  
وكلت أيضاً مع أحمد بك مصطفى عن خيرى باشا .

وقد أثبتنا بالتحقيق أن حسين محرم باشا ليس له يد فى هذه التصرفات  
لأنها كلها كانت بواسطة الخديو بأوامر تبلغ اليه وهو الذى يبلغها لرئيس  
الوزارة محمد سعيد باشا بواسطة يوسف بك صادق وكيل الخاصة  
الخديوية ، وهذا يبلغها لرئيس مجلس حسبى مصر على ذو الفقار باشا ،  
حتى ان حسين محرم باشا لما شعر أن هذا العمل مضر بمصلحة البرنس  
ولا قبل له برد كلمة الخديو ، أبلغ اللورد كتشنر ( وكان المندوب السامى )  
وقد كانت له به علاقة قديمة من الجيش .

واستشهدنا فى هذه القضية بحسين وشذى وزير الحقانية ، وعلى  
ذو الفقار باشا المحافظ ورئيس المجلس الحسبى ، وزيور باشا محافظ  
الاسكندرية ، وبالرغم مما ظهر من شهادة هؤلاء الشهود ومن التحقيق ، فقد  
حكمت محكمة أول درجة بعقوبة حسين محرم بالحبس عشرة أشهر مع  
ايقاف التنفيذ . أما فى قضية خيرى باشا فقد أثبتنا أيضاً فى التحقيق أنه  
ليس له يد فى التبديد المنسوب إليه ، وعلى ذلك فقد حكم عليه كزميله .



استأنفنا الحكيم وحكمت محكمة الاستئناف فيها بالبراءة لأن التحقيق أثبت أنه لم ينلها شيء من المال المبدد ، وقد استغرقت هاتان القضيتان أمام التحقيق وأمام محكمة أول درجة عدة أشهر ، وكاننا محل اهتمام الجمهور ، لأن السياسة لعبت فيها دورا كبيرا . إذ كان المفهوم أن الغرض من إقامتهما هو تشويه سمعة الحديو ، وقد قدم هذان الرجلان ضحية لهذا الغرض .

وأذكر أن الأسئلة التي وجهها الدفاع للوزراء بالأخص رشدي باشا وزير الحقانية المهيمن على المجالس الحسبية ، ورئيس الحكومة محمد سعيد باشا ، كانت تقابل بامتعاض شديد من المسؤولين ، والدفاع مع علمه بما يلحقه شخصيا من امتعاض أولئك الوزراء ضحى في سبيل تأدية الواجب للمتهمين ، وقد تكلم دفاعنا بالنجاح وأثبت الحكم الاستثنائي أن تصرفات النيابة في القضايا المذكورة كانت بعيدة عن المصلحة ، حيث يستشف منها الرغبة في التشهير لأغراض سياسية ، وما ينبغي ذكره أن المرحوم سلامة بك ميخائيل أحد قضاة الجلسة الاستئنافية كان أول من جاهر برأى البراءة ، واستطاع أن يضم إليه المرحومين عبد الرحمن عزيز وحمدى بك وكيل محكمة مصر وقتئذ ، وأظن أنهم تحملوا نصيبا كبيرا من الصنت في مستقبلهم القضائي بالنسبة لصدور هذا الحكم .



**احدى القضايا لتشويه سمعة الحديو :**

رأيت أن أضف الى هذه الصفحات صورة الحكيم الابتدائي والاستئنائي باسم صاحب العظمة حسين كامل سلطان مصر .

### **محكمة السيدة الجزئية**

بجلسة الجنب الابتدائية المنعقدة علنا تحت رئاسة حضرة محمود شكرى أفندى القاضى وبحضور حضرة محمود زكى الابراشى أفندى وكيل نيابة الاستئناف وحسين حسنى أفندى كاتب الجلسة .

### **اصدوت الحكم الاتي**

في قضية النيابة العمومية نمرة ٧٨ سايرة سنة ١٩١٥ ضد أحمد خيرى باشا من ٥٨ مدير الأوقاف الخصوصية سابقا ومقيم بالقاهرة بشارع محمد زغلول .

.. حيث أن النياية العمومية اتهمت هذا المتهم بأنه ٠٠٠٠ أولا ٠٠٠٠ ،  
لأنه في المدة بين ١٦ مارس سنة ١٩١٢ و ٤ يناير سنة ١٩١٣ بديوان  
الأوقاف الخصوصية المسلمة اليه بصفته مديرا لمصلحة الأوقاف الخصوصية  
أى وكيلأ بأجرة من جهة الوقف فى تنفيذ شروط الواقفين وذلك اضرازا  
بجهة الوقف المستحقين ولأنه فى المكان والزمان سالفى الذكر بسدد مبلغ  
٧٤٨٠ جنيها و ٦٦٧ مليا سلم اليه من البنك الشرقى الألمانى من فوائد  
أموال الأوقاف الخصوصية التى كانت موضوعة به . وقد سلم اليه هذا  
المبلغ بصفته وكيلأ بأجرة من جهة الوقف لاستعماله فى تنفيذ شروط  
الواقفين فبدده اضرازا بالمستحقين ثانيا : لانه فى المدة السابقة وبدائرة  
الأمير سيف الدين يقسم السيدة زينب بمصر بسدد مبلغ ١٥٥١ جنيها  
و ٥٧٨ مليا سلم اليه من البنك الشرقى الألمانى من فوائد أموال الأمير  
سيف الدين التى كانت مودعة به وسلم اليه هذا المبلغ بصفته قيسا على  
الأمير المذكور أى وكيلأ بالأجرة عنه لاستعماله فى منعه فبدده اضرازا به  
ثالثا : لأنه فى يوم ٢٢ مايو سنة ١٩١٢ أو بديوان الأوقاف الخصوصية  
استعملت لفوائده الشخصية مبلغ ٢٤ جنيها من أموال الأوقاف الخصوصية  
المسلمة اليه بصفته السابقة وذلك اضرازا بجهة الوقف والمستحقين بأن  
دفع المبلغ المذكور لحام نظير ضك خاص أداه له وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٦  
من قانون العقوبات - وحيث أن المتهم أنكر التهم المسندة اليه وطلب حضرة  
المحامي عند الحكم ببراءته للأسباب التى أبداها ودونت بمحضر الجلسة  
حيث أنه يؤخذ من الارادة السنية الصادرة من سمو الخديو عباس باشا  
حلمى الثانى والمبلغه الى ديوان الأوقاف العمومية وإلى المتهم بتاريخ ٥ يناير  
سنة ١٩١٠ أن ينفى ( قوله ) والنظر فيما قبل التاريخ المتقدم ذكره كان  
قد ال النظر عليهما لسموه وأنه أجال ادارتهما على مدير ديوان الأوقاف  
العمومية وأنه فى التاريخ سالف الذكر رأى سموه فصل ادارة هذين  
الواقفين عن ديوان الأوقاف العمومية وتشكيل مصلحة مخصوصة يكون  
مركزها بسراى عابدين لإدارة شئونهما حسب ما تصدر به أوامر عموم  
وفقا لشروط الواقفين وأنه يخصص لها دفاتر وعمال خصوصيون تحت  
إدارة المتهم بوظيفة مدير الأوقاف الخديوية الخصوصية .

وحيث أنه يظهر من الكشوفات المرفقة بالموسيه ، أنه قد أحيل على  
هذه المصلحة فى المدة التى تولى المتهم رئاستها خلاف الواقفين المتقدم  
ذكرهما . أولا خمسة أوقاف كانت مشمولة بنظر سمو الخديوم وكانوا  
سبعة أوقاف كانت مشمولة بنظر المتهم . وكان تنظره عليها بناء على رأى  
سموه وقد تبينت أسماء هذه الأوقاف الاثني عشر وتوزيع أحوالهما على  
المصلحة المذكورة بالكشوفات الخاصين بذلك .

وحيث أنه يظهر من التحقيقات والمستندات ومرافعات الخصوم أن المتهم أخذ في إدارة الأوقاف سالفة الذكر إلى أن حلت سنتا ١٩٠٦ و ١٩٠٧ إذ حصل فتح حسابين بطريق المهدة باسم المتهم . سمي أولهما بباب العهد تحت التسوية وثانيهما بباب العهد تحت التحصيل .

وصرف لنفسه بعد خروجه من الخدمة في الباب الأول مبلغ ٢٢٣٦١ جنيها و ٣١٥ مليا وفي الباب الثاني مبلغ ٢٢٦٦٠ جنيها و ٢٥٠ مليا ثم حصل تسديد هاتين المهدتين في الدفاتر بتسويات وتسديدات على الكيفية المبينة بأقوال المتهم وشهادة ابراهيم أفندى يوسف وعبد الرحمن أفندى حافظ والتي ذكرت بوضوح تام في التحقيقات ومرافعة النيابة . وحيث أنه يظهر من كشف المبالغ المنصرفة إلى المتهم على حساب المهدة تحت التسوية أن معها مبلغ ١٢٢٧٨ جنيها و ٤٠٠ مليا قد استعمل في شراء الأطنان للملك وخص ما كان يخص ورثة المرحوم فاضل باشا في الأطنان الملحقه بوقف المرحومة خديجة برنجي قادن ولم تكن موقوفة وكان يديرها مديران الأوقاف العمومية مع الأطنان الموقوفة منذ ادارته لأطنان هذا الوقف وقد حكم لورثة المغفور له اسماعيل باشا بالنصف الثاني في مواجهة ديوان الأوقاف العمومية .

وحيث أن النيابة تأخذ على المتهم سوء ادارته لهذه الأوقاف وتعييب عليه تصرفه في أموال لها بالكيفية التي ذكرت في التحقيقات ومرافعتها ووجهت إليه فيما يختص بإدارته المذكورة تهمتين هما .

التهمة الأولى الخاصة بتبديد مبلغ ٥٢٥٨ جنيها و ١٧٨ مليا من أموال الأوقاف المذكورة وتبديد مبلغ ٧٤٨ جنيها و ٦٦٨ مليا من فوائد أموال الأوقاف التي كانت مودعة بالبنك الشرقي الألماني .

والتهمة الثانية الخاصة باستعمال مبلغ ٢٩ جنيها من أموال مودعة بالبنك الشرقي الألماني .

والتهمة الثانية الخاصة باستعمال مبلغ ٢٤ جنيها من أموال الأوقاف الخصوصية بأن دفعه لمحام نظير عمل خاص له وقالت أنها قصرت التهمة على هذه المبالغ فقط لسقوط الحق في إقامة الدوى بالنسبة للنيابة .

وحيث أن المتهم قد دفع هاتين التهمتين في التحقيقات ومرافعة المحامي عنهما بملخص في أن المبالغ التي صرفت إليه من الأوقاف الخصوصية وقيدت له عهدة تحت التحصيل طلبها منه سمو الخديو الناظر الشرعي الأصلي على هذه الأوقاف فاعطاه اليه وأن من تصرف فيها هو سموه وأن مبلغ القوائد التي استعملها من البنك الألماني الشرقي وضعت لسفحة ولحسناته في تبديد العهد. وقد إن أ سموه ذمته بأمره بعد التسوية الأخيرة الحاصلة

وقبلت استغفائه ويقبوله استقالته أعطى له باقى مرتبه حتى تاريخ الاستقالة ومكافأة قدرها ١٦٢٥ جنيهها عن مدة خدمته باعتبار ماهية شهر عن كل سنة من سنى الخدمة وأن اسمه كان مستعارا فى السبعة الأوقاف التى تعين عليها ناظرا بإشارة سمو الخديو وأنه لم يدخل فى تسديد مبالغ الهدية تحت التحصيل شئ من مال هذه الأوقاف السبعة وأن شراء الأتليان للملك باسمه كان بأمر سمو الخديو وبيع معظمها كان بأمره أيضا وأنه له فى ذمته أى فى ذمة المتهم شئ من ثمنها أو من ريعها وأن اسمه كان مستعارا فى شرائها وبيعها وليس له فيها شئ مطلقا . وأن باقى المبالغ الواردة بالهدية تحت التسوية عرفت فى الشئون المذكورة فى كشوفات التسوية الخاصة بها .

وحيث أنه لاختلاف بين النيابة والمتهم فيما يختص بالوقت الذى عينته النيابة بدأ لارتكاب الجريمتين المبيتتين بوصف التهمتين سالفى الذكر .

وحيث أنه بمراجعة كشف بيان المبالغ المنصرفة الى المتهم على حساب الهدية تحت التحصيل والسداد منها يرى أن مجموع ما حصل سداد من ١٦ مارس سنة ١٩١٦ لغاية ٥ يناير سنة ١٩١٣ وهو مبلغ ٨٥٠٠ جنيهها وذلك على مبلغ ٦٠ جنيهها و ٢٥٠ مليما ثمن البذرة .

وحيث أن النيابة أرادت بمرافعتها أن سداد المبلغ المذكور فى الدفاتر حصل بعضه بطريق التسديد الحقيقى والبعض الآخر تسدد تسديدا وهميا . وأن ما تسدد منه تسديدا حقيقيا هو مبلغ ٦٠٠ جنيهها من معلوم النظارة السنوية - المقررة لسمو الخديو ومبلغ ٣٤١ جنيهها و ٢٥٩ مليما من ريع الأتليان للملك ومبلغ ١٥٥١ جنيهها و ٥٨٧ مليما من فوائد الأمير سيف الدين (وهو موضوع التهمة الثانية) وأن ما تسدد تسديدا وهميا هو مبلغ ٥٢٥٨ جنيهها و ٧٨ مليما وموضوع الشطر الأول من التهمة الأولى وقد بينت النيابة فى مرافعتها أن مقررات هذا المبلغ ترجع الى مبلغ ١٤ جنيهها و ٢٤٨ مليما من وقف هاتم أم خليل ومبلغ ٨٦ جنيهها و ٥٤٠ مليما و ٣٥ جنيهها و ٧٤٠ مليما و ١٣١ و ١٥٠ مليما من وقف قوله وذكر فى الدفاتر أنها صرفت احسانا على الفقراء ( وتواريخ صرف جميع هذه المبالغ مبنية بشان الكشفين الخاصين ببيان التسوية الرقيم ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ ومبلغ ٢٨٥٠ جنيهها قيمة ما ذكر أنه حصل صرفه على مستأجرى قوله داخل وخارج القطر بكشف تسوية مؤرخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ .

وحيث أن الخلاف قائم بين النيابة والمتهم فى قيمة سداد مبلغ ٢٥٨ جنيهها و ٤٧٨ مليما المذكور بالكيفية التى بينت قبل . فتقول النيابة أن السداد بهذه الكيفية لا يعتبر مبرئا للذمة المتهم لانه سداد وهمي ولأن

التسويات التي حصلت ودخلت فيها مفردات المبلغ المذكور انما هي من عمل المتهم لانه سداد وهمي . ولان التسويات التي حصلت ودخلت فيها مفردات المبلغ المذكور انما هي من عمل المتهم وهو لا يملك أن يبرئ ذمته بعمل يعمل على غير الحقيقة ولان الظروف التي حصلت فيها التسوية الأخيرة عند استقالة المتهم كان يريد التخلص منه بأي كيفية كانت . وقد كان المتهم متمتعا عن تقديم الاستقالة الا اذا سويت عهده وتسدلت . وان ما يبرئ ذمة المتهم من مبالغ المهدة هي المحاسبة الدقيقة . التي كان يجب عملها عند استقالته وبعلها . وهي لم تعمل وان ذمته ما زالت مشغولة بالمبلغ المتقدم ذكره وبعضه ( لانها تعتقد أن جزءا عظيما من المبالغ المقيدة على المتهم في المهدة تحت التحصيل قد وصل سمو الخديو أو أنه مسئول عنه أمام جهة الوقف والتي تعتبر قانونا بمثابة الموكل . وان المتهم لم يكن الا نائب الوكيل . ومن المقرر قانونا أن نائب الوكيل مسئول مباشرة أمام الموكل . ويقول المتهم أنه مسئول فقط أمام سمو الخديو الذي عينه . وان وقت تركه للخدمة كانت ذمته بريئة من أموال الوقف ومن المبالغ التي كانت مقيدة باسمه في المهدة والتي استلمها جميعها سمو الخديو الذي هو الناظر الشرعي ويستدل على ذلك بأنه لما أن غضب عليه سمو الخديو وكلفه بتقديم استقالته أمر سموه بتسوية عهده وتسديدها ، وبأن سموه قبل الاستقالة وأمر له بصرف باقي مرتبه وبأعطائه مكافأة عن المدة التي قضاه في خدمة سموه . وان كان ذلك يؤخذ منحا من سموه أعطاه مخالصة عن مدة وكالته .

وحيث أنه لا نزاع في أن ناظر الوقف يعتبر وكيلا قضائيا عن جهة الوقف كما صدرت بذلك بعض الأحكام ، وعن المستحقين كما صدرت بذلك أحكام أخرى . وأن المتهم الذي عينه سمو الخديو ( وهو الناظر الشرعي على معظم الأوقاف التي يديرها ديوان الأوقاف الخصوصية يعتبر نائبا ( راجع في ذلك البند نمرة ١٠٧ و ١٠١ و ١١٠ و ١٢٣ من كتاب قضاة المحاكم في مسائل الأوقاف وحكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١١ صحيفة نمرة ١٢١ من السنة الخامسة عشرة من الجريدة الرسمية المادة ٤٧٤ من كتاب قانون العدل والانصاف ) .

وحيث أنه من المتفق عليه أن العلاقة بين الوكيل ونائبه هي كعلاقة موكل مع وكيله ( راجع نبذة نمرة ٩٩٠ صحيفة نمرة ١١٣٠ جزء ٣٧ من البند ( ب ) .

وحيث أنه من المقرر قانونا أن نائب الوكيل سواء عينه الموكل في التوكيل الذي صدر منه الى الوكيل أو عينه هذا الوكيل يدون أخذ رأى الموكل ورضائه يكون مسئولا مباشرة أمام الموكل ولكن من البديهي

والمعقول الا تحقق عليه هذه المسئولية الا ان كانت ذمته مشغولة بشيء من  
أحوال الموكل اذ أنه أتى عملا ضارا بالموكل ويجب عليه تعويضه عنه . فإذا  
قدم نائب الوكيل حسابا عن وكالته الى الوكيل الذى عينه زالت مسئوليته  
قبل الموكل الاصلى . وليس لهذا الأخير أن يطالبه بشيء . وقد قضت بذلك  
المحاكم الفرنسية ( راجع ما جاء بالثبينة نمرة ١٠٠٢ صحيفة نمرة ١١٢١  
من الجزء ٣٧ من البند كله ) .

وحيث أنه لذلك يجب الفصل فيما اذا كانت تسوية عهدة المتهم حين  
استقالته وتسديد مبالغها بالكيفية الثانية بالأوراق والتي شرحتها النيابة  
بمرافعتها ويوافقها عليها المتهم تعتبر مبررة لذمة المتهم من المبالغ التى  
كانت مقيدة عليه بباب العهدة أولا .

وحيث أن هذا الاستنتاج غير صحيح ، لأنه وإن ثبت من الورقتين  
المحررتين بخط ابراهيم أفندى يوسف وقدمها المتهم فى التحقيق أن هذا  
الأخير كان يفكر فى تسوية العهدة وتسديد مبالغها على النحو الذى عملت  
به وقدم استقالته الا أنه أزاء ما هو ثابت من التحقيقات بشهادة عطوفة  
سعيد باشا من أن سمو الخديو قال له . - انه سيأمر بتسوية عهدة المتهم  
وشهادة ابراهيم أفندى يوسف من أن يوسف باشا صديق رئيس الديوان .  
الخديو أخبره بأن سمو الخديو أصدر أمرا بتسوية حساب المتهم وأن  
أحمد بك صادق وكيل ديوان الأوقاف الخصوصية كلفه بتسوية عهدة المتهم  
فعمل التسوية بفكرته ، واتبع فيها نفس الطريقة التى كانت متبعة فى  
الديوان وعرضها على أحمد بك صادق ثم على المتهم بمنزله فوافقا عليها -  
ترى المحكمة أن هذا الأخير لم يتدخل فى عملها ، لأن الأمر بالتسوية هو  
سمو الخديو وقد باشرها بالنمط الذى تمت عليه هما أحمد بك صادق  
وابراهيم أفندى يوسف فى غيبة المتهم الذى كان منقطعا عن الديوان .  
وأنه بالطبع ما كان يسع المتهم الا أن يوافق عليها لأنها - تبرئ ذمته  
من مبالغ يقرر أنها لم تكن بذمته ، وإنما قد وصلت سمو الخديو الناظر  
الشعرى ، ولأنه لا يمكن إجراء التسديد أو التسوية الا بعمل يوقع المتهم  
على أوراقه لأنه رئيس المصلحة ، ولأن العادة والآداب جرت على أن سمو  
الخديو فيما يختص بالمصالح التى تحت ادارته ، كان يصدر الأوامر شفويا  
فيتنفيذها رجال حاشيته . وأنه لا يعطى الأوامر بالكتابة ولا ايصالات ما .  
وقد شهد أحمد زكى باشا بذلك فى التحقيقات .

وحيث أنه يفهم أيضا من مراعاة النيابة أنها تميب على التسوية  
والتسديد المذكورين انهما مشوبان بشيء من الإكراه لان المتهم كان يهدد  
سمو الخديو بأن يفشى أسرارها يتكلم سموه من افشائها ١٠

وحيث أنه يظهر جليا من شهادة عطوفة نسعيد باشا ما كان يكثر بتهديد المتهم على قرص حصوله بدليل ما جاء بشهادة عطوفته ونصه يمكنك أن تقول لا يا باشا اني سائر لعمل التسوية ، ولكن اذا كان عنده كلام خذه معك للورد كتنسبر ليقول له كل ما عنده ولذا يكون هذا الاستنتاج غير صحيح أيضا ، وأن تسوية عهدة المتهم وتسديدها أمر بها من سوء ، ولم يكن هناك من مؤثر قانوني أو أدبي أكرمه على اصصدار امره بعمل التسوية .

وحيث أن المتهم يقرر أن المبالغ التي كانت مقيدة عليه بالعهد تحت التحصيل لم يصله منها شيء وانما جميعها وصلت سمو الخديو ، وأنه ما كان هو أو غيره يتوقع مطلقا وقت استقالته أنه سيحصل الانقلاب السياسي الأخير ، وتفحص أعمال ديوان الاوقاف الخصوصية وأنه سيسأل يوما عن المبالغ التي صرفها حتى كان يحتاط لنفسه ليحصل على دليل كتابي قوى يفيد أن ذمته بريئة من هذه العهدة .

وحيث أن النيابة لا تخالف المتهم كثيرا في هذه النقطة فقد قررت في مراجعتها أنه لا يسمعها الا التسليم بأنه جزءا عظيما . من هذه المبالغ قد وصل لسمو الخديو وأنها ستدفع وأنه لا يعقل ألا يكون المتهم في وسط الفوضى التي كانت سائدة في أعمال ديوان الاوقاف الخصوصية قد انتفع ببعض هذه المبالغ ولم يمكنها أن تعين مقدار ما وصل من المبالغ المذكورة الى سمو الخديو ومقدار ما انتفع به المتهم .

وحيث أنه يجب التسليم بما يقرده المتهم من أنه ما كان هو أو غيره يتوقع وقت أن قدم استقالته في يناير سنة ١٩١٣ وقبلها سمو الخديو بأنه سيحصل الانقلاب السياسي الأخير وأنه سيسأل عن المبالغ التي صرفها حتى كان يحتاط لنفسه ويحصل عند استقالته على دليل قوى يثبت تماما براء ذمته من مبالغ العهدة المذكورة .

وحيث أنه مع ذلك فإنه يوجد في التحقيقات أدلة وقرائن قوية تثبت أن دفاع المتهم في هذه النقطة صحيح وأن المبالغ التي كانت مقيدة عهدة باسمه تحت التحصيل ما عدا الثلاثة المبالغ التي صرفت الى أحمد بك مصطفى وأحمد أفندي مكي لفكرة استعمالها في أمور خاصة بالمتهم . وثمن البذرة الخاصة بزراعته وقدرها المتهم جميعها بعد صرفها بقليل وصلت سمو الخديو وهي :

اولا : اثبت من أن مبلغ ٣٥٠ جنيها صرفت ١٩ سبتمبر سنة ١٩٠٨ وقيد عهدة على المتهم تحت التحصيل قد أرسل من البنك الألماني الشرقي باسكندرية الى مدينة أثينا باسم الدكتور كاديسكي الطبيب الخاص بسمو الخديو .

ثانيا : ما جاء بشهادة ابراهيم أفندي يوسف وهو رئيس الحسابات ومن لهم العلم بأسرار المصلحة نظرا لوضعه. في أكثر من موضع من أنه وإن كان مبلغ العهدة مقيدا باسم المتهم إلا أنه سمح بأن المبلغ كان لسمو الخديو وأنه كان في وسعه أو في وسع المتهم أن يحصل صرف مبلغ من الحزينة وردة اليها بالكيفية التي ظهرت في التحقيقات بغير أمر سموه ومن يوسف باشا صديق أخبره بأن سمو الخديو أصدر أمرا بتسوية حساب المتهم ومن أحمد صادق بك كلفه بتسوية حساب المتهم \*

ثالثا : ما ثبت من شهادة عطوفة سعيد باشا من أن سمو الخديو أخبره بأنه أخذ حقيقة بعض أموال من الأوقاف وأنه سيأمر بتسوية عهدة المتهم ومن أن أحمد بك صادق قال له بعد يومين أو ثلاثة من مقابلته لسمو الخديو : وقد كان المتهم يقول ألا يوجد من يسوى العهدة مع أننا سوينها في ظرف يومين أو ثلاثة \*

رابعا : ما ثبت من أن يوسف باشا رئيس الديوان الخديوي طلب الى المتهم أن ينتظره بمنزله مساء يوم ٢ سنة ١٩١٣ ليبلغه أوامر من سموه ( وهو بالطبع بخصوص الاستقالة والعهدة ) وما ثبت من أن سمو الخديو قبل بعد ذلك استقالة المتهم ، وقد أبلغه رئيس الديوان الخديوي هذا القبول بخطاب مؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩١٣ ، وما ثبت من أن سمو الخديو أمر بأن يصرف الى المتهم ما يستحقه من الراتب في شهر يناير سنة ١٩١٣ بامضاء شفيق باشا ومبلغ ١٦٢٥ جنيها بصفة مكافأة عن خدمته ( راجع في ذلك المذكرة التي رفعت لسموه ومؤشر عليها بنطقه بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩١٣ بامضاء شفيق باشا الذي خلف المتهم في وظيفته ) \*

خامسا : ما أثبتته التحقيقات من أنه كان يدخل في سداد المبالغ المقيدة باسم المتهم عهدة تحت التحصيل كثير من مبالغ النظارة الحسينية ومصاريف الإدارة العمومية التي هي بلا جدال من حقوق سمو الخديو ومن ربح أطيان الملك التي أمر سمو الخديو بشرائها ( كما سيأتى الكلام ) ومن فوائد أموال الأوقاف الخصوصية التي كان يدفعها البنك الألماني الشرقي وجعل الاتفاق عليها بمعرفة سموه بدليل طلب المسيو فردينان دي مرتينو الرقيم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ومن فوائد أموال الأمير سيفت الدين التي يؤخذ من شهادة حسن باشا سعيد في القضية المتهم فيها حسين باشا محرم ومن معه أنه حصل الاتفاق عليها من سمو الخديو ومن المدير العام للبنك ببرلين \* فان كل ذلك يدل دلالة قاطعة على أن سمو الخديو كان يعلم ويعتقد أن المبالغ المقيدة عهدة باسم المتهم لم تكن بدمعة المتهم وأنه جرى منها \* وانها وصلت لسموه - والا لو كان الأمر بخلاف ذلك لناقش سموه المتهم الحسابات مخففتوصلا



وانه قد خرج من ادارة الاوقاف الخصوصية منصوباً عليه من سموه .  
 وأما أمر سموه بإعطائه مكافأة قدرها ١٦٢٥ جنيهها الأمر الذى نقض قوانين  
 الاستخدام والمعاشات فى القروط المصرى والمادة والذوق بحصوله فقط حين  
 خلو طرّف المستخدم من العهدة ومن كل ما يشغل ذهنه من الاموال التى  
 كان يديرها بسبب وظيفته . وحيث أنه اذا أضيف الى ما تقدم ذكره ما جاء  
 بشهادة كل من أحمد زكى باشا ومحمود بك محمد واسماعيل أفندى حسن  
 وما هو مشهود من سمو الخديو من اليقظة والحرص الشديدين ومن أنه  
 كان يقف دائماً على ما يجرى فى المصلحة الخاصة التى كان يباشر ادارتها  
 سواء فى ذلك اكبر الأمور أو أصغرها وما حصل من الأخذ والرد فى أمر  
 استقالة المتهم وتبشّته بعدم تقديمها الا اذا سويت عهده وشددت الأمر  
 الذى من شأنه أن يلفت نظر سمو الخديو ويجعله أن يقف على مكونات  
 هذه العهدة وما احتوت عليه فى حالة الفرض يقدم علم سموه بمشتملاتها  
 من قبل الاستقالة - يظهر بأجلى بيان بأن المتهم صادق فيما يقرره من أن  
 اسمه فى العهدة المقيدة عليه تحت التحصيل كان مستعاراً وإن من استلم  
 المبالغ المقيدة بها هو سمو الخديو الناظر الشرعى على الاوقاف التى أخذ من  
 أموالها مبلغ ٥٢٥٨ جنيهها و٤٧٨ ملياً موضوع الشق الأول من الشقة  
 الأولى . وحيث أنه من المقرر أيضاً فى رأى شارع القانون الفرنسى وأحكام  
 المحاكم الفرنسية أن لا محل لتكليف الوكيل بتقديم الحساب اذا سلم هذا  
 الوكيل ما بيده من المستندات الى وكيل آخر هو فى احتياج إليها لتنفيذ  
 عقد توكيله واذا أعطى الموكل مخالصة الى الوكيل بدون أن يقدم هذا  
 الأخير اليه حساباً لانه بذلك يكون قد وافق على ادارته وراجع البندين  
 نمرة ٨٤٩ و ٥٨٠ صحيفة ١١١٣ جزء ٣٧ من البند ( ت ) .

وحيث أنه لما تقدم ترى المحكمة ان التسوية الأخيرة التى تسددت بها  
 عهدة المتهم تحت التحصيل مبررة لئتمته وتعتبر مخالصة من سمو الخديو  
 عن سدة ادارته للأوقاف الخصوصية ولو انه لم يحصل فحص الدفاتر  
 ومناقشة المتهم على ما جاء فيها وقت استقالته . وحيث أنه زيادة على  
 ما تقدم ، فقد ذكرت النيابة فى مرافعتها أنها لم ترفع الدعوى لايخصوس  
 المبالغ التى لم تسقط الحق فى اقامة الدعوى بالنسبة اليها . وانها تعتقد  
 أن جزءاً من المبالغ التى كانت مقيدة بعهدة المتهم انتفع بها المتهم ، ولكنها  
 لم يمكنها أن تبين قيمة هذا الجزء ولا وقت وقوع تبديده . وحيث أن  
 المحامى عن المتهم دفع فى هذه النقطة بأنه من الجائز كثيراً ازاء ذلك أن  
 يكون المبلغ الذى تقول النيابة أن المتهم قد انتفع به هو من ضمن المبلغ  
 الذى سقط الحق فى اقامة الدعوى بالنسبة اليها بمضى المدة .

وحيث أن المحكمة ترى أن هذا الدفع ونجيه وتجاهل به لأن النيابة لم  
 يمكنها أن تبين حتى ولا على وجه التقريب مقدار المبلغ الذى تقول بأن المتهم

قد انتفع به شخصيا من المبالغ المدعى بتسديدها ولا وقت تبديده بالضغط  
ويحتمل كثيرا على فرض أنه دخل في ذمة المتهم مبلغ من المبالغ القول  
بتسديدها أن يكون هذا المبلغ من المبالغ التي سقط الحق في اقامة  
الدعوى بالنسبة إليها . ولم ترفع الدعوى بشأنها .

وحيث أنه قد ثبت من التحقيقات أن المتهم كان قد صرف لنفسه وفي  
شئونه الخاصة من أموال الأوقاف مبلغ ١٣٠٠ جنيه في ٢٢ مارس سنة  
١٩١٣ و ٢٠٠ جنيه في ٢٥ أكتوبر و ٤٠٠ جنيه في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١١  
و ٩٠ جنيه و ٣٥٠ مليا في ٢٣ مارس الا هذه المبالغ كلها تسددت من  
مال المتهم في ٢٣ مارس و ٢٥ ابريل سنة ١٩١١ بالنسبة للمبلغ الأول  
وفي ٢ نوفمبر سنة ١٩١١ بالنسبة للمبلغ الثاني وفي ٢١ نوفمبر سنة  
١٩١١ بالنسبة للمبلغ الثالث وفي ٤ مايو سنة ١٩١١ بالنسبة للمبلغ  
الآخر .

وحيث أن النيابة قررت بمرافعتها أنها مع التسليم بصحة ما يدفع  
به المتهم من ان مبالغ المهنة تحت التحصيل وصلت سمو الخديو فأنها  
مازالت تعتبر سدادا لمبلغ ٥٢٥٨ جنيه و ٤٧٨ مليا لان انتفاع المتهم بالتبديد  
من الأموال المبددة ليس بشرط لتوفر أركان جريمة التبديد ، وأن الجريمة  
تكون متوفرة الأركان سواء انتفع بها المتهم أو انتفع بها غيره ، وأنه ما كان  
يحق للمتهم أن يعطى سمو الخديو المبالغ المقيدة عليه بالمهنة تحت  
التحصيل فإذا ما أعطاه لسموه اعتبر مبددا .

وحيث أنه من المسلم به والمجمع عليه من شراح القانون أنه حقيقة  
لا يجب لتوفر أركان جريمة التبديد ان يكون المتهم به انتفع من الشيء المبدد  
( راجع النبعة نمرة ١٢ ونمرة ١٣ صحيفة ١٥ ونمرة ١٦٠ صحيفة نمرة  
٣٢ من الجزء الثاني من شرح العلامة جرسون ) وانما ما يجب بحثه في هذه  
الدعوى هو هل كان يحق للمتهم أن يعطى سمو الخديو المبالغ التي كان  
يطلبها وكانت تقيد باسم المتهم عهدة تحت التحصيل ، وهل ان اعطاه  
هذه المبالغ لسموه يعتبر تبديدا أولا .

وحيث أنه مسلم من النيابة والمتهم بأن سمو الخديو كان شخصيا  
الناظر الشرعي على معظم الأوقاف التي كان يديرها ديوان الأوقاف  
المخصوصية ، وان المتهم كان وكيل سموه في ادارتها .

وحيث أن ما يجب معرفته هو أنه اذا وكل ناظر الوقف آخر ( وهذا  
جائز شرعا بمقتضى المادة ١٦٣ من كتلب قانون العدل والانصاف ) وعهد

اليه بإدارة أعيان الوقف وتحصيل غلتها فقبض وكيل الناظر الفلة ، ولم يصرف منها شيئا للجهات التي اشترط الواقف الصرف عليها ، بل أنه سلمها كلها للناظر أو أنه صرف بعضها في بعض أمور اشترط الواقف الصرف عليها وسلم الباقي للناظر ، وحصل أن هذا الأخير أخذ لنفسه كل ما وصل اليه من يد وكيله ولم يصرف منه شيئا فيما اشترطه الواقف ، فهل يكون وكيل الناظر مبددا لفلة الوقف بتسليمها للناظر الشرعى ، وأخذ هذا الأخير لها وصرفها في شئونه وعدم صرفها فيما اشترطه الواقف، وهل لهذا الوكيل أن يمتنع عن إعطاء كل أو بعض الفلة كلها أو بعضها للناظر إذا طلبه منه ، وحيث أن المحكمة ترى قانونا وشرطا وعدلا أن وكيل الناظر ملزم بتسليم الفلة كلها أو بعضها الى الناظر خصوصا لو طلبها منه ، لأنه هو الذى وكله ، وأن ذمة الوكيل تبرأ من غلة الوقف بتسليمها الى الناظر الذى وكله ، وأن المستول عنها هو الناظر الذى استلمها وأخذها لنفسه أو صرفها في غير الجهات التى عينها الواقف ، ولذلك يكون المتهم لم يخالف القانون أو المثل أو الشريعة الإسلامية في تسليمه الأموال التى طلبها منه موكله سمو الخديو لنفسه ، ولا شأن له في أن سموه أخذها لنفسه أو صرفها في غير الجهات التى عينها الواقفون . فسموه هو المستول عنها أمام مستحقيها أيا كان نوعهم . وتكون ذمة المتهم قد برئت من هذه الأموال بتسليمها لسموه .

وحيث أن النيابة قررت في مرافعتها وفي التحقيقات أن الأموال التى أخذها المتهم وتسلمت عهدة عليه بيباب تحت التحصيل أو بيباب تحت التسوية ، إنما أخذت من أموال جميع الأوقاف سواء التى تحت نظر سمو الخديو شخصيا أو التى تنظر عليها المتهم بإشارة سموه ، وأنه لا يمكن التسليم مع المتهم بأنه لم يحصل أخذ شيئا من أموال الأوقاف المعين عليها هو ناظرا .

وحيث أنه يرى من التحقيقات ومن شهادة إبراهيم أفندى يوسف بالجلسة أنه وإن كانت الخزينة التى تودع بها جميع أموال الأوقاف التى تحت إدارة الديوان هي واحدة وإن الأموال مختلطة ببعضها إلا أن أذونات الصرف أو الخصم هي التى تعين الوقف الذى يطلب احتساب المبالغ المنصرفة عليه ، فلا عبرة حينئذ باختلاط أموال هاته الأوقاف ببعضها ، ولأنه لا يمكن عمليا التسليم برأى النيابة وحفظ ماله كل وقف يعينه وعلى حدة. لتسمية هاته الأوقاف ولأن النقص لا تميز بينها ، وقد جرى العمل فى كل المصالح المماثلة على وضع جميع الأموال مع بعضها وإنشاء حساب خاص لكل وقف يبين فيه إيراداته ومصروفاته والباقي من الإيرادات بالخزينة وفى اعتبار النيابة وقت حصول التسليم الذى يملكه لزم ارتكاب الجريمة دليل على صحة ذلك .

• وحيث أنه لم يقيد على الأوقاف التي تحت نظر المتهم شخصياً شيئاً من المبالغ التي استعملت في سداد العهدة تحت التحصيل إلا إعلان النظر الجسبية على وقف جميلة هانم الذي هو من حق الناظر الحسابي ، وهو سمو الخديو • فيمكن الجزم بأنه لم يحصل أخذ شيء من أمواله لسداده في العهدة سالفة الذكر •

وحيث أنه فوق ذلك فإن اسم المتهم كان مستعاراً فيما يختص الأوقاف التي تنظر عليها بإشارة سمو الخديو بذليل أنه عزل عن النظر عليها عند استقالته وقد تولى النظر عليها خلفه •

وحيث أنه لجميع ما تقدم ترى المحكمة أنه لا يمكن اعتبار المتهم مبدداً لمبلغ ٥٢٥٨ جنيه و ٤٧٨ ملياً موضوع الشق الأول من التهمة الأولى • • وحيث أن الشق الثاني من التهمة الأولى موضوعه تبديده مبلغ ٧٤٨ جنيه و ٦٦٧ ملياً سلم إلى المتهم من البنك الألماني الشرقي من فوائد أموال الأوقاف الخصوصية التي كانت مودعة به وكان تسليم المبلغ المذكور نال به بصفته وكيل بالاجرة •

وحيث أن المتهم قد دفع التهمة عن نفسه في هذا السداد بأن مبلغ بعض هذه الفوائد إلى سمو الخديو الذي كان يطلبه منه ، وأن البعض الآخر دخل في سداد بعض المبالغ التي أخذها سموه • وكانت مقيدة باسم المتهم عهدة تحت التحصيل • وقد دفعها المحامي عنه بأن هذه الفوائد لا تعتبر من حق الأوقاف الخصوصية لتحريمها شرعاً على جهة الوقف وانها من حق الناظر الشرعي الذي اتفق على ترتيبها ، وارتكن في ذلك على صورة الفتوى المقدمة منه •

وحيث أنه ظاهر من ثنائي الكشفين الخاصين بالمبالغ المنصرفة للمتهم أن مبلغ ٧٤٨ جنيه و ٦٦٧ ملياً سالف الذكر يتكون من ثلاثة مبالغ أولها صرف إلى المتهم بتاريخ ١٦ مارس ١٩١٣ وقدره ٤٨٩ جنيه و ٤٨١ ملياً وثانيها صرف إليه بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩١٣ وقدره ١٠٩ جنيه و ٢٨٦ ملياً وقد دخلت جميع هذه المبالغ في التسيديت والتسيديات التي جهلت في التواريخ سالفة الذكر وخصت مما كان باسم المتهم عهدة تحت التحصيل أي أن المتهم لم يأخذ منها شيئاً •

وحيث أنه بالرجوع إلى مسألة القوائد وترتيبها يرى أنه وود للمتهم خطاب من السيد فردينان دي مرتينو المحامي المستشار الخاصة الخديوية مؤرخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ يخبره فيه بأن سمو الخديو يرغب في ايداع أموال الأوقاف الخصوصية الزائدة عن الالتزام بالبنك الألماني الشرقي ، وأنه يمكن سحبها منه ثانية بالتتابع حسب احتياجات المصلحة • وأن البنك يقيد

فى الحساب فائدة ابداع يصير احتسابها حسب الزمن الذى تمكت فيه الأموال بالبنك بالطريقة الميئة بالخطاب المذكور .

وحيث أنه لذلك يمكن القول بصفة قاطعة بأن مسألة ترتيب الفوائد لم تكن من أفكار المتهم ولا من صاحبها أنها حصلت واتفق عليها بأمر سمو الخديو ومن معه من رجال الخاصة وأن لا دخل مطلقا للمتهم فى ترتيبها أو الاتفاق عليها .

وحيث أن عدم قيد هذه الفوائد بدفاتر حسابات ديوان الأوقاف يرجع بالطبع الى أمر سموه الذى كان يعلم بها تمام العلم لانه الأمر بنقل الأموال من البنك الا على الذى ما كان يدفع فائدة بإيداعها بالبنك الألماني الشرقي الذى قبل أن يعطى فائدة نظير الإيداع .

وحيث أنه أمام هذه الحقيقة الناصعة ترى المحكمة أن دفاع المتهم فى هذا الصدد صحيح أيضا يؤيد ذلك - أولا - أن فوائد أموال الأوقاف التى دفعت من البنك الألماني الشرقي ثم من بنك ربما بعد استقالة المتهم وفى مدة إدارة شفيق باشا الذى خلف المتهم ما كانت تقيد مطلقا بدفاتر الديوان بل كان يحصل التصرف فيها بمثل ما حصل التصرف فيها فى وقت إدارة المتهم . وأن هذه الفوائد لم تقيد فى الدفاتر ويحصل اضافتها الى إيرادات الأوقاف الخصوصية الأ بعد الانقلاب السياسى الأخير - وثانيا - ما جاء فى التحقيقات الخاصة بالمبالغ التى صرفت لأحمد بك صادق بصفته وكيلًا لديوان الأوقاف الخصوصية كانت تصرف بأمر سمو الخديو فى الوجوه التى يأمر بصرفها فيها .

وحيث أنه لذلك ولما سبق بيانه بإسهاب من أن المتهم غير مسئول عن المبالغ التى وصلت سمو الخديو من أموال الأوقاف الخصوصية تكون تهمته بتدبير مبلغ ٧٤٨ جنيتها و ٦٦٧ مليما الذى هو موضوع الشك الثانى من التهمة الأولى ساقطة أيضا ، ولا داعى للخوض فيما اذا كانت هذه الفوائد هى من حق الأوقاف الخصوصية وتعتبر من ملحقات ريعها أو من حق سمو الخديو بصفته ناظرا عليها لتجريمها شرط على جهة الوقف لانه على فرض التسليم مع النيابة على أنها من حقوق الأوقاف الخصوصية فقد ثبت أنها وصلت سمو الخديو وهو المسئول عنها ولا مسئولية على المتهم بخصوصها . وحيث أنه فيما يختص بالتهمة الثالثة وفى تهمة الاستعمال ، فقد قررت النيابة أنه ماكان يحق للمتهم أن يشتري الأطنان المعروفة بالأطيان الملك بمال الأوقاف وأن يحصل التصرف فيها وفى ريعها بالكيفية التى وردت فى المرافعة والتحقيقات ، وإنها لم ترفع الدعوى الا بخصوص مبلغ ٢٤ جنيتها الذى دفع فى ٢٢ مايو ١٩١٤ لميزر أقدنى منسبًا أنعابا عن تحرير

بعض عقود شراء هذه الأطنان وإن باقى مبلغ ١٢٢٧٨ جنيتها و٤٥٥ مليما قد سقط الحق فى اقامة الدعوى بالنسبة اليه .

وحيث أن جريمة الاستعمال معاقب عليها بلا شك بمقتضى المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

وحيث أن المتهم دافع عن نفسه فى هذا الصدد بأن سمو الخديو هو الأمر بشراء الأطنان المذكورة وببيعها وإن اسمه كان مستعارا فى هذه الصفقات ، وأنه شخصيا لم يستفد شيئا من الأموال التى اشترت بها هذه الأطنان ولم يستعمل منها شيئا فى منفعة الخصوصية . وأنه لم ينتفع بشئ من ريعها .

وحيث أنه من مراجعة التحقيقات والادوار العديدة المشهورة التى مرت بها مسألة الأطنان والصفقات المتعددة التى حصلت سواء فى شرائها أو فى بيعها وكيفية التصرف فيها ، يرى بأجلى وضوح أن سمو الخديو هو صاحب الفكرة فيها بل هو الأمر بشرائها أولا وبيعها ثانيا بالكيفية التى أظهرتها التحقيقات . وأن اسم المتهم بخصوصه كان مستعارا وبديل على ذلك دلالة قاطعة أولا أن جزءا من هذه الأطنان بقى بعد استقالة المتهم فى حوزة الديوان يديره ويستولى على ريعه وله حساب خاص فى دفاتره ، وقد كتب الديوان فى شهر فبراير سنة ١٩١٤ أى فى عهد شفيق باشا الذى خلف المتهم الى المديرية . يطلب نقل تكليف هذا الجزء حتى يتيسر بيعه الى وقف الست بنبا قادن ووقف جميلة هانم والدتها ، وثانيا أن ثمن هذا الجزء ما زال مرصودا فى الدفاتر ويرحل من سنة الى أخرى .

وحيث أن النيابة لم تثبت لقاية الآن دليل قاطع أن المتهم استفاد شخصيا بشئ من المبالغ التى استعملت فى شراء الأطنان الملك ، وإن جزءا منها دخل فى ذمته وما أورده دليلا لها فى هذا الموضوع وهو مسألة شراء الجزء الذى ابتاعه على باشا فهمى والسيد حسين صابر من بعض وروثة فاضل باشا وما انتهت اليه من حصول التحكيم - ودفع مبلغ زيادة عن الثمن الذى كان حصل الاتفاق عليه بين المتهم وبين على باشا فهمى ليس بكاف للجزم ، لان المتهم استفاد شيئا من زيادة الثمن المذكور للأسباب التى أبدت على لسان الدفاع فى هذا الصدد .

وحيث أن شراء الأطنان الملك المذكورة بأموال من أموال الأوقاف الخصوصية وبيعها بالكيفية الثابتة بالتحقيقات تصرف معيب بالمرة ولانه عبارة عن الاتجار والمضاربة بمال الأوقاف ، الأمر الذى تحرمه الشريعة الثراء . وإن المستول عن نتائجها إنما هو سمو الأمر . وليس المتهم الذى لم يكن الا منفذا لأوامر موكله . وما دام أنه لم يثبت أن المتهم قد استفاد

شخصياً من استعمال أموال الاوقاف في شراء تلك الاطيان فلا مسئولية عليه مطلقاً .

وحيث أنه قد ثبت أيضاً من التحقيقات أن معظم ريع هذه الاطيان قد دخل في تسديد مبالغ المدة تحت التحصيل التي كانت باسم المتهم ووصلت في الحقيقة سمو الخديو .

وحيث أنه لما تقدم تكون التهمة الثالثة وهي جريمة الاستعمال قد سقطت عن المتهم أيضاً . وحيث أنه فيما يختص بالتهمة الثانية وهي الخاصة بتبديد مبلغ ١٥٥١ جنيهها و٥٨٧ مليماً الذي سلم الى المتهم من البنك الألماني الشرقي فوائد للمبالغ المودعة به من أموال الأمير سيف الدين محجورة ، فقد ثبت من التحقيقات ومن أقوال المتهم ومن شهادة ابراهيم أفندي يوسف أن المتهم قد استلمه من البنك بصفته قيماً على الأمير المحجور عليه ، وأدخله في التسويات والتسديدات التي حصلت بتاريخ ١٦ مارس ١٥ يولية و٥ يناير سنة ١٩١٣ لسداد المبالغ التي كانت مقيمة باسمه بمدة تحت التحصيل والتي وصلت فعلاً لسمو الخديو .

وحيث أنه يؤخذ من شهادة حسن باشا سعيد في الدعوى نمرة ٧٩ سنة ١٩١٥ السيدة « صابرة » ( الخاصة باتهام حسين محرم باشا ومن معه أن سمو الخديو هو الذي اتفق في عام ١٩١٠ مع المدير العام للبنك ببرلين على ترتيب هذه الفوائد وأن البنك كان يعطيها بحسب السعر الذي يقرر تبعاً لقلّة النقود وكثرتها في القطر وأن لا تقيده هذه الفوائد بالحساب الرسمي للدائرة مطلقاً ، بل تعطى وقت طلبها من القيم وتقيده في دفاتر البنك في باب الربح والخسارة . وحيث أن النيابة تقرر أن الفوائد المذكورة والتي حرمتها الشريعة الإسلامية على الأمير المحجور عليه ولكنها قانوناً من حقه وحده . وكان يجب على المتهم بصفته قيماً ، اضافتها على إيرادات الدائرة . وأنه ما كان له أن يعطيها لسمو الخديو . أو أن يدخلها ضمن المبالغ التي كانت تسدد منها مبالغ المدة تحت التحصيل .

وحيث أن المتهم يدفع عن نفسه في هذا الموضوع بأن سمو الخديو هو الذي اتفق على ترتيب هذه الفوائد ، وأنها محرمة شرعاً على الأمير المحجور عليه وليست من حقوقه وأنه كان يدخلها بأمر سمو الخديو ضمن المبالغ التي كانت تسدد في باب المدة تحت التحصيل وأن سمو رئيس عائلته الأمير المحجور عليه وصاحب الرأي في تعيين وعزل القوام عليه ويحق لسموه اجراء هذا التصرف . وأنه أطلع أمر سمو الخديو الذي كان أمير البلاد وأن طاعته واجبة .

وحيث أنه لا مانع قانونا أنه إذا انتجت أموال المحجور عليه المودعة بأحد البنوك فوائد أن تكون هذه الفوائد من حقوق المحجور عليه صاحب المال .

وحيث أن ما يتمسك به المتهم من أن الشريعة الغراء تحصر على المحجور عليه أخذ فائدة من ماله المودع بأحد البنوك لا محل له الآن . لأن معاملات المحجور عليه والتعامل بأمواله واستثمارها خاضعة جميعها لأحكام القانون المدني المعمول به في القطر المصري والذي لا يحرم إيداع المال أو استثماره بالفائدة وأن أحكام الشريعة الإسلامية لا تطبق الآن إلا فيما يختص بالأحوال الشخصية والمسائل التي من اختصاص المحاكم الشرعية بمقتضى اللائحة الخاصة بها .

وحيث أنه لا نزاع في أن سمو الخديو كان يعتبر رئيس عائلة المحجور عليه ونظرا لذلك فقد كان لسموه شرعا وقانونا وعرفا وعبدلا رأى في تعيين وعزل القوام على الأمير المحجور عليه .

وحيث وأنه وإن صح أن لسموه الرأي المتقدم ذكره إلا أن أمر إدارة أموال الأمير المحجور عليه منوط بالقيم وحده يجب عليه استعمالها فيما يمد على محجوره بالحظ والمنفعة الذي لا يكون مستولا عنها إذا استعملها استعمالا سينا أو بددها وذلك لاستقلاله وانفصال أموال الأمير المحجور عليه عن أموال سمو الخديو وعدم وجود أى حق قانوني أو شرعي لسموه في أموال الأمير المذكور .

وحيث أنه وإن تبين من التحقيقات أن المتهم قد أدخل جميع ما استلمه من البنك الألماني الشرقي من فوائد أموال الأمير محجورة ومن ضمنه مبلغ ١٥٥١ جنيهها و ٥٨٧ مليما موضوع التهمة الثانية في تسديد مبالغ المهدنة تحت التجهيل ، فإنه ما كان يحق له ذلك مطلقا .

وحيث أنه لا نزاع في أن طاعة أمير البلاد واجبة الا قريبا يعد ارتكابه جريمة . وقد جرت آراء الشراح في البلاد الغربية على هذا المبدأ القويم نذكر العلامة « اسمن » في كتابه « شرح القانون النظامي الفرنسي » بالصيغة ١٢٢ أن الملك لا يحاكم على ما يفعل ، ولو كان الفعل جريمة في نظر القانون ، وأنه لا يمكن لأى شخص أن يتمسك بأمر الملك ليبرر عنه مخالفا للقانون ، لأن مثل هذا الأمر لا وجود له قانونا .

وحيث أن تمسك المتهم بالمادة ٥٨ من قانون العقوبات لا يجديده نفعاً لعدم انطباقها بالمرّة على حالته . إذ أن الشرط الأساسى لامكان تطبيق هذه المادة أن يكون الفعل الذى يعده جريمة قد وقع من موظف أميرى أى موظف عمومى « راجع نص المادة المذكورة في الطبعة الفرنسية » ولا يمكن



مطلقا اعتبار المتهم الذي يؤدي وظيفة خاصة صوفا لموالى المقومة لادارة أحد المحجور عليه (ولو كان أميرا) انه موظف أميرى . أى يؤدي وظيفة عنومية. وقد جرت أحكام المحاكم المصرية على هذا المبدأ الثابت ، وأن في اعتبار النيابة الفعل المسند الى التهم جنحة تطبيقا للمبدأ المذكور . . . بحيث أنه لا يمكن للنيهم التمسك أيضا بالمادة ٥٦ من قانون العقوبات لانها بعيدة كل البعد عن ظروف هذه الدعوى ولم يدع أنه كان في حالة من الأحوال المبينة بها .

وحيث أنه مما تقدم ترى المحكمة أنه يجب على المتهم أن يضم الفوائد التي قبضتها بصفته قيسا على الأجر سيف الذين من البنك الألماني الشرقي محجور له لانها من حق هذا الأخير وحده . وأنه ما كان له حق في ادخالها في تمثيله بالمبالغ المهددة تحت التخصيل بدوان الأوقاف الخصوصية حتى لو كانت هذه الفوائد ترتبت من البنك بناء على اتفاق جناب سمو الخديو ، وحتى ولو أمره سموه بتسديدها في المهددة متلفة الذكر . أما وقد فعل ذلك فيعتبر عمله تجديدا .

وحيث أن المتهم يدفع التهمة أيضا بأنه ما كان يبيع النيابة في عمله ولا عقاب عليه لانعدام القصد الجنائي في عمله .

وحيث أن شراخ القانون الفرنسي اجمعوا على أن أركان جريمة التبيد تنحصر في ستة ومن بينها ركن القصد الجنائي والضرر . . . وحيث أن القصد الجنائي في جريمة التبيد يكون متوفرا حتى غير الجائر للشيء صفة حيازته وينتفى أحدى العقوبات المبينة بالمادة ٤٠٨ ( المقابلة للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات الأهل ) ومع أنه يرى أو كان من الوجوب عليه أن يرى أن التصرف المذكور يعلق ضررا أو يمكن أن يلحق ضررا بالغير .

وحيث أنه لا يشترط في جريمة التبيد أن يكون الضرر قد حصل بالفعل فقد يكفي لتوفر هذا الركن أن يكون الضرر محتمل الحصول كما هو الحال في جريمة التزوير ( راجع في ذلك النبعة نمرة ٤ و ١٤ من المصنف ١٤٠ و ١٥٠ و ١٦٠ من الجزء الثاني من شرح العلامة جرسون .

وحيث أنه من هذه الدعوى كان القصد جنائيا بالنسبة للثمة الثمانية متوفرا تماما لأن المتهم لم يكن الا وكيل قضائيا عن الأمير المحجور عليه وكان يقتضي فوائد أموال الأمير من البنك يدم الصفة ولان في تسديده اياها في المبالغ المقيمة عليه عمله تحت التخصيل تقنيا لصيقة حيازته لها وتصرفا من تصرفات الملاك لانه بهذا التسديد قد اضعافا على الأمير المحجور عليه ووهبها لسمو الخديو الذي كان استولى على المبالغ

المقبلة بالعهد المذكورة ، ولأنه من البديهي كان المتهم يرى وقت ذلك  
أو كان يجب عليه أن يرى ان في هذا التصرف ضررا على محجوره .

وحيث أن الضرر أو احتمال الضرر للأمير المحجور عليه من عمل المتهم  
ظاهر فقد أضرع المتهم بعمله على محجوره جميع مبالغ الفوائد التي قبضها  
من البنك الألماني الشرقي .

وحيث أنه لا نزاع في أن القيم على المحجور عليه هو وكيل قضائي  
يعينه المجلس الحسبي لإدارة أموال المحجور عليه وأنه يعامل طبقا لأحكام  
المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات إذا يدد شيئا من أموال محجوره . وحيث  
أنه سبق القول بأنه لا يشترط استفادة المتهم بالتبديد من الأموال المبذولة .

وحيث أنه مما تقدم ترى المحكمة أن كافة أركان جريمة التبديد  
بالنسبة للتهمة الثانية متوفرة وأن المتهم بين ١٦ مارس سنة ١٩١٢ و٥  
سنة ١٩١٣ بدائرة الأمير سيف الدين يقسم السيدة زينب بدد مبلغ  
١٠٥٥١ جنيهها و٥٨٧ مليا سلم اليه من البنك الألماني الشرقي من فوائده  
أموال الأمير سيف الدين التي كانت مودعة به وقد تسلم اليه هذا المبلغ  
بصفته قيما على الأمير المذكور أي وكليا بالأجرة عنه لاستعماله في منفعة  
قبيده اضارارا به .

وحيث أنه من جميع ما سلف ذكره يكون المتهم بريئا من التهمتين  
الأولى والثالثة ويتعين براءته منهما عملا بالمادة ١٧٢ جنائيات وانما بالنسبة  
للهمة الثانية يتعين عقابه عليها بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

وحيث أن المحكمة ترى من ظروف الدعوى التي سبق بيانها ومن أن  
المتهم لم يستفد شيئا من مبلغ ٩٠٥٥١ جنيهها و ٥٨٧ مليا المبذولة المثبت  
مما سبق ذكره أنه دخل جيبه في سداد مبالغ المهلة تحت التحصيل التي  
وصلت في الحقيقة سحر الخديو ومن حالة المتهم وتقدمه في السن وعدم  
ارتكابه اثما ما قبل هذا ومن الموقف الذي كان فيه وارتكاب الجريمة التي  
رأت المحكمة عقابه عليها . إذ أنه كان محاطا بمؤثرات جعلته في اعتقاده  
أن يرتكب حقا الجرم ولكنها لا تبرر عمله قانونا مما يدعو الى استعمال  
الحق المخول لها بالمادة ٥٢ من قانون العقوبات والحكم بإيقاف تنفيذ الحبس  
الحكوم بها على المتهم .

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة ( أولا ) ببراءة المتهم من التهمتين الأولى والثالثة ( ثانيا ) بحبس مدة ثلاثة شهور حبسا بسيطا عن التهمة الثانية وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها وعلى النيابة اعلانه بذلك وأنه لو حكم عليه مرة أخرى في الأحوال المبينة بالمادة ٦٣ من قانون العقوبات تنفذ عليه هذه العقوبة بتمامها بدون ادخالها في الثانية وإن العقوبات المقررة للعود تنوقع عليه طبقا لنصوص المادتين ٤٨ و ٤٩ من قانون العقوبات وأغتنته من المصاريف •

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ المشكلة بالهيئة السابقة عدا حضرة وكيل النيابة فقد ناب عنه حضرة محمد على أفندي وكيل نيابة الخليفة •

القاضي

امضاء

باسم صاحب العظمة حسين كامل سلطان مصر

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

بجلسة المفتح الاستثنائية المنعقدة علنا تحت رئاسة حضرة أحمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات عبد الرحمن عزيز بك وسلامة ميخائيل بك القاضيين ومحمد زكي الابراشي أفندي وكيل نيابة الاستئناف وحسين حسني كاتب الجلسة •

أصدت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٣٦٠ - ٢٩١٦

فحصه

أحمد خيرى باشا سنة ٥٨ مدير للأوقاف الخصوصية سابقا والآن بالمعاش ومقيم بالقاهرة بشوارع وسط زغزل باشا •

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة العمومية وأقوال الدفاع عن المتهم والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا •

## الحكم الاستثنائي

اتهمت النيابة العمومية لدى محكمة السيدة زينب الجزئية هذا المتهم بأنه :

أولاً : في المدة بين ١٦ مارس سنة ١٩١٢ و ٤ فبراير سنة ١٩١٣ بديوان الأوقاف الخصوصية بصر بدد مبلغ ٥٢٥٨ جنيها و ٤٧٨ مليما من أموال الأوقاف الخصوصية المسلمة اليه بصفته مديرا لمصلحة الأوقاف الخصوصية أي وكيل بالآجرة عن جهة الوقف لاستعمالها في تنفيذ شروط الواقفين ، وذلك اضرازا بجهة الوقف والمستحقين .

ولأنه في الزمان والمكان السابق الذكر بدد مبلغ ٧٤٨ جنيها و ٦٦٧ مليما تسلم اليه من البنك الألماني الشرقي من فوائد أموال الأوقاف الخصوصية التي كانت مودعة به ، وقد تسلم اليه هذا المبلغ بصفته وكيل بالآجرة عن جهة الوقف ، لاستعماله في تنفيذ شروط الواقفين فبيده أضرارا بالمستحقين .

ثانياً : لأنه في المدة السابقة بدائرة الأمير سيف الدين قسم السيدة زينب بصر بدد مبلغ ٢٥٥١ جنيها و ٥٨٧ مليما تسلم اليه من البنك الشرقي الألماني من فوائد الأمير سيف الدين التي كانت مودعة به وتسلم اليه هذا المبلغ بصفته قيما على الأمير المذكور ، أي وكيل بالآجرة عنه لاستعماله في تنفيذ فبده أضرارا به .

ثالثاً : لأنه في يوم ٢٢ مايو سنة ١٩١٢ وبديوان الأوقاف الخصوصية استعمل لفائدته الشخصية مبلغ ٢٤ جنيها من أموال الأوقاف الخصوصية المسلمة اليه بصفته السابقة وذلك اضرازا بجهة الوقف والمستحقين بأنه دفع المبلغ المذكور لمحام نظير عمل خاص اداه له وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٦ عقوبات .

والمحكمة المشار إليها عملا بالمواد ١٧٢ جنائيات و ٢٩٦ و ٥٢ عقوبات حكمت بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ حضوريا ( أولا ) ببراءة المتهم من التهمتين الأولى والثانية ( وثانيا ) بحبس مدة ثلاثة شهور حبسا بسيطا عن التهمة الثانية وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها وعلى النيابة إعلانه بذلك . بأنه لو حكم عليه مرة أخرى في الأحوال المبينة بالملادة ٥٣ من قانون العقوبات ، تنفذ عليه هذه العقوبة يتمامها بدون ادخالها في الثانية ، وإن العقوبات المقررة للعود تقع عليه طبقا لنصوص المادتين ٤٨ و ٤٩ من قانون العقوبات ، وأعفته من المضارقات ، وقد أعلن اليه هذا الحكم في يوم صدوره فاستأنفه في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ وبالمجلسة التي

نظرت فيها القضية استثنافيا طلبت النيابة تأييد الحكم ، وطلب حضرة الأستاذ ابراهيم بك الهلباوى المحامى الذى حضر مع المتهم الحكم بالبراءة للأسباب التى أبدأها بمحضر الجلسة .

### المحكمة

حيث أن الاستئناف تقدم فى الميعاد القانونى فهو مقبول شكلا ، وحيث أن التهمة المطروحة لهذه المحكمة قاصرة على أن المستأنف فى المدة ما بين ١٦ مارس سنة ١٩١٢ و٤ يناير سنة ١٩١٢ بغائرة الأمير سيف الدين بقسم السيدة زينب بمصر بحد مبلغ ١٥٥١ جنيها و٥٨٧ مليا تسلم إليه من البنك الشرقى الألماني من فوائد أموال الأمير سيف الدين التى كانت مودعة به وتسلم إليه هذا المبلغ بصفته قيما على الأمير المذكور أى وكلاء عنه بالأجرة لاستعماله فى منفعتة فبدله .

وحيث تبين من التحقيقات التى حصلت فى مادة اتهام المستأنف بتبديده أموال الأوقاف الخصوصية التى كان مديرا لها فى سنة ١٩٠٠ حتى نهاية ١٩١٢ أن المتهم عين فى يناير سنة ١٩٠٠ مديرا للأوقاف الخصوصية تحت اشراف سمو الخديوى عين من المجلس الحسبى بناء على اشارة سموه قيما على الأمير سيف الدين . ولما كان ضمن الأوقاف التى تحولت من ديوان عموم الأوقاف على ادارة الأوقاف الخصوصية وقف بنىقادن فسلم ديوان عموم الأوقاف اعيان الوقف المذكور للأوقاف الخصوصية ومعها ٢٠٠ فدان فى الظاهر انها وقف ولكن فى الواقع ملك يستحق النصف فيها ورثة جنتمكمان اسماعيل باشا وحكم لهم به والنصف الثانى من حقوق ورثة فاضل باشا اشترى كل من حسين صبرى وعلى بك فهمى جزءا منه ورفعا دعوى بالمقدار الذى اشترياه ، فرأى سمو الخديوى أن يشتري المتهم لاسمه من حسين صبرى وعلى بك فهمى وباقى ورثة فاضل باشا هذا النصف ، وأن يؤخذ الثمن من أموال الأوقاف الخصوصية ، ويقيد عهدة على المتهم ، وكان اسم المتهم مستعارا فى الشراء وقد حصل تسديد هذا المبلغ عهدة على المتهم على أقساط وفى أوقات مختلفة ، لآخر دفعة سددت فى يناير سنة ١٩١٢ تاريخ خروجه من الأوقاف الخصوصية وقبل استقالته ، وكان المتهم من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٠٦ يودع أموال الأوقاف الخصوصية وأموال دائرة الأمير سعيد الدين بالبنك الأهلى ويدون فوائده وفى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ أرسل المستشار فردينان دى مارتينو الى المتهم خطابا يخبره فيه بأن سمو الخديوى يرغب فى ايفاء أموال المصلحة الزائفة عن اللزوم فى البنك الشرقى الألماني حيث يمكن منحها ثانية منه بالتتابع على

حسب احتياجات المصلحة ، وهذا البنك يقيد في الحساب فائدة ايداع يصير احتسابها على حسب الزمن الذي تمكث فيه الأموال في البنك على الطريقة المينة بالجواب المذكور وبناء على هذا الخطاب أودع المتهم بالبنك الأمانى الترقى المسالغ المتوفرة للأوقاف الخصوصية ولدائرة الأمير سيف الدين . وقد استلم المتهم من البنك المذكور مبلغ ٢٨٠٥ جنيها و ١٦٥ مليا فوائد عن أموال سيف الدين ومن ضمن هذا المبلغ مبلغ ١٥٥١ جنيها و ٥٨٧ مليا موضوع هذه التهمة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لباقي المبلغ ، وكذا استلم المتهم فوائد عن أموال الأوقاف الخصوصية وعن أموال سيف الدين في العهدة التي كانت عليه أى أن هذه المبالغ دخلت في حساب سمو الخديو .

وحيث أن المتهم معترف باستلامه مبلغ ١٥٥١ جنيها و ٥٨٧ مليا موضوع هذه التهمة على ثلاث دفع من ذلك مبلغ ١٠٦٨ جنيها و ٤٦٣ مليا في ١٦ مارس ١٩١٢ قال المحامي عنه أنه حتى اقامة الدعوى العمومية عن هذا المبلغ سقطت بمضى المدة الطويلة للأسباب التي ذكرها ودونت بمحضر الجلسة ومبلغ ٣٢٤ جنيها و ٣٦٠ مليا في ١٥ يولييه سنة ١٩١٣ ومبلغ ٢٥٨ جنيها و ٧٦٥ مليا في ٥ يناير سنة ١٩١٣ .

وحيث أنه ثابت من التحقيقات التي أجرتها النيابة أن المتهم لم ينتفع بشئ مطلقا من مبلغ ١٥٥١ جنيها و ٥٨٧ مليا بل أن هذا المبلغ بمجرد ما كان يستلمه المتهم من البنك كان يسدده في حساب العهدة أى يدخله في حساب سمو الخديو ( راجع صحيفة ١٤٧ من محضر تحقيق النيابة و ٤٦ من محضر الجلسة ) .

وحيث يجب الآن البحث فيما اذا كانت أركان جريمة الاختلاس أو التهديد المعاقب عليها قانونا بالمادة ٢٩٦ عقوبات والتي حكم على المتهم بمقتضاها متوخرة في هذه القضية من علمه .

وحيث أنه من المتفق عليه قانونا أن جريمة الاختلاس أو التهديد لا تتوقف إلا إذا اجتمعت عدة أركان منها حصول ضرر لصالح المال المختلس أو المبدد ومنها يكون الاختلاس أو التهديد مقرونا بالفسق بنية الاضرار بصاحب المال ، بحيث إذا لم يتوقف في جريمة التهديد أحد هذين الركنين كان التهديد غير معاقب عليه قانونا .

## عن ركن الضرر

حيث أنه ثابت من شهادة حسن باشا سعيد أحد مديري البنك الشرقى الألمانى فى قضية نمرة ١٣٥٩ جنح استئنافية سنة ١٩١٦ المتهم فيها حسن باشا محرم بالتبديد والتي نظرت مع هذه القضية أنه علم بحصول اتفاق لا يعلم مع من، ولكنه مع غير القيم أى غير المتهم بأن أموال الأمير سيف الدين تودع بالبنك ويدفع عنها فوائد وهذه الفوائد لا تدخل فى الحساب الرسمى لا تذكر فيه الفوائد مطلقا ، وإن الاتفاق المذكور لا يلزم البنك بالدفع وإذا لم يرد لا يدفع وانها كانت تعيد بدفاتر البنك تارة باسم فوائد وتارة باسم منحة ( راجع صحيفة ٥٧ و ٥٨ من محضر جلسة قضية حسن باشا محرم .

وحيث أنه يؤخذ من ذلك أن هذه الفوائد ما كان يعطى بها مستند لدائرة المحجور عليه على البنك ، وانها كانت فى الحقيقة عبارة عن منحة يعطىها البنك للشخص الذى اتفق معه على ايداع أموال المحجور عليه به نظير الخدمة التى أداها له بهذا الايداع وانتفاع البنك بهذه الأموال .

وحيث أنه مع عدم وجود مستند بها لدائرة المحجور عليه على البنك فلا يجوز لهذه الدائرة مطالبة البنك بها ومن المقرر قانونا أن من لا يملك حق اقامة الدعوى لا يجوز له الادعاء بأنه قد ناله ضرر لحرمانه من حق ليس فى قدرته المطالبة به ، وعلى ذلك يكون ركن الضرر غير متوفر فى هذه التهمة .

## عن القصد السىء أى نية الاضرار

حيث أن القيم غير مكلف باستثمار أموال المحجور عليه بطريق ايداعها بالبنوك مقابل أخذ فوائد عنها .

وحيث أنه لا نزاع فى أنه قبل ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ تاريخ الخطاب المرسل من فردينان دى مارتينو للمتهم كان هذا الأخير يودع أموال الاوقاف الخصوصية وأموال دائرة سيف الدين بالبنك الأهلى بدون أخذ فوائد عنها حسب ما تقضى به الشريعة الاسلامية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يثبت أن المتهم كان يأخذ فوائد من البنوك عن أمواله الخاصة بها .

وحيث أنه ثابت أن الذى أمر بنقل أموال الأمير سيف الدين من البنك الأهلى الى البنك الألمانى الشرقى هو سمو الخديو الذى ثبت من التحقيق بايجاب بيان أنه كان صاحب الكلمة العليا بل الكلمة الوحيدة فى

ادارة اموال المحجور عليه فعلا فى كل امواره من صغيرة وكبيرة ، كما هو ثابت صراحة من شهادة رئيس المجلس الحسبى وشهادة رئيس الحكومة السابق نفسها •

وحيث أنه ثابت أن الفوائد عن اموال الأمير سيف الدين تربت بناء على سعى شخص آخر خلاف المتهم وبغير أن يكون لهذا الأخير علم بهذا السعى ولا يد له فيه •

وحيث أنه يستفاد من كل هذه الظروف ان المتهم ما كان يقصده بعلمه الاضرار بالمحجور عليه وانه كان سليم النية فى كل عمله وعليه فركن نية الاضرار غير متوفر أيضا فى هذه التهمة ، ويكون المتهم غير مسئول جنائيا ويجب براءته عملا بالمادة ١٧٢ جنائيات •

وحيث أنه متى تقرر ذلك فلا محل للبحث فى سقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لمبلغ ١٠٦٨ جنيها و٤٦٢ مليما خصوصا وانه لا فائدة تعود على المتهم من هذا الدفع ما دامت الدعوى العمومية قائمة بالنسبة لباقي المبلغ •

ومن حيث مما تقدم يكون الحكم المستأنف فى غير محله ويجب الفأؤه •

#### قلته الأسباب

وبعد الاطلاع على المادتين ١٧٢ و ١٧٧ جنائيات

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالفاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند اليه وازايفت المصاريف على جانب الحكومة •

صدر وتلى هذا الحكم علنا بجلسة يوم الثلاثاء ١٤ مارس سنة ١٩١٦ الموافق ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٤٤ بالهيئة السابقة عدا حضرة وكيل النيابة فقد جلس بدله حضرة على سرى أفندى وكيل النيابة •

رئيس الجلسة

الكاتب

أعضاء

أعضاء



## دفاع الهلباوى عن فلبيدس

من القضايا التى تستحق الذكر أيضا ، وقد بلغت أوراقها الـ ١٥٠٠ صحيفة وشغلتنى فى دراستها نحو الشهر ، وفى المرافعة فيها نحو المشرة الأيام ، قضية اتهام جورج فلبيدس الذى كان رئيسا لقلم الضبط بمحافظة مصر كل أيام الحرب وكان معظم ما أصاب خيار الوطنيين من الاضطهاد والاعتقال والسجن والمحاكمة يرجع الى دسه عليهم ، وتحريض الساطة الانجليزية على تعقبهم • وعندما تعين رسل باشا وكيله لهرفى باشا فى حكمدارية العاصمة، أخذ يعمل على تعقب فلبيدس ويجمع الأدلة التى تثبت عدم نزاهته وتوجب محاكمته ، ولأهمية هذه القضية رأت وزارة الحفانية أن تمهد بتحقيقها الى رجل من رجال القضاء ليباشر تحقيقها بوظيفة قاضى تحقيق ، مع أن هذه الوظيفة ولو أنها باقية فى قانون تحقيق الجنايات الا أنه لم يوجد لها قاضى من يوم أن منح رجال النيابة سلطة التحقيق ، وانتدب لها سعادة محمود باشا شكرى الذى كان أخيرا وزيرا للموصلات •

اختار فلبيدس - للدفاع عنه فى هذه القضية - الأستاذين عبد العزيز فهمى باشا ، والمرحوم محمد كامل حسين • وقد حضرا بالفعل عدة مرات فى التحقيق ، ثم سمعنا أن الأستاذ عبد العزيز تنحى عن هذه القضية •

ولقد كنت من أول الرجال الذين يشكون فى أمانة فلبيدس منذ سمعت بأسمه ومن كثرة الحوادث التى جاء ذكرها أمامى ، وإلى مع ما علمته فوق هذا أن اسمى كان أيضا من بين الأسباء التى كتب عنها تقارير سياسية للسلطة العسكرية - بالرغم من كل هذا وجلت شيئا فى نفسى يدعونى الى قبول الدفاع عنه بكل ارتياح مع علمى بآ أقدمه من تضحية جديدة فى هذه القضية ، ولكنى أجعل دائما واجبى وصناعتى فوق كل شيء •

فلم أتاخر عن قبول الدفاع عن فلبيدس ، وكنت قبل اتهامه من أشد خصومه ، بل وكنت أعرف فوق هذا أن صاحب العظمة السلطان لا يعطف على من يتولى الدفاع عنه .

لذلك لما جاء فريق من أنصار فلبيدس يلتبسون توكليل عنه قبلت دون تردد وقد كان تحقيقها انتهى وأحيلت على المحكمة .

أخذت في دراسة هذه القضية من شهر ابريل سنة ١٩١٧ ، وكنت في الوقت نفسه مشغولا بقضية حكمدار البحيرة المتهم بتعذيب بعض المشبوهين فيها ، فكلما وجدت فرصة لدراسة قضية فلبيدس انتهزها وأنا متعب حتى أنجزت دراستها .

كان لهذه القضية ملفان ملف مطبوع ، وملف خاص لم يطبع ولم يوزع على المحامين ، فطلبت الاذن بالاطلاع على هذا الملف الخاص ، ومن الاطلاع عليه وعلى الملف المطبوع الذي بلغت صفحاته ألف صفحة اتخذت طريقة للدفاع رأيتها أقرب للواقع وأسلم في النتيجة ، ولكن شعرت بأنه لا ينبغي الاستقلال في اتخاذ هذه الطريقة في الدفاع لأنها تحتاج الى قرار في كثير من التهم المسندة الى المتهم واعتراف بها ، وهذا لا يصح صدوره من محام قبل أن يأخذ اذن موكله .

لذلك طلبت الاذن بمقابلة المتهم في السجن ، وأخذت معي زميلي وشريكى في الدفاع عنه المرحوم اسكندر بك عمون ، وكنت اطلعته على رأيي في القضية ، وعرضت رأيي هذا بحضوره على فلبيدس في قاعة السجن ، وكان هذا الرأي يتلخص في أنني تبينت من مجسوع الملف الخاص والمطبوع أنه كان في جميع الوقائع المتهم فيها واسطة في الرشوة لحكمدار البوليس هرفي باشا لا مرتشيا ، وأن القانون ، صيانة لمصلحة عامة وحرصا على اظهار جرائم الموظفين : يعفو عن الواسطة في الرشوة اذا اعترف بها ، في أية حالة كانت عليها الدعوة ، وأتيت به أعرض عليه عقيدتي هذه طالبا منه الاقرار عليها ، وقلت له : ان هذه الطريقة أقرب الطرق لمصلحة لك الى أن أصل معها الى الحكم بالبراءة ، ولكنني في الوقت نفسه أشق على وأكثر تبعة تلحق شخصي لأن اتهام ضابط انجليزى عظيم أمام محكمة الجنايات بالرشوة يترتب عليه مسئوليات كثيرة ، ان لم تكن مادية فمستولية أدبية ، وأقلها إثارة عدا رجال الانجليز ، وقد يتصل ذلك بالمستشار الانجليزى الذى هو أحد أعضاء هيئة المحاكمة . فأجابنى فلبيدس - على الفور - مقسما بشرفه أن هرفي باشا بىء ، وأنه هو أيضا بىء . فقلت : قد ضيعت مأموريته في الدفاع عنك ، وأضعفت رجائي في الحكم لمصلحتك ، وكانك قد خففت على عاتقي تبعة ما كنت مستعدا لاحتماله في سبيل مصلحتك .

لما جاء دور المرافعة وأخذت المحكمة فى استجواب فليبس وزوجته التي كانت متهمة معه ، لأنها واسطة الرشوة لزوجها ، فأجاب هو بالانكار ، واعترفت هي بأنها كانت واسطة للرشوة ، فطلبت من المحكمة أن تسمح لى باستجوابها فى النقطة الآتية وهي : هل اعترفت بهذه التهمة من تلقاء نفسها ؟ أم أشار عليها أحد بالاعتراف لأنها كانت منكرة فى كل أدوار التحقيق ، فأجابت بأن اعترافها جاء تبعاً لإشارة الأستاذ مرقس باشا حنا محامها الذى كان لا يزال خارج الجلسة وقت هذه الإجابة ، فلما نقل إليه أمرها استشاط غضباً ، وحسب أنى تحرشت به ، وأردت الحط من كرامته حيث أثبت أنه تدخل عند موكلته ونصحها بهذا الاعتراف لكى يكون ذلك واسطة فى الحكم ببرأتها ولو كان الاعتراف غير مطابق للحقيقة ، فرفع صوته شاكياً منى للمحكمة ، وأنا أوضحت له قصدى وبينت له أنى لم أقصد من هذا السؤال الا خدمة كلا المتهمين الزوج والزوجة ، وأن ما ثبت من أن مرقس باشا أشار على موكلته بهذا الاعتراف لا يضره فى شئ ، انتهى هذا الحادث ثم جاء حادث آخر عند استجواب هرفى باشا أحد شهود الاثبات ، سألته : وجدنا فى أوراق القضية أنك طلبت من وزارة الداخلية فى سنة واحدة ثلاث ترقية لمحمود بك محمد الذى وصل الى درجة وكيل الحكمداية للقاهرة ، والنهن يعملون سلوك وكفاءة محمود بك محمد يرون أنه بعيداً عن كل جدارة للمسند الذى رفع اليه ، ويستغربون سبب تقدريك تقديراً لا يتفق مع المعروف عن هذا الموظف ، فهل عندك وأنت رئيسه بيان يقنع الدفاع بأنك كنت فيما طلبت تطلب ترقية رجل يستحق هذه الترقية المتكررة ، فأجاب : انى اعترف بأن محمود بك محمد بصفته ضابطاً وموظفاً ليس عنده من الكفاءة ولا من الآخلاق ما يؤهله لهذه الترقية ، ولكنى طلبت مكافأته التى طلبتها حتى أتخذ من طاعته مثلاً لضربه للضباط المصريين لكى ينسجوا على منواله . فقلت : يأسعاده الباشا ، وهل من المصلحة ومن الخلق الطيب أن ضباط البوليس يتخذون سيرة محمود محمد ، السيرة الدنسة المطعون عليها من كل انسان ، مثلاً لسلوكهم ، وهل سيرة رجل فحشت الى حد تأقفت منها أقل الطبقات ، ويليقي بقومندان بوليس المعاصمة أن يحمل موظفى البوليس الاشراف المستقيمين المعروفين بالنزاهة والأمانة على أن يتخلوا عن كل هذه الصفات ، وينزلوا الى السلوك المعيب الذى ارتكبه محمود محمد وأنه يجب أن يفهموا أن الطريق الوحيد لرضاة رئيسهم ، هو أن ينسجوا على منواله المعيب ؟

فبهت الرجل وتدخل المستر برسيغال المستشار الانجليزى فى الجلسة وقال : انك تأولت قصد الحكمدا الى صورة تثير الرأى العام عليه ، ومن المؤكد أنه لم يقصدها .

سألته مرة أخرى : رأينا أيضا أن ضابطا من ضباط البوليس طلب له من رئيس الفرقة التثبيت في وظيفته ، فلم تجب هذا الطلب ونقلت الضابط الى فرقة أخرى ليس فيها سنة ثانية ، وبعد انقضاء السنة طلب له الرئيس الثاني ما طلبه الأول فنقلته الى فرقة ثالثة ، فهل يوجد سبب لهذا الظن في شهادة هذين الرئيسين ؟

قال : نعم ، تعودت من رؤسائه المصريين محاباة رؤسيتهم وتأثرهم بالرجاء وأخذهم بالمحسوبية ، ومن أجل ذلك نقلته للمرة الثالثة في فرقة رئيسها انجليزي لينقطع هنا هذا الشك ، فسألته : وهل اذا ساء ظن كل رئيس أجنبي في نزاهة الرؤسيتين من المصريين - وكان من حقّه مثل هذا الظن - فهل يليق بهرفى باشا ونحن نشتغل نحو الخمسة أشهر في العمل على تطهير الوساخة والجرائم التي ارتكبت ويلقى معظمها على عاتقك ، هل يليق برجل مثل هذا مهما تشامخ وتعاطف وأعزّ بنفوذ دولته أن يبقى عنده هذا الغرور الى حد اتهام المصرى في نزاهته ؟

كنت أقول هذا بصوت متهدج مملوء بالغضب ، فتدخل للمرة الثانية المستشار الانجليزي واجتهد في تلطيف الاجابة الفظة التي صدرت من هرفى باشا ، وطلب منى أن أكتفى ببيانه والا أجعل لتلك الاجابة أنرا في نفسى .

ترافعت وحدى في الدعوى جليستين متتاليتين ، وكنا في شهر يونيه وقد تجاوزت الحرارة أحيانا ٤٠ درجة وكان من حين الى حين يتقدم الى بعض الشبان الموجودين بالجلسة وينشرون أمام عيني صور التقادير السرية المحررة من فلبيدس ضدنى وضدهم وإطوى كشحا عن النظر الى الأوراق التي يعرضونها على .

ولما انتهيت من الدفاع قلت للمحكمة : اننى أشعر وأنا أدافع عن فلبيدس كأنى أمشى على قتاد ، ولكن هذا الطريق الوعر جرنى اليه المتهم نفسه ، مع أنه كان يوجد في الدعوى طريق ذلول قد يتقدم من هذا المازق الذى هو فيه ، وقد عرضته عليه في سجنه ثم لخصته للمحكمة فأجاب مقسما بأنه برى وأن هرفى باشا برى ، ولم يبق أمامى الا هذا الطريق الوعر الذى سلكته ، ولما وصلت الى هذه النقطة ، رأيت أنه ينبغي أن التفت الى زميل مرقس باشا حنا وأقول له : ها أنت قد رأيت منى أنى سمعت عند متهمى لأحملة على الاعتراف بأنه كان واسطة للرشوة عند هرفى باشا فلم يفد نصحي وقد كان ذلك من واجباتى أعد نفسى جاهلا لواجبى اذا لم أقدم هذه النصيحة لأنها أقرب الطرق لنجاته ومن يعمل هذا لم يكن من قصده ، عندما سأل امرأة فلبيدس من أشار عليك بهذا الاعتراف السوء

لأن هذه الاجابة التى نطقت بها تعلى قدر المحامين عنها ، وتظهر للناس أنه أدى واجبا لا مناص منه أمام موكله •

ثم التفت الى الأستاذ مرقس وقلت له : قد ظهر لك بعد هذا أن الهلباوى لم يقصد بك سوء ، إنما أراد بيان واقعة كان نتيجتها اعلاء قدرك لأنك أدبت الواجب •

فهلل الحاضرون وصفقوا لهذا البيان ، كما اقتنع زميلي من أعماق نفسه أنى أسديت له معروفا ولم أسبوء سمعته •



### الجهود الأولى لتشكيل نقابة للمحامين :

من أول عهدي بالمحاماة ، وأنا شغوف بأن أرى للمحاماة نظاما أو نقابة تجمع شعثها وتنيلها شيئا من حقها ، كما يجرى أمام المحاكم المختلطة والأجنبية •

اجتمعت فى أزمان مختلفة مع بعض الزملاء فى تحضير مشروع لهذه النقابة ، وكان أول عهدنا فى ذلك عقب تعيين المرحوم سعد باشا زغول قاضيا فى محكمة الاستئناف حوالى سنة ١٨٩٠ ، واجتمعت أول جمعية من المحامين تحت رئاسته بالقاعة الكبرى بمحكمة الاستئناف لانتخاب مجلس يقوم بهذا العمل • وفى الوقت نفسه يشرف على شئون المحاماة ، ويكون صلة بين رجالها ورجال القضاء ، فظهرت الجمعية - لسوء الحظ - فى أول اجتماع لها عدم تقديرها الصحيح للشئون الهامة التى طلبت منها حيث انتخبت رجلا ، وإن كان اسمه بين المحامين إلا أنه كان معروفا بالمجون أكثر من الجد ، وهو المرحوم إبراهيم أفندى عوض ، وترك الناضبون الأعلام أمثال الحسينى واللقائى وخليل إبراهيم وغيرهم •

كان من أثر هذا التصرف أن تفرق المحامون والنجل يملو جباههم وتركوا وقتا طويلا هذا الموضوع ، ثم عادوا اليه مرة أخرى ، وعقدت جمعية ثانية لغرض نفسه بعد سنة أو سنتين ، وفى هذه المرة لم تسلم أيضا الجمعية من الخطأ الذى ارتكبته الجمعية الأولى من قبل ، وإن كان الذى انتخب هذه المرة خيرا كثيرا ممن انتخب فى المرة الأولى ، ولكنه يوشك أن يكون محاميا بغير مكتب ، وهو المرحوم محمد بك شافعى ، ولذلك لم يترتب على هذه الانتخابات أى نتيجة عملية للمحاماة •

بقيت بعد ذلك المحاماة دون هيئة ترعاها الى أن شعر المحامون أكثر من ذى قبل بحاجتهم لهذه الهيئة ، وأصبح الرجال المسئولون عن هذه المهمة

يعملون على ترقية شئونها ويشتغلون من وقت لآخر بفكرة انشاء النقابة ،  
ومن أهم هؤلاء العاملين الأستاذة مرقس فهمي ومحمد يوسف ، وعمر لطفى ،  
وتقولا يوما ، وأحمد لطفى ، وقد حضروا فيما بينهم عدة مشروعات تداولوا  
جماعات وفراى ، وأخيرا عرضوها بعد تنقيحات متعددة على المستر مكلريث  
المستشار القضائى (١٧٥) للحقانية ، وتناقشوا فيها عدة جلسات .

بقى الأمر بغير نتيجة حتى تولى سعد باشا وزارة الحقانية (١٧٦)  
فتجددت الحركة بروح حماسة جادة وتفضل رحمه الله بعقد عدة جلسات  
فى مكتبه الخصوصى بمنزله لمناقشة المشروع المقدم بشأن النقابة ، وأخيرا  
اتفق على النص الواجب عرضه من وزارة الحقانية لمجلس الوزراء ليكون  
قانونا .

حدث من الأسباب السياسية ما اضطر سعد باشا للاستقالة وخلفه  
المرحوم ثروت باشا فى وزارة الحقانية (١٧٧) ولم يمض الا قليل لمراجعة  
الوزير الجديد للمشروع حتى أجازه واستصدر به مرسوما فى أوائل مارس  
سنة ١٩١٢ .



### الهلباوى أول نقيب للمحامين :

وفى ديسمبر سنة ١٩١٢ عقدت أول جمعية للمحامين بدار محكمة  
الاستئناف لانتخاب الرئيس ووكيله وأعضاء مجلس الإدارة . وفى هذا  
الاجتماع الأول انتخبت نقيبا باجماع الحاضرين (١٧٨) ، ولم يخرج الا أربعة  
أصوات ، وأظن أن صوتى كان من هؤلاء الأربعة .

(١٧٥) مالكولم ماكلريث : مستشار نظارة الحقانية . وتجدر الإشارة الى أن وظيفة  
المستشار القضائى وكذلك المستشار المالى قد أليتا فى ظل معاهدة ١٩٢٦ إذ أن وثائق  
المعاهدة لم تشر الى بقائهما فتفصلت مصر من هذين القيدتين .

(١٧٦) تولى سعد زغلول نظارة الحقانية خلال الفترة من ٢٢ فبراير ١٩١٠ الى  
أول أبريل ١٩١٢ ، إذ استعفى عنها أثناء نظارة محمد سعيد باشا التى استمرت حتى  
٥ أبريل ١٩١٤ .

النظارات والوزارات المصرية : ج١ ص ١٧١-١٧٢ .

(١٧٧) لم يتحر الهلباوى الدقة فى هذا ، فحسين رشدى هو الذى عين ناظرا للحقانية  
وليس عبد الخالق ثروت .

(١٧٨) الواقع أن الهلباوى نال ٢٠٧ أصوات من ٢٢٣ صوتا فى النقابة ، وكان ثانى  
المرشحين أصواتا عبد العزيز فهمى إذ نال ٢٦٩ صوتا ثم بينما نال حسن صبرى ١٤٨  
صوتا .

أعلام المحاماة (٢) إبراهيم الهلباوى : من منشورات مجلة المحاماة ، نقابة المحامين ،  
يونيو ١٩٨٢ ، ص ٤٥ .

وانتخبت لمدة سنة ، وفى ديسمبر سنة ١٩١٣ لم أرغب فى تجديد انتخابى وبقيت عضوا فى المجلس حتى سنة ١٩١٨ ( التى جاء فيها ذكر مشروع توحيد القضاء الأهلى بالمختلط ) \*

منذ انسمحت بلغاريا من ميدان القتال ، وتابعتها تركيا فى ذلك ، وخضع كل من الدولتين للانجليز وحلفائهم ، وأدرك المراقبون محالة الحرب من المصريين أن النصر سيكون فى جانب الانجليز ، لاشك فى ذلك . ولهذا كانوا يتوقعون من وقت لآخر انتهاء الحرب حتى يطالبوا الانجليز برد ما أخذوه من مصر بشرى حق خصوصا وأن انجلترا وحلفائها أعلنوا أنهم انما يحاربون لنصرة الأمم الضعيفة ، ولا يطمعون فى ربح ما من هذه الحرب \*

والواقع أن هذه الوعود مقرونة بالمبادئ السامية التى نادى بها ولسون ، قد رفعت بالرأغبين فى حرية بلادهم الى اعداد الوسائل اللازمة لتحرير مواطنهم مما أصابها فى زمن الحرب \*

### ★ ★ ★

#### فكرة تأليف الوفد :

ففى خريف سنة ١٩١٨ فسر الاستاذ أحمد لطفى السيد وبعض أصدقائه فى تأليف وفد تكون مهمته أداء هذا الواجب . وفى ذات يوم وأنا عائد من قريتى بالبحيرة صادفت الأستاذ لطفى السيد مع المرحوم سعد زغلول باشا آتين من مسجد وصيف ، وعلمت منهما أنها كانا يتداولان فى أثناء السفر فى هذا الأمر ، وعرضا على أن أكون معهما ، فحبذت الفكرة وقلت : أنا معكما قلبا وقالبا بشرط أن لا أبرح مصر ، لأن مركزى فى مكتبى وأشغالى فى مزارعى لا تسمح لى بالسفر معكم الى الخارج ، ومن فكرتى هذه خلقت فكرة جديدة ، وهى أن الوفد يكون ذا شقين : شق يسافر وآخر يبقى باسم لجنة الوفد المركزية . وهذه اللجنة تقوم بحاجة الوفد ، وتكون صلة بينه وبين الراى العام هنا \*

اتفقنا على هذا وبقيت متصلا بهم وبمن انضم اليهم ، وقد تبين أن قبل اجتماع مسجد وصيف هذا كان قد حصل اجتماع برمل الاسكندرية عند سمو البرنس عمر طوسون على أن يكون سموه رئيسا لهذه الشعبة المسافرة ، ولما شاع أمر هذا المشروع تسابق كثير من الناس الى الانضمام اليه فرؤى عقد اجتماع فى دار سمو الأمير بقصر الدويارة ، لتصفية الموضوع ، على أن يلقى الى هذا الاجتماع جميع الرجال الذين يعول على رأيهم ويستفاد منهم \*

### ★ ★ ★

## اعتراض الأمير طوسون على اسم الهلباوى فى الوفد :

قدم كشف لسمو الأمير وفيه اسمى فلم يصادف قبولا من سموه ، محتجا بأن الذى قام بالدفاع فى قضية دنشواى خدعة للانجليز لا يؤتمن على أن يكون من بين القائمين بخدمة الأمة ضد الانجليز ، فنوقش فى هذا من اخوانى الذين كانوا بالجلسة ، وأذكر منهم المرحوم سعد زغلول باشا ، وانتهى الأمر الى دعوتى لهذا الاجتماع بناء على الحاج المرحومين على باشا شعراوى وسعد زغلول باشا ، وقبل يوم الاجتماع أشير من جهة عالية على سموه بمبارحة القاهرة والسفر الى الاسكندرية \*

عقب ذلك انتخب المرحوم سعد زغلول رئيسا مباشرا لهذا الوفد \*

توهم الأمير أن ابعاده عن القاهرة يرجع الى دس من بعض رجال الوفد بالقاهرة فرغب فى تشكيل وفد آخر تحت رئاسته ، وأذيع أنه قد انتخب فعلا هذا الوفد وأن من بين أعضائه المرحوم مصطفى الخادم ، الذى كان محاميا بالاسكندرية يومئذ وسعيد بك طليحات \*

وقد كان انسحاب البرنس عمر طوسون من وفد سعد باشا بهذه الكيفية قد صرف كثيرا من أصدقائه - الذين كانوا منضمين كل الانضمام الى الوفد - عنه ، ومنهم محمد سعيد باشا ، فتألف الوفد وأول نواة منهم هم الثلاثة الذين ذهبوا الى دار السيرونجت معتمد بريطانيا العظمى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وطلبوا منه التصريح بالسفر وذلك عقب امضاء عقد الهدنة بين الحلفاء والمانيا \*

وأعقب رفض هذا الطلب استقالة وزارة رشدى باشا الذى فتحت بابا كبيرا لانتشار حركة الاستياء بين المصريين من السياسة الانجليزية ، انتشرت فى الأقاليم والمدن على السواء ، وأمسحت حركة التذمر تشد شيئا فشيئا ، والوفد فى أثناء التكوين واعداد قانونه وجمع الاكثبات له \*

\*\*\*

## محاولة لتوحيد القضاء الأهل والمختلط :

حدث أن السير برونيات مستشار دار الحماية ومستشار وزارة الحفانية عرض مشروعا لتوحيد القضاء الأهل والمختلط ، وكانت شكلت



لجنة لتحضير هذا القانون فيها السير برونيات (١٧٩) والسير برسيغال (١٨٠) - البنى كان وكيلًا لمحكمة الاستئناف يومئذ - واثنان أو ثلاثة من الوزراء المصريين ، أخرجت هذه اللجنة هذا المشروع في مدة وجيزة بعثت بنسخة منه الى نقابة المحامين الأهلية ، وفي هذه السنة كان الأستاذ عبد العزيز فهمى هو نقيب المحامين الأهليين ، وطلب منا ارسال مندوب من النقابة ليشترك في لجنة فرعية لتحضير القواعد التفصيلية لهذا القانون ، كما طلب من النقابة المختلطة كذلك .

كتب النقابة المختلطة بقبولها لمبادئ هذا القانون ، وبانتداب نائب عنها لحضور تلك اللجنة ، أما مجلس نقابة المحامين الأهلية فقد تداول في المشروع و كنت أنا النقيب الأول للمحامين ، فتداولنا وقررنا رفض ارسال مندوب لهذه اللجنة والاحتجاج على هذا المشروع ، لأنه مبنى على أساس القضاء على كل استقلال ، بل على كل وجود للقضاء المصرى ، وكتبنا جوابا للمستشار القضائى بهذا المعنى .

ولما بلغ نقابة المحامين تصرف النقابة الأهلية تحرج مركزها ، ولم يسمحوا الا متابعة النقابة الأهلية في كتابة خطاب آخر تؤيد فيه المبادئ التى أبدناها ، وترسل عدولها عن ارسال مندوب يشترك في اللجنة المشار اليها .

كان لرفض النقابتين الأهلية والمختلطة دوى وضجة في كل الدوائر القضائية وكان من أثر هذا أن السير برسيغال ذهب الى دار الجمعية الاقتصادية السياسية ليلقى فيها محاضرة تتعلق بمشروع هذا القانون .

(١٧٩) السير وليام برونيات : كان مستشارا قانونيا لدار الصمالية ، كما تولى منصب المستشار المالى بالنيابة ، وهو صاحب الحول والطول بين المستشارين البريطانيين في شئون الحكومة كافة ، كان عضوا في لجنة ألفها مجلس للنظر بقراره الصادر في ٢٤ مارس ١٩١٧ لوضع التعديلات التى تدعو الحاجة الى ادخالها على القوانين والنظم القضائية والادارية لما كان محتملا من زوال الامتيازات الأجنبية في ظل الحماية البريطانية ، وقد سميت ( لجنة الامتيازات الأجنبية ) .

مركز الوثائق والبحوث التاريخية بالاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٨٩ .

(١٨٠) مستر برسيغال : المستشار البريطانى بمحكمة الاستئناف الأهلية ، اشتهر عنه دفاعه عن الحماية من وجهة القانون الدولى ، وتقدم باقتراح لاصفال تعديلات على قانون الجنائيات الاملى فالتقى من أجل ذلك محاضراته من نادى جماعة الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع لتمهيد الاذهان لأبدال القوانين الانجليزية بالقوانين المصرية وتخفيف الحماية على مصر ، وللهجوم على الجمعية التشريعية ، والتقليل من شأنها في التشريع .

المصدر السابق ، ص ١٠٠ ، ١٧١ .

فى تلك الليلة كان صاحب الدولة سعد زغلول باشا أحد أعضاء هذه الجمعية حاضرا تلك المحاضرة ، فقام برد على المحاضر معترضا على هذا المشروع الى الوطن بوجه عام على المركز الجديد الذى أنشأته إنجلترا لنفسها فى مصر ، وهى دعوى أنها صاحبة الحماية عليها .

### \*\*\*

#### الاجتماعات الوطنية ورد الفعل البريطانى :

وأول اجتماع عقده الوفد خصيصا للاحتجاج على عمل الانجليز عقد فى دار حمد باشا الباسل (١٨١) ، وكنت حاضرا فيه ، وحضره عدد يبلغ المائة ، وخطب فيه سعد زغلول باشا ونطق فيه لأول مرة بتلك الكلمة المشهورة ، وهى أن الحماية التى وضعت بغير ارادة الشعب المصرى ، وبدون أخذ رأيه فيها .

وهذه هى الخطوة الثانية اذ بعد أن كان الاحتجاج على الانجليز قاصرا على مشروع برونييت انتقل فجأة الى الوطن فى نظام الحماية .

وبعد مدة قليلة من تاريخ هذا الاجتماع فكرنا فى عمل اجتماع آخر ، وتحدد له يوم الجمعة ٢٤ يناير سنة ١٩١٨ ، ونصيب له سراق كبير بالأرض القضاء الواقعة شرق منزل سعد زغلول باشا والتى بنى فيها الآن ضريحه ودعى الى حضور هذه الحفلة من المدن والأقاليم بتذكير خاصة لا يقل عن ١٥٠٠ .

ولما شعرت قيادة الجيش الانجليزى بأمر هذا الاجتماع ، استدعت أحد أعضاء الوفد ، وفى مقلمتهم رئيسهم الى مركز القيادة بسافوى اوتيل ، وجرى الحديث عن هذا الاجتماع وما عساه يترتب عليه من الشغب

---

(١٨١) حمد الباسل باشا : امين الشيخ الببوى محمود بن محمد الباسل ، ولد فى عام ١٨٧١ نشأ نشأة يدوية بعد وفاة والده ، عين عمدة لقيلة الزمراح بالفيوم ، فى عام ١٩١٤ ، اتعم عليه برتبة ميرميران ، وضع تحت المراقبة اثناء الحرب العالمية الاولى للشك فى نسجه المؤامرات مع السنوسى . اشترك فى الحركة الوطنية المصرية ونفى مع سعد زغلول الى مالطة فى عام ١٩١٩ ، واختير وكيل للوفد المصرى . تجول فى أكثر بلاد العالم ، وكان من المشتغلين بالعلم والادب ، وله ازجال وأشعار ، كان يجيد اللغتين الانجليزية والفرنسية ، انتخب عضوا فى الجمعية التشريعية وكذا فى مجلس النواب . له كتاب بعنوان نهج البدواة ، تولى فى عام ١٩٤٠ .

٥٠ علما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٧ .

والقلاقل ، فأكّد أعضاء الوفد أنّ الأمر لا يمسّه أقلّ تشويش بسبب ذلك الاجتماع ، وقال القائد - الذى تولى الكلام مع الوفد فى هذا الشأن ، وهو الجنرال كلايتون - أنّ ما يجب أن يعرفه الوفد هو أنّ قيادة الجيش البريطانى تعتبركم مستولين شخصيا عما عساه يقع فى البلد بعد هذا الاجتماع سواء كان بسببه مباشرة أو غير مباشرة ، وانصرفوا على ذلك .

ففهم دولة الرئيس من ذلك أنّ السلطة تمنع ضمنا هذا الاجتماع ، ولذلك عزم على أن يبلغ المدعويين المدول عنه تفاديا من تلك النتائج الخطيرة .

### \*\*\*

#### رفض على شعراوى تراجع زُغلول عن عقد الاجتماع :

تبين أعضاء الوفد من دولة الرئيس هذا العزم ، فأرسل لى وكيل الوفد وأمين صندوقه المرحوم على باشا شعراوى الى الحضور عنده لئسلا للمداولة فى هذا الأمر ، فلبيت الطلب ، ولما عرفت من على باشا رأى الرئيس الذى لم يكن حائرا لرؤسا على باشا وعزمت على مقابلة سعد باشا فى الصباح لأرجوه المدول عن هذا القرار ، والاصرار على إقامة الاجتماع مهما كانت النتيجة خصوصا وأن الوفد تأسس على مناهضة السلطة ، والعمل على تحرير البلاد من بطشها ، فيجب أن يكون مستعدا لأن يتحمل فى ظروف كثيرة توضيحات فى سبيل تحقيق هذا الغرض .

تأثرت جدا من فكرة الرئيس وحسبتها - ان تمت - خذلانا كبيرا للوفد ، وبخسا للنفوذ الأدبى الذى ناله فى رأى العام وصممت على أن أقابل الرئيس .

لما كنا قد بدأنا فى جميع الأموال للوفد فى ذلك الوقت ، وكنت من أوائل العاملين على جمعها من المدن والأقاليم ، وبالنظر لأننى لم أكن قد أدبت بعض ما يجب على شخصيا من هذه الأموال ، فقد خشيت أن أنا ذهبت الى الرئيس دون أدائها ، وجرت مناقشتى معه فى رأيه الذى لا يقل عن اقتناعى بخطئه عن اقتناعى بصوابه - الى فتور فى العلاقات التى بيننا - خشيت أن يفسر جرائى فى مناقشته ( وقد كنت بحكم زمالتى له من قبل أقدر زمالتى على التمسك بحريتى فى مجادلته دون تهيب أو خشية ) بأننى أرمى من وراء هذه الجراة الى الهروب من الوفد متنصلا من دفع ما يجب على أن أدفعه من مالى .

فدفعنا لهذه الشبهة وقطعا لكل شك توجهت الى دارى ليلا ، ولم يكن  
عندى من المال سوى مبلغ خمسمائة جنيه ، فأخذته دون أن أبقى منه فى  
دارى شيئا ، وذهبت الى على باشا شعراوى أمين الصندوق وسلمته لـه  
تبرعا للوفد .

وقد كان على باشا شعراوى على علم بدخيلة مركزى المالى ، ويعلم أن  
فى دفع المبلغ شيئا من الارهاق لى فاستكثره ونصحتنى بأن أكتفى بجزء  
منه ، واحتفظ بالباقى لحاجتى ، فرفضت ذلك رفضا باتا ، وأخذت ايضا  
من دفتر القسام ، وكتبت فيه بمبلغ الخمسمائة جنيه المتبرع به ،  
وطلبت الى على باشا شعراوى امضاءه ففعل وسلمه الى وتسلم المبلغ .

### \*\*\*

#### لقاء بين الهلباوى وزغلول :

وذهبت فى الصباح مبكرا الى دار الرئيس فوجدته مشغولا مع كتاب  
الوفد بتحرير خطابات للمدعوين يبلغهم فيه العدول عن الاجتماع ، وأذكر  
أنى وجدت عنده فى هذه الساعة المرحوم جورجى بك خياط والأستاذ كامل  
سليم سكرتير الوفد اذ ذاك وعضو الوفد ، قاطعته فى هذا العمل وأخذت  
فى اظهار أن هذا التصرف يبيت الروح المعنوية ويطفئ شعلة التحمس فى  
نفس الشعب التى ابتدأت تتحرك وبالرغم من حججى وطريقة التحمس  
التي كنت بها ، بقى سعد باشا مصرا على رأيه ، وقال غاضبا : أخشى أنكم  
بهذا الإلحاح تريدون أن تتفرجوا على جسمى مشنوقا فى أحد ميادين  
المدينة دون أن يجر ذلك الى فائدة أو مصلحة للقضية المصرية . واغرورقت  
عيناه بالدموع وهو يقول هذه الجملة . هذا التأثير عرثنى منه رهبة كبرى  
وكان آخر المقال بينى وبينه فى هذا الموضوع ، واستأذنت وانصرفت ،  
وقلت وأنا خارج : كنت عازما على السفر أنا وعائلتى الى أسوان لأقضى  
بضعة أيام هناك ، وكنت أريد تأخير السفر الى ما بعد الاجتماع ، ولكن  
الآن استأذنك فى السفر ، وليكن فى هذه الليلة .

لبثت أسبوعا فى أسوان ، وعدت الى عملى فى مكتبى وآلى خدمتى فى  
الوفد وقد كانت البلد هائجة مضطربة حتى ان الانجليز لم يستطيعوا أن  
يجدوا رجلا مصريا يقبل تشكيل الوزارة من عهد استقالة رشدى باشا  
وزارته . وكل ما استطاعوا عمله أنهم أصدروا أمرا من اللورد اللبني  
بإعطائه وكلاء الوزارات اختصاص الوزراء مؤقتا حتى تشكل الوزارة (١٨٢) .

### \*\*\*

---

(١٨٢) صدر إعلان اللبني فى ٢٦ أبريل ١٩١٩ وظلت مصر بلا وزارة حتى ٢٠ مايو  
سنة ١٩١٩ .

### المصاعب فى سبيل جمع الاعانات للوفد :

تم تشكيل الوفد ، وكانت مهمتنا الاشتغال بتحديد العمل الذى سيقوم به أمام مؤتمر السلام فى فرساي ، وأخذ عرائض من أعيان البلاد وضباط الجيش بتوكيل الوفد المصرى فى طلب تحرير مصر من رق الحماية الانجليزية دون أن تتعرض الى مسألة الامتيازات الأجنبية ، وكم قاسمينا من المصاعب فى سبيل جمع الاعانات اللازمة للوفد لأن السلطة العسكرية افهمت المديرين وحكام الأقاليم بأن هذا العمل يجب أن يراقب بدقة ويمنع لأنه من وسائل التهيج المعاقب عليها بمقتضى القانون العسكرى بأشد العقوبات صرامة سواء أكان جمع المال للوفد أم أخذ عرائض للتوكيل .

وقد حدث مرة فى مدينة الزقازيق أن دخل رجال الإدارة الى رئيس نقابة المحامين الأهلية بالزقازيق الأستاذ حامد بك فهمى وفتشوا مكتبه ، ولما عثروا على عرائض التوكيل طلبوا أخذها فقاومهم ببسالة لاتزال تذكر له بالاجلال ، وقد خلد لنفسه بهذا العمل صحيفة ببضاء فى سجل الوطنية

ولما أصر الانجليز على رفض التصريح للوفد بالسفر الى أوروبا والتضييق عليه وعلى أعوانه ومراقبتهم بكل دقة وعنت ، أشد بأس الوفد وتعود الاستخفاف بوسائل الاضطهاد التى تنزلت اليها السلطة العسكرية وتكررت عدة حوادث مصادمة بين الفريقين فى المدن والأقاليم ، من أمثال الحوادث التى بدأت بمكتب الأستاذ حامد بك فهمى .



### نفى سعد زغلول وزملاؤه الى الماطة :

عند ذلك أيقن الانجليز أن هذه غير كافية لاختياد الحركة ، فقرروا نفى أربعة من زعماء الوفد الى الماطة وهم : سعد زغلول باشا ، ومحمد باشا محمود ، واسماعيل صدقى باشا ، وحيد باشا الباسل . وأخذ هؤلاء الأربعة فى غسق الليل وذهب بهم الى الماطة فى مساء ٥ مارس سنة ١٩١٩ وكنت فى هذه الليلة مقيما بعزيتى بضواحي كفر الدوار بحيرة . فجانى رسول خاص من طرف المرحوم على باشا شعراوى ينبئنى بالفاجعة ويستلصينى الى مصر على عجل .

أخذت أول قطار من كفر الدوار الى القاهرة ، وعندما وصلت اشتريت بعض الجرائد فوجدت بطريق الصدفة فى جريدة وادى النيل كلمة مترجمة من جريدة الجورنال الفرنسية تتضمن شكوى جماعة الموسيقيين فى باريس الى وزير المعارف والفنون الجبيلة من تحديد الأماكن والأوقات التى يجوز

لهم أن يصدحوا فيها بموسيقاهم ، ضاقوا ذرعاً بهذا الحجر على حريتهم والتمسوا مخرجاً منه وقالوا وهم يحتجون : كيف يجوز للحكومة الفرنسية التي خرجت من الحرب ظافرة أن تضيق على الناس فرص المسرات وسماع أصوات الموسيقى المطربة حالة كون الأمة الألمانية المغلوبة تطلق لرجال موسيقاها كل حرية دون تقيد يزمان أو تحديد لمكان ، وقد أبلغوا شكواهم هذه إلى الصحف الشهيرة ، ومنها صحيفة الجورنال التي التمسوا من إدارتها أن تساعدهم على رفع أسباب هذه الشكوى . ولما قابلوا أحد محرري الجورنال قال لهم : أنتم تعلمون أن رجال الحكومة خارجون من حرب صمت الأذان مدافعها وقدائفها النارية ، فالشعور البشري تعود عدة سنوات إلا يتأثر إلا بهذه القارعات القوية . أما الأصوات العادية فقل أن يلتفت إليها في الوقت الذي نعيش فيه ، فإذا أردتم لفت نظر الجمهور ثم الحكومة فاجمعوا جموعكم وانتخبوا آلات الموسيقى ذات الصوت العالي واذهبوا إلى أكثر ميادين باريس ازدحاما بالناس وهناك اطرقوا في وقت واحد تلك الطبول ذات الصوت الجهوري فيلتفت اليكم الناس ويتألمون من ضجة آلاتكم ، ولا بد أنهم سيتدخلون في الأمر طلباً لراحتهم فيعملون على الحيلولة بينكم وبين الاستمرار فيما تعملون ، فلا تخيفكم هجماتهم وتعرضهم لكم ، بل قابلوها بشجاعة واستمروا واضربوا . اضربوا ما استطعتم بكل قواكم ومتى تم انزعاج الجمهور واشتبكتم به اشتباكاً يشوش على السكينة عندئذ سيتدخل رجال البوليس وهناك يلتفت أولو الشأن لهذا الحادث ويضطرون إلى إيجاد وقت لبحث شكواكم وإيجاد علاج لراحتكم .

قلت : يا سبحان الله اشتغلنا عدة سنين في السكينة والهدوء في تحرير البلاد من النير الانجليزي ، وأثر هذا الجهاد لا يزال ضئيلاً ، والفصل في المعركة بين المصريين والانجليز لا يزال بعيداً جداً ، فهل يا ترى في القبض على الزعماء الأربعة ونفيهم بالطريقة الاستبدادية يحرك من شعور الشعب ويثير غضبه فينتفتح الباب ويتحدث العالم عنا ؟

هذا الأمل سكن روعي وقلل فزعي من نفي زعمائنا الأربعة ، وجمعتني أحس أن نفي هؤلاء الرجال سيكون مفتاحاً لتطور جديد في الأفكار وسرعان ما تحقق ظني فانتشرت نيران الثورة في كل مكان بأسرع من البرق .



## الهياوى ومسئولية النقابة :

قابلت أصحابى بمصر من أعضاء الوفد الباقيين ، واتفقتا على أن لجنة الوفد المركزية التى أنتخب أعضاءها يجب أن تعمل وتستمر فى أداء واجبها دون فريط ولا بأس ، وقد كنت فى ذلك الوقت أعضاء فى مجلس نقابة المحامين ، وكان الأستاذ عبد العزيز باشا فهمى نقيباً ، والمرحوم أحمد بك عبد اللطيف وكيلاً للنقابة ، ولكن اشتغال النقيب بأعمال الوفد مع زملائه ليلاً ونهاراً خصوصاً بعد نفى الزعماء الأربعة - وما أصيب به المرحوم وكيل النقابة من المرض - حوّل إدارة النقابة ومسئوليتها على بصفتي أقدم الأعضاء وأكبرهم سناً ، فصرت أؤدى وظيفة النقيب دون وكيل معى يساعدينى ففكرت مع زميل المرحوم أحمد بك لطفى (١٨٢) ومرقس باشا حنا (١٨٣) أن

١٨٢) أحمد بك لطفى الحامى : عضو اللجنة الإدارية ووكيل الحزب الوطنى . اشتغل بالنداء عن القضايا السياسية للحزب الوطنى ، وهو من خطباء الوطنية ، كما كان من المنظمين لمؤتمر بروكسل عام ١٩١٠ الذى نظم الحزب الوطنى ، لكن يسمع العالم الأديب صوت مصر وأحوالها ، وأعمال الاحتلال فيها ، وعند وفاة أخيه عبد لطفى ( نوفمبر ١٩١١ ) مؤسس الحركة التعاونية اضطلع باستكمال رسالته فى تنشيط حركة التعاون وإنشاء النقابات العلمية للتعاون . اعتقلته السلطات البريطانية فى وقت الحرب العالمية الأولى .

(١٨٣) مرقس باشا حنا ( ١٨٧٢-١٩٢٤ ) : تلقى تعليمه بمدرسة الأقباط الكبرى ، ثم انتقل إلى المدرسة التوفيقية ليدرس بها العلوم الثانوية . أرسلته والديه إلى أوروبا حيث التحق بكلية مونبلييه بفرنسا وحاز على شهادة الليسانس فى الحقوق . عاد إلى مصر فى عام ١٨٩٢ وعين فى العام التالى نظارة العقليات مشاعداً للنقابة بمحكمة استئناف ثم ترقى إلى وظيفة وكيل نقابة ، استقال منها لاختلافه مع النائب الحضرى ، وفضل الاستشغال بالحاماة . فى عام ١٩١٤ انتخب وكيلاً للنقابة الحاميين ثم نقيباً فى عام ١٩١٩ وأعيد انتخابه خمس مرات ، كما كان عضواً عاملاً فى مجلس إدارة الجامعة المصرية وأستاذاً بها ومديراً لها حتى عام ١٩٢١ . كان من أنصار مصطفى كامل فى حركته الوطنية ، فكان من خيرة الوطنيين الأقباط كذلك كان فى طليعة من أزر سعد زغلول ، عين وكيلاً للجنة الوفد المركزية عقب اعتقال محمود سليمانى باشا ، ثم اعتقل فى ٢٤ يولية ١٩٢٢ على أثر توقيع مع أعضاء الوفد بيان الوفد فى دعوة الأمة للناطقة الانجليز . أنتخب بمجلس النواب عضواً فى نوفمبر ١٩٢٢ ، اختاره سعد زغلول وزيراً للاشغال العمومية على الرغم من اختياره وزيراً آخر للخارجية ( واصف غالى ) من الأقباط وكان يعد هذا خروجاً عن التقاليد المتبعة بتعيين قبطى واحد فى الوزارة . سمح للمصريين بمشاهدة آثار توت عنخ آمون التى حرم عليهم ، وكانت قاهرة من قبل على الأجانب . كان وزيراً للمالية فى وزارة عدلى يكن عام ١٩٢٦ ثم وزيراً للخارجية فى وزارة ثروت عام ١٩٢٧ . كان من المجاهدين لتعليم البنات ودعا لتأسيس كلية البنات القبطية ، كما جاهد فى إصلاح شؤون الأقباط وأعاد تشكيل المجلس إلى العام سنة ١٩٠٥ وانتخب عضواً به . انظر زكى فهمى .

منهجرة البحر ، حتى ٢١٢-٢١٨ ، إبراهيم الزكيك : مقلد للخبيلان : ١٧٢-١٧٩ .

نقوم من ناحيتنا بواجب يظهر استنكارنا لتصرف السلطة الانجليزية ضد زعمائنا ، ولم نجد طريقا رسميا يسلكه رجال قانونيون امثالنا أسلم من أن تقرر الاضراب العام عن أداء خدماتنا أمام القضاء .



### اضراب نقابة المحامين مقدمة للاضراب العام :

قررنا الاضراب أولا في مجلس النقابة ، وعرضنا هذا القرار بطريقة غير رسمية على جمعية كبرى من المحامين عقدت بدار النقابة ، فأقرته وبقي الأمر معلقا على البلدة في التنفيذ حين تتجلى الفرصة .

وبعد يومين أو ثلاثة حضر عتدي بنزلى مصطفى النحاس باشا وعبد العزيز فهمي باشا فتناقشنا معي فيما إذا كان وقت الاضراب قد حان فاتفقنا على أن تقدم العرائض المتضمنة الاضراب عن العمل والموقع عليها من المحامين بمصر والأقاليم في صباح اليوم التالي الى رئاسة محكمة الاستئناف من المحامين بمصر والأقاليم في صباح اليوم التالي الى رئاسة محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الأخرى . وقد اتخذ هذا الاضراب طريقا قانونيا ، إذ قرر المحامون التنازل عن التوكيل في القضايا التي عهدت اليهم ، وكلف للحضور في جلسة زميل يعتذر عن زملائه بطلب التأجيل بعلّة التنازل عن التوكيل حتى يتسنى للموكلين اختيار محامين آخرين .

تدخل القضاء في جميع المحاكم الأهلية بهذه الطريقة سواء منه الجنائي والمدني ، بالرغم من كون القضاء الانجليز بمحاكم الجنايات كانوا يتشددون في رفض التأجيل ويرغبون في نظر القضايا .

أمام ذلك الاضراب رأت السلطة أن تعمل على القضاء على هذه الحركة واتخذت لذلك طريقين :

**الأول :** أن اللورد اللتبي المندوب السامي أصدر أمرا عسكريا بإيقاف حكم المادة الواردة بقانون تحقيق الجنايات التي تقضى بعدم جواز محاكمة المتهمين أمامها دون مجام يدافع عنهم وأجاز محاكمتهم بغير مجام .

**الثاني :** أنه أمر بعقد لجنة قبول المحامين للنظر فيما صدر من المحامين بالامتناع عن أداء واجبه .

وقد كنت أنا والمرحوم أحمد بك لطفي عضوين في هذه اللجنة بمقتضى قانون النقابة ، وكان رئيسها دولة يحيى باشا إبراهيم ، وباقي الأعضاء الأربعة وهم المستر برسيغال والنائب العمومي أحمد طلعت باشا ، وقد سمعت مع زميلي في هذه اللجنة الى اقناع المستر برسيغال بتأجيل



النظر في هذه المسألة خشية أنه لذا صدر قرار يمس هذه الطائفة ، ازدادت الحركة تعقيدا ، وبعثت الشقة بين المحاماة والقضاء •

حصلنا على التأجيل من أسبوع لاسبوع ومن اسبوع لاسبوع ، وفي هذا الوقت كانت حركة الاضراب انتشرت وتعدت من المحامين الى الموظفين حتى اننا ونحن عند رئيس محكمة الاستئناف منتظرون حضور سعادة النائب العام لكي ن عقد لجنة قبول المحامين علمنا أن المتظاهرين دخلوا سراى المحكمة وصعدوا الى غرفة النائب العمومي ودعوه الى الانضمام الى المضربين عن العمل فلم يقدم معارضة و انتهى بالنزول معهم كسائر المضربين •

وفي الوقت ذاته سار على هذا النحو كثير من قضاة الاستئناف وقضاة المحاكم الأهلية في القاهرة وفي الأقاليم •

وفي مدة يوم أو يومين عطلت الجلسات تعطيل كاملا في جميع أنحاء القطر وأوصدت المحاكم أبوابها لعدم وجود القضاة ، ولا الموظفين الإداريين ، ولا المحامين •

أمام هذه الحركة الكبرى التي وضعت بفرطها نقابة المحامين الأهلية ، ثم انضمت إليها كل العناصر والهيئات الأخرى من جميع الطبقات ، وتعطيل السكك الحديدية ، ووقف دولا ب الحياة في مصر ، فلم يبق محل تجارى الا واضرب كسائر أرباب المهن الأخرى ، وغلق جانوته أمام هذه الحركة المباركة لم تجد السلطة الانجليزية سبيلا لتهدة هذا الغليان الا بالافراج عن الأربعة المعتقلين وبالتصريح لرجال الوفد بإبقاء في مصر . بالسفر الى أوروبا ، وهناك يتقابلون مع زملائهم في مرسلينا وبلهيزن جنينا الى حيث يختارون • وقد قابلت البلاد هذا الأمر بالسرور وإقامة كل الأفراح في كل مكان •

ومن تاريخ نفى الزعماء الى تاريخ الافراج عنهم لم يجد الانجليز رجلا مصريا يقبل تشكيل الوزارة والتعاون معهم ، ماداموا مصرين على أخذ البلاد بالشدة والعنف ، فلما تعطلت هذه السياسة دعى حسين رشدي باشا ليشكل وزارة جديدة تتولى اذارة أمور البلاد (١٨٤) •

وقد أخبذ رشدي باشا يعمل من ناحيته على تشكيل وزارته ، كما أخذ الوفد يعمل من ناحيته -- برئاسة وكيله المرحوم شعراوي باشا -- على اعداد المندات اللازمة لسفر رجاله الى أوروبا • فعمل جهده طاقته على ايجاد أماكن لهم في السفن التي تبرج القطر المصري في ايريل ، ولكنه لم يفلح ،

---

(١٨٤) كانت تلك الحجة الدافعة للاقتية للثي شكلها راسي واعتبره عضوا  
ايام ٩٠ أبريل ١٩١٩ - ١٩١٩ - ١٩١٩

فحاول إيجاد هذه الأماكن في السفن الإنجليزية قبل أواخر يوليو سنة ١٩١٩ ، ولم يكن ثمة وسيلة للسفر إلى أوروبا في ذلك الوقت إلا هذه السفن .



### وفتتان يسميان للسفر إلى أوروبا :

خطر للبرحوم على باشا شعراوى في أن يلتبس من حضرة صاحب العظمة السلطان فؤاد الترخيص للوفد بالسفر على يمت عظمته الخاص « المحروسة » ، لأن هذا هو الطريق الوحيد الذى يستطيع به الوفد أن يقوم بواجبه نحو الأمة بمرض مطالبها على مؤتمر قاسى قبل أن يبرم في هذا المؤتمر ما لا يتفق ومصلحة مصر . ولم يطلع على هذا الخاطر إلا خاصة أصدقائه من أعضاء الوفد الذين وافقوا على هذا الرأى ، فكتب شعراوى باشا خطابا إلى كبير الأمناء يلتبس فيه الاذن في تحديده وقت لمقابلة عظمة السلطان ، ليعرض عليه أمرا هاما عاجلا دون أن يتبين هذا الأمر . وعندما وصل هذا الطلب إلى محالى سعيد ذر الفقار باشا كبير الأمناء استوضحه هذا الأمر فرفض بيانه إلا لعظمة السلطان نفسه ، فجاء إلى داره حسين باشا رشدى ( وقد كان متصلا بالسراى وهو يشكل الوزارة ) من قبل السلطان مستفهما عن الحاجة إلى هذه المقابلة ، فأخبره على باشا بها ، فتبسم وأعجب بهذه الحيلة . وقال : اظننى أستطيع إيجاد محال لكم على سفينة من السفن المسافرة إلى أوروبا وبالفعل قابل رشدى باشا اللورد اللبني ولا بد أن يكون أطلعته على الأمر لأنه بعد ثلاث ساعات من المقابلة طلب من على باشا شعراوى بيان عدد المحال اللازمة للوفد ، وكان الجواب على ذلك ثمانية عشر . وفى اليوم نفسه جاء رشدى باشا إلى منزل على باشا شعراوى وكانت على اتصال بهذا الحديث من أوله وقال لى : قضيت حاجتك وأعددت المحال للوفد على أول سفينة تأتي إلى بور سعيد ذاهبة إلى أوروبا وكان موعد سفرها لم يبق عليه إلا أسبوع ، ثم أضاف رشدى باشا إلى ذلك بأن هناك وفدا آخر هو وفد الحزب الوطنى قد صرح له أيضا بالسفر على نفس السفينة التى ستسافرون عليها ، ولم تكن تعلم قبل هذه الحقيقة أن الحزب الوطنى يعمل على سفر وفد من ناحيته فخشينا عاقبة سفر هذا الوفد الثانى ، وقد رنا أنه ربما يحصل اختلاف في وجهة النظر بيننا وبين هذا الوفد ، فرأينا من واجبتنا التوجه إلى رجال الحزب الوطنى تفاوضهم ، لعلهم يقتنعون بالمدول عن مزاحمة الوفد المصرى . وفى الليلة من ليلتى شهر أبريل كان هناك اجتماع كبير بدار حمد باشا الباشا تحت مظلة البرحوم الشيخ محمد بك الخضرى ، وقام فيه عدة خطباء وكانت تخطبهم كدول حول ما إذا

كان من المصلحة - وقد أفرج عن المعتقلين ورخص للوفد بالسفر الى أوروبا - العمل على تهدئة الأفكار ، وإقرار السكينة في البلاد ، أم يجب الاستمرار على الحالة الحاضرة حتى تعترف الحكومة الانجليزية بأن الوفد المصري يمثل طلبات الأمة المصرية تمثيلا شرعيا - حينئذ رأيت من واجبي أن أصارح المجتمعين بما علمته من أن هناك وفدا آخر من قبل الحزب الوطني صرح له بالسفر في اليوم الذي يسافر فيه الوفد المصري .

هال الجميع هذا الخبر ، وتداولوا فيما يجب فعله . واتفقت كلمتهم على أنه من الخطر على القضية المصرية سفر وفد من لكل منهما برنامج خاص ، لأن برنامج الحزب الوطني يتناول طلب إلغاء الامتيازات الأجنبية ، والوفد المصري ومناصروه يرى أن فتح هذه المسألة أمام المؤتمر في الوقت الذي نشكو فيه من جور إنجلترا واغتصابها استقلال مصر ، قد تقلل من عطف نواب الدول الأخرى في مؤتمر السلام على قضية مصر ، وربما رأوا أن من مصلحتهم عدم مناصرة مصر ضد إنجلترا .

رأى المجتمعون إرسال وفد الى رجال الحزب الوطني يخبرهم بأن الوفد المصري يرى بالاجتماع أنه ليس من صالح البلد إرسال وفد من قبلهم ، وقد انتخبت أنا وفتح الله باشا بركات (١٨٥) ، وعلى بك المنزلاوي (١٨٦) لتأدية هذه المهمة .

(١٨٥) نجل عيد الله بركات مأمور مركز بسوق ، وابن أخت سعد زغلول باشا ، تم تعليمه في مدرسة رشيد الابتدائية ، ثم التحق بمدرسة الجمعية الخديوية الإسلامية بالاسكندرية ، ثم المدرسة التجهيزية بدمرب الجمالين بالقاهرة ، ثم دعاه والده ليبدأ أعمال الزراعة ، ثم عين عمدة لبلفته حنية المرشد بمديرية الغربية . وفي سنة ١٩٠٤ انتخب عضوا في مجلس مديرية الغربية ، كما انتخب عضوا في الجمعية التشريعية من مركزى نوة ونسوق في عام ١٩١٣ . انخرط في الحركة الوطنية إبان ثورة ١٩١٩ ، واختاره سعد زغلول مستشارا له الى أن نفى معه الى سيشل في ديسمبر ١٩٢١ حتى اوائل ١٩٢٣ . اشقاه سعد وزيرا للزراعة في ٢٨ يناير ١٩٢٤ ، كما بقده وزارة الداخلية في أكتوبر. حتى ٢٤ نوفمبر من نفس العام - يمزى اليه الفضل في إكتلاف عام ١٩٢٦ ، وعين على أثره وزيرا للزراعة في يوفية ١٩٢٦ ، حتى مارس ١٩٢٨ في وزارتي على يكن. وثروت باشا . توفي في ٣ فبراير ١٩٢٣ .

انظر : إبراهيم الويلي : مفاخر الأجيال في سير أعظم الرجال ، ص ١٦٢-١٦٥ . (١٨٦) على المنزلاوي من الرجال البارزين في الحركة الوطنية للحزب الوطني ، فكان عضوا في لجنة تنظيم أعمال مؤتمر بروكسل ( سبتمبر ١٩١٠ ) كما انتخب عضوا باللجنة الإدارية للحزب الوطني في يناير ١٩١١ . توفي وزارة الأوقاف في مارس ١٩٣٢ حتى سبتمبر ١٩٢٣ ، كما توفي وزارة الزراعة من سبتمبر ١٩٣٢ حتى نوفمبر ١٩٣٤ .

ذهبنا نحن الثلاثة في اليوم التالي الى مكتب الدكتور اسماعيل بك  
صدقين حيث كان كثيرا من أعضاء الحزب الوطني ينتظروننا هناك وعلى  
رأسهم المرحوم أحمد بك لطفي وعبد اللطيف بك الصوفاني (١٨٧) .

واستمر الحديث معهم في هذا الموضوع زمنا ، وكان كثيرا من طلبة  
المدراس العالية ينتظروني ردهة المكتب وفي الطرقات الموصلة اليه ليطمئنوا  
على النتيجة . والمرحوم أحمد بك لطفي معروف بالذكاء واصطناع الحيلة ،  
فلما قامت حجتنا ولم يجد سبيلا للزود على طلبنا ، خلق مخرجا له ولحزبه  
من هذا المأزق بأن تعهد بأن وفدهم عندما يذهب الى باريس يعطى توكيلا  
لوفد سعد باشا في عرض مطالب مصر .

شعرت من زميلي فتح الله باشا والمنزلاوي بك بشيء من الرضا بهذا  
الحل . أما أنا فادركت الحيلة حيث فهمت أن صاحبي وزميلي لطفي بك  
يريد أن يهدي الخواطر بهذا الوعد ، حتى يخرج الوفد من مصر ويسافر  
دون ضجة أو احتجاج ، وهناك يكون حرا في أن يوكل الوفد المصري في  
عرض مطالب مصر أولا يوكله .

#### مساعي لمنع سفر وفد الحزب الوطني :

تذكرت عندما تبينت اصرار رجال الحزب الوطني على السفر ، واقعة  
حصلت قبل هذا التاريخ ببضعة أيام وهي أن أعضاء لجنة الوفد كلفوني  
أن أكون وسيطا عند سعادة كامل باشا جلال بأن يكتب للوفد بمبلغ  
يتفق مع وطنيته وثروته .

اختاروني لهذا الأمر لعلاقتي وصداقتي الطيبة بكامل باشا ، وقد  
سبق للبasha أن رفض هذا الطلب عندما تقدم به كثيرون من أعضاء لجنة  
الوفد وبالأخص عبد الرحمن بك فهمي (١٨٨) سكرتير لجنة الوفد العام ،

---

(١٨٧) عبد اللطيف الصوفاني : كان عضوا بمجلس الشورى ثم الجمعية العمومية  
ثم للجمعية التشريعية. فمجلس النواب عام ١٩٢٤ . عرف حقه اعترافه الشديد  
داخل الجمعية العمومية امام مشروع مد امتياز قناة السويس ، اشترك في حركة الحزب  
الوطني منذ كفاح مصطفى كامل ، كما انتخب عضوا باللجنة الادارية للحزب الوطني في  
عام ١٩١١ ابان زعامة محمد فريد وقد اعتقل ابان الحرب العالمية الاولى ولم يكف  
عن الاشتراك في الحركة الوطنية ، لحيثما عاد استخدم جريدة المحرومة والامة لمعارضته  
مشروع ملز . توفي في ٤ مايو ١٩٢٥ . المرجع السابق ١٠٣ .

(١٨٨) عبد الرحمن فهمي بك : ولد في ٢٢ مارس ١٨٧٢ تقريبا ، كان يجيد الفرنسية  
التحق بالخدمة برتبة ملازم ثان بالجيش في ٢٥ سبتمبر ١٨٨٨ الى ٢١ أبريل ١٨٩١ .  
وفي ٢٢ أبريل من نفس العام رقى لرتبة ملازم اول ونقل على الحرس الخديو . وفي

وابراهيم باشا سعيد وكيل لجنة الوفد المركزية . ولكنني عندما تحدثت معه في هذا الشأن أخبرني بأنه مرتبط بواسطة المرحوم محمد سعيد باشا مع محمد باشا الشريمي (١٨٩١) وآخرين من أصدقاء سعيد باشا على أن يكون من أنصار سمو الأمير عمر طوسون هو قائم بتأليف وفد الحزب الوطني لأن هذا الحادث السياسي الذي اقتضى وقت تشكيل الوفد إبعاد سموه عن القاهرة وعدم اشتراكه بالوفد أوجد عنده رغبة في أن بعض رجال الوفد يدسّون عليه ، فقام من تلقاء نفسه بتأليف وفد آخر ، واختار صفوة من رجال الحزب الوطني ليقوموا بما كان يريد القيام به وفد سعيد باشا زغلول . كما علمت من سعادة كامل . باشا أنه أودع تحت أمر سمو البرنس ١٠٠٠٠ جنيه وأن الأمر حينئذ يتعلق بسموه إذا رغب الاكتفاء بوفد سعيد باشا .

تذكرت هذه الزاوية وأنا خارج من مكتب الدكتور استيعيل بك صدقي . وأدركت منها أن أمر سفر وفد الحزب الوطني أو عدم سفره منوط بسمو البرنس .

توجهت وزميلي في الليلة التالية لدار حميد باشا الباسل لأن الاجتماع كان قد تأجل لتلك الليلة حتى تعلن نتيجة مساعينا عند رئيس الحزب الوطني .

١٣ فبراير ١٨٩٢ إلى سبتمبر ١٨٩٢ رقي لرئاسة يوزباشي وعين يأورا لظاهر الحربية حيث نقل للجيش في الفترة من أكتوبر ١٨٩٢ إلى ٢٥ فبراير ١٨٩٦ . نقل من ذلك التاريخ الأخير من الجيش ، وعين مأمورا لمركز سعالوط ثم بني مزار ثم اعابية ، فوكيلا لتجربة القلبيوية في ٢٤ أبريل ١٩٠٢ ، فتنويرا لجيش سويل في عام ١٩٠٦ . فمديرا للجيّة من ٢٦ نوفمبر ١٩٠٧ ، عين وكيلاً لديوان عموم الأوقاف اعتباراً من ١١ ديسمبر ١٩١١ حتى انحلت للمعاش في نوفمبر ١٩١٢ . انعم عليه بمدة نياشين ، ففي فبراير ١٩٠٧ نقل رتبة المتمايز ، وفي يولية ١٩١٠ بالتشيان العثماني وفي يونية ١٩١١ بالتشيان الميدي الثالث . انخرط في الحركة الوطنية ، إذ كان سكرتيراً عاماً للجنة الوفد المركزية منذ تاليفها ، وكان الحرك الرئيسي للشورة ضد قوات الاحتلال . قبض عليه في أوائل يولية عام ١٩٢٠ وقدم للمحاكمة كمتهم أول وعقب بالسجن حتى أفرج عنه بعد زغلول في عام ١٩٢٤ . انفصل عن الوفد في عام ١٩٣٦ ، وإن عاد للعمل السياسي في عام ١٩٣٥ ، تولى رئاسة تحرير جريدة « روز اليوسف » اليومية في يناير ١٩٣٦ ، انتخب عضواً في مجلس النواب من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٤ ، تولى في ١٣ يونية ١٩٤٦ .

دار المحفوظات العمومية بالقاهرة : ملف خبطة عبد الرحمن فهمي ، ملف ٢٥٦٥١  
محطة ١٩٠٦ عين ٢ دولا ب ٥٤ .

وايضاً انظر : مذكرات عبد الرحمن فهمي ج ١ ، اشراف د . يونان لبيب رزق .  
(١٨٩١) محمد باشا الشريمي عضو مفين في الجمعية التشريعية في ديسمبر ١٩١٣ ، من الوجهاء والاعيان .

تولى عرض نتيجة هذه المأمورية على المجتمعين سعادة فتح الله باشا  
بركات ، وقد كانت طريقة عرضه تشبع بأنه راض عن وعد الحزب الوطنى ،  
وأنه يعتبر هذا الوعد نجاحا .

لم أرض عن بيانه هذا ، وعلى الرغم من أن الشبيبة المجتمعة والتي  
كانت تملأ القاعة قد صفت له تصديقا على الرأى الذى أبداه ، فأنى لم  
أحفل بهذه الضججة ، وقمت أخطب فى هذا الجمع ، وأبين بأسهاب أن  
ما سمعناه من الوعود من رجال الحزب الوطنى ليس إلا حيلة يراد بالتضليل  
علينا ، وأن من الواجب علينا السعى فى منع وفد الحزب الوطنى من السفر  
بأية طريقة كانت . وأن الأمانة التى وضحت ما وضحت من مال ورجال فى  
سبيل تكوين الوفد المصرى والدفاع عن المطالب التى سيقوم بها أمام مؤتمر  
السلام لا يصح أن تأذن يخلق منافسين لاضعاف الوفد المصرى ، والتقييد  
من صفة تمثيله للأمة . ولم أجد صعوبة كبيرة عند السامعين فى الاقتناع  
برأى ، ولكنهم ألغوا على عبء تحقيق ما ذكرت وأشرت به ، من العمل على

عرقلة سفر وفد الأمير عمر طوسون المسمى بوفد الحزب الوطنى ،  
فعرّضت على السفر إلى الإسكندرية بمقابلة سمو الأمير ذاته ، والسفر فى  
ذلك الوقت كان ممنوعا إلا بجواز خاص من السلطة العسكرية ، وأمر هذا  
التصريح بيد كلايتون الذى كان فى ذلك الوقت رئيس القسم السياسى  
لقيادة الجيش الانجليزى ، وكنت أعلم من صديقى وزميلى محمد صدقى  
باشا أنه تعرف بالجنرال كلايتون بحيث ذهب إليه مرة لحاجة تتعلق بأحد  
أفراد عائلته فرجوه أن يذهب معى ليقدمنى إلى الجنرال المشار إليه حتى  
استعين به على الحصول على التصريح بالسفر إلى الإسكندرية .

ذهبنا سويا فى صباح اليوم التالى إلى قيادة الجيش بسفواى أوتيل ،  
وقبل أن أصل إلى المكتب الذى فيه الجنرال قابلنا فى الطريق المستر  
جريفيس - وكيل مصلحة الأمن الأوروبى فى وزارة الداخلية - وكنت أعرفه  
من قبل ، ولى معه حوادث متعددة ، ولكنها حوادث تجعلنا أصدقاء أكثر منا  
خصوما ، فلما برأنى أقبل مسلما على وقال : كيف تأتى هنا ؟ لا لى من  
مواطنيك الذين يتهمونك بخيانة الوطن ، لأن هذه دار انجليزية ومبغوضة  
فى نظر المصريين ، الدار التى تصدر منها أوامر الظلم والاستبداد . فقلت :  
دعنا من هذا وتعالى لتقدمنى للجنرال كلايتون .

ذهبنا نحن الثلاثة واستقبلنا الجنرال أحسن استقبال ، وعرضت  
عليه حاجتى إلى السفير إلى الإسكندرية لأن لى عزة هناك بجوارها ، فأجاب  
طلبى فى الحال ، وأعطانى تصريحاً خاصاً موقعا عليه منه شخصياً بيده ،  
ولما أردت الانصراف استبقانى عنده دون زميل وبحثنا فى الحالة الجائرة

زمنًا طويلا ، وكنت أبين له خطأ تصرفات الساطة وجشع الانجليز الذي كان من نتيجته الانفجار الحالي ، وأن لا سبيل الى اصلاح الحال الا بالدول عن هذه السياسة والرجوع الى معاملة المصريين بالرفق والعدل . وعرضت عليه عدة طرق قد تأتي بتحسين الحال . وبعد يومين أو ثلاثة جاءني صديق لي محمد بك أحمد الذي كان رئيس قلم التفتيش الحسابي بالجفانية من قبل محمد باشا سعيد الذي كان تعيين رئيسا للوزارة يسألني عن ملخص ما قلته للجنرال كلايتون . فأفصيت به إليه .

وأذكر أن بعض الطلبات التي أشرت بها نفذه محمد باشا سعيد ومنها : تعيين وكيل وطني بوزارة الموصلات (١٩٠) بعد أن كانت انجليزية من رأسها الى قدمها . . مستشار انجليزي ، ووكيل انجليزي ، ومدير حسابات انجليزي ، وسكرتير انجليزي وهكذا دون أن يكون فيها حتى ولا وزير مصري ، فقد كانت وزارة بغير وزير مصري ، ولا وكيل مصري .

سافرت الى الاسكندرية ، وبمجرد وصولي الى هناك طلبت مقابلة محمد سعيد باشا في داره بالرمل ، ليكون وسيطا لي عند الأمير عمر طوسون .

#### لقاء الهلباوى بالأمير عمر طوسون :

توافقنا على الوقت الذي آتاه فيه ، ونحدثته في الغرض الذي من أجله أتيت وهو تقديمي الى سمو الأمير عمر طوسون ، لكي أعرض عليه أن يساعد الوفد المصري بدفع مبلغ يتفق مع مكانته ، فقال لي : يظهر أنك أتيت متأخرا ، لأن هذا الغرض نفسه جاء من أجله اسماعيل صدقي باشا قبل القبض عليه ، وكلم سمو الأمير في هذا بحضورى ، وأصر الأمير على رفض هذا الطلب ، مكتفيا بالوفد الذى سيرسل من قبله من رجال الحزب الوطنى . فلم يقنعنى هذا ولححت في ضرورة مقابلتى لسمو الأمير شخصيا ، واتفقنا على أن نتقابل بدائرة سمو الأمير البرنس سيف الدين صباح اليوم التالى للذهاب سويا الى الأمير ، خرجت من داره برمل الاسكندرية ، وعدت الى المدينة وذهبت الى مكتب المرحوم مصطفى بك الخادم ، فوجدت بمكتبه جمعا من المحامين والأطباء والتجار يتناقشون فى : هل من المصلحة ارسال وفدين أو وفد واحد ، وكانت الآراء مختلفة فى هذه النقطة .

طلب منى أن أقول كلمة فى هذا الموضوع ، فبينت ضرور وجود وفدين ، وأغلبية الجمهور انضمت لرأى ، ولم يبق الا اثنين أو ثلاثة من

---

(١٩٠) عين أول وزير للمواصلات فى وزارة يوسف وهبة باشا فى ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ .

أعضاء الحزب الوطني يجذبون سفر الوفدين ، وقبل انصراف الاجتماع اتفقنا على أن نعود في اليوم التالي للعمل في تأليف لجان وظيفتها جمع الاكتتاب للوفد المصري .

وبينما أنا خارج اقتررب منى صاحب المكتب وهمس في أذني - وإليها يملكه ملتصبا الا يكون الاجتماع عنده في مكتبتي ، لأنه مدعو شخصيا لأن يكون من رجال وفده سمو الأمير للسفر الى أوروبا هو ، الأستاذ سعيد بك ظليمات ، وزاد على ذلك اخباري بأنهما يدعوان لهذا الغرض عند سمو الأمير صباح غد الساعة العاشرة .

فالتفت الى الأستاذ الشيخ مرسى محمود أخذ التعميمات الذين كانوا في هذا الاجتماع وطلبت اليه أن يجعل الاجتماع بمكتبتي في الساعة الرابعة بعد ظهر غد ، وأخبرنا الحاضرين قبل انصرافهم بهذا .

وفي صباح اليوم التالي ذهبت الى دائرة الأمير سيف الدين فوجدت هناك صاحب الدولة محمد سعيد باشا ، فاستفهم من دائرة سمو الأمير أن كان قد شرف الدائرة ، فاجاب سمو الأمير ذاته أنه موجود ، فطلب محمد سعيد باشا تحديد موعد لمقابلتي في ذات اليوم ، ففضل البرنس بتحديد موعد لمقابلتنا الساعة الحادية عشرة قبل الظهر اليوم المذكور ، وقبل أن تنقطع المخاطبة التليفونية طلبت من سعيد باشا أن يبلغ سمو الأمير أنني في حاجة قصوى الى مقابلته قبل مقابلته بسعيد بك ظليمات والخادم بك المخضد لها الساعة العاشرة فاستغرب كلاهما معرفتي بهذا الخبر ، ولم يسع سمو الأمير إلا أن يدعوني في الحال مع سعيد باشا للتوجه اليه فتوجهنا سويا ، وجرى الحديث بيني وبين سمو الأمير وأنا أتوسل اليه بأن يدفع مبلغا للوفد المصري ، وإن يعدل عن فكرة ارسال وفد الحزب الوطني ، وبالرغم مما أبدته من الحرج التي تدل على الخطر على القضية المصرية اذا ذهب وفدنا الى مؤتمر السلام بباريس ، بقي البرنس مصرا على رأيه قائلا : لقد أعطيت كلمة لأصحابي ، ولا يلحق بي العدول عنها ، فقلت : يا مولاي ، ان الوعود في السياسة مرتبطة بالمصالح التي أوجبت صدورهما ، والمصلحة اذا تغيرت يجب أن تتغير الوعود ، بل يجب أن تنقض ويجعل محلها الاجراءات المتفقة مع خدمة الأمة ، وهناذا أظهرت لك ما في تنفيذك وعكك من الخطر ، فأرجو أن تعذير الأمر والا انتهت بأن تكون عوننا للفاصل على الاضرار بوطيك .

تذكر أن صاحب الشريعة المطهرة قبل يوما من أيام الازمة التي أصابت الاسلام اذا ارتد عن الدين وعاد اليهم ، كما قبل ، أن أي مسلم ارتد عن الدين لا يعمل على تنبيه وتوقيع الجزاء الشرعي عليه مادام يستحي بكفار قريش .



هذه المعاهدة التي ضمنت أحكاما تناقض على خط منبسطين منادى.  
الدين الاسلامي قبلها صاحب الشريعة ، لأن المصلحة في ذلك الوقت كانت  
تقضى بوضع هدنة بينه وبين كفار قریش .

ولما تغيرت الأحوال واشتد ساعد الإسلام كان أول عمل عمله الرسول  
صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه أن أنزلوا هذه المعاهدة التي كانت معلقة  
على باب الكعبة مزقوها ، وأقاموا أحكام الشريعة دون قيد ولا شرط ، فهل  
لسيدى الأمير أن يعتبر بهذا ويتنازل يقبول ملتئم باسم الوطن عامنة  
ورجال الوفد خاصة .

لم تثر هذه العظمت في سموه ، وبقي عند رأيه ، عندئذ رأيت أن  
أذكره بما كان تمنى به في الاجتماع الذي كان يراد عقده بمنزله بالقاهرة  
قبل تأليف الوفد لما رفض أن أكون من المدعوين ، ذكرته بقوله ان الذى  
لا يأبى أن يخدم الانجليز في دنشواى ، ويطلب الحكم بالاعدام على عشرة  
من المصريين لا يجوز أن يشترك معنا فى عمل وطنى ذكرته بهذا وقلت :  
يا سمو الأمير : قد يكون سوء ظنك بى مبني على سوء النية ، وعلى هذا  
الأساس لسبب أضمر لسوكم حقدا ولا غلا وما أنا بخائف من أجل ذلك  
الوصف الذى وصفتمونى به ، وإذا كنت فعلا لا أحفظ لكم ضغينة فى نفسى  
وكنت حقا مقدرا حسن نيتكم مقيما على اجلالكم واكباركم فعلا ترون منيكم  
أن أقبل ما يجب على لنفسى حفظا لكرامتها ، وإبقاء على عزتها ، هو أن  
أتعاضى المثل أمام تلك الأعين التي تنظر أنى باحتقار وأن أتجنب المجيء إلى  
داركم ؟ أتزاني فعلت ذلك يا مولاي ؟ أتزاني قبل تمسكت بكرامتى  
أو ساويت بينها وبين خدمة امتى ؟ كلا يا مولاي ، لقد تيسبت بكرامتى  
وهانت على عزة نفسى ، وغفرت ما فرط منك فى حقى كل ذلك فى سبيل  
امتى . لقد جئت اليك لا مرشدا ولا ناصحا بل مستعطفا راجيا ومثلك  
- وأنت من عظماء الرجال - لا يصح أن يتباهى أمامه رجل حتى من العامة  
بأنه ضحى بكرامته فى سبيل وطنه بينما أنت تضحي بوطنك فى سبيل  
الاحتفاظ بوعده صدر منك ؟

يا سمو الأمير ، ان وطنك اليوم أشبه بمرضى يوشك أن يحتضر ،  
وقد التفت حوله أفراد عائلته كل يبذل جهده لكى ينقذه مما هو فيه ، وبينما  
هم كذلك اذا برجل من أكبر أفراد عائلته قدرا وأعلامهم منزلة قد دخل  
عليهم ، وتقدم من المريض فطعنه بخنجر .

وأشد ما أخشى يا سمو الأمير أن يكون عملك هذا الذى صممت عليه  
هو ذلك الخنجر الذى طعن به المريض ، فإن رضيت لنفسك بمقتضاه هذا  
العمل الخطير ، وما أتالك فاعلا ذلك ، فاسمح لى أن أقول لك ان أهل

المريض الذين كانت ترهبهم في الزمن الماضي الالقاء ، وترتعد فرائصهم أمام الأمراء ، أمسوا اليوم وقد تغيرت أطوارهم وأصبحوا لا يرهبون الحديد والنفار .

والذين هاجموا مدافع الانجليز وضجوا بدمائهم ، وباعوا ارواحهم رخيصة في سبيل الوطن ، لا يسمعون للأمير عمر طوسون أن يعرض مجيوداتهم لهذا الخطر ، فارجو أن يتدبر مولاى أننى ان كنت فعلا أرجو والتمس فاننى أيضا نذير بخطر العاقبة .

وعند هذه الكلمات استأذنت وصافحت سموه وانصرفت .

وفي كل المدة التي دار الحديث فيها بينى وبين سمو الأمير لم ينس محمد سعيد باشا بكلمة حتى نسييت في عدة دقائق أنه كان ثالثنا .

وقد لمحت وأنا خارج الأستاذين سعيد بك طليعات ومصطفى الخادم بفرقة الاستقبال ، فتظاهرت بأنى لم أرهما توفيرا للحياء الذى يملوهم عند رؤيتى ، وبعد الظهر توجهت الى مكتب الأستاذ الشيخ مرسى محمود لحضور الاجتماع الذى حدد بالأمس ، وأخذنا فى تشكيل اللجان لمساعدة الوفد وجمع الإكتتابات اللازمة له .

وقد كان من بين الحاضرين واحد من الذين كانوا معنا فى اليوم السابق بدار دولة محمد سعيد باشا بالرمل ، وقد انتخب هذا الشخص عضوا فى إحدى اللجان ، ولكنه اعتذر بأنه لا يرغب فى الدخول بهذه . تأييدا لما قاله هذا الرجل - ما جرى بينى وبين سمو الأمير ، وكانت اللجان ، ولا يجب أن ينصر الوفد ، لأن سمو الأمير لا يميل الى تعضيدته وإنما هو يعضد وفد الحزب الوطنى أمام هذا التصريح الذى صدر من رجل متصل بدولة سعيد باشا . وبسمو الأمير رأيت من حقى أن أبلغ الحاضرين وكانت نتيجة اضراجه على تعضيد وفد الحزب الوطنى ، وبينت لهم خطورة الحال بنفس اللهجة التى تكلمت بها فى الحفلة التى كانت بالقاهرة بمنزل حمد باشا الباسل .

ولقد أثار اعلان هذا الأمر بين أعيان الاسكندرية من تجار ومحامين وموظفين وطلبة الجميع ، وعزموا على تنظيم مظاهرة يظهر فيها استيائهم وذلك بعد صلاة المغرب بجامع الامام أبى العباس المرسى ، وقبل انصرافنا من هذا الاجتماع خضر الأستاذ المرحوم مصطفى بك الخادم وجلس بناحية من قاعة الاجتماع ، وعلامات القلق والتزدد بأدية عليه .

وانتهى هذا الاجتماع بتشكيل اللجان ، واستعدت كل لجنة للقيام  
بواجبها وأذكر أنها كانت سبع لجان .



### انتقاد جماهيرى لسياسة عمر طوسون :

فى صباح اليوم التالى علمت أن مظاهرة أقيمت خلف سراى الأمير  
عمر طوسون وصدرت فيها نداءات تشف عن غضب الجمهور من سياسة  
سموه .

فضلا عن الحركة التى ظهرت فى شوارع المدينة ، وكان يتحدث بها  
الجمهور بنقد هذه السياسة . والاعتراض عليها مع أن سمو الأمير كان  
معروفا بالمدينة مثالا للوطنية والفيرة والحرص على خدمة الأمة فى أعمالها .  
وكانوا قد تعودوا منه أن يكون فى الحوادث الكبرى فى مقدمة من يحفل  
برأيه ويعتد بحكمته .

ذهبت الى محطة الاسكندرية فى الصباح ، وقبل أن آخذ القطار  
جاءنى الدكتور عبد السلام حكيم العيون الذى كان بأجتماع الأسس وسلمنى  
كتابا من الأستاذ مصطفى بك الخادم بأنه عدل عن قبول الدخول فى وفد  
الحزب الوطنى . ولما وصلت الى مضر نجاءنى تلغراف فى مساء اليوم نفسه .  
من صاحب العزة الأستاذ

### تراجع عمر طوسون :

سليمان بك يسرى ( ألقاضى الآن بالمحاكم المختلطة ) الذى كان أيضا  
من بين المجتمعين معنا بمكتب الأستاذ الشيخ مرسى يشترئى فيه بأن سمو  
الأمير عمر طوسون أظهر رغبته فى الاكتتاب للوفد المصرى ، وأنه مستعد  
لأن يدفع عشرة آلاف جنيهه ويدعونى الى العودة الى الاسكندرية لهذا  
الغرض . واعتذرت لكثرة أشغالى وفى اليوم التالى سمعت بأنه تشككت  
لجنة من ذوات الاسكندرية برئاسة المرحوم أحمد باشا يحيى للاكتتاب  
للفود المصرى ، وشرف أول القائمة سمو البرنس عمر بمبلغ عشرة آلاف  
جنيه وقد جاء تصرف سمو الأمير هذا خاتمة رواية الحديث عن وفد الحزب  
الوطنى . واطمأنت الناس من هذه الناحية ، ولم يبق مسافر الى أوروبا  
لتمثيل مصر الا الوفد المصرى برئاسة المفوض له سعد باشا .

اشتغلنا فى لجنة الوفد المركزية . باستمرار لإعداد الوفد فى باريس  
أولا: بكل ما يلزم امتناده به . من الأفكار مع شرح الحالة النفسية للجمهور  
وامداده أيضا بالمساعدة المالية .

**فشل وزارة رشدي باشا :**

فى هذه الأثناء تشكلت وزارة المرحوم رشدى بإنشاء الثانية التى لم نعلم إلا ١٤ يوما (١٩١) • وكان جميع الموظفين فى الوزارات والأقاليم مضربين عن العمل وكانت هناك لجنة مشكلة من كبار الموظفين لمراقبة حركة الإضراب •

فستت الوزارة لاقناع ذلك اللجنة لكي تعمل على الاستمرار على الاضراب وتعمل على عودة الموظفين الى أعمالهم اذ لم يعد هناك محل لاستمراره مادام ان الوفد قد أصبح حراً في تأدية وظيفته ومادامت الوزارة المصرية قد تشكلت لادارة الأعمال الداخلية مؤقتاً حتى ينتهى الوفد من المسألة السياسية . ولما عجل هجر الوزارة ولم تنجح فى اقناع رؤساء هذه اللجنة التجات الى لجنة الوفد المركزية للاستعانة بها على تحقيق هذا الغرض ، وكنت أحد الذين اتدبوا من لجنة الوفد للذهاب الى مجلس الوزراء للمناقشة فى هذا الموضوع .

\*\*\*

تراجع الهلساوي عن فكرة الاضراب العام :

وقد كنت من رأى الوزارة بأنه لم يقد هناك سبب لاضراب الموظفين ولا لاضراب المحامين ولا لاضراب الطلبة ولا لاضراب أى هيئة أخرى . بل الواجب أن يعود الجميع إلى أعمالهم مادامت إنجلترا قد وُضعت للوفد بالسفر إلى أوروبا ومادام زمام الحكم قد أُلقي إلى وزارة مصريين معروفين بالكفاءة ومتمتعين بثقة الشعب سيما وقد كان معروفا عند الجميع أن وزارة رشدى باشا لما استقالت فى أوائل ١٩١٩ استقالت احتجاجا على الحيلولة بين الوفد وبين السفر إلى أوروبا فهى إذن كانت معروفة بأنها ظهيرة للحركة الوطنية عاجلة على تأييدها إلى الحد الصالح .

١٠٠٠ لم تطل مناقشتنا بفيلس الوزراء لأننا كنا مقتنعين منهم ، وقد انتخبناهم أعضاء المجلس (الستة عشر) فخرجت إلى بلادهم بركات ، وتوفيق باشا دوس (١٩٢٢) للقاء بقية أعضاء اللجنة الوطنية لاقائهم . إنهم لم تعملوا فصيحة

{١٩١} تعد هذه الوزارة الرابعة والأخيرة لـ إسماعيل واستمرت حتى ٩٠ أبريل ١٩١٩ إلى ٢٢ أبريل ١٩١٩ -

النظارات والوفارات المصرية ج ١ ص ٥١٨ •

(١٩٢) توقيع التوقيع : كان هذا في الجبل القمري . البقرة في الجبل في موضع المبادي .  
العلماء للمستور . وكان من أمجاد الرأي القائل بأن يوضع للاتقيات نظام يضمن تمثيلها  
في مجلس النواب فيسعى لتكليف مع عددها هذا الحق من أجل أن البلاد  
تتولى وزراء الزراعة في ١٩٢٠ مارس ١٩٢٠ إلى ١٩٢٠ يونيو ١٩٢٠ .  
في ٢٠ يونيو ١٩٢٠ ٤ يناير ١٩٢١ .

للاستمرار على الاضراب (١٩٣) \*

### \*\*\*

#### اعتداء الأرمن على الجماهير :

في أثناء الثورة أصاب الأرمن فزع شديد جعلهم يخشون الاعتداء عليهم ذلك لأنه وقعت عدة حوادث. أطلقت فيها أعيرة نارية من نوافذ بعض المنازل أصيب بها كثيرون من المصريين ومات بالفعل بعض المصابين \* وقد حققت هذه الحوادث وثبت من التحقيق أن النوافذ التي أطلقت منها النيران واقعة في مساكن للأرمن ، لذلك تهيج الرأي العام ضد جماعة الأرمن واعتكف هؤلاء في منازلهم وأغلقوا حوانيتهم \*

وقد رأت لجنة الوفد المركزية أن من المصلحة عدم اتساع هذا الحزن والعمل على مداواة هذا الجرح بالحسنى ، وقد كلفني أنا والدكتور محجوب ثابت والاستاذ توفيق دوس باشا بالطواف على منازل أعيان الأرمن من محامين وأطباء وتجار لكي نظمتهم على حياتهم وحريةهم ومصالحهم \* وفي يوم الجمعة السابق على يوم شم النسيم ، كنت أنتظر زميلي سالى الذكر أمام محل مذكور باشا الواقع تجاه البوستان العمومية لكي نذهب الى أعيان الأرمن ونؤدى المهمة التي كلفنا بها. وأثناء انتظارى كنت أشاهد الجماهير الغفيرة من موظفين وأعيان ومحامين وقضاة وعلماء وطلبة كلها متوجهة الى الجامع الأزهر أفواجا أفواجا \* ومر بي في هذا الوقت المرحوم محمد كامل حسين المحامي وقد كان يتدقق حماسا فدعاني للذهاب معه الى الأزهر لكي أخطب في الناس وأحضرهم على الاستمرار في الاضراب حتى ترفع الحماية الانجليزية عن مصر فرفضت واستخففت بهذا الرأي \*

### \*\*\*

#### اللقاء مع مندوبين من لجنة اضراب الموظفين :

وفي مساء هذا اليوم توجهت مع زميلي فتح الله باشا بركات وتوفيق باشا دوس الى مقر لجنة الموظفين ، وقد كانت تمقد في منزل بالبنيرة ملك محمود سامي باشا سفير مصر في واشنطن سابقا . لكي نقنعهم بأنه لم

---

(١٩٣) بدأ الاضراب في ١٢ أبريل واستمر حتى ٢٣ أبريل وإن استثنى القرار بمكتب مجلس الوزراء لمدة اسبوع ، ورجال البوليس ، والسجانون والموكلون بجراية المساجين ، والأطباء الحكينة ، ومن يرى هؤلاء الأطباء أنهم لازمون لهم \*  
أرشيف رئاسة مجلس الوزراء - القرار الصادر من لجنة الموظفين يوم الخميس ٩ رجب ١٣٢٧ (١٠ أبريل ١٩١٩) \*

تعد هناك مصلحة للاستمرار على الاضراب ، فوجدنا هناك من أعضاء اللجنة صادق حنين باشا وزكى الأبراشى باشا وعاطف بركات باشا وبلغتهم على وعن زملائي أعضاء لجنة الوفد المركزية وعن حضرات الوزراء الرغبة فى العمل على فسخ الاضراب واسداء النصيح الى الموظفين بالعودة الى عملهم . كنت وحدى المتحدث فى هذا الأمر ، أما زميلائى فقد وقفوا عند حد الموافقة على هذا رأى وتركواى اتناقش بمفردى مع حضرات أعضاء لجنة الموظفين تارة باللبن وطورا بالشدة ، وأذكر والجدل يحتد بينى وبين صادق باشا حنين وزكى باشا الأبراشى بالتناوب أن عاطف باشا وشقيقه سعادة فتح الله باشا قد خرجا دون أن أشعر بخروجهما . ولا أذكر ان كان توفيق باشا دوس قد خرج هو الآخر أو بقى معى حتى خرجا نسويا .

وقد رجعنا دون أن نأخذ رضا من أعضاء اللجنة يقبول ما أشرنا به .

وفى صباح يوم السبت أصدر اللورد اللبنى انذارا ببلغ لجميع المصالح . بأنه يمهل الموظفين المضربين الى صباح يوم الثلاثاء الثانى ليوم شم النسيم (١٩٤) ومن يتخلف عن الحضور الى عمله فى الميعاد المذكور يستحق الجزاء .



#### الوحدة الوطنية بين عنصرى الأمانة :

وفى صباح الأحد اجتمع جميع أعضاء لجنة الوفد المركزية فى بيت الأمة وقد كنا نحو السبعين عضوا وذهبنا الى دار البطريركية بالدرب الواسع لتقديم واجب المعادة لآخواننا الأقباط . وقد ركب معى من أعضاء اللجنة الدكتور أحمد بك السعيد الذى كان يشغل بأسبوط منذ عدة سنوات ثم اتخذ القاهرة وطنا له .

كان ركبنا مكونا من نحو ثلاثين عربية تجرى متتابعة وكانت الشبيبة من طلبية وصناع على جانبي الطريق تحيى هذا المشهد الرائع الذى هو صورة من صور الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط .



#### سفقت الجهاديين ضد الهلباوى :

كانت تحيى هذا الجمع بعبارات توجه الى كل جماعة فى عربتها الاربعيتى فكانت تحيىها نداء بسقوطى ونمى بالخيانة الوطنية . ولئن كنت حقا قد أسقت لسوء حظ زميلى الدكتور أحمد السعيد الذى كان

(١٩٤) الموافق ٢٣ أبريل ١٩١٩ .

يشاركني في عربتى الا اننى لم أتاثر بهذه النداءات التى ألفتها منذ سنة  
١٩٠٦ •

وصلنا دار البطر كخانة ودخلنا قاعة الآباء المحترمين لنقدم لهم  
تهانينا • ومع اننى كنت محاطا فى أثناء دخولى بهذه الجماهير التى تقابلنى  
بمبارات لا تتفق حتى مع الطرف الذى نحن فيه •

فقد كنت أول رجال الوفد مقدما فى استقبال حضرات الآباء المحترمين،  
وجلست فى صدر المجلس بجانب الأب المحترم وكيل البطر كخانة •

شغلنا فى الحديث عن شمع تلك الأصوات والنداءات اليدوية ، ولم  
يظهر على وجهى تأثر ما حتى كان هذه النداءات ليست موجهة الى • وبقيت  
مالكا ناصية المجلس فى تأدية التحية لأصحاب الدار أقدم لهم ما ينبغي  
من الجمل المناسبة للمقام وأتلقى منهم مثل هذه المجاملة وتلك البشاشة ،  
وظل الحال كذلك الى أن جاءنى صديق من أعضاء لجنة الوفد المركزية  
وأمر الى أن رجلا من زملائي المحامين هو المرحوم محمد بك أبو شادى دخل  
الى الكنيسة واعتلى المنبر وأخذ يطلب بالطمع على وتهيج المجتمعين ضدى  
ونصحنى اتقاء لما عساه أن يقع لى من الأذى أن أخرج معه حالا فخرجت كأتى  
ألقى حاجة خاصة وانصرفت مع صديقى دون أن أودى واجب تحية  
الخروج •

**والظاهر أن ما وقع منى فى يوم الجمعة ظهرا علنا رفضت الخطابة**  
فى الجامع الأزهر حاضا استمرار الاضراب قد اتقل عنى للمجتمعين فى  
الأزهر كما نقل عنى أيضا ما قلته لأعضاء لجنة اضراب الموظفين فى مساء  
ذلك اليوم فاشتعلت نيران الغضب فى نفوس بعض الشبيبة الطائشة  
فهاجت ضدى ، وكانت تقلب القلوب على وتوجه تلك النداءات الساقطة الى  
وترمينى بما أنا منه برى •

ومن الحوادث التى تستحق الذكر أنى وأنا ذاهب يوما الى محكمة  
الاستئناف بعد أن خلفت حركة الاضراب قابلى بميلان باب الخلق المستر  
مارشال المستشار يومئذ بمحكمة الاستئناف واستوقفنى فى طريقي وقال :  
كيف يقع هذا التصرف الجنونى بهذه المظاهرات من أولئك الضميمة ، وأنت  
رجل كلل رأسك الشيب ، وأخذت من اليفر عيزه وتجاربه • ولا تسعوك  
وطينتك الى نصيحة قومك ببيان ما فى هذا السلوك من الضرر بالقضية  
المصرية ، وأن الخير كل الخير فى عودتهم الى السكنية ، وترك الأمر الى  
الضيوف من المصريين ليحلوا قضيتهم مع الاتجليز •

قلت له بعد أن ترجلت وتركت عربتى : يا جناب المستشار ، أنا  
لا أذكر أن حادثا من الحوادث من بنى وجعلنى أتأسف لأنى بلغت سن

الشيخوخة وحرمت من الأعمال التي تعلمها الشباب إلا في هذه الأيام .  
أسفت لأنى أمسيت هرما فحرمت لسنى هذا من أن أشتري في صفوف  
أولئك الشبان وأمشي في البساتين والطرق ، وأعيب كما يفعلون من  
هيجان ونداء بالويل والثبور على الأمة التي سببت لبصر هذه التباينة  
وحرمتها أعز ما تملك الأيام الثمينة من الرفعة والكرامة القومية فإذا كانت  
هذه عقيدتي فكيف تدعوني لأن أنصح الشبان بالعدول عن هذه المظاهرات .

تذكر أننا عشنا معكم من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٩ وكنا نحسن  
الشيوخ نسير معكم سيرا حبينا ونبذل سلوك الذين يجسئون الظن بكم .  
معتقدين أنكم أنتم هذا البلد لأطفاة ثورة وقتية ، وعندما يستتب الأمن  
والنظام تتركونها حتى تنصرف في أمورنا بنفسها : فإذا بالأيام تماقبت  
والسنين توالى وكلما طال عهدكم اشتدت وطأتكم وكلما قيل لكم لم  
لا تخرجون تدعون بأنكم ياقون أجابة لرغبة المصريين . فإن انتشر الظن  
والسكتة في البلاد وقيل لكم اخرجوا قلتم إن البلد راضية عنا ، وإن ثارت  
ضدكم الأمة قلتم أن البلاد ثائرة ولا ينبغي أن نتركها المشيئة بعض الرجال  
والشيوخ فلبا جاءت الحرب أظهرتم عدم الثقة وسوء الظن بهم فأقفلتم  
النواصي وعظمت الصحف ، وأوقفت الجمعية الخيرية ، وبالجملة أخفتم  
كل صوت للرجال المسئولين فاذن لم يبق إلا أن تواجهوا هذه الشبهة  
لأنكم بقضائكم على الرجال أصحاب الشأن تعرضتم للكفاح مع هؤلاء الشبان  
وأنتم الذين اختلطتم هذا الطريق فكيف تريدون التوسط بي لديهم ؟

إذا سألني واحد منهم قائلا : وإشائك معنا هل إذا انصرفنا إلى دارنا  
أو توجهنا إلى مكاتبنا يسمح الانجليز ونك صوبنا ويليون نداء .

إذا قالوا لي هذا مستحيلين بقدرتي فما تكون حجتي بعد أن أسقطتم  
من كل رجل كرامة وأساتم الظن بالصغير والكبير على السواء .

اتق الله يا مستر مارشال وانصف وقد تعودت الانصاف في قضائك  
وبلغ أهلك أنهم هم الذين أناروا هذه الفتنة فعليهم تبعها ؟



### النيصاب الهلالي من لجنة الوفد المركزية :

بقينا نشتغل بعد سفر الوفد في لجنة الوفد المركزية حتى لحقت  
عملا من الجهة المالية يستحق المراقبة وطلبت من أمين الصندوق المرحوم  
إبراهيم باشا سعيد أن يقدم حسابا للجنة عن مقدار ما جمع ومقدار ما بعث  
به إلى الوفد في أوروبا وما أنفق هنا في الأعمال الخاصة بالوفد ، وقد  
وافقني على هذا عدد كبير من أعضاء اللجنة وأولهم المرحوم أمين بك الراقص



والسيد باشا خضبة وعبد الرحمن بك محمود وآخرون ، فأنست ابطاء في الإجابة وتلكؤ فراينى الأمر ، فلم أجد وسيلة أتخذها سوى انصرافى عن اللجنة والإضراب عن حضور جلساتها .

### الخلاف فى الوفد :

وفى ذلك الوقت كاتب وصلتني أخبار بأن رجال الوفد فى باريس دب فيما بينهم روح الخلف وجاء صدهاء الى هنا بين أعضاء لجنة الوفد المركزية ، وأخذ كل فريق ينتصر لفريق ويظعن على الفريق الآخر . رأيت فى هذا الوقت من الواجب أن أنسحب لكيلا أدخل فى ميدان هذا النزاع المضر .

### لجنة ملتر ومقاطعة الوفد :

وفى هذه الفترة جاءت لجنة اللورد ملتر (١٩٥) الى مصر ، وكانت خطة لجنة الوفد العمل على اقناع الرأى العام بالامتناع عن الاختلاط بهذه اللجنة أو الاتصال بها ، وكنت أنا من أوائل الراعين والمؤيدين لهذه الخطة . وقد نجحنا فى هذه المقاطعة وأتذكر أن لجنة ملتر بعد اقامتها بجمهر سبة أسابيع لم تتمكن من مقابلة رجل يعتبر برأيه من المصريين اللهم الا من قابليها بعد الاتفاق مع لجنة الوفد مثل عدلى باشا وحسين رشدي باشا وثروت باشا . وكانت تصانع أولئك الرجال اللورد ملتر ولجنته أن يعودوا الى أوروبا ويتفاوضون مع الوفد المصرى فى باريس أو فى أى جهة أخرى لان المبالاة السياسية صارت من خصائص الوفد المصرى .

فاعادت لجنة ملتر بعد هذا الاضراب العام وحصل اتفاق بواسطة صاحبى الدولة ثروت باشا وعدلى باشا على أن يبعث برسول الى سيد باشا يحمل تفصيل الحديث الذى جرى بين ملتر وبينهما وقد اختير لذلك أصحاب السعادة على باشا ماهر والأستاذ عبد الملك بك حمزة .

---

(١٩٥) وزير المستعمرات البريطانى ورئيس اللجنة الصهيونية المنتدبة لمصر والذى تكونت من سبعة أعضاء هم الميرتل رود والجنرال جون مكسويل والبريجانير جنرال السير اوين توماس العضو فى البرلمان والمير سميل . ج. ب مرست من موظفى وزارة الخارجية ، والمستر ج. ١٠٠ اسيندر والمستر ا. ت . لويد (سكرتير اللجنة) والمستر ج. ١٠٠ ب انجرام من موظفى وزارة الخارجية ( معاون السكرتير والسكرتير الضموصى لرئيس اللجنة ) . وصلت اللجنة الى مصر فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ وغادرت البلاد فى الاسبوع الاول من شهر مارس ١٩٢٠ . مزيد من التفصيل انظر :

المبالاة المصرية فى بورما الاخير : مجموعة تشتغل على تقرير ملتر واهم الردود الوطنية ونحوها . مارس ١٩٢١ .

### خصومة على شعراوي مع الوفد :

وفي أغسطس ١٩١٩ عاد المرحوم على باشا شعراوي وكيل الوفد المصري وأمين صندوقه \* عاد كارها للسياسة معتزما عدم الاشتغال بها ناقما على تصرفات بعض رجال الوفد \* ولكنه والحق يقال لم يتكلم في أسباب تقمته الا بغاية التحفظ والاحتياط وكان شديد الحذر في الايانة عما كان ينطوي في نفسه من هذا الأمر فلم يقض ببعضه اذ لخاصة خاصته \*

وفي سنة ١٩٢٠ عاد الى مصر من أعضاء الوفد اسماعيل صلقى باشا ومحمود أبو النصر بك وقد كان قد أذيع قبل وصولهما قرار فصلهما من هيئة الوفد \*

### المزيد من الانقسام في صفوف الوفد :

وفي يناير ١٩٢١ عاد معظم أعضاء الوفد وفي مقدمتهم : محمد باشا محمود وعبد العزيز باشا فهمي وأحمد بك لطفى السيد وحافظ عفيفي والمرحوم عبد اللطيف المكباتي ومحمد باشا الباسل وقد قابلهم في محطة القاهرة جمهور كبير من الطلبة وكانوا يسألونهم أهذه العودة بالاتفاق مع الرئيس سعد او بسبب الخلاف معه والخروج عليه \* وكانوا يجتهدون في أن يجاروا الجمهور بما لا يدل صراحة على ما بينهم وبين من تركهم في باريس من الخلاف الذي قسم عروة الوفد \*

وفي ٥ ابريل ١٩٢١ عاد سعد باشا مع من بقي معه من رجال الوفد وعلى الرغم من وجود خلاف بين أعضاء الوفد ومناصريه فإن الأمة بجميع طبقاتها استقبلت سعد باشا استقبالا قل أن صادفه أحد من العظماء \* وقد لبث رئيس الوزارة عدلى باشا ووكيل رئيس مجلس الوزراء حسين رشدي نحو الساعة والنصف وأنا بجوارهما بين جموع المنتظرين للقطار الذي سافر به سعد باشا وكنت مشفقا كل الاشفاق على هذين الرجلين وخشيت أن هذا الاهتمام وهذه الحفاوة بالزعيم سعد باشا قد تنتج عكس ما أراده الرجل الكريم الخلق السمج النفس عدلى باشا ، وقد وقع فعلا ما خشيت مما سيراه القارىء فيما بعد \*



### أزمة حفل تكريم عبد العزيز فهمي :

بعد عودة سعد باشا بأسبوع او بأسبوعين كنت مع جماعة من المحامين في سهرة عند زميل لنا بالعباسية وقد فكر أحد الحاضرين وهو المرحوم الأستاذ عبد السلام بك الجندي في أنه من الحق عليهم أن يقتنوا

لنقيبهم السابق الأستاذ عبد العزيز فهمي باشا حفلة تكريمية بمناسبة عودته من الخارج ، وقد وافقت على هذه الفكرة وشجعته بكليتي وعملت على اخراجها الى حيز التنفيذ ، فشكلنا لجنة لتنظيم الحفلة برئاسة دودة من يورغيب في الاشتراك وكان أميني مسئولوها محمود أبو النصر بك ، والسكرتير يونس باشا صالح ولما وجد العدد الكافي من المشتركين ومنهم مرقص باشا حنا الذي كان نقيباً للمحاميين وقتئذ ، حددنا الموعد والمكان ودعونا المحتفل به الى تلك الليلة .

حضرت الخطب ونظمت المقاعد ، وأذكر أنها كانت يومها في وسط الأسبوع وقد سافرت كمادتي الى البلد يوم الخميس ثم علت في اليوم التالي قبل موعد الحفلة بيومين أو ثلاثة فوجدت داري في قصر الدوبارة تموج بجموع لا أعدد لها داخل المنزل وفي حديثه وفي الشارع الذي يحيط به ، لم أعجب لهذه الجموع ، لأن داري في تلك الأوقات ألفت في ظروف كثيرة مثل هذه المظاهرات . ودخلت الى غرفة الاستقبال فوجدتها غاصة بالمحاميين وعلى رأسهم مرقص باشا حنا تسالت عن الخبر فقبل رأينا العدول عن حفلة التكريم لأنه قد يظن أنها انما عملت تحدياً وانتقاماً من سبعة ورفقائه الباقين معه .

رأيت في هذا العدول مساساً بكرامة زميلنا وبكرامتنا نحن الذين قررنا إقامة هذه الحفلة ورفضت رفضاً باتاً الرجوع عنها ، فقبل لي من الأستاذ يونس صالح باشا ومحمود بك أبو النصر : أن أمر العدول عن هذه الحفلة أوشك أن يكون نهائياً ، لأن المحتفل به نفسه عدل عن قبولها عندما بلغه هذه الحركة وأعلننا فعلاً بذلك العدول . ونحن بناء على هذا أعلننا في جرائد هذا المساء بالعدول عنها وأخذنا في رد الاشتراك لمن دفعه ، فقلت : بل يجب أن تقام الحفلة وإذا لم يحضر عبد العزيز باشا أجعل كرسيه خالياً أمام الجماهير لكي يكون رمزاً لسياسة الأروهاب والجبروت التي أوشكت أن تطفئ على البلاد باسم الوفد . وأنا لا يمكنني أن أثار بمثل هذه المسائل خصوصاً بعد أن ذاع الأسماء بأن هذه الحفلة حددت وتعين مكانها وزمانها ، وإذا لم يكن في مقدرتي القيام وحدي بنفقات هذه الحفلة فسأخذ ما احتاج اليه من المال لاتمامها من أصدقائي الذين يعرفون لمبد العزيز باشا فهمي كرامته ويقدمون الحرية قنـرها .

وقد قبل أثناء هذا الاجتماع أن سبعة باشا بلغ مرقص باشا حنا وأصحابه أنه إذا تم العدول عن هذه الحفلة فهو مستعد للذهاب بنفسه الى مصر الجديدة واسترضاء عبد العزيز باشا ليعليه الى الوفد ، قلت : اني أشكر لسبعة باشا هذه العاطفة . أود أن تكون عاطفته اخلاص حقيقي

فليسترض سعد باشا عبد العزيز باشا وليحضر لرئاسة هذه الحفلة لانه لا يوجد تناقض بين هذين العملين .

صاح الطلبة والمجتمعون ضدى عندما سمعوا رضى لهذه الأواهر التى اتوا لاملائها على ، فكبرت فى غيى نفسى واستخففت بضياهم واصررت على اقامة الحفلة فنشرت فى جرائده الصباح أن خبر العدول عنها قد نشر خطأ وأن القائمين بالحفلة سيقيمونها وذهبت بنفسى فى اليوم التالى الى عبد العزيز باشا وحملته على العدول عن العدول .

واقامت الحفلة فى فندق شبرد وبقي المشتركون فيها اصحاب عبد العزيز والمخلصون له من المهامين ، او بعبارة أخرى بقى قائما بالحفلة الرجال الذين تعودوا أن يتحملوا مسئولية عملهم .

ولقد رأينا وتحسن ذاهبون الى الفندق عددا لا يحصى من الشباب والطلبة واقفين بميدان ابراهيم باشا حتى باب الفندق وكانوا عندما تمر امامهم غربة أحد من الذاهبين الى هذه الحفلة ينادون بسقوطه ، وتمت الحفلة والنظام مستتب داخل الفندق وخارجه على الرغم من هذه السخافات ، والألعاب الصبيانية التى اقيمت حوله .

#### مزيد من الانقسام فى صفوف الوفد :

وكانت خطبة عبد العزيز باشا فهمى فى هذه الحفلة أول خروج علنى على رئيس الوفد وقد تضمنت كثيرا من الحوادث والتصرفات التى حصلت فى أثناء المفاوضات فى لندرة والتى اشترك فيها عدلى باشا بين عبد العزيز باشا فى ايضاح دقيق كيف أن سعد باشا يبد أن اتفق على أن عدلى باشا يؤلف وزارة الثقة ويتولى مفاوضة الانجليز ويبقى الوفد المصرى خارجا عن الوزارة على ذلك فجأة وطلب أن يشترك الوفد فى الوزارة وأن تكون الهيئة التى تذهب الى المفاوضة برئاسة سعد باشا وأن تكون أغلبية أعضائها من الوفديين . هذه الحوادث المتتالية أضعت روح التضامن الذى كان متينا من أول النهضة ، وسرعان ما ظهر الشقاق بين أعضاء الوفد المصرى ، فانقسم الى شعبتين : شعبية مكونة من عبد العزيز باشا ومن حضروا معه الى مصر وهؤلاء كانوا يرون رأى الأول ، وشعبية أخرى مكونة من الأعضاء الذين بقوا مع سعد وكانوا يرون الرأى الآخر .

وما كاد يرفض عدلى باشا رئاسة سعد باشا للمفاوضات حتى انفجر البركان واشتعلت النار وشاهدتها بالخاص والعالم ، اشتعلت نار فتنة قوية لمحاربة عدلى باشا وعطلت عدة اجتماعات خطب فيها سعد باشا وكانت عباراته من نار طغنا على عدلى باشا واصحاب عدلى باشا .

وبقى عدلى صبوراً محتملاً لكل هذه الاعتداءات حتى ألب الوفاء وأعد نفسه الى السفر الى انجلترا للمفاوضة فى القضية المصرية وكانت البلد قبله انقسمت الى قسمين ، عدلين وسعديين . فالسعديون أقاموا المظاهرات والاجتماعات ليحولوا بين عدلى باشا وبين السفر . وقد انتشرت فى المدن والأقاليم اضطرابات عظيمة ووقعت حوادث ٢١ و٢٢ مايو (١٩٦) التى أريقَت فيها دماء كثير من الوطنيين والأجوريين ، وحُكِمَ بسببها نحو من ثلثمائة مصرى حكم على ما يقرب من اثنين وتسعين منهم بعقوبات متفاوتة . وقد أشيع أن خمسة منهم كان نصيبهم الإعدام وكان التحقيق من ذلك مستحيل لأن المحاكمة كانت سرية والتنفيذ كان سرياً كذلك كان القائم بالمحاكمة والتنفيذ هي السلطة الانجليزية .

وقد توالى التحقيق فى فتنة الاسكندرية المستمر مكونت وكان المراقب للتحقيق هو المستشار القضائى المستمر كرشو وقد تولى هذا تحرير التقريرين المتضمنين لما جرى فى هذه الفتنة فبين ما انتبخته من الأضرار بأموال الأجانب وما سلفَ فيها من اللُصا كما حدد المسئول عن وقوعها :

سافر الوفد الرسمى برئاسة عدلى باشا وسافرت فى نفس اليوم الى أوروبا على نفس السفينة وكان من بين المسافرين معنا المستمر كرشو . اتصلت به على السفينة وجلست معه غير مرة بعد أن كان يرفض ملاقاتى حرصاً على السر الذى كان يحملُه وهو ما تضمنه التقرير فى حادثة فتنة الاسكندرية وقد امتططت بحكم علاقتى به منذ عشرين عاماً أن أجعله يفضى الى بكثير من الوقائع المتعلقة بهذا الموضوع ، أما رأيه فيها والمسئول عنها فقد كان حريصاً جداً فى الإفضاء بها الى وقد طلب الى أن يكون ذلك سرا بينما لا أطلع عليه أحد حتى ولا عدلى باشا نفسه . وعلى الرغم من مضى نحو التسع سنوات على هذه الوقائع ومع أن وفاة المستمر كرشو قد أحلتنى من عهدى له فأنى أرى نفسى غير قادر على بيان من هو المسئول عنها لأن بيانه ليس من المصلحة فى شئ ولا يتفق مع الحالة السياسية التى لازلنا نعيش فيها .

(١٩٦) وقعت طليحة الاسكندرية فى ٢٢ مايو بين المصريين والأجانب فقد اشتبه المتظاهرين مع بعض الأجانب من اليونانيين والإيطاليين فى حي « للهامل » وتبادل اللريقان الحلاق الرصاص فاشتعلت النيران فى المنازل ونهبت بعض المحال التجارية الأجنبية وأدى الأمن الى تدخل البوليس والجيش المصرى . إلا أن الاضطرابات استمرت ولم يعد الهدوء إلا بعد أن دعت الحكومة جيش الاحتلال للتدخل . وكانت هذه الأحداث أول مهمة تواجه وزارة محمد سعيد الإدارية التى تُعهد فيها بإعادة النظام الداخلى الى السلطة المدنية ذريع الأحكام العرفية .

انظر : عبد العظيم رنصان : تطور الحركة الوطنية ، ج ١ ، ص ٣٣٦ .

سافرت الى انجلترا ولبثت نحو الأربعين يوما أتردد يوميا على رجال الوفد وبالأخص على صاحب الدولة عدلى الرئيس لأن صلتى بهذا الرجل بدأت من سنة ١٨٨٠ وكان كلما طال عهد معرفتى به زاد تقديرى واجلالى لمواهبه . كنت أرى وأسمع من يوم لآخر أن العقبة الكؤود بينهم وبين الوصول الى اتفاق مع اللورد كرزون ، هو أثر تلك الحادثة المشؤومة التى وقعت فى مايو باسكندرية . والتى رفع تقريرها المستر كرشو الى وزارة الخارجية البريطانية .

وعدت الى مصر واجتمعت بأصحابى هنا من أنصار الوزارة ولما تبينا من أخبار التفرقات التى وصلت صعوبة الاتفاق عقدنا اجتماعا بالكوتنتناتل جمع نحو الأربعين من الكتاب والعلماء وتدولنا فى الحالة الحاضرة وبيان ما يجب أن نعرضه من الآراء لرئيس الوفد بانجلترا .

### الهلباوى يؤيد سياسة الحزب الوطنى :

فدعيت الى الخطابة باسم المجتمعين ، فلبيت الدعوة وألقيت خطبة بينت فيها أن الانجليز طالما اظهروا فى فرص عديدة صسعية اتفاقهم . وتساهلهم مع المتطرفين فى الوطنية من المصريين وأنهم اذا وجدوا فريقا معتدلا رائده حسن التفاهم والمصلحة العامة لا يتأخرون عن تعضيده واعطاء مصر ما تستحق من حقوقها السياسية وأولها رفع الحماية عنها وما هو عدلى باشا زعيم حزب المعتدلين والمعروف بالكفاية والاخلاص ذهب على وفد يشاكله فى هذه الروح ، وكان المأمول لو صبحت دعاوى الانجليز أن يقابلوه بشئ من الاعتدال . وحسن المجاملة فيتركوا مصر تتمتع بحقها الطبيعي فى حكم نفسها بنفسها ولكنهم على العكس من ذلك لا يزالون فى غرورهم واستبدادهم . وبذلك تبين أن المعتدل والثائر من المصريين أمام الانجليز سواء . من هذا أوشكنا أن نميل الى أن أحسن سياسة بين سياسة الأحزاب المصرية هى سياسة الحزب الوطنى القائلة بأنه من الحرق فى الراى الثقة بعود الانجليز والدخول معهم فى مفاوضات ما داموا محتلين مصر ، وعلى ذلك أطلب من الحاضرين أن يعلنوا أننا نؤيد الحزب الوطنى من الآن ونبعث تلغرافا الى عدلى باشا بقطع المفاوضات معهم والرجوع حالا .

فاتفقوا على راى ، وكان أول من دعا الى تأييده صاحب الدولة محمد محمود باشا بكلمات قالها . ودعم هذا الراى وزاده وضوحا ، وأصدر الحاضرون هذا القرار بالإجماع وبلغوه تلغرافيا لعدلى باشا .

وأذكر أن هذا الاجتماع كان فى يوم ١٢ نوفمبر اليوم الذى اعتادت مصر فيه أن تحييه ذكرى لنهاب صاحب الدولة سنده زغلول باشا . ورفيقه عبد العزيز وعلى شعراوى لدار السير ونجت منه سنتين .

بعث هذا التلفزيون وفي أواخر نوفمبر سافر دولة عبد باشا راجحة  
الى مصر ، بعد أن رفض ما عرضه اللورد كرزون فوصلها في ديسمبر ودخل  
البلد محفوا بالكرامة مستحقا من كل وطني كل اجلال .

وفي ٧ ديسمبر رفع استقالته بعد أن قدم تقريرا لعظمة السلطان  
يتضمن كل ما جرى في المفاوضات ونتيجتها .



### التهديد لتصریح ٢٨ فبراير :

لم يتقدم أحد الى تشكيل الوزارة بعد استقالة عبد باشا ، ووقعت  
البلد في اضطراب شديد وعادت اليها القلاقل ونفى الانجليز سعد باشا  
مرة ثانية الى جزائر سيفيل مع ثمانية من أصحابه ثم نقلوه وحده الى جبل  
طارق ودعى صاحب النولة عبد الخالق ثروت باشا لأن يشكل وزارة فرفض  
بتاتا وبعد الحاح متكرر وتوالى الأيام والأسابيع والأشهر عرض شروطا  
يقوله الوزارة اولها اعلان الغاء الحماية ، واستقلال الحكومة المصرية  
بشؤونها الداخلية ، واخرج المستشارين الانجليز من وظائفهم .

اتصل به مستشارو الوزارات الست ، وبهارته وحسن أساليبه  
السياسية ، أقنع هؤلاء المستشارين بأنه لا يمكن اخضاع مصر وسير الحكم  
فيها على ما يرام بغير اجابة هذه الشروط .

بذل هؤلاء المستشارون جهدهم في اقناع اللورد اللنبى بصحة هذه  
السياسة التي يسير بها ثروت ، وطلبوا اليه أن يكتب لوزارة الخارجية  
الانجليزية بقبولها . ولما اقتنع اللورد بهذا الرأي وكتب الى وزارة الخارجية  
والح في القبول واستغربت الخارجية ذلك ، وكان لا يزال وزيرها اللورد  
كرزون فطلب الى اللورد اللنبى أن يعث بواحدة أو اثنين من المستشارين  
الانجليز الى لوندرة ليتناقش معهما في صحة هذه الطلبات ، فرفض اللورد  
هذا وقبل السفر بنفسه ، وسافر ثم عاد بعد أن اقنع الوزارة بضرورة الغاء  
الحماية وقبول شروط ثروت باشا وحصل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

### لجنة الدستور :

حينئذ قبل ثروت تشكيل الوزارة ، وأول عمل بدأ به هو تشكيل  
لجنة الدستور . وكنت أنا أحد أعضاء هذه اللجنة .

**انعقدت لجنة الدستور بالقاهرة في اواخر مارس الى اواخر مايو (١٩٧٠) :**

وفي ليلة من ليالى الانعقاد فوجئنا من نائب الرئيس المرحوم حشمت باشا (١٩٨٠) أنه من المصلحة أن تقف أعمالنا مدة الصيف لأن وقت الحرارة ليس صالحا للاستمرار على هذا العمل الدقيق فصحت في وجهه وقلت اننا لن نطلب اجازة واذا كان كل الموظفين لهم الحق في الراحة صيفا فيجب أن يستثنى عن ذلك عمال مطافئ الحريق والسسكة الحديد ، والبريد ونحن هنا نؤدى عملا في غاية الخطورة ويجب أن تنتهى منه في أسرع وقت ممكن ومثلنا في أدائه كمثّل رجال الحريق عندما يكلفون بإطفاء نار شبت في مكان ما .

ولقد علمت فيما بعد أن طلب الراحة كان عذرا للتسويف في تحضير الدستور واصداؤه ، ومن ناحية أخرى فهمت أن المشروع الذى وضع رأت فيه بعض السلطات سعة كبرى لاتتفق مع كفاءة الضمب المصرى فأختبرت

---

(١٩٧٠) الواقع أن الجلسة الأولى بدأت بالتخديد في ١١ ابريل ١٩٧٢ بقاعة الجمعية التشريعية أما الجلسة الثانية فانعقدت في ١٢ ابريل . والملاحظ أن الهلالي اعتمر عن حضور الجلسة الثالثة التي انعقدت في ٢١ مايو والتي اعتمر فيها حسين رشدى رئيس اللجنة عن مباشرة عمله ولم تستغرق الجلسة كثيرا كما لم يناقش فيها أية موضوعات . ثم انعقدت الجلسة الرابعة في ٢ يونيو برئاسة أحمد حشمت . مزيد من التفاصيل انظر : مجموعة محاضر اللجنة العامة ( لجنة الدستور ) المطبوعة الاميرية القاهرة ١٩٧٤ .

(١٩٨٠) أحمد حشمت باشا : ولد في عام ١٨٥٨ بكثر المصلحة بالتوفيق . تلقى مبادئ العلم في مكتب القرية ، وحفظ القرآن الكريم . التحق بمدرسة بنها الابتدائية والمدرسة التجهيزية بأبي زعبل . وسافر في بعثة الى فرنسا لاكتساب علم اللغاتين ، وحصل على شهادة افوكانتو . لما عاد الى مصر عين افوكانتو شبيطة مصر بصفة مندوب بقسم قضايا المالية والمداخلة في اول نوفمبر ١٨٨١ . وفي يناير ١٨٨٤ عين رئيسا للنهابة العمومية بمحكمة استئنافية الأهلية . وفي يوايو من نفس العام عين وكيل للنائب العمومي بمحكمة الاستئناف بمصر ، وفي نوفمبر ١٨٨٧ عين وكلا لمحكمة طنطا الأهلية . وفي ابريل ١٨٨٨ عين رئيسا لمحكمة المتصورة الأهلية . وفي يناير ١٨٨٩ عين افوكانت عسومي ومنح نيشان مجيدى درجة ثالثة في يولية ١٨٩١ ، كما منح رتبة التمايز في سبتمبر ١٨٩٢ . وفي ديسمبر ١٨٩٣ عين مديرا لجرجا ، وفي فبراير ١٨٩٦ عين مديرا لاسيوط ، ومنح في يناير ١٨٩٧ رتبة الميرمران الرقيقة ثم منح في فبراير ١٩٠١ النيشان العثمانى الثالث . وفي فبراير ١٩٠٢ منح النيشان المجيدى الثانى . احيل للمعاش اعتبارا من اول ديسمبر ١٩٠٢ حيث كان مديرا للنقلية . ثم عين ناظرا للمالية في نوفمبر ١٩٠٨ في وزارة بطرس غالى ثم ناظرا للمعارف في فبراير ١٩١٠ في وزارة محمد سعيد باشا ، وفي مايو ١٩١٢ منح النيشان العثمانى من الدرجة الاولى . وفي ١٩١٣ عين ناظرا للاوقاف في وزارة سعيد باشا ، ثم وزيرا للخارجية في مارس ١٩٢٣ في وزارة يحيى ابراهيم ثم وزيرا للمالية في اغسطس ١٩٢٣ في نفس الوزارة حتى ٧ يناير ١٩٢٤ حيث تولى في نفس العام . ملفات الخدمة بدار المحفوظات بالقاهرة رقم ٢٩٩٨٠ محظفة ١٦٨٥ ، رف ٢ دواب ٧٢ ، وانظر ايضا : الاعلام الشرقية ج ١ ، ص ٥٣ .



هذه العجلة لتكون طرفا لمناقشة بعض أعضاء اللجنة لعلهم يتحولون عن الآراء التي كانت وضعت قواعد للدستور .

ذهبت معارضتي سدى وأخذنا إجازة رغم أنوفنا .

فى أثناء المداولة فى لجنة الدستور كانت الجرائد تأخذ نتفا من مواد الدستور وتشرها شيئا فشيئا عندما يتم الاتفاق عليها، ومن ضمن ما نشرت من المواد : أن السودان جزء من مصر وأن ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان ، فنشرت جرائده بعد الظهر هذه النصوص ، أما جرائد الصباح ومنها الأهرام فصدرت خالية من هذا البيان . كنت فى ذلك اليوم مسافرا من الاسكندرية الى مصر ومعى المرحوم سابا باشا (١٩٩) أحد أعضاء اللجنة فسألته عن الداعى الى عدم نشر هذه النصوص فى الأهرام وزميلاتها فأخبرنى أن اللورد اللبى طلب من قلم المطبوعات التنبيه على الصحف بعدم نشر

هذه المواد لأنه سيمترض عليها ويطلب حذفها من الدستور ، فتهيجت من هذا التصرف واعتبرته اعتداء على عمل لجنة الدستور ، فتكلمت مع بعض زملائى بالقاهرة وبلغت ثروت باشا تليفونيا من القاهرة بأن هذا الأمر اذا لم يعدل فقه صمم أعضاء لجنة الدستور على الاستقالة احتجاجا على هذا التصرف ذهب رئيس الوزراء وأقنع اللورد اللبى بضرورة الاحتفاظ (٢٠٠) بحرية الجرائد فى نشر جميع نصوص القانون ، وأن نشره فى الجرائد وضعه فى المشروع لا ينافى ما لفتاخته من عرض آرائه التى يطلبها من الحكومة لأن مشروع اللجنة ليس هو القانون ، لأن القانون هو ما تقره الحكومة ويصلق عليه الملك ، وفى اليوم التالى عادت الجرائد الى نشر ما منعت عنه .

دعينا فى أواخر أغسطس الى الاجتماع وأتمنا وضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب دون أن يمسه أى تضييق فى قواعده بالرغم من المساعى التى بذلت ، وقد رأينا بعض الأعضاء الذين تأثروا بتلك المساعى حاولوا غير مرة اقناع زملائهم بتلك الآراء الرجعية فلم يفلحوا هذا وقد شعرنا فى

---

(١٩٩) يوسف سابا باشا ( ١٨٥٢ - ١٩٢٤ ) ولد فى القاهرة ، وإن كان من أصل سوري ، إذ هاجرت أسرته الى مصر فى عصر محمد على . لما أتم علومه فى مصر التحق بوظائف الحكومة المصرية ، وعين فى عام ١٨٧٢ فى مصلحة اللبوستة ، ثم صار يترقى الى أن عين مديرا لللبوستة فى عام ١٨٨٧ ، ثم اختير نائبا للمالية فى عام ١٩١٠ . كان تولى إدارة العديد من الشركات والبنوك المالية ، وعين عضوا بمجلس الشيوخ . كان يجيد اللغات : الإيطالية والتركية والفرنسية والانجليزية . له من الأبناء أربعة : جرج سابا بك ، وعارى ، واليز ، والين .

(٢٠٠) كلمة غير مقروءة والمقصود بها عدم المساس .

أثناء هذه المساعي بأن بعض الأعضاء الذين كانوا معنا قد تخرج مركزهم لما تبينوا أنهم غير قادرين على خدمة تلك الآراء فاستقالوا من العضوية ، أما رشدي باشا رئيس اللجنة فمن حظه أنه وقع مريضا قبل انتقال اللجنة الى الاسكندرية .

ولما انتهى المشروع وعرض عليه للتوقيع عليه رفض محتجا بأنه لم يكن حاضرا مداوات اللجنة وأخيرا تنازل وأضى بشرط أن نغفيه من أن يشترك معنا في الذهاب الى رئيس الوزارة لعرضه عليه فأجبنا طلبه وذهبنا الى رئيس الوزارة لعرضه عليه فأجبنا طلبه وذهبنا الى ثروت باشا فقدمناه وألقى حشمت باشا نائب الرئيس كلمة تلخص مساعي اللجنة والأغراض التي أدت لها الى وضع الدستور في الحالة التي وضع بها ، ثم دعيتم الى قول كلمة ثانية فقلت ما مؤداه : الروح التي أملت على أعضاء اللجنة وضع القواعد التي بنى عليها الدستور قد استوحيتها اللجنة من الروح العامة الموجودة عند جميع الطبقات بل يمكننا أن نقول اننا استرجعنا في مشروعنا الأقل طمعا والأكثر تواضعا فاذن يجب على رئيس الدولة أن يعتقد أن هذا القانون المقدم اليه انما يترجم رأى طائفة كبيرة من البلد ويحقق مطامعها وتوجد بجانب هذه الطائفة طائفة أخرى لا يستهان برأيها وترى أن فيه نقصا كبيرا في الحقوق التي عن الشعب ، والمشروع من هذه الناحية يعتبر أن يتمتع بها أقل ما ترضى به الأمة يصح أن نقول ونحن نقدمه لوليتكم أننا نقدمه باسم هذه الملايين المتفقة على أنها وجدت فيه السبيل الوحيد بأن تعيش الأمم المتمتدة ذات الكرامة والاستقلال ، وأن أى تشيير في هذا المشروع فيه جرح واخلال بحقوق هذه الملايين ، ولما قلت هذه الجملة الأخيرة تبسم رئيس الوزراء كما تبسم أصحابي . . .



### تأليف حزب الأحرار الدستوريين وانضمام الهلباوى له :

كان هذا في أواخر شهر أكتوبر ١٩٢٢ بمدينة الاسكندرية ، وبعد يوم أو يومين فكر عدلى وأصحابه أن يؤلفوا حزب الأحرار الدستوريين ليكون من أول واجباته المطالبة : باصدار هذا الدستور وتنفيذه . تألف الحزب في شهر أكتوبر (٢٠١)، وكان لي شرف العضوية الأولى فيه كما تألفت شركة جريدة السياسة وكنت عضوا أيضا في مجلس ادارتها .

---

(٢٠١) أعلن عدلى عن تأسيس الحزب واختيار مجلس ادارته وصدر جريدة السياسة

للناطقة بلسانه في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ .

عدنا من اسكندرية الى مصر وعقد اجتماع عام تحت رئاسة عدلى رئيس الحزب ، وقرأ على الناس برنامج الحزب والأغراض التى يرمى اليها ، والنقطة الكبرى فيه هى العمل على تحقيق صدور الدستور وعلى خسة الدستور لأنه من العمد الحقيقى لتحرير الأمة وتحقيق استقلالها .

صدرت جريدة السياسة فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ وسعى الحزب وجريدته فى مطالبة الحكومة بإصدار الدستور .

### توانى السلطات وراء تأجيل إصدار الدستور :

إبطأت الحكومة فى إصدار المرسوم الملكى بالدستور فراجت اشاعات مختلفة عن أسباب هذا الإبطاء وحصلت الجريئة على الحكومة ، وأخيرا اضطر رئيس الحكومة الى أن يبلغ رئيس الحزب عدلى باشا أن الداعي لهذا التأجيل أن السراى تطلب تعديل بعض مواد فيه خاصة بسلطة جلالة الملك ودار المنذوب السنامى . وتطلب حذف المواد الخاصة بالسودان على أن حذف هذه المواد لا يترتب عليه أى تغيير فى الحالة الحاضرة ، وأن اللورد اللنبى عرض على ثروت باشا أنه مستعد لأن يكتب اليه كتابا رسميا يبلغه فيه أن حذف هذه المواد من المشروع لا تكسب أى حق لانجلترا على السودان ، ولا تعد تسليها من حكومة مصر بأى حق لانجلترا ، وأن الحالة تبقى فيه كما كانت مقررة فى اتفاقية ١٨٩٩ وأن اللورد اذا رضيت الحكومة بإجابته الى ما طلب يناصرها فى طلب إصدار الأمر الملكى على الدستور دون تعديل أى نص فيه فيما يتعلق بسلطة الأمة .

وجاءنا عدلى باشا فى مجلس إدارة الحزب يعرض علينا هل اذا قبلت الوزارة ما طلبه اللورد اللنبى مقابل تعضيدها فى إصدار الدستور تبقى على تأييدها الموضوع وانقسم المجلس الى قسمين قسم يقبل مطاوعة للضرورة بإجابة ما طلبه اللورد اللنبى مقابل تعهده بصور الدستور وكنت أنا على رأس هذا القسم وفريق كان يرى أن الوزارة يجب أن ترفض طلبات اللورد واذا قبلت وجب أن يتخلى الحزب عن مناصرتها وكان من زعماء أصحاب الرأى محب باشا ومحمد محمود باشا .

فالأغلبية وافقت على هذا الرأى الأخير . وعلى أثر هذا استغاثت وزارة ثروت باشا وخلف دولة نوقىق تسييم باشا (٢٠٢) وكانت مأمورية إجابة

(٢٠٢) محمد توفيق تسييم جده من اعيان بلغة قرة نرة فى الاناضول نشا وترى وتعلم بمصر وتخرج من مدرسة الحقوق . ثم عين فى النيابة وتطلب فى العديد من الوظائف الى أن عين نزيلا للوفاء فى عام ١٩١٩ ووزيرا للمالية فى عام ١٩٢٤ ثم وزيرا للداخلية عدة نرات . كما تولى رئاسة الوزارة ثلاث مرات كذلك تقلد منصب

طلب السلطينة بترت سلطنة الامة المقررة في الدستور وحذفت نصوص السودان دون أن يكتب المنتخب النصاب اقرار بأن هذا الحذف لا يؤثر على حقوق مصر في السودان .

ومن غرائب تصرف هذه الوزارة انها ايقصت الدستور بين طرفين ولم تجرء على اصداره ؟

ثم جاءت وزارة يحيى باشا ابراهيم بعد استقالة نسيم باشا . وفي اوائل سنة ١٩٢٣ صدر الدستور بناء على الحاح ورجاء اللورد « اللنبى »

### مايق يواجه الهياوي :

حدثت انى كنت ذات ليلة ينادى محمد علي في اوائل ظهور الخلف بين المرحوم سبعة وعبدى وثروت اذ بيده ان انصار سبعة باشا عزموا على تاليف جمعية تعاقب ثاني يوم مدار السيد البكري بالخريف ليعطي رأيا بانى عدلى يجب ان يستقيل ويترك الحكم لسبعة باشا فتبناه لنا فيينا بيننا هاجر يحيى ان يوجد فريق مينا يشترك في مناقشات هذا الاجتماع وكان من رأي انه اذا وجد عشرة مينا لا تستطيع هذه الجماعة الاقرار على ما تريد .

فالمرحوم ثروت باشا سعى العشرة وقد كانوا جميعا حاضرين واجابوا بلبية العزى وانا كنت واجه منهم .

ذهبت في المياد المحيد الى دار البكري وهناك في القاعة الكبرى وجدت الأستاذ على طمبارة وكيل محكمة مصر الشرعية ( بعد ذلك ) فسألته عن اخواني التسعة هل رأى احدا منهم فاجاب مبليا اعلم ان هذا الاجتماع كان يديره الشيخ محمد بخيت (٢٠٣) وفتح الله باشا يركب وعاطف بك

رئيس الديوان الملكى ثم رئيس مجلس الشيوخ اذ كان مومع ثقة الملك فزاره وحينما تعرض لمحاولة اغتياله زاره الملك في داره وكانت تلك اول مرة يزور فيها فزار وزير في

بيته : توفي في عام ١٩٢٨ :

زكى مجاهد : الاعلام الشرقية ج ١٠ هبة ١٩٤٩ .

(٢٠٣) الشيخ محمد بخيت : ولد بامبيوط عام ١٨٥٦ وتعلم في كتاب القرية ثم التحق بالازهر الشريف عام ١٨٨٢ كما تتلمذ على يد جمال الدين الافغانى - اشتغل بتدريس علوم الفقه والتوحيد الى ان توظف قاضيا لمديرية القليوبية ومنها الى المنيا ثم بورسعيد والسويس والقويس فامبيوط ثم انتقل الى التفتيش الشرعى بنظارة الحاقانية ثم قاضيا لاسكندرية ورئيسا للمجلس الشرعى .

عين عضوا اول بمحكمة مصر العليا للشرعية في سنة ١٨٩٧ ثم تولى مختصبا قاضي مصر حتى عام ١٩١٥ وبعد انفصاله من هذا المنصب عاد مرة اخرى الى خدمة الحكومة حيث عين رئيسا لمحكمة اسكندرية للشرعية في اواخر سنة ١٩٠٧ ونقل منها الى

بركات (٢٠٤) ، فسألت أين يوجد هؤلاء الزعماء فقبل لهم أنهم بغرفة منعزلة يحضرون القرار الذي يربطون التوقيع عليه من الحاضرين فيمضون بالبحرول عندهم وكان المرحوم حنفي بك ناجي قائما على الباب يمنع كل داخل لوقته الغرفة فأراد أن يعتريه فلم أعيا فعدنا دخلت أكنه وجه الجماعة وتوقفوا عن الكتابة وبعد برهة خرج المرحوم عاطف بك بركات من الغرفة : ولما بقيت منتظرا خرج الباقون الى غرفة أخرى فبينهم الى تلك الغرفة فاشتد حنفي بك ناجي لمنى من دخول هذه الغرفة أيضا وبينما أنا أتفقد معه اذ سمعت صياحا آتيا من الجارج يقول اقتلوا ( جد دنشواي ) .

ادركني الأستاذ الشيخ حلمي وأخذني بجانبه ثم جاء الى جانبي أيضا المرحوم عبد الله باشا وهبي وقد كان من كبار أنصار سعد باشا وأشار علي بأن آخذ سيارته وبهذه الطريقة أخلص من الذي .

كان المرحوم سعيد باشا يركب هذه السيارة في كثير من الأحيان ويأخذ قبل لي أن أجن رأسى وأنا بها حتى يتوهم القول أن الراكب هو سعيد باشا وهذه هي الطريقة الوحيدة لنجاتي من خطر الثورغيا فقبلت هذه الطريقة وتذكرت أن هذه القاعة يعينها أصيب فيها في سنة ١٨٧٨ أو ١٨٧٩ المرحوم شكيب باشا بما أصبت به . شكيب باشا في ذلك الوقت كان عبيرا وطنيا في مصلحة الأملاك التي تألفت حديثا عقب تنازل الخديوي اسماعيل عز أملاكه وكان يديرها ثلاثة أعضاء فرنسيون وإنجليزي ومصري .

المرحوم اسماعيل باشا تنازل عن هذه الأملاك للحكومة هو وأولاده مقابل قبول فرنسا وإنجلترا لتخفيض فوائده الدين المصري من ١٢٪ الى ٩٪ هذه الجماعة حضرت لترفض هذا التنازل وتعلن أن مصلحة البلد في بقاء فوائد الديون كما هي أما شكيب باشا فكان يرى خلاف هذا وقد ناله من الجماعة ما نالني تماما سنة ١٩٢٤ .

---

أثناء نظارة للحقانية في أوائل سنة ١٩١٢ وفي ديسمبر ١٩١٤ حين مفتيا للديار المصرية حتى نهاية خدمته ، في العديد من المؤتمرات من بينها ارشاد الأمة الى احكام اهل السنة توفي عام ١٩٣٥ . لمزيد من التفصيل انظر : صفوة العمر في تواريخ ورسوم مشاهير رجال مصر ، ص ٥٠٣ .

(٢٠٤) محمد عاطف بركات : شقيق فتح الله بركات وابن أخت سعد باشا رغلول كان مفتيا لوزارة المعارف وهو اول ناظر لمدرسة القضاء الشرعي وقد تولاها ١٤ عاماً وبلغت في عهده مكانة عالية ، انضم الى الحركة الوطنية تحت جناح سعد رغلول . وتوفي في ٣٠ يوليو ١٩٢٤ .

• عاد سعد باشا من منفاه بجبل طارق في سبتمبر سنة ١٩٢٢ وكانت وزارة يحيى ابراهيم من حكم سعد باشا كرسالة النبي زكريا لبعثه عيسى المسيح • فقد تولت هذه الوزارة لكي تمهد الطريق للصلح بين السراي وبين سعد وأصحاب سعد وكانت الروح متفقة بين الفريقين على محاربة الأحرار الدستوريين وعمل كل النرائع في الحيلولة بينهم وبين البرلمان عقوبة لهم على الحياقة التي ارتكبوها بقبولهم وضع الدستور بالحالة التي كان عليها أولا وإضافوا الى ذلك جرما هو أن الأستاذ عبد العزيز فهمي أخذ يحارب في الجرائد الروح التي كانت تعمل على الانقاص من الدستور وتشويه الحقوق التي كانت مدونة فيه •

#### • سقوط الهلباوى في انتخابات ١٩٢٤ :

ولما جاءت الانتخابات وبدأ بها في أوائل ١٩٢٤ كنت من المرشحين عن الأحرار الدستوريين في دائرة من دوائر البحيرة التي فيها أملاكى كفر الدوار بالرغم عما بذلته أنا وأصحابى من ترويج دعوتى تغلبت على مرشح الوفد ( السيد على المغازى ) وهو رجل غير معروف لا بالمال ولا بالمعلم ولم يظهر بالدخول في المجلس من الأحرار الا نفر قليل •

لم تؤثر آراؤهم في المجلس التأثير المطلوب لتلطيف النزعة التي كانت تسود فيه •

#### • تجربة في استصلاح اراضى بوم :

تعرفت في سنة ١٩٠١ وأنا في مدينة جرينوبل بفرنسا بأحد ضباط الجيش الفرنسى وقد أبى لى رغبة فى أنه يريد أن يحال الى الاستبداع لكي يشتغل بالزراعة فى أرض يشتريها بالجزائر أو بمصر • فرغبته فى أن يختار مصر وطنا له فوافق على هذا الرأى وطلب الى أن أشتري له أرض بمصر من الأراضى البور القابلة للاستصلاح ولكن أشجعه على اخراج مشروعه الى حيز التنفيذ رغبتى فى أن أكون شريكا فنزلت على رغبته وعندما عدت الى مصر أطلعت المرحوم أحمد خير باشا على هذا الأمر فنصحتنى بشراء ألف ومائتين فدان تتوفر فيها الشروط التى أطلبها من صديقه عبد اللطيف بك الصيرفى فأشترتها لى ولصاحبى الفرنسى بسعر القدان الواحد ستة جنيهات • وبمشت أبشره بهذا الخبر وكتبه أجايبى بأنه عدل عن فكرته فعرضت نصيبه على الدكتور سعد بك مساهم (٢٠٥) رئيس القسم الطبى

(٢٠٥) هو طبيب الحيون المعروف وقد كان من أعز أصدقائى اتصلت به بسبب أنى زوجته بفاة شركسية كانت متبناة لزوجتى ربيتها معها فى السراي منذ كان سنها خمس سنوات •

يديوان الأوقاف في ذلك الوقت وأعطيته ثلاثمائة فدان وبقيت لنفسه التسعمائة وبذلت كل ما في وسعي في سبيل توصيل المياه العذبة من ترعة بلنطرة ، وعملت إصلاح الأرض تدريجيا وأقامت عليها المباني اللازمة للأسر التي جلبت معظمها من مديرية الغربية وبقيت لنفسه مسكنا فيها . وفي سنة ١٩٠٣ لاحظت أن مخادير المياه التي كانت تصل إلى الأرض لاتزال دون الحاجة وكان هذا يعوقني عن إتمام الإصلاح على الوجه الأكمل فرايت أن اشتري ثلاثمائة وخمسين فدان بالجبهة المقابلة لأرض من زمام البلقون وقد اشتريت هذه الأرض نصفها من المرحوم عبد الكريم بك حسن والنصف الآخر من الحاجة ليون هار(٢٠٦) وأقامت قنطرة وماسورة رى على مصرف العموم حتى تتصل الأرضين بعضها ببعض وأخذت ترخيصا بمرور المياه من أرض البلقون إلى أرض بلقطن . وقد كنت أدفع ثمن الأرض على أقساط وما كنت أنتهى من دفع الثمن بأكملها حتى اشتريت قطعة أخرى من على بك الرفاعي صديق المرحوم عبد الكريم بك حسن ومواطنه وأصبح مجموع ما أملكه ١٣٠٠ ف أصلحتها كلها ومهدت طرقها ومساحتها وغرست على جانبي الطريق فيها ما يزيد عن أربعة آلاف شجرة هذا فضلا عن احتفاظي بالاربعمائة فدان التي أملكها بالقرية وما كانت العناية بهذه الأطنان جميعها لتحول بنين وبين أعمال مكتنى أو يمنعى عن مباشرة قضايا الدواوين الأربعة التي كنت مستشارا قضائيا لها (٢٠٧) .

وفي المدة الواقعة سنة ١٩١٦ وسنة ١٩٢٠ اشتريت علاوة على ما أملك ستة آلاف فدان أخرى - والنسأ أطمعنى في شراء هذا القدر الكبير أن مصلحة الرى قررت انشاء مصارف وترع جديدة بهذه الأرض من شأنها إذا امتدت أن ترفع ثمن الأرض إلى ثلاثة أضعاف ما تساوى قبل انشاء هذه الترغ والمصارف .

ولم تكن مسألة إصلاح هذه الأرض مجرد فكرة أو بحث مسطور على الورق بل أخذت المصلحة بالفعل في تنفيذه فوضعت العلامات بواسطة مهندسيها على الممرات التي تقروت وطلبت من الملاك التنازل عما تستازم هذه المنافع العامة من الأرض بغير مقابل وكنت أنا القائم بانجاز ما تطلبه هذه المصلحة بجميع الأراضى التي تمر بها هذه المرافق . وقد تمت فعلا هذه المصادقات وسلمت إلى مصلحة الرى . جراتى كل هذا على شراء هذا القدر الكبير وقد بلغ بمجموع الثمن نحو ٣٠٠.٠٠٠ جنيه . وقد اضطررت لسبب هذه الصفقة لأن أبيع ٢٥٠ فدان التي أملكها بعزبة شباس غربية

---

(٢٠٦) وكيل شركة لويد النمساوية للملاحة وهى التى حلت محل اللويد تريستينو .

(٢٠٧) الأوقاف - للخاصة الخديوية ( الأوقاف الخديوية - البنك الحديدية .

بما فيها من المباني والواو بورات بمبلغ ٦٠.٠٠٠ جنيه دفعتها مقدما عن شراء تلك الصفة . وأخذت في اصلاح هذه الأراضى وأشتريت الآلات اللازمة لاستنباط المياه ، وأنشأت المباني اللازمة لهذه الآلات وعملت على صلاح ما يمكن اصلاحه من الأراضى .

وما كنت أدري وأنا أقوم بكل هذه الأعمال أن الحظ سيقبلى في ظهري المحين فتعدل الحكومة كادر الموظفين وتتضاعف ماهياتهم بسبب هذا التعديل وتستنفذ في ذلك من المال ما كان معدا لمشروعات الرى فيلقى بمشروع اصلاح الأراضى في سلة المهملات .

ونعم الموظفون بماهياتهم التي تضاعفت تقريبا إما أنا فلم يعد في طاقتي تسديد الأقساط المطلوبة وتحريجت حالتى المالية فالتزمت أن أبيع أرضا لي بجاردن مسيتى بالقاهرة بأقل من ثلث ثمنها الذي اشتريتها به (٢٠٨) كما بيعت أيضا المائة والخمسين فدانا التي كانت لي بمسقط رأسى . ( كفر الدوار ) بمبلغ ١٨٠ جنيه للقدان مع أن الذي اشتراها منى بأعسا في السنة نفسها بمبلغ ٢٣٠ جنيه للقدان وبعت كذلك منزلى الذي كان بقصر الدوبارة بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه في الوقت الذي كان يساوى فيه ١٥٠٠٠ جنيه وقد بيع هذا المنزل في المزاد العلنى ورسى مزاده على الخاصة الملكية دون أن يدخل فيها منافس واحد .

عندما أشهر هذا المنزل في المزاد في أواخر سنة ١٩٢٦ ونقل هذا الخبر الى صديقى سعد باشا زغلول رئيس مجلس النواب عزم على أن يمدنى بمبلغ لمشتري هذا المنزل ولو بمبلغ ١٢.٠٠٠ جنيه وكان حديثه في هذا الموضوع مع صاحب السعادة فتح الله بركات باشا ابن اخته وهذا بعث لى بحضرة فخرى بك عبد النور (٢٠٩) يبلغنى بعزم دولة الباشا على ذلك . رفضت مع الشكر ، وذهبت شخصا لسعد باشا أشكره على هذه العاطفة وأبلغه رفضى .

واستمر الدائنون على اجراءات نزع الملكية ما عدا الذين اتفقت معهم على دفع تعويض زيادة عن المبالغ التي قبضوها من أصل الشئ وأنخل عن

(٢٠٨) اشتريت هذه الأرض في سنة ١٩٠٦ بمبلغ ١٦.٠٠٠ جنيه وبعته بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

(٢٠٩) لخرى بك عبد الفتود ولد بمعينة جرجا في ١٥ يونية ١٨٨١ . انضم الى حزب الأمة في عام ١٩٠٨ . ثم انضم الى الوفد المصرى بعد تأليفه ، وكان عضوا فيها عرف باسم « الطبقة الثالثة للوفد » . اعتقل في أغسطس ١٩٢٢ ثم في مارس ١٩٢٣ . توفي داخل مجلس النواب في ديسمبر ١٩٤٧ .

١٠ عبد العظيم رمضان : مذكرات سعد زغلول ، ص ٨٨٥ خاتمة ٢٤٥ .



الأرض وهكذا استمر الحال حتى ذهبت تلك الأملاك صفقة وراء صفقة حتى انتهت في مارس سنة ١٩٢٧ •

### قرار الهجرة الى تركيا :

اشتد ضغط الدائنين على وضائق الدنيا في عيني وأوشكت أن أفقد الصبر فعزمت على الهجرة الى تركيا حيث أشتري بما بقى معي من المال أرضا في الأناضول وأعيش هناك بقية أيامي مطمئنا مستريحا •

وكاشفت امرأتى خاصة بهذا العزم فلم أجد منها صعوبة في قبوله بل تظاهرت بالرضاء وعدته فرصة سعيدة لنقضى بقية أيامنا هناك خصوصا وأن ذكرى تركيا والتوطن فيها يذكرها بأيام طفولتها الأولى ويزيدها غبطة وسرورا اذا ما أتيج لها قضاء أيامها الأخيرة في البلاد التي نشأت فيها •

### اهتمام زائد بهدى شعراوى :

وقد كنت بعد وفاة المرحوم على باشا شعراوى في ١٤ مارس سنة ١٩٢٢ أبشر فوق أعمالى جميع شئون دائرته الخاصة بصاحبة العنضة السيدة هدى هانم زوجته وولديها محمد بك وبثينة هانم • ولما تزوجت بثينة هانم في أواسط سنة ١٩٢٣ استقلت هي بإدارة نصيبها ولكنى بقيت وكلاء عنها في أعمالى القضائية •

وقد كان أصعب شيء على أثقله على نفسى عندما فكرت في الهجرة أن أترك السيدة هدى هانم وولديها قبل أن أودى الواجب الذى على فى تخليصهم من بعض المشاكل التى اعترضت لهم من النجل الأكبر للمرحوم الباشا وهو حسن باشا شعراوى •

وأذكر أنه يوجد كثير من المحامين يمكن اختيار واحد منهم لأن يحل محل ويؤدى واجبي على أحسن وجه ولكنى كنت أتالم جدا عندما أتصور حرمانى من أداء هذه الخدمة للسيدة هدى هانم وولديها • وقد يكون من الغرور الشخصى انى كنت أتوهم أن من يخلقنى هما كانت جدائره فىنا قد لا يحس بما أحس به من اهتمام وقلق لا تقلان عن اهتمام وقلق أصحاب الشأن أنفسهم ان لم يزيدا على ذلك •

لم أكاشف السيدة هدى هانم ولا نجاحيا بما عزمت عليه وفى الليلة الأخيرة التى سافرت فى صباحها الى بور سعيد وعنها الى أزمير تناولت العشاء مع السيدة هدى هانم وعائلتها وقضيت السهرة بينهم وعند خروجى عقب السهرة قامت السيدة هدى هانم تودعنى حسب عادتها فقلت لها انى

مسافر غدا وأخشى ألا أراك إلا بعد قليل من الأيام فذعرت وقالت أين أنت ذاهب ؟ فراجعت نفسي وترددت قليلا ثم قلت أنا مسافر إلى بني سويف في قضية قد لا تنتهي غدا وقد اضطر إلى البقاء يوما آخر وهذا كل ما عنيته من أن عودتي إليك قد تتأخر على خلاف العادة .

قلت هذا وأمسكت بيدها مقبلا فخاننتني عبراتي حتى سقطت على يدها .

عندئذ تبينت من حالتي أن بالأمر شيئا فاهتزت أعصابي وطلبت منها العفو إلا تلح على في السؤال وخرجت .

ولما وصلت إلى داري بقصر الدوبارة كانت كل العائلة مستغرقة في النوم إلا زوجتي . وكانت ابنتي حفيظة وبناتها وابنها في الدور العلوى من المنزل لا يشعرون بشيء ولم تكن زوجتي حتى هذه الساعة قد بدأت في تحضير الملابس التي تلزم لزوجها المسافر على ألا يعود مرة أخرى إلى هذه الدار .

فأيقظت خادمي ( محمد أبو ليلة ) وهو الذي أفضيت إليه - بعد زوجتي - بعزمي على الهجرة كما أخبرت شقيقتي الشيخ على الهلباوى بذلك وقد حضر خصيصا لتوديعي ببور سعيد وقد كان راضيا مثل زوجتي عن مشروع هجرتي لأن هذا الخادم ( محمد أبو ليلة ) اتخذته في خدمتي بين الغربية والبحيرة قبل أن يبلغ السادسة عشر وهو في خدمتي من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٢٤ تاريخ العزم على الهجرة وهو لا يزال أعز أتباعي وأخلصهم في خدمتي إلى اليوم وقد امتصصجته معي هو ومحمد خليفه السواقي لقضاء فريضة الحج سنة ٣٧ - ١٣٣٨ .

أيقظت زوجتي محمد أبو ليلة لكي يساعدها في ترتيب حقائب السفر وقد وضعت زوجتي كثيرا من ملابسها الخاصة بين أمتعتي لأنها ستلحق بي بعد مدة لا تتجاوز الشهر .

قضيت معها بقية الليل دون أن أذوق طعم النوم . وفي الصباح مبكرا حمل أبو ليلة أمتعتي على عربة ونقلها إلى المحطة قبل أن يستيقظ أحد من النائمين . ولحققت به إلى المحطة وهناك أخذت مع أخى القطار للذهاب إلى بور سعيد .

#### سفر الهلباوى هروبا من الدائنين :

ولما وصلنا بور سعيد حول الظهر لم أستطع السفر دون أن أعتذر للسيدة هدى هانم عن ترك خدمتها بهذه المفاجأة فبعثت لها برقية أجملت فيها حالتي ويظهر أن عبارتي كانت مؤثرة إلى درجة أن عامل التلغراف

شاركني في البكاء وهو يقرأ هذه البرقية أثناء كتابتها على الآلة الكاتبة  
ولست أدري ان كانت صاحبة العصمة هدى هانم ما زالت تحتفظ بها حتى  
اليوم أو أنها ضاعت كما ضاع غيرها من رسائل .

سافرت على إحدى سفن الشركة الخديوية بعد ان ودعت أخي وكان  
ذلك في يوم الأربعاء ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

وفي يوم الخميس مساء جاءتنى رسالتان برقيتان على ظهر السفينة  
احدهما من صديقي المرحوم ثروت باشا ، والأخرى من صاحبة العصمة  
السيدة هدى هانم شعراوي ، رسالة ثروت باشا تظهر الأسف على عزمي  
هذا وتلح في طلب العودة ، أما رسالة السيدة هدى هانم فقد أسفت فيها  
على سفري كما أسف ثروت باشا ولكنها زادت عني ذلك انها تبينت السبب  
الذي حملني على الهجرة من تلميذي اسماعيل بك صالح اذ استدعته على  
أثر وصول برقيتي اليها وسألته عن حقيقة الأمر فقال لها انه لابد أن  
يكون الباعث على هذه الهجرة هو مضايقتي من الدائنين وانها عرفت منه  
ان من الممكن تفريغ هذه الضائقة المالية بالتفاهم مع الدائنين ودفع جانب  
من الدين .

وقد أضافت الى ما تقدم انها تأسف على بقائها تلك المدة دون علم  
بما أنا فيه من الضيق وأنها تدعوني الى العودة الى مصر لأن السبب قد زال  
وتراضي الدائنون .

جعلتني هذه البرقية في مركز أسوأ من مركزي السابق لأنني أعلم  
أن اسماعيل بك لم يحسن عرض الأمر على السيدة هدى هانم لأنه لو كان  
قد عرضه كما يجب لضمنت بدوهم واحد تدفعه في هذا السبب ذلك لأن  
مركزي المالي لم يعد قابلا للإصلاح لأن تدهور أسعار المحصولات بين سنة  
١٩٢٠ وسنة ١٩٢١ والفناء مشروعات الري والصرف جعل من المتعذر عمل  
تسوية فيها أية فائدة لي مع الدائنين فمز على ضياع ما دفعته السيدة  
هدى هانم دون أن أجني منه فائدة ما ، كما عز على أيضا أنني أصبحت  
مدينا لها بهذا المعروف مدة حياتي دون أن يكون في قدرتي رد هذا  
الضنيح الذي سيبقى منقوشا على صفحة فؤادي لا رمزا للاخلاص والصداقة  
فحسب بل سيكون أثر في نفسي مشوبا بشيء لا أرتاح اليه وهو شعوري  
بعدم تكافئي في أداء الواجب مع أصدقائي المخلصين لي .

شكرت لثروت باشا برقيته وشكرت للسيدة هدى هانم برقيتها  
وأسفت لما تحملته في سبيلي وطلبت الى كليهما أن يتركانني قليلا أفكر في  
مسألة عودتي وقد توالى رسائل ثروت باشا الى - عن طريق ولدنا  
اسماعيل بك صالح حتى اني كنت أتسلم برقية كل يوم يطلب الى فيها

العودة ويهددني اذا اصررت على البقاء بأن أعد من الجند الذى فروا من الميدان وتركوه من غير نضال • ذلك أن وزارة سعد زغلول باشا كانت قد سقطت في نوفمبر سنة ١٩٢٤ بسبب حادثة مقتل السردار (٢١٠) وتولى الحكم بعده دولة زيور باشا وكان متفقا على اعداد ما يلزم لاجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب • ولما كان ثروت باشا يعلم فى ذلك الوقت مقدار اخلاصى لدولته واخلاصى لحزب الأحرار الدستوريين وقد كان هو روح هذا الحزب وان لم يكن عضوا فيه فقد رأى من المصلحة أن أدخل مرة ثانية معركة الانتخاب ومن أجل ذلك أخذ يرأسنى ويحثنى على العودة •

### تجربة الهلباوى فى تركيا :

لبثت فى أزمير نحو الثلاثة أسابيع وأنا لا أدري كلمة واحدة من اللغة التركية • فيبحث عن العائلة القضائية التى يؤنسنى الوجود بينها فتعرفت فى اليوم الثانى بالأستاذ فؤاد بك خلوصى رئيس محكمة أزمير وبأدهم بك نقيب المحامين فيها وعن طريق هذين الرجلين تعرفت بكثير من رجال القضاء والنيابة كما تعرفت بقائد الجيوش التركية بأزمير وزرت ... بعد اتصالى به أحياء المدينة وهى تشبه أن تكون كوما من التراب لأن الحرائق التى حصلت فيها سنة ١٩٢٢ قد ابتلعت نحو خمسة وأربعين ألفا من منازلها وكان المشايخون لتركيا يتهمون الجيش اليونانى حين انسحابه من نهر سفاريا الى البحر بأنه هو الذى أوقد النار فى هذه المدينة والمشايعون لليونان يتهمون الجيش التركى بارتكاب هذه الجناية • وقد عين قومسيون مختلط من الدول المحايدة لتحقيق هذا السبب فى جمعية الامم وذلك عام ١٩٢٣ •

وقد مضت هذه السنة وسنة ١٩٢٤ دون أن يسمح ما هو رأى القومسيون فى هذا •

والظاهر أن الدول الكبرى توسطت ورأت من المصلحة عدم إثارة هذه المسألة لأنها كانت ترغب فى تذييل الصعاب القائمة بين اليونان والأتراك وتسوية مسألة هاتين الدولتين المتجاورتين بما يخفف ويلاط الحروب على رعاياها وبالأخص مسألة تبادل السكان والتعويض عليهم بالرغم من حاجة كل منهما الى المعونة المالية •

---

(٢١٠) السرداد ميرلى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان. أُغتيل على يد جمعية وطنية كان أبرز أعضائها شفيق منصور ومحمود اسحاقى وعبد الفتاح عنایت وبعض عمال العنابر أبرزهم موسى • وكان لهؤلاء جميعا بصمات واضحة على حوادث الاغتيال السياسى التى وقعت فى فترة ما بعد ثورة ١٩١٩ حتى حادثة السردار •

سألت القائد بالفرنسية : أى القولين أقرب الى الحقيقة فقال :  
أمهلىنى حتى تزور بنفسك الأناضول من الداخل خصوصاً الجهات  
التي كانت ممراً للجيش اليوناني وهو داخل كفاتح من أزمير نحو نهر  
سفاريه ثم وهو عائد مهزوماً من داخل بلاد الأناضول الى أزمير .

أذهب يوماً من هذا الطريق وسر فيه مسافة مائة كيلو متر مثلاً ثم  
ارجع من طريق آخر الى أزمير في اليوم التالي . وبعد أن ترى حالة تلك  
البلاد عند لمقابلتى لتسمع منى الجواب :

ولا تنسى أن تلاحظ أثناء رحلتك هذه ما أصاب البلاد من تدمير وهدم  
وحرق جثى عاثت خراباً بلقعا لا زرع ولا مبانى ولا حدائق ولا جسور  
ولا أى أثر من آثار العزبان .

قبلت هذا وبعثت الى القائد بسيارة مع ضابط مراسلة . وتزودنا  
بالماء اللازم وسرت في رحلتي وفقاً لما أشار لسفر يومين وقطعت هذه  
المسافة التي أشار إليها ذهاباً وإياباً وقد شاهدت ما يفتت الأكباد ، لم  
أر حائطاً قائماً في كل هذه الأصقاع بل وجدت المباني قد أصبحت أنقاضاً  
تناثرت أسجارها حجراً بجانب حجر وما كان ذلك بسبب زلزال وإنما كان  
بسبب الألغام النارية ينطق بذلك ما بقى من آثار النار في الجدران .

ولما عدت الى القائد قال مبتسماً :  
لا تزال في حاجة لمعرفة الجواب ؟

لقد كانت أزمير في قبضة اليونان وقد ارتكبوا فيها من الفظائع  
ما تقشعر له الأبدان خربوا منازلها وهدموا أعراس سكانها والآن عندما  
ظهر الأتراك بعدوهم وجأوا الى هذه المدينة لكي يوقعوا القصاص بهذا  
العدو المنهزم فلاذ أمامهم بالفرار فلم يلحقوا به .

أفراهم يستطيعون أن يكبحوا جياح أنفسهم ويحولوا بين هذه  
الأنفس وبين الانتقام ممن وجدوه أمامهم من الذين يمتنون الى عدوهم بصلة  
الجنس لا أظن أنه يوجد في العالم بأجمعه جيش مهما بلغت طاعته وخضوعه  
للأنظمة يمكنه أن يملك زمام نفسه في موقف كهذا .

المستول الأول عن الحرائق التي وقعت بأزمير والتي أصابت بغير  
تمييز منازل الأجانب ومنازل المواطنين على السواء من أهل اليونان  
بما ارتكبوه من الجرائم والفظائع البربرية عندما اجتاحتها هذه البلاد وقد  
كانت من أخصب بقاع تركيا وأكثر حضارة وعمراناً ولقد شاهدت بنفسك  
بعضها الآن وقد صار قاعاً صفصفاً تأوى اليه اليوم والغربان وتسكنه  
الحيوانات الضارية .

أقيمت لى عدة حفلات بتقابة المحامين ، وقد لاقيت اكراما ممن اتصلت بهم من رجال الاسرة القضائية ومن الصحفيين بأزمير ومن مراسلى جرائد الاستانة وأتقرة . ولما كنت بطبيعى أميل دائما الى معرفة الشئون السياسية فقد حضرت هناك معركة انتخابية لمرآكز تكميلية فوجدت فيها نضالا ولكنه والحق يقال كان نضالا بعيدا عن كثير من سخائم والمهازل التى تقع عندنا ، ولعل من أكبر مميزاتة أن الغوغاء كانوا بعيدين عنه .

ارتاحنت نفسى الى هذا المحيط الجديد الذى أعيش فيه ووضيحت عن أصحابى كما رضوا عنى وأنزلونى من نفوسهم منزلة ما كنت لأطمع فيها فدعونى للخطابة بينهم فى عدة محافل فخطبت فيهم حيناً بالعربية وحيناً بالفرنسية ولكن هذه الحفاوة على عظمتها ما كانت لتضفى فى نفسى لوعة الشوق الى وطنى أو لتصم أذنى عن تلك الأصوات التى كانت تدعونى تباعا الى مصر . أو لتنسينى حفيدتى التى تركتها فى مصر تعاني من الشقاء الوانا . عجزت عن مقاومة هذه العوامل فعدت الى مصر الوطن العزيز فى ٤ يناير سنة ١٩٢٥ .

### العودة الى مصر :

كانت سعاد أول من قابلتها فى مصر . وقد علمت أن زوجتى وابنتى وحفيدتى الصغرى فردوس ينتظروننى بدار السيدة هدى هانم شعراوى حيث اننا جميعا مدعوين لتناول العشاء على مأدبتها .

تذكرت وأنا أدخل هذه الدار تلك الليلة التى ودعت فيها السيدة هدى هانم ليلة سفرى الى تركيا . وأحسست وأنا جالس الى المائدة وسط أولئك الذين يرتبطون لى بأفدس رابطة بالغبطة تسرى فى جسمى والطمانينة تحتل كيانى ونسيت فى غمرة هذا العطف والحنو الذى انسمته منهم جميعا كل ما أصابنى من تلك الآلام التى حملتنى على الهجرة ولكن كنت فخورا بنفسى لعودتى الى ممترك الحياة من جديد أزول أعمالى فى مكتبى وأكافح فى ميدان الانتخابات السياسية .

وسرعان ما تغايبت على جميع العقبات المالية التى صادفتنى فى حياتى وانتصرت على ما يحيط بى ومناواة أهل السلطة انتقاماتى لمبادئى ، وتمكنت من ايجاد مركز لى جعلنى فى خفص من العيش يفوق ما كنت أمتتع به من قبل .

## ملاحظات حول حادث اغتيال السردار :

فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ وقعت حادثة مقتل السردار ستاك باشا . وقد اهتزت لها أركان البلاد فى مصر وأوربا وشغل بها الرأى العام زمنا ليس بالقصير . ولم يبق فى مصر قلبا لم ينخلع ولا دما لم ينسكب . من القسوة التى عامل بها اللورد اللبنى حكومة سعد باشا التى كانت قائمة فى ذلك الوقت ومن العسف الذى أنزله الانجليز بالبلاد اذ اتخذوا من هذه الحادثة ذريعة للانتقام من حق مصر سواء فى الداخل أو فى السودان .

اتخذوا من هذا الحادث نكته استندوا عليها بغير حق فى طرد الجيش المصرى من السودان وفى إباحة استعمال ماء النيل الأزرق فى رى أراضي الجزيرة بغير شرف خلافا لتهدياتهم السابقة التى تقضى بأن لا يجوز لحكومة السودان أن تروى من ماء النيل الأزرق فى الجزيرة أكثر من مائة وخمسون ألف فدان .

ولم يقفوا عند هذه المطالب التى يتجلى فيها الظلم المبين بل أضافوا إليها مطلباً ما كان يخطر ببال أسوأ الناس علنا بأن الانجليز أن ينزلوا إليه ، ذلك أنهم طلبوا الى حكومة مصر أن تدفع نصف مليون جنيه لكى تعطى لامرأة القتيل على سبيل التعويض . (٢١١) .

دفعت الحكومة مكروه هذا المبلغ وطردت الأورطة التى اتهمت باحداث الشغب بالحارطوم الى مصر قبض على المتهمين وكانوا ثمانية على رأسهم شفيق منصور (٢١٢) أحد النواب الوفديين . ولم يكتف الانجليز بذلك

---

(٢١١) فى إطار الاعتداء على حقوق مصر الداخلية طلب اللبنى أيضاً من حكومة زغلول أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشؤون المتعلقة بصماية المصالح الأجنبية فى مصر ، وعليها أن تمنع بل وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية . لمزيد من التفاصيل انظر :

محمد فؤاد شكرى ( الدكتور ) : نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر  
المذكرات المتبادلة بين المندوب السامى البريطانى والحكومة المصرية ، ص ٢٢٥-٢٣٦ .

(٢١٢) الدكتور شفيق منصور اسماعيل المحلى : ولد بحى باب الشعرية بالقاهرة فى ٢٤ أغسطس ١٨٨٧ . حصل على الابتدائية فى عام ١٩٠٢ وعلى البكالوريا فى عام ١٩٠٦ . ثم التحق بمدرسة الحقوق .

انخرط فى البداية فى العمل الوطنى فكان عضواً عاملاً فى الحزب الوطنى . كما ساهم بقر كبير أعمال « جمعية التضامن الأخرى » المعروفة منذ عام ١٩٠٨ ، والتى اضطلمت بإغتيال بطرس غالى منذ عام ١٩١٠ ، وكان شفيق سكرتيراً للجمعية .  
لذلك رقت من السنة الرابعة من مدرسة الحقوق ولو أنه لم توجه له تهمة الاشتراك فى الحادثة . ساعده الحزب الوطنى مع زملائه المرفوتين فى السفر الى أوروبا لاستكمال =

بل طلبوا من وزارة زيور باشا التي خلفت وزارة سعد. استدعاء بقية الجيش المصري من السودان ولولا لطف الله وحكمة بعض قواد الجيش المصري هناك لكان الخطب أجل ولأريقتم دماء كثير من نخبة قواد الجيش وصفوة اكباد مصر.

لقد خرجوا من ذلك الديار. بعد أن سقوها بدمائهم ودماء أبائهم منذ فتحت أيام محمد علي حتى أن خرجوا. بعد أن أصلحوها ونشروا في ربوعها العمران. خرجوا وتركوا كل ذلك وراءهم فحرموهم وأمتهم من جنى ثمار إصلاحهم وجنابها الانجاز بدمهم نشره يائسة .

لم يكتف الانجليز بكل ما تقدم بل طمعوا في ان يحصلوا على اعتراف من المتهمين أو من بعضهم على الأقل لكي يفتح ذلك بابا لمسئولية عدد لا يخصص من رجال الوفد ومن زعماء الأمة المصرية .

### اختيار الهلباوى للدفاع عن شفيق منصور :

لا أدري ان كلن بعض المحامين من رجال الحزب الوطنى ومن لهم معرفة خاصة بشفيق منصور وبالأخص عبد الملك بك حمزة الذى كان سفيراً بمصر فى تركيا قد حسبوا لشفيق منصور أن يختارنى للدفاع عنه أو أنه هو الذى وسطهم فى ذلك فحادثنى شقيقته باكية وتوسلت الى أن أقبل الدفاع عن شقيقها . وقد كان شفيق من رفاق المرحوم ابراهيم

= لراستهم . التحق بجامعة ايون وحصل على الليسانس فى سنة ١٩١١ وعاد الى مصر فزيد اسمه محامياً أمام المحاكم المختلطة . ثم أتته فى عام ١٩١٢ بتهمة تهريض الأمازيغ ببلدة بيجوم مركز قزيسا على الثورة واضطر للتوجه بعدها الى أوروبا محتفياً بعد نصيحة وجهت اليه بالخروج من مصر . فقصده فرنسا مرة أخرى ونجح فى إتمام الدراسة للدكتوراه فى الحقوق وعاد الى مصر قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بشهرين فقط . ومع إعلان الحماية البريطانية على مصر رُج به فى السجن قليلاً ثم أفرج عنه ليقيض عليه مرة أخرى على أثر محاولة الاعتداء على السلطان حسين كامل . ولما لم تثبت أدانته أفرج عنه بعد عام الا أنه اعتقل وأبعد الى مالطة حيث يودع أسرى الألمان والأتراك . تمكن من إجادته اللغات الفرنسية والانجليزية والألمانية والتركية والإيطالية . التقى بسعد زغول عند ذهابه بمالطة فوضع نفسه جندياً من جنوده . أفرج عن شفيق فى عام ١٩٢٠ فعاد يعمل فى ميدان الجهاد الوطنى فكان من وراء حوادث العنف السياسى حتى عام ١٩٢٤ .

محمود أحمد اسماعيل : صحيفة بيضاء فى خدمة الوطن المهدى تاريخ حياة الأستاذ الدكتور شفيق منصور المحامى .

.. وانظر أيضاً : عصام غيباء الدين : الحزب الوطنى والنضال المرى : من ٧٢ وما بعدها . وثائق قضية اغتيال المراد : ملف استجواب شفيق منصور .



الورداني وقد اشتغل بالمحاماه وبالسياسة منذ سنة ١٩١٠ ولكن على الرغم من طول هذه المدة فلا أذكر أنني كلمته قبل حادث مقتل السردار كلسة واحدة الا أنني كنت لاحظ من محادثاته التي كنت أسمعها عن قرب في غرفة المحامين أنه كان وفديا متهورا حاد الطبع ضيق الصدر لعل ما صرفني عنه وعن الرغبة في التعرف به أنني كنت أشعر بأنه كان يعتبرني من أشد الناس خصومة لحزبه وكنت اذا اقتربت منه أحس بجفوة مرة وأرى في عينيه نظرات تنم عن كراهة لا أظن انها تقل عما أكنه له ولأصحابه .

ولكنني على الرغم من كل هذا لم أجد أى غضاضة في قبول الدفاع عنه عندما دعيت الى ذلك مهما كلفني هذا من العناء ومنها جسر على من المسؤولية .

منذ وقع الخلاف بين رجال الوفد في أوائل سنة ١٩٢٠ كنت أنتهز كل فرصة تسنح لي فأستخدم لسانى أو قلدى في اظهار أن عدلى باشا وأصحابه هم الذين على حق وأن سعد والذين خرجوا معه هم الذين انتهجوا خطة لا تتفق مع المصلحة الوطنية ولذلك اشتهرت بأبنى من الخصوم السعديين . وطن الانجليز أننى قد آكون أقرب لتحقيق رجائهم من اتهام رجال الوفد اذا ما توليت الدفاع عن شفيق منصور أو أحد أصحابه لأننى أستطيع عندئذ أن أحصل لهم على الاعتراف الذى يريدونه .

لهذا أحسست عندما قبات الدفاع عن شفيق منصور بأن الانجليز قد اغتبطوا كثيرا لذلك وقد شعرت بأثر هذه الفبطة عندما دعيت لأول مرة لمقابلة شفيق فى سجن الأجانب وكان معى الأستاذ عبد الملك حمزة بك اذ رأيت كثيرا من التسامح واطلاق الحرية للمتهم ونرکه معى فى غرفة خاصة دون مراقبة . ويظهر أن شفيق كان يحس بأن أقرب طريق للتطف عليه من الهيئات السياسية والقضائية هو الاعتراف بمسؤولية بعض الأشخاص من رجال الوفد ولكنه كان يقدم رجلا ويؤخر أخرى فى اظهار هذا الشعور وكان ينظر الى ويتفرس فى وجهى قبل أن ينطق بكل كلمة محاولا أن يقرأ ما يرسم على محياى من أثر كلامه ليعرف ما اذا كان يرضينى أو يرضى الذين سرهم وجودى فى هذه القضية ، ولكنى وقفت جامدا امامه لا يبدو على ما ينم عن أثر كلماته فى نفسى ومع شدة حظه واحتياطه فقد

عرض لاسم الدكتورين حسن شيشيني (٢١٣) وأحمد بك ماهر (٢١٤)، وأرى من الحق على هنا أن أذكر أنه عندما حصلت انتخابات مارس سنة ١٩٢٥ رشح شفيق منصور عن قسم باب الشعرية وهو مسجون بسبب هذه التهمة الخطيرة وكان المنافس له في الانتخاب الأستاذ هيب دوس بك وعلى الرغم من أن شفيق كان سجيناً فقد فاز في الانتخاب على خصمه ولعل أغرب عن هذا أنه بعد انتهاء التحقيق وقرب يوم الجلسة سمعت أن الأستاذ هيب بك دوس وكل في القضية لكي يشترك معي في الدفاع عنه .

انتهى التحقيق وقدمت القضية الى محكمة الجنايات وكانت الجلسة برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد عرفان باشا وعضوية المحامين

(٢١٣) حسن الشيشيني : كان مدرسا بمدرسة التجارة العليا ثم مدرسة الحقوق وربه مع احمد ماهر صداقة قوية منذ عام ١٩١٢ . اشترك من وراء ستار في أعمال الجمعيات السرية التي أسهمت بدور كبير في النضال ضد الانجليز في أعقاب ثورة ١٩١٩ . لذلك كانت له صلة قوية بشفيق منصور ومحمود اسماعيل أقطاب العمل السري حتى عام ١٩٢٤ .

انظر وثائق اغتيال السردار محضر استجواب شفيق منصور وحسن الشيشيني في ٢١ مايو ، ٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ .

(٢١٤) أحمد بك ماهر : ولد في ٢٠ مايو ١٨٨٨ . نال الابتدائية من مدرسة الناصرية سنة ١٩٠٢ . تولى والده محمد ماهر باشا في العام التالي وكان يشغل منصب محافظ القاهرة ثم أشرف على تعليمه عمه عبد الرحمن بك فهمي . أكمل دراسته الثانوية في المدرسة الفيديوية ثم التحق بمدرسة الحقوق في عام ١٩٠٨ ثم انتظم في سلك المحاماة بعد تخرجه قليلا . أبتعث ليحصل على الدكتوراه في القانون ثم تابع دراسته الثانوية في جامعة مونبلييه فحصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي في عام ١٩١٢ . عين مدرسا في مدرسة التجارة العليا بعد عودته الى مصر . تزوج في عام ١٩١٥ ولم ينجب غير ابنة واحدة هي سميرة ماهر أمهم في تكوين لجنة المواطنين التي قررت الاضراب العام في ثورة ١٩١٩ . فاز على منافسيه حافظ رمضان ورئيس الحزب الوطني في انتخابات مجلس النواب عام ١٩٢٢ لعب دورا في العمل على الافراج عن المحكوم عليهم سياسيا . وفي أكتوبر ١٩٢٤ رغب سعد زغلول أن يعينه خائرا لمدرسة التجارة العليا فثار هذا غضب بعض أساتذة المدرسة نظرا لصغر سنه ولكن سعدا أجابهم على موقفهم هذا بأن عينه وزيرا للمعارف . قُبض عليه في قضية الاغتيالات السياسية في يونيو ١٩٢٥ وحكم ببراءته في ٢٥ مايو ١٩٢٦ . وأعيد لانتخابه نائبا عن دائرة الدرب الأحمر في نفس العام . كان لا يعمل الى الوظيفة وكان محببا اليه الاشتغال بالمصحافة فهدد اليه الوفد ادارة جريدة كوكب الشرق سنة ١٩٢٤ . فاز بعضوية النواب عن دائرته بالتركية عام ١٩٣٦ وانتخب رئيسا لمجلس النواب بالاجماع . انشأ الهيئة المسعفة ١٩٣٨ واختير رئيسا لها مدى الحياة . اختير وزيرا للمالية في نفس العام . الف وزارته الاولى في أكتوبر ١٩٤٤ حتى ١٥ يناير ١٩٤٥ والثانية في ١٥ يناير ١٩٤٥ الى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ثم اغتيل في حرم البرلمان .

محمد ابراهيم أبو رواح : الشهيد أحمد ماهر الجلد الأول ١٩٤٦ ، ص ٢٢-٢٣ .

المستتر كرشو ومحمد بك مظهر ، وراجعت كل أوراق القضية بدقة وامعان يتناسبان مع أهميتها وقد كنت مترددا في الطريق التي اتخذها . في بيان المسئول الحقيقي عن هذه الجناية وكان ينازعني عاملان : العامل الأول الرغبة في الانتقام من خصومي السياسيين ولو كان في ذلك مصلحة للأجنبي والعامل الآخر مصلحة وطني ومصلحة الحقيقة الناصعة الغير مشوهة بالشبهوات الحزبية .

فعرضت الأمر على سيدة اتخذتها منذ زمن طويل موضع استشاراتى هي السيدة هدى هاتم شعراوى وهي أيضا معروفة بعدائها للوفد .

حدثتها بما تضمنته الأوراق وبالظروف التي تحيطها وبما يخالجنى من الأفكار في الطريقة التي أتبعها فقالت : اذا لم تكن مقتنعا من الأوراق أن للوفد دخلا في هذه الجريمة فسيكون من الخطأ في الرأي بل من الجناية على الوطن أن تعرض رجال الوفد الى مظان أنت لا تفتقدها . ويهينى الا تنسى أن سمعة الوطن وإعلاء قدره يوجبان عليك الاحتفاظ بسمعة الرجال الذين رفعهم الرأي العام وسلمهم قيادة ولو اننا نعرف كثيرا لهم من الخطأ والزلل الذى جر على البلاد كثيرا من المحن .

كانت هذه النصيحة كافية للقضاء على كل تردد في نفسى ودافعا الى اتخاذ المنهج الذى قررتـه وهو أن أدلل على أن الجريمة فردية لا شأن للوفد فيها .

ولئن صح أن هناك يدا تلعب في الخفاء فليست هي يد الوفد أو رجال الوفد لأن هؤلاء لا مصلحة لهم مطلقا في وقوع هذه الجريمة اذا كانوا في الحكم وكل حادث يقع في البلاد يثير غضب الانجليز ويمكر الأمن العام هم أول من يأخذ قسطه من هذه التبعة .

ذهبت الى المحكمة على هذا الرأي وكان في القضية محامون آخرون عن محمود اسماعيل (٢١٥) وعن أولاد عنایت (٢١٦) أذكر عنهم الأستاذ

(٢١٥) محمود احمد اسماعيل : حصل على الشهادة الابتدائية وشهادة من المحر حيث كان تلميذا بالبحرية منذ يناير ١٩١٢ وظل في خفر السواحل الى مارس ١٩١٥ ثم ردت منها واشتغل في الجيش الانجليزى من يناير الى اكتوبر ١٩١٦ في العراق وحضر عدة معارك . التحق بوزارة الأوقاف في ديسمبر ١٩١٦ ومكث في البصرة حتى نوفمبر ١٩٢٠ حيث نقل الى الديوان العام بالوزارة . اشتغل بالسياسة وكان عنصرا فعالا في العمل السرى في اعقاب ثورة ١٩١٩ حتى عام ١٩٢٤ كما اشتهر عنه الكتابة في الصحافة وقدم تقريرا في اصلاح الماسونية اذ كان عضوا بمجلس ثمرة الوفاء ومرشدا بمجلس الاخلاص ومساعد كاتب السرى بمجلس طريق الهدى .

(٢١٦) اولاد عنایت : عبد الفتاح عنایت طالب بمدرسة الحقوق وعبد الحميد عنایت طالب بالمعلمين . كانا يواجهان متاعب اسرية لذلك أصبح شقيق منصور بمفابة وكى امرهما وسيطر عليهما في الاشتغال بالعمل الوطنى .

زكريا بك ناعمة إبراهيم الهلباوى عضو حزب الاتحاد وقد أشار زملائي الذين ترافقوا معي عن المتهمين الآخرين إلى أن المسئول عن هذه الجريمة هو الوفد المصرى حتى قال أحدهم كيف لا تتعود نفوس الشيبية وتجروء على سفك الدماء ورئيس الوفد المصرى يأخذ كثيرا من الشبان المحكوم عليهم من المحكمة العسكرية لارتكابهم سفك الدماء ويعينهم موظفين فى مصالح الحكومة بين مجالس النواب والمصالح الأخرى . ولما جاء دور الدفاع أظهرت أن الجريمة فردية وبيئت فى وضوح وجلاء ألا دخل للوفد فيها وذكرت أن عقوبة الاعدام فى هذه الدعوة لا محل لتطبيقها وقد جرنى إلى هذا البيان جملة وردت من النائب العمومى طاهر باشا نور عندما طلب الحكم بالاعدام أو تمثيل بقوله تعالى « ولكم فى القصاص حياة » . فقلت أن تمثل النائب العمومى بهذه الآية الشريفة إنما يحرس من ورائه إلى استئالة الجمهور إليه بتطبيق هذه العقوبة باسم الدين لذلك لى الحق أن أبين أن الشريعة الإسلامية التى يدين بها المتهمون لا تجيز الحكم بالعقوبة فى هذه القضية لأنه منصوص بأجرام الفقهاء أن أهل القتل إذا قبلوا الدية من القاتل يحرم على القاضى الحكم بعقوبة الاعدام وعندئذ أخذت فى بيان هذه لقاعدة .

واستشهدت بما فعلته الحكومة الانجليزية من قبض نصف مليون جنيه دية للقتيل ثم أضف إلى هذا وعينى تنهمر دموعا أن الانجليز لم يكتفوا بهذا المبلغ بل نزعوا من مصر مصدر حياتها وأساس نعمتها وهو السودان . وقد ذكرت فى هذا المقام أن الانجليز سبق لهم أن مثلوا رواية تقرب من هذه يوم قتل غوردون باشا فى الخرطوم تلك أنهم أهملوا (٢١٧) التى قامت فى السودان ولم يكتفوا الحكومة المصرية بطريقة جديدة من اطفاؤها ولما استفحل أمرها رتبوا لمصر بل أكرهوها على التخلي عن السودان ثم عادوا بعد ذلك بقليل فكلفوها بأعادة فتحه ففتحت من جديد وعندئذ تقدموا إليها يطالبونها بأجرهم لقاء اشتراكهم فى هذا الفتح فتنازلت لهم الحكومة عن نصف السودان طبقا لماهدة سنة ١٨٩٩ .

اذن فى سبيل دم غوردون ضاع نصف السودان ، وفى سبيل مقتل ستاك ضاع النصف الآخر علاوة على نصف مليون من الجنيهات وهذا هو ما دفعته مصر دية لستاك باشا فهل يبقى هناك محل لتطبيق كلمة تلك الآية الشريفة التى استشهد بها النائب العام ان هذا أمر لا يسلم به منتصف ولا يقبله حاكم عادل ولا يصح لقاض أن يأخذ به .

بعد أن انتهيت من دفاعى جاء زميل وهيب بك دوس وسار فى مرافعة على النعمة التى سار عليها الزملاء الأولون . وقد فاتته أن يلاحظ ان

(٢١٧) يقصد الشريعة الهندية .

الجمهور والمتهم نفسه قد اقتنعوا بأن هذا لم يعد في مصلحة الاتهام لبعده عن الحقيقة ، ولذلك قاطعه شفيق منصور قائلاً أنا لا أقبل الدفاع بهذه الطريقة ولن أرضى باستمراره وهذا شجع المحكمة بدورها على مقاطعة هيب دوس وابداء الرأي باستهجان تلك الطريقة وعندئذ انقطع الأستاذ عن مرافقته وانتهى منها وقد سمح لي دفاعي ضد حكم الإعدام بأن أنضم عن بقية المتهمين وخاصة أولاد عنایت الذين سبقوا. وهم في شرح الشبাব وفي سنن هي في الواقع أقرب إلى الطفولة منها إلى الرجولة (٢١٨)، وبذلك كل قوى في طلب الرحمة للجميع وبالأخص هذين الشابين ولعل ما أصاب أحدهما (٢١٩) من إبدال عقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة كان أحد الأسباب في تلك التأثيرات العميقة التي استولت على الجمهور. وتردد صداها في جميع الدوائر .

أذكر أنني بعد ما أتممت مرافعتي تلقيت من الحاضرين في الجلسة حتى من الإنجليز أنفسهم وكان من بينهم مكاتب التيمس المستر. «رون» ، ووكيل حكومة السودان الكولونيل «مري» ، تهاني حارة . أما المحرم المستر كرشو فلا أذكر أنني سمعت تهينة وجهت إلى من تاريخي على في المحاكمة إلى اليوم بعبارات ملؤها الإخلاص والتقدير مثل العبارات التي وجهها إلى هذا المستشار مع أن دفاعي كله كان متمسكاً على طريقة تناقض على خط مستقيم الغاية التي كانت تقصدها السياسة الإنجليزية في هذه القضية وقد سمعت بالتواتر أن عبارات التهنة التي وجهها إلى تحدث بها فخامة اللورد اللنبي نفسه فاللورد اللنبي على أثر هذه الشهادة بعث إلى بموظف من دار المندوب يهتني على نجاحي في هذا الدفاع .

وبالرغم من سلوكي هذا المنزه عن كل غرض أو شهوة نحو الوفديين فاني لاحظت أنه لما جاءت قضية الدكتور أحمد ماهر ، والنقراشي (٢٢٠) ( وهي ذيل قضية شفيق منصور ) أن الدفاع عن أحمد ماهر والجزائري التي كانت تعبر في ذلك الوقت عن أفكار الوفديين كانت تلوح بي مشيرة إلى أن خلعتي في الدفاع عن شفيق منصور قد جر إلى اتهام ماهر وبعض

---

(٢١٨) كان سنن عبد الفتاح عنایت وقت الحادث ٢٠ عاماً أما سنن عبد الحميد عنایت فكان ١٩ عاماً ( طالب بالمعلمين العليا ) .

(٢١٩) يقصد عبد الفتاح عنایت .

(٢٢٠) وهي قضية النيابة العمومية رقم ١٠٤ كلّي ١٩٢٦ ، والتي انشقت عن قضية اغتيال السردار وقد جمعت حوادث الإغتيال في أعقاب ثورة ١٩١٩ وكان المتهم الأول فيها محمد فهمي على . وتعد تقارير شفيق منصور وأغرافاته الركن الأساسي في هذه القضية .

أصحابه وقد بقيت المظان الباطلة وهذا التأويل عاقله بنفسه اندكتور أحمد ماهر حتى بعد ائتلاف الأحزاب الذي حصل في سنة ١٩٢٦ وهو لا يزال الى اليوم آخر من يحسن الظن من أصدقائي من الوفديين فيما أدبته في تلك القضية وقد لمست سوء ظنه هذا عندما خلا كرسي وكيل مجلس النواب لما تعين ويصا واصف (٢٢١) رئيساً للمجلس وحصلت مداولة في النادي السعدي فيمن يرشح بدلا منه وورشحتي كثير من اخواني الوفديين لهذا الكرسي أما الدكتور أحمد ماهر فقد كان من أشد المعارضين \*

ولذلك جاءت الأغلبية بترشيح الأستاذ أحمد ومزي \*

### سقوط الهلباوي مرتين في انتخابات مجلس النواب :

عطل المجلس في أواخر سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار وإعيد الانتخاب في أوائل سنة ١٩٢٥ ، ورشحت نفسي للمرة الثانية ولكن كان نصيبي الفشل في هذه المرة أيضا كما كان نصيبي في المرة الأولى وقد فاز في المرتين مرشح الوفد ، وترجع أسباب فشلي في المرتين الى أن الوفد كان يخاف مني ليس لأنني فقط من الأحرار الدستوريين بل لأنني من ألد خصومه الخطرين وكان يحسب أن دخولي في مجلس النواب يعد ربحا للأحرار الدستوريين بقدر ما انتصارا ذا مغزى كبير تتأثر به مناقشات مجلس النواب \*

كنت غير مهتم بترويج الدعوة لانتخابي في دائرتي بقدر ما أنا مشغول بترويج دعوة زملائي الأحرار في دوائرهم والظعن في كفاية مزاحمتهم في جماعة الوفد \*

خطبت في سمندون تأييدا لزميلنا علي بك المنزلاوي ضد منافسه مصطفى النحاس \* فكانت لهجتي في منتهى الشدة في بيان الفرق بين الاثنين \*

---

(٢٢١) ويصا واصف : تخرج من مدرسة النورمال في باريس كما درس الحقوق في فرنسا \* انتظم في سلك المحامين أمام المحاكم الأهلية والمختلطة \*

في البداية كان من أنصار مصطفى كامل كما سلك مملكا وطنيا إبان ثورة ١٩١٩ \* سافر مع الوفد المصري الى باريس في أول عهده. من حوالمه الجريئة أنه في ٢٢ يونية ١٩٢٠ حضر لدار البرلمان فوجدها مغلقة بالسلاسل فأمر قومندان البرلمان باستحضار فأس وكسر هذه السلاسل حتى فتح الباب ودخل مع الأعضاء دار البرلمان وعقدت الجلسة \* أصيب في شهر مايو ١٩٢٩ بتسمم في جسمه وتوفي على أثره \*

أبراهيم مصطفى الأولي حفاخر الاجيال في سير أعلام الرجال ، ص ١٨٨ \*

خطبت في أبو تيج تأييدا لصاحب الدولة محمد محمود باشا ضد منافسه من الوفدين .

خطبت في منفوط تأييدا لصاحب السعادة محمد باشا محفوظ مرشح الأحرار ضد منافسيه من الوفدين .

خطبت في « تلا » تأييدا لمرشح الأحرار في المنوفية ضد منافسيهم .

وكل هذه الخطب التي كانت تتضمن مطاعن (٢٢٢) وجهتها إلى الوفدين حسبت على وجمعوا كل ما عندهم من القوة لمحاربتى ولجأوا إلى الترغيب والتهديد في سبيل الانتصار على وعقدوا عدة اجتماعات (٢٢٣) في دائرتى شهدا زعماء الوفد تحت رياسه وكيله صاحب السعادة حمد باشا الباسل وشحنوا السنتم في الخطابة ضدى وبين الخطر الذى يتهدد الوفد اذا دخلت في مجلس النواب .

ولم يطعنوا في خطبهم على كفاءتى بل حولوا بدهائم الطريق في صرف الجمهور عنى قائلين أن الهلباوى مع خصومته الشخصية لسمد باشا ومع كونه من زملاؤه عن عهد الشببية يخشى اذا دخل المجلس ضد مرشح الوفد أن يعتبر ذلك رمزا لانتصار الأحرار وخذلانا للوفد ورئيسه سعد .

بهذه الوسيلة وباطهار المبالغة في كفاءتى أخافوا الجمهور من هزيمة الوفد اذا دخلت عضوا في مجلس النواب .

ولقد كان أشد الخطباء جهادا في هذا السبيل زميلى المرحوم محمد بك أبو شادى الذى كان نقيبا للمحامين في ذلك الوقت .

وقد كانت الحكومة القائمة في سنة ١٩٢٥ (٢٢٤) أقرب ميلا إلى الأحزاب الأخرى ولذلك فاز في هذه المرة من الأحرار والأحزاب الأخرى المؤتلفة معها فوق ال ١٢٠ نائبا ، وكان مرشح هذه الأحزاب لرئاسة مجلس النواب هو ثروت باشا الذى انتخب عضوا هذه المرة في مجلس النواب وبحيلة غريبة حدثت ليلة انعقاد البرلمان تحول من هذه الأغلبية نحو الثلاثين نائبا لمطامح خاصة فلما جرى انتخاب الرئيس في الصباح لم ينل ثروت ٨٤ ٧١ صوتا وأخذ الباقي لسعد فنال الأغلبية . ثم جاء كل موظفى المجلس من وكيلين ومراقبين ومسكترين من حزب الوفد أيضا . فالحكومة أمام

---

(٢٢٢) في الأصل : مطاعين .

(٢٢٣) في الأصل : مجتمعات .

(٢٢٤) وزارة أحمد زيور باشا حيث تولى رئاسة الوزراء للمرة الأولى من ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ إلى ١٢ مارس ١٩٢٥ ثم تولاهما ثانية من ١٢ مارس ١٩٢٥ إلى ٧ يونيو ١٩٢٦ .

هذه الحالة لم تمهل المجلس الا بضعة ساعات وفي مساء يوم انعقاده حضر رئيس الحكومة زيور باشا وقرأ على المجلس أمر جلالة الملك بحل مجلس النواب . وكان ذلك في ١٥ مارس سنة ١٩٢٥ .

#### مؤامرة ضد الأحرار الدستوريين :

وطبقا لحكم الدستور كانت الحكومة بمكلفة بأن تحدد ميعاد لإجراء انتخابات جديدة في مدة لا تتجاوز الشهرين ، فاحتالت على تأجيل الانتخاب برغبتها في تعديل قانون الانتخاب واستمرت تسوف من وقت لآخر ومن عذر لعذر حتى انكشف الفطاء وظهر أن الغرض الأساسي في هذا التسويف اخراج الأعضاء الدستوريين من الوزارة واستقلال حزب الاتحاد بها .

في ٥ سبتمبر من السنة المذكورة أقبل وزير الحقانية عبد العزيز فهمي (٢٢٥) يمثل الأحرار وتبعه (٢٢٦) اسماعيل باشا صدقي ومحمد باشا علي (٢٢٧) وتوفيق باشا دوس .

وفي الحال تعين بدلا منهم من كان ينتظر الوزارة من الاتحاديين (٢٢٨) .

#### استقالة توفيق دوس من حزب الأحرار :

كنت في أوروبا في أثناء هذا الانقلاب ولما عدت في شهر أكتوبر علمت بوجود شيء من الخلاف بين أعضاء مجلس إدارة حزب الأحرار ووجلت كتاب استقالة مقدم من الأستاذ توفيق دوس موضحا به أسبابا كثيرة دعتة الى الاستقالة من الحزب واطلعت على هذه الأسباب المكتوبة

---

(٢٢٥) أقبل عبد العزيز فهمي من الوزارة بسبب موقفه من قضية فصل الشيخ علي عبد الرزاق صاحب كتاب « الاسلام وأصول الحكم » حيث كان رئيس الوزارة بالنيابة يحيى باشا ابراهيم يلح على عبد العزيز فهمي يوميا طالبا فصل الشيخ من وظيفته وذلك في اعقاب فصله من زمرة العلماء الا أن عبد العزيز فهمي لم يستجب لما قيل .

لزيد من التفاصيل انظر محمد حسين هيكل مذكرات في السياسة المصرية : ج ١ ، ص ٢٢١-٢٢٤ .

(٢٢٦) الصباح ان اسماعيل صدقي كان في أوروبا وبحث باستقالته ، اما محمد علي علوية وتوفيق دوس فقد اضطر في اجتماع لحزب الأحرار ان يقدموا استقالتهما تضامنا مع عبد العزيز فهمي ورئيس الحزب . نفس المرجع ج ١ ، ص ٢٢٨-٢٤٠ .

(٢٢٧) يتصد محمد علي علوية باشا .

(٢٢٨) عين محمد توفيق رفعت وزيرا للمواصلات ووزيرا للأوقاف مؤقتا بدلا من محمد علي باشا ، كما عين نخلة جورجي المطيعي باشا وزيرا للزراعة بدلا من توفيق دوس باشا . اما محمد حلمي عيسى فقد عين وزيرا للداخلية بدلا من اسماعيل صدقي في ١٢ سبتمبر ١٩٢٥ .

مؤاد كرم : اللطائف والوزارات المصرية ج ١ ص ٣٧٨ .



وفهمت البواعث الحقيقية التي دعت الى التمثل بها . وبعد المداولة فيها قرر المجلس أنتدابی والأستاذ حامد بك فهمي والأستاذ صليب بك سامي للنهائى الى الاسكندرية لمقابلة الأستاذ توفيق باشا دوس. والاتفاق على حل ما .

ومن الأسف أن اقرار أن هذه المساعى لم تجسد نفعاً وبقي الامتياز توفيق دوس من ذلك التاريخ بعيداً عن حزب الأحرار الدستوريين .

### رد الفعل على قانون الجمعيات والهيئات السياسية :

أصدرت وزارة زيور باشا قانوناً تضمن صورة طلب ونخص للأحزاب السياسية وتمكين الحكومة فى مراقبة أعمالها مراقبة شديدة (٢٢٩) .

وقد احتجاجنا على هذا القانون نحن والوفد فى وقت واحد وكلفت أنا شخصياً بمقابلة حلمى فهمى باشا وزير الداخلية فى ذلك الوقت ففعلت ونصحتة بالألا يستمر فى تنفيذ هذا القانون لأن ذلك يعرض البلاد الى الفتنة .

### الائتلاف بين الأحزاب الثلاثة :

كان هذا القانون هو الحادث الأكبر الذى دعا الى ائتلاف الأحرار الدستوريين مع الوفد .

ولقد كان أول من وضع الحجر الأساسى للصلح بين الأحزاب هو محمد محمود باشا ولما تم الصلح بينه وبين سعد باشا ، عاد سعد باشا وعادى باشا الى داره واجتمع الثلاثة وتم التصافح والصفاء بينهم .

ولعل أظهر حوادث هذا الائتلاف ذلك الاجتماع الذى كان فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بفندق الكونتينتال حيث اجتمع اعضاء الحزبين

---

(٢٢٩) فى ٢٧ اكتوبر ١٩٢٥ أصدرت وزارة زيور مرسوما بقانون سمي « قانون الجمعيات والهيئات السياسية » يهتم عليها احضار جهة الادارة بمقرها ومقر فروعها واسماء اعضائها جميعا واعضاء مجالسها الادارية ولجانها الفرعية وأن تخطر جهات الادارة بكل تغيير يحدث فى كل هذه البيانات وكل جمعية ( او هيئة سياسية ) لا تخطر عن هذه البيانات يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء .

قامت الأحزاب كلها فى وجه هذا القانون قومة كانت نتيجتها أن منع نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية وأن امتنع لذلك تنفيذه .

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ ط ٢ ، ص ٢٢٢ وايضا انظر محمد حسين هيكل : ملكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٢٤٧ .

وتصافح الزعماء (٢٣٠) ، ووزعت وظائف بين الاحزاب الثلاثة - الوفديون ، والدستوريون ، والحزب الوطني - ولم يكن خارجا عن ذلك الا حزب سعادة نشأت باشا فتولى سعد باشا رئاسة المجلس ومحمّد محمود باشا ( من الاحرار الدستوريين ) وعبد الحميد سعيد من الحزب الوطني الوكالة وهكذا وزعت الوظائف الأخرى .

#### محاكمة العمدة :

أمرت وزارة زيور باشا بإجراء انتخابات فأضرب العمدة عن الدخول فيها . وكان من أثر الائتلاف أن العمدة الذين أضربوا كانوا من الاحرار الدستوريين ومن الوفديين وكان على رأسهم نجل حيد باشا الباسل .

وتجلت آثار الائتلاف للبيان في الدفاع عن هؤلاء العمدة أمام محاكم العمدة التي سيقوا اليها وكانت أول قضية هي قضية الخمسة عشر عمدة وشيخ من عمدة المنوفية التي نظرت أمام محكمة ثلاث الجزئية برئاسة قاضيهما الأستاذ توفيق بك رضوان فذهبت طائفة من المحامين تمثل الحزبين للدفاع عن المتهمين فكانت والأساتذة عبد العزيز باشا فهمي ، ومحمّد باشا علي ، وصليب سامي بك ، والبنداري ، وأحمد رشدي ممثل حزب الاحرار بينما حزب الوفد يمثلّه نجيب الغرابي باشا ، والأستاذ مكرم عبيد .

وقد كانت المرافعة في هذه القضية والجموع التي احتشدت لشهوها عنوانا على عودة الوحدة الى الأمة والتضامن بين الأحزاب ودليلا على أن البلاد قد فقدت صبرها من عسف الوزارة وسوء تصرفها في الحكم .

حكم في هذه القضية بالبراءة . ثم جاءت بعد ذلك قضية عمدة مركز بني مزار التي نظرت أمام محكمة جنح بني مزار برئاسة الأستاذ أحمد اسماعيل وكان من بين المتهمين فيها المرحوم حسين بك عبد الرازق شقيق الاخوة الأماجد محمود باشا عبد الرازق والأستاذين مصطفى بك عبد الرازق وعلى عبد الرازق بك .

وما جرى في هذه القضية من اجتماع الناس والرغبة في اظهار مواطنهم وقضائهم مع المتهمين كان أشد أثرا مما كان في « تلا » ، وانتهت هذه القضية كما انتهت قضية تلا بالبراءة .

(٢٣٠) لم يتصافح عبد العزيز فهمي رئيس الاحرار الدستوريين وسعد باشا اذ حضر الأول على خطته من سعد باشا شخصيا الى النهاية فكانت المصافحة بينهما غير قابلة للعلل . لعبد العزيز فهمي كان يأبى أن يزوره سعد أو أن يزوره سعد ذاكرا انه يعتقد من ايمان أن سعدا هو الذي جر على البلد ما تعانيه وأن خلافا مع سعد لم يكن تعلق بشخصه هو بل بما يؤمن ان مصلحة البلد تقتضيه . محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ج ١ ، ص ٢٤٧ ، ٢٥٠ .

## اجتماع لدعم الائتلاف :

وفي شهر فبراير سنة ١٩٢٦ عقد الأحرار الدستوريين اجتماعا سياسيا بجوار دار السياسة بشوارع المتديان ولأول مرة تمثل في هذا الاجتماع زعماء الأحزاب الثلاثة ولولا أن المغفور له سعد باشا كان منحرف الصحة في ذلك اليوم لكان أول من اعتلى منبر الخطابة في ذلك الاجتماع .

خطبت باسم حزب الأحرار في الدعوة إلى تأييد الائتلاف وبيان الحاجة القصوى إلى تمكينه وقلت وأنا أخطب الآن وقد ظهرت هذه الحاجة وأوشك أن تبلغ الروح الحلقوم من المحن التي طافت بالامة بسبب هذا الاختلاف أرفع صوتي في هذا المجتمع أمام زعماء الأحزاب وأقول من هذا اليوم يجب أن تقبر كل الأسباب التي جرت إلى الخلاف بيننا ومددت يدي قائلا هذه يدي أصافح بها باسم زعماء وأعضاء حزب الأحرار الدستوريين يد جميع الزعماء والاخوان من رجال الأحزاب الأخرى وأولهم صاحب الدولة سعد زغلول باشا وإذا وجه من بين الحاضرين من يأسف لحرمان هذا الاجتماع من وجود زميلي وزعمي الكبير سعد زغلول باشا وأنا أول من يأسف على ذلك ولو كان لنا حظ ومكنته صحته من الحضور لشهود هذه الحفلة لكتب أول من يصفافحه ويمانقه .

اهتمت أعصاب جميع الحاضرين وقابلوا هذا النداء بالتأمين وبالهدف المتكرر بحياة الائتلاف وحياة الأحزاب طالبي بصوت واحد طول الحياة لعبدل الذي كان مشرف الحفلة وصاحب الدولة ثروت باشا وسعد زغلول وأصحاب سعد زغلول باشا من أساطين الوفد المصري وفي مقدماتهم فتح الله بركات .

## الصلح بين زغلول وثروت :

في صباح اليوم الثاني لهذا الاجتماع قام ثروت باشا مبكرا من داره وتوجه لزيارة الزعيم الكبير سعد زغلول باشا بعد أن طالعت المحسومة بين الزعيمين نحو الخمس سنوات وفي اليوم نفسه توجه سعد إلى بيت ثروت ورد الزيارة .

## لزمة انتخابات ١٩٢٦ :

واجهت الزعماء مشكلة دستورية رأوا عرضها على مؤتمر يشمل الهيئات المختلفة ويشهد أعضاء مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ القائم وهذه المسألة هي أن الحكومة حتمت ضرورة إجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب وكان فريق يرى أن قبول اللخول في الانتخابات قد يعتبر

اقرار للحكومة على صحة تصرفها بحل المجلس الذي حصل في مارس سنة ١٩٢٥ ، وعلى ذلك لا يصح الخضوع لهذا الأمر ويجب الاصرار على أن أمر الحل ياتل وتطالب الحكومة بالاعتراف بالمجلس المنحل فكانه قائم وتتركه يؤدي واجباته الدستورية .

وكان فريق آخر يرى قرار من استمرار التصادم مع الحكومة التجاوز عن هذه المسألة الشكلية وقبول السخول في الانتخابات الجديدة لمجلس النواب . اجتمع هذا المؤتمر بحديقة محمد محمود باشا (٢٣١) وبعد دعوة عامة للرجال الذين رؤى دعوتهم وكان أعضاء المؤتمر وهم ذاهبون الى محل الاجتماع يرون في الشوارع وهي غاصة بمساکر الجيش (٢٣٢) من جهة، والمحيين من الأهالي من جهة أخرى .

عقد الاجتماع برئاسة سعد باشا وعلى جانبيه جلس الزعيمان (٢٣٣) الجليلان عدلى باشا وعبد الخالق ثروت باشا ثم عرض الموضوع على المجتمعين وأبيحت لهم الكلمة توالى لها الخطباء الذين طلبوا الكلمة وكانت أراؤهم متفقة على عدم جواز السخول في الانتخابات الجديدة والاصرار على أن مجلس النواب قائم .

#### الهلباوى من انصار السخول في انتخابات جديدة :

كنت من الفريق الثاني الذى يرى ضرورة السخول في الانتخابات فطلبت الكلمة وعندما جاء دورى وهميت بالقيام لائقائها أشار على الأستاذ عید العزیز باشا فهمى وقد كان بجوارى بالاستغناء عن هذه الكلمة فبلغت تنازلى عنها للرئاسة .

وقد كان بعض الخطباء حتى هذه الساعة يرون المصلحة في قبول السخول في الانتخابات فلم أكن أخش اتباع الأغلبية للرأى الآخر ولكن لاحظت أن الخطباء الذين أتوا بعد ذلك يرون الاضراب عن الانتخابات فأحسست بالخطر وطلبت الكلمة مرة ثانية ، فأجابت دولة الرئيس سعد زغلول باشا بأننى سبق لى أن تنازلت عن حقى .

فقلت ولم تكن نار الحصومة التى تاججت بيننا قد خمد لهيبها بعد لا تحمدانى بزعامتك ورواستك فتبسم وتذكر أن الأمر انما يقوم بينه وبينى زميل له كان معه على قدم المساواة مدة خمسين عاما تقريبا فأذن بالكلمة :

(٢٣١) المقصود فناء منزله الضيق فى شارع الطكى بباب اللوق .

(٢٣٢) يقصد البوابى .

(٢٣٣) فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ .

أقيمت الحجة على أن المصلحة تقضى بالتجاوز عن الاشكال القانونية وأن البلد قد ملت من الاغرايات والقتال وتطلب منا أن نعمل .

### خصومة الهلباوى وزغلول :

لم أكن حتى هذا اليوم قد قمت بإجابة الزيارة لدولة سعد باشا مع اننى أنا دعوت الى مصافحته فى الحلقة السابقة . وقد كانت هذه أول مرة وجهت فيها الخطاب وجها لوجه الى دولته منذ إبريل سنة ١٩٢١ حيث كان آخر اجتماعى به حفلة نقابة المحامين التى أقيمت تكريما له قبل أن يستفحل الخلاف بينه وبين عدلى ومن ذلك التاريخ امتنعت عن زيارته بل وعن رؤيته على توطيد أركان السكينة وعلى إعادة الحياة الدستورية كما كانت وكفى مشادة مع الحكومة ويجب أن تقبل منها الآن ما عرضته ضاربين صفحا عن اغلاطها القانونية وتمثل الانتخابات .

كانت لكلمتى والطريقة التى أدت بها أثر فى نفوس السامعين حتى انى شعرت بتباوها ، أثر حتى على نفس الخطباء الذين كانوا على خلاف هذا رأى . ولما أخذت الآراء ظهرت الأغلبية الساحقة فى جانب ما رأيت وقرر المؤتمر الدخول فى الانتخابات .

أخذت الأحزاب المؤتلفة فى ترشيح من تقدمه فى المجلس الجديد وتآلفت لجنة للانتخاب من الأحزاب الثلاثة برئاسة غنيد الخالق ثروت باشا لهذا الموضوع .

ولما جاءت النقطة الحاسمة الخاصة بتحديد عدد من يرشحونه من كل حزب شعرت بتفهم من أصدقائى وزملائى فى حزب الأحزاب الدستوريين استعملت كل نفوذى لدى زملائى فى ألا يتشددوا رعاية للمصلحة .

### اقتراح زغلول بجمع الأحرار والوفد :

ولما وقعت هذه المسألة دون حل علة إمام عرض على صاحب الدولة سعد زغلول باشا مشروعا آخر فرارا من مثل هذه الاختلافات وهو أن الأحرار والوفديين يؤلفون حزبا واحدا وأن أعضاء هذه الهيئة يختارون بحسب الكفاية وأنه يقبل اذا قبلت هذه القاعية تأليف الأعضاء ، ولو كانت أغليبيتهم من الأحرار الدستوريين وزاد على ذلك أن قال لى آية مستبعد لأن يستبدل بالأحرار الدستوريين أعضاء بدلا من أى وفدى غير متفق على بقائه وأنه يرضى تغيير اسم الوفد باسم نختاره نحن وسلمنى نسخة بأعضاء الوفد المصرى وقال لى ها هى الأسماء تعرض على زملائك ولهم أن يستبدلوا منها ما يرون فيه المصلحة وأن يزيدوا العدد أو ينقصوا منه .

## تراجع الأحرار عن قبول اقتراح زغلول :

قابلت هذه الفكرة بكل رضا وغبطة وعرضتها على أصحابي فوافقوا عليها وإنما لاحظوا أنها جاءت قبل الوقت المناسب لها وقالوا إنه يجوز بعد زمن تحقيقها أما الآن فإنه يخشى أن يفسر الانجليز هذا الضم بتخلي الأحرار الدستوريين عن استقلالهم ومنزلتهم وإن الأمر قد صار بين سعد باشا وأصحابه .

ولما كان من المقرر أنه مهما نال الوفد أغلبية في مجلس النواب الجديد فإن تقبل انجلترا أن يتولى سعد باشا رئاسة الوزارة فإذا تم هذا الاندماج صار المانع في تولى الحكم مشتركاً بين الوفديين والأحرار الدستوريين مع أن الواجب الوطني يقضى لحل هذه الأزمة يتولى ممثلو البرلمان الحكم في البلاد .

فوجدت هذا السبب السياسي له وجهته وعدت الى صاحبي راجياً تأجيل تحقيق هذا المشروع حتى انتخاب النواب وتشكيل الحكومة ثم ينظر فيه بعد ذلك حصل التساهل من الجانبين في الاتفاق على الدوائر المخصصة لكل حزب حتى أن سعد باشا بعد جهده جهيد قبل بأن يترك لهم الدوائر التي كسبها الأحرار الدستوريين في انتخاب سنة ١٩٢٥ ولا يرشح فيها أحد من حزب الوفد .

## موافقة زغلول على ترشيح الهلباوى :

تمت الانتخابات دون أن يقع ما يشوش على الائتلاف . ولما كان ثروت باشا منتخبا عن المائة الأولى في مديرية الجيزة سنة ١٩٢٥ ودولته في أثناء العطلة البرلمانية عين عضواً في مجلس الشيوخ اتفقت الأحزاب على ترشيحي خلفاً لثروت باشا .

وقد قوبل هذا الاتفاق بكل ترحيب من سعد باشا مع ما فيه من التضحية الكبرى التي قبلها رعاية لمصلحة الائتلاف ورعاية لعلاقاتنا الشخصية القديمة .

## مشكلة تواجه الهلباوى في المناقصة :

أعلم أنه دعا الشخص الذي كان يتنافس ثروت باشا وهو المرحوم الشيخ عبد الرحمن اسماعيل وهو من أهل هذه المائة ومعروف فيها بالتقوى وحسن السيرة دعاه وطلب اليه ألا يرشح نفسه ضدي على أن يعرضه عن ذلك بتعيينه عضواً في مجلس الشيوخ فقال الرجل : ائني

لا أملك النصاب الذى يصح به تعيينى عضوا بمجلس الشيوخ وانى اذا عينت مع هذا النقص أمسيت معرضا للطعن على تعيينى لذلك لا أقبل هذا الحل وقد كان أحد الحاضرين حضرة صاحب العزة محمود بك عبد النبى فعرض على الشيخ عبد الرحمن أن يكمل له من ماله الخاص النصاب الذى يصح به تعيينه بمجلس الشيوخ وكان هذا العرض حقيقيا لأن هذا الرجل كان يعلق مصلحة كبرى على وجودى بمجلس النواب وكان هذا العرض مرضاة لى من ناحية ومرضاة لسعد باشا من ناحية أخرى \*

رفض الشيخ عبد الرحمن هذا العرض وقال قد تحصلت فى سبيل انتسابى للوفد من الأذى والاضطهاد ما لم يتحمله وفدى آخر فى جميع بلاد القطر خصوصا فى انتخابات سنة ١٩٢٥ عندما رشحت نفسى ضد صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا وقد شهرت الادارة امامى سلاحين لأخلى الطريق لثروت باشا ، سلاح النعمة وسلاح النعم والمطايا فرفضت ما عرضوه على من تلك النعم وتحملت الأذى عدة اشهر ثم يؤتى الخسران بسبب تلك المضطهادات والاضطهاد الذى أصاب أهلى وعشيرتى وأصحابى فهل بعد كل هذه التضحيات يكون جزائى من سعد باشا إهمالى وتركى أنا رجل معتمد على الله فإذا لم أجد عوناً منك ومن وفدك فلن أعدم دعونة الله وخرج غاضبا ورشح نفسه واجتهد بكل قوة فى منافستى ولو أن روج الائتلاف كان شديدا وتأييد بحضور الأستاذ وليم مكرم عبيد (٢٣٤) فى حفلة أقيمت بالدائرة وأعلن الناس فيها باسم الائتلاف وباسم سعد أن

---

(٢٣٤) وليم مكرم عبيد : ولد فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٨٩ ببندر قلنا ، حصل على شهادة الليسانس الحقوق من أوروبا والمعائلة المصرية سنة ١٩٠٩ بدء حياته الوظيفية كاتباً مؤلفاً بالحقانية فى أول فبراير سنة ١٩١٢ وفى أول سبتمبر سنة ١٩١٩ عين مندوباً بمندوبة الحقوق السلطانية الى أن فصل منها فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢١ لأسباب سياسية حيث اشترك فى تكريم سعد زغلول فى حفلة عامة فى ٦ مايو سنة ١٩٢١ حاجم فيها الحكومة \*

تقلب فى عدة مناصب وزارية ابتداء من ١٧ مارس سنة ١٩٢٨ اذ تولى وزارة المواصلات حتى ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ اذ تولى وزارة المواصلات حتى ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ ثم المالية فى عدة وزارات من أول يناير سنة ١٩٢٠ وكان آخرها فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ حتى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ . اختير عضواً فى الوفد المشكل برئاسة النحاس الى مؤتمر مونترال الخاص بإلغاء الامتيازات الأجنبية فى أبريل سنة ١٩٢٧ . لكن يلاحظ انه حدث شقاق بينه وبين النحاس فى مايو سنة ١٩٤٢ خرج على أثره من الوزارة فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ . أصبح عضواً فى مجلس النواب من ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢ حتى يوليو سنة ١٩٤٣ ثم فصل من المجلس ثم أصبح عضواً مرة أخرى فى ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ حتى ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ \*

— انظر ملف خدمة مكرم عبيد رقم ٥٤٧٧ . محفظة ٥١٩٧ \*

ع ١ غولاب ١٠٠ بدار المحفوظات العمومية بالقاهرة \*

هذه الدائرة خصت بى وإن كل ما تتمناه الأحزاب المؤتلفة وعلى رأسهم  
سمعد باشا أن أفوز بالنيابة عنها والدخول فى مجلس النواب ولولا هذه  
الخطبة لشككت كثيرا فى نجاحى ضد الشيخ عبد الرحمن اسماعيل .

### فوز الهلساوى فى الانتخابات :

أعلنت نتيجة الانتخابات وفزت بالنيابة عن هذه الدائرة وربما كنت  
الوحيد من حزب الأحرار الدستوريين الذين رشحو فى دائرة ليس لهم  
فيها منكن ولا ملك ولا أسرة ونجح ضد رجل من كرام قومها ومن أعيان  
أعيانها .

ومهما تواضعت فلا ينبغي أن أنسى أن ركزى فى المحاماة قد جعلتنى  
معروفا فى جميع دوائر القطر وهيأت لى فرصة خدمت فيها كثيرين فى  
جميع البلاد وبالجيلة هذه الدائرة التى انتخبت فيها .

زرت هذه الدائرة وجلت فى نواحيها ولشد ما آلتج صدرى عندما  
قويت من الشيوخ والنساء والأطفال أحسن مقابلة قالوا لى أنهم يذكروننى  
واننى لست أجنبيا عنهم لأنه كانت لهم قضايا عديدة حلت مشاكلها على  
يدى . وبفضل دفاعى عن كثيرين منهم نجوا مما كان يهددهم من الأخطار .  
ولا يفوتنى أن أذكر هنا أن الائتلاف كان عاملا فعلا فى انجاحى وأن صاحب  
السمو الأمير عمر طوسون قد رضى عن ترشيحى وبأن يعضدونى وهذا على  
خلاف ما كان فى انتخاب سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٥ فى مديرية البحيرة التى  
فعلت فيها بسبب انحراف سمو الأمير عمر طوسون عنى ومناصرتة لمرشح  
الوفد السيه المفاذى اذ تصح موظفى تفتيشه فى ( معمل القزاز ) بتعظيمه  
ولولا ذلك لفزت على خصمى رغم معاربة الوفد لى .

هذا ولقد ظن الناس أن قانون الانتخاب المباشر طبق على هذا  
الانتخاب الأخير فقط دون الانتخابين السابقين فى سنة ١٩٢٤ ، وسنة  
١٩٢٥ والواقع أن الاختلاف بين هذا الانتخاب الأخير وبين الانتخابين  
السابقين صورى فقط اذ أننا انتخبنا معشر النواب على درجتين كما سلفنا  
الذين انتخبوا فى العورتين السابقتين لأن الدرجة الأولى فى انتخابنا كانت  
انتخاب زعيمنا الجليل سمعد باشا لنا والدرجة الثانية هى انتخاب الناخبين  
المقيفة أسماؤهم فى دوائر الانتخاب .



## القلق من تولي زغلول الحكومة :

عرفت نتيجة الانتخابات (٢٣٥) بين ٢٢ ، ٢٨ مايو سنة ١٩٢٦ وانظرنا صدور المرسوم بدعوة البرلمان الى الانشقاق لأن الدستور يقضى بأن يلصق في خلال عشرة أيام من تاريخ ظهور نتيجة الانتخاب ولكن سرت في الجو اشاعات مؤداها أن زور باشا قد قدم استقالته على أثر ظهور نتيجة الانتخابات الا أنه استردها بعد ذلك ويبحثنا في دوائر الحكومة حتى يصدر المرسوم وقد أوشكت العشرة أيام أن تنتهي فقبل لنا أن المندوب السامي اللورد جورج لويده متفق مع جلالة الملك على ألا يصدر هذا المرسوم الا اذا حصل تأكيد رسمي من رئيس الأغلبية بأنه لا يتولى الحكم بنفسه بل يمهّد به الى عدل باشا . ولا روى لفخامته أنه متفق مع سعد باشا على ذلك طلب سماعه منه بنفسه ودعا لأخذ الشاي عنده وانقضت هذه الدعوة وانتهى الشاي ولم يسمع المندوب كلمة من زعيم الأغلبية تدل على ذلك (٢٣٦) .

## فعالية الائتلاف في الخروج من الأزمة :

خشينا من بقاء هذه الحالة مبهمه ولم يبق الا يوم أو يومان ، فاجتمعت أنا وحافظ عفيفي باشا ، واحمد بك عبد الغفار من الأحرار بدار الننادي السعدى ببلدية من رجال الوفد مؤلفة من مصطفى باشا النحاس ، والأستاذ ويصا واصف ، وفتح الله بركات ، وآخرين وتداولنا في المركز الدقيق الذي نحن فيه واتفقت كلمتنا على أن نطلب من سعد باشا التصريح علنا بأنه رعاية لصحته لا يقبل تأليف الوزارة بل يمهّد بذلك الى دولة عدل باشا واستقر الرأي على أن يمهّد الى الأستاذ. وليم مكرم من رجال الوفد بأن

(٢٣٥) فاز الوفد بـ ١٥٩ مقعدا في مقابل ٢٨ مقعدا للأحرار الدستوريين وخمسة

مقاعد للحزب الوطني .

(٢٣٦) كان زغلول على اتفاق خفي بأن يقوم عدلي يكن بتأليف الوزارة باعتباره ممثلا للأحراب الا أنه حدث قبيل في موقفه في مساء ٢٦ مايو اذ أمر على تأليف الوزارة ودا على بصحافة القصر التي ألحّت بأن لن يتولاهم بل يعماد من الإنجليز ، فما كان منه الا أن رفض هذه التلميحات وأعرب عن حقه في تأليف الوزارة ، الأمر الذي حدا بلويد الي الاجتماع بزغلول في ٣٠ مايو وقال بصريح العبارة عدم توافر حسن النية لدى البنايت البريطانى لا في سعد ولا في حزبه بينما تصك زغلول بموقفه . «نما نلج بريطانيا الى اللجوء لاستعراض القوة بإرسال سفينة حربية الى الاسكندرية فاضطر زغلول الى التراجع . انظر .

عبد العظيم رمضان ( الدكتور ) تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨-١٩٣٧ ،

ص ٦٠٧-٦١٤ ، وايضا .

يونان لبيب رزق ( الدكتور ) : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٩٦-٣٠٠ .

يعلم ذلك باسم سعد باشا • وعلى أن أرد أنا على هذه الكلمة باسم الأحرار المستورين فأشكر الرئيس على هذه التضحية وأتمنى الصحة والسعادة له ، وذهبت مع الأستاذ وصفا واصف إلى بيت الأمة لابلاغ دولته هذا القرار وقد كان سعد باشا منحرف الصحة وملازما غرفة نومه فصعدنا إليه وتوليت أنا عرض الأمر عليه بالطريقة التي لا تمس كرامته ولا تجرح شيئا من شعوره • فوافق على ما انتهينا إليه •

وكان مقررا أن تقام حفلة تكريم لدولة سعد باشا بالكونتنتال وفي يوم هذه الحفلة حضر عدلى باشا وثروت باشا وحسين رشدى باشا وجلسوا حول الزعيم الكبير سعد باشا وجلس بقية أعضاء الأحزاب الثلاثة فى صالة الاجتماع •

ولما جاء دور الخطابة اشرايت أعناق الجميع ليستمعوا كلمة الأستاذ ولهم (٢٣٧) • فإذا بالذى قام الأستاذ أحمد رمزي من رجال الوفد وتكلم فى موضوع لا علاقة له بالأمر المتفق عليه ، ولم يشر بشيء إلى الموضوع المتفق عليه ثم تكلم بعلمه الأستاذ فكرى أباطة وتعرض للموضوع ولكن بطريقة غير المتفق عليها بل أخذ يسفه الراى القائل بأن الحكومة يتولاهم خلاف زعيم الأغلبية مهما كانت الأسباب • •

اشماز أغلب الحاضرين من هذه الطريقة وقام رجل يجب أن يذكر فضله فى كل هذه الأزمة وهو الدكتور نجيب اسكندر (٢٣٨) ، قام منفعلا

(٢٣٧) ياقصد ولهم مكرم حبيب •

(٢٣٨) الدكتور نجيب اسكندر : نجل اسكندر بك مسيحة رئيس ادارة الخزينة العمومية بالمالية ومدير ادارة البتريكفانة الأرثوذكسية ولد نجيب اسكندر فى القاهرة فى ٢ يونية ١٨٨٧ • تلقى تعليمه الابتدائية من مدرسة الاقباط الكبرى ثم حصل على الشهادة الابتدائية من مدرسة عابدين سنة ١٩٠١ وحصل على البكالوريا فى عام ١٩٠٤ من مدرسة الاقباط الكبرى ثم التحق بمدرسة الطب الملكية حيث حصل على دبلوم فى يناير ١٩٠٩ • اختير ضمن أربعة طلبة فى عام ١٩٠٦ فى لجنة المدارس العامة للنظر فى امر اغتصاب طلبة المدارس العليا وطالب برفع ظلم وقع على بعض طلبة الحقوق • قام بتأليف جمعية قبطية للحض على التمسك بأهداب الفضيلة • وسافر الى أوروبا للتخصص فى علم الامراض الباطنية فيما بين ١٩١٠ ، ١٩١٢ حيث حصل على شهادة من جامعة باريس وانتخب عضوا فى الجمعية الملكية البريطانية لصحة وامراض البلاد الحارة وتخصص فى العلوم البكتريولوجية من كلية باستور بباريس وعلوم الامراض وعلوم الأمراض الجلدية من جامعة فينا ثم عاد الى مصر فى نهاية ١٩١٢ حيث عين بوظيفة بكتريولوجى انضمت خصيصا له • انخرط فى ملكه الولد وكان من أعضاء لجنة الموظفين نائبا عن مصلحة الصحة العمومية والأطباء • اعتقل فى صيف ١٩٢٢ مدة ثلاثة شهور • وكان له اختاره سعد زغلول بأن يكون ضمن أعضاء هيئة الوفد المصرى بعد نفيه فى أوائل ١٩٢١ • أسهم فى تأسيس جمعية الأطباء المصرية ونقابة الأطباء المصرية • اختير وزيرا للصحة فى الفترة من ٩ ديسمبر ١٩٤٦ الى ٢ نوفمبر ١٩٤٩ •

انظر صفوة العصر فى ترايخ ورسوم حشاهير ورجال مصر ص ٤٧٤-٤٧٥ •

ومحتجا على قول فكرى اباظه قائلا انا بصعتي الطبيب الخاص لسعد باشا  
أقرر فى هذا المجتمع ان قبول دولة الرئيس الجليل لتشكيل الوزارة  
ومباشر اعباء الحكم فيه كل الخطر على صحته \* وان الأمة لتضحي بشئ  
كثير من مصالحها احتفاظا بصحته ، ولذلك ادعو الحاضرين لأن يؤمنوا على  
رأىي ويلتمسوا من دولته الاشفاق على نفسه وان يعهد بالحكم لأحد من  
زملائه موضع الثقة منه ومن الأمة وهو « عدلى باشا » ، نصفق له الحاضرون  
وانصرفوا \*

وكان آخر من انصرف الزعيمان الجليلان عدلى وسعد \* ظننا ان فى  
هذه الدقائق التى اختلوا فيها تم الأمر بينهما على ما التمسه الجمهور  
فعرضا فى المساء انهما تحدثا فى أشياء كثيرة الا فى هذه المسألة \* فوقع  
الأمر عندنا موقع الدهشة وخشيينا أن التطويل فى حل هذه المسألة يعرض  
عودة الحياة النيابية الى الخطر فالحفنا أحرارا ووقدين فى الطلب \* وأخيرا  
شاع فى الدوائر الخاصة ظن سكرتير المندوب السامى فى زيارته الأخيرة  
لدولة سعد باشا بعد هذا الاجتماع سمع بصريح العبارة من دولته رغبته  
عن تولي الحكم ، وأنه ينصح بأن يعهد بتأليف الوزارة الى عدلى باشا \*

انفجرت الازمة فى اليوم التالى وقبلت استقالة زيور باشا واتباعا  
للتقاليد الدستورية دعا جلالة الملك دولة سعد باشا الى القصر ليكلفه  
بتشكيل الوزارة \*

### اعتذار زغلول وتولى عدلى يكن الوزارة :

أشفيقت على زعيمى وصديقى سعد باشا رعاية لصحته وللرکز الدقيق  
الذى نحن فيه من اجابة هذه الدعوة وودت لو يمتد لمندوب جلالة الملك  
بانحراف صحته وكنت عذمت على أن أحدثه مباشرة فى هذا الموضوع  
فمنعت من ذلك \* وذهب دولته الى القصر العام ، ولما تلقى أمر الملك  
بتشكيل الوزارة اعتذر بصحته \*

ولم يبق شك فى جميع الدوائر بأن رجل الساعة صار هو وحده  
عدلى باشا فدعى الى تشكيل الوزارة (٢٣٩) وأصدر المرسوم بانعقاد البرلمان  
الذى اجتمع فى ١٠ يونيه من تلك السنة ١٩٢٦ \*

شكلت الوزارة ، وفتح البرلمان ، وألقى خطاب العرش متضمنا المنهاج  
الذى ستسير عليه الحكومة \* كما شكلت لجنة لتحضير الرد على خطاب  
العرش ، وكانت أحد اعضائها السبعة ، واشتركت مع زملائى فى تحضير

---

(٢٣٩) صدر الأمر الملى فى ٧ يونيه ١٩٢٦ \*

الجواب عليها وقد كان من ضمن الجواب استحسان الخطاب والتمني للحكومة بأن توفى لتنفيذ الخطة التي رسمتها فيه .

### اول ميزانية تعرض على البرلمان المصري :

عرضت على المجلس ميزانية الدولة وهي اول ميزانية تسنى للبرلمان المصري فحصها واقرارها امام برلمان سنة ١٩٢٤ فقد جاء افتتاحه في ١٥ مارس حيث كانت الميزانية محضرة ولم يكن عند المجلس من الوقت ما يكفي لدراستها .

وميزانية سنة ١٩٢٥ لم تجد برلمانا لدراستها لأن البرلمان حل يوم افتتاحه في ذلك العام .

### من مواقف الهلباوي في البرلمان :

اعتنى المجلس بدراسة الميزانية في جميع أبوابها واستمرت اللجنة البرلمانية جادة في دراستها نحو الثلاثة أشهر وكانت كلما أنجزت ميزانية وزارة عرضتها على المجلس في جلسته العامة وكان من أدق المسائل التي اُحتدت فيها المناقشة مسألة كثرة عدد الموظفين وزيادة مرتباتهم (٢٤٠) ، وكنت أنا أكثر الأعضاء اقداً في الشكوى من هذه الحالة وطلبت تخفيض المرتبات بانقاص مرتب الدرجات وانقاص عدد الموظفين . والوزارة امام هذا التيار الشديد لم تجد طريقاً لارضاء النواب سوى تشكيل لجنة لفحص هذه الحالة وتعديل الدرجات وانقاص ما تراه غير ضروري .

أذكر أنه بسبب انعقاد الدورة البرلمانية لم أتمكن من السفر الى أوروبا الا في شهر سبتمبر وأول مرة زرت فيها المفوضية المصرية بباريس عاتبني وزير مصر على انتقاد مرتبات المفوضين في الخارج وقال ان المرتب الذي اتقاضاه لا يكفي للقيام بما يجب لهذا المسند من الكرامة ولولا ما أصرفة من موردى الخاص لما وصلت المفوضية المصرية الى ما هي عليه من الاعتبار العام والكرامة اللائقة بالرأية المصرية . فقلت لك ما تشاء من الاتفاق من مالك الخاص ، والذي اتخذته مقياساً للنظر الى مرتباتكم أنتم وزعملائكم هو مرتب الوزراء في البلد الذي تمثلون مصر فيه وأنت لا تنكر أن مرتبك

(٢٤٠) الجدير بالذكر ان سعد زغلول كان يعد الموظفين قوة ضاغطة رابعة في الترتيب بعد الاتجايز والقصر والامة . ويضيف لنا محمد حسين هيكل رأى زغلول في مطالب الموظفين ودمشة هيكل من ان يكون هؤلاء قوة يحسب لها كبير حساب فجاء تعليق زغلول :  
انشر محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

يساوى مرتب رئيس وزارة فرنسا على ضخامة ميزانيتها وزيادة ثروتها .  
وهذا هو الذي يعنى البرلمان المصرى فى تقدير مرتبات ممثلى بلده .

ما صادفته عند معالى وزير مصر فى باريس صادفته عند أكثر الموظفين الذين أقابلهم فى مصر نفسها أو بعيدا عنها حتى رأيت مركزى دقيقا ينظر اليه كبار الموظفين بشئ من الجفاء . على أن هذا لم يقعدنى عن إعادة الحملة عند نظير الميزانية فى سنة ١٩٢٧ ، وإذا كان البرلمان لم يوفق فى سنة ١٩٢٦ ، وفى سنة ١٩٢٧ الى تعديل فى درجات الموظفين وماهياتهم ولم يحدث نقصا محسوسا فى عددهم فلا يرجع ذلك الى ضعف فى البرلمان . وانما يرجع الى عوامل كثيرة وعناصر مختلفة كانت تعمل خارج البرلمان وتعرقل أعماله . وقد عاونت هذه القوة الخارجية على البرلمان على تعصيمه نقابة الموظفين . ولقد وصل الى عملنا داخل البرلمان بطريقة لا تقبل الشك أنه اذا قرر البرلمان شيئا لا يتفق وحالة الموظفين الحاضرة واجتمع الموظفون على عمل البرلمان واضربوا عن العمل فقد لاتجد الحكومة الموضوع سلطة كافية لاعادتهم الى النظام ، لذلك خفف المجلس وطاته فى هذا الموضوع وأخذوا بتصحيحة المرحوم سعد باشا قيل إعادة المبالغ التى كان قد قرر انقاصها من ميزانية مرتبات الموظفين وهو المبلغ الذى كان قد تقرر حذفه بسبب عدم اجازة اعطاء بعض الملاوات الدورية .

فى أثناء المناقشة فى ميزانية مصلحة الأملاك جاء ذكر تفتيش بشبيش الذى أعطته الحكومة فى سنة ١٩٢٥ الى الخاصة الملكية بدلا من سراى الزعفران ، وكنت من النواب الذين أظهرت مقدار الغبن الفاحش فى هذا البديل وقدمت البراهين المقنعة التى تجيز للحكومة ابطال عقد البديل هذا وإعادة وضع يدها على ملكها مقابل التخلي عن سراى الزعفران التى ليست فى حاجة اليها . خصوصا أن بجوارها من أملاك الحكومة ملايين من الأمتار صالحة لأن نقيم فيها من مباني ما هى بحاجة اليه سواء أكان من المدارس أو القشلاقات أو لآى عمل تقتضيه المصلحة العامة .

عندما أتممت خطابى وجه الى المرحوم سعد باشا من منبر الرئاسة « إذا وهو هل يوجد فى عقد البديل عيب قانونى خلاف الغبن تستند عليه الحكومة اذا مست الحاجة الى التقاضى ؟ قلت نعم عيب جوهري وهو أن صحة العقد تقتضى متعاقدين أحدهما يعطى والآخر يقبل . فالإيجاب والقبول اللذان هما أساس صحة كل عقد يجب أن يصدر من صاحبه الشأن وعقد البديل الذى أصدرته الحكومة الإيجاب والقبول فيه صادران من طرف واحد ، وهو كاف لابطال العقد لأن وزير المالية الذى يمثل الحكومة فى بيع أملاكها لا يملك هذه السلطة الا بتوكيل من صاحب الجلالة الملك ، وهذا كاف لبطان ذلك العقد .

عندئذ ظهر ان المجلس مصمم على دراسته هذه المسألة من جديد ،  
ولذلك قام دولة عدلى باشا وقال سأطلب ملف هذه المسألة وأبحث بها الى  
المجلس لكي يعيد دراستها ويبلغ الوزارة القرار الذى يراه وهى تمده  
بالعمل على تنفيذه .

صدق دولة عدلى باشا فى وعده وطلب دلف أوراق هذا البديل وبحث  
بها الى مجلس النواب وهذا آجالها على اللجنة المالية بمجلس النواب . وقد  
عقد المجلس أربعة أدوار بعد مجيء هذه الأوراق اليه ولكننى لم أسمع بعد  
ذلك عنها خبرا .

كان موقفى فى هذه المسألة من المواقف التى أثارت على غضب جهات  
كثيرة وكانت ملحقا متمما لحلقات الاضطهاد التى كنت أشعر بها من زمن  
طويل . وأضيف الى ذلك انه عند النظر فى ميزانية السراى كان رأيى فيها  
أيضا يميل الى تخفيض النفقات ولو أنها خرجت من المجلس كما عرضت  
عليه دون تنقيص قرش واحد منها . وكل ما استطاع المجلس أن يبدى فى  
ملاحظاته عن كثير من بنودها هو بيان عدم الحاجة الى اقرارها ولكنه لم  
يطلب حذفها . وانما اكتفى فى خاتمة التقرير بأنه يترك الأمر فى ذلك  
لحكمة صاحب الجلالة الملك . وقد أنقص على ما أذكر - من هذه الميزانية  
انتهى بتباخ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه مبلغ ٣,٠٠٠ جنيه .

ومن المسألة التى لحقتنى تبعتها المشروعات التى نظرتها لجنة  
الأوقاف العمومية فى مجلس النواب . ولما جاءتنا ميزانية الأوقاف دون أن  
تأتى معها ميزانية المعاهد الدينية تناقشت مع اللجنة فى حق مجلس  
النواب فى نظر ميزانية المعاهد الدينية لأنها تتقاضى من خزينة الميزانية  
العامة مبلغا يربو على ١٠٠,٠٠٠ جنيه فى السنة . ومجلس النواب هو  
النائب عن هذه الخزانة والمستول عن مراقبة ما يصرف من أموالها فى أى  
جهة من المرافق العامة . فإذا كان لنا الحق فى حذف هذا المبلغ عن المعاهد  
ان لم تتبين المصلحة فيه قلنا الحق بطريق التلازم فى النظر فى أوجه  
صرفه ولا يمكن معرفة أوجه الصرف ان كانت حكيمة أم لا الا بالاطلاع على  
ميزانية هذه المعاهد .

قال لى زملايى فى اللجنة والذين كانوا أعضاء فى لجنة الأوقاف فى  
مجلس النواب سنة ١٩٢٤ أن هذه المسألة سبق نظرها سنة ١٩٢٤ وسلم  
بأن المجلس غير مختص بنظر ميزانية هذه المعاهد فعارضت فى هذا الراى  
وبينت حجتي فزملايى رحبوا الى رأيى .

واتفقنا جميعا على طلب هذه الميزانية . وكتب جوابا من اللجنة عن  
لسان صاحب الدولة رئيس مجلس النواب لصاحب المعالى وزير الأوقاف

نجيب باشا الغرابلي نطالب منه فيه ارسال ميزانية المعاهد الى مجلس النواب \* وبعد أن أمضى الجواب من رئاسة المجلس ، أخذته بنفسى وذهبت به الى وزارة الأوقاف وسلمته الى الوزير وبقيت يجانبه حتى كتب جوابا لشيخه المعاهد يبلغها فيه ما جاء بكتاب مجلس النواب ويطلب منها العمل بما تضمنه \* .

حدثت ضجة من هذا التصرف وفسرها بعضهم بأنها تدخل فيما هو محفوظ لصاحب الجلالة الملك من السلطة الدينية على المعاهد الدينية وأصبحت هذه المسألة حديث الوزراء مع دولة رئيس المجلس ومع رجال السراى وأخيرا اتفق على حل وسط لها \* وهو أن ميزانية المعاهد ترسل الى مجلس النواب ولكن بصفة غير رسمية \* رضينا بهذا الحل وفحصنا هذه الميزانية كما فحصنا ميزانية وزارة الأوقاف نفسها وعدلنا ما رأينا لزوما لتعديله وأبقينا ما رأينا ابقاءه ، وانتهت ميزانية هذا العام بسلام \* .

ولكن القواعد التى وضعتها اللجنة فى سنة ١٩٢٦ والعقبات التى صادفتها فى تنفيذها دعت المجلس أن يشرع تشريعا جديدا للمعاهد يقضى :

**أولا :** بأن الرئاسة العليا لهذه المعاهد تكون لرئيس الوزراء تحت اشراف جلالة الملك \* وأن التعيينات الخاصة بالأئمة شيخ الجامع ورؤساء المذاهب وبقية الوظائف الكبرى تكون بأمر ملكى على طاب رئيسى الوزراء \* .

**ثانيا :** وأن ميزانية هذه المعاهد تكون خاضعة للأحكام الخاضعة لها ميزانيات جميع وزارات الدولة ومصالحها العامة \* .

وبعد أخذ ورد صدر مرسوم سنة ١٩٢٧ تتضمن هذه الأحكام فى وزارة ثروت باشا (٢٤١) \* .

**النواب يهاجمون تصرفات اللورد كويده :**

حضر اللورد جورج لويده المندوب السامى البريطانى الى هذه البلاد وهو يعمل على التشبه بالملك ويميل الى الظهور بمظهر سيد الزعامة فى مراقبة رعيته والنظر فى شئونها \* ففى أواخر سنة ١٩٢٥ أظهر رغبة فى زيارة الأقاليم وكان الأحرار الدستوريون فى ذلك الوقت على خلاف مع الوفديين \* وقد كان هذا الخلاف القائم بين الحزبين سببا فى عدم الاعتراض

---

(٢٤١) فى الفترة من ٢٥ أبريل ١٩٢٧ الى ١٦ مارس ١٩٢٨ .

على زيارة المندوب السامي للأقاليم • بل قد تعدى ذلك الى اشتراك بعض رجال الاتحاد وحزب الأحرار فى استقباله فى مديرتى القيوم والمنوفية •

وعلى الرغم من أن زيارته هذه قوبلت بكثير من الفتور والتأفف فقد رغب فخادته فى أوائل سنة ١٩٢٧ فى زيارة مديرية المنيا وقد كانت هذه الزيارة على عكس الزيارات السابقة مثالا حيا للأبهة والفخامة التى لا تليق الا بصاحب العرش فقد اشترك فى الحفاوة به كبار الموظفين واستقبلته الهيئات الرسمية فى محطة المنيا وجمع له العهد والاعيان فى ساحة كبيرة فى المديرية وقام فيهم اللورد خطيبا وتنازل المدير لأن يكون مترجما لهذه الخطبة من الانجليزية الى العربية • ثار مجلس النواب لهذا التصرف واحتج عليه بكل قوته واستنكره ووجه من أجله حملة شديدة على مدير مديرية المنيا العربى باشا وعلى الموظفين الذين ساهموا فى هذا العمل • وقد كنت أشد النواب نقدا لهذا الأمر حتى عدته مزريا بشرف الدولة وبكرامتها وذكرت أثناء خطبتي فى هذا الصدد ما وقع من السلطان عبد العزيز سلطان تركيا السابق أثناء زيارته لباريس فى عهد نابليون الثالث • قلت أن هذه الزيارة كانت أثناء فترة كريت وانشغال الجيش التركى فى قمعها •

وفى ذات مرة ركب نابليون الثالث مع السلطان عبد العزيز وكان معهما وزير الخارجية التركية راشد باشا ، فجرى حديث عن كريت وكان الوسطة فى الترجمة بين الملكين راشد باشا ومن ضمن ما نقله الى مولاه عن نابليون أن هذا يتمنى أن لو عفا السلطان عن ثوار كريت وتفضل بمنح هذه الجزيرة استقلالاً ادارياً • فلما نقلت هذه العبارة من وزير الخارجية قُلب السلطان وجهه ورآها لا تستحق جواباً •

وبعد أن عاد الى السراى التى هو ضيف فيها استدعى على باشا الصدر الأعظم الذى كان فى معيته وأمره بأن يطلب من وزارة الخارجية الفرنسية أن تؤخر نشر الجريدة الرسمية حتى يبعث لها بمرسوم سلطاني فى غاية الاستعجال • وأعقب هذا قائلا ان هذا المرسوم الذى سيصدر هو مرسوم بعزل راشد باشا وزير الخارجية فبهت على باشا من هذه المفاجأة وتمنى على الخليفة أن يفصل ببيان السبب فقال : ان هذا الوزير لا يعرف مقدار واجب وظيفته حيث سمح لنفسه بأن يعرض لى ماطلبه نابليون الثالث كأنه مترجم عادى ونسى الوظيفة الملقاة على عاتقه وهى وزارة خارجية الامبراطورية العثمانية • وكان من أول واجباته أن يتولى الرد على هذا الطلب بصفته وزيرا • فاستعطف على باشا ، جلالة السلطان فى أن يؤجل صدور هذا الأمر رعاية لحسن العلاقة القائمة بين تركيا وفرنسا • خصوصا وأن فى اصدار هذا الأمر احتجاجا واضحا على تدخل ذات امبراطور فرنسا فى سياسة تركيا الداخلية وكفى جلالة السلطان استخفافا بتدخل



الامبراطور أن أهمل الرد عليه في وجهه وكفى هذا احتفاظا بكرامة الدولة  
وتعريفا لاستعدادها لرفض كل تدخل يأتي من ناحية أجنبية حتى ولو كان  
من أعظم رأس متوجة .

ثم اذا رأى جلالة الخليفة بعد مغادرة فرنسا والعودة الى تركيا ألا بد  
من مؤاخذة الوزير فيمكن تنفيذ ذلك حيث لا يكون له هذا الأثر السيء اذا  
وقس الآن .

كانت خطبتي هذه تصادف وقت الحديث في سفر جلالة ملك مصر  
الى أوروبا وهل من المصلحة أن يصحبه كبير الوزراء ووزير الخارجية ثروت  
باشا أو ليس من المصلحة ذلك . ومن أجل هذا قاطعني أحمد الزملاء  
الدكتور أحمد ماهر وقال هل من التقاليد عند سفر الملوك الى بلاد أجنبية  
أن يصحب رئيس الوزراء ووزير الخارجية صاحب الجلالة الملك ؟

فاهتزت أعصاب النواب وطنوا أن ذكرى لهذه الحادثة التاريخية  
مقصود به تأييد رأى القائلين بضرورة سفر ثروت باشا مع جلالة الملك .

ولقد حوسبت على خطبتي هذه من مصدر انجليزى للطعن الذى  
وجهته ضد ما جرى للمندوب السامى بالمثيا كما حوسبت عليها أيضا من  
مصادر مصرية لظنهم أنى أؤيد رأى القائل بضرورة سفر ثروت مع الملك .

على أنه لم تمض على هذا الحادث أيام طويلة حتى سمعنا أنه تقرر  
رسميا أن جلالة الملك أمر بأن يصحبه فى سفره الى أوروبا خصوصا الى  
انجلترا صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ثروت  
باشا .

وقد كان من حسن حظى أنى وأنا مسافر الى أوروبا فى صيف سنة  
١٩٢٧ سافرت على السفينة التى سافر عليها زعيمنا الجليل ثروت باشا  
ليلقى بجلالة الملك الذى سافرت سفينته قبل سفرنا بيومين اثنين .

وقد جرى لى حديث طويل مع ثروت باشا وشكرنا على كل حال  
جلالة الملك الذى تنازل أخيرا بأن يكون ثروت باشا فى معيته .

#### اثارة مسألة الأوقاف فى المجلس :

ومما أثار اهتمام الرأى العام بأعمال مجلس النواب المشروعان اللذان  
تقدما من النواب المحترمين لمحمد باشا على رئيس لجنة الأوقاف بمجلس  
النواب ويوسف بك الجندى وأحمد بك رمزى يطلب فى أولهما تعديل  
أحكام الوقف على العموم .

وفي الثاني إلغاء الأوقاف إلغاء تاما وقد نشرت على الملأ هذه المشروعات ولما عرضا على المجلس قبل إحالتهما على اللجنة حصلت مناقشة عنيفة في هل يجوز لمجلس النواب البحث في هذه المسائل الأساسية أو لا يجوز البحث . وقد ذهب بعض النواب الى القول بأن هذه مسألة تتعلق بالدين اتصالا جوهريا وليس من حدود مجلس النواب الحق في أن يتدخل في تعديل أو صلاح كان أساسه حكم الشريعة الفراء ، والوقف من هذا القبيل .

ولما كان رأيي لا يتفق مع حضرات القائلين بهذا المذهب الأخير أقيمت خطابا مطولا على المجلس أثبت به أن الوقف نظام مدني محض . عمل به المسلمون في صدر الاسلام وكل ماله من الصيغة الدينية أنه حصل الاقرار عليه ، ولم تنزل به لا آية شريفة ولا حديث نبوي .

لذلك يكون من حق رجال السلطة التشريعية وأخصها هيئة هذا المجلس أن يقرر فيه ما يرى فيه مصلحة البلاد .

وأذكر اني قوطعت من بعض النواب حيث قال أحدهم ما رأيك في حكم الموارث فقلت له هذه مسألة ليست موضع بحث الآن حتى أجيب عن رأيي فيها .

وقد قررت الأغلبية أن هذا من اختصاص المجلس وأحيل المشروعان على لجنة الأوقاف .

ومن سوء الحظ أن المجلس انحل قبل أن يقرر ما يجب بشأنه هذين المشروعين .

وكان أيضا من بين المشروعات المهمة أمام لجنة الأوقاف مشروع لائحة الاجراءات الداخلية لهذه الوزارة .

وقد كان معروضا فيها أن كل نظار الأوقاف أهلية أو خيرية أو مشتركة ملزمون بأن يقيموا سنويا حسابا عنها لوزارة الأوقاف ، ثم جاءت مادة لهذا المشروع تستثنى الأوقاف المدارة لهيئات منظمة ، عارضنا الوزير (٢٤٢) في تدخل الوزارة في حسابات الأوقاف الأهلية المحض أو في حسابات الأوقاف المشتركة بالنسبة للخدمة الأهلية ونجحنا في اقتناع الوزارة بضرورة هذا التعديل ولما وصلنا الى المادة التي استثنيت الأوقاف الأهلية على العموم من مراقبة الوزارة سألنا ما معنى الإدارة المنتظمة فقال . معالي الوزير أقصد إدارة أعيان الأوقاف الثمانية للجامعة المصرية مثلا أو الجمعية الخيرية الاسلامية : فقلت لمعاليه مبتسما ومثل إدارة الأوقاف الملكية أيضا على ما أظن : فتبسم الأعضاء وأفهمنا معاليه أنه يجب حذف

---

(٢٤٢) يقصد محمد نجيب القزبلي باشا وزييرا للأوقاف .

هذا الاستثناء لأن المجلس لا يقبل أن يميز بين طبقات الشعب فيعتبر فئة قاصرة تستحق الإشراف وأخرى واصمة مستقلة لا ينبغي الإشراف عليها .

ثم أضفت ملاحظة أخرى وهي أنه أيا كان المشرع في حاجة لتدخل وزير الأوقاف في الإشراف على النظار فأشد الظروف حاجة إلى هذا التدخل هو أن يكون للنظار شوكة أو نفوذ تحول بين الضعفاء من المستحقين أو الجهات الخيرية وبين مقاضاة هذا الناظر وإظهار سوء إدارته .

والأوقاف التي أشير إلى التمثيل بها والمطلوب معافاتها من المراقبة هي أخرج الأوقاف لتدخل الوزارة فإن لم يقبل الوزير حذف هذه المادة فأنا الكليل باقتناع هذا المجلس بأن يجد إليه مشروعه من أوله إلى آخره وهو غير مقبول .

عندئذ قال لي وزير الأوقاف امهلوني حتى أتشاور مع دولة رئيس الوزراء . وقد كان هذا آخر عهدى بالمناقشة ، وأوقف مجلس النواب ثم عطل ويقتب اللائحة عند هذا الحد . ولقد عظم الخارجون عن البرلمان في عهد الأخير أنه تكلم كثيرا وعمل قليلا ويهدون ذلك من عيوب الحكم النيابي وأنا إذا اعترفت بشيء من الصحة في هذا فأرجو ذوى الرأي من أبناء البلاد أن يشفقوا على اخوانهم في البرلمان ويتدبروا في موقف البلاد السياسي ليعلموا أنه مهما أعطى للبرلمان من السلطات والكلمة القاطعة فلا يزال محفوظا بعناصر تعمل ان لم يكن دائما فغالبا على تعطيل الأعمال الصالحة التي يفكر فيها وإقامة العقبات في سبيلها وقد أعطيتكم نموذجا صغيرا من المآزق التي مر بها مجلس النواب في سنتي ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ .

#### وفساء سعد زغلول :

توفي المرحوم سعد باشا في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ أثناء العطلة البرلمانية وقد كنت موجودا يومئذ في أمريكا ولما وصلتني نعيه هناك شق على الصواب وعجلت بالعودة ووصلت إلى باريس في ٣ سبتمبر وهناك تقابلت بكثير من أعضاء البرلمان وكثير من كبار الموظفين وكانت المفاوضات بين ثروت باشا وبين السير تشمبرلين ، قد انتهت تقريبا وعاد دولته إلى باريس فقابلته هناك وكان حديث المجتمعين من المصريين والشغائل لخواطهم في كل مكان هو التنبؤ بمن يخلف سعد في رئاسة الوفد وبعد يومين من وصولي إلى باريس دعيت إلى تناول الطعام بمنزل الأستاذ توفيق

دوس (٢٤٣) في باريس فوجدت من بين المدعون أصحاب السعادة اسماعيل باشا سرى وعبد الحميد باشا سليمان (٢٤٤) ومراد باشا سيد أحمد . وفي هذه الليلة أخبرني الأستاذ توفيق باشا بأنه سمع أن الموجودين من رجال الوفد باوربا أجمعوا على ترشيح سعادة مصطفى النحاس باشا أن يكون خليفة لسعد في رئاسة الوفد وفي رئاسة مجلس النواب وفي رئاسة الهيئة الوفدية . وقد كان في هذا التاريخ مصطفى باشا النحاس في المنفى . ثم توالى هذه الأخبار ولما عدت الى مصر كان من بين المسافرين على السفينة من رجال الوفد ويصا بك واصف وقد كان وقتئذ أحد وكلاء مجلس النواب ، والنحاس باشا وكيله آخر ، وصاحب السعادة محمد صفوت باشا ، وكان معنا أيضا الدكتور حافظ باشا عفيفي جلسنا نحن الأربعة في السفينة على مائدة واحدة وكان حديثنا يتناول في أغلب الأحوال مصير الوفد بعد سعد باشا والكلام فيمن يخلفه وقد تبين لي من أحاديثنا أن ويصا واصف كان له رأى خاص في هذا الصدد إذ كان يميل الى ترشيح النحاس باشا ( واصف غالى ) .

وعدنا الى مصر وعاد البرلمان الى الانعقاد وعادت الحكومة ورئيسها دولة ثروت باشا دون أن يتكلم في أمر المفاوضات والى أى مرحلة وصلت ، ثم انتخب النحاس باشا رئيسا للوفد ، كما انتخب في أول انعقاد المجلس رئيسا للمجلس وخلفه في وكالة المجلس الأستاذ حسين بك هلال .

(٢٤٣) توفيق دوس باشا المحامي وعضو مجلس الشيوخ . اختير عضوا في لجنة وضع المبادئ العامة للمستور كان من أصحاب الرأى القائل بأن يوضع للاقتليات نظام يضمن تمثيلها في مجلس النواب بنسبة تتفق مع عدد هذه الاقليات مما أحدث ضجة في البلاد فكان في نظر الجميع حتى الاقليات الوفديين زعيما للخارج . كان جريئا الى حد انه لم يحاول أن يريح رضاء الرأى العام . لم يكن عضوا في الوفد المصرى بل كان مناوئا له . تولى وزارة الزراعة في وزارة زيور عام ١٩٢٥ كما تولى وزارة المواصلا في وزارة اسماعيل صفى يونية ١٩٣٠ حتى يناير ١٩٣٣ .

محمد السوادى : للبرلمان في الميزان ج ١ ، ص ١٨٢ - ١٨٥ .

(٢٤٤) عبد الحميد سليمان باشا : تولى إدارة أعمال الرأى الملحق بتقليش رى الجيزة ، كما تولى إدارة السكك الحديدية .

تقلب في عدة مناصب وزارية ابتداء من يونية ١٩٢٢ حيث تولى منصب وزير الأشغال العمومية حتى يناير ١٩٢٤ .

ثم تولى وزارة المواصلا في يونية ١٩٢٨ حتى أكتوبر ١٩٢٩ . كما تولى وزارة المالية في يونية ١٩٤٠ .

اختير رئيسا للجنة المالية في مجلس الشيوخ .

المراجع السابق ، ص ٢٠٤ - ٢٠٨ .

## الاختلاف بين طرفي الائتلاف :

ولما استهلكت سنة ١٩٢٨ وكانت المفاوضات لا تزال مستمرة بين ثروت باشا بعد عودته من أوروبا وبين وزارة الخارجية الانجليزية عيل صبر الوفد لعدم وقوفه على هذه المفاوضات . ولما تبين ثروت باشا رغبتهم في الاطلاع على الأمر كاشفهم به على أن يكون ذلك الى وقت ما سرا بينهم . كاشفهم قبل أن يكشف أنصاره من الأحرار ، على أن هذا الأمر لم يلبث مكتوما الا يوما أو بعض يوم اذا اجتمعت الهيئة الوفدية وقررت أن مشروع هذا الاتفاق لا يستحق المناقشة ولا يستحق عرضه على البرلمان بل يجب رفضه من أساسه .

وبعد هذا الرفض عقد مجلس ادارة حزب الاحرار وأتى محمد محمود باشا الذي كان وزيرا للمالية في وزارة ثروت باشا وعرض مشروع المفاوضات على المجلس . وكانت الآراء تشبعت والمصلحة اقتضت بالآل ينهج حزب الاحرار منهجا لا يتفق مع منهج الوفد ولذلك رفضه ، مع أن كثيرا من الأعضاء كان يعتقد أن هذا المشروع يستحق المناقشة والدرس بل وكان من الواجب أن يعرض على مجلس البرلمان ويتناقش فيه بطريقة لا تجرح كرامة الوزير المصري ولا كرامة وزير الخارجية الانجليزية . وكان هذا الفريق يظن أنه اذا ابدت ملاحظات مع المشروع تقتضى تعديله الى الحد الذي يتفق مع استقلال مصر وحفظ كرامتها فان انجلترا مستعدة الى أن تصفى لهذه التعديلات ولم يكن بعيدا وهي تهتم بحسن التفاهم بينها وبين مصر أن تقبل ان لم يكن كل هذه التعديلات فمعظمها وبهذه الحالة كان يتوفر على البلد ما حلت من الأزمات وما جرته على البلاد من فتن وتعطيل الحياة النيابية نحو العامين ثم كان يتوفر أيضا في هذه الحالة ما أصابها من هدم أركان الائتلاف وعودة الخصومة الحزبية التي كانت قد قربت من نوفمبر سنة ١٩٢٥ يوم اجتماع البرلمان بالكونتنتال .

## استقالة حكومة ثروت :

استقالت وزارة ثروت باشا في مارس سنة ١٩٢٨ وفي هذا الطرف لم يوجد مانع عند الانجليز من أن يتولى رئيس الأغلبية في البرلمان تشكيل الوزارة الجديدة ، وكان جلالة الملك موافقا على هذه السياسة .

عندئذ اختلف الاحرار الدستوريين في هل يقبل الحزب الاشتراك في وزارة النحاس باشا أو يتخلى عنها مع الاستمرار على تأييد سياستها في البرلمان ؟ وقبيل استقالة ثروت باشا وفي أوائل عودته الى أوروبا ظهرت على جرائد الوفد مسحة التحرش بوزارته . وجريدة السياسة اضطرت غير

مرة لرد هذه الحملات المكتوب منها في الصحف والتحدث عنها في المجتمعات والأندية .

### انقسام في صفوف الأحرار الدستوريين :

لم يرض هذا المنهاج محمد باشا محمود بصفته ممثلا لحزب الأحرار الدستوريين في الوزارة فكتب رسالة يعترض بها على تصرفات « السياسة » في هذا الموضوع وطلب نشرها في ذات « السياسة » فرفض الدكتور هيكل بك أن يقبل نفيه آرائه في نفس الجريدة التي يتولى تحريرها والمستول عن سياساتها .

فاضطر محمد محمود باشا بأن يبعث بها الى الأهرام فنشرت فعلا فيها .

من هذه النقطة صار حزب الأحرار الدستوريين شعبتين . شعبية تؤيد سياسة محمد باشا محمود في الوزارة ، وهي أقلية ، وشعبية تؤيد سياسة جريدة السياسة وكان أكبر أعضاء الحزب نفوذا مناصرين لسياسة الجريدة وعلى رأسهم أصحاب المعالي والسعادة الدكتور حافظ عفيفي ، واسماعيل صدقي باشا ، ومحمود باشا عبد الرازق ، وعبد الفتاح يحيى باشا ، وأحمد بك عبد الغفار . أما الفريق المؤيد لسياسة محمد محمود باشا فكان يتألف من الأعضاء الذين يتصلون بصفة القربى الى محمد باشا محمود ويضاف اليه قليل من الأعضاء وعلى رأسهم الأستاذ عبد الجليل بك أبو سمرة .

وقد كانت أشغالي تصرفني عن متابعة هذه الحوادث ولذلك لم يكن عندي رأى في أي الفريقين أقرب الى الصواب .

### محمد محمود يناصر سياسة الوفد :

ولكن عندما استقالت وزارة ثروت باشا وعرضت على حزب الأحرار مسالة اشترك الحزب في وزارة النحاس باشا أو عدم اشتراكه فيها وكان مفهوما أنه في حالة الموافقة على الاشتراك في الوزارة يكون ممثلو حزب الأحرار فيها هم يعينهم الذين كانوا في وزارة ثروت باشا من قبل أعني محمد محمود باشا وجعفر ولى باشا (٢٤٥) ، انجلت لي صورة هذا الشقاق

---

(٢٤٥) جعفر ولى باشا . من أصل تركي . شغوف حيا بالأدب من أيام التلمذة . اشتغل في النيابة بعد تخرجه . اختير سكرتيرا لمستشار الداخلية قبل الحرب العالمية الأولى . ثم اختير وكيلًا للداخلية في أثناء الحرب . وقف الى جانب المسكر الذي =

بين أعضاء الحزب بأجلى مظاهرها ورأيت أن أساس الاختلاف راجع الى مناصرة محمد محمود باشا شخصيا لسياسة الوفديين وقد ترتب على ذلك انضمام معظم رجال الحزب الى الدكتور هيكل وتأييدهم له فى سياسته وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هى عدم قبول اشتراك الحزب فى الوزارة أى لم يبق بقاء محمد محمود باشا عضوا فى الوزارة .

شاهدت كل ذلك فى اجتماع الحزب فادركت أن هذه الروح التى تجلت أمامى ستجر عاجلا أو آجلا الى هدم صرح الائتلاف فى داخل البرلمان وخارجه ذلك لأننى لم أستسغ قط ذلك التصرف الذى انتهجه الحزب اذ هو لا يتفق مع المنطق السليم فى شئ فكيف يعقل أن يرفض حزب من الأحزاب الاشتراك فى وزارة مؤلفة من حزب آخر أى انه بصريح العبارة يرفض التعاون مع ذلك الحزب فى سياسة الدولة . ثم يعد فى الوقت نفسه بأنه سيؤيدها فى داخل البرلمان ؟ لاشك مطلقا فى أن سياسة الحزب ستكون سياسة معارضة لسياسة الأغلبية لا سياسة وفاق أو تأييد .

كان رأيى اذن فى هذا الموضوع فى جانب الاشتراك فى الوزارة اى مع محمد محمود ورجاله لأننى فضلا عما تقدم كنت دائما اعتبر - من يوم أن تم الائتلاف بين الأحزاب - أن نجاح قضية مصر فى الداخل والخارج وصيانة قرار الشعب لا تتحقق الا بالائتلاف . ومن أجل هذا القيت خطبة اضافية فى هذا الاجتماع الحزبى أيدت فيها الرأى القائل بالاشتراك فى الوزارة وقد طغرت بموافقة الأغلبية على هذا الرأى ولو أنها كانت فى الواقع أغلبية ضئيلة ولكننى على كل حال أذكر جيدا أنه فى بدء الجلسة كان عدد القائلين بالاشتراك فى الوزارة ضئيل جدا أما فى آخرها تعدى نصف الحاضرين بشخص واحد وهذا عهد ربحا كبيرا وخدمة عظيمة فى سبيل بقاء الائتلاف .

---

== خاضع زغولاً . ولما ألف حسين رشدى الوزارة فى ٩ أبريل ١٩١٩ اختاره وزيرا للارفاق . وفى ١٧ مارس ١٩٢١ وقع اختيار عادلى يكن عليه ليكون وزيرا للمعارف وفى نول مارس ١٩٢٢ اختاره عبد الخالق ثروت وزيرا للأوقاف ثم اختاره فى أبريل ١٩٢٧ لتولى وزارة الحربية والبحرية . كما اختاره مصطفى الخحاس فى وزارته الاولى فى مارس ١٩٢٨ ليتولى ذات الوزارة ثم اختاره محمد محمود ليتولى الحربية والبحرية أيضا فى يونيو ١٩٢٨ . اختير عضوا فى مجلس الشيوخ وكما جمع فى حياته الادبية بين الحق فى العربية والانجليزية . جمع كذلك فى حياته الشخصية بين البيت الاوربى والبيت الاسلامى ففى البداية تزوج بسيدة أجنبية ثم تزوج بعد ذلك من كريمة شيخ الجامع الأزهر .

محمد السوادى : للبرلمان فى الميزان ، ص ١٨٧-١٩١ .

## انتقاد الهلباوى بيان النحاس :

خرجت من الجلسة فخورا بهذه النتيجة وراضيا كل الرضا عنها ،  
وتالفت الوزارة (٢٤٦) واشترك فيها أصحابنا الذين كانوا فى وزارة ثروت  
باشا • ولما تقدم صاحب الدولة مصطفى باشا النحاس الى مجلس النواب  
ببرنامج وزارته وتلاه على المجلس هلال المجلس وكبير وقابل هذا البرنامج  
بالهتاف والتصفيق • ومن سوء حظى انى كنت كمادنى جالسا على المقعد  
الامامى المتصل بكرسى الرئاسة والمقابل لمقاعد الوزارة مباشرة فكانت  
حركاتي دائما منظورة من الجميع ومع ذلك لم أجد باعنا الى نفسى يحملنى  
على أن أقابل هذا البيان بما قابله به زملائي فلم تتحرك شفطائى ولم تصفق  
يدائى بل بالعكس اعترتنى هزة الخوف من آثار هذا البيان الذى كنت أحس  
بما فيه من النقص فى حسن الأسلوب وعدم الاحتياط •

وقد عوتبت على جمودى هذا من اصديقاتى من جميع الأحزاب  
فاعتذرت لهم بأن دم الشيخوخة علم أعصابى الهدوء وحال بينى وبين  
النزعات الحماسية •

## الزلمات واجهت حكومة النحاس :

رأت نقابة الحمامة أن تقيم حفلة تكريم الوزارة الجديدة خصوصا  
وقد دخلها الأستاذ مكرم عبيد وكانت مسألة قانون الاجتماعات والنزاع  
الذى قام بشأنها بين المندوب السامى والحكومة مشتبدا (٢٤٧) ، ولم أكن  
من بين الخطباء المقررين فى هذه الحفلة • ولكن بعد أنلقى خطبته رئيس  
الحفل وهو النقيب الأستاذ محمود بسيونى رأى من حقى عليه كشيخ له  
أن يدعونى الى الخطاب • فأجبت الدعوة وناصرت الوزارة فى خطبتي فى  
موقفها أمام هذا المشروع فبينت أنه من حسن السياسة لادارة هذه الامه  
واستقرار السكينة فيها الا تؤخذ بالبنف وشدة البطش • وأن الانجليز  
فى رغبتهم التضييق على المظاهرات خشية من تعمير الأمن العام واحتجاجا  
بما جرى من حوادث السنوات الماضية وبالأخص ما جرى فى شهر مايو

---

(٢٤٦) اشترك الاحرار بأربعة مقاعد بينما كان للوفد ستة مقاعد •

(٢٤٧) حاولت بريطانيا بنبورها اثارة الزلمات بينها وبين حكومة الوفد فلقدت من  
٢٩ ابريل ١٩٢٨ بمنكرة تعد اذارا بضرورة سحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان  
ومتعه من أن يصبح قانونا يدعى أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر • وطالب بعدم  
الاستمرار فى نظر المشروع فى المجلس وأنه اذا لم يحدث ذلك قبل ٢ مايو « فان الحكومة  
البريطانية تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى الحالة تستدعيه » •

عبد الرحمن الراغى : فى أعقاب الثورة المصرية • ج ٢ ، ص ٢٧-٤١ •



سنة ١٩٢١ بمدينة اسكندرية أساسه غير صحيح لأن تلك الاضطرابات والفتن انما قامت والقوانين العسكرية الانجليزية تستحكم في رقاب هذه الأمة وهذا يدل على أن الأمة كلما أسس الظن فيها وشرع لها شرائع صارمة أساسها عدم الثقة بها كلما استقرت هيئة هذه الحكومة وعبثت بسلامة الأمن لتثار لنفسها وتقيم البرهان على أنها بلغت سن الرشد ولم تعد تطبق ما يوضع لها من سلاسل اليهودية والاسترقاق . ويمرّز هذا أنه من شهر أغسطس سنة ١٩٢٣ تاريخ إلغاء تلك القوانين العسكرية استقرت في البلاد السكنية والهدوء وما وقع أثناء ذلك من الحوادث الجنائية (٢٤٨) التي يؤسف لها كانت حوادث فردية تقع في كل زمان في كل بلد والقوانين مهما استتلت وطأتها لا تحول بين الجناة وبين ارتكاب مثل هذه الجرائم .

قلت هذا وأهدت الوزارة فيه ولو أني في مجلس النواب لم أكن موافقا على بعض النصوص التي وضعت فيه فقد كنت أرى أثناء نشر المشروع أن العقوبة التي يجب تطبيقها على ضابط البوليس اذا ثبت أنه أبطل المظاهرات في غير الأحوال التي يجيزها القانون تطبق هي بنفسها على زعماء المظاهرات اذا لم يذعنوا لأوامر الضابط ، وكنت أرى أن ذلك ضروري للاحتفاظ بكرامة الفريقين وليكون التطبيق على الفريقين سواء ولكن أغلبية المجلس كانت من الوفديين رأيت أن الضابط في حالة مخالفته يعاقب عقوبة تقريرا ضعيف عقوبة المتظاهرين اذا خالفوا . وقد اتصل بي أن السلطة الانجليزية كانت مستعدة لأن تتخلى عن المارضة في هذا المشروع اذا تعدل في بعض النقاط بما يتفق مع الرأي الذي أيدته ومدون بمحضر مجلس النواب ولكن الوزارة لم تقبل هذا أيضا .

وكان هذا الخلف مضافا اليه حوادث أخرى محلية لا علاقة للانجليز بها كمسألة الوثائق الخاصة بقضية الأمير سيف الدين (٢٤٩) ، سببا في

(٢٤٨) شهد عام ١٩٢٢ العديد من حوادث العنف ففي ٧ فبراير ١٩٢٢ اغتيل المستر اميلر الموظف بالسكة الحديد . ثم وقعت سبع حوادث القاء قنابل متفرقة من بينها اعتداء على معسكر للجيش البريطاني وأيضا مقر لقيادة القوات البريطانية وعلى جنود بريطانيين . كذلك وقع في ٢٠ ديسمبر من نفس العام محاولة لاغتيال الضابط البريطاني جاكسون . انظر جدول بحوادث الاغتيال في : عبد الوهاب بكر ( المكتور ) : البوليس المصري ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ط ١ . أولى ( ملحق الكتاب ) .

(٢٤٩) كان مصطفى النحاس قد اتفق قبل توليه رئاسة الوزراء بنحو ١٥ شهرا على قيامه مع ويسا واصف وجعفر فخرى المحامين على الدفاع عن الأمير سيف الدين لرغم الحجز منه لمقابل عدة ملايين من الجنيهات . وقد تنازل النحاس عن توكيله في القضية بعد ان ولي رئاسة الوزارة . الا ان خصوم الوفد انتهزوا فرصة استقالة الوزراء من الأحرار الدستوريين وأثاروا الشبار على هذا الاتفاق في إطار التآمر من جانب الراي ضد الدستور .

عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ط ١ . أولى ، ص ٤٦-٤٧ .

تضاؤل نفوذ وزارة النحاس باشا وفي استقالة أعضائها عضوا بعد عضو (٢٥٠) وقد كان المفروض أن هذه الصدمات تنير الطريق أمامها فتنتحل عن الحكم ولكنها مع ذلك بقيت واثقة بقوتها اعتمادا على الأغلبية التي تؤيدها فإذا بقاعدها انهارت من تحتها بكتاب الإقالة (٢٥١) ، الذي سيكون صحيفة نادرة المثال في تاريخ الوزارات المصرية إذا ما كتب هذا التاريخ .

#### وزارة محمد محمود واستبعاد الوفديين :

ولما دعى صاحب الدولة محمد محمود لأن يشكل الوزارة (٢٥٢) دعا حزب الأحرار إلى الانعقاد لأخذ رأيه في هذا الموضوع وكنت أنا ممن لبوا الدعوة وكنت أقل حظا من جميع الأعضاء في تشجيع محمد باشا محمود على قبول الوزارة . خطب خطباء كثيرون ، وأكثرهم من الفريق الذي كان غير راضى عن دخوله في وزارة النحاس باشا وكان المبرز فيهم وأبلغهم كلاما اسماعيل صدقي باشا ولما رأيت أن كلامي - بعد تلك الخطب الكثيرة - قد يعد لغوا أو شبه تملق آثرت ألا أفتح فمي بكلمة مع اننى كنت على يمين الرئيس .

كنت على اتصال بعد هذه الجلسة بمحمد محمود وهو مشغول بتشكيل الوزارة وقم وسطمت نفسى لديه في أن يستدعى عددا من اخواننا الوفديين للاشتراك معه في الوزارة استيفاء للائتلاف وحرصا على مصلحة الوطن فأنست عنده ميلا إلى هذه الفكرة وعلمت أنه كاشف بالفعل ببعض من الوفديين فلم يقبلوا . وقد تحدثت أنا من ناحيتي مع بعضهم وكان نصيب ما عرضته الرفض أيضا . بعد أن تم تشكيل الوزارة أصدرت

(٢٥٠) استقال محمد محمود في ١٧ يونيو ١٩٢٨ وبعد يومين استقال جعفر ومى وكلاهما من الأحرار الدستوريين . ثم استقال أحمد محمد خشبة وزير الحفانية وكان وقنيا آنذاك . ثم استقال إبراهيم فهمى كريم وزير الأشغال وكان وزيرا مستقلا . كان ذلك في إطار تأمر المراء ضد الدستور .

انظر عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ط أولى ، ص ٤٦ .

(٢٥١) تعد أول إقالة لرئيس وزراء يتمتع بثقة البرلمان وإن كانت قد حدثت في تاريخ مصر الحديث حينما أقال الخديوي توفيق نوبار باشا سنة ١٨٨٨ كما أقال الخديوي عباس مصطفى فهمى باشا عام ١٨٩٣ بدعوى اعتلال صحته . أما ما جاء في كتاب الإقالة :

« لما كان الائتلاف الذى تألفت على إسماسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد ، فقد رأينا إقالة دولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أديتم من عمل في خدمة البلاد .

(٢٥٢) تم تشكيل الوزارة في ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧ وكانت تعد الوزارة الثانية لمحمد باشا محمود .

مرسوما ملكيا بايقاف مجلس النواب مدة ثلاثين يوما . وهذه هي السياسة بعينها التي انتهجها دولة زيور باشا عندما شكل وزارته في أواخر سنة ١٩٢٤ عقب حادثة مقتل السردار واستقالة سعد باشا .

وقد سمعيت في هذه العطلة عند أصدقائي من الوفديين في آن لايتعرضوا عند اجتماع البرلمان للوزارة عندما تعرض يرنامجها الجديد . بمعنى ألا يطرحوه لطلب الثقة به . وأنهم ان فعلوا هذا يمكن اتقاء الصدمة مع الوزارة وحينئذ يتسنى للبرلمان أن يتم الأعمال الباقية عنده من أبواب الميزانية والمشروعات الأخرى لأننا كنا في أواخر يوليو سنجتمع بعد انقضاء شهر العطلة . والغالب أن هذه الأعمال لا تستغرق أكثر من أسبوعين وفي أثناء العطلة الصيفية يمكن النواب أن يتصلوا بناخبيهم فإذا تبينوا منهم تعضيدا على مناهضة الوزارة فلديهم الوقت الكافي عند العودة في نوفمبر للتعرض للوزارة وإسقاطها . ومن جهة أخرى يجوز أنه بمرور هذا الزمن تخف نار الغضب على الوزارة ، ووفق الساعون للصالح بينها وبين رجال الوفد .

#### حوار مع النقراشي :

سمعت سبعا حثيثا عند كثير من الزعماء ومنهم وكيل مجلس الشيوخ علوي بك الجزار ومحمود بك بسبوني ومنهم حضرة الأستاذ النقراشي (٢٥٣) والنائب فخري بك عبد البور الذي له اتصال مثير بزعماء الوفد . لقيت منهم جميعا حسنا استقبالا لمساعي الا من الأستاذ النقراشي فسألته هل تظن أن الوزارة تأتي الى مجلس النواب بعد انقضاء الشهر مادامت عامة انه مصر على عدم الثقة بها أو أنها مضطرة بهذا المركز الى تعطيله . فقال مهما كانت نيتها فيجب ألا نسألها ولا نشتغل معها . قلت اذن تعطيل الحياة النيابية ؟ قال فليكن ؟ فقد يكون في ذلك احياء للشعور الذي أخذ يرتخي فنعود الى نهضتنا الأولى نشيطة قوية . فقلت يا أستاذ لا ننسى أن الروح المعنوية التي كانت في البلاد ضعفت الى حد يؤسف له وأن الذين يتمتعون بالحياة الدستورية من طبقات الشعب صادرا أقل من خصوم الدستور والبرلمان في الدورات التي انعقدتها من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٢٨ لم يفلح

---

(٢٥٣) محمود فهمي النقراشي : ( ١٩٤٨-١٩٨٨ ) ابتعث في عام ١٩٠٩ الى إنجلترا ،

وشغل مناصب حكومية من بينها مساعد سكرتير عام وزارة المعارف ، ووكيلا للحافظة ووكيلا للداخلية فأقاد بذلك أعضاء الجمعيات العربية التي اضطلعت بأغناء ثورة ١٩١٩ . انتخب في أول سبتمبر ١٩٣١ عضوا بمجلس النواب . تولى رئاسة الحكومة مرتين أولاها في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ وثانيها في ٩ ديسمبر ١٩٤٦ حتى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ حيث اغتيل داخل وزارة الداخلية .

في اكتساب عطف الموظفين ولا في تحقيق مطالب المزارعين ولا انقاص  
مرتبات الموظفين حتى يحمله الزارعون ولا سكنت عن الطعن مع ضخامة  
مرتباتهم حتى يوفر عليه سوء ظنهم به . فمجلس النواب في حاجة الى  
اجتناب الصدمات التي تعرض حياتها الى الخطر وأن نسالم تلك القوى  
المتعددة التي تحاربه في السر والعلانية . يا تفرأشي بك ان ذكرى ما أصاب  
البلاد وقت العطلة البرلمانية من توفير سنة ١٩٢٤ الى يونيو سنة ١٩٢٦ من  
شأنها ان يجعلنا نتجاوز عن كل شيء تضحية لخدمة هذا المولود الجديد  
وهو الدستور فمن الوطنية ان ننسى ذواتنا وأن لا نذكر الا حياة الدستور  
وحياة البرلمان . وأن كل عمل يجر الى الخطر يجب تحاشيه مهما كلفنا  
من التضحية .

بالرغم من هذا النداء وجة التصريحات لم أوفق لاقتناع صاحبي  
ولا أصحابي الآخرين من الوفدين . وبهذه المناسبة اذكر أنه لما عرض في  
وزارة مصطفى النحاس مشروع تعديل لائحة مجلس النواب الداخلية على  
أثر النزاع الذي قام بين عبد الحميد بك سعيد ووزير المواصلات الشاب  
الاستاذ وليم مكرم . لما عرضت هذه اللائحة وكانت الظروف التي عرضت  
فيها مكشوفة جدا لأن كل انسان اعتقد أن الغرض منها كم أفواه نواب  
الأقايمة فاحتجت نواب الأقلية عليها وطلبوا سحبها دون مناقشة فيها .  
فالأعضاء الوفديون الذين اقترحوها والذين بدأوا في تأييدها رأوا تأجيل  
النظر فيها ويظهر أن ذلك التأجيل كان بفضل توسلات زميلهم في الوزارة  
محمد باشا محمود . حتى أن دولة محمد محمود دعا كثيرا من النواب  
الأحرار الى منزله وأبلغهم أن زملاؤه الوفديين اتفقوا معه على ألا تعود هذه  
اللائحة الى المناقشة الا اذا اتفقت الأحزاب على ذلك .

وعلى هذا سمعنا الى أن تصلح بين العضوين الذين وقعت بينهما  
المشادة وهما من الحزب الوطني والوفد . سمعنا الى هذا الى منتهى  
ما تحتمله الكرامة حتى أن محمد محمود باشا في ليلة من ليالي اجتماع  
المجلس ألح واسترعى الدكتور عبد الحميد بك سعيد في قبول الصلح  
ولما رأى تصلبا من حضرته تنازل معه الى حد أن أخذ بيده مستعطفا وقبل  
رأسه أمام جمهور من أعضاء مجلس النواب وبفضل هذه المساعي تم الصلح  
وأعلن الاستاذ وليم أن المحادثة التي وقعت اعتبرت منسية ولم يبق لها  
أثر في نفسه بعد أن تصالح تصالح الاخاء مع عبد الحميد بك سعيد .

### الأغلبية وتقويض الائتلاف :

اعتقدنا بعد هذا الصلح أن مشروع اللائحة الداخلية أجل مثل  
التأجيل الذي قبله الوفدين لمشروع قانون المظاهرات أثناء ارضاء للمندوب

السامى • فاذا باللائحة بعثت بعد بضعة أيام الى المجلس فنار غضب نواب  
الحزبين وانسحبوا من الجلسة احتجاجا على تصرف الأغلبية •

ولما كنت فى الصف الأول فى المجلس لم ألحظ انسحاب زملائى من  
قاعة المجلس •

وقد أدركت ذلك بعد انصرافهم فرأيت أن الفرصة ضاعت على ولعل  
فى تأخيرى هذا غير المقصود مصلحة وفى الجلسة التالية أثناء المناقشة  
فى المشروع عرضت تأجيله وتوصلت بكل ما يمكن فى اجابة طلبى حتى  
ذكرت نواب الأغلبية بأن كثيرا من الناس يقول بأن الائتلاف الذى عقد بين  
الأحزاب دفين من يوم أن قبر المرحوم سعد باشا وقلت لهم هذا رأى كثيرين  
وأنا أبعد الناس عن تصديقه • فأرجو ألا تقيموا حجة جديدة لأولئك  
الذين يظنون السوء ويمتقدون أن الائتلاف قد تفوضت أركانه •

استحلفتهم بما لى فيهم من حسن الظن وما لى عندهم من كرامة  
الشيخوخة فوجدت على وجوه أغليبتهم علامات التأثر والرضا عن ليجتى  
حتى أوشكت أن اظن بأن دعائى استحباب ولكن النتيجة كانت الاستمرار  
فى مناقشة المشروع وعندئذ لم أجد بدا من أن اشترك مع اخوانى أعضاء  
الأقلية فى الاحتجاج على تصرفات الأغلبية كما احتجوا فى اليوم نفسه  
السابق • وخرجت من الجلسة لأبرهن على أنى جاد فى قولى مثل زملائى •  
كنت فى شهر تعطيل البرلمان غير مفكر فى السفر الى أوروبا الا بعد اتمام  
الدورة البرلمانية فلما فشلت مساعى فى الائتلاف تحققت ألا بد عند انتهاء  
شهر العطلة من الايقاف وأن يصدر مرسوم بحل البرلمان فتقع القارعة التى  
كنت أخشاها فعجلت بسفرى قبل يوم القارعة •

وأنا على السفينة وصلنا النبا بالبرقيات اللامسكية بحل المجلس ومن  
عهد هذه الكارثة التى استحققتها بنفسنا وسعينا اليها بعد أن قدمت لنا  
كل النذر وتوضحت لنا المخاطر لزمت العزلة وبعد أن قضيت فصل الصيف  
فى أوروبا ورأيت الرأى العام مشتغلا بتحقيق قضية الوثائق وبالمحاكمة فى  
قضية الوثائق حفظت لسانى عن التحدث فيها لا للمتهمين ولا عليهم • وقد  
سمعت حديثا دار حولى بأن الحكومة لا ترغب فى أن يقوم بوظيفة النائب  
العمومى سعادة طاهر باشا نور النائب العمومى نفسه • وإنما ترغب فى  
أن تعهد الى رجل قدير من رجال المحاماة • وقد سئلت بصفة غير رسمية  
عما اذا كنت أوافق أن أتنذب لاقامة الاتهام فى هذه القضية فرفضت رفضا  
باتا • ولست أدرى اذا كان محدثى فى هذا الموضوع كان يتكلمه عن نفسه  
أو أنه أوصى اليه بذلك ليستطلع رأى فى هذا الصدد •

## العزوف عن حضور جلسات قضية الوثائق :

قدم إلى المحاكمة التأديبية عدد كبير من رجال الوفد المحامين ومن بينهم كثير من زملائي في مجلس النواب أذكر منهم الأستاذ حسن بك هلال وكيل المجلس وشهد كل عظماء المحامين تقريبا هذه المحاكمة التي استمرت أكثر من اسبوع أما أنا فلم تحدثني نفسي أن أحضرها ولا بضع دقائق لأنني كنت أشعر أن نظير هذه المحاكمة سيملائي حسرة وغما ، وسيضييق بها صدرى وتثور له نفسي ذلك لأن هول المتهمين الماثلين أمام المحاكمة كانوا بالأمس زعماء الأمة وقادتها ، وكانوا يشغلون أشرف مناصب الدولة وأسمائها ، كان منهم رئيس الوفد وكان منهم من كان رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس النواب وسواء لدى أكان موقفهم هذا قد سبقوا إليه بسبب اغلاط ارتكبوها فعلا أو كان للسياسة دخل فيه فان منظر محاكمتهم ليعز في قلبي ويبعث الألم الى فؤادي \*

## العزوف عن العمل السياسي :

ومع أن التحقيق قد استجر عدة شهور فقد آثرت ان التزم خطة الصمت وقد آليت على نفسي ان لا اشتغل بأى عمل من الأعمال السياسية سواء بالخطابة أو الكتابة فى الجرائد وحافظت على هذا العهد من يوم حل البرلمان الى يومنا هذا \*

ولم يدعنى ابتعادى عن السياسة عن أن أنظر الى مشروعات حكومة محمد محمود وأعمالها الإصلاحية نظرة الرضاء والتشجيع ومع ذلك فلا أذكر أنني حضرت حفلة من الحفلات التي أقيمت لدولة رئيس الوزراء الا حفلة واحدة فقط كانت بدار سعادة عثمان أباطة باشا بكفر الريمانة وذلك بناء على دعوة أصدقائي من الأباطية \* وتعزيز هذه الدعوة واللاحاق فو قبولها من ابني وصديقى أحمد بك عبد الغفار \*

وبقيت متفرغا لأشغال مكتبى حتى سافرت الى أوروبا وتقابلت فى باريس مع محمد محمود باشا فهنئته مع المهنيين على الظفر الذى وفق اليه بالحصول على هذه المعاهدة وقد علمت من دولته ونحن فى باريس أن كل ما اتفق عليه مع الانجليز أن هذا المشروع يعرض على البرلمان أما طريقة انتخابه سواء كانت على القانون الحالى أم النظام القديم أم نظام آخر فأمره منوط بالحكومة المصرية دون تدخل انجلترا \* ولما سافرت من باريس الى الفيان لأقضى فيها بقية أيام راحتي رأيت فى الجرائد مضمون خطبة وكيل وزارة الخارجية التي جاء فيها أن حصل الاتفاق مع حكومة مصر على أن

انتخاب البرلمان يجب أن يكون بطريقة الانتخاب المباشر فأدهشنى ذلك  
وبعثت تلغرافاً الى سكرتير رئيس مجلس الوزراء فى باريس أكلفه استلفات  
نظر الرئيس الى هذا الخبر والتفضل بإفادتنى بالحقيقة . فجاءنى الرد من  
حضرته بأنه عرض تلغرافى على دولة الرئيس فقال أن ماورد بتلك الخطبة  
غير صحيح فى هذا الباب .

واليوم وأنا أكتب هذه السطور ووزارة محمد محمود استقالت ودولة  
عدلى باشا تولى الحكم خلفاً لها أبلغك بأنى لا أدرى الى اليوم ان كنت أقدم  
نفسى للمرة الرابعة للترشيح فى مجلس النواب أو أكتفى بالنجارب الماضية  
وأرحم شيخوختى من عناء جديد يزيد أتعابى ويكثر من أعدائى ويعطل من  
مصلحى وقد الفت الأستى باطلاً وألا أترك حقاً دون أن أتقدم لنصرتة  
وأنا فى بلد تعلمت من تجاربى أن أنصار الحق فيها قليلون وتعلمت أن  
الدفاع عنه لا يكون صديقاً وإنما تخلق عدداً بل جيشاً من الأعداء وأظن أنى  
فى مدة الخمسين سنة الماضية أدبت ما يجب على لوطنى فى هذا الباب .





## قضية لطيف باشا سليم

هنا تزوج أحد المتصلين بلطيف باشا سليم بأحدى الكبيرات جفاه لطيف باشا وقطع صلته به فجاء يستعطفه طالبا اليه العودة ما كان عليه معه فإظهر له لطيف باشا استحالة ذلك ما دام تزوجا بهذه الزوجة وجر الحديث الى كلام نقله الزوج الى زوجته وحديثه هذه ماس بكرامتها فرفعت دعوى جنحة أمام محكمة الوايل ضد لطيف باشا ولما كنت صديق لهذا المتهم كان من الطبيعي أن أكون محاميا عنه هذه الصداقة وما أعلمه من طهارة خلق هذا الرجل وما يمتاز به من مؤهلات علمية وأدبية وأخلاقية وحريية مما جعل له في ذهني صورة تمثل متانسة الخلق بأجل وضوح الأمر الذي جعلني أتعاضد في دفاعي عنه ضد هذه السيدة وعن كل خطر ولحقني حتى لقد اندفعت اندفاعا أدى بوكيلها الأستاذ نقولا توما الى طلب تأجيل الدعوى وبعد تأجيلها جاءني اعلان بادخالي متهما مع موكل فاجبت على ذلك باعلانها باسماء شهود نفى ضدها تثبت شهادتهم صحة الوقائع التي صدرت من لطيف باشا \* ويظهر أن هذا الاعلان قد ردها الى رشدها فتنازلت عن دعواها في اليوم التالي ..



## قضية عنصرة

وأنا مستشار قضائي عن الخاصة الخديوية حدث أو يستحق الذكر ذلك أن محكمة الزقازيق المدنية حكمت في قضية من قضايا الخاصة ضد مستأجر لجزء من أطيان تفتيش بليس بتعيين أهل جنة لتحقيق ما ادعاه المدعى عليه من الأرض المؤجرة اليه وجدت ثقل كثيرا عما هو وارد بمقد الإيجار وكان طلب تحقيق ذلك في السنة الثالثة من عقد الإيجار وبعد أن ثبت أن المستأجر دفع إيجار السنة الأولى كاملا دون اعتراض استأنفت الحكم وقد عرض لي ما أوجب سفرى من القاهرة يوم الجلسة المحددة لتنظر الاستئناف فهدت بالقضية الى المرحوم حسن باشا عبد الرازق حيث كان برياسته المستر برنر قررت انتداب الطبيب الشرعى ( الدكتور سميت ) للكشف على المستأنف عليه للتحقيق من حالته نظرا ان كان يستطيع قراءة ما يعرض عليه ولو أنه كان موقعا على العقد بخته لا بامضائه . وقد حددت جلسة أخرى لمباشرة هذه المهمة أمامه استغرقت هذا القرار وحضرت الجلسة التي تحدثت لتلك المأمورية وعنما نودى على الدكتور سميت وقفت أمام المحكمة وقلت ما هي الحاجة لهذا الكشف ؟ انه الخاصة الخديوية تستطيع ان تسلم أمامكم ان المستأجر ليس ضعيف البصر فقط بل لكم أن تعتبروه في حكم كفيف البصر فيمشى في حكم الأعمى الذين لا يقرأون ولا يكتبون والعقد الصادر منه شبيه بتلك العقود التي تصدر من يعتبر ذلك مبدأ جديدا يترتب عليه علم التمويل على أمثال تلك العقود ؟ المحكمة تعلم انه الممارفين بالقراءة والكتابة في هذا البلد لم يبلغوا بعد ٥% والباقون أميون فهل تصبح عقودهم سائرة أم أن المحكمة لا تريد هذه الفكرة ولا ترى هذا الرأي الا في هذه القضية التي ترفعها الخاصة الخديوية ويتمثل فيها سمو الجالس على عرش مصر فيحرم من حق يتمتع به سائر أفراد وعيته أننى لا أظن أن محكمة الاستئناف ترضى بقبول هذه النتيجة الهائلة التي هي احدى نتائج القرار الصادر بانتداب الطبيب الشرعى : كنت أتكلم بهذا

وصوتى يتهدج من شدة النار انكار لهذا القرار ناقشنى المستر بوند غير مرة وبعد والتى التيا وانسحاب للمداولة قررت المحكمة صرف النظر عن تنفيذ القرار الصادر منها وأمرت بالرافعة فى الموضوع \* وأخيرا حكمت بإلغاء الحكم المستأنف والزام المستأجر بدفع كامل الإيجار \* وذلك أحد مواقفى عن الخاصة وقفتها لا فى وجه خصم ليا وأنا وقفت فى وجه المحكمة فان كنت فى قضية ابراهيم عنصرة شديدا على الخاصة فذلك رأىى وعقيدتى وان كنت وقفت فى هذه القضية فى وجه أعلا محكمة فى البلاد انما كان ذلك أيضا يصيرا لرأىى ولعقيدتى \*

## قضية عصمت أمين

من القضايا التي سافقتني إليها اميالي ومعاونتي الاجتماعية لتحرير المرأة من عهد طفولتي وأوجبت علي أن أقف في جانب المرأة مدافعا عنها وطالبا تحسين مركزها في الهيئة الاجتماعية مضيفة دافعت بها عن سيدة مصرية أمام محكمة جنابات مصر متهمة بأنها ألقت ماء النار على وجه مطلقها حتى تسبب عن ذلك فقد احدى عينه ( وهو ضابط بالجيش ووالده محافظ ) عرضت المحكمة الأسباب التي جرت الي ارتكاب هذه الجناية ببيان تصرف المجنى عليه مع المتهمة عندما بدأ يطلبها للزواج الي أن تم الزواج وشرحت سوء تصرف معها أثناء الزوجية وكيف طلقها ثم اعادها بطريقة لا تتفق مع الحلق ولا مع الدين ثم بعد أن تحملت كل هذا تركها في قريته مديرية الدقهلية وتزوج من أخرى وعندما فوجئت المسكينة بزفاف هناك قامت تهيم على وجهها الي تربية مع احدى السيدات اتخلت لها مكانا قريبا من المحتفلين تنتحب وتبكي بينما كانت آلات الطرب تغطي بنغماتها هذا الشيعة والزفير وتلهي السامعين عن أن يسموا هذا الأثنين بينت للمحكمة ما جرى بينهما في عربات الترام المرة بعد المرة وهي تستعطفه حينما ليعود اليها تهدده حينما آخر ان لم ينقلها من المركز الذي قلّف بها اليه ثم بينت بجلاء شناعة هذا الاثم الذي حملها عليه في اجبارها على عمل المحلل .

وقد عمل المحلل فعلا لتعود اليه ولكنه رفض العودة اليها بعد ذلك .

في الواقع أن هذه القضية هي قضية المرأة والرجل في الزواج غير الموفق وهو عيب في النظام الذي نشكو منه ولقد كان هذا التصرف الذي هو أساس القضية أساسا لحراب بيوت كبيرة ولهذا كنت من أشد الناس إيمانا بمعالجة قضية هذه المحاكمة فكنت أقوى ما أكون بيانا في شرح ان المجنى عليه في هذه القضية ليس هو الشخص الذي فقد عينا وبقيت له عينه انما الذي وقع في حقه فعلا ، فهي تلك التي حزت أنفس مفيدة لها وهي الزوجية

والزوجية والطائفة والشرف ، فهي أحق الناس في هذه القضية باسم  
المجنى عليه ، وليس أحق بالمعزة والمظنة من المتهم الذي يلبس رداء المجنى  
عليه وانني اعترف هنا انه كان لهذا اندفاع أثره اذ قضت المحكمة بما يقرب  
من البراءة بأقل حكم يبيحه القانون بإيقاف تنفيذه فعلا وخرجت المتهمه من  
قضيتها بين هتاف الجماهير للقضاء وللعادلة :

## قضية آل محفوظ سنة ١٩٣١

مرافعة الأستاذ إبراهيم بك الهلباوى فى قضية أسيوط  
التهمة آل محفوظ باشا نقلا عن جريدة الوادى عدد  
١٩ مارس سنة ١٩٣١

اتهمتنا النيابة بتزوير الاستثمارات وترك المستأجرين الذين  
وقموا عليها بأختامهم وصرفت لهم الأموال جميعها باعترافها ، وكان هذا  
عملا طبيعيا فالاستثمار عريضة طلب سلفة وليس فى العريضة تزوير ولا فى  
الضمانة المذيلة بها وانما الخلاف بيننا وبين الاتهام يدور حول اقرار العدة  
والمشايع والصراف الذى جاء فى نهاية العريضة أو الاستثمار .

يقول رئيس النيابة انه اقرار مخالف للواقع ، فما هو هذا الواقع  
الذى خالفناه ؟ فى الاستثمارات كلها فى يناير فبراير وأوائل مارس أى قبل  
زراعة القطن والمستأجرون فيها استلفوا على زراعة القطن فهل كان هناك  
شئ واقع كتبنا غيره ؟ كل ما كان هو عرفهم انهم يزرعون قطننا عندما يجىء  
ميعاد زرع القطن والحكومة عندما أقرضت فى يناير تعلم طبعنا أن القطن  
يزرع فى مارس وأبريل فهى تفهم عندما تفرض أن كل ما فى الاستثمار هو  
وعد ، هو عزيمة بأن هؤلاء الناس سيزرعون قطننا إن شاء الله .

واذن اذا كان للنيابة أن تنقب على النوايا فلتبحث على نية التزوير  
فى أيام الاقراض ( انما ) تلك النية على الواقع الذى كان والذى تماقت  
الحكومة مع المقرضين فى ابانة وملايساته ولن يكون الاعزية ونية وحيازة  
معنوية وردت عليها الاقرارات وليس يقدم فى هذا ما جهلت فيه النيابة من  
أن بعض المستأجرين موظفين فى المجلس القروى أو كناسبون أو خفراء  
فليس للزارع عندنا ( كادر ) ككادر الموظفين بل ولم يسن قانون يحرم  
عليهم الجمع بين الوظائف والزراعة كذلك القانون الذى سن لنا نحن  
المحاميين أو القضاة .

الحكومة بقانوني ٥٣ و ٥٤ سنة ١٩٢٩ تقصمت كالأم الرؤوم الى رعاياها المكرومين تهون عليهم وكان من شروطها على المفترضين أن تؤجل دفع السلفة شهور بعد صرف السداد والبذور اليهم \* أئليس في هذا مصادق لما ذهب اليه من أنها كانت تسلف اليهم البذور والسداد حتى اذا قاموا بالزرع في بحر الشهور الثلاثة الميعاد المعروف عندئذ تعطيههم باقى السلفة الحقيقية فعلا لقد كان هذا هو القانون ، وكان هذا شرط الاقراض ولكن الحكومة البارة رأّت أن تعمل للفلاح ما أجلته فأعطته السلفة كلها في أيام الاستمارات بسطت يدها للزراع وشجعتهم بكل وسيلة على النحو الذى بسطناه ولم تكن صفة الاستئجار أو حيازة أرض على سبيل ايجار صفة جوهرية فى الاستثمارات أو يعقد الملكية والا ليطلب المشروع عند تقديم الاستمارة ان يشفعها صاحبها بعقد الايجار الذى يثبت أنه مستأجر أو مالك وما كان أسهل ذلك على المشروع وعلى المستأجرين بل لكان طلب أيضا الى المشايخ أو المصدرة أن يخففوا هذه الصفة عند شهادتهم عليها بالرجوع الى مستندات أو أوراق أو على الأقل بالاطلاع على عقد الايجار أو عقد التمليك وما هي المواد الإضافية فى تعليمات المالية تخلو من أى تلميح الى مثل ذلك ولن تكون تلك اقرارات هي السبيل لتحقيق تلك الصفة حتى يمكن أن يقال أنها مشورة من عدمه \* بل ولن تكون الاقرارات حجة على انسان هل الإجارة تثبت بشهادة الشهود أى بالاقرارات واذن ما دامت لا تثبت بشهادة الشهود فهل يعاقب الشهود لو قرروا كذبا بوجود عقد ايجار ؟ انكم تقضون كل يوم فى محكمة النقض وهنا بأنه لا يتصور التزوير الا فيما يمكن أن يكون حجة يترتب حقا وفى الايجار لا حجة الا بعقد فلا تزوير فيما سواء تقضون أيضا ومنذ شهرين فقط بأن كذب الشهود فى تحديد السن الوارد فى عقد الزواج لا تنهض به دعوى التزوير وجاء فى كلام محكمة النقض ان السن ليس اثباتها بما يقوله الشهود انما دليلها الطبيب أو شهادة أئيلاد بأقوال الشهود غير ممكن فلكن المنطقة وأخيرا اذن وعندئذ لا عقاب على تلك الفوائد فلم لم يمنع العمد المستلف والشيخ المستلف من أن يشهد على نفسه ذلك \*

لأن القانون يسهل على الناس ولا يفكر فى أن يقدم المنتفعين به أسرابا وأحادا الى محكمة الجنايات \*

اقرارات المرء عن نفسه يفرض فيها المشروع والشرح وأنتم فى قضائكم انه يتوخى صالحه غالبا ، وهي لذلك دائما محل مراجعة ولكن هذا القانون لا يرتاب فيها بل يقول لمصطفى بك رشوان ولكل عمدة : ( سعادتك تضمن سعادتك ) فاذا عاب أحد على العمد والمشايخ شيئا فلتعاقبهم لجنة الشياخات لا بطش النائب العام \*



كيف غفل حضرة رئيس النيابة عن هذه النقطة وهي أن هذه الاستثمارات لا يحتاج بها ولا تلزم أحدا شيئا ولا تضر الحكومة بشيء ما دامت لها اليد العليا وما دامت الاستثمارات عراض وما دام كل ما على الحكومة هو جواز أن تقبل تلك العراض ، أو أن تضرب بها عرض الحائط ، وما دامت لا ترتب حقا على الحكومة ؟

أرايتم حضراتكم الى عراض التزكية عندما يوزع الملك الصدقات على الفقراء فيجئ غنى بشهادة شيخ الحارة بأنه مستحق ويصيب منها خيرا .

أرايتم الى العملة عندما يسأل عن متهم فيجيب بأنه ليس ببلده - وهو بين يديه - .

أرايتم الى الشيخ وهو يشهد بأنه نقر القرعة فقيه معافى ويتضح كذبه ، بل أرايتم الى العملة وهو يزكي شرير أو جار ما بشهادة حسن سلوك .

هل يقدم من هؤلاء اليكم أحد بصفة شهود زور ؟ \* ألا قليل لنا عبد السلام بك ( رئيس النيابة ) ما هذه الـ these الجديدة التي يطلع علينا بها .

لقد سودت النيابة ألثا وثلاثمائة صحيفة وشغلت اليوم وأمس أربع ساعات. ولكنها لم تحدثنا عن الضرر الذي أحاق بالحكومة من جراء هذه الأوراق وذلك الضرر الذي لم تشتم له راجعة في هذا الدوسيه الضخم .

قرر القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٢٩ أربعة ملايين للتسليف وما يجي من ضريبة القطن ، فهل نفد هذا المبلغ أو نصفه أو ثلثه ؟ كلا هل نحن لم ندفع للحكومة ما علينا ؟ كلا بل يعترف حضرة النائب بأننا سددنا كل المستحق ورفعنا ( الفايط ) ٥٪ أيضا .

فركن الضرر غير موجود والجريمة اذن غير قائمة .

بالأمس سمعتم وكيل مصلحة الاموال المقررة ومفتش المالية صاحب هذا الاكتشاف الخطير يقولان ان السلفيات صرف معظمها \* أنكالا على سمعة محفوظ باشا ، وسمعتم أن أسيوط قد اقترضت ٣٠٠٠٠٠ جنيه وسمعتم منهما أسماء الباشاوات واليكوات الذين نحوا هذا المنحى وبالأمس واليوم دوت القاعة بزئير نيابة أسيوط من هذه المنصة ؟ فهل لنا أن نساثلها عما صنعت بباقي مقترضى مديرية أسيوط الذين تسهر على قروضهم !!

حمس محفوظ باشا وأخوه من غير ذاع ، وذات يوم ظل المحقق معهما من الساعة العاشرة صباحا الى منتصف الليل ، جيء بهم من السجن وزدوا

اليه مرات ومرات على مشهد من المائة عشرات ومئين أو جعل التحقيق معهم سريا ولماذا ؟ بل لماذا يمنع المحامون رجال القانون من حضوره أو الاتصال به ، لماذا أراد النائب ألا تقع عين القانون على ما يفعله ، وأخيرا قام سمادته بعملية التفتيش وهنا اسمعوا يا حضرات المستشارين :

لقد صبرنا طويلا لنشكوا اليكم أخيرا ٠٠٠ ولتعلموا حضراتكم أنني أنا الذي أشكوا ولو راجعت محفوظ باشا لتعالى عن أن يبعث هذه الشكاية ! بالأهس عندما سألتهموه عن رجال آخرين اقترضوا على هذه الطريقة أفلم تسمعوا صوته هادئا مترفعا يقول أنا لا أعرف اسألوا غيرى ٠٠ !!

يقول حضرة النائب في محضره أنه قسم قواته فرقا وقام هو على رأس فيلق من أربعة وكلاء نيابة واثنين كتبه وضابط ومأمور وهجانة وخيالة وأرسل فيلقا آخر من وكيلين وكتاب وسواهم وعندما تبحت عما يفتش ٠٠ وسبب تفتيشه نجه العجب العجائب ، انه كان يبحث باحضرات المستشارين عن أدلة نفى للمتهمين قالو اليس لدينا عقود تثبت كلامنا فقام بذلك التفتيش ليتحقق فعلا من انهم ليس معهم هذه العقود ؟ ما هذه العجائب لقد تطرب آذ تجدهم عجوزا عن اثبات دفاعهم لأن ذلك اثبات لاتهامك فقيم تقوم بذلك التفتيش وبهؤلاء الرجال وفي غسق الليل .

يا حضرات المستشارين :

زجنت القوة قبل أن يهيف الليل حتى يشهد الناس حصارهم العار وبقوا فيها الى منتصف الليل يفتشون غرفاتها وشرفاتها ولا يراعون حرمة للبنتين الصغار فيها ولا للسيدات .

رباه أنت الذى تعلم السرائر ومشاعر الانسان فأنت العليم بما شاع من الرعب فى قلوب تلك الأسرة فى تلك الليلة والهائلة وذلك اليوم ٠٠٠٠ يوم النيابة أو يوم القيامة .

خرجوا من التفتيش دون ورقة واحدة تثمر فى الدعوى والا فليقولوا لنا ما الذى جاءهم به هذا التفتيش ٠٠٠ بل ما الذى أفادهم تفتيش منزل رشوان باشا بالزمالك وهو ليس متهما ولا أوراقا لديه باعترافهم .

فيم كل ذلك ؟ اليس للفضيحة والتشهير ولاعلان الدنيا بأن عائلة محفوظ باشا فى أرجاء الامبراطورية الاتجليزية بأن مثير الثورة فى أسبوط فعذب وارعب ولكن تلك السلطة من الأسف أن تعدل انها كانت أهون وأخفف للحرمان تحت سيف الاحكام العسكرية من النيابة وقع هذا فى البلد كما هو معروف تنفى طلال دستور .

الا فلتشهدوا عمل المصرى فى أخيه المصرى ٠٠٠٠٠

أما عن التهمة الثانية فتمنح لم تقبض شيئا من الخزينة ولا نحن  
قدمنا الاستثمارات حتى نكون استعملناها •

وعن التهمة الثالثة :

نحن لم ندخل مال الدولة فى ذمتنا • بل نحن اقترضنا • وبواسطة  
غيرنا دون علاقة بالحكومة وعلى نية الرد • ورددنا فعلا فلا عقاب كما  
قضيتم مرارا أما تهمة التزوير فى محاضر الحجز •

فما علاقتنا بتلك الأوراق وهل هناك دليل واحد من أدلة الاشتراك  
فى مروها قدمها حضرة النائب حتى يجوز مناقشة فيما يقول ؟

« بل أنها فوق ذلك باطلة » •

**أولا :** لأنها حررت قبل استحقاق الدين ولا يستطيع دائن أكثر ينفذ  
على مدينه قبل الاستحقاق وليس الطرف أكبر سلطة من المحضر وهذا  
لا يستطيع توقيع الحجز قبل الاستحقاق •

قدم النائب خطابا من المالية للمصارف ليحجز فهل يجوز للدائن أن  
يقدم حجة لاستحقاق الدين من عمله هو ؟ نحن لا نطيل فى هذه المهاترة •

**ثانيا :** ليس فى المحاضر بيان لحسود الأطيان المحجوز على ثمارها مع  
أن ( الأورنيك ) المطبوع للمصارف به عشرة سطور لتحرير بتلك البيانات  
فهل هناك بطلان فوق ذلك البطلان أنها محاضر باطلة بطلانا مطلقا فلا قيمة  
لها ولا عقاب على التزوير فيها ) •

يا حضرات المستشارين :

اننى اطلب براءة هؤلاء المتهمين باسم القانون ورفقا بانصار الحكومة  
ملئن قضيتم اليوم بالعقاب فيا ويل الحكومة ويا ويل أنصارها غدا ••

ورئيس الجلسة : نحن نراعى مصالح أحد ولذلك جعلنا غير قابلين  
للعزل •

هلباوى بك : ليث النيابة كانت أيضا غير قابلة للعزل •

انتهى



## قضية القنابل

من القضايا التي تستحق الذكر والتي كانت ذات شهرة كبيرة القضية الشهيرة بقضية القنابل رفعت ضد **أولا** : إبراهيم محمد عبد الشهير بالفلاح وكان محاميا عنه الأستاذ عطية رزق الله •

**ثانيا** : غنيدة عبد الرسول • كنت أحد المحامين عنه ومعنى الأستاذ يوسف الجندى •

**ثالثا** : أحمد محمد عزب وكان محاميا عنه الأستاذان سامي نجيب ومخايل غالي •

**رابعا** : محمد علي محمد وكان محاميا عنه الأستاذ زهير صبرى •

**خامسا** : توفيق العزب وكان محاميا عنه الأستاذ محمود سليمان فتنام •

**سادسا** : محمد محمد قاسم وكان محاميا عنه الأستاذ أنطون جرجس نطون •

**سابعا** : حامد نصر وكان محاميا عنه الأستاذ محمد عرفة •

**ثامنا** : محمد علي بدر وكان محاميا عنه الأستاذ محمد أمين عامر •

**تاسعا** : توفيق حسن وكان محاميا عنه الأستاذ محمد بك يوسف •

**عاشر** : صبحي شنودة وكان محاميا عنه الأستاذ رياض الجمل •

**حادي عشر** : أحمد اسماعيل فرحات وكان محاميا عنه الأستاذ زاتم محمد رافع •

**ثاني عشر** : شعبان أحمد شعبان وكان محاميا عنه الأستاذ صبحي بهجت •

**ثالث عشر :** عبد الرحمن عليوة وكان محاميا عنه الأستاذ محمد ذهني .

**رابع عشر :** شوقي سليمان وكان محاميا عنه الأستاذ محمد ابراهيم أبو العنين .

**خامس عشر :** أمين عزب وكان محاميا عنه الأستاذ أحمد محمد أغا

**سادس عشر :** محمد صادق حسن وكان محاميا عنه الأساتذة أحمد فهمي ابراهيم وكامل صدقي بك .

**سابع عشر :** الدكتور نجيب اسكندر وكان محاميا عنه الأساتذة الفرايلي باشا ومكرم عبيد ومحمد علي باشا وعزيز مشرقى ومحمد لطفى جمعة وسلامة ميخائيل ومحمد صبرى أبو علم .

هؤلاء السبعة عشر متهما كانوا من عمال السكة الحديد ماعدا الدكتور نجيب اسكندر وكانوا متهمين **أولا** فى المدة بين شهر مايو وسبتمبر سنة ١٩٣١ بمدينة القاهرة بالاشتراك فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب الجنائيات والجنگ بأن اتحدوا على ارتكاب جنائيات :

١ - القتل العمد مع سبق الاصرار .

٢ - تعطيل سير قطارات السكة الحديدية وإيقافها عمدا .

٣ - استعمال مواد مفرقة بالقاء قنابل فى أماكن مسكونة .

٤ - تهديد الغير كتابة بارتكاب جرائم ضد النفس والمال .معاقب عليها بالأعدام أو الأشغال الشاقة وهذا التهديد مصحوب بتكليف بأمر كما اتحدوا على ارتكاب جنح أخرى وهى :

١ - تعطيل المخابرات التليفونية عمدا على الخطوط التى أنشأتها الحكومة .

٢ - تخريب أموال منقولة مملوكة للحكومة وجعلها غير صالحة للاستعمال بقصد الاساءة .

٣ - صنع قنابل وإحرازها بدون رخصة وبغير مسوغ شرعى وإن هذه الجرائم جميعها وقعت بتحريض المتهم السادس عشر محمد صادق حسن .

والمتهم السابع عشر الدكتور نجيب اسكندر ثانيا اتفق معظمهم على تعطيل الطريق القادم عليه معالى توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب فى ذلك الوقت وقتله عند وقوعه .

وقد حكمت المحكمة بعقوبات مختلفة منها الحكم على المتهم الأول  
إبراهيم محمد عبده الشهير بالفلاح بخمس عشر سنة أشغال شاقة  
وعنده عبد الرسول الذي كنا ندافع عنه بسبع سنوات أشغال شاقة وحكم  
ببراءة الدكتور نجيب اسكندر ومحمد صادق حسن اللذين كانا متهمين  
بالتحريض على هذه الجرائم .





مرافعة الأستاذ إبراهيم بك الهلباوى فى قضية قاتل مطلقة فيهمة.  
رمزى بنت شقيقة المرحوم عدلى باشا

أمام محكمة جنايات مصر

نقلا عن صحيفة السياسة

عدد ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣

#### يا حضرات المستشارين

يقولون عنى اثنى دائما محامى المتهم والواقع أن أشبهى شىء لى هو  
الوقوف فى موقف الدفاع أما اليوم فأتا أسعد الناس بأن أقف فى وجه هذا  
المتهم ، فإن له لخلفا آخر وجيلة غير التى تعود الناس لجرم من مهده الذى.  
ولد فيه ، الى جريمة ويتخلص من وزر ليتردى فى وزر أشنع فاذا به يقتل  
مطلقة فى المستشفى بالأمس وها هو يريد أن يقتلها اليوم فى ساحة  
المحكمة بتلطىخ سمعتها ثم يقذف فى محام من عمد الحمامة فى هذا القطر  
ويسء اليه وتلك جناية من أخطر الجنايات ولو كانت فيه فطرة من رجولة  
أو نبالة لطاف بخلده شرف وكرامة أسرته ، بل ولتذكر أنها أبنه عمه.  
ومن عصبيته \*

جرائم بنت جرائم أولى ، ترتكب على الهيئة الاجتماعية وعلى بنية  
وخير للانسانية وللأطفال الرضع أن يزول هذا المخلوق من هذه الدنيا فإن  
بقائه مجلبة للعار وللمذلة بل لهؤلاء الأطفال \*

( اذى ) بدأت حياتك ( ياسى محمد ) ؟ أنت مجنون كما يقول  
محاميك ؟ نعم أنت مجنون ولكن أتصرف جنونك ؟ المال ياسى محمد :

لم يتزوج فيهمة حبا فيها ! هو لم يتذوق معنى الحب طول حياته  
لا للسقولة بل ولا المحاميه فهو كان يحب مرقص أكثر من علام \*

أتزوجتها حيا ؟ لا بل نصبا ، أيها اللص ، خطفتها طفلة من أحضان  
أييها إبراهيم بك رمزي وأما عايذة هانم أخت دولة علي باشا .

في سنة ١٩٠٧ قامت خصومة في نسبه وأنكره أهله وأنكره إبراهيم  
بك ، وتجمّع له من أيام نظر القضية ٦٠٠٠ جنيه ، أنفقتها جميعا في السبق  
وفي محلات الدعارة ، ثم لاح له أن يتزوج فعقد على سيدة ثم اذا به يذكرها  
إلى ذلك الكنز فهيمة المسكينة ، فخطفها في غسق الليل إلى منزل في البغالة  
فقد عليها وفي الليل ( شخص ) لها باربعةائة جنيه مهرا لها فقبضته  
وأودعته في الدولاب وقد سمعتم من محمد أفندي السلحدار كيف أصبح  
الصباح فغابت هذه المئات من الدولاب ، وضحك المجرم لعروسه ووعدها  
ببدلا منها .

لم يستطيع إبراهيم بك أن يستمر في ترك ابنته عند زوجها فالتزم  
بقولها في داره ، وليطعن على سلوكه استكتبه تنازلا عن إيراده ، ثم  
مات إبراهيم بك فبادر يريد فك التنازل وقد سمعتم من الشهود كيف كان  
يهدد السيدات بالمدى والسكاكين ( وفتح البطون ) حتى حصل على هذا  
التنازل ، بل وحصل منها هي على توكيل ٠٠٠ ومحفظتي هذه ملاي  
بالشكاوى إلى البوليس تلك التي كانت تستجبر فيها من عدوانه وطففائه  
كالكواسر الضارية .

في محفظتي عقود الإيجار ففي جاردن ستي كان إيجار المنزل باسمها  
وفي الزيتون كان باسم والدتها السيدة عائذة هانم ، أما هو فكان يسكن  
على حساب السيدات .

سافر بها إلى الإسكندرية وعادت منها مريضة بمنادى السل فاستقفا  
الأطباء كما شهد الشهود أمامكم وراح إلى الزيتون وهي في خوف منه أن  
يخطف الأطفال كما يجرم الفجار والأشرار وهناك اعترك مع الأوباش والعامّة  
وهناك تقدم إلى المحاكمة .

تخبرني سيدة من أكبر سيدات هذا القطر كيف اقترض باسم هذه  
المسكينة فهيمة ٩٠٠ جنيه وسافر معها إلى الشام وكيف رجعت هي بعد  
أسبوع تقترض أجرة السيارة التي تنقلها من الميناء إلى منزلها .

يقول لقد تنازلت عن توكيلها . على من ينطلي ده . أنت تنازلت عن  
التوكيل كيلا تكون مسئولا عن حساب وكما شهر محمد أفندي السلحدار  
وتوفيق توكيلها ووكيلك أنك كنت تبض في يدك المال وأنها كانت توقع  
بيدها الاتصال .

حكى لكم السلحدار وخيرى باشا كيف وهى مطمئة منه انقض عينيها  
يخطف من حافظتها ١٥ جنيتها ينهيها نهيا ، بالله ! اكان ابراهيم بك رمزى  
كاشفا للغيب وهو يبرأ منك ويقول أن الدم الذى يجرى فى عروقك ليس  
من دماء هذه الماكلة طلقها ومضت سبعة شهور لا يراها ولا يرى الأطفال  
وإذا ما جاء الى العاصمة قضى لياليه حيث يقضى الليالى البيض ، فغيب جاء  
هذه المرة الى المستشفى \*

تقول انك تقشعر من خطيبها نديم !! ما له حسن نديم ! أنه لو كان  
فيما غاية القبح فلن يقترح هذا فى سلامة رأيها أو فى طهرها بل هو آية  
بيضاء مللها خير من أيامك السود وعهدك الأنكد ، فكل شيء لديها أحون.  
منك وكل بلاه دون بلائك \*

كنت تعد فى المرة الأخيرة بأن تكتب لها سنندا ٥٠٠ جنيه دلاله على  
حسن النية ولكن أين تدبر وجهك الكالحو وهذا الشاهد حلاوة أفندى  
يفضحك ويقرر أنك قلت له فى السر ليحتفظ بهذا السند وليرده اليك بعد  
أن تعود وللآن لم تستطع الاعتراض عليه \*

أين أموال محمد رمزى التى يتراوح ايرادها فى السنة بين ١٥٠٠  
و ٢٠٠٠ جنيه اقراوا المعاينة فأن منزله فى الفيوم خرائب واقناض ولم  
يجد فيه المحقق ( مخدع نظيفة ) ولم يجد فيه بركة ولا شيئا يبزك الله فيه \*

٨ سنين و ٨ شهور وأنت معها لم تدخل عليها بشيء ولم تذهب بها  
الى طبيب فلماذا تذهب بها قبل الحادثة وهى مطلقه ؟ ولماذا تشتري الأدوية  
الواردة بهذه الروشنة وحتى احتفظت بالروشنة وبالنمرة اتيانا لذلك ؟!

ان قضائك اذكى من أن ينخدعوا فهى أدلة نفى تحضرها لجنايتك  
التي ستقترفها ٨ سنين و ٨ شهور وهى فى عصمتك لم تشتري لها ولو بيارة،  
فقيم شراؤك لها - وهى مطلقتك - فى يوم الحادثة حزامين بخمسة قروش  
صاغ أفليست تلك أدلة النفى المكشوفة تحضرها قبل ارتكاب الفاجعة !

وفى الساعة العاشرة الا ربما وقمت الحادثة واخذت المرضات يفرعن  
منك ويهرعن اليها ويسالونك فتقول لهن الواحدة بعد الأخرى لقد قتلتها  
ولقد انتهت وبلغ المرضات البلاغ فيسجلن عليك أنك لم تقتل لهن  
سببا ، وإنك قتلتها بلا سبب حتى اذا مضت الساعات ادعيت لأول مرة  
أن نزاعا شجر بينكما تأخر هذه الدعوى فى الرواية ينقصها من الأساس  
أى مقاربة بينكما ! لقد كنت تقول لها انك لم تتزوجها حيا فى سواد  
عينها ، أما هى فكانت تبقى على ضيمك وظلمك حيا فى سواد عيون البنين.  
- البنين الذين تكلتهم الآن ويتمتهم البنين الذين أسمعتهم بدل كلمات

العطف طلقات النار ٠٠٠ البنين الذين أبعد الله عنهم الموت اكراما لعطف  
اهم وحبها عليهم ، والذين أردت أنت أهم مضرحة بدماها بجوارهم ٠٠  
أنت أيها الشيطان ٠

أنت حضرت بالمسدس مخصص ، فكيف تنفي عن نفسك سبق  
الإصرار ! أن عربان البادية يتجردون من سلاحهم عندما يتروكون البادية  
ويفدون على العاصمة ، وفي الجلسة جماعة عديدة مصرح لها بحمل الرصاص  
ولكنها لا تحمله لأنها في هذه الساحة المقدسة التي تعادل قداستها قداسة  
المسجد وقداسته المستشفى !! أما أنت فقيم دخولك المستشفى مدججا  
بالسلاح ؟ أن المسدس الذي قتلته به هو الذي سيضع عنقك تحت  
المشقة ٠

أنا لا أنس يا حضرات المستشارين

أن واحدا ممن كانوا معنا في قضية القنابل كان يحمل السلاح داخل  
الجلسة ولكنكم تذكرون لماذا كان يحملة ٠

الرئيس ضاحكا ٠ اجاب بأنه يحمل بسبب جوابات التهديد التي  
تصل زى المطر ٠

كيف كان القاتل ، وكيف كان وضع القتيلة ؟ هذه النقطة القاطعة  
نحن لا نتجادل ولا نتشاجر ظهرا لظهر نحو ما لجروح الاصابات اذا كانت  
وقعت أثناء المشاجرة تأتي نحو الصدر ، بل وجها لوجه أما أنت فقد قتلته  
من الخلف وهي لا تراك ، الطلقات في الجنب وفي الخلف ومن أعلى لأسفل ،  
وقد كانت مشغولة عنك في طعامها أيها الغادر السفاك لا رصاصا  
ولا رصاصتين ولا خمسة بل تسع رصاصات داوية حالت بيننا وبين  
ما كانت تنتظر وهو جرعة الماء ٠

آه أيها السادة ! لقد ماتت هذه السيدة طمأى جائعة وروت الأرض  
دمائها أشباعا لشهوة هذا الجاني الطاغية ٠

كل الشرائع تقول اذا قتلتم فاحسبوا القتل هذا مع الحيوان فكيف  
بالانسان ٠ كيف بالبشرية الملالى بالحياة والحيوية ٠

القتل عقوبته القتل ولكن القانون يعطي ظروفنا مخففة فهل في هذه  
القضية شيء منها ؟ ربما يخطر ببالكم في غرفة المناولة خاطرا واحد هو  
أن بقاء هذا المخلوق فيه رحمة بالأفراخ الصغار ، ولكن لا ! أن مصلحة  
هؤلاء تنادي بمسح هذا الشيطان من صفحات الوجود ٠ هؤلاء الذين  
يعيشون حتى هذه الساعة على حنان جدتهم وفي كراهيته هؤلاء الذين  
سمعوا طلقات النار على أسرة المستشفى ، هؤلاء الذين لم يصرف لهم

شيك من شيكاته التي تحتويها حافظة أدوار عطا لله ، هؤلاء المنكوبون  
في أبوتك المنكوبون في جريمتك المنكوبون بك في دفاعك تلونا لعرضهم  
وكرامة أهم ، هؤلاء لا يريدون أن تعيش في هذا الوجود \*

سمعتم حضراتكم ضجة الخطابات \* وكيف أريد بها تلويث سمعة  
المجنى عليها وأنا أنذا بعد أن حصلت على قرار منكم بأنني غير ملزم بتقديدها  
ها أنذا قدمتها اليكم لأساعدكم في اظهار الحقيقة ، الحقيقة الناصعة الباهرة  
وهي شرف القتيلة وطهرها وحشمتها فهي خطابات خطيبها والذي يعلم هو  
نفسه بخطوبته بعلم جميع العائلة أقرؤها ، أقرؤها للملا فهي صفحات  
الفخار والعفاف واحكموا لعائلة هانم وللإلى الأعلى من هذه الأمة حكما  
لا تسموا اليه تخرصات هذا الجاني الطاغية حكما للثار للأخلاق وللكرامة  
وللشرف وستفخرون بهذا الحكم غدا أيديكم الله وقواكم \*

**انتهت**



## قضايا نزاهة الحكم سنة ١٩٣٤

استغرق نظرها عدة أيام وسمعت فيها كما سمع نحو الخمسين شاهداً نفيًا وإثباتًا وكانت معروفة بقضية نزاهة الحكم \*.

ومن القضايا الجديرة بالذكر القضية التي رفعتها النيابة في سنة ١٩٣٤ على مدير جريدة السياسة التي تنطق بلسان حزب الأحرار الدستوريين ومديرها حضرة حفنى بك محمود شقيق صاحب المقام الرفيع محمد باشا محمود رئيس هذا الحزب الى اليوم وعلى حضرة صاحب السعادة المرحوم محمود باشا عبد الرازق صاحب امتيازها وذلك في عهد وزارة حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح باشا يحيى بالقنف فى هيئة الوزارة جميعها حيث اتهمتها باستغلال نفوذ العولة لمصلحة أشخاصها ودخل فيها فعلاً مدعون بحق مدنى حضرات على بك المنزلاوى وابراهيم باشا فهمى كريم ومحمد أحمد عيود باشا بالقنف على مقالات نشرت فى ثلاث أعداد من أعداد جريدة السياسة اليومية بين ١٢ نوفمبر ١٩٣٣ الى ١٢ ابريل سنة ١٩٣٤ و ١١ و ١٣ و ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤ وحكمت محكمة الجنايات بعد مرافعات استمرت عدة أيام من جانب الدفاع ومن جانب المدعين حكمت ببراءة حفنى بك محمود رئيس التحرير ورفض الدعوى المدنية الموجهة قبله ورفض الدعوى المدنية أيضاً الموجهة قبل المرحوم محمود عبد الرازق باشا صاحب امتياز جريدة السياسة بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٣٥ .

كما اتهموا بتسعة تهم تتعلق بكثير من الوزراء وأخصهم المرحوم عبد العظيم باشا راشد وزير الأشغال وقتئذ وابراهيم فهمى كريم باشا وزير المواصلات لمحاباته لأحمد عيود باشا فى مقاولات تخص أعمال وزارته كما اتهمت بقذف على بك المنزلاوى الذى كان وزيراً للزراعة حيث نسبت إليه أنه استفاد من وظيفته بعدم دفع الأموال الأميرية المطلوبة منه شخصياً مدة ثلاث سنوات وأنه باع لأحد الأفراد المتصلين به صفقة قطن من الوزارة

والتجارة بغير اعلان ولا مناقصة واخذ لنفسه بعض منتجات الوزارة بشمن  
بخص .

بعد انتهاء هذه القضايا لم تعرض لكتبي قضايا سياسية ذات  
اهمية سوى قضية الدكتور أحمد ماهر ضد صاحب المقام الرفيع مصطفى  
النحاس باشا وهي معلقة أمام القضاء من يونيو سنة ١٩٣٩ الى اليوم  
وسوى قضية معالي ابراهيم بك عبد الهادى ضد مدير جريدة الوفد المصرى  
عبد اللطيف محمد صادق أفندى الذى طعن على مقالة بأنه استعمل نفوذه فى  
وزارته لمصلحته الشخصية ولمدم صحة هذه التهمة واهميتها لأن الجريدة  
المتهمة تعتبر لسان الوفد المصرى وقد حكم فيها بستة شهور حبس  
وخمسون جنيهًا غرامة وبمبلغ قرش صاغ على سبيل التمييز للبدعى  
المدنى .

وسوى قضية حضرات علماء الأزهر الذى تكلمنا عنهم قبل وهى  
القضية التى نشأت من زفت أكثر من ستين عالما من علماء الأزهر وقد كان  
على رأس ادارة هذه المعاهد الأستاذ الشيخ الأحمدي الطواهرى ولم يستطع  
مخاصمة ادارة المعاهد رسميا على هذا التصرف الا الشيخ محمود محمد  
شلتوت والشيخ على سرور الزنكلونى والشيخ عبد الجليل عيسى والشيخ  
محمد أحمد الهدوى .

وقد أتينا على موضوع هذه القضايا نقلا عن صحف الدعوى واننا  
ما انتهت اليه صلحا بعودة هؤلاء الأفاضل الى مراكزهم وهم اليوم يتمتعون  
بكل حفاوة واجلال فى المراكز التى يعملون فيها .

وفقنا الله وإياهم لخدمة هذا البلد فى ظل صاحب الجلالة مولانا  
الملك فاروق الأول .

وهذا الحكم رفض النقض المرفوع عنه من النيابة والمدعين بالحق  
المدنى الا ما يتعلق بحضرة على بك المنزلاوى فإنه رفض أيضا بالنسبة  
للطعن النسوب اليه من أنه استفاد من وظيفته بعدم دفع الأموال الأميرية  
ثلاث سنوات كما رفض أيضا بالنسبة لما نسب اليه من بيع قطع الوزارة  
لأحد أصدقائه بدون مزاد ولكن حكم له بتعويض على تهمة الاستفادة من  
محمول تقاوى البرسيم وأشجار البساتين على الجريدة بمبلغ ١٠٠ جنيه  
تعويض .



## قضية العلماء

وهي القضية التي نشأت عن رفت أكثر من ستين عالما من علماء الأزهر لم يستطع هذا العدد الكبير أن يخاضم إدارة المعاهد الدينية لسبب هذا الرفت اللهم الشيخ محمود محمد شلتوت والشيخ علي سرور الزنكلوني والشيخ عبد الجليل عيسى والشيخ محمد أحمد المدوي هؤلاء الأربعة قبل أن يفكروا في توكيل التجاؤا الى كبير من رجال المعاهد .

تذوق غير مرة طعم الوزارة فسمع الشكوى وقبل القضية ولكنه أجل رفعها عدة أشهر ولعل ذلك توقيا من غضب الذي أوعز برفت هذا الجمع الفقير .

لما ياس حضرات العلماء من الأستاذ المشار اليه جاموا الى مكتب الرجل الذي يستخف بكل طرف لا يتفق مع العدالة وعهدوا اليه برفع هذه القضايا الأربعة الأولى باسم الأستاذ شلتوت ضد وزارة الأوقاف ومشيخة الأزهر بطلب ١٦٨٨٠ جنيه والثانية باسم الشيخ محمد أحمد المدوي بطلب ١١٩١٥ جنيه والثالثة باسم الأستاذ الشيخ عبد الجليل عيسى بطلب ١٠٠٢٢ جنيه والرابعة باسم الأستاذ الشيخ علي سرور الزنكلوني بطلب تعويض يقرب من طلب المشايخ الآخرين وقيلت هذه المناوى الأربعة في أوائل سنة ١٩٣٣ وتداولت في الجلسات الى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ حيث تقرر في هذه الجلسة شطب جميع هذه القضايا لأن أمر مشيخة الأزهر جاء بأنها عدلت عن رفتهم وتدعوهم الى العودة الى وظائفهم السابقة وقد قبل المشايخ هذا العرض وتوجهوا للمشيخة وتفاوضوا مع الأستاذ الشيخ الطواهرى شيخ المعاهد وعاد كل منهم الى العمل المتفق عليه .

هذه القضية كانت تنمة القضايا التي ابتليت بها حياتي والتي قد تعد تمردا وجرأة كبرى على الجهة العليا التي أوجت بذلك التصرف والتي

كانت حجر عثره في سبيل مخاصمتها على يد ذلك الأستاذ الكبير الذي ابقى القضية عنده نحو الثلاثة أشهر بدون رفع ثم ردها الى أصحابها .

ومن القضايا التي تستحق الحديث عنها باختصار القضية الشرعية التي رفعت من الأستاذ الشيخ محمود الخفيف الذي كان موظفا يومئذ بوزارة الأوقاف - ممثلا للقاضي الشرعي في طلب الحكم بعزل سمو الأمير محمد علي عن النظر على وقف سمو والدته المرحومة أم المحسنين بدعوى أنه أهمل في اقامة ملجأ المعجزة ومدرسة البنات قبل انقضاء السنتين المشروطين من الواقعة لاقامتهما .

سمو الأمير يعلم اني غير مشتغل بالرافعة بالمحاكم الشرعية ولعله لما شعر بأنه في حاجة لمن يوصله أمام المحكمة في هذه القضية ممن تعود الاستعداد لكل توضيح في سبيل خلعته موكله كلفني بأن اشترك مع المحامين الشرعيين وكلاؤه فيها خصوصا بعد أن حكمت محكمة هيئة التصرفات الشرعية في الدرجة الأولى بعزله من النظر على هذا الوقف .

ولست بحاجة لأن أعرض على القارئ في هذه الأسطر الالهة صغيرة مما ورد بمذكرتي التي قدمت فيها .

أول سبب للاعتراض على قرار العزل الصادر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ :

من صفحة ١٤ من أول كلمة طاهر من هذا القرار .  
الى صفحة ١٨ الى آخر كلمة تقوم على نص واضح صريح . السطر الثالث .

يؤخذ الاعتراض الثاني .

يؤخذ الاعتراض الثالث .

يؤخذ الاعتراض الرابع .

وهناك اعتراضات أخرى استغفينا عنها بما تقدم لأنها أوضحت المقام جليا وجعلت هيئة التصرفات العليا مضطرة لأن تحكم بإلغاء القرار الابتدائي في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ .

وفي ختام هذه الأحداث التي مرت بي أرى واجبا على أن أقول كلمة ختامية وهو أن قبل كل فكري لا يتعلق بعمل حياتي العامة انساني أهلية العناية بشأني الخاص .

كنت في الأثر مع زملائي ونحن نياشر طعامنا وننظف ملاسنا عالة عليهم ألم أذكر انني مرة جلست أمام موقد لتهيئة الطعام أو مفسل لفصيل الثياب .

بل كانوا يتناوبونه على مقابل مساعدتي لهم في دروسهم .

وهذا الحد في الحياة في جميع طبقاتها بقي مستمرا يصرفني عن ملاحظة ومراقبة منزلي .

من أجل هذا لم أطق صبرا عندما منيت بوفاة زوجتي الأولى أن أنتظر وقتا كافيا حتى انس لوعتها لاحتياجي لمن يرعى المنزل وكنت عجولا دائما في الحصول على رفيقة تقوم بهذا الواجب حتى نتج أن التي جاءت بعدها على عجل لم أوفق للعيش معها وطلقتها على كره وعلى استحياء .

ولما وفقت في سنة ١٨٩٧ للزواج بالسيدة التي عاشت معي اثنتين وثلاثين سنة وتكلمت عنها كثيرا فيما سبق كنت أسعد الناس حالا وحاجتي تبينتها شخصا في المنزل ويرعى شئون العائلة اضطرتني إلى التججيل بالبحث عن زوجة وكان همي دائما أن أتخذها تركية لما اشتهر عنهم من النظافة وحسن ترتيب المنازل على ألا تكون ذات مال وعصبية فتوسطت إلى سيدة من زوجات السلطان عبد الحميد بمطالبة أحد أبنائه وذات ولد منه وأنشئت بها معي إلى المنزل فرضيت عنها وقبلت الزواج بها ولما كانت أوراق طلاقها غير مستوفاة قاتونا فدفعت الصداق لها فقلما لتجهيز نفسها وأخرت العقد حتى تحضر تلك الأوراق . وكنت علمت منها أن نجلها من نجل السلطان عبد الحميد يقبض مرتبا من سمو الأمير يوسف كمال فجات تطلب مني دفع مرتب لهذا الغلام فعدلت عن اتمام العقد بها وتجاوزت عن المبلغ الذي قبضته .

هذه السيدة السلطانة التي خاب مسعاها في هذه المرة جاءتني مرة أخرى بسيدة تركية وعرضتها على كخطيبة لي .

وعيسى الوحيد الذي اعترف به دائما طيبة البجيلة عندي واقني شخصها وقبلت الزواج بها خصوصا وقد زكاهما لي المرحوم يحيى فوزي وفؤاد باشا نجل المرحوم لطيف باشا سليم الذي كانت والدته بسيطة في زوجتي الأولى التي توفيت بطنطا وتم الزواج بها حتى توفيت في أوائل سنة ١٩٣٧ بالتهاب رئوي بمنزل بمدينة الإسكندرية .

لبثت مريضة شهرين بالإسكندرية وأنفقت على علاجها وتطبيبها ما يقرب من ألف جنيه . لها صديقة تدعى أنها اختها كانت زوجة للمرحوم مكاري بك المقاول . كانت ترافقها أثناء مرضها عندي بالإسكندرية هي وخالة الشاب فريهون ابن المرحوم الأستاذ يحيى فوزي قائدة المرض كابت تضرقاتهما بالمنزل غير مرضية فطردهما معا . وهنا فيما أظن سبب الدعوى التي رفعتها تدعى فيها ميراثا لها من اختها وقد يضاف إلى هذا السبب

انى تزوجت أخرى غيرها حتى زوجتى الحالية كانت تطمع أن تحل محل زوجتى المتوفاة فى كل أدوار حياتى هو فى الأصل فى الزواج الا تكون زوجتى ذات مال ولا جاء وزوجتى الحالية أزمهان الشهيرة بنعيمة لما تزوجت بها فى يونيو سنة ١٩٣٧ كانت ضيفا عند احدى قريباتها زوجة محمد بك واصف من موظفى بنك مصر وقد علمت انها عاشت عندها بهذه الكيفية نحو تسعة أشهر \*

ولما تزوجتها ذهبت معها الى انجلترا فقصصنا الصيف هناك فى سنة ١٩٣٧ \*

وبعد عودتنا من أوروبا تبين أن خالتها هى حماة سمو الأمير فيصل سعود وأنها كانت بعد وفاة زوجها فى استامبول \* دعيت للسفر الى الحجاز من جهة خالتها لكى تتزوج بأحد أبناء عم الأمير فيصل \* وقد ذهبت اجابة لهذه الدعوة ولبثت هناك نحو خمسة أشهر وهناك تبين أن زوجات هؤلاء الأمراء يعتبرون كالسلع فى المنزل لا قيمة لهن فرضت وعادت الى مصر \*

ولما علمت خالتها بزواجها بى بعد عودتنا من انجلترا حضرت شخصيا لتهنئتنا فشرعت من ذلك الوقت بأن لزوجتى أسرة تهتم بها وخشيت عاقبة ذلك إذ اشقت أن يملو رأسها أمامى فيجر ذلك الى خلاف فشقاق \*

ولقد حملتنى فى فبراير سنة ١٩٣٨ على السفر الى الأقطار الحجازية لزيارة خالتها وبقيت أسرتها \*

كنت أوصيت بنك مصر بحجز طائرة لى لنقلى من جدة الى مكة ومنها الى المدينة بعد تأدية فريضة زيارة الحجرة النبوية ثم الى ينبع ودفعت مائة جنيه أجرا لها \*

وفى الميعاد المحدد للسفر بهذه الطائرة حدث خلل فى جهازها ورد الى المبلغ \*

هذا الحادث وصل الى سمو الأمير فيصل قبل وصولى الى بصرة فوجدت سيارتين من قبله ، احدهما لركوبى مع زوجتى والأخرى لركوب الخادمين اللذين أخذناهما معنا ، وهما محمد خليفة ومحمد أبو ليلة وتوجد فى هذه الرسالة وفى كل محطة توجد فيها نقطة بوليس بين جدة ومكة نجد اشارة تليفونية من سمو الأمير وسمو الأميرة زوجته بالسؤال عنا ، وفى وسط الطريق قابلتنا سمو الأميرة نفسها بذاتها راكبة عربة ملكية خاصة لاستقبالى أنا وزوجتى \* ولما وصلنا الى مكة صادف وصولنا الأسبوع الأول من رجب ففندق بنك مصر بمكة ووجدنا الأمير فيصل قد حجج لنا فيه جناحا ، يشتمل على ثلاث غرف عدا سكن الخدم والمنافع وهو شبيه بالجناح المقابل

له ، الذى كان محجوزا للفريق على فهمى باشا أمير الحج فى ذلك العام - وبقينا مثله ضيوفا على الحكومة السعودية طول مدة إقامتنا بالديار المقدسة وعند السفر الى المدينة - ولم تكن للحكومة دار فيها - أرسلت الى سرتجار المدينة تطلب اليه أن يستضيفنا فى منزله الخاص \*

ولقد عاملنى الملك ابن السعود ونجله الأمير فيصل معاملة أحد أعضاء الأسرة السعودية الكريمة ، واستقبلتنى سيداتهم كما استقبلنى رجالهم \*

رأيت أن أعمل ما فى طاقتى لرد بعض هذه الخدمات فم أجد سبيلا إلا أن تعرفت بأخ سمو الأميرة وهو تلميذ يبلغ التاسعة من العمر فعرضت على أخته أن أحضره معى ليتعلم فى مدارس مصر وينزل يدارى طول مدة تعليمه فاجبت الى طلبى وحضر معنا وأقام السنتين وكان فى كل امتحان يتال الدرجة الأولى \* وقد ابقيته بالقسم الداخلى بمدرسة الرمل بالاسكندرية إبعادا له على التردد المستمر على المنزل ذلك التردد الذى ربما الهاه عن دروسه \* ومما يؤسف له أنه لما اكفهر جو السلم خشيت عليه أخته ووالدته والدة كمال وسمو الأميرة أخته من معاشة فى مصر وانضم اليها وأرسلا مندوبا خاصا عاد به الى الأقطار الحجازية \*

أصاب سمو الأميرة مرض عقب وضعها فجات الى سوريا وبعد أن قضت هناك مدة جات الى مصر وكان معها طبييبها الخاص وزوجته وبنته \* وعشرون بعضهم من الأسر الحجازية والبعض الآخر ممن جاؤوا معها لتنفع عنهم نفقات السفر \*

هؤلاء الأربعة والعشرون قضوا فى القاهرة بضعة أيام ثم ذهبوا الى الاسكندرية وغزلوا بمنزلنا الصغير بسيدى بشر الذى لا تزيد مساحته عن مائتى متر \*

والذى تولى رعاية بالاسكندرية خصوصا أيام العطلة والجمع عائلة زوجتى والعائلة الأخرى بنت أحد اخوتى المتزوج بمحامي شرعى هناك يدعى الشيخ أحمد زايد \*

ولذلك راعينا فى إقامته بالاسكندرية اننا سنذهب فى صيف ذلك العام الى اسطنبول لنعرف ببقية عائلة زوجتى هناك \*

سافرت معها فى صيف سنة ١٩٢٨ الى اسطنبول وتعرفت أثناء إقامتى هناك بالسيدة والدتها وبأخوتها الثلاثة عزيز وصقر والأنسة (رقية) \* أما الأم وولدها فيقوا حيث يقيمون ولما رقية فقد كانت تبلغ نحو العشرين عاما من سنها وكانت بغير عمل فمعاونتها للمجيء معنا وأنا لست أقل سرورا بوجودها فى ضيافتنا من اختها \*

وأثناء إقامتي في اسطنبول في هذه المرة اتصلت كعادتي بكثير من رجال السياسة والفضل في مساعدتي في ذلك سعادة الجرايري بك الذي كان وزيرا مفوضا لمصر في اسطنبول ( الآن مستشار بمحكمة الاستئناف ) . حتى أنه أقام حفلة لمعالي وزير الداخلية . وقد حسبت أن التركي إذا لمح في وقت ما الطربوش يحن إلى عهده الماضي فتحت في تلك الليلة لبسه وقد كنت علقته على مدخل الصالون قبل أن يأتي رشدي باشا . ولما جاء الباشا المشار إليه وذهب لخلع رداءه الخارجي وقبعته رأى الطربوش معلقا صرخ وقال لمن هذا الطربوش بحركة غضب وتأثر ولما قيل له أنه لي دخل عاتبا على فقلت ظننت خطأ أن ذلك يذكركم بشيء كان تاج عزكم ورمز عزيتكم مبنى على رأيه ولا مسايرتي له أخيرا ورضائي بملاحظة لا تنتهي الأمر بيني وبينه كما انتهى بينه وبين وزيرنا المفوض السابق عبد الملك بك حمزة .

أحتمل كل هذا من تركيا الجديدة وتذكرها لكل ماضي الدولة العثمانية خصوصا في عهدها الأخير لأن تلك الذكرى تثير العبرات إلى حد أنها توجب الحزن والعار . ولازلت أدعو لهذه الدولة الجديدة بالتوفيق والنجاح من مخاطر هذا العالم المضطرب والمتكوب بالمفاجآت .

ولبتوا فيه أكثر من اسبوعين وقد أهديته لهم أنا وزوجتي فنزلنا بمبتولنا بمشقة الهلباوي .

سألت الأميرة ذات مرة كيف تسكنون في هذه الدار وأنتم بهذا العدد ولكن يطلب مقاما خاصا له فأجابت نحن كلنا ك عائلة واحدة ومن هو يدين فينا بنام على الأرض والآخر بنام بجواره .

أصيبت زوجتي أثناء إقامتها إلى أن أدخلتها بمستشفى المواساة فقبلت وبقيت هناك ثلاثة أيام مع زوجة طبييها واثنين من أتباعها وفي ذاكرتي . أن ما دفعته سموها في الثلاثة أيام بالمستشفى وممرضين يساوي ما يدفعه غيرها في أشهر عديدة .

وانني مع تبينني لعصبيية زوجتي ووجود من يحميها من هذا البيت الكريم بدأت أتأسف لأشتراطي دائما الا يكون لزوجتي مال أو عصبيية وبدأت أعنف الرجال الذين لا يأيون في زواجهم أن يكون لزوجاتهم ما يساعدهم على نفقات هذه الحياة التي صارت شاقة خصوصا وأني لم أجد فيما أشعر به عند زوجتي من تدخل غير متبوح في إدارة المنزل وما يتبعه كانا نساكن لها وشاكي للصدفة وللقادير التي اهلتنى بها في آخر أيام حياتي .

## الغائمة

عرضت في هذه المذكرات صور كثير من الرجال الذين عاونوني على مهمة المحاماة الشاقة لفرضين الأول ان أخص في ظل فضلهم ما يبدو للقارىء من غلطات بدت منى في هذه الحياة الطويلة خصوصاً ومنهم من لم تقض زمناً طويلاً في العمل معي مثل صاحب السعادة اترى باشا أبو العز الذي احيل الى المعاش وهو رئيس محكمة الاستئناف وصاحب السعادة مراد باشا محسن مدير الأوقاف الملكية الحالى فتفضلهم باعطائى صورهم لأزين بها هذه المذكرات بفضل كبير منهم اما الذين لم يتيسر لى الحصول على صورهم فهم أولاً المرحوم محمد بك بسيونى زوج كريمتى قد عاش مدة فى المكتب استغدت بزمالته فيها والمرحوم أحمد بك خلوصى الذى شاركنى فى مشترى دارى وداره التى كانت بقصر الدوبارة والمرحوم خليل بك ابراهيم اما صاحب المعالي عبد العزيز فهمى باشا الذى عاش معنا زمناً طويلاً وكلا بقلم قضايى وزارة الأوقاف وزاملنى فى المرافعة فى كثير من القضايا فقد يتنها لى الحصول ان ازين هذه المذكرات بصورته قبل اتمام طبعها والغرض الثانى ان يتبين القارىء ان ما قمت به من الجهاد فى هذه الحياة والانهاء الى نتيجة مهما كانت شاقة فانها مشرفة يرجع أكثر الفضل فيه لهؤلاء العظماء واتمنى ان تختم الأيام الباقية لى بالتوفيق وان يكون الجهاد فيها أقل عناء لأن شيخوختى لم تعد تحتمل صراع أمام الشباب والله الموفق .

وقد رأيت للغرض نفسه الا أهمل الطبقة الصغرى التى عاشت معى زمناً طويلاً تساعدنى بقدر مركزها على القيام بالواجب ان اضيف الى هذه الرسالة صور من تيسر لى الحصول على صورته من آل بيتى وأنه احتفظ بصورة فوتوغرافية لصورة كتاب وردنى من المرحوم والدى فى ١٢٩٢ هجرية حيث لم تجد له صورة شمسية اخذت له فى حياته وان اعقبها بصورة شمسية للمرحومة الوالدة ويتلو ذلك صور هؤلاء الاتباع الباقون فى خدمتى الى اليوم وهم أحمد خليفة الذى دخل خدمتى منذ أكثر من أربعين سنة كسائق لمررتى التى كانت تجر بالخيول ( حظور ) ثم الى سائق سيارة هو أحد الذين رافقونى فى أداء فريضة الحج سنة ١٩٣٧ ... سنة ١٩٣٨ من محمد ابو ليلة الذى دخل فى خدمتى فى مدة تقرب من

هذه في عمل كالعمل الذي يزاوله محمد خليفة وهو أحد الاثنين اللذين رافقاني الى الحجاز - والاسطى الجنائني محمد غزال الذي جاء كمساعد لبستاني ومنه نحو ١٦ سنة ثم رقي الى بستاني ( لما توفي رئيسه ) الذي قد تقوس ظهره الآن ويظن من يراه انه قد بلغ الثمانين .

أشعر بأن اضافة هؤلاء الرجال في ذيل هذه الصحيفة التي بدأت توجه باسم المرحوم رياض باشا ومن يليه من العظماء من حق الوفاء على في هذه الحياة لاتنتفع أولا بذكرى الأولين ولتنتفع الطبقة الصغرى وتشعر بأن وفاءها في خدمتها لمخدوميهم تستوجب عليهم مثل هذه الذكرى ومن الأغراض التي املت على فكرة ذكرى الزملاء وأعضاء العائلة والخدم في هذه السيرة أن تكون مثلاً وقدرة للذين يتهمون المصريين بعدم الوفاء بعضهم لبعض وعدم تقدير ما لكل منهم من الحق على الآخر . وإن سوء الظن في قدرتهم على القيام بالواجب عليهم مبالغ فيه الى حد كبير وإن جمهور المصريين بالرغم عما أصابهم في العصور الماضية من ظلم الهيئة الحاكمة واستبدادها لم يطفىء في طبيعتهم شعلة الاعتداد بالنفس ومعرفة الوفاء من يسدى اليهم شيء فيه كما لا ينسى محبته المفور عن يظنه مستحقا من أقرانه وأتباعه . وقد راعت أيضا في تسطير بعض ما نالتى من الصعاب في هذه الحياة تذكير الشيعة بأه الصعاب والعقبات تبقى مخيفة قبل الوقوع .

ولكن عندما يقع الصراع بين الشخص وبين هذه العقبات يتغير الجو أمام نفسه ويحس المصارع بلذة كلما فك قيدها من هذه القيود والواقع ان جو العقاب اذا أخاف المرء قبل وقوعه فيها فانه ينقلب عندما تبدأ الملحة عزة للشخص ودليلا على بسالته فالى أمام الى الامام .

كان المفروض أن هذه الكلمات تكون خاتمة هذه السيرة ولكن الصدفة التي اجلت كتابتها الى ما بعد حادث وفاة المرحوم حسن صبرى باشا يوم الأربعاء ٠٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ جعلت من الحق على ان أجعل خاتمتها هي هذا الحادث لأن المشهد الذى فاضت روحه فيه أثناء تلاوة خطبة العرش والملك جالس على عرشه ومخوف من جانبيه أعضاء أسرته من ناحية بما فيهم سمو ولي العهد ومن ناحية أخرى بالوزارة ورجال الدولة والسفراء ومن أمامه ممثلو الأمة وأعضاء مجلس الشيوخ والتوابد أعطى لنا صورة قل أن توجد في رجل خصوصا في سن الشباب مثل الصورة التي ظهر بها جلالة هذا الملك الشاب .

سقط رئيس الوزارة بين يديه لم يظهر أي اضطراب بسبب هذا الحادث لم ينس المقام الذي هو جالس فيه وأمر بأخذ الكتاب



من يد المتوفى وسلمه الى رئيس مجلس الشيوخ ليتم الفقرات الباقية ثم  
تأجل الاجتماع الى يوم آخر .

هنا نفص جلالته وليس ثوبا آخر ذهب الى غرفته التي نقل اليها  
المتوفى وكانت امرأة المتوفى تولول خارج الغرفة وهي معلقة فدعاها الى  
الدخول في الغرفة وعمل على كفكفة دموعها وعزى نفسه والآخرين ثم  
انصرف بجلالة .

فالتواب لم يشهدوا هذه الصورة عندما تعرض لهم صورة الملك  
فاروق بهذا الوضع الا يجدون نفسا عالية وقلبا كبيرا قل أن يتجلى به  
غير الملك فاروق وهل لايجب على جميع من قرأ هذه القصة من أولها الى  
آخرها الا يختمها عند ما يصل الى هذا المكان أن يملك نفسه بأن يقول :  
فليمش فاروق .

بعد انصرافه أمر أعزه الله بأن يبنى مدفن للفقيد وتقام له مأتم على  
نفقة الحكومة بما لا تزيد نفقته عن أربعة آلاف جنيه وتم ذلك فعلا في  
الساعة الرابعة من يوم الخميس ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

ما صدر عن جلالته في هذا الموقف الخطير ختم بالكلمة الآتية وهو  
خارج من قاعة الاجتماع .

أحييكم وأطلب لناديكم عزاء والسلام ونحن من جانبنا نشارك  
جلالته في الإجابة على هذه التحية بالدعاء لجلالته بأن يحقق الله رجاءه  
في توجيه هذه الأمة الى خير ما يتمناه كل منا وأن نتوج صورة جلالته  
صور هذه الرسالة .



## ملحق رقم (١)

الى أى طريق نحن سائرون (١)

بقلم : أحمد الأفاضل المصريين

يمسح بنا اليوم والأفكار فى لجة من الأسف والأكدار والضمائر تطوى تحت طيات الضلوع جروحاً بالغة والنفوس تقاسى من هول الموقف ما كاد يتعدى عن خطة الصبر والانتظار مما كان من حادث الفرمان الأخير أن تستلقت الأفكار الى مبحث ربما كانت عاقبة النظر اليه صرف ما خامر القلوب من اليأس والقنوط .

فدع عنك أيها القارئ فى كيف مع مجيء الفرمان يصح من وكيل الدولة الانكليزية فى مصر أن يطلب كذا وكذا وكذا تأملاً فيما أجابت به مصر ، وما كان من وكلاء الدول السياسية ثم ما صارت اليه حال البلد الراهنة وما اكتظت به شوارع المدينة بين أعلام تقام اليوم انتظارا لتلاوة الفرمان ، ثم ترفع غدا الى احتمال أنه لا يقرأ أو أنه لو قرئ فرح ولا ابتهاج حيث رهنت قراءته على أمر دولة الانكليز .

واذهب بنا بعيداً عن شوارع هذه المدينة التى تلونت الأقواس والأعلام القائمة على أبواب أمرائها بما تفتتهم جوانحهم من جرقة القبط ولهييب الأسف ، فكل ذلك من الحوادث الفرعية التى لها نظائر شتى والتى يمكن أن يكون المستقبل للشرف نصيب وإفر منها ، كلما أرادت أمم الغرب المتبددة إهداءها بشيء من ذلك النصيب .

ولا بد أن تذكر مقالاً سبق نشرته الصحيفة من بضعة أشهر تحت عنوان ( الى أى طريق نحن مسوقون ) فحادثنا الحاضر مرحلة من مراحل ذلك الطريق العريض الطويل وعقبة من العقبات التى تصادمت عندها حياذ الحكومة الغربية ذوات المصالح بمركبات الحكومات أصحاب الحق الشرعى فتطأير الشر من هول الصدمة أو كاد . . . ففى ذلك المقال وإن طال به المهمل بيان لكليات ينطبق على هذا الحادث الجزئى ومنه

(١) المؤيد ١١ أبريل سنة ١٨٩٢

يعلم الى أى طريق تسوق فيه الدولة المحتلة أو غيرها من الدول الغربية حكومات الشرق ومنها الحكومة المصرية .

وغرضنا الآن أن نضفي في كتابتنا هذه على طريق ثان بجانب ذلك الطريق وهو الطريق السائر عليه الأمة العثمانية عموما والمصرية منها خصوصا لملاقة الحوادث التي تحصل في طريق الحكومات بتصرفات الأمة وسيرها في طريقها الخاص بها ، وإن كان كل طريق من الاثنین منفصلا عن الآخر انفصالا تاما في الشكل والصورة ، والذي يظهر عند أول نظرة للمقارنة بين حوادث الطرفين أنه كلما اشتبكت الحكومات في طريقها وتجلت عن تفهقر وضعف في الحكومات الشرقية وتغلب ونجاح للحكومات الغربية كلما تفهقرت الأمة ذات الحكومة المستسلية في طريقها الثاني ووهنت قواها ولكن الأمر المحسوس والمشاهد بالعكس من ذلك ، وكان هذا من قبيل قولهم ( وربما صحت الأجسام بالعلل ) وأنت خير بما كنا عليه في سيرنا الملى يوم كانت حكومتنا قائمة بنفسها ، لا يشوبها احتلال ولا ولاية لأجنبي فقد كانت جامعتنا المالية وربطتنا العثمانية تكاد أن تكون اسما بلا مسمى اتكالا على رابطة الحكومات العثمانية بعضها ببعض لمعوم الجامعة في الملة بين رجال الحكومات والأمة .

وكم من مرة بدت من الحكومة المصرية في أدوارها الأولى فصول غير مناسبة لوحدة الجامعة العثمانية والأمة المصرية لم تكن تهتم بذلك لأن صورة الحكومة كانت مغطاة برداء الجامعة العثمانية الإسلامية فالأمة كانت متخدعة بهذه الأشكال والصور ، ولذلك كانت لا تحقق حكومتها على ذلك الفصول حتى انقادت غير مرة بدون شعور مؤلم الى تشبيده معاقل ومباني ، لم يكن الغرض من تأسيسها الا وهن تلك الرابطة المقدسة وقد لا يكون ذلك بجرم ظاهر بالنسبة لحوادث تلك الأيام ، اذ الأمل كان عظيما بأن الحكومة التي كان يراد اقامتها في أرض مصر على بنیان كامل من الاستقلال وصورة الملك تكون حكومة شابة فيها كل الصفات المطابقة لمشرع الأمة المصرية وطينيا ودينيا فتبقى الروح واحدة في كلتا الحكومتين وإن اختلفت الآقاب والأعلام .

أما الآن وقد تمرقت تلك الأشكال والصور وزغع النقب عن وجه الحقيقة التي كانت مستترة في تلك الأيام وظهر للعالم سواء فهم العالم والجاهل أن خطط الحكومة تؤيد شيئا فشيئا الى رجال يباينونا وطنية ودينا فلم يبق للأمة سبيل تكاليفها على بقاء الرابطة السياسية والدينية بمركز الخلافة العظمى الا على نفسها وذلك هو سر ما نراه في كل مصرى من زيادة الفيرة والدفاع عن الصالح العام العثماني ، فكل زاوية من بنيان الحكومة المصرية تريد الدولة المحتلة ازالته لتصل الى اضعاف الرابطة بين

الحكومتين في نظرها يشيد ببلها في نفوس الأمة المصرية من الرسوم  
القوية للجامعة العثمانية ، يقدر عدد نسماتهم بما لا يزيد على تلك الزاوية  
أضعافا مضاعفة لفائدة الجامعة . والارتباط وكل ركن يمس بسوء من  
سور تلك الجامعة الطاهرة يستعاض عنها بسبعة ملايين من الأركان النقية  
تقيمها النفوس بيد الغيرة وتحفظها بنور الوطنية والدين القويم . وهذه  
الصورة والمعاني المعنوية ان كانت قاعدة وجودها بين الأحشاء محرومة من  
التمتع بحرارة الشمس ولطف الهواء ، ولكن كل كائن مصيره للظهور  
والانتعاش بقوة الحياة بين المادة والصورة فافعلوا ما شئتم مع الحكومة  
أيها المختلون فلها طريق ولنا طريق صرير الاسنة في طريقها لا يزيدنا في  
طريقنا الا حكمة واعتبارا ولا يزيد ايماننا الا قوة وصفاء .

كما أن الضغط على الحكومة المركزية يعلمنا أن نقوم بما كان يجب  
على الحكومة أن تقوم به لامتها لو كانت حرة التصرف وان حسبتم أنكم  
بإبعاد الكثير من أبناء الوطن عن إدارة مهام البلاد واستخدام الأجانب بدلا  
منهم تخدمون نيران الوطنية في القلوب فقد أوشكت الأيام أن تخلف منكم  
ذلك الظن فالمصريون كانوا قبل احتلالكم مشغولين بمزة الولاية والإمارة  
عن الاشتغال بالشئون العمومية والصوالح الوطنية ، ولذلك كان أغلب  
نبأهم فرحا بما أوتي من سعة الجاه غير شاعر بما ينهش عند دونه من  
الخصف وسوء التصرف .

أما الآن فقد اجتمعت طبقات الأمة السفلى والوسطى بطبقات رجالها  
المعليا يحكم الجامعة في المصيبة بعد أن كانت كل طبقة من تلك الطبقات  
منفصلة عن الأخرى في الأدوار الأولى ، وصار حديث الكل نحو مقصد واحد  
وغاية شريفة واحدة يؤمل الوصول إليها قريبا بحول الله ، فأى مجلس  
للأمر أو صغير ليس حديثه الشكوى من تفرق الكلمة وضعف الوطنية ،  
وأى مصرى كريم لا يستحث الناس على العمل الفاضل وترك الأهواء القديمة  
التي كانت ركننا مهما من أركان الخراب المالى والأدبى وأى مدينة أو قرية  
تعمر مجالس أهلها لأن لا بالشكوى من سوء الحال والضعف المستمر في  
طريق الحكومة .

وقد يحس بعض الناس أن مثل تلك الأحاديث والمجتمعات تشبه  
حركة رجعية ترمو حول مركز واحد بدون تقدم نحو الأمام وهذا لا محل  
له من الحقيقة لأن المتأملين يرون أن تلك الشكاوى وذلك الحديث وقودا  
فعلا يزيد في ترقى الشعور والاحساس الى بين طبقات الناس فانك تعلم  
أن ككرة المزااحمات التي عرضت في طريق الحكومة طرحت على طريق الأمة  
عددا عظيما من الأنراء المهين ، وكان بين هؤلاء الرجال جملة معروفة  
بالصلحية للنقوذ الأجنبي ، وهم اليوم بعد التجارب الأخيرة صاروا جميعا

أبعد عن تلك التهم السابقة وأشد غيرة وانفعالا من ماجريات الأحوال الحاضرة من كل الشبان الذين تاريخهم من القسمة بالحرية والاعتدال ولا تحسبن أن ذلك تظاهر مؤقت بخلو اليد عن الوظيفة لأنه من الحقائق المقررة حتى عند رجال الإنكليز أنفسهم أنه لو أعطى الواحد من هؤلاء ملء الأرض ذهباً لكى يعود لمثل وظيفته السابقة فإنه يرفضها مع أجرها بكل جرأة وفخر ، مادامت الأحوال الحاضرة كما هي ، وإنى أعد مع كمال السرور الحوادث التي قضت بانفصال أولئك الرجال العظام عن مراكزهم السامية وإن كانت قوضت بنياناً شامخاً من جسم الحكومة الوطنية إلا أنها وضعتهم أجارا كريماً في جسم الأمة العام فأفادوه منفعة واعتباراً أكثر من منفعتهم في البنيان السابق وإن قيل إن بعضهم لا يزال محترفاً في قوله وفعله وإذا تكلم قائماً يتكلم في أمور اعتيادية مهما نبغ فيها لا يزيد عن أوساط الناس في ادراكها .

أما الحقائق الكبرى التي استفادها من وظائفه السامية السابقة فأما أنه مغفل عليها ولا يريد التحدث في شيء مما هو محل لنظر العموم فلم تستبعد الأمة من اعتزال أولئك الرجال فائدة بقدر أهميتهم في الوجود كما يدعى ، فالجواب أن هذا التحرير لا يلبث أن يزول تدريجياً ومع ذلك فسكوتهم عن الكلام بين أيديهم في مثل تلك الشؤون مع الاكتفاء ببعض إشارات تفيد الاعتراض أو الاستحسان مقدمة نافعة لما نعد لهم معنا في مستقبل الأيام .

ولا يفوتك أيضاً أيها القارئ اللبيب أن الناس كانوا في دور الحكومة السابق حينما كانت أبواب مدارسها مفتحة لأبناء الرعية على اختلاف معتقداتهم وطبقاتهم للتثقيف والتعليم متشاعلين متهاونين في تعليم أبنائهم من شدة تحريض الحكومة وتسهيل طرق التعليم أما الآن وقد أعرضت الحكومة بجانيها أو كادت عن تلك الخطوة السابقة بما وضعت من العقوبات سواء كان في أدوار التعليم أو بعده من حصر المتعلمين في عدد مخصوص وسن معين وأجر باسط ثم ضيق دائرة الاستخدام بعد هذا العناء ، فقد استيقظت الأمة من سنة الاهمال .

وغيره الحكومة السابقة تحولت إلى كل الأجزاء البصيرة من الأفراد ، وبعد أن كان وزير المعارف في الزمن السابق يبعث إلى المديريات في كل شهر أو شهرين بمنشور يستحث الناس على إدخال أبنائهم في المدارس ، صارت المنشورات القولية والحاجة الفعلية تصدر من الناس في الناس ، بالدعوة إلى هذا السبيل ولم يكن من الحكومة إلا رد الكثير من الناس على أعقابهم بحجة استكمال عدد المدرسة أو كبر سن الطالب أو قوت موعد القبول ، ولابد أن الناس يزيمون تبصراً عما قليل من مضادة نظارة المعارف

لشعورهم فيقولون على أنفسهم أيضا في تربية أبنائهم بتأسيس مدارس وطنية جامعة وتبقى مدارس الحكومة لأبناء من تراهم نظارة المعارف من الدم المقدس المستحق للتعليم دون أبناء عامة الأمة .

والفترة التي بدت من أبناء الأمة العربية في مصر وأسيوط وجرجا عند جمع المكافآت التي توزع على من يبرع في العلوم العربية صورة من صور النخوة العربية القديمة شاهد من شواهد التقدم المحسوس .

وعندنا من الشواهد الكثيرة التي لا تحصى مما يدل على أن اشتغال الأجنبي باضغاف بنيان الحكومة اذلالا للأمة وإزهاقا سينتج رغم أنف الأعداء تحصنا بأنفسنا من الكائد والاحتيايل وتدرعنا بسلاح الوطنية الذي لا يقلل واننا سائرون في طريقنا سيرا حميدا لا يستطيع أى عدد ردنا عنه ولا يخشى المسلمون من احتلال الأجنبي لبلادهم أن يصيبهم ما أصاب الأمم الأخرى من القناء وذهاب المعالم الوطنية القديمة ، فتلك الأمم التي تلاشت من احتلال الغرباء لم تكن ذات أخلاق فاضلة فطرية ولا متجملة بدين قويم كدين المسلمين المشهور بكثرة الأتصاف والأعوان حتى في قلب أوربا خصوصا في الأيام الأخيرة ، وكيف يخشى علينا من ذلك ونحن سلالة الدولة العربية والمملكة المصرية القديمة ولنا دولة يزدد عزنا بدوام عزها وتقدمها في ظل الخليفة الأعظم ووزرائه الصادقين وجيشه المظفر . ولنا أمير لا تحصى صفاته الفاضلة ويكفي لنا تسليية ومرحما لبلوانا انه يشاركنا في ظل عاطفة من العواطف الوطنية الطاهرة وألذ سعادة لديه أن يرى أمته متمتعة بنعمة الاستقلال الإداري ، تحت ظل كنفه ولوائه فاحفظه اللهم من كيد الماكرين ، وأبقه ركنا عظيما من أركان الدولة والدين زمنا طويلا وارزقه عمرا سعيدا وملكا هينا انك أنت السميع المجيب .

أمين





## ملحق ( ٢ )

### جدول

باسماء المحامين والوكلاء المقبولين أمام المحاكم الأهلية

( أول يناير سنة ١٩٠٨ )

#### الباب الأول

المحامون والوكلاء المقبولون أمام محكمة الاستئناف العليا

والمحاكم الابتدائية والجزائية حسب لائحة سنة ١٨٩٣

#### الفصل الأول

المحامون والوكلاء المقبولون أمام محكمة الاستئناف العليا

#### القسم الأول

المشتغلون أمام محكمة الاستئناف

تمرة مسلسلية	أسماء المحامين	تاريخ التقرير	محل الإقامة
١	إبراهيم اللقاني بك	١٩ يناير سنة ١٨٨٩	القاهرة
٢	إسماعيل عاصم أفندي	١٩ يناير سنة ١٨٨٩	القاهرة
٣	أخوخ فانوس أفندي	١٩ يناير سنة ١٨٨٩	أسيوط
٤	إبراهيم الهلباوى بك	٢٤ يناير سنة ١٨٨٩	القاهرة
٥	عبد الكريم فهم أفندي	٢٤ يناير سنة ١٨٨٩	طنطا
٦	عثمان محمد بك	٢٤ يناير سنة ١٨٨٩	طنطا
٧	محمد أبو شادى بك	٢٤ يناير سنة ١٨٨٩	القاهرة
٨	محمد عوض أفندي	٢٤ يناير سنة ١٨٨٩	القاهرة



## ملحق رقم ( ٣ )

الجوانب السياسية التي تناولها الهلباوى فى الجلسة السرية للدفاع عن الوردانى فى حادث اغتيال بطرس غالى .

• • • • • ما هى الاسباب التى أوجبت وقوع هذا الحادث وما هى الظروف التى صدر فيها وهل المتهم يستحق بعد بيانها الرأفة كما نرى أم لا ؟

المتهم معترف بالجناية وبالاسباب التى أوجبت ارتكابها ولكنه لم يهبط أسبابا تفصيلية الا عند حضرة قاضى الاحالة وهذا ما قاله حرقيا بصحيفة ٣٦١ من ملف جزء خامس .

« الاسباب أنه خائن لبلده فى أحوال كثيرة منها امضاؤه على اتفاقية السودان ورئاسة محكمة دنشواى وما تعلق بقانون المطبوعات ثم أخيرا مسألة قناة السويس » .

انه لا نزاع فى أن هذه الحوادث السياسية الأربعة التى كونت انحرافا فى رأى العام عن سياسة الحكومة وولت سوء الظن فى أعمالها عند طبقة عظيمة من أهل البلاد .

عن اتفاقية السودان .

هو الاتفاق الموقود فى يناير سنة ١٨٩٩ بين عطوفة بطرس باشا بصفته نائبا عن الحكومة الخديوية وبين اللورد كرومر بصفته نائبا عن الحكومة الانكليزية .

ومعلوم أن هذا الاتفاق الذى ملك انكلترا الأقاليم السودانية التى كانت ميدانا ذهبى فيه أرواح الآلاف المؤلفة من المصريين من فتحه حينما فى مدة ولاية محمد على باشا وحينما فى مدة سعيد باشا وحينما فى ولاية اسماعيل باشا وتوفيق باشا وأخيرا فى ولاية عباس باشا .

وتبع هذه الأرواح الشهيدة القناطر المقتطرة من الأموال والامتنع والنخائر لم يقابل من جميع الطبقات بشير الحزن والكمد والظعن .

السودان لم يذهب بهذا المقد من مصر بل ظهر أن الشركة السورية التي جعلت لصر فيه والتي كان من شأنها أن تخفف البلاء انما وضعت كمنسوخ لأن يبقى على مصر الى ما شاء الله الغرم مالا ودما ولا تكثر الفتن ملكا وسيادة ودولة .

من يذكر جيش علاء الدين باشا الذي ذهب شهيدا في تلك الأصقاع من يذكر الدماء التي أريقَت في جهات بحر الغزال دارفور وكوردفان من يذكر أن خسارة مصر لقنات السويس مدة السبعة وثلاثين سنة الماضية والسنين الباقية سببها الحاجة الى المال لتأمين حدود السودان من جهة الحبشة . من يذكر كل هذا ويذكر أن عقد ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ قضى على ما كان يرجى من هذه الأقاليم عوضا في مستقبل الأيام الا يكون مقدورا اذا سالت دموعه حزنا وتفتت قلبه كيدا من هذه المظلمة الكبرى التي أصابت مصر في أفقر شيء لديها بهذا الاتفاق .

لم يكن في قوتنا كما أنه ليس بمقدورنا الآن أن نرد ما اغتصب منا مما ينه لنا أياؤنا وأجدادنا بدماء عزيزة وأموال جمة لازلنا نتجرع قصص وفائها الى الآن وإلى عهد طويل أيضا . ولكن بقي في قدرتنا شيء واحد لا يمكن لأى ظالم أن ينكره علينا وهو أن نحفظ لأنفسنا هذا العمل من ضمن أعمال السوء ونحسبها على فاعليها واذا لم نقدر أن نترك لذرتنا من بعدنا كنوز السودان ليتتمتعوا بنعيمها فلنترك لهم عنها عوضا دموعا تسيل وذكرى محزنة فإن الأمم قد تستفيد من المصائب درسا كما تستفيد من العز والسلبطان مسعادة .

ومن العدل أن نعترف هنا بأن مسئولية هذا المقد مهما كانت فادحة لا يصح أن تلقى على من امضاء خاصة بل هي موزعة بينه وبين أعضاء الوزارة التي كان فيها وزيرا للخارجية ولكن يجب أن لا ينسى أيضا أن الوزراء وان كانوا متضامنين في أعمال نظاراتهم الا أن كل وزير مسئول عما يقع في نظارته أولا وبالذات ثم تأتي بعد ذلك مسئولية زملائه في تلك الوزارة لهذا عد هذا المقد بحق نقطة سوداء في تاريخ القبيد مهما تعدد المسئولون معه .

ليس بشفيق ولا بمخفف المسئولية من أمضى تلك الاتفاقية عديم التكافؤ في القوة بين المتعاقدين ولا بشفيق ولا بمخفف ما يقال من أن وزرا معصر مضطرون على نوع ما الى الاصغاء الى نصيحة البكلا ما دامت محتلة لوادى النيل كما جاء في تلغراف اللورد غرانفيل ذلك لأن هذه القاعدة من جهة الرجوع للنصائح الانكليزية معناها كما يفهمه كل ذوق وعقل أنها فيما يتعلق بالأعمال السياسية والإدارية والتي يظهر منها أن

مركز انجلترا مركز نصوص يخلص النصح ولا غاية شخصية أو منفعة في العمل بهذه النصيحة إلا منفعة مصر

وبالضرورة هذه الحالة تنتفي عندما يكون الأمر متعلقا بمنع انجلترا نفسها حقا عظيمًا كالمطلوب في عقد ١٩ يناير وهو حق التخلي لها عن حق الملك والسلطان .

اذ لا يوجد أقل عاقل يقول أن مركزها كان في ذلك الوقت مركز نصوص يجب الرضوخ لمهورته . ولذلك كان اعتقاد الناس في ذلك الوقت أن نظار الحكومة الخديوية في مكنتهم وفي قوتهم أن لا يقبلوا هذا الاتفاق ولا حرج على مراكزهم أصلا لأن انجلترا التي تفخر بانها تعلم الأهم الضعيفة الحاماة عن حقوقها لا ترضى أن تنتهز فرصة احتلالها لمصر وتأخذ منها عتوة أخصب بلاد تابعة لها .

وما جرى اليوم في مشكلة قناة السويس من ترك الحكومة الأمة ورغبتها في قبول امتداد أجل شركة القناة أو عدم قبوله مثل من الأمثلة التي تؤيد ذلك الرأي .

ولو فرض وكان في غير مقدرة من قبل هذا العقد أن لا يفضيه بقي عليه شيء واحد لا ينازع أحد في امكانه وهو ترك الوظيفة ليخلص من عار بيع قسم عظيم من بلاده بلا إذن وفي ظروف غير مشروعة .

كان ينبغي أن تكون استقالة المرحوم شريف باشا من الوزارة لما طلب منه اعلان التخلي عن السودان مثلا لحلفائه في الوزارة المصرية مع أنه رحمه الله لو كان تخلى عن السودان ما كانت الخسارة على مصر تساوى جزءا من ألف من خسارة اتفاق سنة ١٨٩٩ لأن السودان لما طلب من شريف باشا اعلان تركه كان ينبغي أن يار بالفتن والثورات وكانت المحافظة عليه مجلبة لخسائر جمة ولذلك لما خلفه المرحوم نوبار باشا في الوزارة وقبل ما كان أبى عن قبوله سلفة استقامت الناس من عمله ولكن كان لهذه الاساءة مرهم وهو فائدة تخفيف العناء عن مصر بارسال المساكين والأموال وقد كانت في حاجة عظيمة اليها .

أما وقد مر بعد ذلك فوق الخمسة عشرة عاما ضعفت فيها قوى التوار وتراجعت قوى الجيش المصرى وتجهست حال الخزينة المصرية ثم قامت بالفعل لاسترجاع « دققة » أولا ثم « بربر » ثم « الخرطوم » وتم الفتح فعلا بجيش مصر ومال مصر فلم يعد تنازل مصر سنة ١٨٩٩ تنازلا عن أمل بل تنازلا عن ملك تام حقيقى بخلاف تنازل نوبار باشا .

هذا هو اتفاق السودان الذى يقول عنه المتهم انه من ضمن أسباب ارتكابه لقتل بطرس باشا غالى فهل لا يعد ذلك سببا من أسباب الرأفة .  
محكمة دنشواى :

المراد من محكمة دنشواى المحكمة المخصوصة المشكلة بموجب الأمر العالى الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ والتى عقدت للمرة الثانية فى يونيو سنة ١٩٠٦ وكانت برئاسة بطرس باشا بصفته نائبا عن سعادة ناظر الحقانية .

ان تشكيل هذه المحكمة بموجب قانونها الحالى من اكبر ما اصبحت به مصر فى عهد الاحتلال سواء من جهة قانونها أو كيفية تشكيلها ، فمن الجهة القانونية قد سمح لقضااتها بأن تحكم على أى ذنب باى عقوبة تراها بدون ان تتقيد فى ذلك بقانون العقوبات لا فى نوع العقوبة ولا فى كميتها بحيث يجوز لها بهذا الاطلاق أن تحكم على من يرتكب أى جريمة صغيرة مثل السب أو التعدى البسيط على أحد عساكر جيش الاحتلال بأشد عقوبة كالقتل وهذا منتهى ما عرف من الحيف والشدة والاحتلال بحق المساواة فى عصرنا الحاضر ومن جهة التشكيل فاشتراط فى صلب قانونها أن تؤلف أغلبية قضااتها من الإنكليز وأن تكون الأقلية فيها للمصريين .

فحرمان الأمة المصرية من الأغلبية لمقاضاة من يتهم من أبنائها بالاعتداء على أحد عساكر جيش الاحتلال وولاية جنسية هذا المسمى فى القضاء لحد الأغلبية فيه منتهى الإذلال للأمة عامة .

اتضح من هذا أن هذه المحكمة المخصوصة مبنية من المصريين لأنها عنوان ظلم ورمز الاستخفاف والاستهانة بحقوقهم حتى ولو حكمت فى تطبيق الوقائع التى تعرض عليها بأعدل الأحكام وأخف العقوبات فلا غرابة إذا كان كل من يدخلها ويشترك فى عملها من المصريين مهما كانت وظيفته رئيسا أو قاضيا أو مدعيا أو محاميا مبنيا ومقوتا عند الجمهور ولو كان من أبر الناس بأبناء وطنه ومن أكثرهم إخلاصا ومحبة لهم .

ويكون مثله كمثل من يدخل محل شبهة فانه من الصعب أن يقتنع الناس بأنه دخل ليؤدى عملا لازما .

وتزيده خطارة مسئوليته اذا ظهرت هذه المحكمة بشدة غير مألوفة والحكم الذى صدر فى قضية دنشواى باجماع الناس هنا وفى انكلترا بالغ حد التنافر فى الشبهة فى عقوبته أولا وطريق تنفيذه ثانيا فالذين اشتركوا فيه من المصريين تعرضوا لخنق الأمة وعدائها ، وأحد المدافعين فى هذه القضية يعلم قبل غيره مقدار ما أسابه من ذلك العداء ، ولكن ليس

هنا محل الشكوى مما أصابه ولا محل تبرئته مما اتهم به لأنه في هذا الموقف الخطير موقف الدفاع عن الورداني يجب أن ننسى كل شيء يخصنا فنساع فيما أصابنا كما نسأل المسامحة فيما عساه يكون فرط منا أمام تلك المحكمة لكي نتفرغ للقيام بواجب الدفاع عن متهمنا الآن \*

﴿١٩﴾

قلت أو المحكمة المخصوصة رمز من رموز الإهانة للأمة المصرية فالذين يشتركون فيها من المصريين يكونون كمثل قواد الجيش الذين يعيد اليهم أمر امضاء عقد تسليم بلادهم للفاتح ومأمورية كهذه أمام الجمهور قلما يسلم القائم بها من تهمة بمحاباة العدو وإهمال حقوق مواطنيه فيعرض أمثال هؤلاء لأشنع التهم يقطع النظر عما إذا كانت الضرورة قضت بامضائه ولو كان فيه حق النماء وصيانة ما تبقى للأمة من العرض والشرف \*

فإن اقناع الجمهور بهذه الحقيقة صعب جدا كان الأمم من طبيعتها أن تستهل رفع العار عنها وتخصه بفر منها ولذلك قلما نجوا قواد الجيوش الذين صادفهم سوء البحث بالانهزام أمام العدو من تهمة الخيانة والرشوة يقطع النظر عما كان سبب الهزيمة فساد نظام الجيش أو كثرة عدد العدو فبطرس باشا لأنه كان رئيس المحكمة المخصوصة في قضية دنشواي ناله نصيب من تلك التهم الشنيعة وكان من الصعب تفهم الناس خلاف ذلك حتى ولو كان بريئا من تلك التهم \*

فأبراهيم أفندي الورداني معذور تمام العذر في حقه على رئيس تلك المحكمة واعتباره خائنا لوطنه بسبب ذلك الحكم الذي صدر منها مطاوعة لهذا التيار الذي بلغ صداه عنان السماء \*

رددته الصحف هنا وفي انكلترا وتكلم به رجال الحكومة هنا وفي انكلترا اعترض عليه جمهور من أعضاء مجلس النواب الإنكليزي وصادف استهجان معظم جرائد العالم المتمدن \*

والطلعون على ما جرت به السياسة هنا وهناك يظنون أن هذه الحادثة لعبت دورا كبيرا في علاقة مصر بانكلترا والذين يبالتون منهم ينسبون إليها ما تراه من التغير في الأشخاص وفي السياسة الإنكليزية في مصر من أوائل سنة ١٩٠٧ إلى الآن \*

فهل مع هذا لا يعد الورداني أفندي إذا اتبع هذا التيار وعد بطرس باشا خائنا ومعذورا فيما فرط من أثر لهذا الاعتقاد ؟

## إعادة قانون المطبوعات

خيبة الآمال التي صادفت الرأي العام بإعادة قانون المطبوعات في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ كانت ولا تزال شديدة جدا سمع صدامها في الميادين العمومية على أفواه المتظاهرين من جميع الطبقات على أثر اعلانه .

وفي قاعة مجلس الشورى وأخيرا على مسامع الجمعية العمومية التي طلبت لغو ذلك القانون والاكثفاء بالقانون العام في معاملة من يخرج عن حده اللياقة من أرباب الأقلام .

لما حمل صبر الناس من جمود تلك الوزارة التي دامت نحو الأربعة عشر عام وجهات وزارة بطرس باشا على أثر القول بأن سياسة العنف والاذلال تقرر العدول عنها وأن يحل محلها سياسة الحلم والتسامح تلقى الناس بالأخص الذين من طبقتهم حسن الظن بالأيام هذه الوزارة بالبشر والترحاب .

قويت في الثلاثة أشهر الأولى من ولايتها بالتهليل والتكبير في الشوارع وبالتحية والاجلال مرارا في قاعة مجلس الشورى والجمعية العمومية التي انعقدت للاقرار على زيادة ضرائب العقارات المبنية حتى أن روح الود والميل الى تسهيل أعمال هذه الوزارة قضت على الجمعية العمومية بأن تقبل مشروع زيادة تلك الضرائب ( تلك الزيادة الفادحة مع أن لها السلطة القطعية في مثل هذه الضريبة والحكومة لا يمكنها بدون قبولها أن تزيد درهما واحدا ) بدون اقتراح أى تعديل ولا شرط هذا التهليل والتكبير من جميع الطبقات لهذه الوزارة التي يرأسها قبضي حل محل رئيس مسلم ينبغي ألا ينسى بأنه من الأدلة القاطمة على أن مصر لا تنظر في سياستها الى الدين بل تحترم الرجل بقدر الخدمة التي ترجوها منه وأهليته للقيام بواجبه سواء كان مسيحيا أو مسلما فصدور قانون من هذه الوزارة لمصادرة الحرية والضغط وإحياء سلطة الاستبداد مثل قانون المطبوعة في تلك الظروف التي كانت الآمال فيها قوية في السير بالبلاد الى الامام جاء ضربة قاضية على تلك الآمال وأحدث تلك الفرقة الهائلة قانون مضى عليه اللورد كرومر ولم يقبل العمل به لمنافاته حرية الصحافة ووزارة الحرية والآمال تبعث به من قيره . قانون يقول اللورد كرومر وهو الملقب بواضع سياسة العنف والضغط بعلم الحاجة اليه حيث قال مرارا حرية الصحافة من الأول ، ثم يقول في صحيفة « ورأى الخصوصي أن خير ما فعلته الجرائد إفادة الحكومة المصرية بوجه العموم وشر ما فعلته لم يضر ضررا بليغا بمصالح البلاد الحقيقية » .



ثم تأتي وزارة الحرية وممهدة نيل الدستور تجعل فاتحة أعمالها كم  
الافواه به فليس بغريب أن تنفض القلوب من حولها وتنظر إليها بعين الحذر  
بل سوء الظن . جاء في الجزء الأول من كتاب لومبروزو وولاش ( الجرائم  
السياسية ) صحيفة ٥٢ ، ٥٣ ما ترجمته :

« أكبر ما يصيب الأمم من التهيجات العصبية مسبب دائما عن تأثيرها  
في أحوالها الأدبية حتى لو كان الظاهر يدل على أن قيامها مسبب عن مسائل  
اقتصادية أو اجتماعية فإن الأمم تحتل بسهولة ما يعترض حياتها المادية .  
مهما كان خطرا على شرط أن تكون مطمئنة على حريتها أما إذا شعرت بأنها  
تضايق في هذه الحرية فمن النادر أن تحتل ذلك طويلا ولو قدم لها  
تمويضا ومكافأة عن هذه الحرية كل ما يمكن تقديمه من السعادة للمادية  
التي تنتج عن المهارة وحسن الاداة » .

أضافت هذه الوزارة الى شدة قانون المطبوعات شدة إدارية ضد  
الذين أعلنوا استيائهم من العمل به . عاملت المتظاهرين بشدة وعاملت  
بعضا من الجرائد بمثل هذه الشدة وقد ألقى عدد غير قليل من المتظاهرين  
في السجن بدعوى أنهم ارتكبوا بعض ما يخل بالأمن في طريقهم أو تعدوا  
على رجال الضبط من صحافيين وطلبة المدارس ومجاورين من الجامع  
الأزهر .

سنت بدعة في الطرق لمنع الناس من مشاهدة موكب الأمير في  
ذهابه وإيابه في أحياء المدينة بأقامة أسوار من رجال البوليس على جوانب  
الطرق لتحرمهم ليس فقط من الاقتراب من أميرهم والتمتع بمشاهدته  
بل ومن تمكنهم من أن تصل الى مسامعه أصوات الشاكين والمتضرعين من  
رعيته .

ادعت الوزارة عند اعلان العمل بهذا القانون بأنه سيطبق على الأجانب  
والمصريين على السواء فخفف ذلك بعض الشيء من وقعه لأن التعميم في الظلم  
نوع من العدل ( ولو كان عدلا تقيلا ) .

ولكن لم تلبث الأيام أن جاءت بخلاف هذه الدعوى وظهر أن المقصود  
بإبلاء هذا القانون هو المصري التمييز الحظ في بلاده أما الأجنبي فترك  
وشأنه ينال من شرف المصري ما يشاء بلا رقيب ولا محاسب ومن ذلك  
ما أصاب القضاء الأهلي من الاعتداء في بعض الجرائد الأجنبية المحلية عند  
الحكم بالبراءة ( في قضية قناة بورسعيد ) فزاد هذا الامتياز في المعاملة  
الخطب خطبا وحرم المصري حتى من أن توجد له سلوى من هذا الخسف  
بأن يرى زملا له في هذا الاعتساف وصار ظلم القانون وارهاقه محتكرا  
للجرائد المصرية كما أن الرحمة وحسن الرعاية من نصير الجرائد الأجنبية .

يقول أحد الوزراء في وزارة بطرس غالي باشا في حديث له مع المسيو فرنان براون الذي نشر في ( الجورنال دي كير ) بعد ثلاثة أيام من اعلان العمل بذلك القانون « يمكنني أن أقول لك أنه لا توجد جريدة أوروبية أتت ما يستلصق إعادة القانون المحكي عنه لأن الجرائد الأوروبية تعرف كيف تتنافس من غير أن تتعرض للأشخاص » كلام كالسهام الجارحة لأنه بقدر ما يرفع أدب الصحافة الأوروبية بدون استثناء يحط من كرامة الصحافة الوطنية وأدبها بدون استثناء كلام لا يبقى في القوس منزعا ولا في النفس احتمالا للتصديق بأن هذه الوزارة تحفظ لابناء وطنها في شعورها كرامة الأمم المستحقة للحرية والاستقلال .

هنا في هذه الجملة الصغيرة شرح واف ودرس كاف يبين للناس حكم وزارتهم على آداب وأخلاق الطبقة التي تتألف معظمها من الأشخاص المتعلمين .

فإذا كان هذا مبلغ ظنهم بهذه الطبقة وبآدابها وأنه لأجلها أولا بالذات أحتيج في معاملاتها ( دون زملائهم الأجانب ) الى إعادة قانون المطبوعات فكيف يكون حكمهم على جدارة واستحقاق الطبقات التي تلي طبقات الكتاب والصحافيين وهم في الغالب أقل خبرة وكفاءة بطرق التصرف في الحرية الفكرية والحرية الشخصية من الطبقة المذكورة الا أن الذين كانوا يظنون بهذه الوزارة كل الظنون ويتمنون الخلاص من حكمها معذرون ألف مرة الذي يظنون أنها كانت تميل الى احتقار المصري ودوسه بالأقدام اذا أمكنها لا يحتاجون لعناية ولا مبالغة في جميع الحوادث التي تشهده بهذا فقد كفاهم ذلك التصريح مبررا لهذا الظن .

وتصريحات الورداني بصفحة ٩٣ من محضر التحقيق من أنه كان يتمنى أن لو تسقط وزارة بطرس باشا تصريح يشف عنه أمنية حق طاملا تمنأها غيره من المصريين لتلك الوزارة فهو انما تمنى حقا شرعيا يشترك معه فيه جمهور عظيم ممن لا يعجبهم الغرض ولا تستخفهم الشهوات ومعدرة أيضا في تصريحه ٢٠٩ جزء ٣ تحقيق بالنسبة لرئيس هذه الوزارة من أنه كان يعتقد فيه أن سياسته ضارة بلبلاده وأمتة ذلك لأن الثقة تزعزعت خصوصا ثقة الشبيبة من تلك الأعمال والأقوال .

### مشروع امتداد القنصل

هذا هو المشروع الوحيد الذي جادبت به الحكومة على الأمة لتعطى رأيها فيه وقد كان ينبغي أن يصدر من حسنة هذه الوزارة التساهل والامتناع لصوت الأمة في احالة المشروع على الجمعية العمومية . ولكن من سوء الحظ قد ظهر من وقائع كثيرة وأقوال تناقلتها الخاصة والعامة أن

أول مشجع لمشروع الشركة والحاض على قبوله هو عطوفة الرئيس السابق  
بل لما أصبح في شهر أكتوبر سنة ١٩٠٩ عرض المشروع على الحكومة ،  
وتقدمت تلغرافات من معظم أنحاء القطر من الذوات والأعيان للجانب العالي  
ولحضرات النظار بطلب اعلان المشروع وأخذ رأى الأمة فيه أشيع أن  
عطوفة رئيس النظار كان غير مبال لأخذ رأى الأمة ولا لطلب أى تعديل  
فيه .

هذه الاشاعة يصعب على الدفاع أن يأخذ على نفسه صحتها ولكن  
يقرر أنها حصلت فعلا وتداولتها الألسن وصارت كقضية مسلمة اعتقدها  
الورداني أفندي كما اعتقدها كثير غيره وقد عدوا من القرائن على زعمهم  
حديثه مع أحد محررى الجرائد الذى نشر فى أول نوفمبر سنة ١٩٠٩  
حيث قال « هذا العرض لا يزال تحت النظر ويمكن أن أقول لك مبدئيا أنى  
لا أرى منه ضررا » هذا رأى كان رأى رئيس النظار عن المشروع وقد كان  
فى نوفمبر سنة ١٩٠٩ قبل التعديل . كان يقضى بئن الشركة تأخذ النصف  
من الأيراد بشرط أن لا ينقص عن الخمسين مليون فرنك وبشرط أن  
الحكومة تتحمل بعده انقضاء أجل الامتياز معاشات جميع المستخدمين عن  
مدة خدمتهم فى الشركة ومع ذلك لا يزال رأى العام وقرار الجمعية  
العمومية شامدا على أن ذلك المشروع ضار حتى بعد تعديل ذلك الشرطين  
فكيف به قبل التعديل ؟ يستملون أيضا على أن بطرس باشا كان من  
أنصار الشركة وأنه ضد الاعتماد على رأى الأمة فى قبول المشروع أو رفضه  
بما جرى فى جلسة الجمعية العمومية فى يوم الخميس ١٠ فبراير سنة  
١٩١٠ قبل الحادث بتسعة أيام .

#### جرى أمران جديران بالأهمية فى هذه الجلسة :

**الأمر الأول :** أن أحد الأعضاء لما طلب أن تشكل لجنة لفحص هذا  
المشروع تبع هذا الطلب فى الحال بذكرى من يرغب تشكيل اللجنة منهم  
فقاطعه رئيس الجمعية قائلا متى اتفقنا على ضرورة تشكيل لجنة يمكنك  
التكلم عن أسماء أعضائها وهذه المقاطعة من دولة الرئيس معقولة وفى  
محلها ولكن لما نرى أن العضو الذى تكلم بعد العضو الأول الذى قوطع على  
حديثه أعاد ما قاله العضو السابق واستمر فى ذكر الأسماء التى يرغب  
تعيين اللجنة منهم .

ونرى أن العضو الأول يجيب على سؤال الرئيس بأن الأسماء التى  
ذكرها العضو الثانى هى التى كان يرغب تسميتها ولما نرى أن الأقلية التى  
عرضت أسمائها فى هذه اللجنة استقالت معتذرة بعدم الكفاءة .  
ولما كان حضرات المستقلين من المعروفين بالكفاءة لدراسة مشروع  
القنال مثل زملائهم شك بعض الناس فى صحة هذه الأعذار وطن أن

للموسم مسامح في ترويج المشروع وأن ظهور الأغلبية في تأليف اللجنة ممن لم يتأثروا قضى على تلك المسامحة واحبطها فلم يعد بد من استقالة من استقال محتجا بعدم الكفاءة \*

الأمر الثاني الجدير بالذكر وقع في الجلسة عينها أن بعض الأعضاء قال أنى لم أفهم من خطاب الجناب العالى إذا كان رأى الجمعية شوريا أو قطعيا \* فأجاب رئيس النظار « ليس للحكومة أن تبدى شيئا في النطق الخديوى ومازلت أقول أن الحكومة ليس عندها شيء غير هذا » \*

اشترك عدة أعضاء في هذا السؤال وطلبوا التوضيح ورئيس الوزارة مصر على عدم التوضيح فكثرت اللفظ والجدل حتى اضطر رئيس الجمعية الى قفلها قبل نهاية المناقشة كأنهم فروا بقفل الجلسة من طلب الاقتراع على التفسير فتجمع الجمعية على طلبه فيشتد الحرج بين الجمعية ورئيس النظار وتزيد الحالة رداءة عما كانت فقفلوا الجلسة على غرة وبدون نهو الموضوع المتناقش فيه يظهر من التحقيق أن الوردانى أفندى كان من ضمن المتفرجين في هذه الجلسة فرأى تلك المناقشة وأصابه من الانفعال حيث قال بصحيفة ٩٣ من محضر التحقيق « لما حضرت في جلسة الجمعية العمومية التي عقدت بعد تشريف الجناب العالى وسئل فيها بطرس باشا عن تفسير ما جاء في النطق الخديوى ورفض ذلك تضيقت جدا ورأيت أن فى ذلك منتهى الاستبداد منه وعدم احترام لنواب الأمة وأخذ منى الغيظ كل مأخذ واشتدت بى الحالة العصبية حتى كنت أحلم ليلاً أنى أصحج عليه لقتله » \*

فمن هذه المعاملة وهذا الإيذاء تعزز أيضا ظن الذين يقولون بأن رئيس النظار كان من أنصار المشروع وأن عرضه على الجمعية العمومية كان بتأثير وقوة أخرى لم يستطع لها ردا وقد جاءت قرنية جديدة على أن النواب كانوا فى حل من طلبهم تفسير النطق العالى \* وهى تصریح عطفة محمد سعيد باشا رئيس الوزارة الجديد فى الجمعية العمومية أخيرا بأن رأى الجمعية مستعمل به الحكومة ويكون قطعيا لا يعدل عنه فما أغنى السلف لو صرح بما صرح به خلفه ولكن هى الأقدار تجرى بما لا تشتهى السفن \* فهل هذه التصرفات التى أوجبت الاستياء العام من رئيس النظار السابق لا يكون عدوا وشقيعا لإبراهيم الوردانى \* \* \* \*

## ملحق رقم ( ٤ )

### مقال بعنوان :

#### « اسناد الوظائف للأكفاء »

نحن لا نشكو من تقسيم وظائف القضاء بيننا وبين المسيحيين على نسبة معقولة وعلى مراعاة قاعدة الكفاءة في التوظيف ولكن نشكو بين أيديكم ونشكو للرأى العام هنا وفي أوروبا من سخط اخواننا ودعواهم أنهم مهضوموا الحقوق ليتنزعوا بذلك الى الاستيلاء على البقية التى لا تزال بيد اخوانهم المسلمين .

نعتب على اخواننا لهذه الشكوى لأنها جاءت فى ظروف وزمان نحن فيه أشد الحاجات الى نسيان كل المفارقات المذهبية وعدم النظر لغير الصفة الوطنية العامة .

نعتب عليهم لأن شكواهم بصفتهم أقباط فقط لا بصفة مصريين قد يفهم منها أنهم يريدون استفزاز الرأى العام المسيحي فى أوروبا على اخوانهم المسلمين .

نعتب عليهم لأن هذا يضر بالوحدة والجامعة الوطنية التى يجب أن نتضمن فى حفظها والدفاع عنها .

يجب مع ذلك أن لا تبالى الحكومة بمعتقدات هذه الطبقات ويجب أن تنظر فى اعطاء الوظائف دائما الى مستحقها سواء كان مسلما أو قبطيا .  
ولكن كان من أوجب الأمور على القبطى أن لا يتكلم فى الوظائف وطريق اسنادها من الجهة الدينية لأن ذلك يحرك عوامل الجهل الذى يدعو الى تزعزع أركان الثقة بين الحاكم والمحكوم وذلك من أكبر ما تصاب به الأمم فى حكوماتها .

ان الضرر جدا بكيان الأمة المصرية أن يطلب الأقباط من وظائف الحكومة نصيبا يوازى نسبتهم العددية فان هذا قد يستلزم أن يتربع على

---

(١) جريدة المؤيد اول مايو ١٩١١ بقلم الهلباوى .

دست المناصب العليا قوم غير أكفاء لادارتها لا لعله الا كونهم أقباط وفي هذا ضرر بالمصلحة العامة \*

دائما نشكو من الوظائف التي اختص بها المسلمون دون الأقباط ومثل على ذلك بوظائف المديرين ووكلائهم والمحافظين ووكلائهم ومأموري المراكز وفي مصالح الري \*

فلماذا لا ينطبق العدد في وظائف الحكومة التي رؤساءوها منكم على نسبة التعليم وتبقى الأغلبية دائما فيها للمسلمين ؟

هل يوجد الكفاءة العملية سبيل يهتدى به اليها خلافا لشهادات الدراسة ؟

هل تقولون ان المسلم المتعلم اقل رغبة في خدمة الحكومة من اخيه القبطي ولذلك اختل التوازن في الوظائف ؟ ان الحس يكذب هذا الفرض لانه لا توجد ابواب ارتزاق صناعية أو تجارية أو زراعية عند المسلمين ولا يوجد نظيرها عند المسيحيين \*

#### أيها السادة

كفاني حديثا مع أخى القبطي فاوجه لكم القول : ان من أكبر المفنيدات لما زعم من أن نسبة القبطي في الوظائف تابعة لنسبة الكفاءة أن الأغلبية الكبرى التي له هي في الوظائف التي لا تحتاج شهادة دراسية من القائمين به ليقولون ان عدد موظفي المالية من الأقباط لا يزيد عن الأربعمئة وليس بين هذا العدد أكبر من خمسين بيدهم شهادات دراسية بين ابتدائية وثانوية وعالية فعلى أى سند وجه ذلك الجيش الباقي \*

في مصلحة السكة الحديد وفروعها من الأقباط يزيد عن الألف وليس فيهم ذو شهادة أكثر من عدد أصابع اليدين فبأى سبب وجد ذلك الجيش وما هو سند الكفاءة التي قام عليها وجودهم بهذه الكثرة ان لم يكن هناك تحيز مذهبي من أولئك الرؤساء \* ان كان هذا هو الحال ورؤساء الأقباط مع ذلك رؤسسون أيضا بمديرين من المسلمين أو الأجانب فكيف يكون الحال لو كان منهم مديرون في الأقاليم ؟

ان وظيفة باشكاتب المديرات والمحافظات انحصرت في الأقباط فهل ذلك لان القائمين بها من ذوى الشهادات العالية ؟

كلنا يعلم أنهم جميعا غير حائزين لشيء من ذلك ومن يظن أن هذا الاحتكار بسبب مساعدة رؤساء نظارة المالية من الأقباط يكون معذورا حتى لو كان الواقع خلاف ذلك \*

يدور على الألسن أن التشيع لم يقف عند حد تفضيل القبلي على أخيه المسلم ولو تساويا كفاءة بل تعداه الى قبول القبلي في الوظائف ولو لم يكن أهلا لأصلا .

يقولون ويقولون من أشباه هذه الوقائع ولا سبيل لرفع هذه الشبهات سوى أن تلت الحكومة نظرها لتنفيذ القوانين الخاصة بالتوظيف والرفق والترقي تنفيذا عادلا وإن تعود في التوظيف الى طريقة الامتحان أمام لجنة تشكيل بنظارة المعارف العمومية كاللجنة المستديرة التي كانت بها وطن تؤلف تلك اللجنة تأليفا يضمن حقوق الجميع على السواء بذلك تنتفى الشبهات ويستقيم العدل ومتى اطمأن الناس للعدل وجدت الثقة بالمساواة فالأخاء بين جميع العناصر .

عندها يقول المسلم والقبلي على السواء فليعيش العدل فليعيش الأخاء والسلام .





## ملحق رقم (٥)

كلمة ابراهيم الهلباوى اثناء نظر ميزانية ١٩٢٦

« كثر الجدل وطالت المناقشة حول هذا الموضوع ولذلك كنت أود  
ألا أتكلم فيه ولكن رد حضرات الزملاء على اقتراحنا أخرج مركزنا أمام  
الجمهور . لا تريد أن يقال عنا أننا آتينا هنا لمنع الخير عن الموظفين .  
اننا نشترك معهم في عواطفهم . ان تكلمت باسم الموظفين فاسمحوا لنا أن  
نتكلم باسم الخزنة التى تنوء بالأثقال الباهظة والتى لا تجد لها سنداً  
الا ضماؤكم تريدون أن تصلحوا مظالم العهد الماضى فهل هذا فى طاقتكم  
أو طاقة أى انسان ؟ صعب جداً أن ننشئ مظالم ذلك العهد لأنها فوق  
العد . كان هناك موظفون يتقاضى الواحد منهم منذ سنة بل منذ أشهر  
أربعين جنيهاً أو خمسين جنيهاً فساعدته ظروف الماضى حتى وصل مرتبه  
الى ١٥٠ جنيهاً فى مدة شهرين فماذا تقولون فى هذا ؟ وكيف يمكنكم  
اصلاح هذا الظلم البين مع انكم تقررّون أن هذا أصبح حقاً مكتسباً ؟  
( تصفيق ) لا طاقة لهذا المجلس برد العبد الى نصابه . انتهت مأموريتنا  
اليوم بأننا نعالج جروحنا فى المستقبل فقط . وكل ما نطلبه هو إيقاف منح  
العلاوات وليس فى ذلك تملد على أى حق مكتسب كما يقولون لأن نظام  
الدرجات يعطى للسلطة التنفيذية الحق فى منح العلاوة أو منعها فهل من  
خرج علينا اذا طلبنا من الحكومة أو أشرنا على الوزراء ألا يمنحوا علاوات  
حتى يقف كل موظف عند حظه الذى وصل اليه فى الماضى بحق أو بغير  
حق ؟ أى ضرر على الموظف فى ذلك ؟ قولوا له أنظر الى أبيك وأخيك كيف  
يعيشان ؟ لقد كان ثمن قنطار القطن ٢٠ جنيهاً و ٣٠ جنيهاً فأصبح ثمنه  
الآن ٤ جنيهات . وقد وصلت بفضل الله الى درجة يحصلك عليها الكثيرون  
فاذا ما طلبنا منع الزيادة فهل تشكو وتتألم ؟

ان على الموظف كما على غيره من أفراد الشعب واجبا نحو وطنه لقد  
قلت أرزاق الشعب فى الزمن الأخير ويكفى لبيان ذلك أن تقارن بين ثمن  
القطن اليوم وثمنه فى سنة ١٩١٩ لتبين الفرق الهائل بين الحالين .  
لما وصل ثمن القنطار الى ( ٤٠ ) أربعين جنيهاً ، ارتفعت آمان الحاجيات  
حتى أصبح من المتعذر على الموظف أن يعيش بمرتبه اذ ذاك وقامت ضجة

كبرى حول هذا الأمر وكنا من أول المتصفين للموظفين ونادينا بأنه يجب أن ينال الموظف شيئا من هذا الحظ - زيدت المرتبات فقبلنا ذلك على العين وبرحابة صدر نظرا لارتفاع أثمان الحاجيات ولأن أفراد الشعب تضاعفت أرباحهم \*

ولكن ما عذر الموظفين اليوم ؟ ألا يعملون ما أصاب ثروة البلاد بسبب الكارثة التي حلت بأسعار القطن في الوقت الذي زيدت فيه مرتباتهم .  
كان ثمن رطل السمن ٢١ قرشا وقد أصبح اليوم ٧ قروش وكان ثمن المتر من القماش ١٦ قرشا واليوم عادت جميع الأسعار الى ما كانت عليه قبل .  
ورغما عن هذا كله فإن نواب الأمة يحترمون الحالة التي وصل اليها الموظفون ولا يطلبون منهم أن يشاركوهم فيما أصابهم وأصاب الأمة من الخسائر .

ألا يكفي الموظفين أن المأمور كان يتناول ١٢ جنيها شهريا فأصبح مرتبه الآن ٦٠ جنيها وكان القاضي يتناول ٤٠ جنيها فأصبح يقبض اليوم ٨٠ جنيها وأصبح مرتب رئيس المحكمة ١٠٠ جنيه بعه أن كان ٥٠ جنيها .  
إن المجلس يحترم هذه الحقوق ويعتبرها مقدسة وكل ما يطلبه والأمة تشكو البلاد وتتن من الكساد لتعطيل مصالحها هو توفير بعض المال لانفاقها في مرافقها الضرورية كتحسين حالة الري والصرف والإصلاح الطبى في القرى وغير ذلك من مرافقها التي أصبحت مشلولة لعدم وجود المال اللازم لأحيائها .

أيها الموظفون استحللتم بحرمة وطنكم عليكم وبحق ما أعطيتكم من نعمة ألا تفضيوا اذا ما رأى النواب أنه من المصلحة العامة إيقاف منح الصلاوات \*

حضرات الزملاء لا تتأثروا بنفخة الظلم الذي يقولون أنه لاشك واقع على صفار الموظفين . كنت في إحدى الجلسات وكان بجانبى أحد الحجاب فسألته عن ماهيته فأجابنى « تسعة جنيهات فقط » وهذا يدل على ما وصلت اليه نفسية الموظفين . ان كان الموظفون أبناءكم واخوانكم فهم أيضا أبناءنا واخواننا ولكن عليهم واجبات كما علينا نحن نحو الوطن المعبد فعليهم أن يقفوا عند حد النعمة التي وصلوا اليها والتي لا تحسد لهم عليها \*

تجدوا أن الواحد منهم لا يتناول في الشهر الا ٦ جنيهات \*

قولوا لهم انظروا الى حالة كتبة المحامين والمحال التجارية . يكفي موظفى الحكومة مآلهم من الهيبة والمظلة .

ان الحالة تستدعي علاجاً سريعاً فعلاً لأن عندنا موظفين يتناولون  
مرتبات تساوى ضعف مرتب رئيس جمهورية سويسرا مع أن المعيشة هناك  
لبست أرخص من هنا ( تصفيق ) \*



## ملحق رقم (٦)

### مذكورة

مقدمة المحكمة مصر الابتدائية الشرعية  
من وكلاء حضرة صاحب السمو الأمير محمد على  
الأساتذة ابراهيم الهلباوى ومحمد الغافى  
وعلى عبد الرازق المعامير

فى

المادة نمرة ١٠٨٠ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣

للمسوعة

من حضرة الأستاذ الشيخ محمود الحليف المأذون بالتصنومة

فصل

حضرة صاحب السمو الأمير محمد على بصلته ناظرًا على أوقاف

المفغور لها والدته أم الحسين

بشأن

عزله من النظر على الأوقاف المذكورة

( جلسة ٢ ديسمير سنة ١٩٢٣ )

### موضوع الدعوى

١ - وقفت المفغور لها سمو الأميرة أمينة هانم الهامى أطيانها البالغ مقدارها حوالى التسعة آلاف فدان تقريباً بمقتضى حجج وقفها الصادرة من محكمة مصر الشرعية بتاريخ يناير سنة ١٩٢٣ وغبراير سنة ١٩٢٥ .  
وقد أنشأت أوقافها المذكورة على نفسها ثم من بعدها يكون منها سبعة آلاف فدان تقريباً وهي المعروفة بالقسم الأول والثانى ( تفتيش ميت خلف وبلتاج ) على حضرة صاحب السمو المسمى عليه وأخوانه وأولاد أخوته والباقي وهو القسم الثالث ( تفتيش نبروه ) ومقداره ألفا فدان وكسور على أتباعها ومعاتيقها وموظفي ذائقها ومدافن العائلة وعلى أن يؤخذ من ريعه ما تحتاجه مدرسة لثثة بنت ، وملجأ لخمس من المجزة النصف ذكورا والنصف أنثا كما هو مشروح بحجة وقفها المذكورة أخيراً .

٢ - توفيت المغفور لها الواقعة فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ وكانت وفاتها خارج القطر المصرى وكان سمو الأمير الناظر وباقي الورثة كذلك خارج القطر حسب عادتهم السنوية من صيف كل سنة ، وعلى أثر وفاتها فى تلك البلاد وقبل عودة سمو الأمير وجميع الورثة الى مصر تقلعت النيابة العمومية وقامت بجرد منقولات التركة والنقود والدفاتر جميعها والخزائن وختمت بالجمع الأحمر جميع ذلك وبعض الغرف التى رأت النيابة ضرورة ختمها توطئة لعملية الجرد النهائية التى لم تحصل بعد ذلك إلا بحضور مندوبى وزارة المالية التى لها شأن فى التركة بواسطة لجنة التصفية الرسمية النائية عن سمو الخديوى عباس الثانى أحد الورثة بمقتضى المرسوم الملكى الصادر بتأليفها فى سنة ١٩٢٢ وبحضور الأستاذ محمد بك زكى على المستشار الحالى حيث كان محاميا نائبا عن سمو الأمير محمد على وسعادة محمد على باشا علوبة وزير الأوقاف سابقا نائبا عن سمو الأميرين خديجة ونعمت وبحضور سعادة محمود باشا فهمى الوكيل السابق للدائرة وبحضورهم جميعا مع النيابة العمومية كانت تفك الاختتام وتجرى عملية الجرد بمركز الدائرة بمصر وكذلك جرى العمل فى جميع التفاتيش التابعة للدائرة .

وفى ١٣ يوليه سنة ١٩٣١ أى بعد نحو ثلاثة أسابيع من وفاة الواقعة أقیم حضرة صاحب السمو الأمير محمد على ناظرا على هذه الأوقاف .

٣ - شرع سمو الأمير فى استلام أعيان الوقف الكائنة فى مديريات المنوفية والغربية والشرقية وفى استلام الأوراق والدفاتر ليتعرف شروط سمو الواقعة والأوجه المعينة لصرف ريع الأوقاف عليها .

احتاج هذا التسليم ومراجعة كتب الوقف وأوراقه الى مدة من الزمن، ولقد تبين لسمو المدعى عليه أن المغفور لها الواقعة نصت فى كتاب وقفها المؤرخ فبراير سنة ١٩٢٥ ما يأتى :

٤ - خامسا ، يصرف فى كل سنة مبلغ قدره ١٦٤٠ جنيها فى ادارة دار للعجزة تنشأ فى مصر القاهرة وتسمى « بدار عجزة أم المحسنين » وتكون معدة لايقوا خمسين من العجزة المسلمين النصف من الذكور والنصف الآخر من الإناث .

٥ - سادسا يصرف مبلغ ١١٠٠ جنيه كل سنة فى ادارة مدرسة تنشأ فى مصر القاهرة تسمى « مدرسة أم المحسنين للبنات » وتكون معدة لتعليم مائة تلميذة من البنات المسلمات الفقيرات بها مجانا العلوم العربية وحفظ ما تيسر من القرآن الشريف .

٦ - ثامنا اذا لم تنشأ دار العجزة والمدرسة المشار اليهما في حياة سمو الاميرة الواقعة أو لم يتم انشاؤها وجدت حال انتقال سمو الوافقة الى دار النعيم بخزانة دائرتها أو بأي بنك كان بمصر القاهرة نقود متوفرة من ريع وقف سموها جميعه يصرف منه في اتمام دار العجزة والمدرسة ، أو يصرف منه في شراء قطعة أرض لهذا الوقف بمصر القاهرة بحيث تكون متحصرة فيما بين أقسام عابدين والسيدة زينب ومصر القديمة وبناء مكانين عليها متجاورين على الطراز العربى وتكون مبانيهما من أفخم المباني أحدهما لدار العجزة والثانى للمدرسة البنات المنصوص عنهما بالبشدين الخامس والسادس .

فاذا لم توجد نقود فيشتري من ريع القسم الثالث القطعة الأرض المنصوص عنها ويبنى عليها المكانان المشار اليهما على الوجه المشروح بحيث لا تتجاوز مدة الشراء والبناء السنتين .

٧ - توفيت سمو الوافقة قبل انشاء دار العجزة والمدرسة فلذلك - ولضلة حرص سمو المدعى عليه على تنفيذ رغبات والدته كانت ياكورة أعماله البحث أولا عما اذا كانت هناك نقود متوفرة من ريع أوقافها جميعا - على نحو ما جاء بالشق الأول من الشرط السالف الذكر حتى يقوم بتنفيذ تلك الرغبات من تلك النقود أم لا .

فعهد الى وزارة المالية التي لها شأن في تركة سمو الوافقة بواسطة لجنة التصفية النائية عن سمو الخديوى السابق بصفته أحد الورثة كما قدمنا للتحقيق من وجود نقود متوفرة على النحو المذكور - فأرسلت مفتشيها لبحث ما ذكر فقاموا بما عهد اليهم وقدموا تقريرا لدائرة سموه بعد أن فحصوا حسابات الدائرة ابتداء من سنة ١٩٢٣ - تاريخ انشاء الوقف - لغاية يونية سنة ١٩٣١ أى تاريخ الوفاة مشفوعا بالخطاب الآتى نصه :

حضرة صاحب العزة وكيل دائرة أوقاف سمو الخديوى السابق

بالإشارة الى كتابكم نمرة ٢٨ فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣١ بخصوص ما جاء بالبند الثامن من وقفية سمو المغفور لها والدة عن انشاء دار العجزة والمدرسة ، نرسل مع هذا صورة التقرير المقدم من حضرتي مفتشي الحسابات اللذين ندبا لفحص هذا الموضوع بناء على طلب الدائرة .

وكيل المالية

واقبلوا فائق الاحترام

ورئيس لجنة تصفية أملاك الخديوى السابق

يناير سنة ١٩٣٢

امضاء : ( أحمد عبد الوهاب )

وهذا نص النتيجة التي جاءت في التقرير المذكور المقدم من مفتش حسابات المالية :

بناء عليه : يتبين بما توضح أعلاه أن سمو المغفور لها الوالدة لم تترك شيئا لا من ريع التفاتيش الموقوفة ولا من باقي إيراداتها الأخرى الخاصة في السنة ١٩٢٣ لغاية ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ بل صرفت من مالها الخاص المتجمد لديها قبل سنة ١٩٢٣ زيادة عن مجموع إيراداتها على كافة أنواعها مبلغ ٨٩٧٠١ جنيه مصرى و٤٤٢ مليما .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام  
٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣١  
مفتش الحسابات  
( امضاءات )

٨ - تحقق سمو الناظر حينئذ من استحالة تنفيذ الشرط المذكور على النحو الذى جاء فى الشق الأول ، من وجوب انشاء المعهدين المذكورين من ريع الأوقاف جميعها لما ثبت من التقرير المشار اليه من عدم توفر ريع منها حين الوفاة فلم يكن له بد من العمل على تنفيذ الشرط من ريع القسم الثالث ( تفتيش تبروه ) حسبا جاء فى الشق الثانى من الشرط المذكور - الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية والأهلية :

### الحكم الأول

لما رأى سمو الأمير أن المغفور لها الوافقة شرطت على كتاب وقفها الخاص بالقسم الثالث صرف مرتبات شهرية لمعائيقها وأتباعها وموظفى دائرتها وخدمها وصرف مرتبات سنوية لإدارة المدرسة ودار المعجزة وأن مجموع ذلك فى كل سنة ١٠٨٥٢ جنيها مصرى و ١٢٠ مليما عدا ما يلزم من دفع الأموال الأميرية عن هذا القسم ومرتبات موظفيه فى الزراعة والإدارة .

ولما رأى مع ما ذكر تدهور أسعار الحاصلات الزراعية فى جميع أنحاء القطر المصرى - تحقق لدى سموه أن ريع هذا القسم يضيق عن صرف تلك المرتبات وعن أخذ ما يلزم لإنشاء المعهدين المذكورين فلما ذكر ولخصه على تنفيذ رغبات الوافقة من عمل البر لتلك الجهات تقدم الى المحكمة الشرعية طالبا الإذن بحجز ربع ريع القسم المذكورة على ذمة انشاء المعهدين وصرف الثلث أدباغ الباقية الى باقى تلك الجهات .

دخل سعادة محمود باشا فهمى خصما فى هذه المادة تبلا بأن له النصيب الأكبر فى تلك المرتبات وقدم دفعا للمحكمة تضمن ما يأتى :



**أولا :** الاذن لسعادته بحاسبية التركة والاطلاع على دفاترها وأوراقها للوقوف على ما بغزينتها وبخزائن البنوك وحاسبية الورثة .

**ثانيا :** ان طلب سمو الناظر لا يبيحه شرع ولا عقل اذ ظن المحكمة لا يمكنها أن تمنع مستحقا من استحقاقه الخ .

**ثالثا :** تكليف سمو الناظر بتقديم الدفاتر والأوراق الخاصة بالدائرة من سنة ١٩٢٣ وتعيين خبراء لبحثها أو تمكين سعادته من الاطلاع عليها بالدائرة .

**رابعا :** طلب الاذن لسعادته بمخاصمة سمو الطالب لعزله من النظر .  
وبتاريخ أول مايو سنة ١٩٣٢ رفضت المحكمة طلب كل من سمو المدعي عليه وسعادة الخصم الثالث بانية ذلك على أسباب منها :

**أولا :** ان شرط سمو الواقعة يقضى بحجز الربع جميعه على ذمة المدرسة ودار العجزة ولو أدى ذلك الى قطعة عن الجهات الأخرى .

**ثانيا :** انه لا محل لاذن سعادة محمود باشا فهمى بالخصومة لأنه من المستحقين ويمكنه مقاضاة سمو الناظر بشأن استحقاقه - خصوصا وقد قدم سمو الناظر تقريراً من مفتشى حسابات المالية متضمنا عدم تركه نقود من الأوقاف المذكورة - وتأيد هذا القرار من المحكمة العليا الشرعية .

## الحكم الثانى

### حكم المحكمة الأهلية

٩ - على أثر صدور قرار المحكمة الشرعية التبع سعادة محمود باشا فهمى الى المحاكم الأهلية طالبا الحكم له بببلغ ٦٠٠ جنيه مصرى زاعما أنه تجمد له لحين رفع الدعوى وما يستجد شهريا بواقع ١٠٠ جنيه مصرى من ريع القسم الثالث وبعد المرافعة رفضت المحكمة الأهلية دعواه للأسباب الآتية :

( ١ ) ان الخلاف بين الطرفين خاص بشرط انشاء دار العجزة والمدرسة فى حالة عدم وجود مال من ريع الوقف جميعه .

( ب ) ان مفتشى حسابات المالية فحصوا حسابات الدائرة من سنة ١٩٢٣ لفاية وفاة المغفور لها الواقعة وتبين أن سموها لم تترك شيئا من ريع التفاتيش الموقوفة . وأن الخصم الثالث حضر عملية الجرد ولم يعترض على ما حصل .

( ج ) : ان سمو الطالب قدم طلبا للمحكمة الشرعية بشأن حجز ريع الربيع ولم تجبه المحكمة وقررت حجز جميع الربيع للمدرسة ودار العجزة .

( د ) : اوضح أنه لم يكن بالدائرة أو بالبنوك نقود متوفرة من ريع الوقف ، ظهر ذلك من الجرد الذى عملته اللجنة الرسمية .

( هـ ) : ان طلب سعادة الخصم الثالث ندب خبراء لاعادة فحص الدفاتر والأوراق لاثبات عكس ذلك طلب تراء المحكمة فى غير محله لأن ما أجراه مفتشو المالية كاف لاثبات الحقيقة .

( و ) : مادام أن دار العجزة والمدرسة لم تنشأ لا يمكن لحضرة صاحب السمو الناظر أن يدفع للمستحقين شيئا حسب شرط الواقفة .

مقدم هذا الحكم فى مادة الاذن بالخصومة تحت نمرة ( ١ ) حافظه ١٠ - ثبت من تلك الوقائع ما يأتى :

أولا : ثبت لدى القضاء الشرعى والأهل عدم وجود متوفر من ربيع تلك الأوقاف جميعها حتى يمكن بناء المهدين المذكورين منها .

ثانيا : وجوب حجز ريع القسم الثالث على ذمة انشاء المدرسة ودار العجزة وعدم صرف شيء لأصحاب المرتبات وخلافهم .

ثالثا : انه لا محل للاذن بالخصومة ضد سمو الناظر .

رابعا : انه لا داعى لفحص حسابات تلك الأوقاف اكتفاء بالتقرير المقدم من مفتشى المالية السالف الذكر .

### الحكم الثالث

#### من المحكمة الشرعية

١١ - حلت سنة ١٩٣٣ وكان المتوفر من ربيع القسم مبالغ ٥٣٧١ جنيهها مصرى و ٣٤ مليا فلما كان سمو الأمير حريصا على تنفيذ رغبات سمو والدته بذل جهدا كبيرا فى البحث بالاقسام الثلاثة عن شراء قطعة أرض واتصل بمصلحة الأملاك الأميرية للوصول الى شراء قطعة أرض لاتقضى بثمن رخيص كما اتصل بغيرها من أصحاب الأراضى فلم يوفق للشراء بهذا المتوفر لارتفاع الأثمان فى الجهات الثلاث .

فلما ذكر ولشدة حرصه كما قلنا رأى من مصلحة الوقف أن يشتري الأرض فى ضاحية من ضواحي القاهرة تتوفر جميع الشرائط الصحية

والمصلحة للمعزة اللاجئيين والتلميذات ، فاختار أخيرا بقعة بجبة الزيتون نحو ٥٠٠٠ متر تقريبا بشمن ٧٠ قرشا للمتر وهو أقل من ربع ثمن المتر الواحد لو اشتريت الأرض في أحد تلك الأقسام المنصوص عليها في حجة الوقف كما سيأتي فطلب من المحكمة الشرعية في يناير سنة ١٩٣٣ الاذن بمخالفة شرط الواقفة القاضي باختيار الأرض في أحد تلك الأقسام لارتفاع ثمنها وقلة المتوفر وتدهور ربع الوقف المخصص لتشبيد هذين البنائين فتحررت المحكمة من المحافظة بتحقيقا للمصلحة في هذا الطلب عن صحة ذلك ، فوردت تحرياتها ببيان القطع وأثانها وهذا نص الخطابين المتبادلين بين المحكمة والمحافظة وهذا نص كتاب المحكمة .

« حضرة صاحب السعادة محافظ مصر »

« نرجو التنبيه بالبحث عن قطعة أرض تكون مساحتها نحو أربعة آلاف متر في أقسام عابدين » « والسيدة ومصر القديمة لبناء مدرسة للبنات وملجأ للمعزة بها حديقة لوقف المغفور لها أم المحسنين » .

### المحكمة

اتفقت كلمة الفقهاء على أن شرط الواقف كنص الشارع في الدلالة والمفهوم ووجوب العمل به وقالوا بناء على ذلك : فما كان من عبارة الواقف من قبيل المفسر لا يحتمل تخصيصا ولا تأويلا يعمل به وما كان من قبيل الظاهر كذلك - وما احتمل وفيه قرينة حمل عليها - وقالوا أيضا : الحقيقة لا تنصرف عن مدلولها المجرد غرض لم يسهه اللفظ ومن الرجوع الى ما نصت عليه الواقفة رحمها الله في كتاب وقفها الصادر في يناير سنة ١٩٣٣ وحجة التغيير الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٥ يتبين مقدار حرصها على انشاء هذين المكانين فقد نصت رحمها الله على انه اذا لم تنشأ دار المعزة والمدرسة في حياتها أو لم يتم انشاؤها ووجبت لها الحال انتقال سموها الى رحمة الله تقود بخزانة دائرتها أو بأى بنك فانه يصرف منها في انشاؤها أو اتمامها واذا لم توجد تقود فيكون ربع القسم الثالث جسيمه مخصصا لشراء الأرض وبنائها عليها - على انها رحمها الله لم تتحرك الأمر لراى الناظر وتقديره بل قدرته بنص صريح في تحديد الزمن لانجاز هذا المشروع فقالت : ( بحيث لا يتجاوز الشراء والبناء السنتين ) وهذا نص واضح لا يحتمل تأويلا ولا تفسيراً وليس ثمة من سبيل الى مخالفته طالما هو شرط صريح لا يخالف الشرع ولا يعطل الوقف ولا يفوت مصلحة الموقوف عليهم ولا يخلل تحت واحدة من المسائل السبع أو الاحدى

عشرة التى يخالف فيها شرط الواقف • وجميعا راجع الى وجهه من تلك الوجوه - أما ان الشرط المذكور قد تعذر تنفيذه فان هذا لا يصح الأخذ به الا اذا كان الوقف لم يأت بربع مطلقا من وقت وفاة سمو الواقعة الى نهاية السنتين ومادام الوقف قد أتى بربع يبلغ مقداره ١٦٦٢٥ جنيها مصريا و ٨٠١ ملهم فى مدى عام وبعض عام حسبا هو وارد بالكشفيين القدامين من وكيل حضرة صاحب السمو الناظر فعمل افتراض أن المصروفات ١١٢٥٨ جنيها مصريا و ٢١٥ ملها والباقي هو ٥٣٧١ جنيها و ٣٤ ملها فانه لا يصح القول باستحالة تنفيذ الشرط أو تعذره وما جنح اليه وكيل سمو الناظر من أن أقل ثمن تحتاجه الأرض ٨٠٠٠ جنيه ارتكانا على ما ورد بكتاب المحافظة ردا على استعلام المحكمة عما اذا كان يوجد بالأقسام الثلاثة التى شرطت الواقعة الانشاء فيها أرض فضاء للبناء أم لا ، فهذا لا يجدي نفعاً لأن المحافظة لم تكن بصدد بيان أثمان الأراضي الفضاء الواقعة فى تلك الأقسام وإنما هى بصدد بيان أن غى هذه الأقسام كثيرا من الأراضي الفضاء الصالحة للبناء منها ما ورد فى بيانها ومنها ما لم يرد فيه •

على ان الواقعة رحمتها الله لم تبين مبلغا محدودا - ولم تشترط أوصافا مخصوصة فى المباني وقولها : ( وتكون مبانيهما من أفخم المباني ) ليس معناه أنه يجب أن يصرف فى ذلك مقدار معين من المال - وإن لم يف الربيع المشروط الصرف منه - فالواجب الذى يطابق المنهج الشرعى ويتمتع مع ما تجرى به العادة ويتمشى مع العرف أن يتبع شرط تحديد الزمن : **اولا :** لانه شرط صريح محدود لا يحتمل تأويلا - وينشأ المكانان فى الزمن الذى قدرته الواقعة رحمتها الله بما توفر من الربيع - وبذلك يوفق بين العمل بالشرطين معا ويخرج سمو الناظر من العهدة ولا يتهم مطلقا بأن المباني لم تبلغ من الغنامة ما يليق بمكانة الواقعة لانه مطالب بتنفيذ الشرط فحسب •

على أن النص الوارد بحجة ١٤ فبراير سنة ١٩٢٥ تحت عنوان رابعا هو ( اذا نقص صاقي ريع القسم الثالث « تقتيش نبروه المذكور » عن الوجوه المبينة بالبند السابقة فى سنة من السنين يوزع النقصان على جميع تلك الوجوه بنسبة ما لكل منها وصرف الى كل وجه بمقدار ما يخصه من غلة تلك السنة بنسبة ما عين له - وإن زاد فاضل ريع هذا القسم عن هذه الوجوه صرف الزائد فى الوجوه المشار اليها ، بنسبة ما عين لكل منها ) ، قد قيد هذا وجعله خاصا فى حالة ما اذا كان الربيع به وفر وفيه كفاية لجعل مباني المكانين من أفخم المباني - أما اذا لم يف الربيع فيكون الصرف عليهما بمقدار الربيع •

بنسأه على ذلك :

لا ترى المحكمة وجها لاجابة هذا الطلب \*

ومن حيث أن شرط الواقعة لم ينفذ باعترا فوكيل سمو الناظر فى  
جلسة اليوم وسموه لم يشرع حتى الآن فى شراء الأرض التى تقام عليها  
دار المعزة والمدرسة - والواقعة رحمها الله توفيت فى ١٨ يونيه سنة  
١٩٣١ \*

وحيث انه جاء بالبند الحادى عشر من حجة ١٧ يناير سنة ١٩٣٣  
ما نصه : ( كل ناظر يخالف أى شرط من شروط الوقف المدونة بهذا  
أو يمتنع عن اعطاء أى مستحق فى الوقف استحقاقه أو يتسبب فى اتلاف  
أطيان الوقف بأى طريقة كانت أو يمتنع عن زراعتها أو تأجيرها أو يتسبب  
فى عدم دفع أموالها لجهة الحكومة حتى يترتب على ذلك توقيع الحجز  
وتكون ادارة غير مرضية فحينئذ يعزل من النظر على هذا الوقف \*

وحيث انه والحالة هذه لا ترى المحكمة بدا من تطبيق هذا الشرط  
كما تقتضيه النصوص فى ذلك كله ( يراجع الدر المختار - وحاشية  
ابن عابدين صحيفة ٤٠١ و ٤٢٩ جزء ثالث طبعة ثالثة أميرية وجامع  
الفصولين ) الفصل الأول من القضاء وما يتصل به صحيفة ١١ وما بعدها  
جزء أول والفصل السادس والعشرين صحيفة ١ وما بعدها جزء ثان طبعة  
أولى أميرية والبحر الرائق جزء خامس صحيفة ٢٦٥ ومنتخبات الأحكام  
صحيفة ٥٤ جزء ثانى ) \*

لهذا : قررنا ( أولا ) رفض طلب المدعى و ( ثانيا ) أذنا الأستاذ  
الشيخ محمود الخفيف الموظف القضائى بالمحكمة بالخصومة ضد حضرة  
صاحب السمو الأمير محبه على باشا وطلب عزله من النظر على هذا الوقف  
وأذناه بتوكيل غيره عنه اذا أراد وعزله كلما أراد \*

على أثر صدور هذا القرار رفعت على سمو المدعى عليه هذه الدعوى  
التي نحن بصدها الآن \*

## الدفاع

### الطلبات

تطلب رفض هذه الدعوى لتجردها من الأسباب والحكم بأن الأسباب  
التي وردت بقرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ واجب استبعادها حيث قد  
تنازل سمو الأمير عن الوقف الذى تتعلق به هذه الأسباب وقبلت منه

المحكمة هذا التنازل دون تعليق على الفصل فيها ولأن محكمة الاستئناف اعليا قد قضت بأن هذا القرار لا شأن لسمو الأمير في استئنافه بصفته ناظرا كما لا يلحق بسموه ضرر منه بصفته الشخصية .

لبيان حق الأمير في هذا الطلب أشير الى أنه لما استأنف الأمير قرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ طالبا إلغاء تعرضت المحكمة الاستئنافية أولا لسؤال وكلاء سموه عما اذا كان حصل التنازل عن وقف نبروه أم لا ، فلما أجابوا بأن التنازل حصل فعلا أصدرت المحكمة قرار ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بعدم وجود شأن للأمير في الاستئناف بصفته ناظرا كما لا يلحقه منه ضرر بصفته الشخصية وانتهت المحكمة بأن قررت وقف السير في الدعوى ( وهذا القرار مقدم بملف المادة ) .

بهذا القرار لم يبق لقرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ وجود فائسوني أمام سمو المدعي عليه كما لم يبق لأي إنسان حق في التمسك بالأسباب الواردة به ضد سمو الأمير إذ لا يعقل أن تقوم خصومة بين طرفين أحدهما يتخذ سلاحا ضد خصمه قرارا حكم نهائيا بأنه لا يحتج به عليه .

وكانى بحضرة المدعي شعر بوجاهة هذا الدفع فجاء بجلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بأسئلة ثلاثة جديدة وطلب الجواب عليها لعله يجد من هذه الأسئلة والأجوبة ذريعة لاثارة سبب جديد يؤيد طلب عزل الأمير من باقى الأوقاف .

ويعيننا أنه لن يفلح مهما كانت الأجوبة على هذه الأسئلة لأن الإجابة عليها كلمة واحدة . . . . . وهى أنها لا تستحق الإجابة لأنها خارجة عن الخصومة .

الخصومة فى موضوعها تقوم على الشكوى من ادارة الوقف وعلى الكلام عن ربه ، والشخص المتخاصم هو ناظر الوقف .

ولما كان سمو الأمير محمد على له صفتان هما صفة النظر على أوقاف والدته الأميرة أم الحسين وصفته كوارث لها فانه خوصم فقط بالصفة الأولى وهى صفة النظارة ، وأما صفته الأخرى وهى كونه وارثا فلم يخصم بشأنها ، كما أن تركه سمو والدته لم تدخل فى الخصومة القائمة .

وحيث أن الأسئلة الثلاثة موضوعها تركه سمو الأميرة والأسئلة المطلوب الجواب منه عنها ، إنما تتوجه لوارث فى هذه التركة والأسئلة والمستول خارجان عن الخصومة فلا محل للإجابة عليها ، ولن تصلح باى حال من الأحوال للشكوى من ادارة الأوقاف التى ما تزال فى نظر سمو الأمير .

## الرد على الدعوى

كان يكفيها ، وقد وصلت القضية الى ما وصلت اليه الآن أن تقتصر  
فى طلب رفضها على ما قدمنا ، ولكننا مع احتفاظنا بحق استئناف قرار  
١١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ .

نأتى على وجوه الرد على دعوى الخصم وأسبابها ، ونتولى ذلك فى  
بابين ، الباب الأول : الرد على أسباب قرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ ،  
والباب الثانى : الرد على الأسباب التى أبدتها حضرة الأستاذ المأذون  
بالخصومة .

## الباب الأول

### ( أولا )

ظاهر من ذلك القرار أن المحكمة قد فهمت أن السنتين اللتين حددتهما  
الواقفة تبدآن من تاريخ الوفاة وذلك خطأ . لعل الذى جر المحكمة اليه  
تمشيها مع ما جاء فى الطلب المقدم من سمو الأمير بطلب الاذن بامتداد مدة  
السنتين جريا على ظنه أنها قد تفسر بأن السنتين تبدآن من تاريخ وفاة  
سمو الواقفة مع أنه كان الواجب على المحكمة أن تفصل من تلقاء نفسها  
- قبل أن تقرر رفض الطلب - وتقول كلمتها فى هل تبدأ السنتان من  
تاريخ الوفاة كما فهم خطأ أو من تاريخ توفر الريع الذى يفي بشه الأرض  
وبنائها . فالمبرة فى هذا لا بما يظنه الخصوم خطأ أو صوابا بل القانون  
النافذ والمرجع الوحيد هو شرط الواقف الذى قالت عنه المحكمة ( ان شرط  
الواقف كنص لشارع ) . فليس مما يعد تقصيرا من سمو الأمير أن يظن  
هو أو أحد وكلائه خطأ أن مدة السنتين قد تبدأ من تاريخ الوفاة بل الحجة  
على الأمير هو كتاب الوقف نفسه وشرط الواقفة ورأى الأمير فيه لا يغير  
شيئا سواء كان فى مصلحته أو ضد مصلحته . فترك هذه النقطة بدون  
بحث من الهيئة التى أصدرت قرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ إنما هو تخل  
هنها عن واجبها الجوهري وأعمال للحكم فى نقطة هى وحدها صاحبة  
الفضل فيها .

ولقد جر ترك البحث فى هذه النقطة الى أن الهيئة التى أصدرت  
القرار اعتبرت الأمير مقصرا دون أن تبحث فى أساس التقصير ورفضت  
طلبه من غير أن يكون هذا الرفض على أساس متين .

وحيث أن هذه المسألة الأساسية متروكة لأن يفرض فصل في القرار السابق فنحن نطرحها الآن بجميع حذافيرها لتري المحكمة هل نص كتاب الوقف يعين أن السنتين تبدآن من تاريخ الوفاة أو من تاريخ توفر الربح الكافي لشراء الأرض وبنائها .

من يقرأ النص الذي أوردناه في صدر هذه المذكرة يستنتج بطريقة بديهية أن السنتين تبدآن عقب توفر المبلغ الكافي لمشتري الأرض وبنائها حيث تقول الواقعة : « على أنه إذا لم تنشأ دار العجزة والمدرسة في حيائها ووجدت لها نقود - حال انتقالها إلى دار النعيم - بخزانة دائرتها أو بأي بنك كان بمصر القاهرة متوفرة من ربح وقفها جميعه يصرف منه في اتمام دار العجزة - والمدرسة أو يصرف منه في شراء قطعة أرض لهذا الوقف بمصر القاهرة بحيث تكون منحصرة فيما بين أقسام عابدين والسيدة زينب ومصر القديمة وبناء مكانين عليها متجاورين على الطراز العربي وتكون مبانيها من أفخم المباني أحدهما لدار العجزة والثاني للمدرسة البنات المنصوص عليها بالبندين الخامس والسادس » .

إلى هنا لم تتعرض الواقعة لتحديد زمن ما . وكل ما عنت به هو أن تعين للنظر الجهة المالية التي يستعمل منها المال اللازم لشراء الأرض وبنائها . وقد جعلت الأمر في ذلك يدور بين حالتين : الأولى وجود مال بخزانة أو في البنوك مسخر من ربح وقفها . والثانية أن يؤخذ من ربح الوقف الثالث ما يلزم لذلك .

من البديهي أنه في الحالة الأولى يكون المال الكافي لمشتري الأرض وبنائها حاضرا من يوم الوفاة وفي الحالة الثانية محتمل أن مال القسم الثالث يكون متوفرا أيضا . وإن لم يكن فيخصص ما يرد منه بعد الوفاة لهذه العملية . فالواقعة إذا لم تنص على مدة سنتين فإن للنظر الحرية في المشتري والإشادة في أي وقت يرى فيه المصلحة ويمكنه أن لم تحدد له مدة أن يبقى طويلا دون إقامة هذا الأثر مع أن المال موجود . قدفما لما عساه يحصل في هذه الحالة تداركت الواقعة الأمر وقضت على الناظر بأن يشتري الأرض ويتم البناء في مدة لا تتجاوز السنتين . والقى يدل على ذلك قولها في هذا الموضوع « فإذا لم توجد نقود فيشتري من ربح القسم الثالث القطعة الأرض المنصوص عنها ويبنى عليها الكائنان المشار إليهما على الوجه المشروع بحيث لا تتجاوز مدة الشراء والبناء السنتين » .

ومن المعلوم أن التكاليف التي يلزم بها المرء شرعا أو قانونا أو بأي طريقة من طرق الالتزامات إنما توجد عند التمكن من القيام بها ( والقدرة شرط التكليف ) حتى يستطيع المكلف النهوض بما ألزم به . ونحن هنا



أمام تكليف بعمل لا يقوم إلا بالمال . والمال محصورة مصادره في القسم الثالث حيث ثبت أنه عند وفاة الواقعة لم يكن للوقف مال مدخر . فما دام هذا المال غير موجود أو إذا كان الموجود منه غير كاف للقيام بهذا التكليف فلن توجد مسؤولية ولا واجب .

نحن نقول بهذا تبعا لحكم الفطرة والعقل . ولقد قال سبحانه وتعالى ( لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ) . هذه الآية قاطعة في أن التكليف شرط القدرة ولا قدرة إلا مع وجود المال . فلا تبدأ السنتين إلا عند توفر المال الكافي . والحكمة في شرط السنتين من تاريخ توفر المال - هي أن لا يترك للنظر حق التسوية أو الماطلة في تحقيق هذا العمل إذا ما وجسه المال الكافي .

إن شراء قطعة واحدة تبلغ مساحتها أربعة آلاف متر بضمن لا غبن فيه على الوقف وفي أحد الأحياء الثلاثة المكتظة بالسكان والسكان قد يصادف عقبات لتحقيقه في وقت قريب . ثم إذا تيسر ذلك في بضعة أشهر فقد تلبث زمنا طويلا الرسوم الهندسية والتصميمات والاتفاقات مع المقاولين وسائر البنائين وكل هذا يحتاج إلى وقت قد يستغرق شهرين أو ثلاثة . وقد لا يتم مشترى الأرض إلا في ستة شهور وقد لا يتم الاتفاق على أوضاع البناء وانماطها مع المقاولين إلا في مدة ستة أشهر أخرى . فلذلك رأت المرجحة الواقعة بحق أن تجعل لهذا كله مدة لا تتجاوز السنتين وهي مدة ليست بالقصيرة جدا ولا بالطويلة جدا . **وانما الناظر لا يستطيع أن يختار موقعا أو يفاوض بائعا أو يتناول مهنتما إلا بعد أن يكون في خزائنه المال لهذا وذلك .**

لولا هذا الشرط لكان من حق الناظر من المسموح له أن يتم هذه الأعمال في مدة أطول من ذلك .

قرار ١٤ شنبتمبر وهو ينقل النص الخاص بالمدة قال : « بحيث لا يتجاوز الشراء والبناء السنتين » ولكنه لم يقل متى تبدأ السنتان .

وهو لا يستطيع أن يقول ذلك لأن النص خلو من البيان ساكت عن تقييد مبدأ السنتين بتاريخ الوفاة .

جاء في أسباب هذا القرار أن العبارة التي يعرض لها شيء من الشكوك في معناها يجب الرجوع في تفسيرها إلى القرائن والظروف التي تتصل بهذا النص . حيا الله مولانا القاضي . إذ وضع هذه القاعدة لأنها هي التي تستفيث بها إلى هذه المحكمة ضارعين إليها أن تقي سمو الأمير من خروج هذا القرار عن قاعدته التي وضعها .

فأى قرينة أقطع فى تفسير هذا المسكوت عنه من علم وجود مال أصلا  
من القسم الثالث وقت الوفاة •

ان الذى يذهب الى أن السنتين تبدئان من تاريخ الوفاة لا يكون له  
مستند ولا دليل خصوصا وأن شرط الواقعة سالف الذكر خلو من ذلك •  
بل لا توجد أى قرينة تدعو الى حمله على ما ذكر على ان حمل الشرط على  
هذا الوجه من تقييد السنتين من تاريخ الوفاة يترتب عليه زيادة شرط فى  
كلام الواقعة لم ينص عليه ولا يوجد ما يسوغه ولا ما يدعو اليه بل على  
العكس من ذلك قد جاء فى كلام الواقعة ما يمنع صراحة من أن يكون مبدأ  
السنتين يوم الوفاة • حيث قالت الواقعة ما نصه :

فاذا لم توجد نقود فيشترى من ربح القسم الثالث القطعة الأرض  
المخصوص الخ • فذلك نص من الواقعة على أن الشراء والبناء يكونان من  
الربح • فالناتج - والجال ما ذكر - هو وجود الربح من عدمه • فاذا وجد  
الربح وجد الشراء والبناء والا فلا • وعلى هذا فالتحكم فى كلام الواقعة  
بتعيين ابتداء السنتين من يوم الوفاة ينافيه ما نص عليه كلامها من ان تنفيذ  
الشرط متعلق بوجود الربح •

واذا ثبت أن الشراء والبناء حسبما نصت عليه الواقعة يكون من  
الربح فيجب علينا أن ننظر الى وقت وجود هذا الربح • ومنه يمين ابتداء  
السنتين فلو جارينا الهيئة التى أصدرت قرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ فى  
القول بأن المتوفر ومقداره ٥٣٧١ جنيهها مصرى لتنفيذ الشرط فاننا نقول  
ان هذا المتوفر لم يوجد الا فى فبراير سنة ١٩٣٣ • وعلى هذا فابتداء  
السنتين يجب أن يكون من هذا التاريخ • فالقول بأن سبب الناصر قد فوت  
السنتين قول مزيف ينافيه ما نصت عليه سبب الواقعة •

ان هذه التهم لا يمكن أن توجه اليها الا اذا ثبت ان السنتين اللتين  
حدثتهما الواقعة للشراء والبناء تبدئان من تاريخ وفاة الواقعة •

فاذا لم يثبت ان السنتين تبدئان من تاريخ وفاة الواقعة فإن الاتهام  
يكون حينئذ قائما على غير أساس لان مجرد النص على سنتين فقط بدون  
تعيين مبدئهما لا يمكن أن تترتب عليه تلك التهمة التى يرمونها بها •

ولما كان الاتهام لا يستطيع أن يزعم ان السنتين فى كلام الواقعة قد  
وقح النص على انها تبدئان من يوم الوفاة حتى تستقيم له التهمة فقد التجأ  
الى الاتهام فقال : ( ان الواقعة قد قررت بنص صريح الزمن اللازم لتجاوز  
هذا المشروع فقالت بحيث لا يتجاوز الشراء والبناء السنتين وهذا نص  
لا يحتمل تأويلا ولا تفسيراً ) •

فإن كان الاتهام يزيد أن ذلك نص صريح في التجديد ببينتين مطلقا  
فذلك ضئيل ولكنه لا يجده شيئا ولا يضرنا بشيء . وإن كان يزيد أن  
ذلك نص صريح في تجديده سنتين تبدآن من وفاة الواقعة - وذلك هو  
أساس الاتهام كما قلنا - فذلك من القول على الواقعة بغير حق ونسبة  
ما لم ترده الواقعة إليها .

ومثل ذلك مما لا يمكن أن يخفى على الاتهام - فلنستطيع أن  
نعرف الحكمة في التجائه إلى استعمال تلك العبارة التي توقع القارئ في  
اللبس وتعمى عليه الغرض وتوجهه إلى التهمة تقوم على نص واضح صريح .

## ( ثانيا )

وأت المحكمة رفض الطلب أيضا بأنه لا يصح القول باستحالة تنفيذ  
الشرط أو تصوره لأن الوقت قد أتى بربع قدره ٥٣٧١ جنيها مصريا  
و ٣٤ مليا وليس أبعد عن مصحة الصواب من ذلك القول .

ثابت من الوقائع المقررة في قرار ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٣ أن هذا  
المبلغ لم يتم الحصول عليه إلا بعد وفاة سمو الواقعة بنحو العشرين شهرا  
أى بعد اقفال حسابات سنة ١٩٣٢ المنتهية في مارس سنة ١٩٣٣ .

أما إيرادات السنة الأولى التي توفيت فيها سمو الواقعة فلم يكن  
المتوفر منها أكثر من ١٦٠٠ جنيه فإذا كانت هذه هي الوقائع الثابتة  
قضايا فكيف لا يكون شرط مشتري الأرض والبناء عليها متعذرا في ملية  
السنتين إن كانتا تبدآن من وفاة سموها فهل كان يمكنه أن يشتري الأرض  
في أواخر السنة التي توفيت فيها سمو الواقعة مع أنه لم يصل لديه شيء  
من إيراداتها . . ثم إذا كان انتظر إلى مارس من السنة التالية دون أن يكون  
وصل إليه من إيراداتها إلا ١٦٠٠ جنيه فهل كان هذا المبلغ يفي لمشتري  
الأرض بها مع أن أقل من لها كما جاء في تحريات المحافظة ٨٠٠٠ جنيه .

اللهم أنا نسالك الرحمة والوقاية من خطر مثل هذه التأويلات التي  
هي في حكم المستحيل . لعل المحكمة في قرارها أرادت أن ال ٥٣٧١ جنيها  
مصريا التي توفرت لفساية سنة ١٩٣٣ تجعل تحقيق الشرط غير  
متعذر بالنسبة لمشتري الأرض إن أمكن أن هذا المبلغ يساوى ثمنها . فهل  
نسيت أن البناء لا يكون له قرش واحد لاقامته بل ولا يوجد له حتى اليوم  
جزء من مائة . . . . . مما يسمح بأقامته .

أنه مع ما ذكر فإن القول بكفاية هذا المتوفر لتنفيذ الشرط قول باطل  
من جهة أخرى لأنه لو لوحظ ما نصت عليه الواقعة من كون البناء على

الطراز العربي ومن أقدم المباني ، ولوحظ فوق ذلك مقام الواقعة في الهيئة الاجتماعية لتبين بجلاء ووضوح أن هذا المتوفر لا يكفي لتنفيذ ما ذكر .

ويوجد دليل على عدم كفاية هذا المتوفر فإن الواقعة رحمتها الله ظلت حوالي السبع سنوات وهي على قيد الحياة بعد وضع الشروط المذكور في حجة سنة ١٩٢٥ فلو كانت ترى أن مثل هذا المتوفر يكفي لتنفيذ ما ذكر ما تأخرت عن تنفيذه يمثل هذا المبلغ الضئيل بالنسبة لسموها .

وهناك دليل مادي آخر على أن المبلغ المذكور لا يكفي لتنفيذ شرط الواقعة فقد ثبت من تحريات المحافظة السابق بيانها أن أقل مبلغ يلزم للبناء الأرض فقط هو ٨٠٠٠ جنيه عددا ما يلزم للبناء والتأثيث .

كل هذا نجمه ونعرضه أمام هيئة التصرفات الحالية لترى إلى أي حد ذهب ذلك القرار ولتري إذا كانت تلك الحالات التي عرضناها حتى لو كان ابتداء السنتين من تاريخ الوفاة كافية لتجعل تنفيذ الشرط مستحيلا استحالة كلية توجب اجابة الأمير لو طلب مد السنتين لو كانتا تبتدئان من وفاة الواقعة . لا أن تكون سببا لعزل سمو الأمير .

### ( ثالثا )

رد القرار على ما قاله وكيل سمو الأمير من أن تحقيقات محافظة مصر أنتجت أن أقل ثمن للأرض القضاء التي توجد في أحد الأقسام الثلاثة لا تقل عن ٨٠٠٠ جنيه فضلا عما يلزم من أضعاف ذلك لإقامة البناء . وقال القرار أن المحافظة لم تكن بصدد أمان الأراضي الواقعة في تلك الأحياء إنما كانت بصدد بيان أن في هذه الأقسام كثيرا من الأراضي القضاء منها ماورد في بيانها ومنها ما لم يرد فيه . وهذا القول من الغرابة بمكان .

أن من حسن حظ الأمير أن رئيس الدائرة التي أصدرت قرار ١٤ سبتمبر هو رئيس الدائرة التي أصدرت قرار ٢٧ إبريل سنة ١٩٣٣ وأن هذا القرار الأخير كان ببلغ الدعوى ( وقد قدمنا في ملخص الوقائع صورة الخطاب الذي أرسلته هيئة التصرفات إلى محافظة وصوره زد المحافظة ) وهذان المستندان قاطعان بأن المحكمة كلفت المحافظة بالبحث في الأقسام الثلاثة في العاصمة عن قطعة أرض تصلح لبناء عمارتين متجاورتين أحدهما مدرسة والأخرى ملجأ بهما حديقة مع بيان الثمن لذلك . والمحافظة بحثت كما طلب منها وأجابت بنتيجة بحثها عن الموقع والمقدار والثمن لكل قطعة وبحثت المحافظة بنتيجة قاطعة بأن القطع التي أرسلت عنها هي ما وجدته يصلح لهذا الغرض موقعا ومنا .

فقول قرار ١٤ سبتمبر أن بحث المحافظة لم يكن يعنى بيان الثمن ولم يكن يعنى أن ما وجدته هو وحده الذى يصلح لبناء هذه العمارات من جهة الموقع والثمن أكبر ما يمكن من التآدب فى حقه القول بأنه بعيد عما تنطق به فصاحة هذه المستندات .

أنا لا ندرى كيف يكتب فى هذا القرار أن المحافظة لم تكن مكلفة ببيان الثمن كما أن بيانها لم يكن مفيداً انه لا توجد أرض أخرى تصلح لهذا الغرض مثل الذى وجدته . فانه إذا لم تكن المحافظة مكلفة لا بهذا ولا بذلك فقيم كان انتدائها . وما فائدة انتدائها . بل ماذا كانت مصلحة الوقف فى تعطيل الدعوى وتوقيفها على ما يرد من اجابة المحافظة . أعيشا كانت المحافظة تشتمل ومنسوبوها يجنون فى التطويق فى شوارع المدينة وبأحيائها للبحث والاستقصاء . كل هذا دون أية غاية وعلى هدى . أننا ننزه القضاء من هذا العبث ونربأ برجال المحافظة على أن يكونوا هازلين . إذن يكون ما قلناه وكيل سمو الأمير من أن الاصرار على تنفيذ شرط الواقفة من ظن البناء يكون فى أحد الأقسام الثلاثة هو العقبة الكبرى التى عطلت هذه المبرة ما دام هذا القرار ( قرار ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٣ ) معمولاً به ومادامت أثمان الأراضى فى هذه الأقسام تربو على ثمن الأرض التى اختارها سمو الأمير بالزيتون خمسة أمثال . ونتيجة هذه العقبة أن المحكمة ترى شططا واجحافا بحق الوقف السماح بشترى أرض أجود هواة وأصلح للاجئين وأصلح للمدرسة بسعر سبعين قرشا وتفضل عليها تلك الأراضى فى قلب العاصمة بذلك الثمن الفادح ( أرض تل زبدى والمحوض الموصود ) .

#### ( بابعا )

جاء فى القرار المشار اليه أن الواقفة لم تعين مبلغا محدودا لهذهين المهيدين ولم تشترط أوصافا مخصوصة فى المباني . وقولها تكون مبانيها من أفخم المباني ليس معناه أنه يجب أن يصرف فى ذلك مقدار معين من المال وإن لم يف الريع المشروط الصرف منه فالواجب الذى يطابق العرف الشرعى ويتعين بما تجرى به العادة ويتمشى مع العرف أن يتبع شرط تحديد الزمن لانه شرط صريح محدود لا يحتمل تأويل لبناء المكائين فى الزمن الذى قررته الواقفة بما توفر من الريع وبذلك يوفق بين العملين بالشترطين مما ويخرج سمو الناظر من العهدة ولا يهتم مطلقاً بأن المباني لم تكن من الفضامة بما يلقى بمكانة الواقفة .

أرايتم كيف أن هذا القرار فى هذا الموضوع أيضا قلب الموضوع قلبا هائلا قد يكون الجاه اليه الحاجة الى الاستكثار من التعلات لطلب العزل

فات خصوصيا جميعا. أن شرط سمو الواقعة يشتمل على شروط خمسة

١ - شراء قطعة أرض وبناء مكانين متجاورين عليها

٢ - كون مبانيهما على الطراز العربى \*

٣ - كونها من أفخم المباني \*

٤ - تحديد مدة السنتين \*

٥ - انشاء المدرسة على أن تسع مائة من البنات والمالجا على أن

يسع خمسين من العجزة \*

وهذه شروط صريحة لا تحتاج لتأويل ولا تفسير ولا ثمة من سبيل الى مخالفتها كما يقول الخصوم فنسائلهم بعد ذلك أى مرجع يحتتم على الناظر أن يعمل بواحد من هذه الشروط ويترك الباقي مع أنها منصوص عليها جميعا \*

انه مع ما ذكر هل يصح القول بأنه كان يجب على الناظر أن يشرع فى البناء على أى وصف كان ولا يتمسك بالباقي مما نصت عليه الواقعة فى شروطها المذكورة وإن تمسك بهذا يعتبر خائنا ومستحقا للعزل - لأنرى لهذا الاتهام المبني على ما ذكر مثلا فى العالم أجمع اذ لو أخذ به يكون من نتيجته ان احتفاظ الناظر بباقي الشروط يوجب عزله من النظر

يقول القرار ان شرط الواقعة نص صريح لا يحتاج الى تأويل ولا تفسير وان نص الواقف كنص الشاوع فما بالهم يعملون على تقيض هذا ويصرحون بأنه كان الواجب على الناظر أن يعمل ببعض الكتاب ويترك بعضه الآخر ولا كان خائنا مستحقا للعزل \*

سمو الأميرة الواقعة كانت أكرم أميرات هذا القطر وأعظمهن شأنًا ومقاما فراغت فى وقفها هذا ان تترك أثرا خالدا خدمة للقراء من أبناء الوطن يكون له من الجلال والروعة ما يتناسب مع اسمها وجلالها • ولذلك نصت نصا خاصا على أن تسمى هذه المعاهد باسمها المشهورة به وهو « أم الحسين » وزادت ايضا لهذا أن تكون هذه المباني على الطراز العربى وزادت فوق ذلك أيضا أن تكون مبانيها من أفخم المباني \*

هذه الشروط الجوهرية التى هى من أولى مقاصد سمو الأميرة يقول القرار عنها أنها لا تقيد الناظر بقدر ما تقيد مدة السنتين حيث لم تحدد مبلغا معيناً لهذه البناء ولم تحدد أوصافا خصوصية له \*

ولست أدري كيف يقول القرار هذا • أليس اشتراطاتها أن يكون على الطراز العربي وأن يكون البناء من أنعم المباني • أليس ذلك تحديدا صادقا ووصفا كافيا لما تكون عليه هذه المباني •

وهل البناء بهذا الوصف في نوعين : الأول الطراز المصري - الثاني الفخامة ، هل هذان الشرطان جاءت عليهما الواقعة بطريقة خاصة لغرض دون الغرض الذي دعاها الى تحديد السنتين ، ولماذا هذا ، بل هل علم تحديد مبلغ معين للبناء سببه كما ظن القرار السماح للناظر بالاستخفاف بالبناء طرزا وفخامة أو أن المراد من اغفال هذا التحديد اطلاق يد الناظر في مجال تحقيق رغبات الواقعة في تخليد أثرها مهما كلف ذلك • ذلك لأن سموها لا تدري ماذا تكون الأسعار في الأرض بعد وفاتها ولا ماذا تكون قيمة المباني غدا •

ان الأخذ بشرط تحديد المدة هو ثانوي بينما علته دون الأخذ بتلك الشرائط الجوهرية المنصوص عليها لوضع البناء وفخامته قلب للموضوع وتفضيل للمفضول على الفاضل •

ان سمو الواقعة لم تكتف ببيان غرضها بالنص السابق ذكره الذي وقف عند القرار بل تنص في البندين الخامس والسادس من الحجة الأخيرة على محتويات هذين المهددين بما في ذلك عدد الأميين والمتعلمين وما يقدم لكل منهم وزادت على ذلك بتحديد المرتبات التي تربط للطبيب الذي يعين لهؤلاء العجزة والمرضى فحددت للطبيب ٢٤٠ جنيها مرتبا سنويا وللآخرين ١٤٤ جنيها كما شرط أن يسع هذا الملجأ خمسين لاجئا • أما المدرسة فقد شرطت أن تتسع لما لا يقل عن مائة من البنات المسلمات الخ • ما نص عليه خاصة بما يصرف على الملجأ وهو ١٦٤٠ جنيها وعلى المدرسة ١١٠٠ جنيها • كل هذه البيانات مجبوع بعضها مع بعض تنادي بصوت عال بأن الأميرة انما تقصد أولا أن يكون ملجؤها ومعهدا الحاملان لاسمها في الدرجة الأولى من مثالها سعة وفخامة وعدد لاجئين •

فهل هذا كله في المحصل الثاني كما قال القرار وأن الشرط الذي يتصدر هذه الشروط هو الشرط الذي جاء في ذيله وهو شرط شراء الأرض وبناء المعاهد في مدة السنتين • وهل يمكن بعد ذلك اقرار القرار على أن الناظر اذا أحصل تلك الفرائض لا يعد مقصرا • وهل اذا شكرنا من هذا وقلنا أن هذا الاستنتاج لا ينطبق لا على القرائن ولا على غرض الواقعة وعلى أي منطق لا تكون مبالغين • وفوق هذا فالقرار نفسه جاء فيه بصريح النبارة ما يؤيد قولنا من أنه شراء الأرض والبناء عليها إنما يكون من الغلة

**التوفرة من الريع** . فقد جاء فيه ما نصه : « ونهشأ المكانان فى الزمن الذى قررته الواقعة بما توفر من الريع » وبذلك يوفق بين العمل بالشروطين معا » .

ان هذه الكلمة لصريحة الدلالة على أن هناك شرطين اى شرط السنتين وشرط آخر . فها هو القرار نفسه قد رفع هذه المقاصد للواقفة من مرتبتها الثانوية التى وضعها فيها الى درجة الشرط . وليس هناك اضطراب أكثر من هذا الاضطراب بل أن هذه الحيثية واضحة كل الوضوح فى أن الشراء والبناء لا يكونان الا من التوفر وهذا ما يقوله سمو الأمير .

#### ( خامسا )

جاء السبب الأخير فى قرار ١٤ سبتمبر الحلقة المتممة لسلسلة الأخطاء التى وقع فيها القرار . ظن القرار فى هذا السبب أن ما جاء فى كتاب الوقف المؤرخ فى ١٤ فبراير سنة ١٩٢٥ فى البند السابع ( من انه اذا نقص صافي ريع القسم الثالث عن الوجوه المبينة بالبند السابعة فى سنة من السنتين يوزع النقصان على جميع تلك الوجوه بنسبة ما لكل منها ويصرف الى كل وجه بمقدار ما يستحقه من غلة تلك السنة بنسبة ما عين له وأن زاد فاضل ريع هذا القسم عن هذه الوجوه صرف الزائد فى الوجوه المشار اليها بنسبة ما عين لكل منها ) . ظن القرار ان هذه الزيادة والنقص تشمل المال المخصص لمشتري الأرض والبناء بمعنى أن الريع اذا كان يعد وفاة سمو الواقعة أقل مما يحتاجه شراء الأرض وبناءها حسب شروط الواقعة فيجب انقاص الأرض والبناء عما يجب لهما الى الحد الذى يلقى بنصيب هذين المشروعين على نسبة ما ينقص من نصيب المستحقين به . واذا زاد الريع زاد الناظر عما يجب أن يكون البناء روعة وفخامة وطرازا .

يعنى ان كانت الواقعة اشترطت أن يكون من أقدم المباني فللناظر عند زيادة الريع أن يجعلهما لا من أقدم المباني فى الأقسام الثلاثة بالعاصمة بل ان يجعلهما أقدم ما فى هذه الأقسام طرا .

خطرا أشد خطورة واستغرابا :

( أولا ) لان سمو الواقعة لم تحدد مبلغا معيناً لمشتري الأرض والبناء وانما تركت ذلك كما قدمنا لما قسمناه من أسباب .

فاذن لا ينصب على هذا الشأن الشرط الوارد فى البند المشار اليه وانما ينصب فقط على الجهات والأشخاص المخصص لكل منها مبلغ معين فلا يدخل فى هذا النص الملتزم والممارسة (المعهدان ) وانما يدخل فيه



المرتبات المحددة عليها وهو مبلغ ٢٧٤٠ جنيهاً فإن فاض ريع الوقف في المرتبات المقررة وزعت الزيادة على الجميع . وإن نقص الإيراد ينقص من مرتب المهندسين بنسبة ما ينقص من مرتب ذوى الاستحقاق .

هذا ما يقتضيه النص صراحة لأنه لا يتمشى حكم النقص أو الزيادة إلا على الجهات المعين لها مبلغ معين .

( ثانياً ) أن هذا النص صريح في أن النقص والزيادة يتمشيان على المصارف المبينة في الأوجه الستة السابقة عليه حيث قال : أنه إذا نقص ريع القسم الثالث عن الوجوه المبينة في الوجوه السابقة الخ . والبنود الستة السابقة جميعها تخص مرتبات محددة على المدافن والفقهاء المستخلصين والمرتب المحدد للمهندسين سنوياً . أما البند الخاص بانشاء المهندسين وشراء أرضها فلم يأت له ذكر في البنود الستة الأولى بل جاء تحت ( ثامناً ) بعد ذلك النص الخاص بالزيادة والنقصان في شرط الواقفة تحت ( سابعاً ) فلا ينطبق عليه .

( ثالثاً ) فضلاً عن أن هذا النص لا يشمل ما خصص لشراء الأرض والبناء إذ لو شمل النقص والزيادة هذا الموضوع أيضاً وهو عمل غير مستمر ينتهي بمجرد اتمام الشراء والبناء بخلاف غلة الوقف فإنها مستمرة لكان على الناظر إذا جاءت سنة في المستقبل بعد أن يتم هاتين العمارتين وزادت فيها الغلة عن المرتب للمهندسين والمرتب للجهات الأخرى لوجب على الناظر أن يشتري أرضاً جديدة بهذا الزائده ويبني عليها بناء ملحقا بمقدار ما تسمح به الزيادة . وهذا قول غير معقول ينقضه الذوق والفكر السليم خصوصاً وأن هذه الزيادات قلّة تكون متكررة بقدر ما يأتى في المستقبل . على أن الواقفة نفسها لم تلاحظ هذه الزيادة ولذلك قررت مرتبات للموظفين والمعاهد محدودة .

( رابعاً ) أن هذا الرأي فضلاً عن كل ما فات هو رأى هيئة التصرفات الذى قرره فى أول مايو سنة ١٩٣٢ حيث لم تأخذ بنظرية التناصب بين الإيراد والمرتبات فى طلب حجز ريع لبناء المهندسين بل هى قررت تخصيص حجز جميع الريع لمشتري الأرض وبناء المهندسين وحرمت جميع المستحقين من استحقاقهم حتى يتم إقامة هذه الجهة من جهات الاستحقاق .

( خامساً ) أنه من المستحيل أن يجعل الشرط الخاص بالنقصان والزيادة مقيداً لشرط الشراء والبناء كما زعم القرار المستأنف لأن الشراء والبناء لم يعين لهما مبلغ مخصص فى الحجة كما اعترف ذلك القرار المستأنف نفسه فى السبب الثانى . وإذا كان المبلغ المخصص للشراء والبناء غير معين فيكون غير معلوم المقصود . وإذا كان غير معين المقصود

وإذا كان غير معين ولا معلوم المقادير فمن المستحيل أن يسرى عليه شرط الزيادة والتقصان .

### الباب الثاني

ال هنا انتهينا من مناقشة القرار ويبقى الرد على عريضة حضرة الأستاذ الشيخ الخفيف :

#### اجراءات غير قانونية

وقبل أن نتعرض لهذه العريضة نريد أن نبين ان هذه الدعوى قد اتخذت منذ نشأتها الأولى طرقاً واجراءات غير مألوفة .

ولقد كان أول ما اتخذ من الاجراءات في هذه الدعوى مظهراً صريحاً من مظاهر الخروج على النظام المعروف والعادة المألوفة . ذلك بان هذه الدعوى لم تعلن الإنفا كما يعلن أمثالها من الدعاوى ولم يسلك فيها الاتهام الطريق الذي جرى عليه عمل محكمة مصر في اعلان سائر الدعاوى التي تشبه هذه الدعوى وهو الطريق الذي قضى باتباعه نص المذكرة الإيضاحية المرفقة بلائحة المحاكم الشرعية فقد نصت تلك المذكرة على ( انه يجب أن يخطر الناظر بطلب العزل المقدم ضده فإن لم يحضر يعلن رسمياً ) وذلك النص قد أكتسب نازح الوقف حقاً في أن يعلن أولاً بالطريق الإذاري ، فإن لم يحضر أعلن رسمياً على يد المحضر وحكمه ذلك ظاهرة ملاحظة ما قررته تلك المذكرة من أن طلبات العزل في أكثر الأحوال يتعلق بأمور شخصية فيحسب زيادة الاحتياط فيها وتجنبها الاجراءات الرسمية بقدر ما يمكن .

ولكن هذه الطريقة لم تتبع معنا كالعادة وإنما أعلننا من أول الأمر باعلان رسمي من أصل وصورة على يد محضر ولم نخطر قبل ذلك كما قضت المذكرة .

ولما لاحظنا ذلك على الاتهام في جلسة ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٣ اعتذر الأستاذ الساذن بالخصوصة عن هذا بأن محكمة الاسكندرية ومحكمة الزقازيق سائرتان على أن يكون طلب العزل من أول الأمر من أصل وصورة كما اعتذر بأن المذكرة التفسيرية ليست جزءاً من القانون ولا نريد أن نناقش الاتهام فيما اعتذر به فقد يكون صحيحاً ان بعض المحاكم الشرعية تستسيخ ذلك العمل وقد يكون صحيحاً ان المذكرة الايضاحية ليست جزءاً من القانون ولكن الاتهام لا يستطيع رغم ذلك أن ينكر أنه في هذه الدعاوى خاصة قد خرج على العرفه الذي جرى عليه العمل في محكمة مصر

الابتدائية الشرعية طول الوقت وأنه قد خرج على ما قضت به المذكرة الايضاحية وسواء علينا بعد ذلك أن يكون ما عمله قد أقرته بعض المحاكم الأخرى أم لا وأن تكون المذكرة جزءاً من القانون أم لا فإن الذي يعيننا أن نقرره في هذا المقام هو أن هذه القضية هي القضية الأولى في تاريخ قضايا العزل في محكمة مصر الابتدائية الشرعية التي خولفت فيها هذه العادة وخولف فيها نص المذكرة الايضاحية الذي هو في الواقع تفسير للقانون وبيان لما أراده منه المشرع .

ويدل على أن الاتهام رغم ما اعتذر به كان يشعر وهو يريد أن يتخذ معنا هذا الاجراء الغير مألوف أنه يقوم على ارتكاب نوع من المخالفة لا تقره العادة ولا يجيزه القانون أيضاً وهو على ثقته من مخالفة عمله للعادة والقانون فلذلك لم يستطع أن يتحمل وحده مسئولية هذه المخالفة فالتجأ الى فضيلة الأستاذ السيد محمد عاشور الصدفى نائب المحكمة وقد كان رئيس الهيئة التي أصدرت قرار الاذن بالخصومة يستأذنه في اعلاننا بالدعوى من أول الأمر على يد محضر فاذنه بذلك رسمياً .

على ان استئذان الاتهام واذن فضيلة القاضى بذلك - لا يخرجنا الاجراء الذى اتخذه معنا عن شدوده على العرف ومخالفته للقانون لان النص الذى نقلناه سابقاً من المذكرة الايضاحية صريح فى أن الذى يقرر اعلان الدعوى على يد محضر ليس أحد القضاة بل ولا الهيئة التى قررت الاذن بالخصومة - وانما هو حق خالص لهيئة المحكمة التى تنظر دعوى العزل .

### عريضة الدعوى

ان هذه العريضة تستهل على صفحات عشر ومع ذلك فان معظم ما ورد فيها من أسباب الاتهام منقول عما ورد بقرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ - الذى قرعنا من الرد عليه وانما زاد عليه تحريفاً جديداً فى بعضه كانها التحريف الاصلى لم يكف حشرة الأستاذ الخفيف - فاضاف تحريفاً الى تحريف .

أما ما جاء جديداً فى هذه العريضة فهو قليل جداً لنا عليه بعض الملحوظات وقبل ابدائها نريد أن نبين اننا لا نلقى القول دون دليل فيما جاء به الأستاذ تحريفاً لتحريف قال المحكمة مثلاً قوله فى بند ١٢ .

( أولاً ) ان اراد الوقف فى مدة عام وبعض عام ١٦٦٢٥ جنيهاً مصرياً و ٨٠١ ملجم مع أن الوارد فى قرار ١٤ سبتمبر أن اراد الوقف فى نياية السنتين هو ١٦٦٢٥ جنيهاً مصرياً و ٨٠١ مليماً يستنزل منها المصاريف

ولا يبقى الا ٥٣٧١ جنيها مصريا فترك الجزء الأخير من هذه الواقعة تشويه لها وتغيير في صلب الحقيقة \*

( ثانيا ) وهو مثل آخر في هذا الموضوع نفسه يدل على تحريف آخر ، ذلك قول الأستاذ قد مضت السنتان ولم يشتري الأمير الأرض ولم يتم بالبناء ولم يشرع في العمل بأى نوع من أنواع الشروع مع وفرة الربح في يده \*

وقرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ كان أكثر قصدا من كلام الأستاذ في إبطال الحقيقة لأن القرار اكتفى بعبارة مختصرة هي قوله : ( أن سمو الأمير لم يشرع حتى الآن في شراء الأرض التي يقام عليها البناء ) أما حضرة الأستاذ فيقول : ( ولم يشرع بأى نوع من أنواع الشروع ) وأنت ترى الفرق صارخا بين عبارة القرار وبين الجمللة التي تنبعت من عبارة الأستاذ \*

فضلا عما في هذه العبارة من جمللة لا حق فيها فهناك عبارة ذيلت بها أبعد منها عن الواقع اذ يقول الأستاذ : ( مع وفرة المال في يد سمو الأمير ) مع أن القرار نفسه لم يقل بهذا \*

ومن الغريب أن هذا أيضا هو ما انتهى إليه رأى حضرة حيث الجاه الرضوخ للحقيقة إلى أن يقول بأن سمو الناظر كان في مكنته أن يشرع في البناء سيما في هذا الوقت الذي كثرت فيه شركات البناء بالتقسيط وكثر فيه المساولون الراغبون في البناء بالتقسيط للطبقات الوسطى وما دونها وما فوقها فاذا وصلنا إلى قول المدعى هذا فلنناقشه فيه \*

يرى حضرة الأستاذ أن الناظر إن صحت دعواه أنه لا يملك مالا للوقوف بهذا البناء ، فقله كان أمامه سبيل آخر وهو الالتجاء إلى شركات البناء بالتقسيط ثم يدّعى لها ديونها ( أنجما ) أى أقساطا ... أتدّخشنا من حيثيات القرار فأننا نعتزف بأن هذا الوجه الذى توجه إليه حضرة الأستاذ المشفى قبل أسنان كل ما أذهشنا ذلك لأن رجلا يحكم إلى القضاء الشرعى الدينى وهو نفسه من رجال الدين الذين ينكرون المعاملة بالربا على كل شخص مهما مست الضرورة ويرى الشرع الشريف معهم أن من يرتكبه من نظار الوقف خصوصا ن غير ضرورة يستحق العزل \*

وهل لا يعلم حضرة الأستاذ أن الشريعة لا تبيح ذلك وأن الناظر على أى وقف كان اذا تعاقد على مثل ما ذكر يكون مستحقا للعزل \*

ثم ألا يعلم فوق هذا وذلك أن سمو المغفور لها الواقعة قد نصت في كتاب وقفها على ما يأتى :

( ثالثا ) ان كل من أقر من مستحقى هذا الوقف لأجنبى عن هذا الوقف بشئ من ريعه أو تنازل عن استحقاقه أو خرج عن حد الاستقامة وسلك مسالك السفه أو امتدان ديناً يترتب عليه توقيع الحجز على أعيان هذا الوقف أو على ريعه أو على استحقاقه فى هذا الوقف يحرم من استحقاقه فى هذا الوقف وما يكون متجمعا من ريعه قبل فعل شئ من ذلك وقبل توقيع الحجز المذكور بشهرين بدون احتياج الى قرار أو حكم من أى محكمة كانت فى ذلك ويكون استحقاقه فى هذا الوقف وما يكون متجمعا من ريعه لمن يستحقه بعده على فرض وفاته وللناظر على هذا الوقف استعمال هذا الحق وعليه رعايته وتنفيذه .

انه والحال ما ذكر لا يمكن التعاقد مع أى شركة من الشركات لانه تعاقد على ضده ما نصت عليه سمو الواقعة إذ لو فرض وكان الربع فى وقت من الأوقات لا يفى بسداد أحد تلك الأقساط فهل تقف تلك الشركة مكتوفة اليدين أم أنها ستترفع الأمر الى القضاء حتما وتستصدر أحكاما بالحجز على ريع الوقف بل وبيع قطعة الأرض التى اشترت مع ما يبنى عليها من المهيدين وتكون نتيجة ذلك طرد المجزة والبنات من المنجأ والمدرسة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الناظر الذى يقدم على هذا العقد يكون مخالفا لنص الواقعة المذكورة وخارجا على شرطها وهو بمقتضى ذلك يكون معزولا من النظر كما قال الاتهام . فتكليف الاتهام للأمير باتباع الطريقة المذكورة تكليف له بمخالفته شرط الواقف وبارتكاب ما يقضى بعزله وإخراجه من النظر . ترى هل يستطيع حضرة الأستاذ الذى أشار بهذه الطريقة أن يقرر أن الشركات التى أشار إليها تقدم ما لها لهذه الأعمال دون أن تحتسب عليه فوائد ديونه مقابل تأجيل دفعها الى أزمان مختلفة وإضافة هذه الفوائد الربوية على رأس المال أما صراحة أو ضمنا ؟ وإذا كان فى علم حضرة الأستاذ وجود شركة واحدة تعطى المال حسبة لهذه الأعمال دون أن تحتسب عليه ربا مهما تعاقبت البسئون . فهل يدلنا حضرة عليها حتى يخرج هو نفسه من النعمة التى القيناها عليه بإشارته .

نتحدث حضرة ونلج عليه طالبين اليه أن يبين للقضاء أن فى مصر أو فى الدنيا شركات مالية أجنبية أو مصرية تعطى المال حسبة لهذه المشروعات . . . انه لا يستطيع ولن يستطيع .

تلك بعض المحظورات التى تتنافى مع الشريعة ومع نص الواقعة وهم يهتمون سمو الأمير بأنه ان لم يقدم عليها يكون خائفا مستحقا للعزل .

اللهم ان طلبهم القضاء بهذا هو طلب للقضاء بغير ما أنزل الله .

أما العبارات التي استطرد إليها حضرة الأستاذ المدعى في هذا الموضوع مثل قوله : انه ما يظن سمو الأمير يقرر أن والدته أم المورسين والمحسنين ماتت فقيرة وخزائنها خاوية وبنوك القاهرة خلو من مالها أو يقرر أنه لا يستطيع شراء الأرض وبناء الدارين لعدم وجود المال لديه فتلك عبارات قد خرجت عن حدود الموضوع . . .

لا يا حضرة الأستاذ ان سمو الأميرة لم تمت فقيرة بل انتقلت الى رحمة الله وهي أغنى أميرات العائلة المالكة ، وفيرة المال والجلال ، وكذلك سمو الأمير ما يزال في مكانته حيث هو مقبلة الأمراء نعمة وثناء ، ولكن ما شأن ثروة الأميرة في الموضوع الذي يناقشنا حضرته فيه ؟

ان الدارين اللتين ينهى حضرة الأستاذ حظ العاجزين أو العاجزات والفقرين والفقيرات الأحياء منهم والأموات لانهما لم يبنيا في خلال المدة التي طنها ، ليس أمر بنائهما متعلقا بثروة الأمير الواقعة ولا ثروة الأمير الناظر ، بل أنت نفسك أوردت في غير موضع الجهات المخصصة لانشاء هاتين الدارين والصرف عليهما وهذه الجهات المخصصة قد كانت عاجزة وما تزال مواردها عاجزة عن القيام بهذا البر وليس من اللائق الخلط بين ما تخصص لهذا وثروة سمو الأميرة الواقعة أو ثروة سمو الأمير .

يظهر ان حضرة الأستاذ المدعى لم يستطيع أن يكظم رغبة القاهرة كانت تدفعه الى أن يرسل القول في سمو الأمير المدعى عليه من غير رعاية لشخصه الكريم ولا لمقامه الرفيع .

ولا شيء أشد اسرافا في القول وامعاناً في التشويه من أن يزعم الاتهام بأن سمو الأمير قد تحولت جهوده الى ايجاد العقبات وخلق الصعوبات وأنه يعمل على تأجيل تنفيذ رغبات والدته وأنه يريد التلاعب بكلام الواقفين وتحصيلها فوق ما تتحمل تبعاً لمختلف الأهواء وأنه قصد الى تعطيل انتفاع ذوي الحقوق بمقوقهم وإلى حرمانهم الى آخر ما جاء بعريضة الاتهام ، فسمو الأمير وقد بلغ الستين من عمره لم يعرف عنه أنه كان ممن يجنحون الى الخصام والمخاصات أو كان موضع طعن قضائي له أو عليه بل كان بعيدا كل البعد عن المنازعات القضائية أيا كانت طيلة حياته أميل الى المسالمة في كرامة وإلى التوفيق بين الناس والاعتراف بالحق وله من أعمال الخير القائمة المحسوسة ومن أبواب البر والاحسان في جميع الاقطار الاسلامية ما يندأ عنه كل شبهة من تلك الشبهة التي يزيد الاتهام أن يرميه بها وما ينادى جهره بأن سموه لم يكن يوما ما مظنة لنزع الخير من أمواله الخاصة لبنى الانسان عامة وللمسلمين خاصة في مصر وخارجها وهو معروف بتقوى الله واقامة شعائر الدين

فضلا عن أن يتلاعب بشروط الواقعة وأن يعطل الخير عن أهله كما زعم  
الاتهام خطأ أو عنتا .

قد لا يجهل الاتهام ان هذا الأمير ممن درجوا من عهد طفوليته على  
اتخاذ المنهج الشرعى أسلوبا يفاخر به فوق كل صفات المجد والشرف التى  
تحيط به وبعائلته فهو البعيد عن كل ما حرمه الشرع فى جميع نواحي  
الأعمال فى الحياة بل يكاد يشهد الخاص والعام بما عليه سمو الأمير من  
سلوك طاعة الله وتأدية الفرائض واعظام شعائر الدين ففى بيته مظهر  
صادق لحياة سموه الدينية والروحية يعظم شعائر الله فى المساجد التى  
لا يتوانى عن غشيانها خضوعا لله ، معروف بالبر بأهله ، وبالضعفاء عن  
أبناء وطنه بل ان بره واحسانه تجاوز هذه الأقطار الى الأقطار الاسلامية  
الأخرى ، مثل بلاد الهند وجاوه وغيرها فى أقصى المعمورة مثل بلاد  
استراليا .

كم خدم الجمعيات الخيرية هنا وهناك بجاهه ونفوذه وماله بل كم  
ترأس جمعيات خيرية وسعى فى نشر دعوتها .

ساعده على بناء المساجد والمستشفيات هنا وهناك واطهر عمل لا يزال  
حديثا أنشئ بماله الخاص هو ذلك المسجد الذى أنشأه بجوار سرايه  
بمبنى الروضة ، من يدخل هذا المسجد من أى ناحية كانت تعلموه الهيبة  
والجلال لفخامة هذا المسجد التى تجلت فيه بنائع الفن وآيات الجلال  
وجاء مثلا فى الإبداع والفخامة بين المساجد التى اقيمت فى الاسلام .

أليس بعد كل هذه الأعمال الباهرة وهذه السيرة العطرة التى تملأ  
جميع الأرجاء التى سمعت باسم سموه يسهل على الأذان أن تسمح أن  
هذا الأمير أصبح معرضا للظلم على ادارته فى أخص الإقبال التى نطر  
على خدمتها والعمل على تأييدها فضلا عن العمل الذى يقضى عليه واجبه  
فى السهر على حسن ادارته وأن يكون الأمر بهذا هو أعز الناس قلبا  
عنده وأكثرهم اجلالا الى قلبه ألا وهى روح سمو والدته التى يعتبر سموه  
ان طاعتها وتنفيذ ارادتها صورة مقدسة من طاعة الحق سبحانه وتعالى !

انه ليس مما يستقيم مع هذه التصرفات الكريمة الخيرة ما يقوله  
الاتهام عن سمو الأمير وليس ذلك مما تسوغه العقول . كان جسديرا  
بالاتهام وهو يجرى قلمه بتلك العبارات ويصور هذه التهم ان يتذكر  
أن سموه المدعى عليه رجل من بيت الملك الكريم ، وأنه نشأ من عرش  
مصر وكذلك درج وكذلك عاش ، وأنه لبث ولى عهد ما يقرب من خمسة  
عشر عاما ، وقد كان آخرى بالاتهام أن يكون ازاء ذلك الاعتبار أقل

تجسما في القول وأكثر احتياطا في توجيه التهم ، وأن الاسراف في الاتهام الى حد الذي رأيناه في أساليب المأذون بالخصومة قد يعرض لسوء الظن والقالة مقامات درج الناس من وطنيين وأجانب على احترامها ومعرفة الخير والبر عنها ، وكان جديرا بالاتهام أن يقدر ما ألفه الناس لتلك المقامات وأن لا يفتح لهم بابا لا عهد لهم به من قبل .

قد يكون من الحق علينا أن نعترف لحضرة الأستاذ المدعي بأنه قيما يظهر كان شديد الرغبة في أن ينزه عباراته عن مثل هذه الجمل وأن يتجافى في هذا المقام عن كل ما يحسن التجافى عنه . ولعله قد بلغ من ذلك ما وسعته حيلته . ولكن طبيعة موقفه في مثل هذه الدعوى قد تكون هي التي جزته في بعض الأحيان الى اقتحام هذا المسلك .

لسنا نريد في موقفه القضاء أن يكون تفاضل بين مقام ومقام ولا بين شخص وشخص فاننا أول من يؤمن بأن الناس سواسية لا فضل لعربي على عجمي الا بالتقوى ، ان أكرمكم عند الله اتقاكم . وانهم أمام القضاء لا يتفاوتون ، ولا نريد أن نسمو بمقام حضرة صاحب السمو المدعي عليه في هذا الموقف فوق مقام غيره من المدعي عليهم ، وسمو المدعي عليه نفسه مثلنا ان لم يكن أشد منا ايمانا بأن القضاء حرم مقدس واجب الاحترام وأن الناس كلهم في ساحته متكافئون وكل ما يطمح فيه من هذه المحكمة أن يقال قسط العدل منها كما يطمح فيه أقل متقاض أمامها .

رابعا : جاء في الوجه الخامس من أسباب طلب العزل ان سمو الناظر لم يستثمر المال الذي أرصدهته الواقفة لانشاء الدارين والانفاق منه في ادارتهما بل تركه يدون استثمار وقصده الى حبس البر عن المستحقين وإلى حرمانهم مع شدة الحاجة في هذه السنين المخجلة . فلن ننكر هذه الالفاظ الضخمة التي قد يكون أكثر من استعمالها تهورا للسوى . سبعة سمون الأخير الناظر . ونقف وقفنا السابقة نسال الأستاذ :

ما هي الطريقة التي براما لاستثمار هذه الأموال مع العلم ( أولا ) ان الوقف لغاية مارس سنة ١٩٣٢ لم يكن به الا الف وستمئة جنيه تقريبا ولغاية مارس سنة ١٩٣٣ من السنة الجارية ثم مبلغ الخمسة آلاف جنيه وكسور .

هل يرى الأستاذ أن سمو الناظر كان يجب أن يتاجر في هذا المبلغ ؟ لأي نوع من أنواع التجارة يقترحه حضرة الأستاذ وأي نوع يراه مضمون الكسب فيأخذ الخيرات على التجار في هذه السنين التي آتت على الأخضر واليابس كما قال في عرضته :



أنا لا نرضى لحضرته أن يكون هذا الاقتراح من رأيه بل ، ولا نظن  
أيضا أنه أراد الطريقة التي ذهب إليها في اقتراحه الالتجاء إلى الشركات  
التي تعطي المال بالتقسيط للبناء ، يعنى استثمار المبلغ في أحد البنوك  
بالربا ، نستبعد ذلك جميعه حسن ظن منا بحضرة الأستاذ .

فإذا كانت طرق الاستثمار كلها لسوء الحظ صارت منحصرة بين  
طرق تعرض مال الوقف للخطر وطرق محرمة تاباها الشريعة .

فان ما جر الأستاذ الى هذا القول لم يكن الغرض منه جديا ، بل كان  
استرسالا فى المبالغة . . . . . وجريا وراء الخيال .

خامسا : وكان الاتهام قد أدرك أن ميادين الحقائق الثابتة قد ضاقت  
به وعجزت عن أن تمد له ما يريد من التهم فذهب ينسأب فى أودية الخيال  
لمله يجد فيها ما يريد فتتمثلت له فى تلك الأودية خيالات ظنها من أرواح  
العجزة والأيتام وخيل إليه أنه يسمع من جانبها أنينا وشكوى تنقطع لهما  
نياط القلب الرحيم فانطلق هو من ناحيته يردد ذلك الأنين الذى يتخيله  
ويجأ بالشكوى التى ظن أنه يسمعا ، ولم يزل ينمو ذلك الخيال فى  
نفسه حتى صلبه حقيقة يقدم على معالما تهما تدعو الى طلب عزل سمو  
الأمير لانها تهم ( تتعلق - كما يقول - بحقوق العجزة واليتامى للمسلمات  
الفقيرات وليس ثمت من يدافع عن تلك الحقوق لان أصحابها لا يزالون  
فى غيابات العلم ومن المجاهيل ) .

نعم وعلى رغم ما اعترف به الاتهام من أنه يتحدث هنا عن قوم  
لا يزالون فى غيابات العلم ومن المجاهيل فإنه ذهب يهيم فى غيابات العلم  
وينقب فى مكان أولئك المجاهيل ، ثم خرج من بين تلك الأودية المظلمة  
يحمل فى يمينه تهمة يوجهها الى سمو الأمير . فهو يقول : ( ولو أراد  
الله ) وفيتحت الداران فى ١٨ يونيو سنة ١٩٣٣ لا تنفع أصحاب تلك  
الحقوق الذين لا يزالون فى غيابات العلم ومن المجاهيل ) ثم يقول :  
( انه قد ترتب على هذا التأخير أيضا أن حرم عدد وفير من أفراد الأمة  
من الاشتغال بهاتين الدارين كموظفين وخدم من الاستمتاع من المرتبات  
التي شرطتها الواقعة لكل واحد منهم الخ . . . . ) .

أليس ذلك من تهافت الاتهام ومن الاحتيال على تصميده التهم والاسراف  
فيه الى حد كبير ؟

### كلمة ختامية

٩ - قد كنا نستطيع أن نلتصم المذرة للاتهام فيما عهد إليه فى  
جميع أطوار هذه الدعوى من تعسف لو أن ذلك كان يرمى الى تحقيق

مصلحة الوقف والمحافظة عليه ولكن نظرة بسيطة الى هذه الدعوة تدل دالة قاطعة على انها ليست فى شىء من مصلحة الوقف ولا المحافظة عليه بل انها أدنى الى الاضرار به وتعطيل أغراضه • وفهم ذلك ليس بعسير فاننا بازاء وقف خيرى أريد به وجه الله تعالى أولا وأريد به أيضا كما يقول الاتهام أن تقدم الواقعة للأمة المصرية أجمل خدمة بعد وفاتها كما كانت تخدمها الله برحمته واسكنها فسيح جناته أم المحسنين فى حياتها وأريد به أيضا كما يقول الاتهام اتصال الحياة العملية بحياة الذكرى الخالدة لان الذكرى للانسان عمر ثان والواقفة ما قصدت الا نفع الناس وتخليد الذكرى •

اذا نحن نظرنا من جانب الى ما فى هذا الوقف من معانى الخير وما فى تلك الاغراض من كرم ونبل ، ونظرنا من جانب آخر الى أن سمو الأمير هو ابن الواقفة وان من طبيعة البنية الصالحة أن تكون أشد حرصا على تحقيق رغبات الأمومة وعلى تنفيذ ما تريد ، ونظرنا من جانب ثالث الى أن تحقيق هذه الرغبات الخيرة التى ارادتها الواقفة رحمها الله يعود بالخير وجمال الذكرى على ابن الواقفة كما يعود بالخير والبركة عليهما وأنه يرفع من اسمه باعتباراه منفذا وباعتباره ابنا لها كما يرفع من اسمها • واذا نظرنا أخيرا الى أن سمو الناظر كما أسلفنا رجل خير معروف بكرم النفس ونبالة الخلق ويتقوى الله ، اذا نظرنا الى كل ذلك فليس يسعنا الا أن نعتقه أن مصلحة الوقف أدنى الى أن تحقق على يديه وانه هو أولى بهذا الوقف وأحق من غيره بالقيام عليه وتدير أمره وان المطالبة بعزله يمثل هذه الأسباب انما تضر بالوقف وتعطل مصالحه وتسيء اليه •

١٠ - يدل أيضا على أن الاتهام فى هذه الدعوى لم يقصده فيما ساقه من التهم مصلحة الوقف دون غيرها أن سمو الأمير قد رأى أن نظارته على القسم الخيرى الخاص المسمى بتفتيش نبروه قد اتخذت ذريعة الى معاملته بتصرفات واجراءات غير مألوفة وأضحت تضع تصرفاته عرضة للقليل والقال فتنازل عن نظارته على هذا القسم سدا لهذا الباب وقد قبل هذا التنازل فكان من مقضى القواعد الشرعية أن يفلق باب الخصومة وأن ينتهى المخاصمون ، ولكن الرغبة التى تولدت عنها هذه الدعوى كلما أوصد أمامها باب طرقت بابا آخر وكلما سلت فى وجهها سبيل التمسست سبيلا آخر لذلك ارتلت عن الوقف الخيرى لتخاصم سمو الأمير فى الوقف الأهملى الذى هو خاص به وباقرب الناس اليه والصنهم به واعزهم عليه ليس لهم فيه منازع ولا شريك

قد كنا نعتبر ولا زلنا نرى أن الأمر بإقامة هذه الدعوى لا يتفق مع القواعد والأحكام المقررة من الفقهاء في الشريعة القراء - يقول صاحب البحر نقلا عن الخصاف ما نصه :

« اذا امتنع عن العادة وله غلة أجبر عليها فان فعل فيها والا أخرجه من يده »

فمقتضى هذا النص أن اخراج الوقف من يد الناظر لا يسوغ الا بعد أمرين ، أن توجه الغلة أولا حتى تكون العادة ممكنة وإن يجبر على العادة ثانيا حتى يتحقق الامتناع .

فإذا نحن ماشينا الاتهام في زعمه أن الربيع متوقف بيد سمو الناظر أو في أن سمو الناظر كان يستطيع أن يستعين بأحدى الشركات على البناء فقد كان الوجه الشرعي يقضي بأن يطلب مبدئيا اجبار سمو الناظر على التمييز فإذا أجبرته المحكمة على ذلك فامتثل فيها والا كان للاتهام بعد ذلك أن يطالب بما يطالب به اليوم . فاما المفاجأة بطلب العزل مع تخطي المراتب التي وضعها الشرع قبل ذلك فطرفة وخروج على النظام الشرعي المقرر .

كما نعتبر ان المطالبة بعزل سمو الأمير من النظر على الوقف الخيري اسراف في الخصومة وخروج عما تقضي به مصلحة الوقف وانه لا يتفق مع النظام الشرعي ، فإذا عسى يمكن أن يقال عن موقف لاتهام وهو يتجاوز ذلك الى المطالبة بعزل سمو الأمير عن النظر على وقفه الخاص له ولأهل بيته ؟

أفهل يمكن أن يكون ذلك ضريبا من المحافظة على مصلحة الوقف عليهم أم ذلك هو أقصى ما يكون من الاسراف في الخصومة .

لو أردنا أن نستقصى ما في هذه الدعوى من وجوه الاسراف الذي يؤدي الى الضرر بسموه لطال بنا القول ولعل فيما أسلفنا بيبانه ما يكفي لاثبات ما أردنا

ان هذه الدعوى كما ترى المحكمة تحمل في ثناياها نوعين من الاذى يريد الاتهام أن يرمينا بهما معا . أما الأول فهو شر يحسب الاتهام انه سينالنا على يد القضاء اذا ما استجاب القضاء لدعوته فقصي بعزلنا من النظر على أوقاف المغفور لها أم المحسنين . وذلك أهون الشرين علينا فلسنا نخافه ولا نظن انه يتهددنا بحق ، ولا أنه سينالنا مطلقا ، فنحن أعلم بأن القضاء العادل انما يعمل لنفاعة الضرر ورد الاذى لا لايصال الضرر وإيقاع الاذى ونحن أحسن ظنا بقضائنا وأشد اطمئنانا الى عدالتهم ونزاهتهم .

وأما النوع الثاني مما في هذه الدعوى من شر وأذى فهو قد وقع علينا بالفعل وأصابنا أثره بمجرد رفع هذه الدعوى علينا، فإن إعلاننا بها على الطريقة التي اتبعت وتوجيه ما تضمنته من التهم اليها مع استعمال العبارات الواردة فيها والمطالبة بالحكم علينا ، طغرة بما يطلب لاثهام أن يحكم به علينا كل ذلك ضرب من ضروب الأذى قد استطاع الاتهام أن يصيبنا به ونحن في ساحة القضاء وبين سمع القضاة وبصرهم .

ذلك نوع من الأذى مزدوج فهو يصيبنا من ناحية ، وهو من ناحية أخرى قد يمنح ما يجب لساحة العدل ومقام القضاء من رعاية وتقديس ونحن نفزع إليكم يا حضرات القضاة من ذلك لتقرروا أن هذه الدعوى واجبة الرفض لما ذكرنا من الأسباب ولما اشتملت عليه من شذوذ وتعسف فإن هذا وحده هو الذي يستطيع أن يكشف الغبار الذي أثير حولنا طلبا في ساحة القضاء المقدسة التي جعلها الله حرما آمنا ينهزم الباطل فيه وتكون الغلبة للعدل والحق .

بنته على ما سبق

نطلب الحكم برفض هذه الدعوى .

## ملحق رقم (٧)

« الى أي طريق نحن مسوقون »

كنا نسمع في الأيام الحالية أن طائفة من أمم العرب اهدت الى طريقة مستغربة للولاية على الأمم المستضعفة واستعمار الأقاليم . المستعدة باستعمال الفاظ مألوفة لمان مقبولة فإذا أرادت معاداة قوم اتخذت عنوان الصداقة لهم سبيلا الى جر البلاء عليهم وإذا شاعت تقويض بنيان مملكة تدعى انها تريد بها زيادة العمران وإذا أخلت في اذلال أمة تسمى فعلها ذلك اعزازا وكرامة وبالجملية فهي لا تقبل من الألفاظ ما ينفسر استعماله بقدر حرصها على كثير من معاني السوء والجفاء حتى قال بعضهم ان مثل تلك الطائفة في معاملتها للأمم الأخرى مثل خفاش أيركا لا يتألب غرضه من امتصاص دم الانسان لا اذا انتهز فرصة نومه وقت الهاجرة فيستعمل اجنحته العريضة مروحة لجلب الهواء البارد على وجه النائم كي يشتغل النائم بلثة هذه الخلعة الصنماء عن الشعور بالم امتصاص دمه بخروط - الخفاش وكنا نظن أن في ذلك غلو الا ينطبق على أحوال الأمم المتعدنة وخصوصا في العصر الحاضر ولكن يخفى أن يكون ذلك الانسان النائم وقت الهاجرة مثله مثل المصري أمام دولة الاحتلال تسلبه قوى الحياة المدنية وتعرضه عن ذلك برنة صوت الجنو عليه والشفق باصلاحه وكلنا توشك مقلته الملل من ذلك النوم الثقيل تسمعه لجنة جديدة تناسب مقتضى الحال ودواهي المقام

وبيان ذلك أننا الآن في السنة العاشرة من احتلالهم لبلادنا وهم في كل هذه المدة يدعون أنهم لم يستولوا ديارنا الا محبة بنا وغيره على صوالحنا ولكن هذه المحبة وتلك الخير كانوا ينتقلون في معنى التصرف بهما من طبقة الى طبقة ومن سلم الى سلم يحصل ما يتناسب مقام السياسة العمومية .

فالوا قالوا عند دخولهم أن مأموريتنا كبح جماح الثائرين وإعادة البلاد الى ما كانت عليه قبل من السكنينة والنظام ولما تم ذلك بعد بضعة

---

(\*) هذا المقال نشر بجريدة المؤيد بتاريخ ١٢ ربيع آخر ١٣٠٩ ١٤ نوفمبر ١٩٨١ بتوقيع مستشار (يقيم تحت المظلة المظريين)

اشهر من دخولهم قالوا ثانيا لا ندع البلاد حتى ننظم فيها جيشا يحل محل جيشها القديم ويرد الفارة عن الحدود المهدة من حملة السودان .

ولما طال عليهم المقام واستقرت الحدود وانتظم الجيش الجديد وصار كثوا لحظ النظام فى الداخل وتأمين الحدود من جهة الخارج قالوا ثالثا ان محبتنا اليكم تسعوننا الى النظر فيما وراء ذلك من تنظيم المصالح الداخلية المحضة كالاشغال والمالية والحقانية والداخلية الخ ولما قبضوا على هذه المصالح ايضا ووضعوا لها ما شاؤا من النظمات قالوا رابعا ان مأموريتنا تمتد الى ما وراء ذلك ايضا وهو بقاؤنا فى هذه الديار خفراء على تنفيذ ما وضعنا فيها من النظمات حتى يتربى جيل من المصريين على جزاوتها ويتقدم العهد على الانقياد اليها فتكون كملكة راسخة فى العقول والطباع ومتى تم ذلك نذر البلاد لاهلها تحكم نفسها بنفسها مستقلة بطل أميرها وممتصة براية خليفته ولواء تابعيته ثم جاهرنا أخيرا له بأن الإصلاحات التى عملوها أثناء احتلالهم قد قربت المصرى كثيرا نحو الغاية التى يقصدونها من استغنائها عن احتلالهم وقدرته على حكم نفسه بنفسه .

فمن هذا يتضح ان دعوى القوم محصورة فى قضيتين لا ثالث لهما . الأولى انهم أسسوا فى ديارنا اصلاحا لم يكن يتم لها لولا نعمة احتلالهم فيها . القضية الثانية ان هذه الإصلاحات التى تمت بمعونتهم اعادت المصرى الى أن يكون مترشعا للرشد فى الأحكام والولاية على البلاد بعد أن لم يكن شىء من ذلك حتى أوشك أن يكون فى غنى عن معونتهم فى ادارة مهام البلاد وان يخلفهم فى كل ما توسدوه من الخطط والمقامات العالية والمحتلون يتشمسون ( كما يقولون ) بأن هذه الغاية عما قريب تتحقق فان رأى القارىء مما سيتلى عليه صحة هاتين القضيتين فيها ونعمت والا كانت الحقيقة ان الانسان المصرى مثله أمام الاحتلال مثل ذاك الانسان النائم الى آخر ما قفمناه .

ولا يكفى لصحة تلك الدعوى تحقق القضية الأولى دون الثانية ولا العكس فلننظر فى القضية الأولى وهى انهم أسسوا فى ديارنا اصلاحا لم يكن يتم لها لولا نعمة احتلالهم فيها .

وقد يمكن للبعض عند النظر فى هذه القضية وتطبيقها على ما يراه الآن فى بعض المصالح من الانتظام وحسن السير ان يتوهم انه لولا الاحتلال ما تم شىء من ذلك حيث يرى ان المحاكم الأهلية وجدت على نظام سوى بين الكبير والصغير مع شهرتها بالمدالة فى القضاء والانتظام فى الأحكام فضلا عن الاستقلال فى الرأى والمفتاف فى النعمة بخلاف المجالس التى كانت قبل الاحتلال فإنها كانت عديمة الاستقلال ضعيفة السطرة ناقصة العمل تقضى خلف ستار يحجب الأنظار عن دقائق التصور والاعتساف .

ثم يسمع ان الأمن ليس ثوريا جديدا من الانظام حيث قوى مساعد البوليس على نوع ما منذ بضعة أشهر وعزز بانتظام الخفراء في القرى والبلاد وبذلك قلبت الوقائع الجنائية في الأشهر الأخيرة عن دى قبل كدعوى نصره الاحتلال .

هذا ما يتعلق بالقوى الكفيلة بحفظ الأمن . وبقي للقوم من دعوى الإصلاح أنهم فى مالية قلبوا كثيرا من الضرائب ونظمو جباية الخراج وفى نظارة الأشغال وسعوا دائرة الرى بزيادة الترع وكثرة القناطر لغو السخرية فى العسكرية وإنهم نظموا الجيش بعد ان كان معتلا ودربوه على القتال حتى حاز النصر فى عدة وقائع بعد ان كان مختلا وجباناً .

ثم فى علاقة الأمة المصرية بغيرها من الأمم الأجنبية قالوا اننا ردنا عن المصريين كثيرا من غائلة اعتداء النزلاء ، وسويناهم بهم فى كثير من الحدود والواجبات .

هذه هى الأساسات التى يبنى عليها القوم دعوى فخارهم ومعروفهم ولكن نسبتها الى احتلالهم لم تكن بذاك فان الأمة المصرية من عهد ان اسنحت امارتها الى كفالة العائلة الخديوية الكريمة وهى سائرة نحو الترقى والكمال شأن بقية الأمم التى انتعشت بنور تبين القرن التاسع عشر فكل مصالحها وشؤونها السياسية والإدارية والعسكرية موضوع بتأيانها الأساسى بيد الطيب الذكر رأس هذه العائلة الشريفة ومعلوم ان فواتح الأعمال الصالحة تبدأ فى وجودها طفلة ثم تنتقل بالتدريج نحو الكمال . بالزيادة والاتقان ويرم عليها من أدوار التنوعات والتنير ما يناسب الحاجة منها وكلما ترقى الأمة فى العمران والحضارة كلما زادت نظاماتها دقة واحكاما . وعلى سنة هذا الارتقاء سارت مصالح الحكومة المصرية نحو الترقى حتى وصلت شأنها الحالى .

فالمصالح القضائية من عهد ولاية رأس العائلة الخديوية تنقلت الى أدوار شتى ولبست أنوبا متعددة مناسبة لتلك الأعصر والأوقات حتى كان آخر شكل من أشكالها القديمة المجالس المغاة التى كانت أكثر كمالات وضبطا من المصالح القضائية التى سبقتها ولما طال الزمن على وجودها والأمة فى تلك الفترة راقية مرقى تقدمها المستمر حصل الشعور بعلم صلاح ذلك النظام والحاجة مست الى تغييره وكان ذلك فى الدور الثانى من أدوار النهضة المصرية عقب ولاية الجنب الخديوى العظيم الحالى فمتابعة لتيار الفكر العام وقتئذ اخذ فى سنن نظام قضائى جديد حتى تم وضع لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة وصدر الأمر العالى بالعمل بها فى ١٧ نوفمبر سنة ٨١ .هـ . قبل الاحتلال بنحو سنتين على يد الوزير الجليل

المرحوم شريف باشا وهي في وضعها وترتيبها والسلطة التي أعطيت بموجبها للمحاكم الجديدة تضارع من كل وجه لائحة ترتيب المحاكم الحالية ولكن قبل فتح تلك المحاكم ظهرت نيران الثورة فخمدا على أثر لهيبها نور كل اصلاح وتنظيم ولما أطقنت شعلتها عادت الأفكار لمجراها الأولى حتى فتحت المحاكم بعد الاحتلال وقد استمرت خمس سنين على جانب عظيم من الاستقامة والقامة في الأحكام وهي بنون مرشد أو نصير من الانكليز .

فأنت ترى من هذا أن اصلاح النظام القضائي أمر اقتضته حالته الآن وسميحت به مكارم الحضرة الخديوية ووزرائها الوطنيين قبل الاحتلال وبعده . ومما يدل أيضا على أن ذلك كان بمحض ارادة الحكومة الوطنية هو أنه مشرع في فتح المحاكم بالوجه القبل حصلت معارضات في ذلك من كثير من رجال الانكليز حتى طعنوا في المحاكم على وجه العموم سواء منها الموجود والذي سيوجه ولولا ما أبداه الوزير السابق دولتلو رياض باشا من العزم والثبات لما قامت للمحاكم الأهلية قائمة في الوجه القبل .

هذا ما يتعلق بالقوة القضائية . أما قوة الضبط والربط وإن كانت لا تزال آثار الخلل ظاهرة عليها فلو سلمنا دعوى القائلين بأنها اليوم أحسن منها قبلا فالفضل في ذلك الضريبة الجديدة التي وضعت على كتف الفلاح أجرة للخزينة وقد قدرها بعضهم بثلاثة أرباع المليون من الجنيهات سنويا تجبى من كيس المصرى المسكين فهذه الضريبة لو أمر بتحصيلها غير سعادة مفتش الضبط والربط من الوزراء الوطنيين لعبت عليه الاعتراضات من كل جانب ولربما كان صندوق الدين يقيم الحجة على تحصيلها متمسكا بماله من الحق على الحكومة في أن تستشير فيما تريد تحصيله من الضرائب الجديدة وأما اصلاح في المالية بتنقيص الضرائب وتبسيطها فأمر اقتضته أيضا رحمة الخديو المعظم أولا وثانيا قانون التصفية الذى جدد ما للحكومة وما عليها من الايراد والمصرف والديون على قدر ما تستطيع البلاد في ذلك العهد وقد تم كل ذلك في سنة ٨٠ أفريقية قبل الاحتلال أيضا وهو الأساس الأول في التنظيم المالى فإذا كنا عهدنا في حكومتنا وهي تشتغل بنفسها قبل احتلال القوم أنها في سنة ٨٠ أفريقية تجاوزت للأهالى عن مليون جنيه ونصف سنويا بالنسبة لما كانت تأخذه أولا فبعد أن كانت تجبى في سنة ٧٩ من مجموع الايرادات أحد عشر مليونا وكسور من الجنيهات قنعت بالاكثفاء بشمانية ملايين ونصف فقط ثم نظرنا أنها في سنة ٩٠ أو سنة ٩١ تنازلت مثلا عن اقل من لا يزيد مجموعها عن ثلاثمائة ألف جنيه فلماذا لا نقول ان هذا العمل صادر عن اليد البارة التى تجاوزت في السابق عن اضعاف ذلك المبلغ وننسبه الى مشيئة المحتلين . نعم ان المحتلين لم يعارضوا في ذلك ويغلب على الظن



انهم اشاروا به ولكن ذلك لانه امر اقتضته حالة البلاد فكان لابد منه سواء كانوا محتلين أو غير محتلين وسواء كانوا هم القائمين بوظائفهم التي بسببها ابدوا هذه المشورة أو كانت الوظائف مشغولة بغيرهم من المصريين أو الفرنسيين .

والاصلاح في مصالح الرى امر قديم العهد فمشاهد ان ساكن الجنان محمد على باشا أنشأ في هذا القطر الأنهار والترع والقناطر والجسور في مدة عشرين سنة مالا يسع الدولة المحتلة ان تساعد على انشاؤه هنا في مدة خمسين عاما بالأقل بالرغم عن كون الصناع والآلات متيسرة هنا الآن أكثر من ذلك العهد بثمن أقل وسرعة مضاعفة واستمرت تارك الأعمال النافعة تترقى وتزيد الى أن جاءت الانكليز فمبلغ فضلها انها لم توقف دولاى الترقى بل حفظته سائرا على خطته السابقة من النمو والكمال على ان الترع التي أنشئت والقناطر التي بنيت من عهد احتلالهم لغاية الآن وهو عبارة عن عشر سنوات قد تكون أقل مما أنشئ في مثل هذه الكمية من السنين في عهد الخديوى السابق أو سلفائه السابقين .

نعم ان حفظ ناموس هذا الترقى مع حذف الآلة الكبرى كانت مستمتلة له من قبل وهي السخرة في الحفر والتطهير ماثرة بقت في أيامهم ولكنها من الفكر السابقة على احتلالهم فمعروف أنه سنة ٨٠ أفرنجية عرض دولتلو رياض باشا على الجناب الخديوى المعظم هذا المشروع فقبله بالاستحسان وعلى ذلك عقدت جمعية من عموم المديرين والعهد بنظارة الأشغال العمومية وحضور جميع النظار في ذلك العهد لأجل إيجاد طريقة لحذف السخرة وإبطالها وحصلت المناقشة على استبدالها بالمقاوالات أو غيرها من الطرق ولما لم يستخلصوا رأيا لإبطالها عامة شرع فى إبطالها بالتدريج وقد كان من أعظم ضروب السخرة فى ذلك العهد تطهير رياح البحيرة سنويا إذ كان يستغرق انفار ثلاث مديريات مدة ثلاثة أشهر من كل سنة فابطلت الحكومة تلك السخرة الكبرى واستعاضت عنها بالاتفاق مع جماعة من المهندسين لاحضار آلات رافعة تمد ترعة الخطاطبة من خلف القناطر الخيرية بمبلغ يدفع لها من الخزينة سنويا وبذلك رفع هذا العمل الشاق عن كاهل المديريات فى الوجه البحرى واستمر عمل الآلة الى العام الماضى حتى رمت القناطر الخيرية .

فنظام لغو السخرة موجود ومعمول به من قبل الاحتلال وبقي يترقى شيئا فشيئا حتى وقعت بالكلية بمساعى من اعترف له الانكليز أنفسهم بأنه كان أول من أشار وساعد على هذا المشروع وهو دولتلو رياض باشا الذى كان هو أيضا أول من وضع الأساس للغوه .

أما ما يتعلق بدعوائهم إصلاح الجيش المصرى فليس بصحيح على الإطلاق وذلك ليس لكون الإصلاح موجودا من قبل وساروا به على سنة الارتقاء كما تقدم بل لانهم ساروا بالجيش القهقرى وجعلوه عاجزا عن تأدية أقل عمل عسكري كان يأتيه قبل وهذا الضعف فى الجيش الجديد مسبب عن نقصان كميته من جهة لانهم نقصوه نحو الثلث أو أكثر وعن تضيق دائرة لترقى وحصرها عند حده مخصوص لاتيكن مجاوزته فضلا عن عدم المساواة فى مرتبات ذوى المنزلة الواحدة بين المصرى وغيره .

ولو كان الأمر قاصرا على عدم المساواة فى المرتبات بين المصرى والأجنبي لقلنا ان ذلك أمر محتمل وعادى ولكن من الغريب ان المحتلين لم يرضوا ان يسووا بين العسكري المصرى والعسكرى السودانى فمرتب هذا ان كان نفرا يعمل مرتب ذاك مرتين فاذا كان المصرى يعامل فى الجيش بصفة انه أقل استعدادا حتى ممن كان له سيده بالأمس فكيف تبقى عنده عزية لنظامه المستعبد بوجبه .

ولا عبرة بما يطنطن به انصار الاحتلال عند الاستدلال على تقدم الجيش بانتصاراته الأخيرة فى وقائع الجيود فهذه انتصارات على قبائل متوحشة حالة كرون جيش مصر القديم فتح السودان حينما كان له ملوك قانونيون ودول متصدة وجيش مصر القديم هو الذى سمعت سطوته وبساتته فى اقطار الأرض شرقا وغربا حينما كان قائده الأعظم المرحوم ابراهيم باشا وذلك فى جميع المحاربات التى جرت على يديه فى آسيا وأوروبا فان كان القائله الأعظم الآن يرى الأمن العظيم انه يقود جيشا مصريا ويقتحم به أكواخا وخيوشا فى البادية فذلك لا يذكر بالنسبة للقلاع العالية والحصون المنيعه التى انصلحت أمام جيش مصر القديم كما قدمنا .

أما اذا كان المراد انه صلح بالنسبة للانكسارات المتعددة التى أصابته من الدراويش فى بداية ثورتهم فذلك ليس بأمر يستحق القياس عليه لان المساكين التى سيقبت عقب الثورة العربية لاطفاء ثورة السودان كانت من بقايا الجيش المعروف بالعصيان والمخفول فى صفوف القتال وقصد رأيانهم يساقون الى السودان مغلولين بالحديد الى ثغر السويس فهل فشل مثل أولئك المساكين بعد تاريخا لجيش مصر وقاعدته يبنى عليها حال الجيش الجديد .

وأما دعوى ان المحتلين اعزوا المصريين أمام الأجانب فنعم انهم ساعدوا على وضع بعض رسوم على الأجانب مثل المصريين ولكن هل يكفى ذلك كفاية لما صنعه مع دول البعض منهم فقد قدموا لها بعض أملاك

المصريين ليرضوا عن مقامها عندنا ويساعدوها على نيل اربها فقد اهديت دولة إيطاليا لمستعمرة جديدة من أملاكنا ( مصوع وما حولها ) ولم يكن في تلك الجهات من فتنة أو ثورة بل كان الأمن ضاربا اطنابه فيها وصحيح ان الانكليز قللوا شيئا من نفوذ الفرتساويين في مصر ولكن قدموا على هيكمل ذلك التضيق ضحية عظيمة لألانيا فقد وهبوا مركزا جديدا في صندوق الدين على حساب المصريين وعينوا لها عضوا اسوة بباقي الدول وما ذلك الا ليشتد أزر دومة الانكليز علينا هنا بالدول التي استجلبت صداقتها على حسابنا \*

الى هنا انتهى بنا البحث في القضية الأولى فلنتقل الى القضية الثانية وهي ( ان هذه الاصلاحات اعدت المصري لان يكون مترشحا للرشد في الأحكام والولاية على البلاد بعد أن لم يكن شيئا من ذلك ) \*

يظهر ان القاري لا يسمح لنا بأن نطيل له القول في تنفيذ هذه القضية الثانية بمقدار ما تكلمنا عليه في القضية الأولى لانا نعرف منه الاعتقاد التام بعدم صحتها فالأدلة القائمة على بطلانها أكثر من أن تعد اذ الترشيح لإدارة الوظائف العالية بين سياسية وإدارية وعسكرية له شروط الأول غزارة العلم وحسن التربية والثاني الاستخدام في الوظائف الصغرى ثم كلما ظهرت لياقة الشخص لإدارتها يرقى الى ما فوقها وهكذا حتى يصل الى الوظائف العالية وشأننا من عهد الاحتلال على العكس من ذلك لانا نرى ان الوظائف مأخوذ في نزعا من أيدي المصريين على الطريقة الآتية وهي \* نزع الوظائف العليا أولا واعطاؤها لرجال الاحتلال مع بقاء الوظائف التي تليها بأيدي المصريين ثم بعد أن يستقر لهم المقام في الوظائف التي تليها في الأهلية وهكذا حتى لا يبقى الا ما قلت أهميته من الوظائف العالية ينزعون من الوظائف التي تليها في الأهلية وهكذا حتى لا يبقى الا ما قلت أهميته من الوظائف التي تعافها نفوس المحتلين لقله مرتباتها وعدم أهميتها فأول نظارة علققت بها رجال الاحتلال هي نظارة الجيش فعينوا لهم أولا فيها سردار نافذ الكلمة على عموم الجيش ثم قسموا الجيش الى امارتين : اماره لقائد انكليزي برتبة ميرلوا وقد كان سعادة السردار الحالي وامارة لقائد مصري وكان سعادة ناظر الجهادية الحالي وبعد قليل غيروا ذلك النظام واختصوا بامارة الجند بأسرها لما أمر الآلات فكانت منقسمة بين المصري والانكليزي الى زمن ما وبعد ذلك غيروا نظام الجيش وقسموه الى أوط لكى لا تبقى للمصري اماره على الاى كامل وجعلوا قومندانة الأوط فقط منقسمة بين المصري والانكليزي فحرم المصري بهذا التغيير في زمن قريب من وظيفتين رئيسيتين في الجيش أولا اماره فرقة وثانيا اماره الآلى \* وكل ذلك تم عقب احتلالهم بنحو سنتين \*

فاذا كان الضابط المصري آخر عهد له في مباشرة الوظائف العسكرية بعد سبع سنوات هي قيادة أشرطة فقط وافترضنا أنه جاء يوم من الأيام وطلب فيه الانكليز ترك الجيش المصري للمصريين فمن يخلفهم في الوظائف العالية التي يشغلونها الآن وهل يصح ان رجلا بوظيفة بكباشي مثلا يتعين دفعة واحدة بصفة سردار على عموم الجيش او امير على فرقة كاملة ولم يسبق له تدريب على مزاوله تلك الوظائف العالية .

لاشك ان استمرار النظام الحالي في الجيش يجعل البلاد فقيرة عن أن تقدم رجالا يخلفون الانكليز في الوظائف العالية .

نعم لو كان الانكليز اول ما استلموا الجيش وضعوا أيديهم على كل الوظائف الكبرى والوسطى فيه وجعلوا الوظائف الصغرى للمصريين ثم أخذوا في ترقيةهم الى ما هو فوقها شيئا فشيئا لقلنا انهم يهيئوننا لان تخلفهم .

والأمر كذلك في مصلحة الرى فقد وضعوا أيديهم على الوظائف الرئيسية الثلاث في نظارة الأشغال . وكالة النظارة وتفتيش العموم وتفتيش الأقاليم . ولهم على ذلك سبع سنوات ولم يرقوا مصريا الى وظيفة من هذه الوظائف الثلاث . وهم صريح بأن اسماعيل سري بك تعين خلفا للمستتر براون مفتشا على الاقليم الوسطى نعم ان العنوان واحد ولكن قدما ان الانكليز لا يهتمهم العنوان وإنما تهتمهم الحقيقة فوظيفة براون كانت تابعة لتفتيش العموم أما وظيفة المصري الجديدة فتابعة لنفس السلف بصفة مفتش اقليم .

ومع ذلك لو افترضنا ان الوظيفة واحدة وأن الانكليز أقروا بعد سبع سنين من احتلالهم ان مصريا واحدا يليق أن يثولى وظيفة من الدرجة الثالثة من صناعته فكم يقتضى من الأجيال والصور حتى يأتى الوقت الذى يقر فيه الانكليزى بأن كل وظيفة مفتش رى فى اقليم تسلم الى المصريين ثم اذا طالبت الأعمار ووصلنا الى ذلك فكم يقتضى من الأجيال حتى يسلم الانكليز بأن المصرى أهل لان يكون فى الوظيفة الثانية وهى ( مفتش رى الوجه القبلى أو البحرى ) مثل وظيفة فوستر أوبراون وهب ان كل ذلك كان فالى متى يكون المصرى أهلا للوظيفة الأولى ( وكالة نظارة الأشغال ) فإلهم هب لنا عمرا كعمر نوح علنا نشاهده تلك الساعة .

وهذا الشأن بعينه فى نظارتي الماخلية والحقانية فقد استلموا أولا ادارة النظارتين بعنوان مفتش أو مستشار وتدرجوا الى مادون ذلك من الوظائف حتى وصل تدرجهم فى الحقانية الى وظيفة قاض فى المحكمة

الابتدائية وفي الداخلية الى وظيفة حكمدار في مديرية وقد تم ذلك مع ان تداخلهم في هاتين النظارتين حديث بالنسبة للمصالح الأخرى .

فان قيل ان الانكليز لم يحرمونا في أى نظارة من النظارات من وظائفها العليا لأن وزير كل نظارة مصرى الى الآن فالجواب ان هؤلاء النظارات اطال الله أعمارهم لم يوجبوا الى الآن الا بحكم النظام السابق على الاحتلال حيث ترشحوا الى الوظائف الرفيعة في الايام الماضية ولكن من يخلفهم هل يرضى الانكليز أن يعينوا خلفا لهم باشمهندس مديرية للأشغال مثلا أو قائمقام عسكريا للحربية وهي أعلى منزلة للمصريين الآن أقول ذلك ومرادى أنها أعلى منزلة عملية أما الرتب والالقاب فكثيرا ما يأخذها البعض تعزیه له على ما أصابه من الرفق .

فإذا كان هذا هو الشأن في نزع الوظائف من المصريين فالأمر واضح بأننا نقهرنا مراحل عديدة عن المصالحية لادارة الأعمال الكبرى في خطط الحكومة الحالية لا أننا ترقبنا حتى أوشكنا أن نكون أهلا للحلول محل المحتلين .

ثم هناك لجم عنيفة أخرى لمن بقي في الخدمة وهي لائحة المعاشات الجديدة فهذه حرمت كل ذى معاش أو مكافأة من معاشه اذا استعفى من خدمة الحكومة لأى سبب كان سواء كان لاضطهاد أو لعدم إعطائه ما يستحق من الترقى أو نقله الى جهة تفسد بصحته اذا انتقل اليها فانسقت بهذه اللائحة السلطة على الموظفين فان بدا من أى موظف ما يشم من رائحة عدم الاستحسان فأقل جزاء له اذا كان مستخدما بمصر مثلا أن ينقل بنفس مرتبه الى حلفا مثلا بدون يومية ولا بدلية سفرية فهل مع هذا النظام تبقى للموظف حرية أو استقلال في الرأى بالنسبة لرئيسه أو أن ذلك يमित كل عاطفة ويجعل المستخدم آلة صماء في يد الرئيس وهل يمثل هذه المنظمات يترقى المصرى فى الآداب والاستقلال أو يهوى الى درجة عميقة من الخوف والاضطراب محافظة على معاش لا سبيل لتغييره .

وهسلا بلغ نصره الاحتلال القائلين بحسن اعداد المصرى عامة والعسكرى خاصة أن الضباط المصريين أجبروا على الاعتراف بوقوع الخطأ منهم عند التقصير الذى بدا في تأدية التحية العسكرية يوم تفريق صاحب الدولة والاقبال سمو البرنس عباس باشا ولى عهد الحكومة المصرية وجنابه العالي قد انتقد هذا القصور ولام عليه الضباط قد قبلوا على أنفسهم تبعه هذا التقصير اضطارا لا اختيارا فهل مثل هذه المعاملة تجعل المصرى راقتا مراقى لتفلاح والحرية أو ان ذلك ضرب من ضروب السلطة العنيفة .

قلنا أن غزارة العلم وانتشار التربية لازمان أولا لقبول أى انسان فى الخدمة فهل تناول المعارف سهل فى أوجه المصريين عن ذى قبل حتى يصح ما يبتنى على ذلك والمشاهدة والمعلوم لكل انسان أن أبواب المدارس الأميرية ضاقت فى أوجه المصريين حتى أوشكت أبوابها أن تكون كسم الخياط ففي هذا العام لم يقبل فى امتحان ( البكولوريا ) من عموم المدارس التجهيزية سوى ثمانية وعشرين تلميذا فهؤلاء لو فرضنا أن نصفهم يقوى على دفع مصاريف لتعليم انتظم فى المدارس العالية ولو فرضنا أنه يبقى من ذلك بعد مضي المدة المقررة لتتيمم التعليم النصف فالنتيجة من ذلك أن المدارس الأميرية تعد كل سنة من المصريين لخدمة الحكومة تسعة تلامذة فهل ذلك العدد يفي بالوظائف التى تخلو مدة السنة بالموت أو العجز عن الخدمة أو الرفق أو أن ذلك من الآيات التى تتبين أن القوم عاجزون على جعل حياة الوظائف التى بأيدي المصريين مقرونة ببقاء أشخاصهم فكل من رقت أو مات كانت عاقبة وظيفة اللغو أو تعيين أجنبى فيها كما هو مشاهد فى كثير من الوظائف الآن .

فإذا كان هذا هو شأن التربية والشأن فى المستخدمين الآن فكل يعلم الى أين نحن مسوقون بأيدي المحتلين ان كان للرجوع الى القهقرى بالنسبة للولاية والحكم أو نحن مسوقون الى الرشد والاستعداد .

هذا ولا يسعنا قبل أن يختتم هذا الموضوع الا أن نقول لشيعة الاحتلال أن تمويهكم أنفسكم بلعوى كون الاحتلال مؤقتا حجة على انكم غافلون بأن المصريين غير راغبين فيه ولا يرجون من دوامة خيرا والا لما كان هناك داع لاختفاء الحقيقة .

هذه هى الاحساسات الوطنية العامة وليست بغريبة على أمة ذائقة لذة الاستقلال تسعا وثمانين سنة متمتعة بامتيازاتها متصرفة فى داخليتها بما يوافق عواطف الأمة وأخلاقها أما القول بأن مصر كانت محكومة بأجنبى قبل الاحتلال كما هى محكومة بالأجنبى الآن فزيغ عن الحقيقة وسلب للشيء عن نفسه فראس الأمة المصرية وجاكها مصرى ابن مصرى ابن مصرى ابن مصرى لم يعرف له وطننا غير هذه البلاد ولا ديننا غير دينها .

فالوطن فى عرف أهل العفة والسياسة البلد التى يقيم فيها المرء مدة محبودة من الزمن على نية عدم مبارحتها والرضوخ لشريعتها وذلك أمر مقرر فى كل مملكة ودولة فأمر مصر المعظم وأبازره من قبله مستكملة فيهم هذه الصفات بالنسبة الى الوطنية المصرية أكثر بكثير من نسبة أكثر ملوك أوربا لمالكهم فكما أن ملكة الانكليز انكليزية وكما ان امبراطور ألمانيا المانى كذلك جناب الخديو المعظم مصرى أما اذا رجعنا الى أصل كل ملك مهما

بعد ذلك لأصل فقله يدعو الحال الى اعتبار كثير من ملوك أوروبا الحاكمين الآن أجانب عن ممالكهم وهذا تدقيق فاسد لا يمكن الالتفات اليه وكذلك وزراء مصر وحكامها الحاليون والسابقون كلهم مصريون لانهم اما مولودون هنا هم وآباؤهم من قبلهم وأما نشأوا في هذا الوطن أطفالا لا يملكون لهم بلدا سواه \*

وهب ان البعض أو الكل محافظون على صيغتهم التركية أو الكردية القديمة أو الأرمنية فهل النسبة بين المصري وبين العثماني من أى جنس كان تشبه النسبة بين المصري والفرنساوى أو الانكليزى \* ان من يتوهم مثل ذلك لا يدري شيئا من مقدار الجامعة الكلية التى تربط كل الأصناف العثمانية ببعضها وتجعلهم كأنهم أبناء بلد واحد وأرباب الفكرة العالية من الانكليز يعلمون ذلك حتى ان السير بارنج لما كتب لدولته فى أواخر عام ٨٧ عن أحوال مصر عند أصحاب السعادة يعقوب ارتين باشا وسابا باشا من خلاصة فضلاء المصريين \*

وهذه الرابطة هى التى تجعل الدمشقى عثمانيا من مسلم ومسيحى والمصرى كذلك والطرابلسى وغيرهم عن بقية الأمم الخاضعة للجامعة العثمانية كما ان أهالى سكوتلاندة سكوتلانديين وانكليزيين والايرلنديين كذلك والمجرى مجريا ونمساويا والبافاريين بافاريين وألمانيين \*

فلنشقق اذا على أنفسهم دعاة الاحتلال وليلعلموا ان كثرة تفاليمهم فى التمجيد وقلب الحقائق من الأسباب التى ساعدت على زيادة التحرس من أقوالهم ومظنة السوء فى نوايا من انتدبوا لترويج أغراضهم خصوصا فى هذه الأيام الأخيرة التى خلغوا فيها نقاب التمسر والاحتشام حتى صارت تلاوة أقوالهم وكتاباتهم أثقل على السمع من سماع تبشير الجزويت فى قرى البروتستانت أو تبشير كهنة البروتستانت فى شوارع المسلمين \*





## خطبة الأستاذ الهلباوى بك فى احتفالات الأحرار المستويين بذكرى يوم الجهاد (١)

سيدى صاحب الدولة الرئيس \* حضرات السادة أيها الأبناء \*  
حضرت شطرا من خطبة هذا الشاب وهى كلها مملوءة حماسا حافلة  
بالمواطف الشريفة ومثل هذه المواطف هى محل رجاء الشيوخ فى جهادهم  
فى المعركة التى صممنا على المضى فيها حتى يوافق الله لنا النجاح \*  
كنت أود أن يكون عندى مثل هذا التحمس ولكن الشيخوخة أذهبت  
منى كثيرا وأنا أتيت هذه الليلة لأبين لكم بعض الخطر الذى أصاب دستور  
الامة \*  
أبين لكم أن الدستور الذى أصدرته الحكومة الحاضرة سعى بشير  
اسمه \*

يجب أن يسمى فى تاريخ الامة هدم لدستور الامة لا دستور أصلى  
ولعل الذين شرعوه اختاروا له هذا الاسم من طريق تسمية الشئ باسم  
ضده وقتلوا فى هذا نظاما كان شرع فى مصر فى أيام الحرب ذلك أنه  
لما ضربت الحماية على مصر أراد الانجليز أن يضعوا نظاما خاصا لمعاملة  
المصريين مع الأجانب فألفوا لجنة اسمها إلغاء الامتيازات ولكن كان الاسم  
الحقيقى للجنة هو توسيم الامتيازات لأنها كانت ترمى الى هذا الغرض  
كذلك يسمى هذا الدستور هدم الدستور لأنه هدم سلطة الامة \*  
والآن أتلكم لكم عن بعض نقط فى الدستور وكيف هدم هذا الدستور  
دستور الامة لان المشرع فى كل موضع شرعه غير مصدق فيه وأنه بنا شرعه  
كان مخادعا للامة \*

### الخصائص البرلمانية

فى دستور الامة أن الامة مصدر السلطات وكل سلطة تنولى أى شئ  
من شئون هذه الامة تستند فى هذه السلطة الى الامة \* فواضع الدستور  
الجليد يبقى هذه المادة بالحياء لان حضراتكم تجلبون ان التشريع على هذه  
القاعدة جعل الامة اذل طبقة من الطبقات التى وضعها المشرع واليسكم  
البيان \*

(١) السياسة ١٤ نوفمبر ١٩٣٠ \*

فى الدستور الذى صدر الأمر بالفائه كانت أول قاعدة وضعت فيه لصيانة مثل الأمة « الحصانة البرلمانية » كل ما يصدر منهم فى أثناء تأدية وظيفتهم لخدمة الأمة لا يمكن أن تنال منه يد تحاسبهم على ما صدر منهم وذلك لحمايتهم من بطش المستبدين حولهم .

فالمشرع الجديد قال ( يفتح الله ) هؤلاء يجب أن يكونوا كأطفال الكتاب • اسمعوا ماذا وضع دولة اسماعيل صدقى باشا •

وضع المادة الخاصة بالحصانة البرلمانية كما هى فى الدستور القديم ولكنه أضاف عليها بأنه اذا وقع من النائب قذف أو سب أو طعن تسقط عنه الحصانة ويقدم للمحاكمة مسواء كان ما صدر منه جناية أو جنحة وليس هذا فقط بل اذا ضبط متلبسا بأحدى هذه الجرائم فإنه يوضع فى السجن حالا •

هذه قاعدة خطيرة تكم أفواه النواب اذا أراد أن يناقش الحكومة الحساب فى أمر صدر منها لا يتفق وبمصلحة البلاد فضلا عن انها تحط من قدر النائب ولا تجعله يشعر بأن له كرامة وخصوصا وأن كثيرا من الناس لا يريدون أن يضعوا أنفسهم فى السجن •

لقد اطلعت على بيان الحكومة فلم أقف منه على تعليل حكيم لهذه القيود • حدث ان أحد حضرات نواب المجلس القديم صدرت عنه كلمة طائشة وقعت فى ظروف خاصة وهى كلمة لم تصدر طول مدة قيام البرلمان وكلنا نعتز بأن له لم يكن من اللائق صدورها فهل ينبى على تلك الكلمة أن يهدم صدق باشا حق النواب فى التمتع بالحصانة البرلمانية واذا قيل له بعد ذلك أن الدستور الذى وضعه مهزلة يرد علينا بأن هذا القول صادر عن حقد فى نفوسنا عليه •

لماذا يحقد عليك الأحرار الدستوريون يا دولة الباشا ؟ أن الأحرار الدستوريين لا يصدرين فى سياستهم الا عن المصلحة العامة فهل يفضيك هذا ؟ أنت الذى تضع يدك على كرمى يوسف وعلى خزائن الأرض • أنت الذى ترفقت وترقى وتحبب وتفرج وتمنع وتعطى فلو كان الأحرار الدستوريون يريدون مصلحة لأنفسهم لعاونوك فى هذه الجريمة التى ارتكبتها ضد الأمة •

نحن نعلم معرضون كثيرا للتضحية بمخالفتنا للوزارة واطهار تصرفاتها السيئة وليسنا نبأى بهذه التضحية فائق الله يا باشا فى قولك . بأننا أصحاح شهوة • هل نحن الذين خدعناك أم أنت الذى تريد أن تخدعنا ، لقد أيدناك ( بالخط العريض ) ورسمنا لك الطريق الذى تسير

فيه وقتنا لك بأنك إذا التزمته سرنا معك الى النهاية • كان هذا في شهر يوليو ثم عدنا فكررناه في شهر سبتمبر فإذا جاء بعد ذلك دولة صدقي باشا وتقص هذا العهد الذي اتفق معنا على التزامه وترتب على ذلك اننا لم نؤيده يقول ان هذا حقه عليه والشهوة هي الدافع اليه •

لقد ضاع البلد وضاع الدستور وما كان أساس وضع الدساتير الا للاحتفاظ بكرامة الأمة ، فان كان صدقي باشا يعني اننا غضبنا لضياح مصلحتنا فهو صادق في هذه الناحية وإذا لم يكن هو قد غضب لأهانة الأمة وكرامتها فليس هذا ذنبنا ونحن نفخر باننا غضبنا من أجل دستوره الذي فيه مهانة الأمة وضياح حقوقها التي كسبتها بجهادها ودما ابنائها •

### المسئولية الوزارية

كانت المسئولية الوزارية من المسائل الجوهرية في تحقيق مصالح الأمة وأساسها أن الوزراء يتولون السلطة التنفيذية وهم محاسبون أمام نواب الأمة • حصل أن اتصل بعلم دولة رئيس الأحرار الدستوريين انه حصل شيء من التصرف في هذه المسألة يعرضها لانعدام الفائدة المقصودة منها وذلك يجعلها أمام المجلسين فرأى دولته أن ذلك من الدس في التشريع وأبلغ رئيس الحكومة من اتصل بدولته فأخبره دولة صدقي باشا بأنه سيجعل المسئولية الوزارية قاصرة على مجلس النواب • وكان من نتيجة موقف دولة رئيس الأحرار الدستوريين أن أصبحت المسئولية الوزارية قاصرة على مجلس النواب ولكن صدقي باشا وضع لها قيودا جعلها تقسه ( طور أبو حميد ) فنص في دستوره على أنه يجب للاقتراع بالثقة على الوزارة أن تتكون عصابة من ثلاثين نائبا يتكاتفون ويتضافرون ويقدمون عريضة يقول الواحد منهم فيها ( أنا الواضع اسمي وخمسي في ادناه أقول اننى سأقترح على الثقة بالوزارة ) فإذا تقدم ذلك الطلب فيجب أن لا يسمح بالمناقشة فيه الا بعد عشرة أيام حتى يأتي ( بجور جاوه ) - ضحك وتصفيق • • وليست هناك حكمة في هذا القيد الا كسب الوقت بحيث انه اذا استطاع النواب ويحملة على الخروج على هذا الطلب ، كان الطلب غير مقبول شكلا •

فهل رأيتم في أى مركز دلس وضع صدقي باشا نواب الأمة ؟! ان الغرض من وضع القوانين هو تقويم الاخلاق وليس في دستور صدقي باشا ما يشجع الا على افسادها • فهل اذا غضبنا من هذا التصرف لا يذمنا صدقي باشا ؟ بل ويتهمنا باننا غضبنا لشهوة شخصية • حرام عليك يا دولة الرئيس وأنت تعلم اننا لم نغضب الا حرصا على مصلحة الأمة •

وبعد مرور الأيام العشرة التى تنتهى فيها ( علة ) المجلس يتناقش النواب وبعد ذلك هل يصدرن للقرار بالثقة بالوزارة أو بعدم الثقة بها كلا - بل يجب أن يبقوا صما بكما لا يتكلمون الا بعد مرور ثمانية وأربعين ساعة على الأقل من المناقشة والغرض من ذلك ظاهر وهو انتظار ( فرج الله ) لعل واحدا من الثلاثين يكون له قريب يريد تعيينه ملاحظا أو ترقية مأمور مركز أو وكيل مديرية أو غير ذلك والنواب ليسوا ملائكة ولهم مصالح ويتأثرون بالأغراء وإن لم يكن جميعهم فعلى الأقل خمسة أو ستة منهم

وبعد ذلك فإذا هون الله وقطعت جميع المفاوز ولم يقع أحد من الثلاثين في الأغراء وبعد أن سكتوا كأنهم فى ماتم واجتمع النواب وقرروا عدم الثقة بالوزارة - هل تختشى الوزارة وتسقط - لا بل لابد أن تكون أغلبية الأعضاء قد صوتت ضدها - وهنا وضع صدقي باشا نظاما غريبا لمسألة الأغلبية ، فالمجلس كما تلمون مكون من مائة وخمسين نائبا فإذا كان حاضرا وقت التصويت مائة واقترع سبعون منهم بعدم الثقة بالوزارة فحكمهم فى نظر الوزارة حكم القلة .

وحزب مثلاً آخر بأنه إذا لم يكن النواب الذين صوتوا ضد الوزارة سبعين من مائة نائب حاضرين وكانوا ٨٠ صوت منهم ٧٤ ضد الوزارة وصوت الستة الباقون معها وقده يجوز أن يكونوا أولئك الستة من الوزراء فإن القرار بعدم الثقة بالوزارة لا يعتبر فى نظر الوزارة أغلبية ضدها ويجب أن تبقى فهل يقال بعد هذا أن الأمة مصدر السلطات ؟

• مثل آخر إذا فرض أن انعقد المجلس وقت الاقتراع على الثقة بالوزارة وكان عدد الأعضاء الحاضرين ٧٦ صوت منهم ٧٥ ضد الوزارة وتمت العضو الباقي بالثقة بها فيجب أن تبقى ( المرسومة ) وهذا يعتبر فى نظر صدقي باشا أن الأمة مصدر السلطات فإذا اعترضنا عليه قال اننا قصار النظر .

وهذا مثل بارز من هدم الحق المقدس للأمة فى مراقبة حكومتها وهناك مسألة أخرى أظن أن الدكتور هيكل بك لم يمرض لها فى كتاباته ذلك أن دستور الأمة ينص على أن للنواب حق سؤال الوزراء واستجوابهم فى كل وقت من غير أن يقدموا عريضة بالاستجواب وللوزير أن يطلب مهلة للإجابة وهذه المادة أبهاها صدقي باشا كما هى فى دستوره خفيفة لأن ( أبى السباع ماهر ) لكنه قال أما استجواب الوزراء وأما سؤالهم فيكون حسب القانون الذى سيصدر متضمناً للاثثة الاجراءات الداخلية للمجلس ومحدد فيها طريقة الأسئلة والأجوبة ويعلم الله ان صدقي باشا

بهذه الخديعة يريد أن يجس نبض الأمة ونحن من جهتنا قد رأينا العينة في الدستور الذي أصدره ( قطران فوق قطران ) وليس بعيدا أن يكون القانون الذي سيصدر مبينا طريقة تقديم الأسئلة والاستجابات سيشتط على النائب أن ( يتوضأ ) قبل السؤال والاستجواب وأن يكون ممن يلغون ضريبة ( تصديق ) .

وأبلغ من هذا في تحقير الحكم النيابي أن هذه المادة التي أحيل عليها كيفية وشروط استجواب الوزراء قصت في الوقت عينه على قاعدة مذلة لم توجد في أي مجلس من المجالس النيابية من عهد المغفور له الخديوي اسماعيل لأن وهذا على الرغم من أننا نسير في طريق الرقي ومع العلم بأن في عهد الخديوي اسماعيل لم يكن عدد المتعلمين فيه يزيد على ألفين ذلك أن صدقي باشا يقرر في دستوره أن أعضاء البرلمان ليسوا أماء على وضع اللائحة الداخلية لمجلسهم وأنه هو الذي سيضعها .

أرايتم اذلالا ومهانة أكثر من هذا . . .

أن مجالس المديرية والمجالس المحلية والمحاكم بأنواعها هي التي تضع لوائحها الداخلية فهلا يؤتمن البرلمان الذي هو ممثل الأمة على وضع اللائحة الداخلية له ومع ذلك يقول صدقي باشا إن الأمة مصدر السلطات

### الصحافة

لم يكن للمادة ١٥٣ التي وضعها صدقي باشا في دستوره مقابلا في دستور الأمة الذي ينص على أن الصحافة حرة في حدود القانون وقانون الصحافة هو الذي يفصل مدى هذه الحرية ويحددها وهناك محاكم تشرف على تنفيذ هذا القانون . ولكن صدقي باشا أراد أن يكف أفواه الصحفيين فنص على تقديمهم أمام محكمة الاستئناف التي لها حق الحكم بالغلق لمدة ثلاثة أشهر ولو كنت صحفيا لما شكوت كثيرا من تقديمي للمحاكم لأننا نريد توحيد القضاء ونريد أن يمثل الجميع أماء على قدم المساواة ولكن تقديم الصحافة إلى محكمة الاستئناف مباشرة فيه شيء من مخالفة التشريع والتفرقة في المعاملة . ذلك أن صدقي باشا نص في دستوره على أن تكون المحاكمة غير علنية وليته اختار كلمة خفيفة الوقع على السمع بل اختار كلمة قدرة تمجها الاسماع وهي كلمة ( سرية ) ونسى بذلك أن الضمان الوحيد للمتقاضين هو علانية الجلسات فالرجل الذي يرتكب جريمة فردية لشهوة شخصية والرجل الذي يتاجر في المخدرات والمراء المومس التي ترتكب جرما كل فرد من هؤلاء إذا لم يحضر الجمهور محاكمته كانت المحاكمة باطللة فما بالكم برجل صحافي يعبر عن الرأي العام ويدافع عن

المصلحة العامة كيف لا يتوفر له الضمان الوحيد للأطمئنان إلى عدالة الحكم الذي سيصدر له أو عليه لكن الذي يقصده صدقي وقد استفاد من تجارب الماضي وهو على جانب كبير من المهارة والخطورة \* هو أن حضور الجمهور محاكمة أحد الصحفيين لانتقاده الحكومة في بعض تصرفاتها يثير ضده الرأي العام ولذلك جعل محاكمة الصحفيين في الظلام الحالك وإن صدقي باشا لا ينسى الضجة التي أحدثتها محاكمة السياسة سنة ١٩٢٤ وكانت الحد الفاصل بين حرية الصحافة ومن يريدون الاعتداء عليها \* كذلك يترتب على جعل الجلسات غير علنية أن من ينشر محاضر جلسات هذه المحاكمة يقع تحت طائلة العقاب \*

ولم يكتف صدقي باشا بكل هذا بل فرض على الأمة أن تخضع له عشر سنوات فكانه يحكم علينا بالذلة مقدما عشر سنوات \*

والآن اني أوجه سؤالا إلى صدقي باشا أرجوه أن يجيب عليه كيف يجزئ على هدم دستور الأمة وهو الذي أقسم اليمين على طاعته واحترامه وهذا الدستور ينص على أن لا يعدل حرف منه إلا بأقرار المجلسين وتصديق جلالة الملك \*

وبصفتي محام أجادل في ذلك ما دمت استند إلى القانون وهذا الدستور الذي هو العهد بين الأمة والحكومة فإذا اعتلت عليه هذه الحكومة بصفتها الهيئة التنفيذية كان عملها باطلا أشبه بعمل القرصان وقطاع الطرق \*

لقد اعتدت وزارتك على المسؤولية الوزارية وفرضت لها قيودا بدعوى ما حصل في أدوار الانعقاد السابق مع أنه في جميع هذه الأدوار لم تعرض مسألة الثقة بالوزارة فكان حقا عليه أن لا يتعرض لها وإن كان ينبغي أن يستميل النواب ويستفيد منهم كان أجدر به أن يضع تقييدا للنواب يشجعهم لا يقص أجنتهم \*

من ذلك تتبينوا أيها السادة أن هذا التشريع ليس له حكمة توجهها تجربة أو مصلحة \*

بقيت مسألة أخرى فيما يتعلق بقانون الانتخاب وكلنا متفقون على الشكوى من نظام الانتخاب المباشر ولكن من كان يظن أن صدقي باشا يتخذ هذا ذريعة لما ارتكبه ضد الدستور \*

لقد حرم قانون الانتخاب العلماء والأطباء والمعلمين وجمهرة المتعلمين من دخول البرلمان . وتم ذلك ؟ هل يريد دولته أن يجمع حوله فقط أرباب الجلباب والزرقاء كما كان يريد اللورد كرومر .

ومن العجيب أن دولته يعلى ذلك بأن بعض النواب كانوا يتفنيون عن الجلسات ويشغلون بأعمال أخرى ودولته مع ذلك يشتغل في هانة عمل فلمساذا يحرم على غيره ما يحلله لنفسه . فإذا كانت هذه هي كل حجتك في حرمان الفئات المتعلمة من دخول البرلمان في قوله في الأرباب شميخا الذين كان يتألف منهم عدد الشيوخ المعينين في المجلس القديم فقد كانوا الا قليلا منهم لا يحضرون الجلسات وقد حدث أن بقي أحدهم ثلاث سنوات في أوروبا ولم يكن نسمع ممن يحضر منهم كلمة في المجلس . فكان من المقول اذن لتلافي تقييد الأعضاء أن يضع القيود التي تكفل المواظبة على حضور الجلسات ومع ذلك يا دولة الباشا فليس أحب اليك من غيابتهم وخصوصا اذا عرضت مسألة الثقة بالوزارة .

والواقع كما قلت ان هذه فتنة ومع ان صدقي باشا رجل نبيه وعظم وكثيرا ما شاركنا في جهادنا وكان من الرجال الذين يعتمد عليهم في الوزارات السابقة وفي الحزب الا أن في هذا البلد لغزا ليس مفهوما هذا اللغز هو الكرسي وهو أمر غريب فالشخص الذي يندر جدا أن يكون من الرجال البعيدين عن مناصب الحكم لا يتأثر بالمنح ولا بالمصداقات التي يلاقها من كان فيه وهذا الكرسي بغير كثيرا من الناس وأذكر انني كنت جالسا مرة مع المرحوم بليغ باشا رئيس محكمة الاستئناف فزاره أحد أصدقائه وأخبره بأن اللورد كرومر حدثه عن ترشيح بليغ باشا لمنصب الوزارة وأنه أبلغ اللورد بأن بليغ باشا لا يقبل هذا المنصب لأنه يعتقد أن من يجلس على كرسي الوزارة ( ينسحر ) ليس هذا صحيحا يا باشا ؟ فاجابه بليغ باشا بأن هذا صحيح ولكنه على الرغم من ذلك يرغب أن يدخل الوزارة ليرى كيف يسحر وهنا قلت لبليغ باشا ان من يجلس على الكرسي لكي يسحر لا يشعر بهذا السحر يخيل لي أن صدقي باشا اختار طرنا ظن فيه أنه مهما هدم من حقوق الأمة المقدسة لن يجد معارضة جديدة ارتكانا على ما يأتي :

**أولا : الازمة السديلة التي تثن منها الأمة .**

**ثانيا : تنازع الأحزاب .**

**ثالثا : الضكاوى ضد الحكم النيابي في المدة السابقة .**

## أيها السادة :

ما من قانون تصدره الحكومات الا وتراعى فيه المصلحة المشتركة بين الحاكم والمحكوم ولكن هذا القانون لم يراع في وضعه الا مصلحة الحاكم فقط . نحن لا نريد الثورة كما جاء في نداء حضرة صاحب الدولة رئيس الحزب ولكننا نكتفي بأن نقول لصديقي باشا أن ما أعطيته للأمة على اعتبار أنه في نظرك اصلاح كبير لا يتفق ومصلحة الأمة غايته لك والطريقة الوحيدة أيها الأبناء للقضاء على دستور صديقي باشا وليدا هي أن تضافروا جميعا في اقناع انفسكم ومن يتصل بكم بأن هذا الدستور فيه مسية للأمة وعار عليها أن تخضع له .

لكن صديقي باشا يدعي اننا نحن الغاضبون فقط وإن فئات كثيرة من الأمة راضية عن عمله ويستشهد على ذلك بالفود ( الكبيرة ) التي تفد اليه من الاقاليم لتأييده ولكن هذه ليست الطريقة المعقولة في اثبات ما يدعيه ولأجل أن يبرهن لنا أن الأمة تؤيده حقيقة فليبارح كرسي الوزارة حيناً وليترك الأمة تبدى رأيها بكامل حريتها ثم يرى النتيجة بعد ذلك .

يقول صديقي باشا كذلك أن له حزبا يجمع عددا كبيرا من الكبراء . نحن لا ننكر أن رئيسا المحكمة الاستئناف ومن كانوا مستشارين بها ولكن هؤلاء جميعا لم يشتغلوا بالسياسة مطلقا وليس يفتيهم انهم زاولوا مهنة القضاء حتى اسبلوا الى المعاش فهم من هذه الدرجة أطفال في السياسة فهل يظن أن أمثال هؤلاء يقوون على تحمل النضال السياسي وعلى الإهانات التي يلاقونها الرجل السياسي لنشر مبدأه وهل هؤلاء النفر الذين جاؤوا في هذه السنة السوداء هم الذين سيرتكز عليهم صديقي باشا في تنفيذ سياسته الخاطئة .

ان صديقي باشا يعتمد في مخاصمته للأمة على القوة المسلحة ولكن لأجل أن يخاصم انسان انسانا آخر يجب أن يكون سلاح الاثنين واحدا ولكننا منه في نضال غير متكافئ فصلانحه الحكومة وحزبيته لدولة الرتب والوظائف وجميع المصالح في يده يوزعها لمن يرضيه ويحرم منها من يفضيه فهل بهذا يحتاج الاحرار الدستوريين ويقول . . لهم عندما يواجهونه بالأدلة والبراهين أين ذلك غير صحيح ويقرن ذلك بأن يقول لهم ( لقد عذر من انذر كلمة لا أظن ان الامبراطور نابليون الأول قد قالها قبله .

## أيها السادة :

اننى أنصح صديقي باشا بكلمة صغيرة متواضعة ذلك أنه اذا كان يجمع اليوم بثقة حضرة صاحب الجلالة الملك فليعرف ان ثقة جلالته تقوم



دائما على اعتقاد جلالته بأن الوزير يعمل لمصلحة الشعب ولكن عندما تتبين الحقيقة ويبلغ صوت الأمة للعرش بما تقاسيه من الظلم عند ذلك أرجو ألا تكون عاقبته كماقبة زميله اسماعيل باشا المفتش الذي عانت البلاد في عهده كل ظلم وعسف والذي كان يحول بين وصول صوت الشعب الى صبيته المغفور له الخديوي اسماعيل ولكن لما تبين لسموه أن هذا الوزير كان خداعا انتهى الى عاقبة يستطيع صدقي باشا أن يسأل عنها أبنته **الواقف ببابه اليوم** .

أنا لا أرجو أن تكون عاقبة صدقي باشا كماقبة اسماعيل باشا المفتش ولكن أرجو أن يرجع الى رشده في وقت قريب أنا لا أقول ان صدقي باشا خائن فقد عاشرتة كثيرا وكان يجاري مبادئ الأحرار الدستوريين ، ولكني أقول انه أخطأ وفتن كما أرجوه عندما يتكلم عنا ويصفنا بأننا أشرار أن ينزه لسانه عن مثل هذا القول . وكل ما أعتقد أن الأمة التي كسبت حقها في الدستور لا يمكن أن يضيع منها هذا الحق ما دامت فيها بقية من الكرامة ويجب أن يعلم صدقي باشا انه غير باق وان الدول دول وانسا على استعداد أن نقبل توبته لأن الأمة هي الأمة وسنظل دائما تنتصر .



## محاضرة الأستاذ الكبير الهلباوى بك

### فى نصاب الأحرار الدستوريين

سيدى صاحب الدولة حضرات السادة أبنائى الأعزاء :

فى المحاضرة السابقة ضربت بعض الأمثال على أن دستور الحكومة من حقه أن يسمى بهدم دستور الأمة . وبينت بالأدلة القاطعة أن أشد ما أصيبت به الأمة فى أعز ما نالت من حقوقها هو ما يسمى بدستور الحكومة وأن كل أمة تعرف قدر نفسها وتدوق طعم الحرية تعتبر من أكبر العار عليها أن تترك هذا التراث الثمين يذهب من يديها وفيها بقية من الحياة .

بينت لكم أن ديباجة دستور الأمة قائمة على المهمل الصحيح لأنه منصوب فيه على أن كل تعديل فيه يجب أن يكون برأى مجلس النواب ومجلس الشيوخ وبدون ذلك كل يد تمتد الى التغيير فيه تعد عاصية متعمدة على الأمة والدستور وهذا النظام المسى بدستور الحكومة هو الثمرة الأولى من هذا المصيان .

وفى هذه الليلة أضيف لكم بعض الأمثلة على أن ما زعموه من أن هذا الدستور يمثل سلطة الأمة كذب وبهتان .

الأمة مصدر السلطات لقد كان لهذا المبدأ آثار كبيرة فمشلوا الأمة هم الذين يسهرون على أعمال الأمة التشريعية ويحافظون على حقوقها ولكن أنظروا كيف فعل هذا الدستور بسلطة الأمة ومزقها ؟ فى كل حرف وفى كل كلمة من دستور الحكومة آية من آياته اذلال الأمة والعمل على تحقيرها ومهانتها .

فى دستور الأمة أن البرلمان يعقد وتعرض عليه ميزانية الدولة ويبقى منعقدا حتى ينتهى منها مهما طال المهمل فى تقريرها .

أنظروا كيف مسح هذا الحق نص الدستور الجديد على أن البرلمان يعقد فى ديسمبر بدلا من نوفمبر فقصرت الدورة شهرا .

---

(١) الميامة ٢٢ نوفمبر ١٩٢٠

ثم جاء صدقي باشا فقال لأعضاء البرلمان سنعرض عليكم الميزانية  
فإن فرغتم منها في مايو كان بها والا فتفضلوا الى بيوتكم والحكومة فيها  
البركة ما شاء الله !

يا حضرات السادة جرت العادة بأنه عندما يتعين أهل خبرة في  
المحاكم للبحث في حدود بيت أو غيط يقضون في بعض الأحيان شهورا  
عدة ونواب الأمة مقروض عليهم أن يتموا بحث الميزانية في يوم ونصف  
يوم فإذا لم يفرغ النواب من بحث الميزانية في مايو فلا بد أن يفرض أن  
طبيعة العمل اقتضت ذلك فإذا جئنا وقلنا لهم إذا لم تنهرو مأموريتكم في  
آخر مايو يكون هذا منتهى الاعنات ومنتهى الصغار للأمة وهذه معاملة  
مزرية ومحقرة لنواب الأمة \*

للأحرار الدستوريين ولجميع الأحزاب أن تحتج وتقول أن هذا  
النظام يهدم سلطة الأمة ويطوقها سلاسل من الذل والاستعباد \*

نقطة أخرى في دستور الأمة أن البرلمان ينظر الميزانية بابا بابا وإذا  
عرض للحكومة بين أدوار الانعقاد ما يوجب على الحكومة أن تنقل مبلغا  
من باب الى باب فعلت ذلك على مسئوليتها ولكن يجب عليها أن تدعو  
البرلمان ليحاسبها على تصرفها فإن أمره والا وقعت تبعته عليها \*

فالحكومة اليوم وهي وكالة عن الأمة الممثلة في برلمانها تقول ليس  
لي شأن بهذا الحرج إذا عرض لي أمر يوجب نقل باب الى باب أو تقرير

اعتماد جديد استصمد أولم بذلك وأنفذها ثم لا شيء والموكلون  
ماذا شأنهم ؟ السنة المقبلة لما يجيئوا أقول لهم « يا جلعان » حصل كيت  
وكيت وبس ..

انظروا الى الرياء والتناقض ، أنت قررت ان الأمة مصدر السلطات  
وأنت وزير من الوزراء الذين اشتركوا في تقرير الميزانية فإذا أقررت  
هذا وبدأت لك ضرورة تسعو الى هدم ما بناء البرلمان وتقضى به المصلحة  
العاجلة فيكيف تسمح أن تبقى مطمئنا على هذا العدوان على حق الأمة ،  
ولنفرض أنك فعلت هذا في يونيو فستظل الى ديسمبر ثم تعرضه في  
آخر يناير على البرلمان !

تقول ان هذا العمل اقتضته المصلحة العاجلة فلماذا لم تدع البرلمان  
إذا كنت معتقدا أنه في مصلحة الأمة فإذا رآه صائبا أقره وإذا رآه غير  
ذلك تدارك خطأك \*

هناك مبلغ كان مقررا للتعليم فأخذته وأنفقته في غير مصلحة وأعطيته صفة المستعجل ثم جئت تعرضه في يناير فماذا تعرض ؟ تعرض ورقا يا حضرة الوزير أما الفلوس فقد أنفقت فعلا .

آه . واضح القانون « وأخذ باله » من المواقب كلها هو يعرف أن هذا يفضب النواب لانهم يرون أن أموال الأمة تبعثر في غير المصلحة وهذا العمل كان له باب في دستور الأمة هو اتهام الوزراء بانهم خرجوا على الواجب وقد يجوز أن يتضح أن شهوات الوزراء هي التي قضت بانفاق هذا المبلغ فكان دستور الأمة يقضى بمحاكمة الوزراء . فجاء صدقي بأشأ يقول لا ، لا نظنوا أننى سأتركها لكم . قال : هناك قانون العقوبات يكفى . وفيما سوى قانون العقوبات بماذا تريدون أن تعاقبوا الوزراء بأكثر من حرمانهم من خدمة الحكومة ؟

ذكرتنى هذه الحكاية بحكاية قديمة .

في الوقائع الرسمية كان مسموحا للمحررين أن ينتقدوا الأحكام وحدث أن تسعة موظفين من المنصورة اتهموا بالاختلاس وقد كان الاختلاس في نظر القانون الهمايوني لا يعتبر دائما جنائية . فجاءنى أحد أصدقائى واسمه راشد بك وقال لماذا لا ينتقدوا الحكم الذى صدر في هذه القضية فقلت وما فيه مما يوجب الانتقاد فقال أن الحكم يقضى على بعض المتهمين بالحبس وعلى البعض الآخر بالحرمان من خدمة الحكومة ، فأما المحبوسون فهم شباب لا تتجاوز سنهم الخامسة والعشرين ففي استطاعتهم العودة الى خدمة الحكومة لان القانون الهمايوني كان لا يأبى ذلك وأما المحكوم عليهم بالحرمان من خدمة الحكومة فهم شيوخ أشرفوا على السن التى يجب إحالتهم فيها على المعاش .

ووزراؤنا الحاليون لا يهجم الطرد من خدمة الحكومة لانهم على سن معاش أو دخلوا فيه بالفعل ولو فرضنا ونفذ فيهم الحكم فإنه يبقى لهم المعاش والمائة والخمسة والعشرون جنيها ( معاش الوزراء ) يأخذها الطانع منهم والمعاشى ، فحذف المادة الخاصة بمحاكمة الوزراء من دستور الحكومة ترفع عن الوزراء كل خطر .

وتسمى لهذه الحكاية أذكر أن الانجليز حين دخلوا مصر طبقوا على الجيش قانون القرعة العسكرية البريطانية فحدث أن أشخاصا كانوا يفرون من الجيش من بلدنا فحكموا أمام هذه المحكمة وما تشعر الا وهم مقبلون بالطبل والمزيكة فقلنا ماذا ؟ قالوا لقد حكموا علينا بالطرد من خدمة الحضرة القهيمة الخديوية .

وكانت النتيجة أن أخذ الصباكر يفرون من الجندية فذهب بعض الناس الى الجنرال وود وقالوا له ( جرى ايه ؟ ) المسألة لا تصلح هكذا وكان أن غير هذا النظام .

من النقط الأخرى التى أضاعت على البرلمان كثيرا من السلطة الفعلية ان البرلمان يقر مشروعات القوانين ويعرضها على الوزارة وهى تعرضها على جلالة الملك وسمح فى دستور الأمة أن يبقى البرلمان منتظرا ثلاثين يوما فان مضى هذا الزمن ولم يرد له نبأ بأن القانون رفض أو قبل يعتبر القانون مقبولا .

أنظروا الى سلطة الأمة كيف هى ظاهرة واضحة ١٩ عند الحكومة ثلاثون يوما فاما ان تقبل القانون أو ترده ولكن الدستور الجديد قال لا ان مدة الانتظار يجب أن تكون ستين يوما ثم ان السكوت فى عرقى معناه الرفض . ولقد كنا نسمح دائما ان السكوت رضى فجاء الدستور الجديد يقرر شرعا جديدا ويقول ان السكوت عندى معناه الرفض .

وكان للبرلمان فى دستور الأمة أن يعيد النظر فى مشروعات القوانين فى الدورة نفسها هذه بأغلبية الثلثين ، أما دستور الحكومة فيقول انه لا يمكن أن يعاد النظر فى ذلك الا فى الدورة المقبلة .

وربما كان هذا القانون مستعجلا أو خطرا ولوا

يريد البرلمان أن يضع تشريعا لينقذ الحال الاقتصادية أو يدفع كارثة ولو . ولو ! فهل يبقى بعد هذا من سلطة الأمة أى أثر بعد هذا المسخ ١٩

ليس من حقنا أن نثور من كل عواطفنا وتنادى أن مصر ما أصيبت فى كرامتها بمقدار ما أصيبت من هذا الدستور ؟

مثل آخر ، فى دستور الأمة أنه اذا وجدت أحوال مستعجلة تستدعى تقنينها فالملك يجعل بانعقاد البرلمان أو يطلب البرلمان انعقاده لأن النواب وهم يمثلون أرباب المصالح يدركون بالطبع الأحوال التى تستدعى أخذ آرائهم فيها ، وكان فى دستور الأمة أنه اذا طلب أحد المجلسين بأغلبية مطلقة عقد البرلمان يجاب الطلب .

أما فى الدستور الجديد فلا يعقد البرلمان الا بأغلبية كل من المجلسين . إنا لا أدري لماذا وضع صديقى باشا هذه المادة فإذا كان مجلس الشيوخ وأغليبيته من ممثلى الحكومة فمن المستحيل أن تقرر هذه الأغلبية طلب عقد البرلمان .

## أيها البسادة :

أنا لا أقدر أن أتبع كل ما في هذا الدستور من العوج فأكتفى بهذا القدر الآن وأتكلّم معكم في طريقة الدفاع التي يدافع بها صدقي باشا عن دستوره .

يقول دستور الأمة ما هو اليس هو من وضع ثلاثين شخصا ثم يقول - ولولا أنني قرأت ما سأذكره في السياسة - لكنت أشك فيه . يقول صدقي باشا أن مسخ الدستور كان رأيه قبل أن يؤلف حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا وزارته سنة ١٩٢٨ .

ماذا ؟ صدقي باشا يقول أنه كان في نيته عدم دستور الأمة من سنة ١٩٢٨ .

لقد كنت من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين وكنت فيه من المعهودين قبل أن يؤلف دولة محمد باشا محمود وزارته فإذا كان هذا رأيك من أن دستور الأمة يجب عدمه فلمن قلت هذا الرأي ؟ ولماذا لم يسمع عنك إلا اليوم ؟

ما الذي تمنعك من مجابهة الأمة وإعلان ذلك في حزب الأحرار الدستوريين فإن عارضك الأحرار الدستوريون في هذا الرأي فلماذا لم تعلنه في الصحف .

فإذا ما اتهمناك يا صدقي باشا من أن هذه النية كانت مبيتة عندهك أولا فإن هذا لا يشرف مركزك وثانيا أنه لا يبرر عملك في سنة ١٩٣٠ .

وضع دستور الأمة بواسطة لجنة من ثلاثين عضوا من خيال الأمة وكانت تنشر محاضرها في الصحف وأنا أقرر لكم أن اللجنة تأثرت في كثير من المبادئ بالأبحاث التي كان ينشرها المرحوم أمين الرافعي بك ( حتاف بذكرى الرافعي بك ) .

وأخيرا عرض عليك يا صدقي باشا وأنت وزير في وزارة فروت باشا دستور الأمة فتقررت ورضيته وخبر شعرة فروت باشا بأن الدستور معرض للمسح استقال واستقلت معه فأما أن تكون قد استقلت عن عقيدة وأما أن تكون مداهنا .

في سنة ١٩٢٨ دعا دولة محمد محمود باشا أعضاء حزب الأحرار الدستوريين في منزل سماعة محمود عبد الرازق باشا ولما حضر جلست على يمين دولته وجلس دولة صدقي باشا على يساره ولما عرض علينا محمد

باشا مشروع وزارته كنت أنا أقل الأعضاء تحمسا أما الذي انبرى في تأييده نارا مشتعلة فهو صندوقي باشا حتى اننى شعرت بالخجل لهذا الحماس العظيم .

يقولون ان صندوقي باشا جاء مجاملة انما فيه اناسا يطعنون عليه بأن خطبته التى حصلت فى منزل آل عبد الرازق وخطبته التى حصلت فى الغربية كانت مزبطة بوظيفة حكومية هى ديوان المحاسبة .

يقول صندوقي باشا أن محمد محمود باشا هدم الدستور فلماذا يشكو الآن ؟ لا يا باشا محمد محمود باشا رأيت ونحن متفقون على أنه كانت هناك ظروف تقضى بتعطيل الحياة النيابية على أن يبقى الدستور هيئة مقدسة أما أنت فقللت الدستور وقضيت عليه وفرق ما بينك وبين محمد محمود باشا . ان دولة محمد محمود باشا جاء الى المحجور عليه فقال له أنا احفظ مالك وديمة عندي حتى تزول عنك أسباب الحجر أما أنت فقللت له أنك لا تستحق القنادين التى تملكها فانا أخذها منك ناديا لك .

الاستاذ هيكل بك افاض فى المقارنة بين دستور الحكومة والجمعية التشريعية وبين أن نظام الجمعية التشريعية كان فى كثير من الصور خيرا من نظام دستور الحكومة وأنا اضيف الى هذه المقارنة أن مصر كان لها قبل الاحتلال برلمان حر مثل سائر البرلمانات فى العالم فلما دخل الانجليز قالوا ان وجودنا لا يتفق مع سلطة الأمة فألغوه وأحلوا سلطة موظفيهم محل سلطة الأمة .

ونحن مع شكوانا المستمرة من أن وجود الانجليز فى مصر وتدخلهم فى شئوننا معرة على مصر يجب أن نقرر حقيقة لا مفر منها هى أن الموظفين الانجليز لم يكونوا يعملون لمحض شهواتهم . كان رئيسهم القنصل الجنرال فى مصر أو المنسوب السامى مسؤولا عن موظفيه فى انجلترا فأذن موظفو الانجليز فى مصر ان لم يكونوا مسؤولين أمامنا فهم مسؤولون أمام بلادهم .

ولكن الآن وقد تخلت انجلترا عن كل ما يتعلق بادواتنا الداخلية وعندما أردنا أن نحدد العلاقة بيننا وبينها اعترفت بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة دستورية - أصبحت المسئولية التى كانت على الموظفين الانجليز ملقاة على عاتقنا .

فالآن صندوقي باشا يقول أن دستور سنة ٢٣ لم يجر متناسبا مع التشريع السابق وقد نسي أن مصر التى كانت تقتنع بالجمعية التشريعية نالت السيادة .

كيف تدعى هذا وتجعل سلطانك فوق كل سلطة لا رقيب ولا حسيب



عبيك • اذا غلط الثلاثمائة أو ضلوا فان ضلال التسعة يكون ضلالا مبينا  
وداهية سودة •

تتكلم فى خطبك وعلى لسان جرائدك فى الموضوع نفسه لا تخرج  
عن الموضوع ولا يلىق برجل كبير مثلك أن يقول الرقاص الهلباوى •  
الرقاص آيه ! ولكن مش « التانجو فى الضلعة » يا باشا ١٩

الهلباوى الحلقة المفقودة نعم لانه فى هذه الشيخوخة لا يرهيك  
ولا يخاف عذابك لقد وضع فى يدى الحديد منذ ٥٠ سنة لأننى كنت  
اشتغل لخدمة الوطن وسيبقى الهلباوى يستهين بالعذاب فى سبيل خدمة  
الوطن أبدا ( تصفيق حاد ) •

صدقى يقول لا ، انتظروا هو مافيش هناك الا الجماعة الدستوريين  
« والبله عاشقه الباشا فى الضلعة » •

أى فرق بين متطوعيك ومتطوعى السلطة العسكرية •

الفرق ما يأتى ، ان الاولاد الذين ذهبوا الى السلطة كانوا من طبقة  
صغيرة فكان آكراههم ماديا أما الطبقات التى تגיע للباشا فهى أرقى نوعا  
من هؤلاء فليس فيهم حفاة كثيرين ( ضحك ) •

هل يأتونك اختيارا ؟ من الذى يدفع لهم اجرة القطار فى هذه السنة  
السوداء •

هل يجيئون ليحرقوا أنفسهم ويقررون ان الأمة لا تستحق دستوروا  
يعترف بسلطتها ؟

لم يسمح أحد أن واحدا يحجر عليه ويخرج يشكر للمحكمة هذا  
الحجر •

الباشا يقول انتظروا من مفاخرى وجلالى أن الأمن محفوظ فى البلاد !  
أمن آيه لقد جعلت البلاد سجننا واحدا هل ينبغى لرئيس الحكومة أن يفاخر  
باستتباب الأمن وهل الأمن مستتب على أساس الرضى والبطش  
والارهاب ؟!

نحن عاثشون فى سجن ، الهلباوى الذى أعلن عن خطبته منذ يومين ،  
لو ان هناك أمنا وحرية ، أما كنا نقيم سرادقا لماذا كنا نجىء فى هذه القرعة  
المقضلة •

قالت السياسة غير مرة نحن في أحكام عرفية ينفذها صديقي باشا  
من غير أن يعلمها .

أحكام عرفية ! هي شر صورة من الأحكام العرفية .

كنت منذ يومين في كفر الدوار فسمعت ولولة من كل ناحية ، في  
كفر الدوار وأبى حمص حبس في يومين فوق ١٥٠ رجلا ! لماذا ؟ لأنه  
خشى أن يكون لهؤلاء تأثير على الناس يوم الحداد العام .

وكان من نتيجة أن هذا فكرنى بالمرحوم داود باشا مدير قنا .

داود باشا لبث ٧ سنين مديرا في قنا ولم يقع فيها ٧ جرائم على  
الإطلاق لماذا ؟ لأن الباشا الله يرحمه كان يأخذ بالشبهات فإذا سمع أن هناك  
أحدا محل شبهة يجيء به ويحبسه ثم يفتأ عينيه فاستتب الأمن لماذا لأن  
البلد لم يكن فيها سكان فإذا كان دولة صديقي باشا يرى من الفخار حفظ  
الأمن على هذا النحو فهو يحمل هذا العمل على مسؤوليته .

ولكن هذه التصرفات جريها من هو أقوى منه ، جربتها انجلترا ولكننا  
لم نرى حتى في أيام الأحكام العرفية مثل هذا الجبروت الذي يفرضه  
صديقي باشا علينا .

يرى دولة الباشا شبح الثورة ممثلا في البرلمان والشيوخ ومجالس  
المديريات فإذا جاء رجل وسمى صديقي باشا الهدام الأعظم فإنه يكون  
وصفه الوصف الذي ينطبق عليه .

أيها السادة :

الخطب جلل والمصاب عظيم يتجرع كأسهما كل مصرى سواء أكان  
متصلا بالأحزاب أم غير متصل بها وهو يتطلب إلى الزعماء جميعا أن يفكروا  
تفكيرا جديا في العمل لازالته وإن ينسوا في سبيل هذا التفكير مصالحهم  
الخاصة وإن يتساموا فوق الاعتبارات الوقتية . الخطب جلل والمصاب  
جليل ولا بد أن يعلم صديقي باشا أن الأمة كلها أيا كانت مذاهبها وألوانها  
أن تنى عن القيام بكل ما في وسعها بالطرق المشروعة تزيل عنها هذا العار  
والهوان اللذين الصقهما بها دمتوره وهو يعلم أن هذا الرجل الجالس  
هنا محمد محمود باشا الذى عالج غير مرة مصاعب هذه الأمة السياسية  
فكلل مسعاه بالنجاح قدير هو وأصحابه على أن يمالجوا هذا الموقف الذى  
رمى الأمة به صديقي باشا وما أشك في أن الأمة من ورائهم تؤيدهم وتؤازرهم  
بوحدها وتماسك صفوفها وتؤيدهم وتؤازرهم لأنها تعلم أنهم يبتغون  
مزتها ومجدها ولا تغريهم مناصب الحكم فيها بأن يتركوا هذا العبث

بحقوقها أو يتنازلوا عن قليل أو كثير مما كسبته بجهودها • ليعلم صدقي  
باشا هذا ان كان لا يعلمه وليكن واثقا من ان في المستقبل القريب جدا  
سيرى من نتائج هذه الجهود ما تصفق له الأمة مقتبطة مستبشرة لان حقوقها  
ردت اليها وبأن ما حاول دولته أن يفرضه عليها من ألوان المهانة والذل قد  
انهار وقداعى :

ليفعل صدقي باشا بالأمة فعلاته • ليقبض على الناس ويلقى بهم في  
السجون فلقد سمعت الليلة أن عظيمنا من الأحرار الدستوريين قد قبض  
عليه وألقي به في السجن لكن هذه كلها سحابة عن قريب تنقشع ويومئذ  
تعلو كلمة الأمة ويعلو الحق وينسحر الباطل ان الباطل كان زهوقا •



## « مصادر البحث »

### أولا : وثائق غير منشورة :

نبت باهم المصادر والمراجع المستخدمة في تحقيق الذكريات :

- تقارير الأمن العام لعامى ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ المودعة بدار الوثائق القومية .
- مذكرات سعد زغلول كراس ١٨ المودعة بدار الوثائق القومية .
- ملفات خلسة السياسيين المحفوظة بدار المحفوظات العمومية بالقلمة .
- وثائق أرشيف رئاسة مجلس الوزراء المودعة بدار الوثائق القومية — ملف اضرابات الموظفين عام ١٩١٩ .
- وثائق قضية اغتيال بطرس غالى ١٩١٠ المودعة بالمتحف القضائى .
- وثائق قضية اغتيال السردار مبرلى سنالك المودعة بالمتحف القضائى .

### ثانيا وثائق منشورة :

- أوراق محمد فريد مذكراتى بعد الهجرة . المجلد الأول .
- تقرير من المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر ١٩٠٨ .
- ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ مركز الوثائق والبحوث التاريخية بالأهرام .
- مذكرات عرابى كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية ج ١ الهلال العدد ٢٣ .
- مذكرات سعد زغلول ج ١ تحقيق د\* عيد العظيم رمضان
- مذكرات سعد زغلول ج ٢ تحقيق د\* عيد العظيم رمضان
- مذكرات سعد زغلول ج ٣ تحقيق د\* عيد العظيم رمضان
- مذكرات محمد فريد القسم الأول تاريخ مصر ابتداء ١٨٩١ . تحقيق د\* رءوف عباس .
- محاضرات أعمال لجنة المبادئ العامة للدستور ١٩٢٢ المطبعة الأميرية ١٩٢٧ ز .
- مضابط مجلس النواب ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ .
- القانون النظامى المصرى الصادر فى أول مايو ١٨٨٣ .
- الوقائع المصرية ١٨٧٩ ، ١٨٨٥ ، ١٨٩٥ ، ١٨٩٧ .



## المراجع

- ١ - ابراهيم الهلباوى : اعلام المحاماة .
- ٢ - ابراهيم الوليل : مفاخر الأجيال فى سيرة اعظم الرجال .  
منشورات مجلة المحاماة ، نقابة المحامين ، ١٣٨٢ .
- ٣ - أحمد تيمور : تراجم أعيان القرن ١٣ وأوائل القرن ١٤ .
- ٤ - أحمد حسين : موسوعة تاريخ مصر . ج٢ ، دار الشعب .
- ٥ - أحمد زكريا : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية .
- ٦ - أحمد فتحي المازنى : القضاة والمحافظون .
- ٧ - أحمد قاسم جردة : المكرميات .
- ٨ - أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية  
فى مصر ١٩٠٧ - ١٩٠٩ . المختارات السياسية ، مصر ١٩٤٦ .
- ٩ - الأزهر الشريف فى عيده الألفى .
- ١٠ - الياس زاخورة : مرآة العصر فى أكابر العصر .
- ١١ - حسين فوزى النجار : أحمد لطفى السيد ، سلسلة الاعلام (٤) ،  
١٩٧٥ .
- ١٢ - درية شليق : تطور النهضة النسائية فى مصر .
- ١٣ - ديوان حافظ ابراهيم : ج٢ ، القاهرة ، ١٩٣٩ .
- ١٤ - الذكرى المثوية للتورة المرامية : ج٥ .
- ١٥ - زكى فهمى : صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر .
- ١٦ - زكى مجاهد : الاعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشر الهجرية ج١ .
- ١٧ - زكى مجاهد : الاعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية  
ج١ ، ج٢ .

- ١٨ - سامى عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى .
- ١٩ - صبرى أبو المجد : تنبؤات ما قبل الثورة . ج ٣ .
- ٢٠ - صلاح عيسى : الثورة العربية .
- ٢١ - عبد الرحمن الراقى : محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية .
- ٢٢ - عبد الرحمن الراقى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ .
- ٢٣ - عبد العزيز الأزهرى وآخرون : فؤاد الأول مطبعة مصر ، ١٩٣٧ .
- ٢٤ - د . عبد الوهاب بكر : البوليس المصرى ، ١٩٢٢ - ١٩٥٢ .
- ٢٥ - د . عصام ضياء الدين : الحزب الوطنى والتفصيل السرى .
- ٢٦ - فتحى رضوان : مشهورون منسيون . كتاب اليوم - العدد ٢٧ ، ١٩٧٠ .
- ٢٧ - محمد ابراهيم أبو دراع : الشهيد أحمد ماهر . المجلد الأول ، ١٩٤٦ .
- ٢٨ - د . محمد جمال المسدى : دنشواى .
- ٢٩ - د . محمد حسين هيكل : تراجم مصرية وعربية .
- ٣٠ - د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ .
- ٣١ - محمد السوادى : البرلمان فى الميزان . ج ١ .
- ٣٢ - محمد فؤاد شكرى : نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر ، مكتبة الانجلو ، ١٩٦٠ .
- ٣٣ - محمد كامل البندارى : مؤامرة شبرا وبيان تلفيقها .
- ٣٤ - محمد محمود السروجى : الجيش المصرى فى القرن ١٩ .
- ٣٥ - محمود أحمد اسماعيل : صحيفة بيضاء فى خدمة الوطن المقدس ، تاريخ حياة الأستاذ الدكتور شفيق منصور المحامى .
- ٣٦ - د . يونان لييب : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ .



## الدوريات

- ١ - جريدة الجريدة : ١٩٠٧ •
- ٢ - جريدة السياسة : ١٩٣٠ ، ١٩٣٥ •
- ٣ - جريدة القطر المصري : ١٩٠٩ •
- ٤ - جريدة اللواء : ١٩٠٨ - ١٩٠٩ •
- ٥ - جريدة المؤيد : نوفمبر ١٨٩١ ، أبريل ١٨٩٢ ، ١٨٩٦ ، ١٩١١ •



## العناوين الجانبيه

٤٧	١ - النشأة الأولى
٥٠	٢ - تحصيل العلم
٥٢	٣ - احتكاك مع الشيخ محمد عبده
٥٣	٤ - أول لقاء مع الأفغانى
٥٥	٥ - الاهتمام بتحصيل العلم من الأزهر
٥٩	٦ - الانقطاع عن الأزهر والاشتغال بالأعمال الحرة
٥٩	٧ - الانضمام الى الماسونية ورواية نفى الأفغانى
٦٢	٨ - الادارة المحلية السيئة وأول احتكاك معها
٦٤	٩ - اللقاء القبض على الهلباوى
٦٧	١٠ - التحقيق فى أمر المقال
٧٠	١١ - رياض باشا والأفغانى
٧٣	١٢ - تعيين الهلباوى محرراً بالمواقف المصرية
٧٣	١٣ - مقابلة أخرى مع رياض باشا
٧٥	١٤ - سر الاقالة من الوقائع
٧٧	١٥ - الهلباوى والثورة العربية
٨١	١٦ - موقف مضاد لثورة عرابى
٨٢	١٧ - الاعتقال فى القلعة
٨٥	١٨ - العضوية فى مجالس المديریات
٨٦	١٩ - حادث جدير بالذكر فى مجلس شورى القوانين
٨٩	٢٠ - منصب سكرتير شقيق الخديو
٩٠	٢١ - السفر الى السودان
٩١	٢٢ - سر ايجاد منصب المندوب العالى بالسودان والغاؤه
٩٢	٢٣ - العودة الى مصر
٩٣	٢٤ - كيفية اختيار رجال القضاء

٩٨	٢٥ - بداية العمل فى الحمام
١٠٢	٢٦ - تفضيل الزواج من الجوارى
١٠٤	٢٧ - التفكير فى الانتقال من طنطا الى القاهرة
١٠٦	٢٨ - بداية الاحتكاك مع المحامين فى القاهرة وأبرزهم سعد زغلول
١٠٩	٢٩ - بداية الشهرة فى عالم المحاماة
١١٢	٣٠ - التلمذ على يد الأفغانى
١١٤	٣١ - المشاركة فى تيار الخواطر الوطنية
١١٥	٣٢ - الدفاع عن سلطات القضاء
١١٧	٣٣ - الهلباوى مستشارا للأوقاف
١١٨	٣٤ - تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية
١٢٠	٣٥ - طلب كرومر اعتباره عضوا فى الجمعية الخيرية الإسلامية
١٢٠	٣٦ - على هامش رئاسة الجمعية
١٢٢	٣٧ - تدخل الخديوى عباس فى القضاء
١٢٤	٣٨ - لقاء مع الخديوى
١٢٨	٣٩ - تعلم اللغة الفرنسية والسفر الى اوربا
١٣٠	٤٠ - أزمة بين الشيخ على يوسف وكنتشتر
١٣٤	٤١ - قضايا تستحق الذكر
١٣٧	٤٢ - حادثة الاعتداء على البرنس فؤاد
١٤٠	٤٣ - الهلباوى وعائلته
١٥٩	٤٤ - قضية نفتشواى
١٦٨	٤٥ - عرض بريطانى بالتعيين مستشارا بالاستئناف
١٧٠	٤٦ - التراجع عن قبول المنصب
١٧١	٤٧ - نشأة حزب الأمة
١٧٣	٤٨ - إعلان الحرب على الجريدة
١٧٤	٤٩ - محاولة اصلاح التعليم

١٧٥	٥٠ - التزوير فى الانتخابات
١٧٧	٥١ - موقف عدائى آخر للامير احمد فؤاد من الهلباوى
١٧٨	٥٢ - الوظائف الاستشارية وسبب الاستقالة منها
١٨٠	٥٣ - احتكاك مع بطرس غالى
١٨٢	٥٤ - مسألة الدفاع عن الوردانى ورفاقه
١٨٤	٥٥ - لقاء مع الوردانى
١٨٥	٥٦ - جلسة سرية امسد الهلباوى سريتها مقدما
١٨٩	٥٧ - المؤتمر المصرى
١٩٥	٥٨ - الترشيح لمجلس شورى القوانين
١٩٦	٥٩ - اجتماع فى منزل سعد زغلول
١٩٧	٦٠ - هجوم من ستورس ودفاع من الهلباوى
١٩٨	٦١ - تدهور العلاقة بين الهلباوى وحسين كامل
١٩٩	٦٢ - حادث خطير للهلباوى
٢٠٣	٦٣ - احدى القضايا لتشوية سمعة الخديو
٢٢٧	٦٤ - دفاع الهلباوى عن قليبس
٢٣١	٦٥ - الجهود الاولى لتشكيل نقابة للمحاميين
٢٣٢	٦٦ - الهلباوى اول تقيب للمحاميين
٢٣٣	٦٧ - فكرة تأليف الوفد
٢٣٤	٦٨ - اعتراض الامير طوسون على اسم الهلباوى فى الوفد
٢٣٤	٦٩ - محاولة لتوحيد القضاء الاهلى والمختلط
٢٣٦	٧٠ - الاجتماعات الوطنية ورد الفعل البريطانى
٢٣٧	٧١ - رفض على شعراوى تراجع زغلول عن عقد الاجتماع
٢٣٨	٧٢ - لقاء بين الهلباوى وزغلول
٢٣٩	٧٣ - المصاعب فى سبيل جمع الاعانات للوفد
٢٣٩	٧٤ - تقى سعد زغلول وزملائه الى مالطة
٢٤١	٧٥ - الهلباوى ومسئولية النقابة
٢٤٢	٧٦ - اضراب نقابة المحامين مقدمة للاضراب العام
٢٤٤	٧٧ - وفدان يسعيان للسفر الى اوربا

٢٤٦	٧٨ - مساعي لمنع سفر وفد الحزب الوطنى
٢٤٩	٧٩ - لقاء الهلباوى بالأمير عمر طوسون
٢٥٣	٨٠ - انتقاد جماهيرى لسياسة عمر طوسون
٢٥٤	٨١ - فشل وزارة رشدى باشا
٢٥٤	٨٢ - تراجع الهلباوى عن فكرة الاضراب العام
٢٥٥	٨٣ - اعتداء الأرمن على الجماهير
٢٥٥	٨٤ - اللقاء مع مندوبين من لجنة اضراب الموظفين
٢٥٦	٨٥ - الوحدة الوطنية بين عنصرى الأمة
٢٥٦	٨٦ - سحق الجماهير ضد الهلباوى
٢٥٨	٨٧ - انسحاب الهلباوى من لجنة الوفد المركزية
٢٥٩	٨٨ - الخلاف فى الوفد
٢٥٩	٨٩ - لجنة ملنر ومقاطعة الوفد
٢٦٠	٩٠ - خصومة على شعراوى مع الوفد
٢٦٠	٩١ - المزيد من الانقسام فى صفوف الوفد
٢٦٠	٩٢ - أزمة حفل تكريم عبد العزيز باشا فهمى
٢٦٢	٩٣ - مزيد من الانقسام فى صفوف الوفد
٢٦٤	٩٤ - الهلباوى يؤيد سياسة الحزب الوطنى
٢٦٥	٩٥ - التمهيد لتصريح ٢٨ فبراير
٢٦٥	٩٦ - لجنة الدستور
	٩٧ - تأليف حزب الأحرار الدستوريين وانضمام الهلباوى له
٢٦٨	٩٨ - توازن السلطات وراء تأجيل اصدار الدستور
٢٧٠	٩٩ - مازق يواجه الهلباوى
٢٧٢	١٠٠ - سقوط الهلباوى فى انتخابات ١٩٢٤
٢٧٢	١٠١ - تجربة فى استصلاح اراضى بور
٢٧٥	١٠٢ - قرار الهجرة الى تركيا
٢٧٥	١٠٣ - اهتمام زائد بهدى شعراوى
٢٧٦	١٠٤ - سفر الهلباوى هرويا من الدائنتين

- ١٠٥ - تجربة الهلباوى فى تركيا
- ١٠٦ - العودة الى مصر
- ١٠٧ - ملاحظات حول حادثة اغتيال السردار
- ١٠٨ - اختيار الهلباوى للدفاع عن شفيق منصور
- ١٠٩ - سقوط الهلباوى مرتين فى انتخابات مجلس النواب
- ١١٠ - مؤامرة ضد الاحرار الدستوريين
- ١١١ - استقالة توفيق بوس من حزب الاحرار
- ١١٢ - رد الفعل على قانون الجمعيات والهيئات السياسية
- ١١٣ - الائتلاف بين الاحزاب الثلاثة
- ١١٤ - محاكمة العمدة
- ١١٥ - اجتماع لدعم الائتلاف
- ١١٦ - الصلح بين زغلول وشروت
- ١١٧ - ازمة انتخابات ١٩٢٦
- ١١٨ - الهلباوى من انصار الدخول فى انتخابات جديدة
- ١١٩ - خصومة الهلباوى وزغلول
- ١٢٠ - اقتراح زغلول بدمج الاحرار والوفد
- ١٢١ - تراجع الاحرار عن قبول اقتراح زغلول
- ١٢٢ - موافقة زغلول على ترشيح الهلباوى
- ١٢٣ - مشكلة تواجه الهلباوى فى المنافسة
- ١٢٤ - فوز الهلباوى فى الانتخابات
- ١٢٥ - القلق من تولى زغلول الحكومة
- ١٢٦ - فعالية الائتلاف فى الخروج من الازمة
- ١٢٧ - اعتذار زغلول وتولى عدلى يكن الوزارة
- ١٢٨ - اول ميزانية تعرض على البرلمان المصرى
- ١٢٩ - من مواقف الهلباوى فى البرلمان
- ١٣٠ - النواب يهاجمون تصرفات اللورد لويد
- ١٣١ - اشارة مسألة الاوقاف فى المجلس
- ١٣٢ - وفاة سعد زغلول

الصفحة	العنوان
٣١١	١٣٣ - الاختلاف بين طرفي الائتلاف
٣١١	١٣٤ - استقالة حكومة ثروت
٣١٢	١٣٥ - انقسام فى صفوف الأحرار الدستوريين
٣١٢	١٣٦ - محمد محمود بناصر سياسة الوفد
٣١٤	١٣٧ - انتقاد الهلباوى ببيان النحاس
٣١٤	١٣٨ - أزمات واجهت حكومة النحاس
٣١٦	١٣٩ - وزارة محمد محمود واستبعاد الوفديين
٣١٧	١٤٠ - حوار مع النقراشى
٣١٨	١٤١ - الأغلبية وتقويض الائتلاف
٣٢٠	١٤٢ - العزوف عن حضور جلسات قضية الوثائق
٣٢٠	١٤٣ - العزوف عن العمل السياسى
٣٢٣	١٤٤ - قضية لطيف باشا سليم
٣٢٥	١٤٥ - قضية عنصرة
٣٢٧	١٤٦ - قضية عصمت أمين
٣٢٩	١٤٧ - قضية آل محفوظ سنة ١٩٣١
٣٣٥	١٤٨ - قضية القنابل
٣٤٥	١٤٩ - قضايا نزاهة الحكم سنة ١٩٣٤
٣٤٧	١٥٠ - قضية العلماء



## الفهرس

٥	١ - تقديم ١٠ د • عبد العظيم رمضان
٩	٢ - مقدمة المحقق د • عصام ضياء الدين
٣٧	٣ - تصدير عبد الحليم الجندى المحامى
٤٧	٤ - بداية المذكرات
٣٥٧	٥ - الملاحق
٤٤٩	٦ - المراجــــــــع
٤٥٣	٧ - العناوين الجائنية

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٥/٨٤٩٢

ISBN — 977 — 01 — 4529 — 7



برز إبراهيم الهلباوى فى عالم السياسة والمحاماة منذ نهاية القرن التاسع عشر، وتأثر بتعاليم الأفغانى، وكتب بجرأة فى «المؤيد» فى سابقة كانت تعد من بواكير اليقظة الوطنية المصرية.

كان يعد الهلباوى من جيل الرواد الأوائل للمحامين، وانتخب أول نقيب للمحامين فى أول نوفمبر ١٩١٢ وذلك على الرغم من موقفه حينما مثل الإدعاء فى «دنشواى» فأطلق عليه لقب «جلاد دنشواى».

دافع عن الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط إبان الأزمة التى نشبت عقب اغتيال بطرس غالى.

شجر نزاع بين الهلباوى وبين أحمد فؤاد أثراً كثيراً على مستقبله، فعانى الأمرين من جراء ذلك. تعددت خصوماته مع عدد من السياسيين من بينهم سعد زغلول وأحمد زبور وإسماعيل صدقى وكذلك مع شيخ الجامع الأزهر.

كان من المشاركين فى وضع دستور ١٩٢٣، ومن مؤسسى حزب الأحرار الدستوريين، دافع عن حق مصر فى «جغيبوب» كما دافع عن العمال وعن تحرير المرأة.

تعرض الهلباوى لانتقاد شديد لصلاته بكيار الشخصيات البريطانية فى مصر، ومواقف يشتم منها تراجعاً وطنياً.

د. عصام ضياء الدين